عکرات المدرس

شرح السیوطی

تألیف

الشیخ محمد علی المدرس الافغانی

الجزء الثالث و الرابع

انتشارات علامه
قم خیابان حضرتی

COLUMBIA UNIVERSITY
THE
LIBRARIES
IN THE CITY OF NEW YORK

(13)

Provided by the
Library of Congress
PL 480 Program.

IR-AR-85-931777

V. 3-4,

مكررات المدرس

شرح السيوطي

لحجة الاسلام والمسلمين

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الثالث

الطبعة الرابعة

انتشارات علامه

قم

OFFSITE
PJ
6101
.I23
B3436
1996
V.3/4

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين واللعن الدائم على اعدائهم اجمعين من الان الى قيام يوم الدين ، اما بعد فيقول العبد المذنب الفاني المحتاج الى رحمة ربه الغنى محمد على بن مراد على المدعو بالمدرس الافغاني هذا هو الجزء الثالث من كتابنا المسمى بـ « مكررات المدرس » في شرح البهجة المرضية اسئل الله العزيز القدير ان يوفقني لاتمامه انه على كل شيء قدير وبالاجابة جدير .

بسم الله الرحمن الرحيم

« (هذا باب اعمال المصدر وفيه اعمال اسمه) »

ونحن ننقل بعض الاقوال في الفرق بينهما وان يلزم من ذلك التكرار والاعادة لان الاعادة في بعض المسائل قد لاتخلو عن الفائدة .

قال بعض المحققين في مقام الفرق : اعلم ان المصدر لابد ان يشتمل على حروف فعله : الاصلية والزائدة ؛ جميعا اما بتساو مثل تغافل تغافلا وتصدق تصدقا ، واما بزيادة مثل اكرم اكراما وزلزل زلزلة وانه لاينقص فيه من حروف فعله شيء الا ان يحذف لعلة تصريفية ، ثم تارة يعوض عن ذلك المحذوف حرف فيكون المحذوف كالمذكور نحو اقام اقامة ووعد عدة ، وتارة يحذف لا لعلة تصريفية ولكنه منوى معنا نحو قاتل قتالا ونازلته نزالا والاصل فيهما قيتالا ونيزالا ، فان نقص الدال على الحدث عن حروف فعله ولم يعوض عن ذلك الناقص ولم يكن الناقص منويا كان اسم مصدر نحو اعطى عطاء وتوضأ وضوء وتكلم كلاما واجاب جوابا واطاع طاعة انتهى .

وقال بعض آخر : المراد باسم المصدر ماساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا من بعض مافي فعله دون تعويض كعطاء فانه مساو لاعطاء معنى ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في اول فعله وهو خال منها لفظا وتقديرا ولم يعوض عنها شيء انتهى .

وقال المحقق الاول أيضا : اعلم ان العلماء يختلفون فيمايدل عليه اسم المصدر ، فقال قوم هو دال على الحدث الذي يدل عليه المصدر

وعلى هذا يكون معنى المصدر واسم المصدر واحدا ، وقال قوم اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذي يدل على الحدث فيكون اسم المصدر دالا على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر وعلى هذا يكون معنى المصدر ومعنى اسم المصدر مختلفين انتهى .

وقال بعض آخر : مدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هي بواسطة دلالته على المصدر انتهى . وهذا عبارة اخرى عما تقدمه .

وقال بعض آخر : الاسم الدال على مجرد الحدث ان كان علما كفجار وحماد للفجرة والمحمدة او كمضرب ومقتل ، او متجاوزا فعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كغسل ووضوء فانهما بزنة القرب والدخول في قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر والا فمصدر انتهى .

وقال بعض آخر : الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر في قولنا : يعجبني ضرب زيد عمرا ؛ فيكون مدلوله معنى ، وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضرب في قولنا ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ (ت س ب ى ح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البرائة والتنزيه انتهى .

وقريب منه بل عينه مافي حاشية ملا محسن عند قوله اسم الحدث

وهو ان كان علما كفجار للفجرة او بميم كالمحمدة او على زنة مصادر الثلاثي وهو لغيره نحو اغتسل غسلا واتوضاء وضوء فاسم مصدر والا فمصدر كالضرب والاكرام فقال المحشى اى او كان على زنة مصدرمن مصادر الثلاثي والحال ان هذا المصدر اسم لمصدر غير الثلاثي كما في قولك اغتسل غسلا فان الغسل بالضم اسم مصدر اغتسل الذي هو غير الثلاثي فان مصدره الاغتسال وكذا في قولك اتوضا وضوء فان الوضوء بالضم اسم للتوضوء الذي هو مصدر اتوضوء الذي هو غير الثلاثي المجرد بل هو الثلاثي المزيد فيه من باب التفعل فاسم المصدر هو اسم الحدث الذي يكون في المصدر اى اسم الافعال المخصوصة التى تحصل في مثل الاغتسال والتوضوء انتهى .

وهذا الاخير من الاقوال هو الجدير بالقبول واما بقية الاقوال فاما ان يرجع اليه بنوع من التوجيه او تعريف لهما بالخاصة والقول الآتي أيضا من هذا القبيل اذا عرفت ذلك فلنعد الى مانحن بصدده.

(يفعله المصدر الحق في العمل) متعديا كان فعله او لازما (سواء كان مضافا وهو اكثر) استعمالا لانه متفق عليه وسيأتي مثاله ومثال تاليه (او) كان (مجردا) عن الاضافة واللام (منونا وهو اقيس) واكثر استعمالا من تاليه لانه اشبه بالفعل لكونه نكرة ، (او) كان (مع ال وهو اندر) من سابقه لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه ، والحاصل ان اعمال المضاف اكثر من اعمال المنون واعمال المنون اكثر من اعمال المعرف باللام وانما كان اعمال المعرف نادرا لانه عند العمل مقدر بحرف مصدري مع الفعل فكما لايدخل لام التعريف على الحرف المصدري مع الفعل ينبغي ان لايدخل على المصدر المقدر به ولكن

جوز ذلك على ندرة فرقا بين شيء وبين المقدر به (ثم انه لايعمل مطلقا بل) يعمل (ان كان غير مضمر) اي ان لم يكن ضميرا راجعا الى مصدر (ولا محدود) اي ان لم يكن محدودا دالا على عدد (ولا مجموع) اي ان لم يكن مجموعا (وكان فعل مع ان المصدرية او مع ما المصدرية يحل محله) لانه اذا لم يحل الفعل مع احدهما محله يكون بمعنى الثبوت اى يدل على مجرد الحدث بلا اعتبار تعلقه بأحد صدورا او وقوعا وبلا اعتبار زمان فيه فهو حينئذ بعيد عن الفعل غاية البعد ، فلذا لايعمل لأن عمله كان بسبب شباهته باسم الفاعل واسم المفعول المشابهين للفعل والشباهة بالواسطة ضعيفة ، ولذا جعلوا عمل المصدر المعرف ضعيفا لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه بل منع بعضهم عمله حينئذ لما ذكر ، وهذا بخلاف ما اذا صح حلول الفعل مع احدهما محله فانه حينئذ يدل على الزمان الماضي اوالاستقبال ان صح حلول الفعل مع ؛ ان : وعلى الزمان الحال ان صح حلول الفعل مع ، ما ، فيقوى بذلك شباهته بالفعل فيعمل ، وانما لم يشترط هذا الحلول في عمل اسم الفاعل لان له مشابهة بالمضارع لفظا باعتبار الحركات والسكنات كما يأتي في بابه فاغنت تلك المشابهة عن شرط الحلول ، والمصدر ليس له هذه الشباهة (نحو ! ولولا دفع الله الناس) فهذا مثال للمصدر المضاف ، فاضيف الدفع الى فاعله وهو الله وعمل النصب في المفعول وهو الناس ، وقد يضاف الى المفعول كما يأتي بعيد هذا ، ونحو (او اطعام في يوم ذي مسغبة) يتيما (مثال للمصدر) المجرد المنون ، فاطعام مصدر مجرد منون حذف فاعله بل لايقدر

له فاعل اصلا وان قيل لايحذف الفاعل اصلا وسيأتي وجهه عن قريب وعمل النصب في المفعول وهو يتيما والتقدير اواطعامه يتيما ، ونحو قول الشاعر :

ضعيف النكاية اعدائه　　يخال الفرار يراخى الاجل

مثال المصدر المعرف ، فالنكاية مصدر معرف وفاعله محذوف وعمل النصب في المفعول وهو اعدائه ، قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لايحب الله الجهر بالسوء ، (بخلاف المضمر) اي بخلاف ما اذا كان المصدر ضميرا راجعا الى المصدر (نحو ، ضربك المسيء حسن وهو المحسن قبيح). الشاهد في هو المحسن فلا يعمل هو الراجع الى الضرب ، فقولنا هو المحسن ينصب المحسن مجرد فرض لا انه مستعمل ولا يعمل الضمير فانه تناقض محض ، اذ لو كان مستعملا للزم ان يكون الضمير عاملا فكيف يمكن ان يقال ، ان الضمير لايعمل هذا ولكن قال في المغني في بحث زيادة الباء ان الفارسي والرماني اجازا مررت بزيد حسن وهو بعمر وقبيح بان يتعلق الجار بضمير المصدر واجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقا (و) بخلاف (المحدود) اي بخلاف ما اذا كان المصدر دالا على عدد من الوحدة او غيرها (نحو عجبت من ضربتك زيدا) هذا المثال مثل هو المحسن حرفا بحرف فلا تغفل ، وليعلم ان منع التاء انما هو فيما لم يكن بناء المصدر العام مع التاء والا فلا يمنع عن العمل لانه حينئذ ليس للتحديد كرحمة ورغبة ورهبة فان الدلالة على

الوحدة فيها بالوصف كما سيجيء في آخر باب ابنية المصادر عند قوله:

في غير ذي الثلث بالتاء المرة وشذ فيه هيئة كالخمرة

فهذه المصادر يعمل كالعاري من التاء (وشذ) عمل المصدر لمحدود في قوله:

(يحايي به الجلد الذي هو حازم بضربة كفية الملا نفس راكب)

فعمل الضربة في الملا ونصبه على المفعولية شاذ، واما نفس راكب فهو مفعول ليحايي والضمير في به راجع الى الماء، والجلد بفتح الجيم وسيكون اللام الحازم، والملا في الاصل الصحراء والمراد منه هنا تراب الصحراء مجازا وحاصل المعنى ان: هذا المسافر الحازم العاقل عدل عن الوضوء وتيمم وسقى بذلك الماء راكبا معه كاد يموت من العطش فاحيا به نفس ذاك الراكب العطشان (و) بخلاف (المجموع)اي بخلاف المصدر اذا كان جمعا او تثنية فانه لا يعمل حينئذ لضعف شباهته بالفعل لأن التثنية والجمع من خواص الاسماء (وشذ) عمل المصدر المجموع في قولهم (تركته بملاحس البقر اولادها) فعمل الملاحس (وهو جمع ملحس مصدر ميمي)فنصب الاولاد على المفعولية والبقر فاعله وقيل لا يعمل المصدر ايضا اذا كان مؤخرا لانه كما تقدم انفا مؤول عند العمل بحرف مصدري والفعل والحرف المصدري موصول حرفي كما تقدم في باب الموصولات ومعمول الصله لايتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشي المترتب الاجزاء عليه ولكن الاظهر انه جائز اذا كان ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعى ولا تاخذكم بهما رافة ورحمة ومثل هذا في الكلام كثير والتقدير تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف

ما لم يتسع في غيرها وقال بعضهم انه لايعمل ايضا اذا كان محذوفا كما اشرنا اليه في شرح المطول في الديباجه فراجع .

(ولاسم مصدر وهو الاسم الدال على الحدث غير الجاري على الفعل) وهو ثلاثة اقسام :

الاول : ان يكون علما كما تقدم في آخر باب العلم في قوله :

ومثـــله برة المبرة كذا فجار علم للفجرة

الثاني : ان يكون ميميا اي يكون في اوله ميما زائدة كالمحمدة والمتربة والمسغبة ومصاب .

والثالث : مالا يكون علما ولا ميميا وهو المراد بقوله (ان كان غير علم ولا ميمي) وفيه خلاف ولذا قال (عمل عند الكوفيين والبغداديين) لا عند غيرهم (نحو) قول الشاعر :

اكفرا بعد رد الموت عني (وبعد عطائك المأة الرتاعا)

فعطائك اسم مصدر غير علم ولاميمي اضيف الى فاعله وعمل النصب في المأة وهو مفعوله الثاني ومفعوله الاول محذوف ، اي عطائك اياي المأة وزعم بعضهم ان عطاء مصدر اصله اعطاء حذف همزة باب الافعال تخفيفا فلا شاهد فيه ، وقال البصريون : ان هذا القسم لا يعمل لأن اصل وضعه لغير الحدث فالغسل موضوع لما يغتسل به ولما يتوضأ به والعطاء لما يعطي ثم استعمل في الحدث : انتهى (فان كان) اسم المصدر (علما الوضوء كسبحان للتسبيح وفجار وحماد للفجرة والمحمدة) ويسار للميسرة وبرة للمبرة (فلاعمل له بالاجماع او) كان اسم المصدر (ميما فكالمصدر) يعمل (بالاجماع نحو) قول الشاعر.

أظلوم ان مصابكم رجلا اهـدى السلام تحيـة ظلم

فمصاب مصدر ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله فعمل فيهما بالاجماع

كالمصدر (وبعد جره اي المصدر معموله الذي) اضيف المصدر له (كمل بنصب عمله) اي عمل المصدر (ان اضيف الى الفاعل وهو الاكثر) لكون الفاعل حينئذ متصلا بعامله كما هو مقتضى الفاعلية لشدة اتصال الفاعل بعامله معنى فاتصل به لفظاً (كمنع ذي غنى حقوقا شين) : فاكمل عمل المنع بعد جره المضاف اليه اعني ذي بنصب حقوقا ، (او كمل برفع عمله) اي المصدر (ان اضيف الى المفعول وهو) اي الاضافة الى المفعول (كثير ان لم يذكر الفاعل لأنه لا يلزم حينئذ خلاف الاصل اعني تأخير الفاعل عن المفعول لفظا نحو (لا يسام الانسان من دعاء الخير) فاكمل عمل دعاء بعد جره المضاف اليه اعني الخير برفع الفاعل المحذوف ، (و) هو اى الاضافة الى المفعول (قليل ان ذكر) الفاعل (نحو بذل مجهود مقل زين) فاكمل عمل بذل بعد جره المضاف اليه برفع فاعله المذكور اعني مقل ، والمراد من المجهود ما يكتسبه الانسان بكمال المشقة ثم يعطيه للمحتاج مع كون الانسان محتاجاً اليه : ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ، والوجه في قلته لزوم خلاف الاصل المذكور (و) لذا (خصه بعضهم بالشعر ، ورد بقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) فاكمل عمل حج بعد جره المضاف اليه برفع فاعله المذكور اعني من استطاع ، وقيل : من : ليس فاعلا لحج بل هو بدل من الناس وقيل انه مبتدء والخبر محذوف اي من استطاع منهم فعليه ذلك فعلى هذين القولين لا شاهد في الآية وانما لم يلزم ذكر الفاعل لا مظهرا ولا مضمرا فيما لم يذكر لأن النسبة الى فاعل ما غير مأخوذ في مفهومه فلا

يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة .

هنا (تتمة) (وقد يضاف) المصدر (الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده) أي فيما بعد الظرف (الرفع) في الفاعل (والنصب) في المفعول (كحب يوم عاقل لهوا صبي) فاضيف حب الى يوم توسعا فعمل الرفع في عاقل على الفاعلية وعمل النصب في لهوا على المفعولية وصبى خبر لحب اصله بضم الياء فحذف الياء لالتقاء الساكنين بينه وبين التنوين بعد حذف الضمة لثقلها على الياء فصار التنوين تابعا لحركة الباء اعني الفتحة.

(وجر ما يتبع ما جر) اي اجرر الاسم الذي هو تابع للاسم الذي هو مجرور باضافة المصدر اليه (مراعاة للفظ نحو ! عجبت من ضرب زيد الظريف) فجر الظريف لمراعاة لفظ زيد لانه مجرورلفظا وان كان مرفوعا محلاً لانه فاعل الضرب .

(ومن راعي في الاتباع المحل فرفع تابع الفاعل ونصب تابع المفعول المجرورين لفظا فحسن فعله كقوله : مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل) فروعي في اتباع الفضل وهو صفة الهلوك المحل فرفع مراعاة لمحل الهلوك لانه فاعل مشي ، (و) نحو (قوله مخافة الافلاس والليان) فروعي في الليان المعطوف على الافلاس المحل فنصب مراعاة لمحل الافلاس لانه مفعول المخافة .

هنا (تتمة) يجوز في تابع المفعول المجرور) باضافة المصدر اليه (اذا حذف الفاعل) لكون المصدر مصدرا للمبنى للمفعول (مع ما ذكر) من جواز الجر والنصب في تابع المفعول (الرفع على تقدير المصدر بحرف

مصدري موصول بفعل لم يسم فاعله) نحو عجبت من ضرب زيد الظريف برفع الظريف أي عجبت من مضروبية زيد الظريف اي عجبت من ان يضرب زيد الظريف هذا على راى غير البصريين لانهم لا يجيزون كون المصدر مبنيا للمفعول .

(هذا باب اعمال اسم الفاعل)

(وهو كما قال) المصنف (في شرح الكافية ما صيغ من مصدر موازنا للمضارع ليدل على فاعله) اي فاعل المصدر (غير صالح للاضافة اليه) اي الى الفاعل ، فان كان صالحا للاضافة اليه فهو صفة مشبهة كما ياتي في باب اعمال الصفة المشبهة في قوله !

صفة احسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل

والمراد من الموازنة هنا الموازنة العروضية وهو الموفقة في عدد الحركات والسكنات وترتيبها سواء كانت موافقة في شخص الحركات ايضا كضارب ويضرب ام لا كناصر وينصر حيث ان الصاد في ناصر مكسور وفي ينصر مضموم ، واما الموازنة الصرفية فيجب الموافقة في شخص الحركات أيضا فعليه ليس ناصر موازنا لينصر .

(وفي الباب اعمال اسم المفعول) وهو ما صيغ من مصدر ليدل على مفعوله .

(كفعله اسم فاعل في العمل) وفعله اما لازم واما متعد ، فان كان فعله لازما يكون هو أيضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم ، وان كان فعله متعديا الى مفعول واحد يكون هو أيضا متعديا الى مفعول واحد ، وان كان متعديا الى اثنين يكون هو أيضا متعديا الى اثنين ، وان كان متعديا الى ثلاثة يكون هو أيضا متعديا الى ثلاثة فاسم الفاعل دائما يعمل عمل

فعله حالكونه (او مقدما) على معموله نحو انا ضارب زيدا (او مؤخرا) عنه نحو انا زيدا ضارب ، وحالكونه (ظاهرا) كالمثالين المذكورين او (مضمرا) اي مقدرا محذوفا قال في المغنى فيما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة (السابع انه يجوز حذفه وبقاء معموله ، ولهذا اجازوا انا زيدا ضاربه وهذا ضارب زيد وعمروا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف منون ... الى ان قال ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ، ولا مررت برجل وجه حسنة بنصب الوجه وخفض الصفة لانها لاتعمل محذوفة ولأن معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا) انتهى فعلم من ذلك ان الاحتمالات التي أبداها بعض المحققين للعبارة لامنشاء لبعضها اصلا لاسيما مع قوله (جاريا علي صيغته الاصلية) نحو ضارب (ومعدولا عنها) كالصيغ المبالغة .

وإنما يعمل عمل فعله المتعدي (ان كان عن مضيه بمعزل لانه) اي اسم الفاعل (حينئذ) اي حين كونه منعزلا عن المضي (يكون لفظه شبيها) في الوزن اي الحركات والسكنات بالمعنى المتقدم (بلفظ الفعل المدلول به على زمان الحال والاستقبال) وهو الفعل المضارع فيتم الشباهة بينهما لفظا ومعنى (فان لم يكن) عن مضيه بمعزل (فان كان صلة لال لوالموصة فسيأتي) انه يعمل مطلقا (والا) يكن صلة لال الموصولة (فلا يعمل) حينئذ فيجب اضافته الى ما يذكر بعده مما يكون في المعنى مفعوله ، والاضافة حينئذ معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية نحو زيد ضارب عمرو امس ، وان لم يذكر بعده شيء ترك غير مضاف نحو زيد ضارب امس ، وبهذا يظهر الوجه فيما قالوا انه ؛ اذا قال القائل « انا قاتل عبدك ، او سارق فرسك » بالاضافة كان ضامنا واذا نون لم يضمن

، والسر في ذلك ان اسم الفاعل في الصورة الاولى حيث لم يعمل واضيف بان انه بمعنى الماضي فهو اخبار واقرار بالقتل والسرقة الواقعين في الزمان الماضي واقرار العقلاء على انفسهم جائز وحجة عليهم ، واما على التقدير الثاني فاسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فهو ايعاد وتهديد بالقتل والسرقه لا الاخبار عما صدر عنه فلا وجه لضمانه (خلافا للكسائي) فانه ذهب الى انه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز عنده ان يكون ما بعده منصوبا بدليل قوله تعالى : وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ؛ وعلى تقدير الاضافة فهي عنده لفظية لا معنوية لانها عنده من اضافة الصفة الى معمولها ، واجيب عن ذلك بانه على حكاية الحال الماضية اي الحالة الماضية بان يفرض وقوع قصتهم الماضية واقعا في حال التكلم والاخبار بقرينة قوله تعالى : ونقلبهم : بالمضارع الدال على الحال ولم يقل وقلبناهم بالماضي قيل المراد بالحكاية ان يفرض المتكلم نفسه كانه موجود في ذلك الزمان اي زمان وقوع قصة اصحاب الكهف فكان المتكلم يتكلم في ذلك الزمان ولا باس بهذا الفرض ايضا وان لم يكن قرينة عليه وليعلم ان محل الخلاف رفعه الاسم الظاهر ونصبه المفعول به اما رفع الضمير المستتر فجائز عند الكل ولو كان بمعنى الماضي .

(وان ولى استفهاما) وانما اشترط ذلك وكذا النفي لأن الاستفهام والنفى بالفعل اولى فيقوى بهما شبهه بالفعل (نحو اضارب زيد عمروا) وظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال والاستقبال أيضا اذا وقع اسم الفاعل بعدهما ولكن قال بعض المحققين ان : الاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسببهما كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله

اللام انتهى ٠

وهو كلام متين ، (او) ولى (حرف نداء نحويا طالعا جبلا وهو من قسم النعت المحذوف منعوته) اذ اصله يارجلا طالعا جبلا فيدخل في قوله الآتي :

وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف

فالمعتمد هو الموصوف لا حرف النداء (ولذا لم يذكره) اي حرف الندا (في الكافية) فى جملة المعتمدات على ان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقع معتمدا لأن المعتمد لابد فيه ان يكون مقربا للوصف من الفعل وحرف النداء يبعده لانه مختص بالاسم (او نفيا) قد بينا وجه اشتراط الاعتماد به فلا نعيده (نحو ما ضارب زيد عمروا) هذا ، ولكن اختلف كلماتهم في ان الاعتماد بالنفي والاستفهام هل هو شرط الابتدائية او الاكتفاء بالمرفوع او شرط عمل النصب فذهب الى كل فريق والاوسط اوسط (او جاء صفة نحو مررت برجل ضارب زيدا ، او جاء حالا نحو جاء زيد ضاربا عمروا) وانما اشترط ذلك ليقوى فيه الشباهة بالفعل لكونه حينئذ مسند الى الموصوف وذي الحال ككون الفعل مسندا الى الفاعل (او) جاء (خبرا مسندا لذى خبر) اي المبتدء والوجه فيه ما تقدم في الوصف والحال فلا نعيده سواء كان المبتدء غير منسوخ (نحو زيد ضارب عمروا) او منسوخا نحو (كان قيس محبا ليلى نحو ان زيدا مكرم عمروا ، ونحو ظننت عمروا ضاربا خالدا ٠

(وقد يكون) اسم الفاعل (نعت محذوف عرف) لوجود قرينة معينة له فيحصل حينئذ الاعتماد المشترط فى عمله (فيستحق العمل الذي وصف) من رفعه الاسم الظاهر ونصبه المفعول به (نحو) قوله تعالى (ومن

الناس والدواب والانعام مختلف الوانه) فمختلف نعت لمحذوف عرف (أي صنف مختلف) .

(وان يكن اسم فاعل صلة ال ففي المضى وغيره اعماله قد ارتضى عند الجمهور) لانه حينئذ فعل في الحقيقة عدل عن صيغته الى اسم الفاعل لكراهتهم ادخال ما هو بشكل حرف التعريف على صريح الفعل نظير ما تقدم فى نون الوقاية من كراهتهم ادخال الكسر الذي هو بصورة الجر في آخر الفعل (وذهب الرماني الى انه لا يعمل حينئذ في زمان الحال) قيل وكذا الاستقبال لانه لايوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي ولعل ذلك لأن المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فيتوصل في اعماله بمعناه باللام وان لم يكن معه اسم فاعل حقيقة بل فعل في صورة الاسم (و) ذهب (بعضهم على انه لا يعمل مطلقا) لانها عنده حرف تعريف وهو من مختصات الاسم (وان ما بعده منصوب باضمار فعل).

(فعال او مفعال او فعول الدالات على المبالغة) في الفعل اى (في كثرة) اتصاف الموصوف بالمصدر (عن) اسم (فاعل بديل) لانها محولة عنه للدلالة على هذا المعنى وهذا المعنى ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية ، وللمبالغة معنى آخر قريب من ذلك يذكره البيانيون في علم البديع قال الخطيب والمبالغة ان يدعي لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعي ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة والضعف (فيستحق) كل واحد منها (ماله) اي لاسم الفاعل (من عمل) بالشروط المذكورة آنفا من كونها بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد على ماذكر فيعمل (عند البصريين مثال فعال (نحو اما العسل فاناشراب) فعمل شراب في العسل النصب

لاعتماده على المبتدء (و) مثال مفعال نحو (انه لمنحار بوائكها) فعمل منحار في بوائكها النصب لاعتماده أيضا على المبتدء ، ومثال فعول نحو (ضروب بنصل السيف سوق سمانها) فعمل ضروب في سوق النصب لاعتماده على المبتدء المحذوف اي هو ضروب .

(وفي فعيل الدال على المبالغة أيضا قل ذا العمل حتى خالف فيه) أي في عمله (جماعة من البصريين وفي فعل كذلك قل) ذا العمل (أيضا) مثال اعمال فعيل (نحو) قول بعض العرب (ان الله سميع دعاء من دعاه) فدعاء منصوب بسميع ، ومثال اعمال فعل قول الشاعر :

(اتاني انهم مزقون عرضي)　　جحاش الكزملين لهم فديد

فعرضي منصوب بمزقون ، وليعلم ان صيغ المبالغة ليست منحصرة فيما ذكر كما يظهر من ظاهر عبارة المصنف بل منها مفعيل وفعيل بتشديد العين وفعلة بضم الفاء وفتح العين وفعول وسيأتي مثال جميع هذا عن قريب .

(واما سوى المفرد من اسم الفاعل وامثلة المبالغة كالمثنى والمجموع مثله جعل في الحكم والشروط حيث ما عمل كقوله : القاتلين الملك الحلاحل) فنصب الملك بالقاتلين ، (و) نحو (قوله)

(ثم زادوا انهم في قومهم)　　(غفر ذنوبهم غير فخر)

فنصب ذنبهم على المفعولية بغفر بضم الغين والفاء جمع غفور من امثلة المبالغة كما ذكرنا انفا وفاعله مستتر فيه واعتماده على اسم ان .

هنا (تتمة المصغر من اسم الفاعل والمفعول لايعمل الا عند الكسائي) نحو هذا ضويرب زيدا ، واستدل الجمهور على المنع بان التصغير من خصايص الاسماء فيبعد به عن مشابهة الفعل ، وعورض بان التثنية

والجمع أيضا من خصايص الاسماء وهما لا يمنعان ، واجيب بما اجيب به عن عدم معارضتهما لعلة البناء في المنادى واسم لا التي لنفي الجنس وقد تقدم مفصلا ، ولعين هذا قالوا لا يعمل اذا كان موصوفا لأن الموصوفية أيضا من خواص الاسماء .

اذا كان وزن فاعل او مفعول بمعنى الثبوت فالوصف حينئذ صفة مشبهة صرح بذلك جمع من المحققين .

(وانصب بذى الاعمال تلوا له ان لم تضفه الى التلو واخفض) تلوا له (بلاضافة) ان اضفته اليه يعني يجوز الوجهان في التلو فقط دون سائر مفاعيله لانه لا يجوز فيها الا النصب فقط كما قال (وهو) اي ذو الاعمال (لنصب ما سواه) اي ما سوى التلو (من المفاعيل مقتض) فلا يجوز في ما سوى التلو الا النصب فقط مثال نصب التلو وما سواه (كانت كاس خالدا ثوبا) الآن او غدا (و) مثال جر التلو ونصب ما سواه (انت معلم العلاء عمروا مرشدا الآن او غدا (وخرج بذى الاعمال) ما اي اسم فاعل (بمعنى الماضي فلا يجوز) فيه (الاجر تاليه ونصب ما عداه) أي ما عدى التالى (بفعل مقدر) نحو : انت كاسى زيد ثوبا امس فنصب ثوبا بفعل ماض مقدر اي كاسى زيد كسوته ثوبا ، ونحو انت معلم العلاء عمروا مرشدا فنصب عمرا مرشدا بفعل ماض مقدر اى اعلمته عمروا مرشدا .

(واجرر او انصب تابع المفعول الذي انخفض باضافة اسم الفاعل) ذي الاعمال (اليه) كالعلاء في المثال الثاني من الصورة الاولى اذا جئت له بتابع فيجوز في تابعة الجر نحو انت معلم العلاء العادل الكريم وزيد عمروا مرشدا الآن او غدا بجر الوصفين والمعطوف ، ويجوز فيه انتصا

النصب نحو انت معلم العلاء العادل الكريم وزيدا عمروا مرشدا بنصب الوصفين والمعطوف (اما الاول) اعني جر التابع (فبالحمل على اللفظ اذ المتبوع اعني العلاء مجرور لفظا وان كان منصوبا محلا لانه مفعول اول لمعلم (واما الثاني) اعنى نصب التابع (فبالحمل على الموضع عند المصنف و(بفعل) مضارع (مقدر عند سيبويه) او بوصف منون عند بعض آخر هذا ، ولكن لا يخفى عليك ان التابع على هذين القولين يخرج عن التابعية لانه حينئذ معمول مستقل للمقدر (كمبتغي جاه ومالا من نهض) فنصب ؛ مالا : بالعطف على محل جاه عند المصنف وبفعل مقدر اي يبتغي عند سيبويه وباسم فاعل منون اي مبتغ عند بعض آخر .

(وكل ما قرر لاسم فاعل من عمل بالشروط السابقة) ومن انه ان كان مجردا من ال عمل ان كان بمعنى الحال او الاستقبال بشرط الاعتماد على الاشياء المذكورة ، وان كان صلة لال عمل مطلقا وسائر الاحكام المذكورة (يعطي) جميعها (اسم مفعول بلا تفاضل) لاحدهما على الآخر (فهواي) اسم المفعول (كفعل صيغ للمفعول) اي كالفعل المجهول (في معناه) فمضروب بمعنى يضرب ، ومكسو بمعنى يكسي ومعلوم بمعنى يعلم (كالمعطي كفافا يكتفي) فالمعطي كيعطي المجهول في معناه وعمل عمله لانه صلة ال ومفعوله الاول ضمير مستتر فيه قائم مقام الفاعل وكفافا مفعوله الثاني .

(وقد يضاف ذا) اي اسم المفعول (الى اسم مرتفع) به (معنى بعد تحويل الاسناد عنه) اي عن الاسم المرتفع به (الى ضمير راجع للموصوف (و) بعد (نصب الاسم) المحول عنه الاسناد (على التشبيه على المفعول به) اذ لايصح اضافة الوصف الى مرفوعه لانه عينه ولايجوز اضافة

الشيء الى ما هو عينه ونفسه فلا يمكن اضافة الوصف الى مرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى الموصوف ، ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينصب نصب الفضلة ، ثم يجر باضافة الوصف اليه لئلا يلزم تعدى الوصف المتعدى لواحد الى اثنين احدهما الضمير النائب عن الفاعل المحول اليه الاسناد المستتر فيه وثانيهما الاسم المحول عنه الاسناد المنصوب على التشبيه بالمفعول به (وان كان) الوصف (اسم فاعل لا يجوز فيه هذا) التحويل والنصب الا اذا كان بمعنى الثبوت نحو . قائم الاب ، وواضح المسالك لكنه حينئذ ليس اسم فاعل بل صفة مشبهة كما اشرنا اليه مرارا وسياتى في اول باب الصفة المشبهة ما يفيدك هنا فراجع مثال اسم المفعول (كمحمود المقاصد الورع اذا الاصل : الورع محمود مقاصده) برفع مقاصد (ثم) حول الاسناد من المقاصد الى الضمير المضاف اليه واستتر في محمود وعوض منه أل الداخله على مقاصد ثم نصب مقاصد على التشبيه بالمفعول به حتى صار الورع محمود المقاصد بتنوين محمود ونصب المقاصد (ثم) اضيف محمود الى المقاصد .

هذا باب ابنية المصادر

(اخره) المصنف (وما بعده) أي وابنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها وابنية اسماء المفعولين (في الكافية الى علم التصريف ، وهو) (الأنسب) لان بيان ابنية الكلم وظيفة علم الصرف ، وليعلم ان ما يظهر من كلام المصنف من ان المصادر الاتية قياسية ليس اتفاقيا اذ بعضهم يري انها غالبية .

(فعل : بفتح الفاء وسكون العين قياس مصدر المعدي من فعل) مجرد (ذي ثلاثة) احرف ، سواء كان (مفتوح العين كضرب ضربا ، او مكسورها كفهم فهما) (او) كان (مضاعفا كرد ردا ، وفعل اللازم بكسر العين بابه) أى قياس مصدره (فعل بفتح الفاء والعين سواء في ذلك الصحيح) اللام (كفرح مصدر فرح والمعتل اللام كجوي مصدر جوي والمضاعف كشلل مصدر شلت يده اي يبست الا ان يدل على حرفة اوولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء كولي عليهم ولاية ، ونفس هذا المثال يمكن جعله مثالا للحرفة لان هذه الولاية قسم من الحرف ، ومادة ولي قد يستعمل متعديا (وفعل اللازم بفتح العين مثل قعد له فعول) بضتمين فسكون (مصدر باطراد) معتلا كان (كغدا وغدوا) او صحيحا كقعد قعودا (ما لم يكن) فعل اللازم بفتح العين (مستوجبا) مصدرا يكون وزنه (فعالا بكسر الفاء) او مصدرا يكون وزنه (فعلانا بفتح الفاء والعين فادر) او (مالم يكن مستوجبا مصدرا يكون وزنه (فعالا بضم الفاء او) مصدرا يكون وزنه (الفعيل او) مصدرا يكون وزنه (الفعالة بكسر الفاء فاول وهو فعال بالكسر مصدر لذى امتناع كابى اباء ونفر نفارا وشرد شرادا والثاني وهو فعلان) بفتح الفاء والعين (مصدر للذي اقتضى تقلبا) واهتزازا وتحركا (كجال جولانا) (وللداء الثالث وهو فعال بالضم) كسعل (سعالا اولصوت كصرخ صراخا وشمل سيرا وصوتا الرابع وهو الفعيل كصهل) الفرس (صهيلا ورحل رحيلا ، وللحرفة) بالمعنى الاعم لاخصوص ما كان مقابلا للصنعة والدليل على هذا التعميم مايمثل له وان كان في التمثيل مناقشة نذكرها (والولاية الخامس) أي الفعالة بكسر الفاء (كخاطه خياطة) هذا المثال من طغيان القلم اذ الخياطة متعد كما

يدل عليه اتصال الضمير بالفعل فالمثال الصحيح للحرفة تجر تجارة (و)مثال الولاية (سفر بينهم سفارة أي اصلح وفعولة بضم الفاء وفعالة بفتحها مصدران لفعل بفتح الفاء وضم العين كسهل الامر سهولة) بضم سين المصدر (وصعب الامر صعوبة) بضم الصاد في المصدر (وزيد جزل جزالة) بفتح الجيم في المصدر (وفصح فصاحة) بفتح فاء المصدر وكذلك شرف شرافة ونبه نباهة (وما اتى مخالفا لما مضي فبابه النقل عن العرب) والسماع منهم ولا يقاس على المسموع منهم المخالف لما مضى.

(كشكور وشكران) بضم الشين فيهما والقياس كان يقتضى ان يكون المصدر على فعل بفتح الفاء وسكون العين لان فعله على فعل بفتح العين ومتعد بنفسه وقد يتعدى باللام وهو افصح (و) ونحو (ذهاب) بفتح الذال المعجمة والقياس كان يقتضى ان يكون المصدر على فعول باطراد لان فعله فعل اللازم بفتح الفاء والعين (وكسخط) بضم السين (ورضى) بكسر الراء وفتح الضاد (وبلجة) بضم الباء وسكون اللام وفتح الجيم تباعدو نقاوة بين الحاجبين ان كان فعله بكسر العين واول ظهور الفجر ان كان بفتحها وبلجة بفتح الباء ايضا كذلك (وبهجة) بفتح الباء وسكون الهاء وفتح الجيم السرور والفرح ان كان فعله بفتح العين، والحسن والنضارة ان كان بضمها (وشبع بفتح الشين وسكون الباء او بكسر الشين وفتح الباء وفعله بكسر الباء (وحسن) بضم الحاء وسكون السين وفعله بضمها جميع (ماذكر) مصادر غير قياسية سمعت عن العرب وافعالها (شكر ، وذهب) وقد بينا القياس في مصدرهما (وسخط ورضى) بكسر العين فيهما وهما لازمان والقياس في مصدرهما فعل بفتح الفاء والعين الا ان يدل على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة

بكسر الفاء (وبلج) بكسر العين وهو لازم والقياس في مصدرة كسابقه بفتح العين وهو لازم ايضا والقياس في مصدره الفعول كالقعود (وبهج) بفتح الهاء وهو لازم والقياس في مصدره ايضاً الفعول وبضم الهاء وهو لازم ايضا والقياس في مصدره فعولة بضم الفاء او فعالة بفتحها (وشبع) والقياس في مصدره شبع بفتح السين والباء (وحسن) بضم العين والقياس في مصدره فعولة بضم الفاء او فعالة بفتح الفاء .

وهنا مصدر قياسي اخر لم يذكره المصنف ولا الشارح يسمى مصدرا ميميا ، قال في شرح النظام (ويجي المصدر من الثلاثي المجرد ايضا على : مفعل : بفتح العين قياسا مطردا وان لم يسمع كمقتل ومضرب ومرجع بالكسر شاذ الا فيما فائه فقط واو كالموضع فانه بكسر العين في الاكثر والفتح لغة سمعها الفراء ، والمصدر الميمي لم يجيء على مفعل بضم العين ، واما مكرم ومعون (بضم الراء في الاول والواو في الثاني) ولا غيرهما ثابتا فنادران حتى جعلهما الفراء جمعا لمكرمة (بضم الراء) واحدة المكارم ومعونة (بضم الواو) بمعنى الاعانة ، وما جاء في بعض القراءات فنظرة الى ميسره (بضم السين) بالاضافة أي الى سعته وغناه بالاضافة ، ومثل ما يقال انه جاء مهلك بمعنى الهلاك ومالك للرسالة بضم اللام فيهما غير فصيح ولا صحيح عند الاكثرين فهذه حال المصدر الميمي القياسي في الثلاثي (أي المجرد) ومن غيره سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه يجيء المصدر الميمى على زنة المفعول من ذلك الباب كمخرج بمعنى الاخراج ومستخرج بمعنى الاستخراج ومدحرج بمعنى الدحرجة ، ومحرنجم بمعنى الاحرنجام وكذلك البواقي ، وأما ماجا من المصادر الميمية في الثلاثي على مفعول كالميسور

والمعسور بمعنى اليسر والعسر من يسر وعسر بالضم ييسر ويعسرو المجلود بمعنى الجـــلادة والمفتون بمعنى الفتنة قال الله تعالى بايكم المفتون أي الجنون وذلك اذا لم يجعل الباء زائدة (واذا جعلت زائدة فهو اسم مفعول) فقليل ، ومن المصادر الثلاثية الواردة على اوزان الصفات ما جاء على فاعلة كالعافية مصدر عافاه الله والعاقبة مصدر عقب فلان مكان ابيه والباقية نحو قوله تعالى فهل ترى لهم من باقية أي بقاء ، والكاذبه نحو قوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة أي كذب اقل مما جاء على وزن المفعول » وقال ايضا « واما المصدر على وزن : التفعال والفعيلي نحو الترداد والتجوال والحثيثي والرمياء فانما هو للتكثير والمبالغة في مصدره الاصلي وهو الرد والجولان والحث والرمي وهو كثير الاستعمال يكاد يكون قياسيا » انتهى محل الحاجة من كلامه وقال في المصباح يجيء المصدر من فعل ثلاثي على تفعال بفتح التاء نحو التضراب والتقتال قالوا ولم يجيء بالكسر الا تبيان وتلقاء والتنضال من المناضلة وقيل هو اسم والمصدر تنضال على الباب انتهى .

(وغير) فعل (ذي ثلاثة) احرف مجرد (مقيس مصدره فقياس فعل) مشدد العين اذا كان (صحيح اللام : التفعيل : واذا) كان) معتلها التفعله) ويأتي مثالها ، وقد يأتي مصدره على : تفعلة : من الصحيح اللام كتلزمة ، وهذا الباب للتكثير غالبا وذلك أما في الفعل نحو طوفت وجولت أي صدر مني طواف كثير وجولان كثير ، او في الفاعل نحو موتت الآبال أي ماتت ابل كثيرة ، اوفي المفعول نحو غلقت الابواب اي غلقت زليخاء ابوابا كثيرة ، ولو كان بابا واحدا لقيل غلقت الباب بتخفيف اللام وافراد الباب ومعنى الدلالة على كثرة المفعول انه لا يستعمل غلقت بتشديد اللام الا اذا كان المفعول جمعا حتى انه لو كان الباب مثلا واحدا وغلق مرات كثيرة لم يستعمل الا بلا تضعيف او

على سبيل المجاز ، ومثله قطعت الاثواب والكثرة في الفعل والفاعل عند كون الفعل لازما وفي الفاعل يلزمه ان يكون الفاعل جنسا ليصح وقوعه على الكثير لا جزئيا لايقبل الشركة والكثرة ويلزم في جميع الصور التكثير في الفعل ، ولنسبة المفعول الى اصل الفعل نحو فسقت زيدا أي نسبته الى الفسق ، وللتعدية نحو فرحت زيدا ، وبعضهم جعل المعنيين واحدا لانك لما نسبته الى الفسق فكانك احدثت فيه شيئا كان مجهولا وغير متقرر كما انك احدثت فيه الفرح بعد مالم يكن الفرح فيه موجودا فتأمل ، وللسلب نحو جلدت البعير أي ازلت جلده وقد يأتي بمعنى مجرده نحو زيلته بتشديد الياء بمعنى زلته بكسر الزاء وهو اجوف يائي كبعته أي بزقته وفرقته وقد يأتي بمعنى باب التفعل نحو قدم بمعنى تقدم ومنه لفظ المقدمة المستعمل في اوائل الكتب .

وقياس مصدر (افعل الصحيح العين : الافعال) بكسر الهمزة في اوله وافعل (المعتل كذلك (أي مصدره الافعال (لكن تنقل حركتها) أي حركة العين (الى الفاء فتنقلب العين الفا) لكونها في موضع الحركة وماقبلها مفتوحا كما في فعله (فتحذف) الالف المنقلبة او الف الباب على الاختلاف في المحذوف منهما لالتقاء الساكنين ويعوض عنها أي عن المحذوفة التاء .

وهذا الباب للتعدية غالبا نحو اجلسته ، ومعنى التعدية جعل الفعل بحيث يتوقف فهم معناه على متعلق غير الفاعل بعد ان لم يكن كذلك .

وقد ياتي للصيرورة أي لصيرورة الفاعل منسوبا الى ما اشتق منه نحو اغد البعير أي صار ذا غدة ، ومنه واصبحنا أي دخلنا في الصاح لانه بمنزلة صرنا ذا صباح ، ومنه ايضا احصد الزرع أي صار ذا حصاد بمعنى

ذا استحقاق حصاد ويحتمل ان يكون الهمزة في اصبح للدخول كما هو الظاهر من تفسير اصبحنا قال في المجمع في مادة نجد قيل وهمزة باب الافعال هنا للدخول يقال انجد الرجل اى دخل في ارض نجد انتهى ولعله من هذا القبيل ما تقدم في باب كان واخوتها في تفسير فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون فراجع .

وقد يأتي للتعريض نحو ابعته أي جعلته عرضة للبيع . وقد يأتي لوجدان الشيء على صفة نحو احمدته أي وجدته محمودا ، ومنه ما يقال من ابغض عليا (ع) فقد كفر . وقد يأتي للسلب نحو اعجمت الكتاب أي ازلت عجمته ، ونحو اشكيته اى ازلت شكايته ومنه ما يقال من احب عليا فقد كفر .

وقد يأتي للزيادة في المعنى نحو شغلته واشغلته فالاول فيما اشغله قليلا والثانى فيما اشغله كثيرا .

وقد ينقل الثلاثي المتعدي الى هذا الباب فيصير لازما وذلك نحو اكب واعرض يقال كبه أي القاه على وجهه فاكب وعرضه أي اظهره فاعرض قيل لا ثالث لهذين الفعلين يصير لازما بالنقل هذا الباب .

وقد يأتي بمعنى مجرده نحو قلته البيع أي فسخت له البيع من دون موجب للفسخ واقلته البيع ومعناه مثل الاول فلا فرق بين المجرد ومزيده .

(و) قياس مصدر (تفعل) بفتح التاء والفاء وتشديد العين وفتحها (التفعل) بفتح التاء والفاء وتشديد العين وضمها ، ويأتي هذا الباب لمطاوعة مجرده ، ومعنى المطاوعة قبول الاثر وحصوله عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله فانك اذا قلت كسرت الكوز فتكسر معناه ان الكوز قبل الكسر وحصل له .

وقد يأتي للتكلف نحو تشجع وتحلم أي اظهر من نفسه الشجاعة

والحلم بكلفة .

وقد يأتي لاتخاذ الفاعل المفعول اصل الفعل نحو زيد توسد الحجر أي اخذ الحجر وسادة .

وقد يأتي للدلالة على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تأثم زيد أي تجنب الاثم والعصيان .

وقد يأتي للدلالة على حصول اصل الفعل مكررا اي مرة بعد مرة نحو تجرع زيد الماء أي شربه جرعة بعد جرعة ، ونحو تفهم زيد المسئلة أي حصل له فهمه شيئا بعد شيء اي فهمها بالتدريج .

وقد يأتي للطلب نحو تكبر أي طلب ان يكون كبيرا ، وقيل معناه انه اعتقد انه كبير .

(و) قياس مصدر (استفعل : الاستفعال فان كان معتلا فكا فعل) المعتل في الاعلال والحذف والتعويض ، وقوله « كقدس التقديس وسلم التسليم » مثال لفعل صحيح اللام و (زكه تزكية) مثال لمعتلها واصل تزكية تزكيا بيائين حذفت احدى اليائين تخفيفا وعوض عنها التاء ، وقيل الاصوب ان يقال ان وزنه تفعلة من اصله فلا حذف ولا تعويض ، وقس عليه سم تسمية وقوله (اجمل اجمال) مثال لافعل الصحيح العين ، وقوله (من تجملا تجملا) مثال تفعل الصحيح .

وقوله و (اكرم اكرام من تكرم تكرما) تكرار لمثال افعل وتفعل (و) قوله (استعذ استعاذه) مثال لا ستفعل معتلا واصل استعاذة استعو اذا فعل فيه ما فعل في مصدر افعل المعتل العين (و) كذلك (استقم استقامة . وقوله ثم (اقم اقامة) مثال لا فعل المعتل العين (و) كذلك (اعن عانة . وغالبا ذا المصدر) أي مصدرا فعل المعتل العين (التاء) التي هي

عوض عن المحذوف (لزم) ومثله مصدر استفعل المعتل العين (ونادرا عرى) مصدر افعل (منها) أي من التاء لكن لا مطلقا بل اذا اضيف كقوله تعالى واقام الصلاة وذلك لنيابة المضاف اليه مناب التاء ، ولم يجوزوا ذلك في الاستفعال لطول الكلام حينئذ لو اضيف وجعل المضاف اليه نائبا عن التاء لان التاء جزء للكلمة فكذا نائبه وربما يجيئان من غير تعويض ولا اضافة مثل اروح اللحم ارواحا اذا تغيرت ريحه ونحو قوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان أي غلب ومصدره استحواذا اذا المصدر تابع للفعل في الا اعلال وعدمه كما تقدم في اوائل باب المفعول المطلق

(وما يلي الاخر) أي ما يوقع الاخر بعده أي عين الفعل (مد) أي زد بعد عين الفعل حرف مد أي الفا (وافتح) مايلي الاخر أي افتح عين الفعل (مع كسر) الحرف الذي هو (تلو) الحرف (الثاني هو) الحرف (الثالث مما) أي من الفعل الذي (افتتح) أي بدء (بهمزة وصل) وحاصله انه ان كان في اول الفعل همزة وصل كسر ثالثه والهمزة وزيد الف قبل اخره وفتح عين فعله (فيصير مصدره) سواء كان على وزن افتعل منقوصا كان ام لا كاصطفى اصطفاء واقتدر اقتدارا ، او على وزن انفعل (و) ذلك نحو (احرنجم احرنجاما) او استفعل وقد تقدم مثاله وباب استفعل يجيء للسؤال غالبا أما حقيقة نحو استكتبت زيدا أي سئلت وطلبت منه ان يكتب ، او تقدير او مجازا نحو استخرجت الوتد من الحائط أي لم أزل اتلطف واتحيل حتى خرج ونزل ذلك منزلة السؤال والطلب وكذلك استرقع الثوب فانه لظهور خلوقته كأنه يسئل ان يرقع .

وقد يأتي للتحول من حال الى حال نحو استحجر الطين أي تحول الطين الى الحجر ومعناه انه صار حجرا .

وقد يأتي بمعنى مجرده نحو استقر وهو بمعنى قر ، وقيل انه للطلب كأنه يطلب القرار من نفسه .

وباب افتعل يأتي للمطاوعة غالبا نحو غممته أي احدثت فيه الغم فاغتم وقد يأتي للاتخاذ نحو اشتوى أي اتخذ الشوي لنفسه واختبز أي اخذ الخبز لنفسه .

وقد يأتي بمعنى التفاعل نحو اجتوروا واختصموا أي تجـــاوروا وتخاصموا وقد يأتي للتصرف وهو المعانات والاضطراب في تحصيل الشيء والمبالغة والاحتيال في طلبه نحو اكتسب ، والفرق بينه وبين كسب ان ذلك تحصيل شيء على أي وجه كان بخلاف الاكتساب ولهذا قال عز من قائل لها ماكسبت وعليها مااكتسبت تنبيها على ان الثواب انما يرجى على أي فعل حسن كان وان كان صدوره على سبيل الاتفاق ولكن العقاب لا يكون الا على حرام بولغ في ارتكابه وانسد طريق الاعتذار عنه . وقد يأتي بمعنى مجرده نحو اجتذب بمعنى جذب .

(وضم ما يربع أي) الحرف (الرابع في مثال قد تلملم) أي ماكان على وزن تفعلل (فيصير مصدره كتدحرج تدحرجا وتلملم تلملما) ومعنى هذا الباب مطاوعة مجرده وقد تقدم معنى المطاوعة انفا فراجع .

(؛ فعلال : بكسر الفاء و ؛ فعللة : بفتحها مصدران لفعلل بفتح الفاء والملحق به) أي بفعلل (كدحرج دحرجة وحوقل حوقلة وسرهف سرهافا ، واجعل مقيسا ثانيا) اي فعللة (لا اولا) اي فعلالا (ومنهم من يجعله) أي الاول (ايضا مقيسا) وقد يجي المصدر على فعلال بفتح الفاء للتخفيف اذا كان مضاعفا نحو زلزل زلزالا بفتح الزاء الاولى .

(لفاعل مصدران) اولهما (الفعال ؛ بكسر الفاء) وتخفيف

العين وثانيهما (المفاعلة) بضم الميم وفتح العين (نحو قاتل قتالا ومقاتلة ، ويغلب ذا اي) المفاعلة (فيما فائه باء نحو ياسر مياسرة) وقد جاء مصدره على وزن فعال بكسر الفاء وتشديد العين نحو ضراب ومراء بتشديد الراء فيهما لكنهما شاذان وقال في المصباح ويجيء المصدر من فاعل مفاعلة مطردا واما الاسم فيأتي على فعال بالكسر كثيرا نحو قاتل قتالا ونازل نزالا ولايطرد في جميع الافعال فلا يقال سالمه سلاما ولا كالمه كلاما انتهى .

وهذ الباب يأتي لنسبة اصله أي مصدر ثلاثيه الى احد امرين متعلقا بالاخر للمشاركة صريحا فيجيء العكس ضمنا مثلا اذا قلت ضارب زيد عمرا فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد واقعا على عمر وضمنا على نسبة الضرب الى عمرو واقعا على زيد لان تأسيس هذا الباب على ان يكون بين اثنين فصاعدا يفعل احدهما بصاحبه ما فعل الصاحب به . وقد يأتي للتكثير نحو ضاعفته اي ضعفته .

وقد يأتي بمعنى افعل نحو عافاك الله اي اعفاك الله . وقد يأتي بمعنى مجرده نحو دافع بمعنى دفع ، وسافر بمعنى سفر .

بقى من الافعال الثلاثي المزيد فيه التي لها معان خاصة غير المبالغة في اصل المعنى فعلان !

الاول : تفاعل : مصدره تفاعل بضم العين ويجيء لمشاركة الامرين فصاعدا في اصله صريحا نحو تشاركوا فاسند الشركة الى كل واحد منهم صريحا وقد يأتي للتكلف بمعنى ان الفاعل يظهر ان اصله حاصل له وهو منتف عنه نحو تجاهلت وتغافلت أي اظهرت الجهل والغفلة مع انهما منتفيان عني ، والفرق بين التكلف في هذا الباب وبين التكلف في

باب تفعل ان المتحلم مثلا يريد وجود الحلم من نفسه وكذا المتفهم يريد وجود الفهم من نفسه بخلاف المتجاهل والمتغافل فانه لايريد هما لكنه يظهرهما لمصلحة وغرض .

والثاني : انفعل ومصدره انفعال بكسر الهمزة وسكون النون وكسر الفاء وهو لازم دائما لان معناه حصول الاثر ، وهذا الباب يجيء لمطاوعة مجرده نحو قطعته فانقطع ، وقد يأتي لمطاوعة افعل لكنه قليل وشاذ نحو اسقفت الباب أي رددته فانسقف ونحو ازعجته أي ابعدته فانزعج ولا يبني الا من مصدر فيه علاج وتأثير فانهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا ان يكون من افعال الجوارح والاعضاء ليكون مطاوعته جلية عند الحس بخلاف مالو كان من المعاني فان مطاوعته قد يخفي ، ولهذا لايقال انكرم وانعلم ونحوهما ومن اجل ذلك قيل انعدم خطاء لان الاعدام استيصال الموجود دفعة فلا يبقى ثمة حيثية علاج وتأثير وقيل لان الشيء اذا انعدم لم يبق له اثر فكيف يكون للغيرفيه تأثير وعلاج .

(وغير مامر) من المصادر المذكورة للابواب المتقدمة على الاوزان السابقة (السماع) عن العرب (عاد له) أي السماع عديله وقرينه فيحفظ ولا يقاس كقولهم في مصدر فعل الصحيح فعال بكسر الفاء وتشديد العين (نحو كذب كذابا) والقياس تكذيبا ، (و) كقولهم في مصدر فعل المعتل التفعيل (نحو نزى تنزيا) تشديد الياء والقياس تنزية بفتح الياء وتخفيفها على وزن تفعلة وكقولهم في مصدر تفعل تفعال بكسر التاء والفاء (نحو تملق تملاقا) والقياس التملق ، وكقولهم في مصدر فعل الصحيح فعالا بفتح الفاء وتخفيف العين نحو سلمت سلاما وكلمت كلاما ، وكقولهم فيه ايضا تفعلة نحو تبصرة والقياس فيها تسليما وتكليما وتبصيرا فتأمل ؟

بقي من غير الثلاثي المجرد مصادر افعال ليس لها معاني خاصة زائدة على اصولها الا المبالغة من اراد الاطلاع عليها فعلية بمراجعة الكتب المفصلة في علم التصريف .

(وفعلة بفتح الفاء واللام) وسكون العين لمرة من الفعل الثلاثي المجرد ان لم يكن بناء المصدر العام عليها أي (ان لم يكن المصدر العام) على وزن فعلة (كجلسة) في قولك جلست جلسة أي جلست جلوسا واحدا وكقولك قمت قومة أي قمت قياما واحدا وكقولك ضربت ضربة أي ضربت ضربا واحدا ، فعلم من هذه الامثلة انه ان لم يكن في مصدر الفعل حرف زائد مناف لوزن فعلة تقتصر على زيادة التاء في المصدر مع فتح اوله ان لم يكن مفتوحا كسخط ورضى يفتح اولهما فيقال سخطة ورضية ، وان كان في مصدر الفعل حرف زائد منحاف لوزن فعلة تحذف انت ذاك الزائد كجلوسا وقياما فتحذف الواو من الاول والالف من الثاني ثم تزيد عليهما التاء وتفتح اولهما وذلك الحذف للفرق بين المرة من الثلاثي المجرد وغيره اذ لايحذف من غيره شيء كما يأتي عن قريب .

(فان كان بناء) المصدر العام على فعلة (فيدل على المرة منه) أي من المصدر العام (بالوصف) بما يدل على الوحدة (كرحم رحمة واحدة).

(وفعلة بكسر الفاء) وسكون العين وفتح اللام (لهيئة منه كذلك) أي ان لم يكن بناء المصدر العام على فعلة بالضبط المذكور (كجلسة) بكسر الجيم في قولك جلست جلسته وكقلك قمت قيمة وكقولك ضربت ضربة بكسر القاف والضاد ، والغرض من تكرار المثال ما ذكرناه في المرة فلا نعيده والمراد بالهيئة الحالة التي يكون الفاعل على تلك الحالة حين صدور الفعل عنه نظير الحال النحوي ، مثلا المراد من الميتة في قوله « ص » من مات ولم

يعرف امام زمانه مات ميتة الجاهلية : الحالة التي كانوا اهل الجاهلية يموتون عليها فيدخلون النار فكذلك ميتة الذي يموت ولم يعرف امام زمانه عجل الله تعالى فرجه كما ان قولك ضربت ضربة زيد بكسر الضاد معناه انك كنت حين الضرب على هيئة ضاربية زيد .

(فان كان بناء) المصدر (العام عليها) أي على فعلة بكسر الفاء مع التاء (فبالوصف) يدل على الهيئة (كنشدة الضالة نشدة عظيمة) بحيث كنت مجدا ساعيا لاقرار لي ولا استقرار حين كنت اطلبها .

(في غير ذي الثلاث) المجرد سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه (بالتاء يدل على المرة إن لم يكن بناء المرة عليها) أي لم يكن في المصدر تاء وقد قلنا انه لايحذف منه شيء بل يبقى على حاله (كانطاق انطلاقة) واستخرج استخراجة (فان كان بناء) المصدر العام على كونه ذا تاء فبالوصف) يدل على المرة (كاستعان استعانة واحدة) ودحرج دحرجة واحدة .

(وشذ فيه أي في غير الثلاثي) المجرد سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجرد او مزيدا فيه (هيئة) كقولهم اختمرت المرأة (خمرة) بكسر الخاء أي غطت رأسها بالخمار تغطية هي نوع خاص من انواع التغطية فالخمرة شاذ لانها في الاصل اختمار فحذف زوائده وبني منه الخمرة على خلاف القياس حرصا على بيان ان اختمارها نوع خاص من الاختمار ، وكذلك (العمة) في قولهم تعمم زيد عمة أي لبس العمامة وتعم بها نوعا خاصا من انواع التعمم فالعمة شاذ لان اصله التعمم ففعل به ماذكر لما ذكر ، وكذلك (القمصة) في قولهم تقمص بكر قمصة .

وليعلم ان استعمال المرة والهيئة بلا تاء شاذ كقولهم اتيته اتيانا لانه

ثلاثي مجرد لا تاء فيه فكان القياس اتية بالتاء مع حذف الالف ، وكذا قولهم لقيته لقائة شاذ لان القياس فيه ايضا لقيه بحذف الهمزة وقلب الالف ياء وهو واضح .

اعلم ان جميع ماذكر من امثلة المرة والهيئة مفعول مطلق عددي ان كان للمرة ونوعي ان كان للهيئة فلا تغفل .

قال بعض المحقيقين : ان التاء الدالة على المرة لاتدخل على كل مصدر بل على المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس نحو قومة وضربة وقعدة واكلة واما مصادر الافعال الباطنية والخصال الجبلية الثابتة نحو الظرف والحسن والجبن والعلم والجهل فلا يقال من ذلك علمته علمة ولا فهمته فهمة ولا صبرته صبرة انتهى ولعمري هو تحقيق انيق اذ لم يبق لنا اليوم الا امثال هذه النكات والتحقيقات لان الاحكام النحوية قد تقررت بحيث ليس لاحد ان يزيد فيها لكون العرب الموثوق بهم المسموع منهم قد انقرضوا فلا يمكن الاستقراء على انه لم يترك المقدم للمتأخر استقراء.

(فصل في ابنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها وفيه ابنية اسماء المفعولين)

اعلم ان الظاهر عطف الصفات المشبهة على ماقبله من قبيل عطف الخاص على العام لان الصفة المشبهة اسم فاعل عند اهل صناعة التصريف صرح بذلك بعض ارباب الحواشي في حاشيته على كتاب التصريف وفي شرحه وهذا هو الظاهر ايضا من المصنف والشارح حيث انهما بصدد بيان اوزان اسم الفاعل ولم يصرحا بل لم يشيرا الى ان غير وزن الفاعل

ليس باسم فاعل نعم صرح ابن الحاجب بأن صيغة الصفة المشبهة مخالف لصيغة اسم الفاعل وسيجيء تحقيق المسئلة وبيان الفرق بينهما عن قريب في باب اعمال الصفة المشبهة مفصلا فلا نطيل الكلام هنا .

(كـ ؛ فاعل) اي كهذا الوزن (صغ اسم فاعل اذا) صغته (من) فعل (ذى ثلاثة) احرف مجرد (مفتوح العين) سواء كان هذا الفعل (لازما او متعديا او) من فعل (مكسورها) أي مكسور العين لكن لامطلقا بل اذا كان (متعديا يكون كغذا بالغين) والذال (المعجمتين أي سال فهو « غاذ ») اصله غاذي وبعد الاعلال صار غاذ يقال غذا الماء اذا سال، وغذا العرق اذا سال دما ، وغذا البول اذا انقطع ، وغذا الشيب اذا اسرع فهو بهذه المعاني مثال اللازم وقد يستعمل متعديا يقال غذا الطعام الصبي وغذوته أنا باللبن وبهذا المعنى يكون مثالا للمتعدي فهو ذو احتمالين فلاوجه لتخصيصه باحد الوجهين (و) نحو (ذهب فهو ذاهب) مثال للازم المفتوح العين نحو (ضرب فهو ضارب) مثال للمتعدي المفتوح العين (وركب فهو راكب) مثال للمتعدي المكسور العين .

قال المحشي كان المتعارف بينهم عند ارادة ان يقولوا ان الوصف من الفعل الفلان هو الفلان صدروا هذا الوصف بلفظ « هو » ان كان غير اسم مفعول وبلفظ « ذاك » ان كان اسم مفعول فيقولون ضرب فهو ضارب وذاك مضروب ، ولابد هنا من بيان نكتتين :

الاولى : نكتة ادخال الفاء على لفظ هو ، وبيان المرجع المشار اليه ، فقيل انه فاء جزاء حذف شرطه والمرجع والمشار اليه اسم الفاعل واسم المفعول أى اذا ثبت ان ضرب فعل فاسم فاعله ضارب مثلا ، وقيل الفاء للتفريع والمرجع او المشار اليه فاعل ذلك الفعل او مفعوله ومعناه ظاهر

ولا يبعد ان يكون على هذا ايضا فاء جزائية ٠

الثانية : نكتة اختصاص الضمير باسم الفاعل واسم الاشارة باسم المفعول وهي ان ما حكم عليه بالضارب مثلا ذات صفة ناشئة من تلك الذات فلم يتميز تلك الذات عن تلك الصفة غاية التميز فكانها متحدتان فناسب ان يعبر عنه بالضمير لكونه موضوعا للذات فقط وهذا بخلاف اسم المفعول فان ماحكم عليه بالمضروب مثلا هو ذات ذات صفة غير ناشئة من تلك الذات بل واقعة عليها فاشتمالها على الذات والصفة في غاية الوضوح فناسب ان يعبر باسم الاشارة الموضوعة للاشارة الى الذات والصفة ٠

(وهو) أي وزن فاعل (قليل مقصور على السماع) من العرب (في فعلت بضم العين وفعل بكسر العين حالكونه غير معدي كحمض فهو حامض وأمن فهو آمن بل قياسه أي فعل بالكسرأي اتيان الوصف منه في الاعراض) جمع عرض بفتح العين والراء ما يعرض الانسان من مرض وحزن وفرح ولا يدوم (فعل) بفتح الفاء وكسر العين وتنوين اللام ويأتي مثاله (وفي الخلقة والالوان) من فعل بالكسر (افعل) بفتح العين ايضا يأتي مثاله (وفيما يدل على الامتلاء وحرارة الباطن) او ضدهما من فعل بالكسر (فعلان) بفتح الفاء وسكون العين ويأتي مثاله (نحو اشر وفرح) مثالان لفعل بفتح الفاء وكسر العين وتنوين اللام (ونحو صديان وعطشان) مثالان لحرارة الباطن (وشبعان) مثال لما دل على الامتلاء (و) كذا (ريان) وهو ضد عطشان ، واما ضد شبعان فهو جوعان بفتح الجيم وجميعها امثلة لفعلان من فعل بالكسر واما مثال : افعل : من فعل بالكسر فهو (نحو الاجهر وهو الذي لايبصر

في الشمس) وهو مثال للخلقة (و) كذا (الاحول والاعور) واما (الاخضر) فهو مثال للالوان كالاسود والاصفر والاحمر (و : فعل) (بسكون العين اولى) وكذ (فعيل : بفعل بضمها من) وزن (فاعل وغيره كالضخم) مثال لفعل بسكون العين (والفعل ضخم) بضم الخاء (وجميل) مثال لفعيل (والفعل جمل) بضم الميم (و : أفعل) بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين (فيه) اي في فعل بضم العين (قليل مقصور على السماع كخضب) بفتح الخاء وضم الظاء المعجمتين (فهو اخضب) هكذا ضبطوه جماعة .

واني كلما تتبعت فيما تيسر لي مراجعته من كتب اللغة ما وجدت هذا المثال بهذا الضبط بل ولا مادته نعم جاء اخضب بالخاء المعجمة والطاء المهملة لكن فعله ليس بضم العين ومعناه لون متوسط بين الحمرة والصفرة ، وقال بعض المحشين : وقع في بعض النسخ خضب فهو اخضب بالخاء والضاد المعجمتين وفسره بعض ارباب الحواشي باحمر وليس بسديد لان خضب انما هو بفتح العين التي هي الضاد ، وفي الحديث الشريف بكى حتى خضب دمعه الحصى ، قال ابن الاثير : الاشبه ان يكون معنى الحديث انه (ع) بكى حتى احمر دمعه فخضب الحصى ووقع في نسخة خطب فهو اخطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة وتقول خطب فهو اخطب اذا كان اخضر لكن هذا الفعل بكسر العين التي هي الطاء (وكذا) قليل فيه (فعل : بفتح) الفاء (والعين كبطل) اي شجاع قوي ومصدره بطولة واما بطل ضد عمل فمصدره البطالة والبطلان (و) كذا قليل فيه (فعال بفتح الفاء كجبن) بضم الباء (فهو جبان) (و) كذا قليل فيه فعال (بضمها) اي بضم الفاء (كشجع) بضم الجيم (فهو شجاع ، وكذا) فيه قليل (فعل)

(بضم الفاء والعين كجنب) بضم النون (فهو جنب) وكذا فيه قليل(فعل) (بكسر الفاء وسكون العين كعفر) بضم الفاء (فهو عفر) بكسر العين في اوله وسكون الفاء بمعنى الشجاع الماكر وقيل الخبيث الماكر ومنه عفريت من الجن (وبسوى) وزن (الفاعل قد يغني) « لفظ يغنى (بفتح الياء وسكون الغين وفتح (النون) فهو ثلاثي مجرد لامزيد فيه وبضم الياء وكسر النون من باب الافعال » فعل ؛ بفتح الفاء والعين الذي قلنا في اول الباب انه كفاعل صغ منه مطلقا لازما كان او متعديا (كشاخ فهو شيخ وشاب فهو اشيب وعف فهو عفيف) .

(وجميع ماذكر غير وزن فاعل صفات مشبهة) وكذا وزن فاعل ايضا صفة مشبهة اذا اريد به الثبوت كما يجيء في باب الصفة المشبهة في قوله:

وصوغها من لازم لحاضر كطاهر القلب جميل الظاهر

ولو اريد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت الى وزن فاعل واستعملت استعماله كتحويل فرح الى فارح في قولنا زيد فارح امس وجزع الى جازع في قولنا زيد جازع غدا .

(وعلى زنة المضارع) المعلوم (يأتي اسم فاعل من غير ذي الثلث) سواء كان (مجردا او مزيدا كالمواصل) فانه على وزن يواصل (مع كسر متلو الاخير) اي كسر مايتلوه الحرف الاخر اي ماقبل الاخر (مطلقا) اي (مفتوحا كان في المضارع) المعلوم ويأتي مثاله (وضم ميم زائد قد سبق) في (اول الكلمة كمدحرج ومكرم ومفرح) ما قبل الاخر فيها في المضارع المعلوم مكسور (ومتعلم ومتباعد) ما قبل اخره في المضارع مفتوح ، وعليك بالتأمل في منتظر ومجتمع ومستخرج ومقعنسس ومعشوشب ومتدحرج ومحرنجم) حتى تعرف ان ايها ماقبل اخره في المضارع مفتوح وايها

ماقبل اخره مكسور .

وانما اختير الميم للزيادة لتعذر حرف العلة التي تليق بالزيادة لان حرف العلة ثلاثة الواو والياء والالف لاسبيل الى شيء منها ، اما الاول فلان الواو لا يزاد في اول الكلمة لئلا يلزم اجتماع الواوات في نحو يوعد لو زيدت الواو بعد حذف حرف المضارعه فحمل عليه غيره ، واما الثاني فلان الياء لو زيدت لزم الالتباس بالمضارع ، واما الثالث فلان الالف لو زيدت لزم الالتباس بالمتكلم فلما تعذر زيادة حرف العلة فاختير الميم لقربها من الواو في المخرج ، وضم الميم للفرق بينه وبين اسم المكان من المزيد فيه واسم الالة من الثلاثي .

(تنبيه نبيه) قال سعد الدين في شرح التصريف في هذا المقام : وكذا قياس بواقي الامثلة الا ما شذ من نحو اسهب اي اطنب واكثر في الكلام فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج اي افلس فهو مفلج بفتح ما قبل الاخر في الثلاثة اسم فاعل ! انتهى محل الحاجة من كلامه ، وقال المحشي يريد ان ما قبل الاخر في محصن مفتوح مع كونه اسم فاعل لكنه شاذ وخلاف القياس ! وانا اقول لايلزم من كون محصن شاذ كونه غير فصيح حتى يستشكل بانه كيف ورد في كتاب الله العزيز وذلك لانهم قالوا الشاذ على ثلاثة اقسام ، قسم مخالف للقياس دون الاستعمال ، وقسم مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبولان ، وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود وهكذا يجاب عن كل شاذ وقع في القرآن الكريم او في كلام اولياء الله المعصومين سلام الله عليهم اجمعين ان ثبت كونه كلاما لهم والافقية كلام ذكرناه في شرحنا على المطول عند بيان الفرق بين الامثلة والشواهد فراجع كما اجابوا به عن وقوع أبي يابي في القرآن

الكريم قال بعض المحققين من المحشين في بحث الالتفات من المطول ان عدم مجيء ما في القرآن في كلام بلغاء الجاهلية لايدل على عدم فصاحته فان القرآن مما يستشهد به لا عليه انتهى .

وقد يأتي اسم الفاعل من غير الثلاثى على وزن فاعل نحو يافع من ايفع لكنه شاذ .

(وان فتحت منه) أي من اسم الفاعل (ما كان انكسر) أي ماقبل الاخر (صار) بعد الفتح (اسم مفعول كمثل المنتظر) فالظاء منه في اسم الفاعل كان منكسرا ففتحت فصار اسم مفعول وقس عليه (المدحرج والمكرم) وكل ماذكر من الامثلة (الى اخره) .

(وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة ! مفعول : كات من قصد وهو) أي الآتي من قصد (مقصود) .

قد تقدم ان هذا الوزن قد يأتي للمصدر وكذلك يأتي لاسم الفاعل نحو حجابا مستورا .

قالوا ادخل الميم في اسم المفعول الثلاثي نحو مضروب لتعذر حرف العلة لما ذكر في اسم الفاعل غير الثلاثي فصار مضرب ثم فتح الميم حتى لايلتبس باسم المفعول من باب الافعال فصار مضرب ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الآلة ثم اشبع ضمة الراء لانعدام مفعل في كلام العرب بدون التاءاو الواو كمافي كتاب شرح الامثلة فتولد منهاالواو فصار مضروب، وانماقالوا بدون التاء لان وزن مفعل مع التاء موجود في كلامهم نحو مكرمة ومسرقة ومغربة ، وكذا مع الواو نحو مضروب ومنصور واما بدون التاء والواو فهو مرفوض في كلامهم .

(وناب نقلا أي سماعا) عن العرب (عنه أي عن وزن مفعول

ثلاثة اشياء) .

(احدها : ذو فعيل) أي ماكان على هذا الوزن (ويستوي فيه المذكر والمؤنث نحو فتاة) كحيل أي مكحولة (وفتى كحيل) أي (مكحول).

وانما يستوي المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى المفعول ولا يستويان في فعيل بمعنى الفاعل نحو رجل نصير وامرئة نصيرة فرقا بين فعيل بمعنى المفعول وفعيل بمعنى الفاعل .

فان قيل لم لم يعكس بان يستوي المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى الفاعل ويميزا في فعيل بمعنى المفعول مع انه يحصل الفرق بذلك ايضا ؟

قلنا لان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول لان الفاعل مقصود وعمدة في الكلام والمفعول فضلة والتميز اصل بالنسبة الى عدم التميز ، فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع مراعات للمناسبة وقدم نظير ذلك عند قوله:

بالالف ارفع المثنى وكلا اذا بمضمر مضافا وصلا

حيث اشترط اعراب التثنية في كلا وكلتا بالاضافة الي الضمير فراجع.

وهذا الاستواء في فعيل بمعنى المفعول انما هو فيما ذكر الموصوف كما أشار اليه المصنف اذ من عادته اعطاء الحكم بالمثال كما تقدم في قوله : كلامنا لفظ مفيد كاستقيم : فتذكر وان لم يذكر الموصوف يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء لئلا يلزم التباس احدهما بالاخر ، فان قلت يلزم حينئذ التباس فعيل بمعنى المفعول بفعل بمعنى الفاعل اذ فيه ايضا يفرق بينهما بالتاء ، قلت نعم لكن هذا الالتباس بعيد بين الفاعل والمفعول فيدفع الالتباس بقرنية ما بخلاف الالتباس بين المذكر والمؤنث فانه قريب بدون التاء فيجب دفعه بالتاء ، والحاصل ان التباس الفاعلين المذكر والمؤنث كل منهما قريب ومشكل فيجب دفعه بالتاء التي وضع للفرق بين

المذكر والمؤنث بخلاف التباس الفاعل والمفعول فانه بعيد يدفع بقرينه من القرائن .

وقد ينزل فعيل بمعنى الفاعل منزلة فعيل بمعنى المفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث نحو قوله تعالى : ان رحمه الله قريب من المحسنين ، ان قريب وان كان من قبيل فعيل بمعنى فاعل الا انه بمعنى المفعول في الحقيقة لانه تبارك وتعالى يقرب رحمته من المحسنين لان الرحمة بنفسها لايقرب بل اسبابها والتوفيق في الاسباب منه تعالى وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب .

واعلم انه اذا جعل وزن فعيل بمعنى المفعول من قبيل الاسماء بان يغلب فيه جانب الاسمية فحينئذ لايستوي فيه المذكر والمؤنث نحو بعير ذبيح وناقة ذبيحة ورجل لقيط وامرئة لقيطة .

(وثانيها : فعل) بفتح الفاء وسكون العين (كقبض بمعنى المقبوض .

(وثالثها : فعل) بكسر الفاء وسكون العين (كذبح بمعنى مذبوح ذكرها في شرح الكافية ، ولا تعمل هذه الثلاثة عمل اسم المفعول فلا يقال) مررت (برجل) كحيل عبده برفع عبده كما يقال مررت برجل مكحول عبده برفع عبده وقد اجازه بعضهم ، وكذا لا يقال (مررت برجل ذبح كبشه) برفع كبشه (ولا) يقال ايضا (صريع غلامه) برفع غلامه وقد يصح ان يقال مذبوح كبشه ومصروع غلامه برفع كبشه وغلامه (واجازه ابن عصفور) .

هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل

اشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين

الاول : انها مثله في الدلالة على الحدث وفاعله .

والثاني : انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث مثله تقول : حسن ، حسان ، حسنون ، حسنة ، حسنتان ، حسنات كما تقول : ضارب ، ضاربان ، ضاربون ، ضاربة ، ضاربتان ، ضاربات ، ولكن مخالفته في انها لاتدل على الحدوث الذي يدل عليه اسم الفاعل ولذلك انحطت درجتها عنه فجعل عملها للشباهة به لا لنفسها اصالة ، وقد علم من ذلك ان كل ما لا يدل على الحدوث بل على الثبوت فهو صفة مشبهة مطلقا سواء كان على وزن فاعل كطاهر القلب أم لا كجميل الظاهر وسواء كان فعله ثلاثيا مجردا كالمثالين ام لا كمنطلق اللسان بل وان كان اسم مفعول نحو محمود المقاصد .

والمراد بكونها للثبوت كونها كذلك بحسب الاصل فنحو ضامر وطالق اسما فاعل لافهما في الاصل بمعنى الحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال فلا يقال طالق وكذا ضامر الا لمن ثبت لها الطلاق او الضمارة لا لمن تجدد لها أنا فانا فتأمل .

(صفة استحسن) أي يصح ولم يقبح (جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل) حاصله ان الصفة التي يصح بدون قبح جر الفاعل المعنوي بها هي صفة مشبهة لكن يعتبر في الاستحسان أي الصحة بدون القبح ان يكون ذلك حاصلا ولو (بعد تقدير تحويل اسنادها عنه) أي عن الفاعل المعنوي (الى ضمير) مستتر فيها راجع (الى موصوفها هي المشبهة اسم فاعل فخرج بما ذكره المصنف نحو زيد ضارب اخوه) اذ لا يحسن ولا يصح جر اخوه باضافة ضارب اليه بان يقال زيد ضارب اخيه اذ يلزم حينئذ توهم الاضافة الى المفعول فهذا المثال ممتنع وغير مستحسن من دون ان يفرض ويقدر تحويل الاسناد عن اخوه الى ضمير موصوفها اذ الصفة فيه متعد يحتمل اضافتها الى مفعولها

فيلتبس الاضافة الى الفاعل بالاضافة الى المفعول فضارب في المثال ليس صفة مشبهة لعدم استحسان جر الفاعل أعني اخوه بها لاجل الالتباس (وخرج بمازدته) أي الشارح وهو قوله (بعد تحويل اسنادها) ...الخ نحو (زيد كاتب ابوه) لانه لايحسن اضافة الكاتب الى ابوه وجره به بعد تحويل إسناد كاتب عن ابوه الى ضمير مستتر في الكاتب راجع الى زيد اذ لاعلاقة مجوزة لاسناد الكتابة الصادرة عن الاب الى الابن لعدم العلاقة بين الاب والابن بحيث يجوزبها اسناد الفعل الصادر عن احدهما الى الآخر وبعبارة اخرى لا يحسن اسناد الكتابة الصادرة من الاب الى الابن الا بمجاز بعيد لا يقبله الذوق السليم والطبع المستقيم بخلاف نحو رجل حسن وجهه اذ يجوز اسناد الحسن الثابت للوجه الى زيد بعلاقة الكل والجزء فيحسن فيه الاضافة وجر الوجه بعد تحويل الاسناد عن وجهه الى ضمير مستتر في الصفة راجع الى رجل لوجود العلاقة ويقبح الاضافة والجر في زيد كاتب ابوه لعدم العلاقه قال في حاشية المغنى فيما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة ومنها استحسان اضافتها الى ماهو فاعل في المعنى كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض بخلاف اسم الفاعل نحو كاتب الاب وان كان ليس ممتنعا لكنه قبيح لان الصفة لايضاف الى مرفوعها حتى يقدر تحويل الاسناد الى موصوفها بدليلين احدهما انه لو لم يقدر ذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه والثاني انهم يؤنثون الصفة في نحو هند حسنة الوجه فلهذا حسن ان يقال حسن الوجه لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جملته مجازا وقبح ان يقال كاتب الاب لان من كتب ابوه لايحسن ان يسند اليه الكتابة انتهى وليعلم انه ليس المراد من العلاقة في المقام مايعتبرونه في المجاز اللغوي حتى يقال ان

المقام مجاز عقلي لانه مجاز في الاسناد لا مجاز لغوي فلا يفيد العلاقة المذكورة في المقام بل المراد منها هيهنا ما يصحح اسناد الوصف الثابت لشيء الى شيء اخر بحكم العرف والذوق السليم ولو لم يكن هذا المصحح من العلاقات المعتبرة في المجاز العقلي ولا من العلاقات المعتبرة في المجاز اللغوي على ان معرفة هذا المجاز وانه من أي قسم من المجازين وهل هو من المجاز العقلي أم من اللغوي ومعرفة ان العلاقة المعتبرة في استحسان هذا الاضافة وجر الفاعل المعنوي اظن انه مما يحم حوله احد فالمناط في استحسان ذلك كما قلنا هو الذوق السليم والعرف ، ولعله الى ذلك يشير الشارح بقوله (واستحسان جر الفاعل بها بان تضاف اليه يدرك بالنظر في المعنى) كما انه جواب ايضا عما اورده ابن المصنف في هذا المقام من الدور وهذا نص عبارته « وهذه الخاصة (أي استحسان جر الفاعل المعنوي بها) لاتصح لتعريف الصفة المشبهة وتميزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه وأنت تعلم ان العلم بالمعرف « بالكسر » يجب تقدمه على العلم بالمعرف « بالفتح » ولذلك « أي للزوم هذا الدور » لم اعول في تعريفها على استحسان اضافتها الى الفعل » انتهى فاشار الشارح الى جوابه بقوله : واستحسان جر الفاعل بها ... الخ وحاصله ان الصفة المشبهة وان كانت معرفتة موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل وجره بها لكن استحسان الاضافة الى الفاعل وجره بها ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة ، وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره لايكون فيه لبس ولا قبح فتحسن الاضافة ويكون مجازا مقبولا عند صاحب الذوق السليم والطبع المستقيم

فظهر من جميع ماذكرنا ان المانع اي عدم الاستحسان في كاتب الاب انما هو عدم العلاقة لا الالتباس بالمفعول اذ الالتباس لايعقل فيه اذا لكتابه لايقع على امثال الاب بل على القرطاس وامثاله بخلاف الضرب فانه يقع على زيد وامثاله فظهر وجه الفرق بين المثالين .

(وتخالف) الصفة المشبهة (اسم الفاعل في) امور قد تقدم الاشارة الى بعضها .

ومنها (ان صوغها) أي اشتقاقها (لايكون الامن فعل) قاصر أي (لازم) سواء كان لزومه بالاصل كحسن وطاهر او بالتنزيل بان يحول المتعدي الى فعل بضم العين ثم يصاغ منه الصفة المشبهة ، فلا يرد ان الرحمن والرحيم صفتان مشبهتان مع انهما صيغتا من المتعدي بخلاف اسم الفاعل فانه يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر فتأمل .

ومنها ان صوغها لايكون الا (لحاضر) من الازمنة الثلاث متصلا بالزمان الماضي بمعنى ان الصفة ثبتت في الماضي ودامت الى الزمان الحاضر فمعنى رجل حسن الوجه انه حسن الوجه دائما الى الآن فلا يستعمل في الماضي المنقطع او المستقبل ، فلا يقال رجل حسن الوجه امس او غدا وان اريد ذلك فلابد من ان يقال حاسن وجهه امس او غدا ، وكذلك اذا اريد الزمان الحاضر فلابد من ان يقال رجل حاسن وجهه الآن والحاصل انك ان اردت ثبوت الحسن مع قطع النظر عن زمان معين تقول حسن وان اردت زمان معينا وحدوثها في ذلك الزمان تقول حاسن ، والسر في ان التقيد بالزمان يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث ولذلك قيل انه لايقال رحم الا لمن صار الرحم طبيعة له كالكريم والبخيل وههنا عويصتان : الاولى : قولهم ان مطلق المشتق

حقيقة في الماضي والحاضر ومجاز في المستقبل ولا يفرقون في هذه المسئلة بين الصفة المشبهة وغيرها فكيف ذلك مع قولهم بانها لاتدل على الزمان .

والثانية : ان مطلق المشتق اذا كان حقيقه في الماضي والحال فكيف يقولون بان الاسم لايدل على الزمان وضعا مع ان كون شيء حقيقة في شيء معناه كونه كذلك وضعا فتدبر .

(و) منها : انها تخالفه (في انها تكون مجارية) وموازنة (للمضارع) في حركاته وسكناته ، والمراد من المجارات والموازنة هنا العروضية لا الصرفية وقد تقدم الفرق بينهما (كطاهر القلب) فانها مجارية ليطهر (وغير مجارية له بل هو) أي كونها غير مجارية له (الغالب نحو جميل الظاهر) هذا ، ولكن قال ابن الحاجب وشارح كلامه : وصيغتها أي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغته من صيغها على هذا الوزن قطعا انتهى ، ونقل عن الزمخشري ايضا مثل ذلك ، والظاهر من كلام السيد مير شريف في صرفه الفارسي ايضا ذلك فالمسئلة ليست بهذا النحو من التسليم الذي يظهر من كلام المصنف والشارح ومن وافقهما وأما اسم الفاعل فلا خلاف في انه ابدا يكون مجاريا للمضارع مجاراة عروضية كضارب وقائم فانهما مجاريان ليضرب ويقوم وهذا واضح .

ومنها : انها تخالفه من حيث العمل لانه لايخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب كما سيأتي مع قصور فعلها والى هذا أشار بقوله (وعمل اسم الفاعل المعدى ثابت لها على الحد الذي قد حد في اسم الفاعل وهو الاعتماد على ماذكر) هناك الا الزمان وقد بينا وجهه انفا والا اللام

الموصولة لان الاعتماد عليها لا يتأتي فيها لأن اللام الداخلة فيها كما قيل ليست بموصولة بالاتفاق بل هي حرف تعريف وانما لم تكن فيها موصولة لأن مدخول اللام الموصولة وان كان بحسب الصورة اسما كضارب مثلا الا أن ذلك الاسم فى معنى الفعل وقائم مقامه ولا يتأتى فيها ذلك لانها تدل على الثبوت والفعل لكون الزمان جزء من مفهومه كما تقدم في باب المفعول المطلق في قوله :

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأن من أمن

يدل على التجدد فلا تقوم مقامه فلا يدخل عليها أل الموصولة التي حقها ان تدخل على الجملة او شبهها هذا ، ولكن في دعوى الأتفاق في كون الداخلة عليها حرف تعرف تأمل اذ منهم من قال بانها ايضا موصولة كال الداخلة على اسم الفاعل والمفعول وهذا هو الاقوى ويظهر وجهه عند بيان صور الصفة المشبهة فانتظر .

قال في المغنى : ال على ثلاثة اوجه احدها ان يكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة وليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقيل هي في الجميع حرف تعريف ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف وقيل هي في الجميع موصول حرفي وليس بشيء لأنها لاتؤول بالمصدر ؛ انتهى محل الحاجة من كلامه .

وقال في المطول ، في بحث الاستغراق في بيان مثال الخطيب : كقولنا جمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده او مملكته لأنه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا ، فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم

موصول لاحرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبني على مذهبه ، قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لأنهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع انتهى .

واعلم ان الصفة المشبهة تنصب الحال ، والتميز ، والمستثنى ، وظرف الزمان والمكان ، والمفعول معه ، والمفعول المطلق على رأي ، ولا يعمل في المفعول به لأنها مأخوذة من فعل قاصر فليس لمصدرها من يقع عليه ولكن النحاة جعلوها كاسم الفاعل (في نحو زيد حسن الوجه) وفي زيد الحسن وجها ولذا قالوا النصب هنا (على التشبيه بالمفعول) به ان كان المعمول معرفة كالمثال الاول وعلى التميز كالمثال الثاني بخلاف ثمة أي (بخلاف) النصب (ثمة) أي في اسم الفاعل فانه فيه على المفعول به الحقيقي نحو زيد ضارب عمروا فنصب عمروا على المفعول به الحقيقي لا على التشبيه به .

(ومما خالف) الصفة المشبهة (فيه اسم الفاعل ان سبق ماتعمل فيه مجتنب لفرعيتها) لأنها تعمل لشباهتها باسم الفاعل في الدلالة على الحدث فلذا انحطت عنه في امور .

منها : عدم جواز اعمالها في المعمول المتقدم لضعفها بالفرعية ، هذا في المعمول الذي عملت فيه بحق التشبيه أي من حيث انها صفة مشبهة باسم الفاعل (بخلاف غير معمولها) بحق التشبية (كالجار والمجرور) فان عملها فيه ليست من حيث التشبيه بل بما فيه من معنى الفعل لأن الظرف والجار والمجرور يكفيهما رائحة من الفعل (فيجوز تقديمه)

اي الجار والمجرور (عليها) بخلاف اسم الفاعل فان معموله يجوز ان يتقدم عليه مطلقا كما تقدم في اول باب اعمال اسم الفاعل نحو زيد عمروا ضارب .

ومنها : (ان كونه) اي ما تعمل فيه اي معموله (ذا سببية بان اتصل) المعمول (بضمير موصوفها لفظا او معنى وجب نحو حسن وجهه) فوجهه معمول سببي لانه اتصل بضمير الموصوف اعني زيد (و) نحو (حسن الوجه) فالوجه معمول سببي لانه اتصل بضمير الموصوف معنى (اي) تقديرا لأنه في تقدير الوجه (منه) اي من زيد ، هذا في المعمول الذي عملت فيه بحق الشبهة (بخلاف غير المعمول) بحق الشبه فانه لايجب كونه ذا سببية ففي نحو زيد حسن وجهه يوم الحرب لايجب كون اليوم ذا سببية وهذا بخلاف اسم الفاعل فان معموله يكون سببا نحو زيد ضارب غلامه ، واجنبيا نحو زيد ضارب عمروا ، هذا ماذكر لها من المفارقات في هذا الكتاب ولها مفارقات آخر مذكورة في المطولات فمن اراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعتها .

واعلم صور الصفة المشبهة باعتبار كونها منونا ومضافا ومع ال وباعتار كون معمولها كذلك وباعتبارات اخر مذكورة في المطولات ترتقي الى اربع عشر الفا واربعمائة صورة ونحن نكتفي بما ذكر هنا وهو ست وثلاثون صورة .

(فارفع بها على الفاعلية ، وانصب على التشبيه بالمفعول به في المعرفة وعلى التميز في النكرة ، وجر بالاضافة)اى باضافة الصفة الى المعمول (حال كونها مع ال وحال) كونها (دون ال وقوله مصحوب ال) منصوب مفعول للافعال الثلاثة اي ارفع وانصب وجر يعني (هو المتنازع فيه)

فهذه ست صور في ثلاث منها الصفة مع ال وفي ثلاث منها الصفة بدون ال والمعمول في كلها مع ال ؛

الاولى ؛ رفع المعمول مع ال حال كونها ايضا مع ال (نحو رايت الرجل الجميل الوجه) برفع الوجه الثانية نصب المعمول كذلك (نحو رايت الرجل الجميل الوجه) بنصب الوجه ، الثالثة جر المعمول كذلك (نحو رايت الرجل الجميل الوجه) بجر الوجه ، الرابعة رفع المعمول مع ال حال كونها دون ال نحو رايت رجلا (جميلا الوجه) برفع الوجه ، الخامسة نصب المعمول كذلك نحو (رايت رجلا جميلا الوجه) بنصب الوجه (لكن هذا ضعيف) لأنه من اجراء الوصف اللازم مجرى الوصف المتعدي في نصب المعمول المعرفة مع ان الصفة اذا كانت مجردة عن ال ضعيف شبهها بالفعل وذلك سبب لئلا يعمل في المعرفة العمل المجازي اعني النصب على التشبيه بالمفعول به المحتاج الى قوة العامل ، واما اذا كانت الصفة مصحوبة لال وهي موصولة على التحقيق يؤل الصفة حينئذ بالفعل كاسم الفاعل المعرف بها فتقوى مشابهتها بالفعل فتعمل العمل المجازي المذكور بلاضعف ، السادسة جر المعمول كذلك نحو رايت رجلا (جميل الوجه) بجر الوجه .

(وعطف على) قوله (مصحوب ال) قوله (وما اتصل اي بالصفة) فيصير مفاد الكلام ارفع وانصب وجر ما اي معمولاً اتصل بها (حال كونه) اي المعمول (مضافا الى مافيه ال) وهذا ست صور في ثلاثة منها الصفة مع ال وفي ثلاثة منها الصفة دون ال (او) حال كون المعمول مضافا (الى الضمير) وهذا ايضا ست صور كذلك (او) حال كون المعمول

مضافا (الى مضاف الى الضمير) وهذا ايضا ست صور كذلك . اوحال كون المعمول مضافا (الى مجرد) وهذا ايضا ست صور كذلك فهذه اربعة اقسام كل قسم منها ست صور في ثلاثة منها الصفة مع ال . وفي ثلاثة منها دون ال:

(فا) لقسم (الاول) ؛ اي المضاف الى مافيه ال (نحو رايت الرجل الحسن وجه الاب) برفع الوجه (و) نحو رايت الرجل (الحسن وجه الاب) بنصب الوجه (و) نحو رايت الرجل (الحسن وجه الاب) بجر الوجه ، (و) نحو (رايت رجلا حسنا وجه الاب) برفع الوجه (و) نحو رايت رجلا (حسنا وجه الاب) بنصب الوجه (ولكن هذا ضعيف) لما ذكر آنفا (و) نحو رايت رجلا (حسن وجه الاب) بجر الوجه .

(و) القسم (الثاني) اي المضاف الى الضمير (نحو رايت الرجل الحسن وجهه) برفع الوجه (و) نحو رايت الرجل (الحسن وجهه) بنصب الوجه (ولا تجر كما سيأتي) مثاله وبيان سبب عدم جواز الجر (و) نحو (رايت رجلا حسنا وجهه) برفع الوجه (و) نحو رايت رجلا (حسنا وجهه) بنصب الوجه ، ونحو رايت رجلا (حسن وجهه) بجر الوجه (لكن هذان) المثالان (ضعيفان) اما وجه الضعف في المثال الاول فهو ماتقدم انفا واما المثال الثاني فقيل في وجه ضعفه انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح هو النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين مع وروده في حديث الدجال من قوله صلى الله عليه واله وسلم ؛ اعور عينه اليمنى ؛ بجر العين .

(و) القسم (الثالث) : اي المضاف الى مضاف الى الضمير (نحو رايت الرجل الحسن وجه ابيه) برفع الوجه (و) نحو رايت الرجل (الحسن وجه) ابيه بنصب الوجه (ولا تجر كما سيأتي) مثاله وبيانه (و) نحو (رايت رجلا حسنا وجه ابيه) برفع الوجه (و) نحو رايت رجلا (حسنا رجه ابيه) بنصب الوجه (و) نحو رايت رجلا (حسن وجه ابيه) بجر الوجه (لكن هذان) المثالان (ضعيفان) وجه الضعف في المثال الأول ما تقدم من : ضعف الصفة المجردة من ال وقوة المعمول المعرفة ووجه الضعف في المثال الثانى ماتقدم من انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف الى اخر ماذكر هناك.

(و) القسم (الرابع) : اي المضاف الى مجرد (نحو رايت الرجل الحسن وجه أب) برفع الوجه (لكنه قبيح) لخلو الصفه من ضمير يعود الى الموصوف لفظا وهو مع قبحه جائز في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا اي وجه أب منه (و) نحو رايت الرجل (الحسن وجه اب) بنصب الوجه (ولا تجر كما سيأتي) مثاله وبيانه (و) نحو (رايت رجلا حسنا وجه اب) برفع الوجه (لكنه قبيح) ووجه قبحه ماتقدم في وجه القبح السابق حرفا بحرف فلا نعيده (و) نحو رايت رجلا (حسنا وجه اب) بنصب الوجه (نحو رايت رجلا (حسن وجه اب) بجر الوجه ، فصار مجموع هذه الاقسام الاربعة اربع وعشرين صورة وهي مع الست المتقدمه ثلثون صورة ، وقوله (او مجردا عطف على) قوله (مضافا) اي او ارفع وانصب وجر ماتصل بالصفة حالكون المعمول مجردا عن ال وعن الاضافة هذا ايضا ست صور في ثلاثة منها الصفة مع ال وفي ثلاثة منها دون ال نحو (رأيت الرجل الحسن وجه) برفع الوجه (لكنه قبيح) ووجه

القبح فيه ماتقدم آنفا فلا نعيده (و) نحو رأيت الرجل (الحسن وجها) بنصب الوجه (ولاتجر كما سيأتي) مثاله وبيانه (و) نحو (رأيت رجلا حسنا وجه) برفع والوجه (لكنه قبيح) والوجه فية ايضا ماتقدم (و) نحو رأيت رجلا (حسنا وجها) بنصب الوجه ونحو رأيت رجلا (حسن وجه) بجر الوجه هذا تمام الست وثلاثين صورة .

وأما بيان صور الجر فهو قوله (ولا تجرر بها) اي بالصفة (حالكونها مع ال سما) لغة في الاسم كما تقدم في اوائل الكتاب عند قوله :

ومعرب الاسماء ماقد سلما من شبه الحرف كارض وسما

اي لاتجرر بالصفة اي باضافتها حال كونها مع ال اسما اي معمولا من ال خلا (ومن) اضافة لتاليها اي (ال) ايضا (خلا) وذلك الاربع صور التي قلنا ابها سيأتي ، فلا تقل : الحسن وجهه ، او وجه ابيه ، او وجه أب اووجه بجر الوجه في الجميع ، ووجه المنع في الجميع ان اضافة الصفة فيها وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوهـا لان اضافة المعرفة في هذه الصور وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة لان المعهود من الاضافة اضافة النكرة الى المعرفة نحو غلام زيد وضارب عمرو ونحوهمـا ومالم يخل بما ذكر اي من ال (او من اضافة لتاليها) فهو بالجواز وسم ، وما كان من الصور الجائزة ذا ضمير واحد نحـو حسن وجهه برفع الوجه فهو احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ونقصان ، وما كان منها ذا ضميرين احدهما في الصفة والاخر في المعمول فهو حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة (وقدسبق) جميع (ذلك مشروحا) بتوضيح

منا (ممثلا مبينا فيه) بيانا وافيا (الحسن) والاحسن (والضيف والقبيح ولله الحمد) .

هذا باب التعجب

التعجب انفعال يحدث فى النفس عند مشاهدة مايجهل سببه ويقل في وجوده ، ولهذا لايصلح التعجب على الله تعالى لانه عالم السر والخفيات لايخفى عليه شيء ، وما ورد منه تعالى نحو : فما اصبرهم على النار فهو : مصروف الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد عنه وقريب من ذلك ماقيل هو استعظام وزيادة في وصف فعل خفى سببه وخرج بها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره فلذا يقال : اذا ظهر السبب بطل العجب .

(وله) اي التعجب (صيغ كثيرة نحو كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم) فان الاستفهام يفيد التعجب بقرينة المقام ، ونظيره الهمزة في قوله تعالى الم تر الى ربك كيف مد الظل ، ونحو ماروى عنه صلى الله عليه واله (سبحان الله ان المؤمن لاينجس) والاصل في ذلك ان يسبح الله عند رؤية العجب من صنايعه ثم استعمل في كل متعجب منه لانه تعالى خالق كل العجائب كما بيناه في « لله دره فارسا » ونحو (واها لليلى ثم واهاواها) ونحو قاتله الله من شاعر .

(والمبوب له في النحو) اي ماجعل له في النحو باب (صيغتان اشار) المصنف (اليهما بقوله) (بافعل) على وزن اكرم (انطق حالكونه بعد ما النكرة) التامة او الناقصة او معرفة ناقصة اي الموصوله (ان اردت تعجبا) قال في المغني : والتامة تقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو ما احسن زيدا المعنى شيء حسن زيدا ، جزم بذلك جميع البصريين الا

الاخفش فجوزه ، وجوز (ايضا) ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لامحال لها ، و (جوز ايضا) ان تكون نكرة موصوفا والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها وعليهما فخبر المبتدء محذوف وجوبا تقديره « شيء عظيم » ونحوه : انتهى محل الحاجة من كلامه ، وقال بعضهم انها استفهامية وما بعدها خبرها ، قال الرضى وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنة فاستفهم عنه ، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ماادريك يوم الدين واتدري من هو انتهى وقيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل استفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء لم يثبت وانا اقول مذهب الرضي هو المرضي واما قول المضعف ان نقل انشاء الى انشاء لم يثبت فهو كلام اجوف بعدما نقلناه في اول الباب من الصيغ الكثيرة .

ولا خلاف بينهم ظاهرا في ان همزة افعل للتعدية بدليل تعدي ما احسن زيدا وفما اصبرهم ، وانما الخلاف قبل دخول الهمزة بعد الاجماع على ان الفعل الداخلة عليه الهمزة كان لازما والا لتعدي نحو ما اضرب زيدا الى مفعولين في انه باي شيء حصل له اللزوم ، فقال بعضهم بنقلة الى فعل مضموم العين ، وقال بعضهم بتضمينه معنى فعل من افعال الغرائز التي هي لازم دائما كضعف وكمل ونقص ، واستدلوا على فعلية افعل هذا بدخول نون التأكيد عليه في قوله : فاحر به من طول فقر فاحريا : الشاهد في احريا اذ اصله احرين كما يأتي في باب نوني التأكيد عند قوله

وغير اما من طوالب الجزاء واخر المؤكد افتح كابرزا

هذا بناء على كون احريا بفتح الراء حتى يكون على وزن افعل بفتح العين ، وبعضهم استشهد به على فعلية افعل بكسر العين بناء على كون احريا بكسر الراء وهذا هو الاقوى لان دخول نون التأكيد على غير الماضي

شاذ لايثبت به فعيلة شيء والا يلزم ان يثبت به فعلية قائل في قوله اقائلن احضروا الشهودا .

(او جيء بافعل) بكسر العين (وهو خبر) وأخبار عن حصول التعجب للمتكلم (بصيغة الأمر قبل فاعل له مجرور بباء زائدة لازمة هذا ، ولكن كون افعل اخبارا محل تأمل بل منع ، قال ابن الحاجب : فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب ، وقال بعض المحققين : المشهور عند النحاة البصريين انها فعل ماض جاء على صورة الامر ، وبالمجرور بالباء الزائدة وجوبا هو فاعله واصل الكلام احسن زيد (بفتح السين) أي صار ذا حسن ثم ارادوا ان يدلوا به على انشاء التعجب فحولوا الفعل الى صورة الأمر ليكون بصورة الانشاء ثم ارادوا ان يسندوه الى زيد فاستقبحوا اسناد صورة الامر الى الاسم الظاهر (لان فاعله يجب ان يكون ضميرا مستترا وجوبا) فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة نحو امرر بزيد ثم التزموا ذلك انتهى فظهر ان القول بكون افعل خبرا بصيغة الامر ظاهره باطل اللهم الا ان يراد انه كان خبرا فى الاصل ثم صار بصورة الأمر لأنشاء التعجب .

وقد ظهر مما ذكرنا انه لاضمير في افعل بكسر العين لان المجرور بالباء فاعل له والفاعل واحد ليس الا ولكن قال بعضهم ان المجرور بالباء مفعول والباء المتعدية ففيه ضمير هو الفاعل فمعناه : احسن بزيد : حينئذ اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال جماعة ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما المراد ان يصفه بالحسن فكانه قيل صفة بالحسن كيف شئت فان فيه مزه جهات الحسن كلما يمكن ان يكون في شخص وكذلك يقال في بقية المصادر مما يشتق منه فعل التعجب .

(وتلو افعل) بفتح العين اي (الذي بعده) سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا (انصبه مفعولا وتلو افعل) بكسر العين (اجرره) بالباء الزائدة ان قلنا انه فاعل او الباء التعدية ان قلنا انه مفعول (كما تقدم) الاقوال فيها مفصلا (كما او في خليلينا ») مثال لافعل بفتح العين (و « اصدق بهما ») مثال لافعل بكسر العين وسكون اللام .

(وحذف ما منه تعجبت) وحده (وابقاء صيغة التعجب) سواء كان افعل بفتح العين (او) بكسرها (استبح) ان كان ضميرا (ان كان عند الحذف معناه يضح ولا يلتبس) وان كان هناك قرينة تدل على المحذوف (كقوله تعالى ! اسمع بهم وابصر) مثال لافعل بكسر العين والشاهد في حذف المتعجب منه من ابصر واعلم ان هذا ينافي ماذكر الشارح في باب الفاعل من انهم قالوا لايحذف الفاعل اصلا عند البصريين ، ويؤكد ايضا القول بكون المجرور في افعل مفعولا ولذلك قال بعضهم الضمير استتر فيه (و) نحو (قول على عليه الصلاة والسلام .

جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرم

فحذف المتعجب منه من الفعلين أي ما أعفهم وما اكرمهم .

(وفي كل من الفعلين) يعني (أفعل) بفتح العين (وأفعل به) بكسرها (قدما) « بكسر القاف وسكون الدال الزمان القديم يقال ! كان كذا قدما أي في الزمان القديم » (لزما منع تصرف بحكم من جميع النحاة) بصريهم وكوفيهم وغيرهم (حتم أي نفذ) لكونهما مشابهين بالحرف لكونهما للانشاء الذي اصله ان يكون من الحروف فلا يغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث ولا تثنيه ولا جمع فهما دائما على صيغة واحدة ، وانما يطرء التغيير على المتعجب منه حسب المراد منه

تقول ماأحسن زيدا ، وما احسن هندا ، وما أحسن الزيدين بفتح الدال وما احسن الزيدين بكسر الدال وما احسن الهندين وما احسن الهندات وكذلك تقول احسن بزيد واحسن بالزيدين واحسن بالزيدين واحسن بهند واحسن بالهندين واحسن بالهندات (وهما نظيرا ليس وعسى هب وتعلم) من حيث الوزن ومن هنا لايدغم في نحو اشدد به فتبصر .

(وصفهما من فعل) يجتمع فيه شروط ذكر المصنف سبعة منها : الشرط الاول : ماذكره بقوله (ذي أحرف ثلاث) مجرد ليمكن بناء افعل بفتح العين وكسرها منه مع المحافظة على تمام حروف الفعل الذي اشتقا منه (بخلاف) غير الثلاثي المجرد نحو (دحرج وانطلق واقتدر واستخرج واحمر واحرنجم) اذ البناء منها مع المحافظة على تمام حروفها متعذر لان هاتان الصيغتان لاتسعان الزائد على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعض الحروف منها يلزم الالتباس فانه لايعلم انهما مشتقان من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او زوائده او ممزوجة منهما فلا يتبين ماهو المشتق منه فلا يتعين المعنى مثلا اذا قيل ما احرج زيدا لم يعلم انه مشتق من دحرج او حرج بالتخفيف الذي هو ثلاثي مجرد او من حرج بالتشديد الذي هو ثلاثي مزيد فيه وكذا لو قيل ماأخرجه لم يعلم ان المراد ما اشد اخراجه حتى يكون من باب الافعال او المراد استخراجه حتى يكون من باب الاستفعال وكذلك لو بنيتها من ضارب وانطلق فقلت ما اضربه واطلقه لفاتت الدلالة على المشاركة والمطاوعة وقس عليها البواقي وقيل يجوز بنائهما من باب الافعال انلم تكن الهمزة

للتعدية نحو ما اظلم الليل وما افقر هذا المكان وان كانت للتعدية لايجوز نحو ماذهب نوره وقيل يجوز مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للنقل امْلا وقيل يمتنع مطلقا وما جاء منه شاذ لايقاس عليه .

الشرط الثاني . (صرفا) لان التصرف فيما لايتصرف نقض لوضعه فلابد فيما يبنيان منه ان يكون متصرفا (بخلاف نعم وبئس) وسائر الأفعال التي لايتصرف فيها كعسى وليس على رأي .

الشرط الثالث : ان يكون (قابل فضل أي زيادة كعلم) وجهل (وحسن) وقبح فيقال ما اعلم زيدا وما اجهل بكرا وما احسن عمروا وما اقبح خالدا (بخلاف) مالا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع على السواء نحو (مات وفنى) فانه لامزية فيهما لبعض فاعليهما على بعض حتى يتعجب منه .

الشرط الرابع : قوله تم (اي) ان يكون من الافعال التامة (بخلاف) ما كان ناقصا نحو (كان وكاد) فلا يقال ما اكون زيدا قائما ولا اكيد بكرا ذاهبا ولا اكون بزيد قائما ولا اكيد بزيد ذاهبا لان الناقص لا يدل على الحدث على ماهو التحقيق كما بيناه في باب الحال مفصلا وفعل التعجب موضوع للتعجب من الحدث الصادر من الفاعل فتأمل ؟

الشرط الخامس : ان يكون الفعل (غير فعل ذي انتفاء) (أي منفى بخلاف) ماكان منفيا سواء كان لزوما بان لايستعمل في الاثبات الا شاذا نحو (ماعجت بالدواء) أي ما انتفعت به فان عاج يعيج ملازم للنفي بخلاف عاج يعوج بمعنى مال يميل فانه يستعمل في الاثبات ايضا او جوازا (و)ذلك نحو (ماضربت زيدا) فلا يقال ماأعوجه لئلا يلتبس عاج المنفي بمعنى ما انتفع بعاج المثبت بمعنى مال ، وكذلك لايقال ما اضربه لئلا يلتبس الضرب المنفى عن الفاعل بالضرب المثبت له .

(و) الشرط السادس : ان يكون (غير فعل ذي وصف يضاهي اشهل في كونه على افعل بخلاف ذي الوصف المضاهيه نحو سود وعور) واختلف في وجه المنع من ذلك فقيل لان حق صيغة التعجب ان تبنى من الثلاثي المجرد واكثر افعال الالوان والخلق انما تجيء من باب افعلال نحو احمر اخضر فلم يبن فعل التعجب مما كان منها ثلاثيا نحو سود وعور اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لاتزيد ولا تنقص فلا يتعجب منها وقال بعضهم لان بناء الوصف منه على افعل فلذا لم يبن منه افعل تفضيل لئلا يلتبس احدهما بالاخر ، ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلى التعجب منه لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد ، وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بنائه على افعل التفضيل وهو كذلك لان مايدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع .

والتقدم الطبعي هو كون المتأخر محتاجا الى المتقدم ولايكون المتقدم علة لوجوده ، وهيهنا كذلك لان ما يدل على زيادة الفعل يحتاج الى الدلالة على اصل الفعل وليس علة له والا لزم من حصول الدلالة على اصل الفعل الدلالة على الزيادة .

والشرط السابع : ان يكون (غير فعل سالك سبيل فعل في كونه مبينا للمفعول ، بخلاف) الفعل (السالك ذلك) فلا يبنيان (من نحو ضرب وشتم) المجهولين فلا يقال ما اضرب زيدا وما اشتمه تريد التعجب من ضرب وشتم وقع عليه لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب او شتم صدر منه (لكن يستثنى ماكان ملازما لذلك) أي للمجهولية (نحو عنيت بحاجتك)

بضم العين وكسر النون فانه لايستعمل هذه المادة الا مجهولا (فيقال ما اعناه) لعدم اللبس اذ لا معلوم له حتى يحصل الالتباس .

(واشدد او اشد او شبههما) مما لا يمتنع بنائهما منه (كاكثر) بفتح الثاء (واكثر) بكسر الثاء (يخلف) هذه الافعال (في) انشاء (التعجب) (ما)أي فعلا (بعض الشروط) المذكورة (عدم بان كان زائدا على ثلاثة احرف) (او) كان (وصفه على افعل) (او) كان فعلا (ناقصا نحو ما اشد دحرجته) مثال لما كان زائدا على ثلاثة احرف ، ما اشد (حمرته) مثال لما كان وصفه على افعل ، ونحو (اشدد بكونه مستقبلا)مثان لما كان فعلا ناقصا هذا بناء على ان لكان الناقصة مصدر وهو كون والافمصدره مؤل كمايأتي (وكذا ان كان) فعلا (منفيا او مبينا للمفعول لكن مصدرهما مؤل لا صريح (نحو ما اكثر ان لاتقوم واعظم بما نصر) بضم النون وكسر الصاد أما في المنفي فليتمكن من ان يستعمل معه النفي ، واما المبني للمفعول فلئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل والتأويل في المثال الاول عدم القيام في والثاني بنصر بفتح النون وسكون الصاد .

(ومثل ابن الناظم للذي لا يقبل الفضل بـ : ماافجع موته وافجع بموته) ولكن (قال ابن هشام لايتعجب منه) اي من الموت (البتة) لانه لاتفاضل فيه لاحد علي أحد .

(ومصدر الفعل العادم للشروط بعد أي بعد اشد) ونحوه (ينتصب ، وبعد افعل) بكسر العين (اي) بعد (اشدد) ونحوه (جره بالباء يجب كغيره) اي كغير المصدر (كما تقدم) مثال المصدر المنصوب بعد اشد والمجرور بعد اشدد أعني : دحرجته ، وحمرته ، وبكونه .

(وبالندور) اي (القلة احكم لغير ماذكر) اي ما كان غير مستوفي

المشروط المذكورة (كقولهم ما اذرعها من امرئة ذراع اي خفيفة اليد في الغزل) فبناء اذرع من ذراع نادر لانه ليس فعلا بل اسم بمعنى خفيفة اليد بالغزل (و) كذا (ما اخصره من اختصر) بضم الهمزة والتاء وكسر الصاد فانه ايضا شاذ لوجهين : كونه مجهولا ، وزائدا على ثلاثة احرف (و) كذا (ما اعساه واعس به من عسى) شاذ ايضا لوجهين : كونه ناقصا ، وغير متصرف على رأي (و) كذا (احمقه من حمق فهو احمق) ايضا لكون وصفه على افعل (فاسمع ذلك) ولكن (لاتقس على الذي منه اثر اى روي عن العرب كل ماشابهه) مما لم يستوف الشروط .

(وفعل هذا الباب لن يقدم معموله عليه) سواء كان مفعولا او غيره كالجار والمجرور والظرف ، فلا يقال مازيدا احسن ولا بزيد احسن بكسر السين ، وكذلك لا يقال في الدار ما احسن زيدا ولا عندك احسن بزيد لانهما بعد النقل الى انشاء التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتصرف فيهما ولافي معمولهما كما لايتصرف في الامثال كما بينا سابقا ، وقلنا ان الامثال استعارة ويجب في الاستعارة ان يكون لفظ المشبه به مستعملا في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظه فلا يكون مثلا ولهذا لايلتفت في المثال الى مضربه تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا وانما ينظر الى موردها الاول كما يقال للرجل في الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء لان هذا الكلام في مورده الاول خطاب للمرأة .

(ووصله) اي وصل المعمول (به) أي بفعل هذا الباب (الزم) فلا يجوز الفصل بينهما (بلا خلاف) ان كان الفاصل غير ظرف وشبهه فلا يقال ما أحسن راكبا زيدا ولا احسن ياعبد الله بزيد (وفصله) أي فصل المعمول عن فعل هذا الباب (بظرف او بحرف جر مستعمل نظما ونثرا

كقولة)

(وقال نبي المسلمين تقدموا) (واحبب الينا ان تكون المقدما

ففصل بين ان تكون وبين أحبب بالجار والمجرور (و) (كقول عمرو بن معد يكرب) (ما أحسن فى الهيجاء لقائها) ففصل بين لقائها واحسن ايضا بالجار والمجرور (و) لكن (الخلف في ذاك الفصل هل يجوز اولا استقر فذهب الجرمي وجماعة الى الجواز) لاتساعهم في الظروف مالم يتسعوا في غيره لان الظرف يقع بين المتضايفين مع انهما كالكلمة الواحدة فهنا اولى بالجواز (و) ذهب (الاخفش والمبرد الى المنع) لانهما جريا مجرى الامثال كما سبق .

واجاز الاكثرون الفصل بين « ما » وبين الفعل بكلمة كان الزائدة كما تقدم في باب الافعال الناقصة عند قوله :

وقد تزاد كان في حشوكما كان اصح علم من تقدما

ومعناه حينئذ ان علم من تقدم كان معجبا بضم الميم وكسر الجيم في الماضي الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان معجبا قبله .

(هذا باب نعم وبئس وما جرى مجريهما)

(في المدح والذم من حبذا وساء ونحوهما)

(فعلان غير متصرفين) (نعم وبئس لدخول التاء الساكنة عليهما في كل لغات) وقد تقدم في اوائل الكتاب عند بيان مميزات الفعل انها من علامات الفعل ومنه « من توضأ يوم الجمعه فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل » وسيأتي (واتصال ضمير الرفع بهما في لغة حكاها الكسائي)

فانه حكى عن بعض العرب : نعما رجلين ونعموا رجالا واتصال الضمائر المرفوعة البارزة من خواص الافعال وهما في الاصل على وزن فعل بكسر العين ، وقد اطرد في لغة بني تميم في الفعل اذا كان فائه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات : احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل ، والثانية فعل بفتح الفاء واسكان العين ، والثالثة كسر الفاء واسكان العين ، والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما انشاء المدح او الذم اللغة الثالثة وعامة العرب اتفقوا عليها مع بني تميم وقال في شرح التصريف ما يقرب من ذلك فراجع.

(وذهب الكوفيون على مانقله الاصحاب في مسائل الخلاف الى انهما اسمان) واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير : نعم السير على بئس العير ، وقول الآخر وقد بشر ببنت : والله ماهي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها صدقة يعني لاقدرة لها في الانتقام الا بالبكاء ولا قدرة لها في الكسب لتبر بوالديهما الا السرقة من مال زوجها ، واجيب عن ذلك بان الاصل نعم السير على عير مقول فيه بئس العير وما هي بولد مقول فيه نعم الولد فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف لا على نعم وبئس .

(وقال ابن عصفور لم يختلف احد) من النحويين (في انهما فعلان) في الاصل (انما الخلاف) فيهما (بعد) تركيبهما (واسنادهما الى الفاعل) لانشاء المدح او الذم (فالبصريون يقولون نعم الرجل وبئس الرجل) حينئذ (جملتان فعليتان فهما باقيتان على ماكانا عليه قبل التركيب من الفعلية (والكسائي) واتباعه يقولون نعم الرجل وبئس الرجل حينئذ (اسمان) مفردان (محكيتان) كما اذاكانا جملتين (بمنزلة تابط شرا نقلا عن اصلهما)

أي عن كونهما جملة (وسمي بهما المدح والذم) أي جعلا علمين للمدح والذم كسائر الجمل التي تصير علما لمسمياتها كما تقدم ذلك في باب العلم في قوله :

وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغيرويه تم اعربا

فنعم الرجل وبئس الرجل على هذا اسمان مفردان معرفتان مسماهما المدح والذم وهذا هو المختار عند نجم الائمة ، ولكن يشكل عليه تركيب الكلام الا ان يقال زيد مبتدء مؤخر ونعم الرجل خبر مقدم على طريقه زيد عدل ، واستبعده بعضهم فقال انهما اسمان للممدوح والمذموم ما بعدهما بدل او عطف بيان لهما والمخصوص خبر لهما .

وهما على القول بفعليتهما (رافعان اسمين فاعلين لهما) اي يرفع كل واحد منهما اسما واحدا على الفاعلية لا ان كل واحد منهما يرفع اسمين على الفاعلية اذ عامل واحد لايمكن ان يرفع فاعلين .

ويشترط في ذينك للاسمين ان يكونا (مقارني ال الجنسية) او العهد الذهني على اختلاف فيها (نحو نعم المولى ونعم النصير او مضافين لما قارنها) اي قارن ال الجنسية او العهدية (او) مضافين (لمضاف لما قارنها كنعم عقبي الكرما) مثال للمضاف لما قارنها (و) نحو (نعم ابن اخت القوم) مثال للمضاف لمضاف لما قارنها .

واختلف القائلون بان ال للجنس ، فقال بعضهم : انها للجنس حقيقة ففي نحو نعم الرجل زيد جنس الرجل ممدوح لاجل المخصوص اعني زيد لانه منهم ومندرج فيهم ثم نص عليه على طريقة ذكر الخاص بعد العام فبهذا مدحته مرتين ، وقال بعض اخر انها للجنس مجازا فكأنه جعل زيد المخصوص بالمدح الجنس كله مبالغة فالممدوح حقيقة زيد وحده ،

واختلف القائلون بالعهد ايضا ، فقال بعضهم : انها للعهد الذهني لان المراد من الرجل في المثال المذكور فرد مبهم من الرجال من الافراد المعهود في الذهن كما هو كذلك في نحو ادخل السوق واشتر اللحم لان المراد من السوق واللحم فرد مبهم من الاسواق واللحوم ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد تفخيما لان ذكر الشيء مبهما اولا ثم مفسرا دال على تفخيمه واهميته ويكون اوقع في النفس ، وقد بين ذلك في علم المعاني مفصلا ، وقال بعض اخر انها للعهد الخارجي والمعهود هو الفرد المعين في الخارج الذي هو المخصوص فالمراد بالرجل في المثال المذكور هو زيد ، وقس على المذكور بئس الرجل خالد حرفا بحرف .

(ويرفعان مضمرا مستترا) فيهما (يفسره مميز كنعم قوما معشره) ففي نعم ضمير مستتر يفسره « قوما » ومعشره مبتدء مؤخر او خبر لمبتدء محذوف .

قال في المطول يوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل ، فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الأضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عايد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو المدح العام او الذم العام أعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ مايشعر بالفاعل ، ولا يلتبس المخصوص في مثل نعم رجلا السلطان (اذ لو قيل نعم السلطان حيث لاقرينة لا لتبس السلطان بالفاعل لتحقق شرط الفاعلية وهو التعريف باللام) ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال

ولابد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من الباب (اي باب وضع المضمر مقام المظهر) في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدء محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدء ونعم رجلاً خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب (اي باب وضع المضمر مقام المظهر ليحصل الابهام المناسب لوضع هذا الباب) على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا (وان قال اكثر النحاة ان الضمير على كلا القولين عائد الى متعقل معهود) فان قلت لو كان الامر كذلك (اي لوكان الضمير راجعا الى المخصوص) لوجب ان يقال نعمارجلين الزايدان ونعموا رجالا الزيدون (ليطابق الضمير مرجعه) ولفات الابهام المقصود في (وضع) هذا الباب (اي بات نعم وبئس لأن مرجع الضمير حينئذ معلوم ومعين فلا ابهام فيه) ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لامعنى له (اي للتفسير حينئذ اذ التفسير مع معلومية المفسر غير محتاج اليه وللزوم كون المفسر اوضح من المفسر وهنا بالعكس) قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثني او لمجموع لمشابهته (أي مشابهة فعل المدح والذم) الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم وأما الابهام ثم التفسير يكون حاصلا من التزام تأخيرا لمخصوص في اللفظ الا نادر او بهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التميز للتأكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او لدفع لبس للمخصوص بالفاعل انتهى كلامه بتصرف يسير منا ايضاحا وانما نقلناه بطوله لكونه مفيدا في كثير من مسائل

هذا الباب كما هو واضح لمن كان من ذوي البصائر والالباب (و) نحو (بئس للظالمين بدلا) ففي بئس ضمير مستتر يفسره بدلا والمخصوص محذوف (وقد يستغني عن التميز للعلم بجنس الضمير كقوله (ص) من وضأ يوم الجمعة فبها ونعمت) ومن اغتسل فالغسل افضل ففي نعمت ضمير مستتر استغنى عن التميز للعلم بجنس الضمير والجنس المعلوم هو السنة اذ التقدير فبالرخصة اخذ ونعمت السنة التي تركها اي الغسل.

(تتمة حكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة) يعني لايلتزمون بكون الفاعل معرفة بل يجوزون كون الفاعل نكرة ، سواء كانت (مفردة) نحو نعم رجل زيد (او مضافة) نحو نعم غلام رجل بكر .

(وجمع بين) اتيان (تميز وفاعل ظهر) اي فاعل يكون اسما ظاهرا (كنعم الرجل رجلا) زيد (مثلا فيه) اي في هذا الجمع (خلاف عنهم قد اشتهر فذهب سيبويه والسيرافي الى المنع لاستغناء الفاعل بظهورة عن التميز المبين له) اذ لا ابهام للفاعل مع ظهوره (و) ذهب (المبرد الى الجواز واختاره المصنف قال) المصنف (لان التميز قد يجاء به توكيدا كما سبق) في اوائل باب التميز (ومنه) اي اي من مجيء التميز توكيدا مع كون الفاعل اسما ظاهرا (قوله)

(والتغلبيون بئس الفحل فحلهم) (فحلا وامهم زلاء منطيق)

والشاهد في بئس الفحل فحلا حيث جمع بين اتيان التميز والفاعل الظاهر ومنه ايضا (قوله) أي ابي طالب عليه الصلاة والسلام :

(ولقد علمت بان دين محمد) (ص) (من خير اديان البرية دينا)

والشاهد في خير أديان البرية دينا حيث اتى بالتميز لنسبة خيرا الى دين محمد مع انها مبينة لا ابهام فيها و« خير » افعل التفضيل اصله اخير

كما سيأتي في بابه والعجب كل العجب ممن يقول باسلام من قال لا خبر جاء ولا وحي نزل ولا يقول باسلام قائل هذا الكلام وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون ٠

(وما نميز) للفاعل المستتر في نعم وبئس (عند الزمخشري وكثير من المتأخرين فهي) اي لفظة « ما » حينئذ ذات وجوه :

الاول : انها (نكرة) ناقصة (موصوفة) بمعنى شيئا منصب المحل وهذا اذا كان بعدها جملة والجملة قامت مقام المخصوص ٠

الثاني : انها نكرة تامة بمعنى شيئا منصوب المحل وهذا اذا كان بعدها مفرد وهذا المفرد هو المخصوص بالمدح او الذم ٠

الثالث : انها موصولة بمعنى الذي وفروعها بحسب مقتضى المقام والصلة محذوفة ان كان بعدها مفرد والمفرد هو المخصوص والا فالجملة بعدها صلتها قامت مقام المخصوص (وقيل اي قال سيبويه وابن خروف هي فاعل فتكون معرفة ناقصة) بمعنى الذي وفرعه (تارة) اي اذا كان بعدها جملة والجملة صلتها قامت مقام المخصوص (و) تكون معرفة (تامة) بمعنى الشيء تارة (اخرى فلا) يحتاج الى صلة ولا صفة ، وهذا اذا كان بعدها مفرد وهذا المفرد هو المخصوص وهذه الوجوه كلها اذا لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى كالمثالين الاتيين والا فتكون ما بمعنى ذلك الاسم المتقدم نحو دققته دقا نعما اي نعم الدق ، ونحو غسلته غسلا نعما اي نعم الغسل ، وما حينئذ ايضا اما فاعل واما تميز فلا تغفل والوجوه المتقدمة جارية (في نحو قولك نعم مايقول الفاضل ، وقوله تعالى : ان تبدوا الصدقات فنعما هي بئسما اشتروا به انفسهم ، ومال المصنف في شرح الكافية الى ترجيح قول الثاني ٠

قال الازهري : وبسط القول في ذلك ان يقال : اعلم ان « ما » هذه على ثلاثة اقسام : مفردة اي غير متلوة بشيء ، ومتلوة بمفرد ، ومتلوة بجملة فالاولى : نحو دققته دقا نعما وفيها قولان : معرفة تامة فاعل ، ونكرة تامة تميز وعليهما فالمخصوص محذوف اى نعم الشيء الدق او نعم شيئا الدق.

والثانية : المتلوة بمفرد نحو نعما هي وبئسما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة اقوال: معرفة تامة ، فاعل ونكرة تامة ، تمييز ومركبة مع الفعل قبلها تركيب ذامع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء وموافقيه .

والثالثة : المتلوة بجملة فعلية نحو نعما يعظكم به وبئس ما اشتروا به وفيها عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة : احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز ، والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية ، والثالث انها المخصوص ، والرابع انها كافة . فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقوال : الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين ، والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف ، والثالث انها تمييز والمخصوص «ما» اخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادي ونقل عن الكسائي . واما القائلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال :

الاول : انها اسم معرفة تام اي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمحذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف .

والثاني : انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي .

والثالث : انها موصولة والفعل صلتها مكتف بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي .

والرابع : انها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعا .

والخامس : انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف . واما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة هي التمييز وهو قول الكسائي ونقلها المرادي عن الفراء . واما القائل بانها كافة فقال ان « ما » كفت نعم عن العمل كما كفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية انتهى والغرض من هذا الكلام بطوله الاطلاع على الاقوال في المسئلة حتى تعرف انها ليست بمنحصرة فيما ذكره الشارح .

(ويذكره المخصوص وهو المقصود بالمدح والذم بعد اي نعم وبئس وفاعلهما) وبعديته انما هي بحسب الغالب (نحو نعم الرجل زيد) فزيد هو المخصوص بالمدح ذكر بعد الفعل والفاعل (و) نحو (بئس الرجل ابو لهب) فابو لهب هو المخصوص بالذم ذكر بعد الفعل والفاعل ، واختلف في المخصوص على خمسة اقوال : فقال جماعة (هو اما مبتدء خبره الجملة قبله) وقال جماعة اخرى هو اما مبتدء كما ذكر (او خبر اسم محذوف ليس يبدو اي يظهر ابدا كما ذكرت لك في اخر باب المبتدء) فعلى هذا القول يجوز الوجهان ، وقال جماعة يتعين الخبرية فقط كما انه عند الاولين يتعين الابتدائية فقط ، وقيل هو مبتدء محذوف الخبر ، وقيل هو بدل من الفاعل .

ويشترط في المخصوص مطابقة الفاعل في الافراد والتذكير وفروعهما

لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرئة هند وبئست المرئتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوزان يقال نعم المرئة هند وبئست المرئة هند بدون تاء التأنيث لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما ، ولان الفاعل في الحقيقة الجنس والجنس مذكر فالتقدير نعم جنس المرئة وبئس جنس المرئة كما سبق ذلك في باب الفاعل في قوله :

والحذض فى نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين

(وان يقدم هو اي) نفس المخصوص او (مشعر به كفى ذلك) المقدم (عن ذكره بعد) الفعل (كالعلم نعم المقتنى والمقتفى) هذا مثال لتقدم نفس المخصوص فهو مذكور مقدما (ونحو إنا وجدناه صابرا نعم العبد) مثال لتقدم المشعر بالمخصوص وهو الضمير الغائب في وجدناه الراجع الى ايوب (ع) فاكتفى به وحذف المخصوص بقرينه ان الآية في قصته فالتقدير نعم العبد ايوب .

(واجعل كبئس فى جميع ماتقدم) من افادة الذم والشرائط والاحكام (ساء نحو ساء مثلا القوم الذين كذبوا) وواعرابه وفاعله كما تقدم (و) نحو ساء (الرجل زيد) ونحو (ساء غلام القوم زيد) ويجوز (لك) ان (تقول هل هى) اي ساء (مثلها) اى بئس (في الاختلاف) بينهم (في فعليتها) .

(واجعل فعل بضم العين) اما بالاصالة او بالتحويل والنقل اليه (المصوغ عن) فعل (ذي ثلاثة) احرف جامع للشرائط التي تقدم في فعلى التعجب من كونه متصرفا تاما مثبتا الى آخر ماذكر هناك (كـ

نعم : مسجلا نحو علم الرجل) مثال فعل بضم العين بالتحويل والنقل معناه مدح علم (زيد و) نحو (كبرت كلمة تخرج من افواههم) مثال فعل بالضم بالاصالة معناه ذم كلامهم فعلم وكبرت يجريان مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم (وفي فاعله اي فعل بضم العين أصالة او تحويلا ونقلا اذا استعمل في المدح او الذم (الوجهان الاتيان) عن قريب (في فاعل حب .

(وقوله مسجلا اي مطلقا) اسم مفعول من اسجل الكلام يعني ارسله وأطلقه (اشار به الى خلاف) من هو (قائل بما ذكر في غير علم وجهل وسمع) لان هذا القائل لايجوز تحول علـــم وجهـل وسمع الى فعل بضم العين ، وقال ان العرب اذا استعملت هذه الافعال للمدح او الذم ابقتها على كسرة عينها ولم يحولها الى الضم فتقول علم الرجل زيد وجهل الرجل عمرو وسمع الرجل بكسر العينفي جميعهـا فاشار المصنف بقوله مسجلا أي مطلقا الى جواز النقل في هذه الافعال الثلاثة كسائر الافعال خلافا لهذا القائل .

(ومثل نعم في معناها) وهو المدح (وفي حكمها « حبذا ») اذا لم تدخل عليها لا النافية (كقوله باحبذا جبل الريان من جبل وقوله فحبذا ربا وحب دينا والصحيح ان حب فعل ماض والفاعل له ذا) فهما باقيان على اصلهما من كون مجموعهما بعد التركيب جملة فعلية ماضوية لم تتغير بسبب التركيب لان الاصل في جميع الاشياء عدم التغير عما كانت هي عليه (وقيل جملته) اي مجموع الكلمتين بعد التركيب بمنزلة (اسم) واحد وهو (مبتدء خبره ما بعده) اي المخصوص (لانه لما ركب مع ذا) تغير حكمه بسبب التركيب (وغلب جانب الاسمية) لشرف الاسم على

الفعل كما اشير اليه في اوائل الكتاب (فجعل الكل اسما) مبتدء فالمجموع اسم (وقيل المجموع فعل فاعله مابعده) اي المخصوص (تغليبا لجانب الفعل لما تقدم) اي لتقدم الفعل فالمجموع فعل.

(وان ترد) بحبذا (ذما فقل) حينئذ (لاحبذا) بلا النافية (كما قال الشاعر)

(الا حبذا اهل الملا غير انه) (اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا

فاستعمل حبذا في صدر البيت بدون لا للمدح وفي عجزه مع لا للذم.

(واول) اي اعتب اي اذكر بعد (ذا المتصلة بحب المخصوص بالمدح او الذم ايا كان مفردا او مثنى او مجموعا ، مذكرا كان او مؤنثا ولا تعدل بذا) عما هو عليه من الافراد والتذكير بان (تغير صيغتها) عما ذكر (بل ائت بها باقية على حالها) من الافراد والتذكير وان كان المخصوص على خلاف ذلك (نحو حبذا هند) (و) نحو حبذا (الزيدان) ونحو حبذا (الهندان) ونحو حبذا (الزيدون) ونحو حبذا (الهندات فهو) اي ذا لايتغير في جميع هذه الامثلة عن الافراد والتذكير لانه (يضاهي المثل الجاري في كلامهم من قولهم « في الصيف ضيعت اللبن » بكسر التاء) في ضيعت وافرادها (للجميع) اي لكل مورد يستعمل هذا المثل وان لم يكن المخاطب مفردا مؤنثا لانه في الاصل كان خطابا لامرئة كانت تحت رجل موسر ، فكرهته لكبر سنه ، فطلقها ، فتزوجها رجل شاب فقير ، فبعثت الى زوجها الاول تطلب منه اللبن ، فقال لها هذا الكلام ! فصار مثلا والمثل لايتغير لانه يراعي فيه اصله لا مورد استعماله (وهذا) أي كون حبذا مضاهيا للمثل المذكور (علة لعدم تغيره وعلله) أي عدم تغير ذا (ابن كيسان) بغير ما ذكر وهو (ان المشار اليه بذا)

دائما اسم (مفرد مضاف الى المخصوص حذف) ذلك الاسم (واقيم هو) أي المخصوص (مقامه ، فتقدير : حبذا هند ، حبذا حسنها ! مثلا) وكذلك في حبذا الهندان التقدير حبذا حسن الهندين فاقيم الهندان مقام الحسن في الافراد والاعراب وقد تقدم بيانه في باب الاضافة في قوله:

وما يلى المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا

(وفهم من قوله) اى المصنف واول « ذا » الى آخره ... (ان مخصوصها) أي حب (لايتقدم عليها وهو كذلك لما ذكر) من انه يضاهي المثلا (وقال ابن بابشاذ) ان مخصوصها لايتقدم عليها (لئلا يتوهم ان في حب ضميرا) مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص وان (ذا مفعول) لحب .

(وما سوى لفظ ذا ارفع بحب اذا وقع) ماسواه (بعده على انه فاعله نحو حب زيد رجلا) فرفع زيد بحب على انه فاعله (او فجر) ما سوي ذا (بالباء الزائدة) كما يجربها الفاعل في كفى بالله شهيدا (نحو وحب بها مقتولة حين تقتل) فجر الهاء الراجع الى الخمر وهو فاعل لحب بالباء الزائدة .

(ودون وجود ذا انضمام الحاء بضمة منقولة من العين كثر كالبيت السابق) اي حب بها مقتوله ... الخ اذ أصله حبب بضم العين فنقلت ضمتها الى الفاء وادغمت العين في اللام فهو معلوم لا مجهول (وفتحها) أي الحاء بدون انضمام ذا (ندر) فعلى هذا سكنت العين بدون نقل الضمة الى الفاء وادغمت في اللام (كقوله) ... (وحب دينا) في البيت المقدم انفا (و) فتحها (مع) انضمام (ذا وجب) لما ذكر من انه مع انضمام ذا يضاهي المثلا فلا يتغير .

وهنا لبعض المحققين كلام لا بأس بنقله لكونه مفيدا وموضحا للمسائل المتقدمة وهذا لفظه « اعلم ان حبذا قد تكون بعده معرفة ، وقد تكون نكرة وقد يجتمعان معا مثال المعرفه نحو « حبذا زيد » فحبذا مبتدء وزيد خبره ، ومثال النكرة نحو : حبذا رجل رأيته بالبصرة : فرأيته بالبصرة جملة فعلية صفة رجل وحبذا مبتدء خبره الموصوف مع صفته ولايجوز وقوع نكرة غير موصوفة بعده ، ومثال الاجتماع نحو حبذا رجل زيد او حبذا زيد رجلا ففي ارتفاع زيد خمسة أوجه :

الاول : ان يكون حبذا مبتدء وزيد خبره ، والثاني ان يكون ذا فاعله وزيد بدل ، والثالث ان يجعل زيد خبر مبتدء محذوف أي هو زيد ، والرابع ان يجعل زيد مبتدء وحبذا خبره والخامس ان يجعل ذا زائدا وزيد فاعل حب .

هذا باب افعل التفضيل

هذا العنوان في الاصطلاح صار اسما لكل وصف دل على زيادة سواء كانت الزيادة في صفة تدل على الفضل والكمال كاعلم ، وافقه ، واجمل ، واحسن ، ام كانت الزيادة في صفة يدل على العيب والنقص كاقبح ، واجهل ، واسواء ، وسواء كان من له الزيادة فاعلا وهو الاغلب او مفعولا نحو الوم ، واعذر ، واشهر ، واعرف بمعنى أشد ملومية ومعذورية ومشهوريه ومعروفية ، وانما اضيف افعل الى التفضيل فرقا بينها وبين افعل الذي هو صفة مشبهة والمراد من هذا الوزن ماكان في الاصل كذلك فلا يقدح ان يعرض عليها التغير كالخير والشر اذ اصلهما كما يأتي الاخير والاشر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل.

(صغ من فعـــل مصوغ منه) الفعلان المذكوران سابقـا صيغة (للتعجب افعل للتفضيل نحو هذا) الرجل (افضل من زيد واعلم منه ، واب) أي امنع ان يصوغ احد (افعل للتفضيل) من الفعل (اللذ) « تقدم فى باب الموصولات انه لغة من لغات الذي » (أبى صوغ) فعلى (التعجب منه فلا تصغه من غير فعل ولا) من فعل (زائد على ثلاثة) احرف ... (الى اخر ماتقدم) في باب التعجب والبيان هنا هو البيان هناك فراجع (وشذ « هو اقمن بكذا ») لكونه مصوغا اي مشتقا من غير فعل وهو قمين ولا فعل له يستعمل في كلامهم (و) كذا شذ هذا الكلام (اخصر منه) لكونه مصوغـا من زائد على ثلاثة احرف اعنى « اختصر » المزيد فيه ، وشذ ايضا « فلان (ابيض من اللبن ») لكونه ذا وصف يضاهي اشهل في الوزن .

(وما به الى التعجب وصل لمانع) فيما يراد صوغ التعجب منه (من) نحو (اشد وماجرى مجراه) كاكثر (به) ايضا (الى التفضيل صل لمانع) فيما يراد صوغ افعل التفضيل منه ولكن هنا (إئت بمصدر الفعل الممتنع الصوغ منه بعده منصوبا على التميز) بخلافه هناك فانه هناك كان يؤتي به منصوبا على المفعولية (نحو هذا اشد احمرارا من الدم .

(وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا بمن التي لابتداء الغاية ان جرد من ال) العهدية (والاضافة نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا) فاكثر وصل بمن لفظا واعز وصل بها تقديرا (اي اعز منك ، فان لم يجرد) من ال والاضافة (فلا) توصله بمن الابتدائية (وقوله . ولست بالاكثر منهم حصى ! من : فيه لبيان الجنس لا لابتداء الغاية) فلا مانع من اجتماعها مع ال التفضيلية ، وقيل : من ! في البيت للتبعيض اي لست من

بينهم بالاكثر قال ابن هشام في البـــاب الخامس في الجهة السادسة والصواب ان يقدر ال زائدة او معرفة ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبد لامن المذكور او بالمذكور على انها بمنزلتها في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قديرد بانها لا تدل على الحدث عند من قال في اخواتها انها تدل عليه ولان فيه فصلا بين افعل وتمييزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفي ليس رائحة قولك انتفى وبان الفصل بالتمييز قد جاء في الضرورة في قوله على انني بعد ماقد مضى ثلاثون للهجو حولا كميلا وافعل اقوى في العمل من ثلثون انتهى .

وقد يفصل بين افعل التفضيل ومن التفضيلية الظرف كالبيت الاتي عن قريب .

قيل من التفضيلية في نحو ماذكر لابتداء الغاية ، وفي نحو زيد اجهل من عمرو لانتهاء الغاية ، وقيل في الصورتين للمجاوزة فان معنى « زيد افضل من عمرو » جاوز زيد عمروا في الفضل ، ومعنى زيد اجهـل منه جاوزه زيد في الجهل .

(وان لمنكور يضف افعل التفضيل او جرد من ال والاضافة) بـان يكون مع من التفضلية (الزم تذكيرا وان يوحد وان كان صاحب الصفة بخلاف ذلك نحو ليوسف واخوه احب الى ابينا منا) فالزم في احب التذكير والتوحيد مع كون صاحب الصفة اثنين احدهما يوسف والثاني اخوه ، ونحو (قل ان كان آبائكم وابنائكم ... الى ان قال) سبحانه (احب اليكم) فالزم في احب ايضا التذكير والتوحيد مع كون صاحب الصفة وهو اباء وما عطف عليهم جمعا ، وهاتان الآيتان كلتاهمـا

مثالان لما جرد من ال والاضافة اذ أحب في كلتيهما مع من التفضيلية وانما الزم حينئذ الافراد والتوحيد : لكراهتهم لحوق أداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في الوسط باعتبار امتزاجه أي افعل التفضيل بمن التفضيلية فكان من عجز الكلمة وتمامها كما يأتي عن قريب من ان لافعل التفضيل مع من شبه بالمضاف مع المضاف اليه فهما كالكلمة الواحدة ، وأما مثال اضافة أفعل الى منكور فنحو زيد افضل رجل ، وهند افضل امرئة ، والزيدان افضل رجلين والهندان افضل امرئتين ، والزيدون افضل رجال ، والهندات افضل نساء فافعل التفضيل في جميع هذه الامثلة مفرد مذكر لان افعل فيها بمنزلة ما اتصل بمن التفضيلية لان افعل التفضيلية المضافة الى النكرة بمعنى المتصلة بمن .

ويجب في المضاف اليه النكرة ان يطابق الموصوف كالامثلة المذكورة وقد يستعمل غير مطابق كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فمقتضى القياس ان يقال كافرين ليطابق الواو في تكونوا ، والمراد بالموصوف هنا من له الصفة لا الموصوف الاصطلاحي فلا يستشكل بان الضمير لايوصف ، واول بعضهم الآية وقال انه على حذف الموصوف والتقدير « اول فريق كافر به ، والفريق مفرد لفظا وان كان جمعا معنى .

(وتلو أل) التفضيلية أي (المعرف بها طبق أي مطابق لموصوفه في الافراد والتذكير وفروعهما) لانه يشار بال التفضيلية الى معهود مذكور سابقا لفظا او حكما) نحو (زيد الافضل) معناه انه الشخص الذي قلنا انه افضل من عمرو ، (و) نحو (الزيدان الافضلان) معناه انهما الشخصان اللذان قلنا انهما افضل من بكر مثلا (و) قس عليهما (الزيدون

الافضلون ، وهند الفضلي ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات او الفضل) ولذلك قلنا ان أل التفضيلية للعهد .

(وما لمعرفة اضيف فهو ذو وجهين مرويين عن) كل نحوي (ذي معرفة وجه يجري مجرى المجرد)من ال والاضافة على نية معنى : من : فيه كما يشير اليه المصنف في البيت الآتي فيلزم الافراد والتذكير وان كان صاحب الصفة بخلاف ذلك (نحو لتجدنهم احرص الناس على حياة) فأحرص مفعول ثان لتجد وضمير الجمع مفعوله الاول فالزم الافراد والتذكير مع كون موصوفه اعنى المفعول الاول جمعا ، ولو طابق لقيل أحرصي بصيغة الجمع وحذف النون للاضافة ، (ووجه) (اخر يجريه) النحوى ذو المعرفة (مجرى المعرف بال فيطابق) موصوفة لشبهه بالمعرف بال لكونه معرفة بالاضافة لان اضافته معنوية عند المحققين نحو قوله تعالى « (وكذلك) جعلنا في كل قرية (اكابر مجرميها)فاكابر مفعول اول لجعلنا وفي كل قرية مفعوله الثاني وموصوف الاكابر المجرمين اذ قد اشرنا انفا ان المراد بالموصوف من له الصفة لا الموصوف الاصطلاحي فطابق أكابر المجرمين ، ولو لم يطابق لقيل أكبر مجرمها ، ويحتمل في الآية كون أكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أولا فيخرج عما نحن فيه والمسئلة تحتاج الى بسط كلام اغمضنا عنه مخافة الاطناب .

(هذا الحكم) اي جواز الوجهين (اذا قصدت بافعل المذكور التفضيل) اي زيادة الموصوف على غيره بعد اشتراكها في اصل الفعل (بان نويت معنى «من») التفضيلية حتى يفيد معنى أفعل التفضيل اعنى الزيادة كالآيتين المذكورتين لان جميع الناس شريك مع الموصوفين في الحرص على

الحياة والموصوفين حرصهم عليها ازيد ، وكذلك جميع أهالي القرى شريك مع الموصوفين في كونهم كبيرا والمجرمين اكبر منهم .

(وان لم تقصده) اي التفضيل (بان لم تنو معناها) اي معنى من التفضيلة بان لايكون غير الموصوف شريكا مع الموصوف في اصل الفعل بان لايوجد اصل الفعل في غير الموصوف اصلا فلا زيادة (فهو) اي افعل (طبق ما به قرن اي مطابق له) اي مطابق للموصوف في الافراد والتذكير وفروعهما لانه حينئذ اسم فاعل حقيقة اذ الفرض انه لايدل على الزيادة فيجب مطابقته مع الموصوف (نحو « الناقص والاشج اعدلا بني مروان ، فاعدلا بني مروان بمعنى عادلا بني مروان لانهما لم يشاركهما احد من بني مروان في العدالة لانه لم يكن احد من بني مروان عادلا سواهما فتأمل .

(ولما كان لافعل التفضيل مع : من شبه بالمضاف مع المضاف اليه) كما اشرنا اليه سابقا (كان حقه) اي لفظ (من ان لايتقدم عليه) اي على افعل التفضيل كما لايجوز تقديم المضاف اليه على المضاف ، (ولكن ان تكن بتلو من) التفضيلية (مستفهما فلهما اي لمن التفضيلية (وتلوها) اي مجرورها الذي هو المستفهم به (كن ابدا مقدما) « بكسر الدال » (على افعل وجوبا لان الاستفهام) انشاء (له الصدر كمثل ممن انت خير) والتقدير انت خير ممن ، وخير (اصله اخير) كما اشرنا اليه اول الباب ، (ولا يكاد يستعمل) على اصله (ومما جاء منه بلال خير الناس وابن الاخير ، وكذا شر ومما جاء منه على الاصل على قرائة ابي قلابة « سيعلمون غدا من الكذاب الاشر ، ولدى اخبار بتلو من) التفضيلية (التقديم لهما)

اي من وتلوه (نذرا) اي شاذا (وجد كقوله : بل ما زودت منه اطيب ، اي اطيب منه .

« (تتمة) لايفصل بين افعل ومن باجنبي لما ذكرنا » انفا غير مرة من انهما كالمضاف والمضاف اليه ، (وجاء الفصل في قوله) :

لاكله من اقط بسمن الين مسا في حشايا البطن

من يثر بيات قذاذ خشن

ففصل بين الين ومن يثربيات بـ (مسا في حشايا البطن) وهو أجنبي عن الين ومسا وما بعده وان كان معمولا لالين لكنه أجنبي عنه اذ كل ماليس معمولا لافعل من حيث انه افعل تفضيل فهو اجنبي عنه من هذه الحيثية فمسا وان كان تميزا لالين ومعمولا له وكذاما بعده ولكن معموليته لالين ليست من حيث انه افعل التفضيل بل من حيث انه فيه معنى الفعل لان التميز والظرف يكفيهما رائحة من الفعل وسيأتي لذلك زيادة توضيح فيما ياتي .

« (فصـــل) »

(يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر) على الفاعلية (في كل لغة) لان العمل في الضمير المستتر ضعيف لايظهر أثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل ، (و) لكن (رفعه) الاسم (الظاهر) او الضمير البارز (نزر) أي قليل (لضعف شبهه باسم الفاعل) لدلالته على الزيادة وليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه مع من التفضيلية وهو الاصل في استعماله لايثنى ولا يجمع ولا يؤنث ليبعد مشابهته عن

اسم الفاعل بسبب الزيادة ، (ومنه) أي من رفعه الظاهر الذى هو قليل (حكاية سيبويه) (مررت برجل أفضل منه ابوه) او انت فرفع افضل الاسم الظاهر وهو ابوه لكنه لغة ضعيفة لبعض العرب وكذا الضمير البارز واكثرهم يرفعون أفعل على انه خبر مقدم وأبوه او انت مبتدء مؤخر .

(ومتى عاقب أفعل التفضيل فعلا بان صلح احلّاله) اي الفعل (محله أي) محل أفعل التفضيل (وذلك) اذا اجتمع فيه امور بعضها لتقريبه الى الفعل ولئلا يبقى على ماهو الاصل فيه من الدلالة على الزيادة والتغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليتم شباهته باسم الفاعل فيقوي في العمل ليعمل في الاسم الظاهر الرفع على الفاعلية المحتاج الى العامل القوى ، وبعضها لاثبات انحصار صحة الكلام في رفعه الاسم الظاهر على الفاعلية كما نوضحه عن قريب .

الامر الاول : (اذا سبقه نفى) لانه اذا تقدم النفي على افعل التفضيل توجه ذلك النفي الى قيده الذي هو الزيادة فينتفي أقوى اركانه وهو الدلالة على الزيادة ، قال في المطول غير مرة ان : من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك القيد وان يقع له خصوصا، مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لاسبيل الى الشك فيه : انتهى .

ففي المقام اذا توجه النفي الى الزيادة فيصير احسن مثلا بمعنى يحسن .

والامر الثاني : بان كان (مرفوعه) أي الاسم الظاهر الذي يرفعه وهو الصوم والكحل في المثالين الآتيين (اجنبيا) بان لم يتصل به أي بالاسم الظاهر ضمير راجع الى الموصوف ، وحينئذ ينحصر الطريق الى

صحة الكلام في رفع افعل التفضيل هذا الاسم الاجنبي على الفاعلية والا يلزم الفصل بين افعل وبين معموله اي ماعمل فيه أفعل من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول منه بالاجنبي وهو الظاهر ، اذقد تقدم انفاان كل ماليس معمولاله من حيث انه اسم تفضيل فهو اجنبي له من هذه الحيثية لايجوز الفصل به بينه وبين معموله وان رفع الاسم الظاهر على الابتدائية وجعل افعل خبرا مقدما اذ العامل في الاسم الظاهر بالحقيقة حينئذ معنى الابتداء لا اسم التفضيل من حيث انه اسم تفضيل بل من حيث الابتدائية بخلاف ما اذا عمل في الاسم الظاهر بالفاعلية فانه حينئذ ليس اجنبيا فانه حينئذ من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل فلا يقدح الفصل به بينه وبين معموله من هذه الحيثية أعنى منه فظهر مما ذكرنا ان هذا الشرط لاثبات انحصار الطريق الى صحة الكلام في رفعه الاسم الظاهر بالفاعلية لعدم امكان رفع الاسم الظاهر بالابتدائية للزوم الفصل حينئذ بينه وبين معموله بالاجنبي .

والامر الثالث : بان كان الاسم الظاهر (مفضلا على نفسه باعتبارين كالصوم في المثال الآتي فانه مفضل لولا النفي باعتبار كونه في الايام غير عشر ذي الحجة ، ومفضل عليه باعتبار كونه في عشر ذي الحجة ، وكالكحل فى المثال الثانى فانه مفضل لولا النفى باعتبار كونه في عين الرجل ، ومفضلا عليه باعتبار كونه في عين زيد ، فبوجود هذا الشرط لايبقى افعل التفضيل على ماهو الاصل فيه وهو التغاير بالذات بين المفضل والمفضل عليه فيخرج به وبالنفى عن المعنى التفضيلي بالكلية ولا يبقى له الا صورة التفضيل ، بخلاف

ماحكاه سيبويه من نحو « مررت برجل افضل منه ابوه » فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلم يخرج عن معناه التفضيلي بالكلية ولذا حكم بان رفعه الظاهر فيه شاذ بخلاف مانحن فيه (فكثيرا رفعه الظاهر ثبت) فى كل لغة (نحو : مامن أيام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) : فتقدم على احب نفي والاسم الظاهر أعنى الكحل كان اجنبيا لو لم يرفعه على الفاعلية والصوم مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين ، فباعتبار كونه في الايام غير عشر ذي الحجة مفضل لولا النفي ، وباعتبار كونه في عشر ذي الحجة مفضل عليه لولا النفي ، واما بعد النفي فمفاد الكلام انه ليس محبوبية الصوم في الايام غير عشر ذي الحجة زائدة على محبوبية الصوم في عشر ذي الحجة ، فحينئذ أما ان يتساوى المحبوبيتان او تزيد الثاني على الاول والظاهر من سياق الكلام هو المعنى الثاني ، وقس على ذلك نحو « ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد » فتقدم على أحسن نفي والاسم الظاهر أعنى الكحل كان اجنبيا عنه لولا رفعه على الفاعلية وهو مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه في عين رجل مفضل لولا النفي وباعتبار كونه في عين زيد مفضل عليه لولا النفي واما بعد النفي فالامر كما ذكرناه في الصوم .

والاصل في هذه المسألة ان يقع (هذا الاسم الظاهر بين الضميرين) (اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما تقدم) في المثالين المتقدمين .

(وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل « من » إما على) الأسم (الظاهر) من باب وضع الظاهر مقام المظهر كما بين فى علم المعاني

(نحو) مارأيت رجلا احسن في عينه الكحل (من كحل عين زيد او) تدخل « من » على (محله) اي على محل الاسم الظاهر للاختصار بحذف ضمير منه وفي مع عدم تغير في المعنى عند العرب (نحو) ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل (من عين زيد) فدخل « من » على محل الكحل وهو العين للاختصار المذكور ، او تدخل من على (ذي المحل) ليكون اخصر من سابقه بحذف المحل ايضا مع عدم التغير في المعنى عند العرب نحو ما رأيت رجـــلا احسن في عينه الكحل (من زيد) ؛ فدخل « من » على ذي المحل وهو زيد ، (ومما جاء من كلامهم) على طبق هذا الاخير هو قولهم :

(ما احد احسن به الجميل من زيد ؛ والاصل) ماأحد احسن به الجميل (من حسن الجميل بزيد) فحذفوا الحسن فصار من الجميل بزيد ثم (اضيف الجميل الى زيد) بعد حذف الباء من زيد واللام من الجميل فصار « من جميل زيد » (ثم حذف) جميل فصار من زيد من باب اقامة المضاف اليه مقام المضاف ، (ونظيره قول المصنف) (كلن ترى في الناس من رفيق « أي صاحب » اولى به الفضل من « ابى بكر » الصديق ؛ اذ الاصل ؛ اولى به الفضل من ولاية الفضل بالصديق ثم) حذف ولاية واضيف الفضل الى الصديق بعد حذف الباء (من الصديق) واللام من الفضل فصار من فضل الصديق ثم حذف فضل واقيم صديق مقامه فصار من الصديق ، وحاصل معنى المثال لن ترى رفيقا اولى به الفضل من فضل الحاصل لابي بكر الصديق بسبب رفاقته وصحبته مع رسول الله (ص) في الغار والكلام من حيث قبل النفى وبعد النفى كما تقدم فلا تغفل .

(« خاتمة » اجمعوا على ان افعل التفضيل يعمل في التمييز) نحو أنا اكثر منك مالا وأعز نفرا لانه لايحتاج الى عامل قوي بل ينصبه كل عامل ولو لم يكن فيه معنى الفعل كما تقدم في بابه وياتي عنقريب نقلا عن ابن هشام وكذا يعمل (في الحال والظرف) ايضا نحو زيد احسن الناس ضاحكا ، ونحو زيد احسن من عمرو يوم الجمعة لانهما ايضا لايحتاجان الى عامل قوي بل يكفيهما رائحة من الفعل ، (و) اجمعوا (على انه لايعمل في المفعول المطلق) لعدم مطابقة معناهما اذ ليس في المفعول المطلق الزيادة التي فيه ، (و) كذا لايعمل (في المفعول به) لانه كالفاعل يحتاج الى عامل قوي وافعل التفضيل لاقوة له لبعده عن اسم الفاعل كما بينا وجهه سابقا ، واذا اريد عمله في المفعول به فيؤتى بلام التقوية نحو زيد أبذل للمعروف او الباء نحو زيد اعرف بالفقه واجهل بالنحو ، وأما مايوهم ذلك من نحو (قوله تعالى : الله اعلم حيث يجعل رسالته) فان الظاهر من الآية الشريفة ان « حيث » مفعول به لا مفعول فيه لان حيث وان كان من الظروف المكانية لكنه ليس في الآية متضمنا معنى « في » لفساد المعنى على هذا التقدير اذ ليس المراد ان علمه تعالى شأنه واقع في مكان يجعل رسالته لكونه مستلزما للمحال وهو مظروفية علمه تعالى مع انه عين ذاته المقدسة بل المراد ان علمه واقع على ذلك المكان ولكن حيث ليس مفعولا به لاعلم للاجماع على انه لايعمل في المفعول به (فحيث مفعول به لفعل مقدر دل عليه « اعلم ») تقديره يعلم حيث يجعل رسالته ، (او مفعول به على السعة) والمسامحة في العامل بجعل العامل اعني اعلم الذي لايعمل في المفعول به عاملا فيه كما

قد يعكس فيجعل العامل المتعدي العامل في المفعول به غير عامل فيه بتنزيله منزلة اللازم (كذا قالوه) .

ولكن (قال ابو حيان) ردا عليهم : (وقواعد النحو تأباه) أي تأبى كون حيث مفعولا به (لنصهم على ان حيث لايتصرف) فكيف يقولون انه في الآية الشريفة مفعول به سواء جعل مفعولا به ليعلم المحذوف بقرينة اعلم او لنفس اعلم توسعا (و) الحال انه لايتوسع الا في الظروفة المتصرف ، قال) ابو حيان (والظاهر اقرارها) وابقائها على الظرفية المجازية) وهي ان يكون الظرف والمظروف معنيين غير محسوسين نحو ولكم في القصاص حياة ، او الظرف معنا والمظروف ذاتا نحو أصحاب الجنة في رحمة الله ، او بالعكس نحو لكم في رسول الله اسوة حسنة ، والظاهر ان مانحن فيه من القسم الثالث مع الاحتمال قويا ان يكون من القسم الاول فتأمل .

(وتضمن اعلم معنى ما) اي فعل (يتعدى الى الظرف) يعنى يمكن كونه مظروفا وقه تقدم منابيان التضمين ، وحاصله ان يدخل معنى فعل او شبهه في اخر ثم جعل اسم فاعل احدهما حالا عن فاعل الآخر حين بيان المعنى (فالتقدير « والله انفذ علما حيث يجعل رسالته ») في هذا التقدير تأمل لانه لاينطبق على ماقلنا من جعل اسم فاعل احدهما حالا لفاعل الاخر حين بيان المعنى فالاولى ان يقال التقدير والله أنفذ عالما (أي هو نافذ العلم فى هذه المواضع) .

قال فى باب خامس المغنى فى الاية ان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف فى استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا ان علمه فى المكان فهو مفعول به لامفعول

فيه وحينئذ فلا تنتصب باعلم الا على قول بعضهم بشرط تاويله بعالم والصواب انتصابه بيعلم محذوفا دل عليه اعلم انتهى .

ولا يذهب عليك ان الآية من قبيل « الناقص والاشج اعدلا بني مروان » اذ لم ينفد علم غيره تعالى فى شيء من مواضع الرسالة بل العلم فيها كلها موهوب منه تعالى وتقدس رب زدنى علما وعملا والحقني بالصالحين بحق محمد وآله الطاهرين .

هذا باب النعت

(هو والوصف) على ما ادعاه الشارح يستعمل فى الاصطلاح (بمعنى واحد فهما على هذا متساويان مترادفان .

وقيل الوصف يطلق على مالا يتغير ، والنعت لا يطلق الا على ما يتغير فهما على هذا متباينان . وقيل النعت يطلق على ما يفيد المدح ، والوصف يطلق على هذا وعلى مايفيد الذم أيضا فهما أعم واخص مطلقا .

وقيل ان النعت يستعمل فيما ذكر ولكن الصفة يستعمل فيما يتغير وغيره فلذلك لايقال نعت الله ويقال صفة الله فالنسبة بينهما على هذا ايضا عموم وخصوص مطلق فتامل .

(ولما كان) النعت (احد التوابع بدء) المصنف (بذكرها) أي التوابع كلها (اجمالا ثم فصل) كل واحد منها على حده (فقال) : (يتبع في الاعراب) دائما لفظا او محلا او تقديرا وفي غيره أيضا

لكن غالبا وسيأتي (الاسماء الاول وهي اربعة أشياء) على ما ذكره المصنف في النظم من جعل قسمى العطف قسما واحدا والا فهى خمسة لا اربعة .

والتقييد بالاسماء لاخراج نحو ان ان زيدا قائم وضرب ضرب زيد ، اذ لا اعراب فيهما في الاول حتى يتبعه الثاني لكنه لايناسب مع قوله ادرج ادرجى فتأمل .

وأما التقييد بأولية المتبوع ففيه خلاف بينهم والظاهر من كلام المصنف والشارح وجوب الاولية فلا يجوز تقديم التابع على المتبوع وأما عند غيرهما فقال بعضهم بالجواز .

قال في المطول : وأما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حالكونه تابعا بل هو واقع كالتأكيد في قوله :

بنيت بها قبل المحاق بليلة وكان محاقا كله ذلك الشهر

فان كله تأكيد لذلك الشهر ، وكالمعطوف في قوله :

الا يانخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

على وجه (اي اذا جعل ورحمة الله معطوفا على السلام لا على المستكن في عليك) ، وكبيت الحماسة :

لو كان يشكي الى الاموات مالقي الـ أحياء بعدهم من شدة الكمد

ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار وقبر على قهد

فان قوله « وساكنه » عطف على قبر انتهى محل الحاجة من كلامه وسيأتي منا زيادة توضيح لذلك فى اوائل باب عطف النسق في الكلام فيما انفردت به الواو .

والاشياء الاربعة : (نعت ، وتوكيد ، وعطف) بقسميه ، (وبدل

(وسيأتي بيان كل) واحد منها وانما قدم النعت لكونه أشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة من التوضيح والتخصيص والمدح وغيرها على مايجيء عن قريب .

واختلف كلامهم في عامل التوابع .

فقال بعضهم : ان العامل في جميع التوابع معنوي أعني ما ليس فيه حظ للفظ وهو كونها تابعا .

وقال بعض اخر ان العامل في النعت والتأكيد والبيان هو العامل في المتبوع فعاملها على هذا لفظي اذا كان عامل المتبوع كذلك وقال جماعة : العامل في هذه الثلاثة معنوي وهو كونها تابعا . وقال قوم : ان العامل فيها مقدر من جنس عامل المتبوع فعاملها لفظي ان كان عامل المتبوع كذلك .

أما البدل فقال بعضهم ان عامله هو عامل المبدل منه او ان المبدل منه في حكم السقوط فالعامل في البدل هو العامل في المبدل منه مباشرة .

وقال قوم : ان عامل البدل كعامل الثلاثة المتقدمة مقدر من جنس عامل المبدل منه .

وأما عطف النسق فقال اكثرهم : ان عامله هو العامل في المتبوع بنفسه او بواسطة حرف العطف ، وقيل عامله نفس حرف العطف وقيل عامله مقدر بعد حرف العطف من جنس عامل المتبوع ، وقال بعض اخر العامل في الكل هو نفس المتبوع .

(فالنعت) عرفوه بتعاريف :

منها انه تابع يدل على معنى في متبوعه .

ومنها انه تابع يكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته او من صفات ماتعلق به .

ومنها مافي الكتاب وهو قريب من الثانى بل عينه فهو (تابع اي تال لايتقدم اصلا) على رأي الناظم والشارح وأما عند غيرهما فقد تقدم الكلام فيه (وهو جنس) في اصطلاح المنطقيين يشمل التوابع كلها وقوله (« متم » أي مكمل ماسبق) من حيث الايضاح والتخصيص ونحوهما (فصل) باصطلاح المنطقيين (مخرج عطف النسق والبدل) لانهما لا يكملان المتبوع من حيث الايضاح والتخصيص ونحوهما (بوسمه) الوسم : العلامة اي) متم ومكمل بواسطة بيانه (ما سبق) نحو جاني زيد العادل لانه يبين ان العدالة علامة لزيد نفسه اي ثابتة له لا لمتعلقه من ابيه واخيه ونحوهما (ويسمى) هذا القسم من النعت (نعتا حقيقيا) كما انه يسمى نعتا بحال الموصوف ايضا او صفة بحال الموصوف (او وسم مابه) اي بالموصوف (اعتلق) بنوع من التعلقات كالابوه والعبدية والملكية ونحوها نحو جاني رجل مجتهد ابوه ، ومتأدب عبده ، ومنيع داره : فالاجتهاد ، والتأدب ، والمناعة ليست علامة للرجل نفسه بل لمن يتعلق به من ابيه وعبده وداره (ويسمى) هذا القسم من النعت نعتا (سببيا) كما انه يسمى صفة بحال متعلق الموصوف ايضا ووجه التسمية في كلا الوصفين ظاهر (وهذا) اي وسمه او وسم مابه اعتلق (فصل ثان يخرج التأكيد) بقسميه اللفظى والمعنوي (و) عطف (البيان) لانهما لا يبينان علامة لمتبوعهما ولا لمتعلقه لان عطف البيان والتأكيد اللفظي بـــل وكذا المعنوي عين المتبوع وعين الشيء لايعقل ان يصير علامة للشيء .

(وشمل قوله « متم ماسبق » ما) اي وصفا (يخصصه) اي الموصوف ، والتخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات سواء كان الاشتراك معنويا (نحو فتحرير رقبة مؤمنة) فان الرقبة كانت بحسب الوضع تحتمله لكل فرد من افراد الرقبة فلما قيل مؤمنة قلل ذلك الاشتراك ام كان الاشتراك لفظيا نحو عين جارية لان العين كانت تحتملة لكل واحد من المعاني التي وضعت له فلما قلت جارية قللت الاحتمال الناشيء عن الاشتراك اللفظي وخصصتها بالينبوع فقط فتأمل.

(و) شمل قوله متم ماسبق ايضا (مايوضحه) والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف بسبب تعدد الوضع (نحو مررت بزيه الكاتب) فان زيد كان يحتمل الكاتب وغيره بسبب تعدد الوضع فلما وصفته بالكاتبية رفعت ذلك الاحتمال واوضحته بان المراد منه الكاتب .

والمنعوت في نحو « غلام زيد الظريف » هو المضاف ولايكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التخصيص لا لذاته ، وفي نحو كل فتى كريم بالعكس لان المضاف جيء به لغرض التعميم لا لذاته .

والاصل في النعت ان يكون التخصيص او الايضاح كما ذكرنا (و) لكن قد (يلحق به) ماليس للتخصيص ولا التوضيح وهو (ما يمدحه ، او يذمه اويرحم عليه ، او يؤكده) وذلك حيث يتعين الموصوف بدون ذكر الوصف والتعين اما بان لايكون له شريك في ذلك الاسم ، او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف لئلا يصير الوصف مخصصا (نحو الحمد لله رب العالمين) مثال للمدح ، ونحو

(اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) مثال للذم ، ونحو (اللهم انا عبدك المسكين) مثال للترحم ، ونحو (لاتتخذوا الهين اثنين) مثال للتأكيد ، ولو مثل بنحو نفخة واحدة ، او امس الدابر لكان احسن لان في اثنين في الآية الشريفة كلا ما طويلا ذكره التفتازاني في المطول واختار في آخره انه بدل من الهين واستدل له بما ذكر هناك وسيأتي لهذا زيادة توضيح في باب عطف البيان عند قوله :

فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين

وليست فائدة النعت منحصرة فيما ذكر هنا بل له فوائد اخرى دقيقة مذكورة في علم المعاني فليراجعه من كان له ذوق ودقة في فهم المعاني.

(فليعط اي النعت سواء كان حقيقيا) اي بحال موصوفه (او سببيا) اي بحال متعلق موصوفه (في التعريف والتنكير ماثبت) منهما (لما تلى اى لمتبوعه) الذي تليه النعت ، وكذلك يعطي النعت من الاعراب ما ثبت لمتبوعه كما تقدم في اول الباب ففي هذه الخمسة يتبع النعت المتبوع مطلقا سواء كان حقيقيا او سببيا .

(ويجب حينئذ) اي حين اعطى النعت التعريف (ان يكون المتبوع اعرف من النعت) لان الحكمة تقتضي ان يبدء المتكلم بماهو اعرف فان اكتفى به المخاطب في معرفته فهو والا فيؤتي بالنعت ليزيد به المخاطب معرفة ولانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من التابع في التعريف (او مساويا) اذا لم يمكن فيه الاعرفية لانه لو لم يكن اكمل منها فلااقل من ان لايكون ادون منها ومن اجل ذلك لايوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله والموصول مثله حقيقة اوحكما كما تقدم في باب الموصولات (كامرر بقوم كرما) فاعطى « كرما اثنين

من الخمسة وهما الجر والتنكير ، ونحو امرر (بالرجل الفاضل) فاعطى « الفاضل » ايضا اثنين من الخمسة وهما الجر والتعريف .

(وهو اي النعت لدى التوحيد والتذكير اي عند ثبوتهما للمتبوع او سواهما وهو التثنية والجمع والتأنيث كالفعل) يعني حكم النعت في هذه الخمسة حكم الفعل فينظر الى فاعله لا الى متبوعه (فان رفع ضمير المنعوت المستتر) في النعت (وافقه) اي وافق النعت المنعوت (في التثنية والجمع ايضا (او) ان رفع الاسم (الظاهر) او (الضمير البارز مثال الاسم الظاهر ظاهر واما مثال الضمير البارز فهو كقولك رايت الرجل والحائط الواقف هو عليه فالواقف نعت سببي للحائط رافع للضمير البارز العائد الى الرجل فتأمل جيدا فلا) يوافق النعت المنعوت في التثنية والجمع بل يؤتى به مفردا وان كان المنعوت بخلافه (الاعلى لغة « اكلوني البراغيث ») لان الفعل فيها يثنى ويجمع وان كان الفاعل اسما ظاهرا كما تقدم في باب الفاعل في قوله :

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

(ويوافقه ايضا في التانيث اذا رفع ضميره) أي ضمير المنعوت نحو جائتني امرئة ضاحكة : وكذا الافراد (والا فعلى التفصيل السابق في باب الفاعل) في شرح قول الناظم وتاء تأنيث تلى الماضي ... الى قوله :

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين

فلا نعيده لطوله وكثرة صوره فراجع هناك (فاقف) اي اتبع (ما) اي الاحكام التي (قفوها) اي اتبعوها كما ذكرناه مفصلا كـ :

(ابنين برين شج قلباهما وامرأتين حسن مرآهما)

هذا البيتان من الكافية التي خلصها المصنف واختار منها الالفية فـ« برين »

مثال للنعت الرافع لضمير المنعوت الموافق له في التثنية والتذكير والتنكير والاعراب وشج وحسن مثالان للنعت الرفع للاسم الظاهر فلم يوافقاه الا في الاعراب والتنكير .

(وانعت بمشتق وهو) عند الصرفيين كلمة تؤخذ من كلمة اخرى تناسبها في اللفظ والمعنى ، والاشتقاق عندهم على ثلاثة اقسام :

القسم الاول : الاشتقاق الصغير وهو ان يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب .

القسم الثاني : الاشتقاق الكبير وهو ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب .

القسم الثالث : الاشتقاق الاكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج مع تناسب ما في المعنى نحو نعق بمعنى صوت الغراب ونهق بمعنى صوت الحمار فهما متناسبان تناسبا مافي المعنى والغالب بل الدائم في النحو هوالمعنى الاول ، والمراد بالمشتق هنا (مادل على حدث وصاحبه) اي المنسوب اليه الحدث سواء كانت النسبة على النحوالقيام به او الوقوع عليه (كاسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة) وصيغ المبالغة ، دون اسم المكان والزمان والالة ، فان النسبة فيها ليس على احد النحوين بل النسبة فيها على نحو الوقوع فيه او على نحو الوقوع به (كصعب ودرب بالدال المهملة وهو الخبير بالاشياء المجرب لها) وهو وصعب مثالان للصفة المشبهة ، والبقية امثلتها واضحة ، وللمشتق معنى آخر اعم اشرنا اليه في باب المبتدء والخبر فراجع (وشبه) اي شبه المشتق (وهو ما اقيم مقامه) في الدلالة على الحدث وصاحبه من (الاسماء العارية عن الاشتقاق) الموضوعة للدلالة على معنى حدثي وصاحبه (كذا) اي

كاسم (الاشارة) المشار (بها) الى محسوس مشاهد حاضر غير مكان فانها تدل على كون ذلك المحسوس مشارا اليه فتدل على الحدث اعني : الاشارة بمعنى المصدر المجهول وصاحبه اعني : الذات التي وقع عليها الاشارة ، ونحو (ذي بمعنى صاحب) فانه يدل في ذي مال على صاحبية المنعوت للمال (و) نحو (المنتسب نحو رجل تميمي جائني) فان التميمي يدل على النسبه الى قبيلة تميم وصاحب تلك النسبة ، فحاصل ماذكر ان اسم الاشارة اقيم مقام لفظ المشار بها وذو اقيم مقام صاحب والمنتسب اقيم مقام لفظ المنسوب كلها من حيث المعنى ،وليعلم انه ليس الغرض من المذكور هنا الانحصار اذ يوجد في كلامهم اشياء اخر يؤل كل واحد بالمشتق ك «اي» في قولنا مررت برجل اي رجل فانه يؤل بكامل في الرجولية لان باب التأويل كما ذكرنا سابقا واسع كمال السعة فالمناط هو الاستعمال فكل جامد استعملته العرب نعتا يصح تأويله بالمشتق ، ومنه « اربع » في قولنا مررت بنسوة اربع كما يأتي في باب غير المنصرف .

(ونعتوا بجملة) كما اخبروا بها وكما جعلوها حالا (اسما منكرا لفظا نحو واتقو يوما ترجعون فيه الى الله) هذا مثال لكون الموصوف نكرة محضه كما ان المثال الثانى لكون الموصوف بين بين فيجوز فى الجملة بعده ان تكون صفة وان تكون حالاً فتدبر(او معنى نحو ولقد أمر على اللئيم يسبني) فان اللئيم وان كان في اللفظ معرفا باللام الا انه في المعنى نكرة لان اللام فيه للجنس مرادا به واحد غير معين في الخارج باعتبار ان الجنس موجود فيه فهو في المعنى نكرة وان كان يجري عليه احكام المعارف من وقوعة مبتدء وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفها بها ونحو ذلك فهذا المعرف كعلم الجنس وقد تقدم في اواخر باب العلم في قوله

ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم

ان هذا العلم معرفة لفظا فيأتي منه الحال ويمتنع من الصرف مع سبب آخر ويمتنع من دخول الالف واللام عليه ومن نعته بالنكرة وانه يبتدء به ، وهذه الاحكام اللفظية اضطرتهم الى الحكم بكونهما معرفة والا فكلاهما نكرتان في المعنى ولهذا عومل مع هذا المعرف في البيت معاملة النكرة حيث وصف بالجملة مع ان الموصوف بالجملة يشترط فيه التنكير لان الجمل التي لها محل من الاعراب ، ومنها الجملة التي تقع صفة يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يؤل به الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الخبر كما أشرنا اليه في اول باب الموصولات والخبر يناسبه التنكير لان الاصل فيه ان يكون مجهولا ليفيد السامع والتنكير يناسب المجهولية وقد اشرنا في اوائل التعليقة في وجه خروج مالايجهله احد الى ما يفيدك هيهنا فراجع ولذا اول بعضهم الخبر المعرفة بالنكرة ، وقال ان نحو زيد القائم معناه زيد محكوم بالقيام وما ذكرنا هو المراد بقولهم ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم لا الجملة (فاعطيت) الجملة الواقعة صفة (حينئذ ما) أي احكاما (أعطيته حالكونها) اي الجملة (خبرا من الرابط ومن تعلقها بمحذوف وجوبا اذا كانت) الصفة (ظرفا او جارا و مجرورا وغير ذلك مما سبق ذكره) في باب المبتدء والخبر كالاختلاف في المتعلق هل فعل او اسم فاعل واذا كان فعلا فالظرف مقدر بجملة واذا كان اسم فاعل فهو من قبيل المفرد ، وكحـــذف الضمير الرابط نحو واتقوا يوما لاتجزي نفس عن نفس شيئا أي لاتجزي فيه .

(وامنع هنا) اي في باب النعت (ايقاع الجملة ذات الطلب) صفة

(وان لم يمنع) عند بعضهم (ايقاعها خبرا)لان الصفة تجيء ليعرف المخاطب بها الموصوف فيجب ان يكون عالما بثبوت مضمونها للموصوف قبل ان يوقعها المتكلم صفة للموصوف ، ولذلك قيل ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار ، والاخبار بعد العلم بها اوصاف ، والجملة الانشائية لاثبوت لمضمونها قبل التكلم بها فانها هي التي توجد مضمونها ولذا قيل ان الانشاء ايجاد مالم يوجد (وان اتت من كلامهم أي العرب) جملة انشائية وقعت صفة (فالقول اضمر) اي قدر حتى يكون ذلك القول (نعتا) والجملة الانشائية مقولا له (تصب) نحو (جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اي مقول فيه هل رايت الذئب قط) ففي لتقدير هل رايت ليست صفة لمذق بل الصفة مقول المقدر وجملة : هل رايت مفعول لمقول والمذق بالفتح مصدر بمعنى اسم المفعول من مذق اللبن والشرب اي مزجه فاكثر الماء فهو ممذوق ومذيق والمذقة الطائفة او الدفعة منه ويكنى الذئب بابي مذقة لان لونه يشبه اللبن الممزوج بالماء ومن ذلك يصح الكلام والتشبيه بالذئب .

قال التفتازاني في بحث وصف المسند اليه بالجملة ما هذا نصه ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة وصلة انما يكون بتقدير القول انتهى .

(ونعتوا بمصدر كثيرا) كما اخبروا به وكما جعلوه حالا ، ولابد

فيه حينئذ من التأويل اما (على تقدير مضاف) ويسمى بالمجاز في الحذف او على انه بمعنى اسم الفاعل ويسمى بالمجاز في الكلمة او على ان جريانه على الموصوف للمبالغة ويسمى بالمجاز في الاسناد (فالتزموا لذلك) اي لاجل تقديرهم المضاف (الافراد والتذكيرا له وان كان المنعوت بخلاف ذلك) والسر فيه ان النعت في الحقيقة هو المضاف المحذوف وتقديره على طبق المنعوت نحو رجل ذو رضي و(كامرئة) ذات (رضي و) نحو (عدلين)ذوي (رضي) ونحو رجال ذوو ارضي ، ونحو نساء ذوات رضي وقيل انما التزم الافراد والتذكير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولايؤنث لانه يدل على نفس الماهية والماهية لاتعدد فيه ولاتأنيث الاعتبار الانواع والافراد ومن ثمة اذا قصد به النوع او العدد يثنى ويجمع فتأمل ؟

(ولا ينعت بغير ماذكر من الجوامد) المذكورة يعنى لاينعت بغير شبه المشتق والجملة والمصدر .

(نعت) منعوت فيكون هذا المنعوت (غير واحد وهو)أي غير واحد عبارة عن (المثنى والمجموع ، لا يكون) النعت حينئذ (الا متعددا) اذ منعوته متعدد لانه مثنى او مجموع (اذا اختلف معناه) اي النعت المتعدد الذي لغير الواحد (قطعا) يعني اختلف النعت يقينا فعاطفا اي (ة) حالكونك (عاطفا لبعضه) اي بعض النعت (على بعض) آخر من النعت (فرقه) اي لاتثنه ولا تجمعه اذ لايمكن حينئذ تثنية النعت المتعدد ولا جمعه لاختلاف معناه (نحو مررت برجلين عالم وجاهل) فعالم وجاهل نعتان لغير واحد اعنى رجلين فوجب تفرقة عالم لانه لايمكن تثنيتهما لاختلاف معناهما يقينا (ولا تفرقه) اي النعت المتعدد الذي

لغير الواحد (اذا ائتلف) معنى هذا النعت المتعدد بل ائت به تثنية ان كان اثنين (نحو مررت برجلين عاقلين) وائت به جمعا ان كان ازيد من اثنين نحو مررت برجال عقلاء .

(ونعت معمولى عاملين) حالكون العاملين (وحيدي معنا وعملا) وان كانا مختلفين لفظا (اتبع بغير استثناء) اي سواء كان العاملان متفقين لفظا نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان او مختلفين لفظا (نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان) هذا اذا كان النعتان متفقين كالمثالين المذكورين والا فيجب التفرقة بينهما بالعطف نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقل والسفيه ، ونحو « ذهب زيد وانطلق عمرو العالم والجاهل » وتعين الموصوف انما هو بقاعدة « الاقرب للاقرب والابعد للابعد » ان لم يكن هناك قرينة والا فبالقرينة كما تقدم نظير ذلك في باب الحال .

(فان اختلف العاملان معنى وعملا او في احدهما) اي في العمل او المعنى (وجب القطع) عن التبعية وامتنع الاتباع فيجب قطع النعت المتعدد عن التبعية اما بالرفع بجعله خبر مبتدء محذوف نحو : جاء زيد ورايت عمروا العاقلان برفع العاقلان خبرا لمبتدء محذوف ، ونحو مررت بزيد وجاوزت عمروا العاقلان ايضا كذلك ، ونحو ضربت زيدا ورايت عمروا العاقلان برفع العاقلان ، واما بالنصب بجعله مفعولا لفعل محذوف ومثاله نفس الامثلة المذكورة مع نصب العاقلان في كلها .

(وان نعوت كثرت) اي تعددت (وقد تلت اسما) اي منعوتا واحدا وكان ذلك المنعوت الواحد (مفتقرا) اي محتاجا (في الايضاح والتعيين لذكرهن) بان لايتضح المنعوت الا باتيان تلك النعوت المتعددة (اتبعت) حينئذ كلها (وجوبا) ولا يجوز قطع واحد منها نحو مررت

بزيد العالم العادل الكاتب اذا كان هناك زيد عالم وعادل وزيد ثالث له الصفات الثلاثة فلا يتميز عنهما الا بذكر الثلاثة جميعها فتأمل .

(واقطع او اتبع) يعني يجوز الوجهان (ان يكن المنعوت معينا بدونها) فلا يحتاج الى واحد منها في الايضاح والتعيين فيجوز لك حينئذ الوجهان فى (كلها) نحو بسم الله الرحمن الرحيم فان المنعوت اعني « الله » جل جلاله معين بدون الرحمن الرحيم فيجوز فيهما القطع او الاتباع (او) اقطع بعضها واتبع (بعضها) اي بعض النعوت المتعددة قال ابو حيان عند قوله تعالى والصابرين في الباساء والضراء وحين الباس قال الفارسي اذ اذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح او الذم فالاحسن ان تخالف باعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها لان هذا الموضع من مواضع الاطناب في الوصف والابلاغ في القول فاذا خولف باعراب الاوصاف كان المقصودا كمل لان الكلام عند الاختلاف يصير كانه انواع من الكلام وضروب من البيان وعند الاتحاد في الاعراب يكون وجها واحدا وجملة واحدة انتهي وهذا نظير ماقاله البيانيون في بحث الالتفات من اللطيفة العامة .

واذا اخترت القطع فحينئذ (اقطع معلنا ان كان) المنعوت (معينا به) اي بعضه الاخـــر اي ببعض غير مقطوع (دون غيره) اي دون هذا البعض غير المقطوع (واتبع الباقي) المفتقر في الايضاح والتميز (بشرط تقديمه) اي تقديم هذا الباقي نحو ! مررت بزيد الفقيه الشاعر العادل الكاتب بجر الفقيه والشاعر على الاتباع ونصب العادل والكاتب او رفعهما على القطع اذا كان هنا زيد هو فقيه فقط وآخر هو الشاعر فقط فلا يتميز زيدنا عنهما الا بذكر كلاهذين الوصفين فزيدنا مفتقر الى ذكرهما في الايضاح والتميز عن زيدين آخرين فلذا اتبعناهما

وقدمناهما ، ولا يفتقر الى النعتين الآخرين في الايضاح والتميز لانه صار معينا ومميزا بالنعتين المقدمين فلذا قطعناهما الى النصب او الرفع واخرناهما عن الاولين .

واعلم ان هذا كله في المعرفة واما النكرة اذا احتاجت الى التخصيص فيجب في واحد من نعوتها المتعددة الاتباع لا ازيد ويجوز في الزائد الوجهان لان التخصيص لايقتضى اكثر من نعت واحد قال الرضي اعلم ان جواز القطع مشروط بان لايكون النعت للتأكيد نحو لمس الدابر ونفخة واحده لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال علية ولهذا لم يقطع التأكيد انتهى .

والمراد من المعلنية ماتقدم في باب العلم من ان يكون القطع الى الرفع والنصب بتقدير هو او أعني ونحوه ان كان المنعوت مجرورا والى النصب فقط ان كان المنعوت مرفوعا والى الرفع فقط ان كان المنعوت منصوبا ، والى بعض ماشرحنا يشير بقوله (وارفع او انصب النعت)ان قطعت النعت غير المفتقر اليه حالكونك (مضمرا) بكسر الميم اي مقدرا انت (مبتدء رافعا) ذلك المبتدء المقدر (له) اي النعت المقطوع على القول بان رافع الخبر هو المبتدء ، او حالكونك رافعا له برافع الخبر(او) حالكونك مضمرا (فعلا ناصبا له) أي للنعت المقطوع (لن يظهر) ذلك المقدر (ابدا) سواء كان المقدر مبتدء كما تقدم في اواخر باب المبتدء من انه يجب حذف المبتدء اذا أخبر بنعت مقطوع او فعلا فانه ايضا يجب حذفه (نحو « الحمد لله الحميد ») برفع الحميد على القطع (اي هو) الحميد ، ونحو (وامرأته حمالة الحطب) بنصب « حمالة » على

القطع (اي اذم) حمالة الحطب ولابد هنا من ذكر دقيقة ذكرها الرضي قال ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفى فيه معنى الوصف الاترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا انتهي ومحل الاستشهاد وقوع الذي وهو معرفة صفة مقطوعة للمزة وهذا هو المراد بقول الاخفش انه يجوز وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة .

(وما من المنعوت والنعت عقل اي علم) بدلالة قرينة خاصة سواء كانت القرينة لفظية او عقلية او غيرهما (يجوز حذفه نحو وعندهم قاصرات الطرف) فحذف المنعوت لدلالة القرينة عليه اي حور قاصرات الطرف ، ونحو (فلم اعط شيئا ولم امنع) فحذف النعت (اي شيئا طائلا) وانما قيل فيه بحذف النعت دفعا للتناقض الظاهر بين لم اعط ولم امنع (ولكن الحذف) مع القرينة (في النعت يقل) لانه نقض للغرض من النعت في الظاهر وان كان في الحقيقة القرينة تدل عليه (وفي المنعوت) يكثر لقيام النعت مقامه .

والمضمر لاينعت ولاينعت به : اما الاول فلان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب ، وحمل على النعت الموضح سائر اقسام النعت طردا للباب ؛ واما الثاني فلانه ليس في المضمر معنى الاشتقاقي الوصفى لانه يدل على ذات المعنى لا على معنى حدثي فيه ، ولانه يجب ان يكون المنعوت اعرف من النعت او مساويا له والضمير اعرف المعارف فلا يصلح وصف غيره به ، واجاز بعضهم كون الضمير منعوتا متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحميد مدعيا ان العزيز والحميد صفتان

لـ « هو » ورده الجمهور بانهما بدلان لا صفتان ، ورده بعض منهم بأن هو اسم من اسماء الله تعالى فهو اسم ظاهر كبقية اسماءه تعالى وتقدس لاضمير غائب ولعمري ان هذا الجواب لطيف ودقيق وان كان ظاهره بعيدا عن الاصطلاح .

(الثاني من التوابع التوكيد)

(ويقال له التأكيد) ايضا لان كلا منهما استعمل في اللغة فيقال وكد ، واكد اي اوثق وشد ، ولكن وكـــد بالواو افصح ولذلك اختاره المحققين من النحويين ، والقياس يقتضي ان يقال له الا يكاد ايضا ولكن لم يسمع منهم .

(وهو كما) قال المصنف (في شرح الكافية تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره) وبعبارة اخرى هو تابع يقصد به رفع احتمال المجازية عن اجزاء الكلام سواء كان المجاز في الحذف او في الكلمة كرفع توهم تقدير مضاف الى المؤكد مثلا اذا قيل جاء زيد يحتمل انه من حذف المضاف بان يكون تقدير الكلام : جاء خبر زيد ، او جاء مكتوبه فاذا اكد زيد وقيل نفسه او عينه ارتفع ذلك الاحتمال ، وكرفع توهم المجازية في قتل زيد عمروا بان يراد من القتل الضرب الشديد فاذا كرر قتل يرفع ذلك الاحتمال ويفيد التكرار ان المراد منه القتل حقيقة ، وقد يقصد بالتأكيد رفع توهم التخصيص اذا كان المؤكد عاما مثلا اذا قيل جاء القوم يحتمل ان يكون المراد منه بعضهم فاذا قيل كلهم مثلا يرفع ذلك الاحتمال ، وللتأكيد فوائد اخرى منها رفع احتمال الغلط او السهو او النسيان عن المتكلم ، ومنها رفع

احتمال الغفلة في السامع عن الاستماع للمؤكد ورفع هذا الاحتمال ايضا يحصل بالتكرير .

(بالنفس او بالعين بمعنى الذات) وبهما معا بشرط تقديم النفس (الاسم) لا الحرف والفعل (اكد) ويسمي التأكيد بهما (تأكيدا معنويا) وكذلك كل وكلا وكلتا وعـــامة وجميع والمشتقات من هذه المادة وتوابعها يعني اكتع وابصع بالصاد المهملة او الضاد المعجمة وابتع ومشتقاتها فالتأكيد بجمع هذه المذكورات يسمى تأكيد معنويا (يقتضي التقرير) واثبات المؤكد (بالفتح) على حقيقته وعمومه على ما بيناه انفا حالكون النفس والعين وكذلك سائر ماذكر على خلاف في عامة كما يأتى (مع ضمير متصل بهما طابق) ذلك الضمير (المؤكد « بفتح الكاف » في افراده وتذكيره وفروعهما كجاء زيد نفسه متبها بهند نفسها) فذكر مع النفس المؤكد لزيد ضمير مطابق لزيد وذكر مع النفس الموكد لهند ضمير مطابق لها .

(واجمعها اي النفس والعين بافعل) لابفعول كنفوس وعيون ولا بافعال كاعيان وانفاس (ان تبعا) اي ان اكدا (ماليس واحدا) اي ان يكن المتبوع (اى) المؤكد (مثنى او مجموعا فقل حينئذ جاء الزيدان انفسهما واعينهما) وجاء الزيدون انفسهم واعينهم (يكن) اذا جمعتهما (متبعا للغة الفصيحة) لان الاصل في كل مضاف الى ضمير التثنية ان يجمع نحو ايديهما ورؤسهما وقلوبكما بـــل قال بعضهم بذلك في مطلق المتضايفين نحو رؤس الرجلين وايدي السارقين وعلل ذلك بكراهة اجتماع التثنيتين وبان اكثر ماوقع ذلك في الاعضاء كالامثلة السابقة وهي الاصل في هذه الاضافة وكثير من الاعضاء كاليدين والرجلين اذا ضم

زوج منها الى الآخر حصل الجمع حقيقة لانها تصير اربعة ، وحمل ما ليس بزوج كالرأس والقلب عليه اجراء للباب مجرى واحد ففي نحو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وان كان المراد قطع يد واحدة من كل منهما لكن لهما ايدي ، ويجوز في هذا الجمع مراعات لفظه فيعود اليه ضمير المؤنث كقولنا نفوسكما طيبة ، ويجوز مراعاة معناه كقولنا نفوسكما طيبان (ويجوز ان يؤتي بهما مفردين وهو) اي اتيانهما مفردين (دون الجمع) لان الجمع افصح (فتقول جاء الزيدان نفسهما وعينهما (و)يجوز ان يؤتى بهما (مثنيين وهو) اي اتيانهما مثنيين (دون الافراد) لان الافراد افصح منه فاردء اللفات الاتيان بهما مثنيين للزوم اجتماع التثنيتين (فتقول) على اللغة الرديئة (جاء الزيدان نفساهما وعيناهما .

(وكلا اذكر في التأكيد المقتضى الشمول اي العموم لجميع افراد المؤكد او اجزاء) اذا كان المؤكد ذا اجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم فى مثل جائني القوم كلهم او حكما كاجزاء العبد في مثل اشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء اذ قد يشتري نصفه او ربعه وهكذا فيؤكد بكله ليفيد الشمول فى جميع اجزائه ، بخلاف جائني زيد كله لعدم مكان افتراق اجزائة لاحسا ولا حكما في المجيىء .

(وكلا وكلتا) اذكر في التأكيد لرفع احتمال تقدير مضاف في متبوعهما مثلا اذا قلت جائني الزيدان يحتمل ان يكون مرادك احدهما واسندت المجيىء اليهما مجازا لملابسة بينهما ، وكذا اذا قلت جائتني المرئتان فاذا اكدت الاول بكلا والثاني بكلتا وقلت جائني الزيدان كلاهما وجائتني المرئتان كلتاهما ارتفع ذلك الاحتمال .

(وجميعا) اذكر ايضا في التأكيد المقتضى للمشمول على نحو ماقررناه في الكل حرفا بحرف من غير تفاوت اصلا نحو جائني القوم جميعهم ، واشتريت العبد جميعه .

(قال المصنف واغفلها) اي لفظ الجميع (اكثر النحويين) فلم يذكروه في باب التأكيد ولكن (نبه سيبويه على انها) اي لفظ الجميع (بمنزلة كل معنى) فتفيد الشمول في الاجزاء حسا او حكما كما مثلنا (واستعمالا) يعنى يستعمل تاكيدا مثل كل كما في المثالين المذكورين (و) لكن (لم يذكر) سيبويه (لها) اي لاستعمال « جميع » تأكيدا (شاهدا من كلام العرب) ولكن ذكر النحويون لها شواهد متعددة من كلام العرب (واثت بالضمير المطابق) للمؤكد حالكونه (موصولا بهذه الاربعة كـ ؛

(هم جميعهم لقوهم كلهم والدار صارت كلها محلهم

(واستعملوا ايضا ككل) في الدلالة على الشمول (لفظا على وزن فاعله مشتقا من عم فى التأكيد فقالوا) حين ارادة التأكيد به (جاء الناس عامة) في هذا المثال مناقشة اذ ظاهر بعضهم بل اكثرهم ان كونه تأكيدا مشروط بكونه متصلا بالضمير المطابق للمؤكد نحو جاء القوم عامتهم ، ونحو اشتريت العبد عامته ، والامة عامتها والا حال لا تابع مؤكد (وهو مثل النافله) في ان (تائه تصلح للمذكر والمؤنث) كما مثلنا ، او انه شبه بالنافلة اي الزيادة اذ اكثر النحوين يتركونه ولا يلتزمون بذكره في باب التاكيد كالصلاة النافلة التي يتركها ولا يلتزم بها اكثر المسلمين .

واذ ارادو المبالغة في التاكيد (و) تقويته (بعد) التاكيد بلفظة

(كل اكدوا) (« باجمع » للمذكر) الواحد حقيقة نحو اشتريت العبد كله اجمع ، او حكما نحو جاء الجيش كله اجمع (وجمعاء للمؤنث) كذلك نحو اشتريت الدار كلها جمعاء ونحو رأيت القبيلة كلها جمعاء (واجمعين لجمع المذكر) نحو جاء العلماء كلهم اجمعون (ثم جمع) بضم الجيم وفتح الميم وهو جمع جمعاء معدولة عن جمعاوات غير منصرف للتعريف والعدل كما يجيىء في باب غير المنصرف في قوله ! والعلم امنع صرفه ... الخ ، وكذلك كتع وبصع وبتع بناء على اسميتها (لجمع المؤنث) نحو جائت النساء كلهن جمع ، واما التثنية فسيأتي حكمها عن قريب ، وقد علم مما مثلت ان التأكيد بهذه المذكورات من غير اتصال بالضمير المطابق ، قال ابن هشام : والصواب في « اعجبني يوم ولدت فيه » تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له لوجوب خلو الجملة المضاف اليها عن الضمير وكذلك اجمع وما تصرف منه في باب التوكيد .

(ولا يؤكد بها) اي باجمع ومشتقاتها المذكورة (قبله) اي قبل كل (عندهم ولكن دون كل قد يجيىء) التأكيد (في الشعر) او مطلقا بلفظة (اجمع وجمعاء ، واجمعون ، وجمع ، كقوله) (اذا ظللت الدهر ابكى اجمعا والمختار جوازه في النثر) ايضا لانه جاء في كلام من هو افصح من تكلم بالضاد (قال صلى الله عليه وآله وسلم) من قتل قتيلا (فله سبله اجمع .

(تتمة) واذا ارادوا زيادة المبالغة والتقوية (اكدوا بعد اجمع) مع كل او بدونه (باكتع فابصع) بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قال في الصحاح ابصع كلمة يؤكد بها وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة وليس

بالعالى انتهى (فابتع ، وبعد جمعاء) كذلك (بكتعاء فبصعاء) كذلك (فبتعاء) (وبعد اجمعين) كذلك (باكتعين فابصعين) كذلك (فابتعين) (وبعد جمع) كذلك (بكتع فبصع) كذلك (فبتع) وشذ مجيء ذلك على خلاف ذلك) بان يتقدم (هذه) الكلمات الثلاث ومشتقاتها على اجمع ومشتقاتها فيجب تبعيتها لـه لكونه ادل منها على المقصود اعني الجمعية والشمول اوبان يستعمل بدون اجمع واخواتها بـل قيل لايجوز التأكيد بها بدونها لعدم ظهورها في معنى الجمعية واللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الاصل هذا ، ولكن قال الجوهري : قالوا اتى عليه حول اكتع اي تام فتأمل ؟

قيل : لامعنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الانفراد مثل « بسن » في حسن بسن ، وقيل اكتع مشتق مـــن حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي من الماء وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزة ، ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني اللغوية وبين معناها التأكيدي بالتأمل الصادق والذوق السلم وقيل في وجه المناسبة امـــا التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب والعموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل وأما الطول فلانه امتداد والعام باعتبار الكثرة كان له امتداد وان كان بين الامتدادين تباين من حيث الاتصال والانفصال .

قال بعض متأخري المتأخرين من المتتبعين في اللغة حول كتيع اي تام الاكتع مؤنثه « كتعاء » من انقبضت اصابعه ورجعت الى كفه ردف للفظة اجمع ولايستعمل الا معهـا يقال رايتهم اجمعين اكتعين اي

رأيتهم كلهم الكتعاء اتباع لجمعاء في تأكيد المؤنث يقال اشتريت الدار جمعاء كتعاء كتع جمع كتعاء في تأكيد المؤنث يقال اشتريت هذه الدار جمعاء كتعاء ورأيت اخواتك جمع كتع وهو ممنوعة من الصرف للتعريف والعدول عن كتعاوات ولا يقدم كتع على جمع في التأكيد ولا يستعمل وحده لانه تابع له انتهى محل الحاجة من كلامه وفي قوله لايستعمل الا معها منع ظاهر وقال ايضا بصع يبصع بصعا الماء اي سال او رشح البصع الخرق الضعيف البصيع جمعه بصع العرق المترشح من الجسد ، والبصع ما بين السبابة والوسطى ، والبصع الطائفة من الليل الا بصع مؤنثه بصعاء جمعه أبصعون وبصع الاحمق ويؤكد بها فتقول اخذت حقي اجمع ابصع ولا تقدم على اجمع انتهى ولا يخفي على الفطن مافي عبارته من التبتر والقصور في اداء المقصود اذ لايعلم منها ان لفظ التأكيد مشتق من اي هذه المعاني ولم يبين بقية الفاظ التأكيد المشتقة منها وقال ايضا بتع يبتع بتعا اشتدت عنقه او مفاصله فهو ابتع وهي بتعاء جمعه بتع والابتع الممتلىء يقال جاؤا كلهم ابتعون اي اجمعون وهذا ايضا مثل السابق في القصور واما ابضع بالضاد المعجمة فلم يذكر في معانيه الري كما نقلناه عن بعض هذ ايضا يدل قصور باعة في التتبع او تساهله في استقصاء معاني الالفاظ ثم اعلم ان هذه الالفاظ المؤكدة بها لها ترتيب في اللسان العربي كما اشرنا اليه مرارا والاخلال بها لحن وذلك ان يذكر اولا كل ثم اجمعون ثم اكتعون ثم ابصعون وقيل ثم ابتعون ثم ابصعون او ابضعون على الاختلاف فى ضبطه ثم لهم في ذلك وجهان ؛ احدهما ان الثاني تأكيد للاول ، والثالث للثاني وهكذا والثاني ان الجميع تأكيدات للمؤكد الاول لانها

كالصفات في انها صفات للاول والغرض من التطويل في المقام تنبيه اخواني المبتدئين على عدم حسن الاقتصار على النقل سيما اذا كان الناقل غير معتمد عليه بل يجب عليهم ان يجتهدوا بقدر وسعهم في تحقيق جزيئات المطالب حتى يحصل لهم ملكة التحقيق في كليات المطالب بعون الله تعالى اذ رب منقول لا اصل له ورب منقول اليه أبصر فيما نقل من الناقل .

(ثم ان النكرة اذا لم يفد توكيدها بان كانت غير محدودة) اى لاتعين لاولها ولا آخرها (كحين وزمان) وما رادفهما (فلا يجوز) توكيدها (باتفاق) لان الغرض من التأكيد وهو الايضاح ورفع احتمال المجازية لا يحصل في تأكيدها ، وقيل اجازه بعض من لايعتد بقوله ، (وان يفيد توكيد منكور) سواء كانت زمانا او غيره (بان كان محدودا) بان كان موضوعا لشيء معلوم المقدار كالرطل والدرهم والزراع والكيل او لزمان له ابتداء وانتهاء معلومان (كيوم وشهر وحول) وما رادفه (قبل عند الكوفيين) (قال المصنف وهو) اي القبول (اولى بالصواب سماعا) لوروده في كلامهم (وقياسا (على المعرفة المفيد توكيده ومنه :

(ياليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اكتعا

واعلم انهم يستدلون بهذا البيت وما بعده في ثلاثة مواضع :

الاول : في المقام اعني جواز تأكيد النكرة مع الافادة بان كانت محدودة كالحول .

الثاني : فيما تقدم من انه يجيء التأكيد بأجمع ومشتقاتها بدون كل نحو : اذا ظللت الدهرا بكى اجمعا .

والثالث : في اثبات جواز الفصل بين المؤكد والمؤكد بالاجنبي حيث

فصل بين الدهر واجمع بأبكى وهو اجنبي عنهما ويمكن ان يستدل في موضع رابع وهو جواز استعمال اكتع واخويه بدون اجمع وان كان ذلك الاستعمال ضعيفا كما صرح به الجامي .

واشترط بعضهم في توكيد النكرة ان لا يكون بالنفس والعين بل لابد فيه من ان يكون بما يفيد الشمول ككل واجمع والا فلا يجوز.

(وعن نحاة البصرة المنع من توكيد النكرة شمل لما افاد ايضا) فلا يجوز عندهم تأكيد النكرة مطلقا أفاد تأكيدها بأن كانت محدودة ام لا بان كانت غير محدودة .

(واغن بكلتا في) تأكيد (مثنى) المؤنث (وكلا) في تأكيد مثني المذكر (عن) تثنية (وزن فعلاء اي) عن تثنية (جمعاء في) تأكيد (المؤنث) فقل جائتني المرئتان كلتاهما فلا تحتاج الى ان تقول جمعا وان (وعن) تثنية (وزن افعل لي « اجمع » في) تأكيد (المذكر) فقل جاء الزيدان كلاهما فلا تحتاج الى ان تقول اجمعان ، وهذا نظير الاستغناء عن تثنية سواء بالمد بتثنية سي بتشديد الياء فيقال زيد وعمر سيان في العلم ولا يقال سواء ان الا نادرا وهذا كما انه (اجاز الكوفيون استعمال ذلك) اي تثنية اجمع وجمعاء (قياسا) على تثنية سائر الاسماء فيقال جائني الزيدان اجمعان وسائتني المرئتان جمعا وان .

تنبيه لايخفى عليك انه لو قدم هذا البيت على سابقه لكان احسن ووجهه ظاهر .

(وان تؤكد الضمير) المرفوع كما سيصرح (المتصل بالنفس والعين فبعد ان يؤكده) الضمير المرفوع (المنفصل عنيت بهذا الضمير) المؤكد بالفتح (ذا لرفع نحو قوموا انتم انفسكم) فانفسكم تأكيد للواو

الفاعل بعد تأكيدها بمنفصل وهو انتم (بخلاف قوموا انفسكم) فانه لايجوز اذ لم يؤكد الواو اولا بالضمير المنفصل وعلل ذلك بانه لولا التاكيد بالمنفصل لا لتبس النفس والعين بالفاعل اذا كان المؤكد(بالفتح) ضميرا مستترا نحو زيد اكرمني هو نفسه فلولم يؤكد الضمير المستتر في اكرمني بقولنا هو ويقال زيد اكرمني بفسه لالتبس نفسه الذي هو تأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في امثال هذه الصورة اجرى بقية الباب مما لا إلتباس فيه نحو المثال المذكور عليه ، ثم من النحاة من قال بظاهر قول المصنف من ان الضمير المنفصل والنفس او العين كلاهما تاكيد للمضمر المرفوع المتصل لانه المقصود بالتأكيد ، ومنهم من قال ان الضمير المنفصل تأكيد للضمير المتصل والنفس والعين لضمير المنفصل لانهما بعده فهو اقرب بالتأكيد بهما من الاول .

(ويجوز تاكيد) ضمير كان (ذا النصب) وذا (الجر) اي الضمير المنصوب والمجرور (بهما) اي بالنفس والعين (وان لم يؤكد) الضمير المنصوب والمجرور بضمير (منفصل) نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس حينئذ .

(واكدوا الضمير المتصل المرفوع بما سواهما) اي ما سوى النفس والعين وهو كل واجمعون (والقيد المذكور) اى التأكيد اولا بمنفصل (حينئذ لن يلتزم فيجوز) التأكيد او لا بمنفصل نحو القوم جاؤوني هم كلهم اجمعون ، ويجوز (تركه) نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل لأن كلا واجمعين لا يليان العوامل الا قليلا بخلاف النفس والعين فأنهما كالفاعل يليانها كثيرا .

تنبيه الضمير المنفصل المرفوع كالاسم الظاهر وكالضمير المنصرب

والمجرور في جواز التأكيد بلا قيد نحو انتم انفسكم فعلتم هذا تمام الكلام في احكام التوكيد المعنوي فلنشرع الآن في احكام التوكيد اللفظي .

(وما من التأكيد) يقال له في الاصطلاح (« لفظي » هو الذي يجيء مكررا) وهو على قسمين :

الاول ما يكون في المفرد سواء كان اسما او فعلا او حرفا والثاني ما يكون في الجملة سواء كانت اسمية او فعلية وسواء كان ركناها لفظا حقيقة نحو قام زيد قام زيد او كان احد ركنيه لفظا حكما نحو اضرب اضرب (فالاول)اي التأكيد في المفرد (اما بلفظه كقولك ادرج ادرجي) ، في كونه مثالا للمفرد تأمل بل منع بعد القول بكون اللفظ اعم من الحقيقي والحكمي فالاحسن جعلها من تأكيد الجملة الفعلية واليـاء في الثاني للاطلاق لا للتأنيث كما توهمه المحشى اذ لاوجه له اصلا ، (او بمرادفه كقولك ؛ انت بالخير حقيق قمين) اذ هما مترادفان فعليهذا لابد من تعميم آخر في اللفظ والا فتسمية هذا بالتأكيد اللفظي يحتاج الى مزيد عناية .

(والثاني) : اى التأكيد في الجملة (اما) ان (يقترن بحرف عطف وهو الاكثر كقوله تعالى) : (اولى لك فأولى ثم اولى لك فأولى) ففيه اربع جمل بناء على ان اولى الثانية والرابعة مبتدء وفيها كلام للمفسرين عطفت الثانية بالفاء والثالثة بثم والرابعة ايضا بالفاء هذا ، ولكن يظهر من بعضهم انه لا يجوز في التأكيد زيادة الجمل على الثلاث حيث ادعى اتفاق الادباء على ان التأكيد اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث ثم قال واما قوله تعالى « ويل يومئذ للمكذبين » في جميع السورة فليس بتأكيد بل كل اية قيل قبلها ويل يومئذ المكذبين فالمراد المكذبون بما

تقدم ذكره ، وكذا « فبأي الاء ربكما تكذبان » انتهى وعليه الشارح في الاتقان في بحث التكرير ولعلنا نورد كلامه في شرحنا على المطول في ذلك البحث ان ساعدنا التوفيق من الله الكريم والظاهر من كلام الرضى انه لا يتقيد بالثلاث لانه قال يجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة وكلامه هو المرضى .

وانما جاز العطف في التوكيد اللفظي دون الفاظ التوكيد المعنوي لان التوكيد اللفظى لما كانت الفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف لانه وان كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق في اللفظ والمعنى او المعنى فقط ينفي ذلك بخلاف التوكيد المعنوي فأنها لما كانت مختلفة كان الاتيان بالعاطف مقويا للمغايرة فلذلك لم يجز الاتيان بها فيها .

(اولا) يقترن الجملة المكررة بحرف عطف (نقوله) : (ايامن لست اقلاه ولافي البعد انساه) (لك الله على ذلك لك الله لك الله) فكررت الجملة بدون حرف العطف .

(ولا تعد) اي لاتكرر انت (لفظ ضمير متصل اذا اكدته تاكيدا لفظيا الا مع اللفظ الذي به وصل) وهو العامل لأن تكراره مجردا عن العامل تخرجه من الاتصال الى الانفصال المنافي للاختصار المطلوب الموضوع لاجله الضمير وذلك لايجوز الا في مواضع معينة تقدم في باب الضمائر (نحو مررت بك بك) فكرر الكاف مع الباء العاملة فيه (و) نحو (رايتك رايتك) فكرر الكاف مع الفعل العامل فيه (ولوضوح امر الضمير المنفصل سكت عنه) اذ هو كالاسم الظاهر يتكرر بنفسه وحده نحو انت انت قائم ونحو ماقام الا انا انا ونحو قمت انت انت ونحو قول الشاعر :

فاياك اياك المـــراء فانـــه الى الشر دعاء للشر جـــالب

فكرر الضمير المنفصل في كل هذه الامثله وحده ، والمراء بكسر الميم والالف الممدودة المجادلة منصوب على التحذير ودعـاء بتشديد العين من صيغ المبالغة والبقيه واضحة .

(كذا اي كالضمير المتصل الحروف غير ما تحصل به جواب) لكن مع فاصل مابين المؤكد والمؤكد (فيجب اعادة ماتصل بها نحو يعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم) مخرجون فان المفتوحة الثانية قيل مؤكـدة للاولى التي هي مفعول ثان ليعد ولكن الحكم بان المراد في الآية تأكيد الحرف اعني ان لا الضمير المتصل بـــه رجم بالغيب (وشذ حتى تراها وكان وكان) لعدم اعادة ما اتصل بها في كان الاولى ان جعلنا الاسم والخبر للثانية او الثانية ان جعلناهما للاولى وقد مضى المختار فيه في اوائل باب التنازع ولكن يسهل ذلك لأن المؤكد فيه حرفان فانفصل كل منهما بالآخر (واشذ منه ولا للما بهم) ابدا دواء لعدم الفصل بين اللامين هذا ، ولكن في كون البيت من التأكيد اللفظي الاصطلاحي تأمل بـل منع اذ تقدم في بـاب حروف الجر ان احدى اللامين فيه زائده للتأكيد اللغوي وكذا الكلام في جميع الحروف المتكررة بل بعض الافعال والجمل التى لامحل لها من الاعراب خصوصا على قول من يعرف التوابع بأنها كل ثان اعرب باعراب سابقه كما هو الظاهر ايضا من المصنف حيث قال :

يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل

فتأمل جيدا فانه دقيق وبالتأمل حقيق ولا تغتر بارسالهم المسئلة ارسال المسلمات .

(اما الحروف الجوابية كنعم وبلى (بالالف المقصوره) فيجوز ان يؤكد باعادتها) اي تكرارها (وحدها) بدون الجملة التي دخلتا عليه كما اذا قيل اليس زيد بقائم فتقول نعم نعم او تقول بلى بلى ، وفي الفرق بين الجوابين كلام طويل ليس هنا محل ذكره بتمامه ، وخلاصته ان حروف الجواب على ثلاثة اقسام :

الاول : ما يقع بعد الايجاب والنفي جميعا وذلك اربعة احرف وهي نعم وجير واجل واي بكسر الالف وسكون الياء فكل واحد من هذه الاحرف الاربعة يصح ان يجاب به بعد الاثبات ويصح ان يجاب به بعد النفي والمقصود بكل واحد منها احد امور ثلاثة :

الاول : تصديق المخبر بالاثبات كما اذا اخبر بان زيدا قائم او بأنه ليس بقائم فتقول في جوابه نعم او جير او اجل او اي مصدقا له في الاول في اخباره بثبوت القيام لزيد وفي الثانى في اخباره بنفي القيام عنه .

والثاني : اعلام المستخبر كما اذا استخبرك عن قيام زيد بأن يقول هل قام زيد فتقول في جوابه نعم او احدى اخواتها معلما بأنه قام .

والثالث : ايعاد الطالب كما اذا قال لك اذهب الى كربلاء طالبا منك الذهاب اليها فتقول في جوابه نعم او احدى اخواتها مواعدا اياه بأنك سوف تذهب اليها .

والقسم الثاني : مالا يقع الا بعد الايجاب وهو « لا » والمقصود به ابطال ما اثبته المتكلم مثلا اذا قال : زيد عادل فتقول في جوابه «لا» قاصدا انه ليس بعادل .

والقسم الثالث : مالا يقع بعد النفي على الاشهر وهو « بلى » والمقصود

به ابطال النفى السابق نحو الست بربكم قالوا بلى ولذلك نقل عن ابن عباس وغيره انهم لو قالوا نعم كفروا ووجهه يظهر مما تقدم .

(ومضمر الرفع الذي قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل مرفوعا) كان المؤكد « بالفتح » (او غيره) مستترا كان او بارزا (نحو اسكن انت وزوجك الجنة) فاكد بانت الضمير المرفوع المستتر في اسكن وفيه بحث سيأتي في باب عطف النسق عند قوله عند وهي انفردت بعطف عامل مزال ... الخ (و) نحو (قمت انت) فأكد بانت التاء التي هو ضمير بارز مرفوع (و) نحو (اكرمتك انت) فأكد بانت الكاف وهو ضمير منصوب متصل (و) نحو (مررت بك انت) فاكد بانت الكاف وهو ضمير مجرور متصل تنبيه ظاهرا كلامه انه لايؤكد الظاهر بالمضمر وهو كذلك وعلله في المغنى في بحث ضمير الفصل بان الضمير ضعيف والظاهر قوي فلا يمكن تاكيد القوى بالضعيف .

الثالث من التوابع العطف بقسميه

(العطف) قسمان لانه (اما ذ وبيان او) عطف (نسق والغرض الآن بيان ما سبق) من القسمين اعني عطف البيان (فذو البيان تابع شبه الصفة) في جميع ما للصفة من الفوائد والحكام فالعطف لا يكون ضميرا ولا تابعا لضمير كما ان الصفه لاتكون ضميرا ولا الضمير يكون موصوفا لانه (في) الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ويكون (حقيقة القصد به منكشفة) لانه يوضح متبوعة اذا كان معرفة كغالب النعوت المقطوعة عن التبعية وقد تقدم في بابه مفصلا ويخصصه اذا كان نكرة على خلاف فيه كما سيأتي كالصفة وكذلك يمدحه ويذمه ويترحم عليه

ويؤكده اذا كان المنعوت معلوما بدونه نحو جعل الكعبة البيت الحرام فبيت الحرام عطف بيان للكعبة والمقصود منه مدح الكعبة (لكنه مخالف لها في انه) اي العطف (لا يكون مشتقاً ولا مؤلا) به بخلاف الصفة فانها يجب ان تكون مشتقا او مؤلا به وقد تقدم بيانه في باب النعت مفصلا .

اذا عرفت ان العطف كالصفة في جميع الاحكام (فأولينه) اي العطف (من وفاق الاول اي المتبوع) كل (ما من وفاق الاول النعت ولى) ، حاصله : ان العطف يطابق المعطوف عليه فى كل ما يطابق النعت المنعوت (من تذكير وافراد) وفروعهما (وغير ذلك) من التعريف والتنكير خلافاً للرضى حيث جوز تخالفهما فيهما كالبدل .

(اذ علمت ذلك فقد يكونان اي العطف ومتبوعه منكرين نحو اسقني شرباً حليباً) فـ « حليباً » عطف بيان لشربا وهما نكرتان فان قلت الحليب وصف فانه بمعنى المحلوب فكيف يكون عطف بيان وقد اشترطوا فيه الجمود قلت اصله كما قلت لكن غلب عليه الاسمية وجعل اسما للبن فصار جامدا (كما يكونان) اي العطف ومتبوعه (معرفتين) نحو (بالوادي المقدس طوى) فالمقدس عطف بيان للوادي وهما معرفتان وطوى بدل قال الرضى قال ابو علي فى الحجة يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان من الطي لانه قدس مرتين فكأنه طوى بالتقديس انتهى .

(وأشار المصنف باتيانه بكاف التشبيه المفهمة للقياس) وهو ما يسمى في المنطق بالتمثيل وعرفوه بأنه بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت الحكم في الجزئي الاول وبعبارة اخرى ؛ تشبيه جزئي كزيد بجزئي آخر كأسد في معنى مشترك بينهما كالشجاعة ويسمى عند الادباء بوجه الشبه ليثبت حكم الشجاعة وهو المدح للمشبه اعني زيد ، فان كان المشبه به اتم وأقوى في وجه الشبه من المشبه نحو زيد كالاسد او كانا مساويين فيه فحينئذ يسمى التشبيه (بالقياس الشبهي) ، وان لم يكونا كذلك (بل) كان المشبه اتم وأقوى من المشبه به في وجه الشبه فحينئذ يسمى التشبيه بالقياس (الاولوي) ويقال له التشبيه المقلوب ايضا كقولنا في مقام المبالغة في مدح زيد في الشجاعة الاسد كزيد فجعل الناقص في وجه الشبه اعني زيدا مشبها به والكامل فيه مشبها قصدا الى المبالغة في مدحه بالشجاعة وادعاء انه زائد فيها وهي فيه اتم وأقوى ، والتشبيه في كلام المصنف من هذا القبيل (لأن احتياج النكرة الى البيان اشد من غيرها) اي : من المعرفة لأن المعرفة وان يعرض عليها الاجمال والابهام بالاشتراك او بغيره لكنها معلومة ومعينة في اصل الوضع فلا تحتاج الى كثير ايضاح ومزيد بيان بخلاف النكرة فانه اشد واتم واقوى في الاحتياج الى البيان فباتيانه كاف التشبيه اشار (الى خلاف من منع من اتيانهما نكرتين) حتى في صورة زيادة تخصيص المعطوف (كالزمخشري) محتجا بأن عطف البيان لابد فيه من ان يكون بيانا والنكرة مجهول والمجهول لا يبين المجهول ، (او) من (ذهب الى اشتراط زيادة تخصيصه) كالجرجاني فجوزه مع زيادة التخصيص ومنعه بدونها ،

قال بعض المحققين ما حاصله انه : « لا يلزم كون العطف اوضح من متبوعه لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما نظير « الخفاش طائر ولود » في الصفة ومثل للعطف بقوله تعالى « لا تتخذوا إلهين اثنين انما هو إله واحد » واستدل بأن معنى قولهم : « الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه » انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين ، بل ذكر للدلالة على ان القصد من متبوعهما الى احد جزئيه اعني : الاثنينية والوحدة دون الجزء الآخر اعني : الجنسية لأن لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني : الالهيه ومعنى العدد اعني : الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا اتخاذ جنس الاله ، وفي الثاني اثبات الواحد من الاله، لا اثبات جنسه فاتي باثنين وواحد لهذا الغرض وتفسيرا وايضاحا له فكل منهما تابع شبه الصفة في ان حقيقة المقصود به منكشفة لأنه يوضح المقصود والغرض من متبوعه وليس فيهما زيادة تخصيص » انتهى .

(فائدة) (جعل اكثر النحويين التابع المكرر به لفظ المتبوع) المعرفة (كقوله) اذا كان المراد من المتكررين الاولين فيه واحدا (لقائل يانصر نصر نصر) ببناء الاول على الضم واعراب الثاني وسيجيء وجهه في باب احكام توابع المنادي (عطف بيان) ، ولكن (قال المصنف : والاولى عندي جعله) اي التابع اي « نصر » الثاني (توكيدا لفظيا لأن عطف البيان حقه ان يكون للاول به)

اي بالعطف (زيادة وضوح وتكرير اللفظ لا يتوصل) به اي بالتكرير (الى ذلك) اي الى زيادة الوضوح ، ولا يخفى عليك ان هذا يؤيد مذهب المخالف السابق اعني الجرجاني فتأمل ؟

(وصالحا لبدلية) يرى (عطف البيان في جميع المسائل) يعني كل ما جاء ان يكون عطف بيان فهو يصلح ان يكون بدلا مثلا في ضربت زيدا اخاك يجوز في اخاك ان يكون عطف بيان ويجوز ان يكون بدلا (غير مسألتين) يتعين كون التابع عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا لما سنذكره في شرح كل من المسألتين :

المسألة (الاولى ! ان يكون التابع مفردا) معرفة (معربا والمتبوع منادي) سواء كان نكرة غير مقصودة نحويا رجلا زيد ، بناء على جواز تبيين النكرة بالمعرفة ، او كان مقصودة مبينا على الضم نحو (ياغلام يعمر ، بنصب يعمر بالفتحة بلا تنوين لانه غير منصرف للعملية ووزن الفعل ، او كان معرفة مبنيا على الضم نحو يا سعيد كرز بالقطع عن الاضافة على رأي الكوفيين كما تقدم في باب العلم عند قول المصنف :

وان يكونا مفردين فاضف حتما والا اتبع الذي ردف

او كان مضافا نحو يا عبد الله زيدا ، او شبه مضاف نحو ياطالعا جبلا زيدا ، وكذا اذا كان المتبوع تثنية او جمعا معرفة كان او نكرة والتابع كذلك لكن اذا كان مفروض المعربية وهذه الصور كلها تدخل في المسألة الاولى وضابطها ان يكون التابع المعرب غير صالح لان يوضع في مكان المتبوع (فيجب في هذه الحالة التي) بينا لك ضابطها كونه اي يعمر في مثال النظم وكذلك التوابع التي في امثلتنا (عطف

بيان (في بعضها تابعا للفظ او المحل وفي بعضها تابعا للفظ فقط على تفصيل يجيء في باب توابع المنادي عند قوله !

تابع ذي الضم المضاف دون ال　　الزمه نصبا كازيـــد ذا الحيل

(ولا يجوز ان يكون) يعمر وكذا بقية التوابع المذكورة (بدلا لانه لو كان) بدلا (لكان) حينئذ (في تقديره حرف النداء فيلزم) حينئذ (ضمه) ، وبعبارة اخرى لا يجوز جعل التوابع المذكوره بدلا لان البدل على نية تكرار العامـــل فيجب بنائها في جميع الامثلة المذكورة لانه لو وقع بعد الياء وجب بنائها كما يجيء في باب توابع المنادي في قوله !

وما سواه ارفع او نصب واجعلا　　كمستقل نسقـا وبدلا

فان قلت ! نحن نبني هذه التوابع ثم نجعلها بدلا ؟ قلنا لا يجوز ذلك لان الاختيار قبل الاختيار لا بعد الاختيار كما بينا ذلك في باب الموصولات عند قوله !

وصفة صريحة صلة ال　　وكونها بمعرب الافعال قل

قال بعض الفضلاء في ذيل هذه المسألة ؟ لو قال رجل « زوجتك ابنتي فاطمة وكان اسمها خديجة » فان اراد عطف البيان صح العقد لان الغلط واقع فيما ليس بمقصود اعني التابع وان اراد البدل لم يصح العقد اذ الغلط واقع فيما هو المقصود لانهم قالوا في تعريف البدل انه المقصود .

(و) المسألة (الثانية ! ان يكون المعطوف خاليا من لام التعريف والمعطوف عليه معرفا بها مجرورا باضافة صفة مقترنة بها) اليـــه ، وبعبارة اخرى يكون التابع خاليا من ال والمتبوع مقترن بـال وقـد

اضيفت اليه صفة مقترنة بال (نحو بشر الذي هو تابع البكري في قوله أنا ابن التارك البكري بشر) برفع البشر وبشر تابع خال عن اللام والمتبوع وهو البكري مقترن باللام والمضاف الى البكري اعني التارك صفة مقترنة باللام (فيجب) في بشر (في هذه الحالة ان يكون عطف) البيان (وليس ان يبدل) بشر (بالمرضى) يعني ليس بدلية بشر مرضيا(عندنا لانه) اي :بشر (حينئذ) اي حين جعله بدلا (في تقدير اعادة العامل) فيكون التقدير انا ابن التارك بشر (فيلزم اضافة الصفة المعرفة باللام) اعني التارك الى بشر الخالى عنها وهو اي اضافة ذي اللام (الى الخالى عنها غير جائز) كما تقدم في باب الاضافة عند قوله :

ووصل ال بذي المضاف مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر

(وهو) اي الابدال المذكور (مرضي عند الفراء لتجويزه ما) اي الاضافة المذكورة الذي (يلزم عليه) اي على جعلـــه بدلا (وقد تقدم) قول الفراء بتجويزه هذه الاضافة بل الاضافة الى كل المعارف و(تأييده) في الموضع المذكور باستعمال الامام الشافعي .

واعلم انه يوجد مواضع كثيرة اخرى ايضا قيل فيها بمثل ما قيل في المسئلتين مـــن عدم جواز الابدال فيها ان بنينا الحكم بلزوم احلال البدل محل المبدل منه والمبدل منه في حكم السقوط او قلنا ان البدل في نيته تكرار العامل .

منها : ان يضاف اسم التفضيل الى عام ذي قسمين ثم يتبع العام بقسميه نحو « زيد افضل الناس الرجال والنساء » لانه لـــو نوى احلال الرجال محل الناس لنوي احلال مـا عطف عليه وهو النساء محل الناس ايضا لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيكون التقدير

زيد افضل النساء وذلك لايجوز لأن اسم التفضيل اذا قصد به زيادة الموصوف على من اضيف اليه يشترط فيه ان يكون المفضل اعني الموصوف منهم ، ومن ثم لايصح ان يقال انا اشعر الانس والجن لأن المتكلم ليس من الجن كما ان زيدا في المثال ليس من النساء وكذا يوسف احسن اخوته كما بينا في الكلام المفيد فتامل

ومنها : ان تتبع صفة اي مع كونه منادي بمضاف نحو يـــا ايها الرجل غلام زيد لأن الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لزم توصيف اي بالمضاف وذلك لا يجوز كمـا سيجيء في بـــاب توابع المنادي في قوله :

وايهذا ايهـا الذي ورد ووصف اي بسوى هذا ترد

وعلل بعضهم امتناع بدلية الغلام بأنه منصوب ولو نوى احلاله محل الرجل لوجب رفعه لأن الرجـل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة اي انتهى ، ولكن القول بنصب غلام في المثال المذكور خطأ لأن تابع اي وتابع تابعه لايجوز فيهما الا الرفع ، قال ابن الحاجب « واذا نودي المعرف باللام قبل يا ايها الرجل ، ويا هذا الرجل ، ويـــا يهذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه هو المقصود بالنداء وتوابعه » وقال الشـارح في ذيـــل « وتوابعه » « بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال » .

ومنها ان يتبع مجرور « اي » بمفضل نحو بأى الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ماعطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة « اي » الى المفرد المعرفة وقد تقدم في باب الاضافة انها لاتضاف اليها الا اذا نوى الاجزاء او تكرر .

ومنها ان يتبع مجرور « كلا » بمفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندي لانه لو نوى احلال زيد مع ماعطف عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وقد تقدم في الباب المذكور في قوله :

لمفهم اثنين معرف بـــلا تفرق اضيف كلتا وكـــلا

ولذا قيل هناك ان ; كلا اخي وخليلي واجدي عضدا شاذ .

(« تنبيه » استشكل ابن هشام في حاشية التسهيل ما عللنا به هاتين المسئلتين) كما انه استشكل بعضهم في جميع ما ذكر (بأنهم يغتفرون في الثواني مالا يغتفرون في الاوائل و) وذلك بدليل انهم (قد جوزوا في ; انك انت : كون انت تأكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت) .

قيل يفترق عطف البيان من البدل بأمور :

منها ان البيان لايقع ضميرا ولاتابعا لضمير كالصفة وقد تقدم هذا الفرق في اول الباب .

ومنها انه لايخالف متبوعه في التعريف والتنكير وقد تقدم ايضا هناك.

ومنها انه لايقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ولكن في هذا الفرق تأمل بل منع ، قال ابن هشام عند الكلام في الجملة التفسيرية لم يثبت عند الجمهور وقوع البيان والبدل جملة ، وقال ايضا عند الكلام على الجمل التي لها محل من الاعراب ان الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب وذلك يقع في البدل ، وقال التفتازاني القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح . . . الى ان قال نحو فوسوس اليه الشيطان قال يـا آدم هل ادلك على شجرة

الخلد وملك لايبلى فان وزانه اي قوله يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فتأمل انتهى وقال المحشى على كلامه لانا اذا قطعنا النظر الخ فيه بحث وهو انه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لآدم عليه السلام مبينة بالقول المخصوص وهو الفعل المخصوص المقيد بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يفسر الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت : المفسر (بالكسر) عام قلت المفسر بعد اعتبار الفاعل اعني وسوسة الشيطان لآدم (ع) عام ايضا فتأمل .

﴿القسم الثاني من العطف قسمى عطف النسق﴾

(وهو) اي : لفظ النسق (بفتح السين اسم مصدر نسقت الكلام انسقه اي : عطفت بعضه على بعض) والعطف الميل (والمصدر بالتسكين. وقال بعضهم : النسق (بفتح السين) بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا اتيت به متتابعا وكثير امـــا يسميه سيبويه باب الشركة . وقال بعض آخر : يقال نسق ونسق (بفتح السين واسكانها) على اختلاف المعنى ، قال الجواهري : ثغر نسق اذا كانت الاسنان متساوية وحرز نسق منتظم ، والنسق ماجاء من الكلام على نظام واحد ، والنسق بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض ، فعلى هذا ينبغي ان يقال : عطف النسق (باسكان السين) وهو خلاف استعمال

النحويين اذا المتداول بينهم انما هو النسق (بالفتح) .

(تال بحرف متبع بكسر الباء) يقال له في الاسطلاح (عطف النسق كاخصص بود وثناء من صدق) « اخصص » فعل امر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انت « بود » جار ومجرور متعلق باخصص، و « ثناء » معطوف بالواو على ود من اسم موصول مفعول به لاخصص، « صدق » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا والجملة لامحل لها صلة « من » وهو مفعول اخصص.

(فالعطف) على قسمين :

القسم الاول : ما يشترك المعطوف مع المعطوف عليه (مطلقا اي : لفظا ' من حيث الاحكام اللفظيه من الاعراب ونحوهما (ومعنى) اي حكما اى ، من حيث ثبوت حكم المعطوف عليه له نفيا كان الحكم او اثباتا ، والعطف في هذا القسم (بـــ « واو ») نحو ما جاء زيد وعمرو، ونحو جاءزيد وعمرو و (ثم) نحو جاء زيد ثم عمرو ، و (الفاء) نحو جاء زيد فعمرو (وحتى بالاجماع) نحو قدم الحجاج حتي المشاة (وكذا ام) نحو ازيد عندك ام عمرو (واو على الصواب) نحو جاء زيد او عمرو ، ومثال الواو ايضا (ك « فيك صدق ووفا ») .

(و) القسم الثانى : ما (اتبعت لفظا فحسب اي : لامعنى) حاصله ان هذا القسم تشرك الثاني مع الاول في اعرابه فقط لا في حكمه وهو (بل عند سيبويه) نحو ماقام زيد بل عمرو (ولا ، ولكن) حرفا عطف (عند الجمع) هذا خبط ظاهر لما سيجيء عند الكلام في ما تختص به الواو (و ليس) ايضا حرف عطف (عند الكوفين) قال الرضي في اخربحث الافعال الناقصة اعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة

بمجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي وبجواز حذف خبرها كثيرا كقوله انما يجزي الفتى ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقيل بل حملت على لافصارت حرف عطف مثلها انتهى مثال لكن (كـ « لم يبدوا امرء لكن طلا » اي) لم يظهر رجل لكن ظهر (ولد بقر وحش) وقيل « طلا » ولد الظبي حين يولد ، وقيل ولد ذات ظلف مطلقا .

(واعطف بواو) قدمها لكونها اصلا في باب العطف (لاحقا في الحكم) بأن يكون تعلق الحكم بالمعطوف متأخرا عن المعطوف عليه سواء كانا مسندين او مسندا اليهما او مفعولين (نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم) فتعلق الارسال بابراهيم (ع) متأخرا عن نوح (ع) او حالين او نحو ذلك ، او اعطف (بواو سابقا في الحكم) كذلك (نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله) فان تعلق الحكم اعني : الايحاء بالانبياء (ع) مقدم على تعلقه بخاتم النبيين (ص) (او) اعطف (مصاحبا موافقا) للمعطوف عليه من حيث الزمان (فيه) اي : في الحكم كذلك (نحو فأنجيناه واصحاب السفينة) فان زمان تعلق الانجاء باصحاب السفينة موافق ومتحد بزمان تعلق الانجاء بنوح (ع) فهذه ثلاث مراتب ولكنها مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمصاحبة اكثر ، ولعطف اللاحق على السابق كثير ولعكسه قليل فتامل ، وهذه المراتب الثلاث كلها مع القرينة على تعيين احداها كالامثلة المذكورة والا فالارجح المصاحبة ثم عطف اللاحق على السابق والعكس مرجوح وان كان محتملا .

ومذهب الكوفيين ان الواو للترتيب ورد بقوله تعالى حكاية عن منكري البعث والمعاد . ان هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا : اذ لو

كانت الواو للترتيب كما يقول الكوفين لكان هذا الكلام من الكفار اعترافا منهم بالبعث والمعاد لأن المراد من الحياة حينئذ يكون الحياة بعد الموت وهي البعث والمعاد والحال ان مرادهم من هذا الكلام انكار البعث والمعاد لا الاقرار به .

(وعلى هذا) اي على ان للواو هذا الشأن من الجمع المطلق في العطف من كونها للعطف في المراتب الثلاث فهي ام الباب واصل فيه (اخصص) بها احكاما وهي حسب ماذكره بعض المتتبعين احد وعشرون حكما ذكر المصنف ثلاثة منها في هذا الباب وذكر الشارح اثنين منها ايضا فيه والبقية مذكورة متفرقة في ابواب متفرقة ونحن نذكر جميعها هيهنا اجمالا تكميلا للفائدة :

الاول : (عطف) الاسم (الذي لايغني متبوعه عنه) وهذا فيما كان المتبوع بحيث لا يكتفى العامل به وحده (كفاعل ما) اي عامل (يقتضي الاشتراك) بأن يكون معنى العامل من المعاني النسبية التي لا تتحقق الا باثنين فصاعدا سواء كان هذا مقتضى المادة فقط (كاصطف هذا وابني) فان مادة الاصطفاف فقط تقتضي اثنين فصاعدا اذ الصف لا يتحقق بشخص واحد اما هيئة باب الافتعال فلا اقتضاء له من حيث التعدد ، او كان مقتضى الهيئة ايضا اثنين فصاعدا (و) ذلك نحو (تخاصم زيد وعمرو) فان التخاصم مادة وهيئة يقتضي اثنين فصاعدا .

الثاني : عطف سببي على اجنبي في باب الاشتغال ونحوه نحو ضربت زيدا واخاه وقد تقدم في باب الاشتغال ، ونحو مررت بقومك وقومه .

الثالث : عطف الخاص على العام اذا كان الخاص ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ، ونحو فيهما فاكهة ونخل ورمان فتامل

فان هذا الحكم يجري في حتى ايضا نحو مات الناس حتى الانبياء .

الرابع : عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا .

الخامس : عطف عامل قد حذف وبقى معموله وسيأتى في كلام المصنف في قوله وهي انفردت بعطف عامل مزال . . . الخ .

السادس : جواز فصلها من معطوفها بالظرف اذا كان مرفوعا او منصوبا نحو جاء زيد اليوم وامس عمرو ، ونحو اكرمت امس زيـــدا واليوم عمرو .

السابع : جواز تقديمها مع معطوفها في الضرورة وقد تقدم منا بيانه فى اول باب التوابع لكن في اختصاص هذا الحكم بالـواو نظر بل منع لأن الفاء وثم واو ولا كذلك ، ويشترط في هذا الحكـم ان لا يكون العامل حرفا وان لايتقدم المعطوف على العامل وان لايكون المعطوف عليه بالا او ما بمعناها .

الثامن : جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وارجلكم في آية الوضوء على قرائه جر ارجل بناء على انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم وفيه ايضا منع ظاهر ، قال ابن هشام : والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ، وقال ايضا انكر السيرا في وابن جني الخفض على الجوار ، وقال الدماميني اخبرني صاحبنا الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الحنفي المعروف بابن الشارق وكان من العدول الثقات انـه كان بيده كراس من تفسير الثعلبي او غيره (والشك مني) وفيها ان ارجلكم في آية الوضوء مخفوض على الجوار قال فجئت الى الشيخ جمال الدين بن هشام يعني صاحب المغنى وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص فاريته الكلام المذكور فى تلك

الآية طالبا ان يتكلم فيه فنظر في تلك الكراس ثم القاها الى وقال لي بحده خذ فاسا واكشط به هذا الكلام في وجه صاحبه فتركته ومضيت انتهى ولهم في اثبات وجوب غسل الرجلين في الوضوء بالآية كلام طويل مرجعه بالآخرة الى اثباتـــه بالاحاديث والاخبار المعتبرة عندهم والاستحسانات من غير دليل معتبر يعني عن القال والقيـل الله يهدي من يشاء الى سواء السبيل فهو حسبنا ونعم الوكيل .

التاسع : جواز حذفها وحدها ذكره الشارح في الباب كقوله صلى الله عليه واله وسلم تصدق رجل من دينارة من درهمه ... الخ

العاشر : ايلائها « لا » اذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدى ولا القلائد ، او نفي نحو فلا رفث ولا فسوق ، او مئول بنفي نحو غير المغظوب عليهم ولا الضالين فان « غير » مؤل بالنفي ، وقيل انه نفي حقيقة وقد تقدم في باب المبتدء والخبر الكلام فيه .

الحادي عشر : ايلائها « اما » مسبوقة بمثلها غالبا وقد اشار الشارح الى ذلك في الباب بقوله وقد يأتي اما عارية عن الواو .

الثاني عشر : عطف العقد من العدد على النيف منه نحو احد وعشرون.

الثالث عشر : عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها وقد تقدم هذا باب النعت عند قوله :

ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف

نحو مررت برجلين عالم وجاهل .

الرابع عشر : عطف ما حقه التثنية او الجمع نحو .

ان الرزية لارزية مثلهـــا فقدان مثـــل محمد ومحمد

ونحو :

اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس

المراد من البيت ان الاقامة فيها كانت سبعة قال ابن هشام وهذا البيت يتسائل عنه اهل الادب فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بأن يوم الترحل خامس له وح فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة الى اول يوم انتهى ولا يذهب عليك ما في كلامه من التهافت بين الحكم بأن الجواب ثمانية ويوم الترحل هو الثامن فتامل.

الخامس عشر : عطف العام على الخاص نحو رب اغفرلى ولوالدى ولجميع المؤمنين والمؤمنات .

السادس عشر : اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله وفيهما حينئذ اربعة اقوال :

الاول : ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد .

الثاني : ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها فالتقدير في الآية : ولكن كان رسول الله ، واستدل لذلك بأن الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب لانها انما تعطف لفظا ومعنى كما تقدم في اول الباب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فانه يجوز تخالفهما فيه نحو جاء زيد ولم يجيء عمرو .

الثالث : ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة ، قال بعض المحققين : ومايوجد في كتب النحويين من نحو ماقام سعد لكن سعيد بدون الواو فمن كلامهم لامن كلام العرب انتهى وليكن هذا على ذكر منك فانه يفيدك فيما بعد في المثالين الذين يذكرهما الشارح للكن .

الرابع : ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة لانه سمع من العرب ما مررت برجل صالح لكن طالح بجر طالح فقيل ان الجر على العطف وقيل بجار مقدر اي لكن مررت بطالح وقد تقدم في اواخر باب حروف الجر جواز حذف الجار في قوله :

وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا

السابع عشر : امتناع الحكاية معها كما يجيء فى باب الحكاية في قوله :

والعلم احكينه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقترن

فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لزيدا في قول من قال : رأيت زيدا .

الثامن عشر : العطف التلقيني كما تقول لمخاطبك اكرم من كان عالما فيقول ومن كان هاشميا .

التاسع عشر : العطف في التحذير والاغراء كما يجيء في باب التحذير فى قوله :

الا مع العطف او التكرار كالضيغم الضيغم ياذا الساري

نحو ما زور اسك ، ونحو ناقة الله وسقياها ، ونحو المروة والنجدة .

تمام العشرين : عطف السابق على اللاحق وقد تقدم في اول الباب .

الحادي والعشرون : عطف « اي » على مثلها وقد تقدم في باب الاضافة نحو ايي وايك فارس الاحزاب .

ومن غريب ما قيل في الواو انها تجيء بمعنى باء الجر نحو انت

اعلم ومالك بجر مالك اي اعلم بمالك ، وبمعنى لام التعليل نحو يا ليتنا نرد ولا نكذب اي لئلا نكذب ، قيل والصواب ان الواو فيه للمعية ، وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لافادة ثبوت مضمون الجملتين ، فان قلت : ان هذا المعنى يحصل بدون العطف ايضا فما فائدة العطف قلنا : فائدة العطف النص على كونهما مقصودين اذ بدون العطف يحتمل كون الثانية بدلا والاولى غير مقصودة .

(والفاء للترتيب) سواء كان حرف عطف اولا فان عطف مفردا غير صفة ففائدتها ان ملابسة المعطوف بمعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهملة ، وان دخلت على الصفات المتتالية فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل في مصادر تلك الصفات كقولك جائني زيد الآكل فالنائم اي الذي يأكل فينام ، وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قول الفقهاء في احكام امام الجماعة يقدم الاقرء فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن ، وان عطفت جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها (باتصال وتعقيب) وبلا مهلة كالمفرد (نحو الذي خلقك فسواك) فان بين الجملتين ترتيب واتصال ظاهر .

واعلم ان الاتصال في كل شيء بحسبه فقولنا تزوج زيد فولد له صحيح اذا لم يكن بين التزويج والولد الامدة الحمل وان كانت مدة كثيرة ، وكذا دخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وان كانت مدة المسافرة بينهما كثيرة .

(وأما) نحو (قوله تعالى ، « وكم من قرية أهلكناها فجائها بأسنا ») مما ظاهره عكس الترتيب فان حق الترتيب ان يكون الهلاك متأخراً عن مجيء الباس وفي الآية بالعكس (فمعناه أردنا اهلاكها فجائها) بأسنا فليس على خلاف الترتيب وقد تقدم شطر من هذا في باب المعرف باللام في شرح قول الناظم فنمط عرفت قل فيه النمط فراجع هذا ولكن الآية عند البيانيين من باب القلب خلافا للنحويين

قال ابن هشام : « انهم يعبرون بالفعل عن امور : احدها وقوعه وهو الاصل ، والثاني مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضاء العدة ... الى ان قال ، والثالث : ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو فاذا قرأت فاستعذ بالله من الشيطان (اي اذا اردت قراءة القرآن) ونحو اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم (اي اذا اردتم الصلاة) ... الى ان قال : ومثله كم من قرية أهلكناها فجائها بأسنا اي اردنا اهلاكها » انتهى محل الحاجة من كلامه مع قليل توضيح منا ، وقال بعضهم ان الفاء فيه للترتيب الذكرى وسيأتي المراد منه ، وأما نحو (قوله تعالى : « والذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى ») مما ظاهره عدم الاتصال فان اخراج المرعى لا يعقبه بلا مهلة جعله غثاء احوى اي يابسا أسود (فمعناه) يصح بتقدير جملة محذوفة عطفت عليها قوله « فجعله غثاء احوى » اي (فمضت مدة فجعله) غثاء احوى كما انه يصح بما تقدم انفا من ان الاتصال في كل شيء بحسبه وبما قيل من ان الفاء فيه نابت عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما انه قد تنوب ثم عن الفاء ويأتي عن قريب .

والترتيب قسمان: الاول المعنوي كالامثلة السابقة ، والثاني الذكرى والمراد به ان يكون ذكر المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ فقط وان كان وجود المعنيين وحصولهما بالعكس او متصاحبين واكثرما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه هكذا مثلوا في المقام وليت شعري كيف يوجهون هذا المثال حتى يوافق توجيههم في آية الوضوء ، ونحو « مطرنا في مكان كذا فمكان كذا » وان كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد او في زمانين متعاقبين بعكس ما ذكر من المكانين .

و (ثم) ويقال فيها فم بالفاء (للترتيب لكن بانفصال ومهلة نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره اي احياه للحساب (وتأتي) ثم (بمعنى الفاء) فلا يكون فيه مهلة (نحو) :

كهز الرديني تحت العجاج (جرى في الانابيب ثم اضطرب)

اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح تعقبه الاضطراب بلا مهلة ولم يتراخ عنه .

(واخصص بفاء عطف ما) أي جملة (ليس) لها قابلية ان تقع (صلة بان خلا من العائد على) الكلام (الذي استقر انه الصلة) لكونه مشتملا على العائد (نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب) فالذي مبتدأ وهو اسم موصول ويطير مع فاعله المستتر فيه الذي هو العائد صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يطير ، وكان مقتضى القياس ان لا يصح العطف لخلو الثانية عن الضمير العائد على الموصول لان الفاعل فيها ظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان مافي الفاء من معنى السببية أغنى عن العائد ،

(ولا يجوز عطفه بغيرها لان شرط ماعطف على الصلة ان يصلح لوقوعه صلة ، وانما لم يشترط ذلك فى العطف بالفاء لجعلها ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها) كما قلنا (بالسببية) .

قيل وكذلك العكس يعني ان الفاء تعطف ما يصلح ان يكون صلة على مالايصلح أن يكون صلة نحو « الذى يقوم اخواك فيغضب هو زيد» فـ « الذي » مبتدء ويقوم اخواك جملة فعلية صلة الذي وهي لا تصلح ان تكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول ، وسوغ ذلك لعطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد الى الموصول وهو الضمير البارز المرفوع بيغضب ، وانما ابرز الضمير لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هوله ورفع ضميرا وجب ابرازه وزيد خبر الذي، ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والنعت والحال فيعطف بالفاء على جملة الخبر مالا يصلح كونه خبرا لخلوه عن العائد على المبتدء وكذلك العكس : فالاول نحو « ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة » فجمله « تصبح الارض » بالرفع معطوفة على جملة « أنزل » الواقعة خبر ان ، وكان مقتضي القياس ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذ المعطوفة على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك ، والثاني نحو « زيد جاء عمرو فاكرمه » فجملة جاء عمرو خبر وهي لايصلح كونها خبرا لخلوها من عائد يعود على زيد لرفعه الظاهر هو عمرو ولكن سوغ ذلك عطف اكرمه بالفاء فالارتباط وقع بالضمير الذي فيه ، وانما اكتفى بضمير واحد لان الجملتين المتعاطفتين بالفاء السببية بمنزلة جملة واحدة ، وقس على الخبر الصفة نحو مررت برجل يبكى فيضحك عمرو ، ونحو مررت برجل يبكي عمرو فضحك ،

والحال نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب ، ونحو عهدت زيدا يطير الذباب فيغضب هو هذا والبيان هو البيان والتوجيه هو التوجيه ، ولكن قال ابن هشام : يجب ان يدعي ان الفاء في ذلك كله قد اخلصت للسببيه واخرجت عن العطف كما انها كذلك في جواب الشرط » انتهي بادني تغير للتوضيح .

اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد بأن يكون المعطوف امرا ممتدا كان انتهائه متراخيا عن المعطوف عليه وابتدائه عقيبه بلا مهملة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه ، وبهذا ينحل كثير من الاشكالات الواردة عن موارد استعمال هذين الحرفين .

(بعضا تحقيقا او تأويلا بـ « حتى » اعطف على كل) والمراد من البعض تحقيقا ما كان جزء من كل مركب من شيئين او اكثر حقيقة بحيث يكون لاجزائه تضام وتلاصق حقيقة (نحو السمكة) في قولك (اكلت السمكة حتى رأسها) بنصب رأسها فان لاجزائها اي الرأس والذيل والاجزاء الاخر منها تضام وتلاصق حقيقة ، وقيل : اوكان جزئيا من كلي وهو ؛ مالا يمنع نفس تصوره عن فرض صدقه على كثيرين نحو عجبني التمر حتى البرني فان التمر كلي يصدق على انواع كثيرة والبرني بعض منها ، ونحو « الحاج » في قولنا : « قدم الحـــاج حتى المشاة » برفع المشاة فان المراد بالحاج ليس المجموع من حيث المجموع والا كان المشاة جزء لاجزئيا بل المراد منه المفهوم الكلي الصادق على كثيرين والمشاة بعض منهم . والمراد من البعض تاويلا ان يكون بعضا من شيئين او اشياء ليس بينهما ارتباط الا بأمر عارضي اعتباري نحو « نعله » في قوله :

(القي الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعـــله القاها

فأن النعل من الامتعة التي كانت معه فيؤل الجميع بما يثقله فتقدير الكلام القى ما يثقله حتى نعله .

واعطف بحتى أيضا ماكان كالبعض نحو اعجبتني الجارية حتى كلامها فان « الكلام » وان لم يكن بعض منها لكنه بمنزلة البعض منها ، ولا يصح ان يقال « حتى ولدها » لانه ليس بعضا منها ولا بمنزلة البعض ، ولا يلزم من امتناع هذا امتنـاع اعجبني القوم حتى بنوهم لأن اسم القوم يشمل ابنائهم واسم الجارية لا يشمل ابنها . والدليل على ذلك صحة استثناء البنين من القوم بأن يقال : جائني القوم الا ابنائهم وعدم صحة استثناء الابن من الجارية .

(ولا يكون المعطوف بها الا غاية) لما قبلها (الذي تلاه رفعة) نحو مات الناس حتى الانبياء (او خسة نحو) لا يجوز اغتياب المؤمنين حتى فساقهم الا في موارد مخصوصة بينت في الفقه ، وقد اجتمع النوعان في قوله :

(قهرناكم حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنينـا الاصاغر)

وعلل المسئلة بأن حتى وضعت لغاية رفعة ، او أدناه لالمطلق الغاية ، وبعبارة أخرى انها موضوعة لأن يكون جزء قويا بنحو من القوة او ضعيفا كذلك فتفيد قوته او ضعفه وتدل عليها .

(فرع حتى في عدم الترتيب كالواو) خلافا لابن الحاجب فانه قال ماهذا نصه « والفاء للترتيب ، وثم مثلها مقرونة بمهلة ، وحتى مثلها ومعطوفها جزء قوي او ضعيف من متبوعة ليفيد قوة او ضعفا فيه » انتهى مع ضميمة من شارحه ويمكن الجمع بين القولين بما ذكره

شارح كلامه في مقام الفرق بين ثم وبينها وهذا نصه « ان المهملة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جائني زيد ثم عمرو ، وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصلح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة » انتهى والى هذا يرجع ماقاله التفتازاني وهذا نصه « والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ماقبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى ، او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخري نحو مات كل اب لي حتى آدم (ع) او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء ، او في زمان واحد نحو جائني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم » انتهى . واعلم ان المثال الاول مبنى على ان قاتله من ابناء قابيل والا فلا يصح التمثيل لان موت هابيل كان مقدما على آدم عليه السلام فتحصل مما تقدم ان حتى من حيث الخارج كالواو ومن حيث الذهن كثم فلا تنافي بين القولين لعدم الاتحاد بين محلي النفى والاثبات فتبصر .

واعلم ان حتى قد تكون حرف جر وقد تقدم في بابه ، وقد يكون حرف استيناف وابتداء كما انها في المقام حرف عطف وقد ذكروا لها فوارق وعلامات ذكرها يوجب التطويل ، وقالوا ان قولهم « اكلت السمكة حتى رأسها » يصلح لاقسامها الثلاثة فيجوز جر « الرأس » حتى يكون حرف جر بمعنى الى ، ونصبها ليكون حرف عطف بمعنى الواو

خارجا وبمعنى ثم ذهنا ورفعها على الاستبناف اي رأسها اكلت .

(وام) التي تتصف وتعرف في الاصطلاح (بأتصال) اي يقال لها « ام المتصلة) .

قيل : وانما سميت بذلك لان ما قبلها وما بعدها لايستغني بأحدهما عن الآخر فالاتصال على هذا ليس وصفا لها بـــل للسابق واللاحق فاتصفت بالاتصال باعتبار متعاطفيها فالتسمية حينئذ لامر خارج عنها وقيل : انما سميت بذلك لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمنزلة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اي الاستفهامية . ولا يخفي ان هذا الوجه اولى من الوجه الاول لان وجه التسمية على هذا راجع اليها نفسها لا الى أمر خارج عنها لكن الوجه الثاني انما يتاتي في المسبوقة بهمزة التسوية فالارجح هو الوجه الاول (بها اعطف) في مقامين هما دليلان على كونا متصلة .

المقام الاول : (بعد همز التسوية وهي الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر) حاصلة ان يصح حلول المصدر محلها وكذلك الجملة التي بعد ام : سواء كانت الجملتان فعليتين (نحو سواء علينا أجزعنا ام صبرنا) او اسميتين (نحو اموتي ناء ام هو الآن واقع) او مختلفتين نحو (سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون) وهل المصدر يحل محل الجملتين وحدهما او مع الهزة وام ؟ ظاهر عباراتهم الاول ولكن التحقيق والمحقق هو الثاني الاترى انهم يقولون في قوله تعالى « سواء عليهم اسغفرت لهم ام لم تستغفر » يصح أن يحل محل الجملتين سواء عليهم الاستغفار وعدم الاستغفار بدون الهمزه وام وكذا في نحو وما ابالي اقمت ام قعدت يقولون يصح ماابالي بقيامك وبقعودك بدون الهمزة

ولم فيعلم من ذلك ان مرادهم من الحلول ان الجملة مع الهمزة وام في محل المصدر فما تقدم في اول باب الموصولات « ان المؤل هى الجملة بدون الهمزة) بناء على ما أدعاه بعضهم ليس كما ينبغي .

استشكل بعضهم في كون الجملة بعد الهمزة مؤلا بالمصدر بأنه لا سابك في الكلام والتاويل بلا سابك شاذ مثل وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه كما تقدم عند قوله :

بـــالجر والتنوين والنداء وال ومسند للاسم تمييز حصل

فلا يصح حمل ايات القرآن على ذلك .

وأجيب عن ذلك بان سبك الجملة بالمفرد من دون سابك انما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب كالمثال المذكور اما اذا أطرد في باب و استمر فيه فلا يكون شاذا نظير « لا تاكل السمك وتشرب اللبن » فانك اذا نصبت « تشرب » تصبته بأن مقدرة فيصير اسما جامدا معطوفا في الظاهر على فعل وهو ممتنع الا عند التأويل فيحتاج الى مصدر مؤل من الفعل الاول ولو لم يكن فيه سابك ولا يعد هذا شاذا لاطراده في بابه . ومن هذا القبيل اضافة اسم الزمان الى الجملة على ماهو التحقيق كما اشرنا اليه سابقا نحو « حين جاء زيد » فيؤل الجملة بالمصدر بلا سابك فيها تأويلا مطردا أي : حين مجيء زيد ومقامنا من هذا القبيل فلا يعد شاذا هذا ولكن في النفس من المسئلة شيء اذ لم يظهر لي بعد من كلام المحققين انه يجب ان يحكم بكون الجملة بعد همزة التسويه مؤلة بـل الذي يظهر من كلامهم كما هو صريح الشارح كون الجملة في محل المصدر وهذا غير كون الجملة مؤلة بالمصدر ، وكذلك كلام غير واحد منهم . قال ابن هشام « والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول

المصدر محلها نحو سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ونحو ما أبالي اقمت ام قعدت الا ترى انه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما أبالي بقيامك وبقعودك ! » انتهى فالحق ان المراد في المسئلة ان الجملة بعدها في حكم المؤل وبمنزلته ، ولا يلزم من ذلك كونها واجبة التأويل اذ لا يلزم من كون شيء بمنزلة شيء كونه نفس ذلك الشيء كما انهم يقولون ان الحال بمنزلة الظرف ولم يقل احد انها ظرف حقيقة فتدبر جيدا .

قد تقدم في باب الاستثناء ان لـ « سواء » لغات ، وقد ياتي لمعان ؛ منها : العدل والمثل يقال : هما في هذا الامر سواء ، وان شئت قلت : سواء بان التثنية وفي الجمع هم سواء او هم اسواء ، وايضا على غير القياس هم سواس وسواسية وسواسوة اي متساويان ومتساوون فعلى هذا يقع خبرا.

ومنها : انه يكون بمعنى مستو نحو مكانا سوى (بكسر السين) بمعنى انه نصف بين مكانين ، ويوصف به غير المكان ايضا قيل : فيجب ان يمد مع فتح السين نحو مررت برجل سواء والعدم بعطف العدم على المستتر في سواء كما سيأتي عن قريب .

ومنها : الوسط يقال ضرب سوائه اي : وسطه ، ومنه قوله تعالى : في سواء الجحيم اي في وسط الجحيم ، ومنه لقيته في سواء النهار اي منتصفه ، ومنه ايضا سواء السبيل وسواء الطريق فتأمل.

ومنها : معنى الغير وقد تقدم في باب الاستثناء نحو جاؤوا سوى زيد.

ومنها : التام يقال : هذا درهم سواء اي تام ، وبهذا المعنى يقال : ليلة السواء وهي ليله اربع عشرة او ثلاث عشرة لاستواء القمر فيها .

وفي لفظ سواء اختلاف فاحش كما تقدم في باب الاستثناء فقال

بعضهم : انها ظرف ملازم للنصب اي انها من الظروف التي لايتصرف فيها الا في الضرورة . وقال بعضهم : انها متصرفه فتقول جائني سواءك (بالرفع) على الفاعلية ، ورأيت سواءك (بالنصب) على المفعولية . وقال جمع آخر : انها ترد لوجهين

ويجوز في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم كونها خبرا لأن والجملة بعدها فاعلا لها بمعنى مستو ، ويجوز كونها خبرا مقدما وما بعدها مبتدء مؤخرا ، ويجوز كونها مبتدء وما بعدها خبرها ، والجملة بعدها في الاوجه الثلاث بمنزلة المفرد ، ويجوز في قوله تعالى « سواء علينا اجزعنا ام صبرنا » الوجهان الاخيران لعدم مبتدء قبلها وكذا في سواء عليكم ادعوتموهم ، والحاصل ان سواء اسم كسائر الاسماء يعرب بحسب مقتضى المقام وكذلك الجملة بعدها بنمزلة المفرد تعرب بحسب مقتضى المقام .

واستشكل بعضهم خبريتها لما قبلها بأن الاستفهام لايعمل فيه ماقبله اذا كان من العوامل اللفظية الا حروف الجر لتنزلها منزلة الجزء من الاسم ، واجيب عن ذلك بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقة لانه لا استفهام في المقام لا من قبل المتكلم ولا غيره بخلاف نحو علمت ازيد قائم ؟ لأن الاستفهام مراد فيه اذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم ازيد قائم فلذا بقى استحقاق صدارتها والتعليق بها كما اشرنا في باب افعال القلوب والحاصل ان الهمزة المعادلة لام وان كانت موضوعة في الاصل للاستفهام عن احد متعادلين في عدم العلم بالتعيين لكنه نقلت الى مطلق المعادلة وان لم يكن استفهاما كما ان اي موضوع في الاصل لتخصيص المنادي بالدعاء ثم نقل الى مطلق التخصيص كما ياتي في

باب الاختصاص .

واستشكل ايضا خبريتها عما بعدها بأن المبتدء المشتمل على الاستفهام واجب التقديم . واجيب عن ذلك ايضا بالجواب المذكور والاشكال في ابتدائيتها نفس الاشكال والجواب نفس الجواب .

اما المقام الثاني الذي يعطف فيها بأم فهو ما ذكره بقوله (او) بعد (همزة) تكون (عن لفظاي) الاستفهامية التي يطلب بها تعيين احد الامرين (مغنية) وذلك (بأن يطلب بها) أي : بهذه الهمزة (وبأم التعين) فتغنيان المتكلم عن أي .

وتفترق ام هذه عن تلك التي تقع بعد همز التسوية بأن تلك لا تقع الا بين جملتين يصح حلول المصدر محلهما كما سبق مفصلا واما هذه فقد تقع بين مفردين يطلب تعيين احدهما سواء انضم الى الثاني منهما ما يجعله كلاما مما ليس موردا للسؤال (نحو وان ادرى اقريب ام بعيد ماتوعدون) فأن مورد السؤال والمقصود تعيينه انما هو قرب الموعود وبعده ، فانضم توعدون الى الثاني اي بعيد ليجعله كلاما فتأمل جيدا او الى الاول منهما نحو (ءانتم اشد خلقا ام السماء) فان مورد السؤال وما يراد تعينه من حيث اشدية الخلق انما المعاندين والسماء فانضم الى الاول اي انتم لفظة اشد ليجعله كلاما فتأمل جيداوقد تقع بين جملتين المطلوب ايضا تعيين احديهما سواء كان الجملتان اسميتين نحو (شعيب بن سهم ام شعيب بن منقر) ام كانتا فعليتين نحو :

(فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام عادنى حلم)

بناء على الارجح من كون هي فاعلا لمحذوف نظير « وان احد من المشركين استجارك » ، ام كانتا مختلفتين نحو (اقريب ما توعدون ام يجعل) . وقد ظهر من مطاوي ما تقدم انهما تفترقان ايضا بأن تلك

اي التي تقع بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن الكلام معها كما اشرنا اليه سابقا ليس على الاستفهام وانما هو خبر قابل للتصديق والتكذيب مثلا اذا قيل لك : سواء عندي اقمت ام قعدت يحتمل ان يكون القائل صادقا ، ويحتمل ان يكون كاذبا ولهذا يجوز لك ان تقول في جوابه « نعم » تصديقا له او تقول «لا» تكذيبا له لكنه ليس بواجب اما « ام » هذه اي : التي تقع بعد همزة عن لفظ اي مغنية فتستحق الجواب لانها مع الهمزة استفهام حقيقي استعملتا بمعنى اي لطلب التعين فيجب ان يجاب بتعيين احد الامرين لأن السؤال عنه ولا يصح الجواب بلا او نعم لانهما لايفيدان التعيين . مثلا اذا قيل : ازيد عندك ام عمرو ؟ قيل في الجواب : زيد او قيل : عمرو ، ولا يصح ان يقال : لا ولا نعم.

(وربما اسقطت الهمزة من اللفظ ان كان خفا المعنى بحذفها امن) بأن كانت ثمة قرينة تدل على الهمزة : سواء كانت همزة التسوية نحو قرائة بعضهم (سواء عليهم انذرتهم) بحذف الهمزة ، ام عن لفظ اي مغنية نحو (بسبع رمين الجمر ام بثمان) ؟ اي ابسبع .

(وبانقطاع وهي) ام (التي بمعنى بل) التي للاضراب وسيأتي معناها (وفت مع اقتضاء الاستفهام كثير) .

وانما سميت منقطعة لأن مابعدها وما قبلها كلامين مستقلين منقطع كل واحد منهما عن الآخر بخلاف المتصله فان الجملتين معها في حكم كلام واحد متصل احديهما بالاخرى ، وانما تكون منقطعة (ان تك مما قيدت به من تقدم احدى الهمزتين) اي الاستفهام عن لفظ اي مغنية (عليها خلت) سواء لم يتقدم عليها همزة اصلا (نحو لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه) ام تقدمت عليها همزة لكنها

لغير الاستفهام الحقيقي نحو (الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها) اذ الهمزة هنا للانكار الابطالي وهم التي تقتضي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب (وقد لا يقتضي الاستفهام نحو ام هل تستوي الظلمات والنور) فـ « ام » في هذه الآية وامثالها لاتقتضي الاستفهام بدليل ان الاستفهام لايدخل على الاستفهام فـ «ام» هيهنا لمجرد الاضراب الذي لايفارقها ابدا .

والمراد من الاضراب فيها الانتقال من كلام الى آخر مجردا عن الاستفهام كالآية الثالثة او مع الاستفهام الانكاري الابطالي كالآيه الثانية قيل وكالآية الاولى ايضا ، لكن الاقرب ان الاستفهام فيها للانكار التوبيخي وهو ما يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله ملوم ، والاستفهام في ام يقولون على القول بتضمنها لـه كذلك لانهم قالوا ان القرآن افتراء فهـذا القول واقع منهم لكنهم ملومين في هذا القول لظهور امر القرآن عند بلغائهم فالاستفهام فيها انكار لقولهم وتوبيخ لهم .

(خير ، ابح) وسيجيء الفرق بينهما (قسم باو) والمراد منه التفريق المجرد من الشك والتخيير ونحوهما وقد يعبر عنه بالتفصيل .

مثال التخيير (نحو تزوج هندا او اختها) ومثال الاباحة (اقرء فقها او نحوا) واشترط بعضهم في الاباحة كونها بعد الطلب كما في المثال الا اذا كان المراد من الكلام التشبيه نحو فهى كالحجاره او اشد قسوة ، او لبيان المقدار نحو كان قاب قوسين او ادنى ، ومثال التقسيم (الاسم نكرة او معرفة ،

والفرق بين الاباحة والتخيير جواز الجمع في تلك) اي الاباحة الا ترى انه يجوز لطالب العلم ان يقرء الفقه والنحو معا (دونه)

اى التخيير الا ترى انه لايجوز لاحد ان يجمع بين الاختين في التزويج لكن هذا الفرق ليس من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج من عقل او عرف ونحوهما كما سنوضحه في المسئلة الاتية .

وليعلم انه ليس المراد بالاباحة الشرعية فقط كما يظهر من الامثلة التي يمثلون لها بل المراد بالاباحة عدم قبح الجمع بين الشيئين بحكم العقل او الشرع او العرف او العادة في اي وقت كان وعند اي قوم سواء كانوا مسلمين ام غيرهم لأن الكلام في المعاني « او » في اللغة ؛ سواء كان قبل ظهور الشرع ام بعده ، فالتمثيل ببعض الامثلة الذي يجوز فيه الجمع شرعا من باب المثال لامن باب الانحصار وقس عليه التخيير وتبصر فللمذكورات دخالة في المعنيين كما اشرنا اليه آنفا .

(وايهم بها) اي ؛ باو (ايضا) والابهام التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك مع كون المتكلم عالما بالامر ، ويظهر من التفتازاني انه غيره لانه قال بعد قول الخطيب « او التشكيك » ! او للابهام نحو (انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين) وقال بعضهم ؛ الابهام اخفاء الامر عن السامع والتشكيك احداث الشك في الجاهل المركب لانه يعتقد كونه عالما بالامر فلا شك له فالمتكلم يريد ان يحدث فيه الشك بطريق لايزيد شغبه وانكاره وهذا المعنى هو المراد فيما نقل في بعض الحواشي عن السكاكي من انه جعل هذه الآية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لايزيد غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال ليتفكروا في انفسهم فيؤديهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم هم الكائنون في ضلال مبين ، فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأتي منه النظر

كالموصوف بالعلم اليقيني صرح به المتكلمون والاصوليون في اثبات عدم عقاب القاطع واو كان قطعه على خلاف الواقع ، حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما اراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم انجائهم عن ورطة الجهل المركب جيء فيها بما يحدث فيهم الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق » انتهى بأدنى تغيير للتوضيح ، ومن هذا يظهر الوجه في قول بعضهم في الآية : ان الشاهد في او الاولى لا الثانية اذ الا سماع المذكور في كلام السكاكي يتحقق بالاولى لا الثانية كما يظهر ذلك بالتأمل الصحيح اذ الغرض ابهام محل الهداية والضلال او التشكيك فيه والاولى هي الواقعة بين محليهما بطريق الابهام او التشكيك ومن اراد توضيحا ازيد فعليه بمراجعة المدرس الافضل بحث العطف للابهام .

(وأشكك) اي : اظهر الشك اذا كنت انت شاكا في الامر . قال بعضهم : الشك يستوي فيه المتكلم والمخاطب (نحو) قوله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف (لبثنا يوما او بعض يوم) لكونهم شاكين في مقدار اللبث متكلمهم ومخاطبهم .

(واضراب بها) اي باو (ايضا نمى اي نسب الى الكوفيين وابي علي وابن برهان) فانهم قالوا : انها للاضراب مطلقا كبل (نحو) قول الشاعر

(ماذا ترى في عيال قد برمت بهم) (لم أحص عدتهم الا بعداد)
(كانوا ثمانين او زادوا ثمانية) (لولا رجائك قد قتلت او لادي)

أراد الشاعر الاضراب من الثمانين الى زيادتهم عنها فكأنه قال بل زادوا ثمانية .

(وربما عاقبت « او » الواو اي جائت) او (بمعناها) اي بمعنا الواو (اذا لم يلف ذو النطق اي) اذا (لم يجد المتكلم للبس) المعنى على السامع (منفذا بل امنه) اي أمن اللبس بأن تكون هناك قرينة على ان او بمعنى الواو نحو (جاء الخلافة او كانت له قدرا) والقرينة كون الشاعر في مقام المدح وفي مقام ان الخلافة للممدوح كان لائقا له وقدرا وهذا المعنى لا يناسبه الترديد ونحوه .

(ومثل او في افادة القصد) أي في المعنى (اما الثانية) فهي للتخيير (في نحو انكح اما ذي) المرئة (وأما) تلك المرئية (النائية) اذا كانتا اختين او احديهما اما للاخرى مثلا ، (و) للاباحة في نحو (جالس اما الحسن واما ابن سيرين الى آخره) اي الى آخر ما يقصد باو من المعاني غير الاضراب والجمع المطلق الذي قد تأتي اوله كما تقدم .

(و) اعلم ان (اكثر النحويين على ان اما هذه) اي الثانية (عاطفة) لأن فيها معنى او العاطفة فتكون مثلها حرف عطف ، (وخالفه) اي الاكثر (ابن كيسان وأبو علي وتبعهما المصنف تخلصا من دخول عاطف على عاطف) لملازمتها غالبا الواو العاطفة .

وقال بعضهم : الواو مع اما مركبة حرف عطف واحد اذ لايبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر ، ولها نظائر في اللغة نحو ايا ولعل وكان فتأمل .

وقال بعضهم : ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما واستغربه بعضهم فقال : عطف الحرف على الحرف غريب . هذا كله في اما الثانية اما الاولى فلا خلاف بينهم في انها غير عاطفة

لوقوعها بين العامل ومعموله كالامثلة المذكورة وكونهما متعاطفين غير معهود في اللغة .

(وفتح همزتها) اي اما الثانية وكذلك الاولى كما يأتي لغة تميمية .

(فرع) قد (يستغنى عن اما) الثانية (بـ« او » نحو قام اما زيد او عمرو) ، وقد يستغنى (عن) اما (الاولى)لفظا لا تقدير (باما الثانية كقوله :

(تهاض بدار قد تقادم عهدها) (واما باموت ألم خيالها)

اي : اما بدار ، وقد يستغنى عن اما الثانية بـ « والا » اي بالواو العاطفة وان الشرطية ولاء النافية كقوله :

(فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثى من سمين)

(والا فاطرحني واتخذني) (عدوا اتقيك وتتقيني)

(وقد يستغنى عن ما) في كليتهما كقوله

(وقد كذبتك نفسك فاكذبنها) (فان جزعا وان اجمال صبر)

(وقد يجيء « اما » عارية عن الواو مع فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء وذلك ايضا في كلتيهما كرواية قطرب : لا تفسدوا آبا لكم ايمالنا ايمالكم .

(واول لكن) عارية عن الواو العاطفة (نفيا او نهيا) اي اوقعها بعد كلام فيه نفي او نهي لوجوب توسطها بين الكلامين المتغايرين بالنفي والايجاب (واتبعها بمفرد) اي اوقع بعدها اسما مفردا فان وقع بعدها كلام فهي حرف ابتداء مخففة من الثقيلة لمجرد الاستدراك وليست عاطفة ، ويجوز حينئذ ان تستعمل مع الواو وبدونها بخلاف

ما اذا وقع بعدها مفرد فانها حينئذ حرف عطف بالشرطين المذكورين اعني : كونها بعد نفي او نهى وكونها عارية عن الواو لأن المفرد الواقع بعد الواو لا يختلف مع ما قبله سلبا وايجابا (نحو ما قام زيد لكن عمرو ، ولا تضرب زيدا لكن عمروا) . هذا ، ولكن نقلنا فيما تقدم عن بعضهم : ان استعمال لكن العاطفة بدون الواو ليس من كلام العرب ، ونقلنا ايضا عند الكلام فيما تختص به الواو الاقوال فيما اذا دخل عليها الواو ، وأجاز الكوفيون وقوع العاطفة بعد الايجاب قيل وليس ذلك بمسموع .

ومعنى « لكن » الاستدراك مع الاضراب ك « بل » في بعض الموارد كما يأتي ، والاستدراك دفع توهم نشأ من الكلام المتقدم على لكن فلكن في نحو ما جائني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمروا أيضا لم يجيء كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة في الطريقة والامور العادية او العرفية ، وفي نحو ما زيد مجتهدا لكنه عادل لدفع وهم المخاطب انه ليس عادلا كما انه ليس مجتهدا اذ الاجتهاد والعدالة لا يكاد يفترقان في نظر غالب الناس فتحصل مما ذكر ان لكن نقيضة « لا » العاطفة لأن لا العاطفة لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لا يجابه للمتبوع بعد نفيه عن المتبوع .

(ولا) تكون عاطفة اذا (نداء او امرا واثباتا تلى) اي وقع بعد هذه الثلاثة مثال النداء : (يا بن اخي لا ابن عمى) ، ومثال الامر (اضرب زيدا لا عمروا) ومثال الاثبات (قام زيد لا عمرو) وقد تقدم معناها آنفا فلا نعيده ، (وخالف ابن سعد ان في الاول) اي في وقوعه بعد النداء ، وقال ان وقوع لاء العاطفة بعد حرف

النداء ليس في كلام العرب والمثال من مخترعات سيبويه ذكره في الكتاب (و) لفظة (لا) في النظم (مبتدأ خبره تلى الناصب لما قبله) اي نداء وأمرا واثباتا من حيث كونها (مفعولا) .

(وبل كلكن) للاستدراك مع الاضراب بشرط ان تكون (بعد مصحوبيها) اي النهي والنفي فتكون لاثبات الحكم للتابع مع تقرير ما قبلها على حاله من النفي او النهي ، مثال النفي (كلم اكن في مربع بل تيها) فتقرر نفي كونك في مربع اي في منزل ذي عمارة وتثبت لنفسك الكون في ارض قفراء لا عمارة فيها ولا أنيس ، (و) مثال النهي نحو (لا تضرب زيدا بل عمروا) فتقرر نهي المخاطب عن ضربه زيدا وتثبت امره بضربه عمروا . هذا اذا وقعت بعد النفي او النهي ، واما اذا وقعت بعد الاثبات او الامر فمعناها ما ذكره الناظم بقوله : (وانقل بها للثان) اي للتابع (حكم الاول) اي حكم المتبوع (اذا وقعت في) ما بعد (الخبر المثبت) اي الجملة الخبرية مقابل الانشائية (والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو) ، ونحو اضرب زيدا بل خالدا) فتفيد بل في المثالين الاضراب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني ، (واجاز المبرد كونها ناقلة في غير ما ذكر) اي في غير المثبت والامر اي فيما بعد النفي . والتفتازاني هيهنا كلام لا بأس بذكره لانه اكثر تحقيقاً واضبط للصور وابين لمعناها وهذا نصه بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ، ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه الحكم فنحو جائني زيد بل عمرو يحتمل بجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعاً ، واما اذا

انضم اليه كلمة لا نحو جائني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا ، واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه عن المتبوع فمعنى ما جائني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه . وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن ، وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جائني عمرو بل عمرو ان عدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر ، وكذا في المنفى على مذهب المبرد وأما على مذهب الجمهور ففيه اشكال .

فان قلت قد صرح ابن الحاجب بأن بل في المثبت مطلقا وفي المنفى على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط .

قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط » انتهى محل الحاجة من كلامه . وزعم بعضهم ان بدل الغلط لا يقع في الشعر لانه غالبا يقع عن تروٍ وفكر فتأمل .

فصل

(الضمير المنفصل) مطلقا (والمنصوب المتصل) والمنفصل كالاسم

(الظاهر في جواز العطف عليه من غير شرط) ويظهر وجهه مما يأتي، فالاسم الظاهر نحو جاء زيدوعمروو المنصوب المتصل نحو اكرمتك وزيدا والمنفصل نحو اياك والشر كما يجيء في باب التحذير ، ولكن (ان على ضمير رفع) لا جر (متصل بارز او مستتر عطفت ، فأفصل بينهما) اي بين الضمير المرفوع المتصل والاسم المعطوف عليه (بالضمير المنفصل) ، وعلل ذلك بأن الضمير المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله . وبعبارة اخرى الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة يدل على ذلك حكمهم باسكان اللام في ضربت لئلا يتوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة دون ضربني وضربك وضربه اذ ليس المفعول مع الفعل كالكلمة الواحدة ، وعلل ايضا بأنه كالجزء منه معنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه من دون الفصل بالضمير المنفصل كان كالعطف على بعض حروف الكلمة وذلك غير معهود في اللغة فلذلك اكد بالمنفصل حتى يظهر بذلك ان الضمير المرفوع المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل في الحقيقة ، بدليل انفصاله مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ، ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل ، مثال البارز (نحو كنتم انتم وآبائكم) فعطف آبائكم على الضمير في كنتم الذي هو فاعل حكما وقد فصل بينهما بالضمير المنفصل المؤكد له اعني انتم ، ومثال المستتر نحو (اسكن انت وزوجك الجنة) فعطف زوجك على الضمير المستتر في اسكن وقد فصل بينهما بأنت المؤكد له ، وفي هذا المثال وجه آخر

سيأتي عن قريب (او فاصل ما) غير الضمير المنفصل اسما كان او غيره (نحو) جنات عدن (يدخلونها ومن صلح) فعطف (من) على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما المفعول به اعني هاء الضمير الراجع الى جنات عدن ، هذا مثال الاسم ، وأما مثال غير الاسم فهو نحو (ما اشركنا ولا آبائنا) فعطف آبائنا على (نا) الضمير والفاصل بينهما حرف النفي اعني لا المؤكدة للنفي السابق ، ولايخفى عليك الفرق بين المثالين وهو ان الفاصل في الاول قبل العاطف وفي الثاني بعده ، وقد اجتمعا في مالم تعلموا انتم ولا آبائكم .

(وبلا فصل قد يرد العطف) المذكور (في النظم فاشيا) كثيرا (وفي النثر (قليلا) فالنظم (نحو)

ورجى الاخيطل من سفاهة رأيه (مالم يكن واب له لينالا)

حيث عطف (أب) على الضمير المستتر في (يكن) من دون فاصل .

والنثر ما (حكى سيبويه) من قولهم : (مررت برجل سواء والعدم) برفع العدم بالعطف على الضمير المرفوع المستتر في سواء لأنه بمعنى مستو وقد تقدم ، (ومع ذلك ضعفه) اي العطف بلا فصل (اعتقد) . هذا اذا لم يذكر معه ضمير نحو مررت برجل سواء هو العدم فان كان كذلك فقال بعضهم ان العطف على هو وهو مبتدأ مؤخر وسواء خبر مقدم نظرا الى المعنى والجملة صفة رجل .

(وعود خافض) مع المعطوف (لدى عطف) له (على ضمير خفض ولا يكون الا متصلا لعدم وجود الضمير المجرور المنفصل كما تقدم في باب الضمير (لازما قد جعل جمهور البصريين) : سواء كان

الخافض حرفا (نحو فقال لها وللارض ائتيا طوعا وكرها) فالارض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام فأعيدت مع المعطوف ، ام كان الخافض اسما نحو (نعبد الهك واله ابائك) فابائك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها فاعيد المضاف وهو اله مع المعطوف (وعللوه) اي لزوم اعادة الخافض مع المعطوف (بأن ضمير الجر حينئذ شبيه بالتنوين) في شدة اللزوم بل اتصاله بجاره اشد من اتصال الفاعل بفعله لانه لاينفصل ابدا بخلاف الفاعل فانه قد ينفصل فالعطف عليه ايضا كالعطف على بعض حروف الكلمة وفي اتصاله بآخر الكلمة وعدم استقلالة بنفسه (ومعاقب له) اي معاقب للتنوين في نحو غلامه (فلم يجز العطف عليه كالتنوين) وعللوه ايضا (بان حق المعطوف والمعطوف عليه) بالواو (ان يصلحان لحلول كل واحد منهما محل الآخر وضمير الجر لايصلح لذلك) لوجود المانع من الحلول في الضمير بدون اعادة الخافض ، مثلا لو قيل لك وزيد مال بجر زيد عطفا على الكاف فحينئذ لايصلح تأخير الكاف وحلوله محل زيد للزومه انفصال ضمير المجرور وهو ممنوع لما تقدم ، وعللوه ايضا بأنه ليس للمجرور ضمير منفصل يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كالمرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع المتصل له مذلة ولا يكتفي بالفصل لأن الفصل لاتأثير له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لايمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه فلم يبق الااعادة الجار (فامتنع) العطف عليه (الا باعادة الجار) وجر المعطوف حينئذ بالخافض الاول الداخل على المعطوف عليه والخافض الثاني تأكيد له او كالعدم ، واستدل لذلك بقولهم . بيني وبينك اذ بين لايضاف الا الى المتعدد فالكاف مضاف اليه لبين الاول لا الثاني وقيل جره بالثاني وان كان تأكيدا

أو كالعدم كالباء الزائده في كفى بالله ونحوه.

(قال المصنف : وليس) عود الخافض (عندي لازما تبعا ليونس والاخفش والزجاج والكوفيين) وعللوا عدم اللزوم بتعليلات ثلاثة :

التعليل الاول : (لأن شبه الضمير بالتنوين لومنع من العطف عليه لمنع من تأكيده والابدال منه كالتنوين مع ان ذلك جائز بالاجماع) ورد هذا القياس بوجود الفارق اذ التأكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضة اومتعلقه والغلط نادراو غير واقع في الكلام الفصيح كما تقدمت الاشارة اليه فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلابد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور المتصل ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وليقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه .

(و) التعليل الثاني (لانه لو كان الحلول شرطا في صحة العطف لم يجز رب رجل واخيه لامتناع دخول رب على المعرفة كما تقدم) في باب حروف الجار (مع جوازه) اتفاقا . ورد هذا ايضا بأنه يغتفر في الثوانى مالا يغتفر في الاوائل فتأمل .

والتعليل الثالث : (ايضا لنا السماع) عن العرب (اذ قد اتى) العطف بلا عود خافض (في النظم والنثر الصحيح) حالكون النثر (مثبتا) عربيته وفصاحته او مثبتا عطفه بلا خافض وذلك (كقرائة حمزة وابن عباس والحسن والمجاهد وقتادة والنخعي والاعمش ، وغيرهم)

واتقوا الله (الذي تساءلون به والارحام) بجر الأرحام عطفا على الهاء المجرورة بالباء ، والنثر (حكاية قطرب) من العرب (ما فيها غيره وفرسه) بجر (فرس) عطفا على الضمير المجرور باضافة غير اليه (وانشأ سيبونه) يقال انشأ الشاعر اذا قرأ شعرا هو قائله ، ويقال انشد الشاعر اذا قرء شعرا قائله غيره فالمراد ان قائل هذا البيت هو سيبويه :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا (فاذهب فما بك والايام من عجب)

فجرت الايام عطفا على الكاف المجرور بالباء وليس فيها والآيـــه والحكاية اعادة حافض . هذا ورد كل واحد من هذه الثلاثة ايضا : اما الآية فلان الاستدلال بالقرائة المرجوحة لاثبات القواعد مرجوح لو لم يكن القرائة ضعيفة وان قيل ان القرائة سنة متبعة لانه لا يدل على كونها فصيحة ، واما الحكاية فهي كالقرائة لو لم تكن مردودة ، واما ما قاله سيبويه فلا يثبت به القواعد اللغوية المبتنية على كلام العرب الموثوق بعربيتهم على ما اشرنا اليه سابقا وسيأتي ما يؤيده عن قريب ايضا نعم لو كان قائله عربا فصيحا وكان هو ناقله لقبلناه ولولا ذلك لما استقر حجر على حجر . قال بعض ادباء اهل العصر : « وان كان هو من في قلمه فلتة بل فلتات في وصف كتاب سيبويه ان الكتاب مملو بالقياس والعلل فهو استعمله في مهارة وكثرة فهو يولد من الشيء اشياء . . . الى ان قال : وفي الكتاب مصداق ماذكرنا من ان للنحويين دخلا كبيرا في اللغة التي بأيدينا وانهم خلقوا اشياء لاتعرفه العرب وعمموا مالم تعمه العرب . . . الى ان قال : وقد اخذ المبرد على سيبويه غلطات ولكن لم يسلم العلماء الا ببعضها » . وقال الرضي : اجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولادليل

فيها اذ الضرورة حاملة عليها ولا خلاف معها ... الى ان قال والظاهر ان حمزة جوز ذلك اي العطف في الآية بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات .

قيل : لايعطف على الضمير المجرور بلولا بناء على كونها جارة اعيد الجار ام لم يعد لأن لولا لايعمل في الاسم الظاهر فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد يتعين رفعه لأن لولا منزل بمنزلة الحرف الزائد والزائد لا يقدح في كون ما بعده مبتدء مرفوعا محلا كما تقدم في باب المبتدء و الخبرفالضمير في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف جوازا او وجوبا حسب ما فصل هناك .

(والفاء قد تحذف مع ماعطفت اذا امن اللبس) اي اذا كان هناك قرينة (نحو فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخراى فافطر فعدة) فحذف افرطوالفاء الداخلة عليه (وكذلك الواو تحذف مع ما عطفت) في النثر (اذ لالبس نحو وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر اي والبرد) فحذف البرد مع الواو الداخلة عليه . قيل حذفه لكون الحر في الحرمين الشريفين اشد من البرد ، وقيل انما اكتفى عن ذكره بقوله سبحانه في اول السورة : لكم فيها دفء والدفء نقيض حدة البرد تقول : ما عليه دفء اي مايدفئه ، هذا ولم يذكر المصنف ولا الشارح ام مع انها تشارك الفاء والواو في الحذف مع معطوفها قاله ابن هشام ؛ في قول الشاعر : سميع فما ادري ارشد طلابها نقديره ام غى.

(قد يحذف العاطف) وحده والظاهر انه يختص بالواو لكونها ام الباب (كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : تصدق رجل من دينارة من درهمه ، من صاع بره من صاع تمره فحذف العاطف ثلاث مرات (و)

نحو(حكاية ابي عثمان عن ابي زيد اكلت خبزا لحما تمرا) قال ابن هشام ; فقيل اي في هذا المثال على حذف الواو ، وقيل على بدل الاضراب (وسيأتي معنى بدل الاضراب عن قريب) . وهيهنا نكتة دقيقة لابد من الاشارة اليها وهو ان الاستدلال بالحديث غير تام لانه يحتمل أن لا يكون لفظه صلى الله عليه وآله وهذا مما يؤدي الى عدم جواز الاستدلال بالاحاديث النبوية على الاحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق الاحتمال الى كل لفظ يستدل به منهما ، وقد جعل بعضهم هذا ردا على ابن مالك حيث يستدل على بعض احكام النحو بالفاظ الحديث ، وقد اجاب بعضهم عن ذلك بأن : الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في اشعار العرب وكلامهم فيجب ان لايستدل بها ايضا وهو خلاف الاجماع .

ورد ذلك بأن : استدلالهم في اثبات القواعد النحوية باشعار العرب وكلامهم انما هو بعد استقراء تام في كلامهم ومجرد لفظ في حديث لا يثبت قاعدة نحوية وكذلك مجرد لفظ في كلامهم ، واما ما وقع من بعض النحويين من الاستدلال بلفظ الحديث فلعله وجد شاهدا من كلام العرب الموثوق بعربيتهم لذلك الذي في الحديث فيأتي به للاعتضاد لا لاثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك ، فالعمدة في الاستدلال ما نقل عن العرب من منظوم ومنثور مع ثبوته بالاستقراء التام . هذا وللمسألة تتمة وبهذا القدر كفاية لمن كان من اهل البصيرة والدراية .

(وهى اي الواو) لا الفاء (انفردت) اي اختصت بامور قد تقدم جميعها وكان منها انها انفردت (بعطف عامل مزال اي محذوف وقد بقى معموله) وبعبارة اخرى انفردت الواو بانها تعطف عاملا محذوفا بقى

معموله (مرفوعا كان) ذلك المعمول (نحو اسكن انت وزوجك الجنة) فزوجك فاعل لفعل محذوف معطوف على جملة (اسكن) والزوج معناه القرين يطلق على المذكر والمؤنث والمراد منه هنا حواء عليها السلام (اي وليسكن زوجك ، او منصوبا) كان ذلك المعمول (نحو والذين تبؤوا الدار والايمان) فالايمان مفعول لفعل محذوف معطوف على تبؤوا اي (والفوا الايمان ، او مجرورا) كان ذلك المعمول (نحو ماكل سواء تمرة ولا بيضاء شحمة) فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل (اي ولا كل بيضاء شحمة و) انما (لم يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام) اي على الضمير المستتر في المثال الاول وعلى الدار في المثال الثاني وعلى السوداء في المثال الثالث (دفعا لوهم اتقى وهو رفع الامر) الحاضر وهو اسكن للاسم (الظاهر) وهو زوجك (في) المثال (الاول) لانه لو جعل معطوفا على المستتر في اسكن لكان مثله في كونه معمولا لاسكن والامر الحاضر لا يرفع الاسم الظاهر لوجوب استتار الفاعل فيه كما تقدم في قوله في باب الضائر :

ومن ضمير الرفع ما يستتر كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر

فلا يعطف على فاعله اسم ظاهرا لما تقدم من اشتراط الحلول ، ورد ذلك بأنه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الاوائل ، وعليه بنى ماتقدم من كون عطف زوجك على الضمير المستتر في اسكن ، ورب شيء يصح تبعا ولايصح استقلالا كالحاج النائب عن غيره في مجموع اعمال الحج يصح عن المنوب عنه ركعتا الطواف ، ولو صلى احد عن غيره ابتداء واستقلالا لم يصح ، وهذا راجع الى الفقه فليراجع هناك . واستشكل بعضهم في الآية بانه يلزم من تقدير ولتسكن حذف لام الامر وهو شاذ كما

يأتي في باب التحذير عند قول :

وشذ اياي واياه اشذ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

(وكون الايمان متبوء في) المثال (الثاني) لانه لو يجعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبتووا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في معنى العامل وهو فاسد هنا لأن الايمان لايتبوء لان التبوء من صفات الامكنه نحو الدار والمسجد يقال : بوء له منزلا اي هيأ له وانزله فيه ، ويقال بوء الدار اي حل فيها ، ويقال : تبوء المسجد اي اقام به . هذا ولكن نسب الى صاحب القاموس انه قال : ان من اسماء المدينة على راقدها الاف الثناء والتحية الايمان واستدل بالاية الكريمة فالعطف على صدق النسبة بلا تقدير فتخرج عما نحن فيه (والعطف على معمولي عاملين) مختلفين في العمل (في) المثال (الثالث) لأن « كل » معمول لـ« ما » و « سوداء » معمول للعامل في المضاف اليه على اختلاف الاقوال فيه فلو عطف بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف المذكور وذلك لايجوز عند الجمهور ومنهم المصنف والشارح على ما يظهر من تقرير كلامه خلافا للفراء الا فيما اذا كان احد المعمولين مجرورا والاخر مرفوعا او منصوبا وقدم المجرور نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ، ونحو ان في الدار زيد والحجرة عمرو ولا دليل لهم في ذلك الا السماع في نحو المثالين فيقتصر على ما يسمع من العرب لان المخالف للقياس يقتصر فيه على مورده ، واستدلوا على المنع بان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين ، اما الفراء فيجوز العطف المذكور مطلقا ولايقتصر على صورة السماع ولايقدر في مورد من الموارد عاملا اخر لتوهمه انه لامانع في ذلك كتوهمه ذلك في باب التنازع

ايضا خلافا لسيبويه فانه لايجوز العطف المذكور حتى فيما سمع من العرب بل يحملها كالمصنف والشارح على حذف العامل سواء كان العامل حرفا كالمثالين او اسما كما في المثال الذي نحن فيه فتأمل فائدة قال النيشابودي في مقدمة تفسيره ومن غرائب الهجاء ونوادره ما كتب في الفرقان وعتوعتوا كبيرا بغير الف وفي سباء والذين سعوا بغير الف وفي الحشر والذين تبوو بواوين من غير الف انتهى .

(تتبيه) ليس كلام المصنف هنا مع كلامه في باب الاضافة اعني قوله :

وربما جروا الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما

تكرار التعدد الحثية اذ الكلام هناك في احكام المضاف او المضاف اليه وهيهنا في مختصات الواو العاطفة .

(وحذف متبوع بدا اي ظهر) بسبب المرينه (هنا) اي في باب العطف (اسنبح نحو ولتصع على عيني ولترحم ولتصنع) فحذف للمعطوف عليه كهو « لترحم » بسبب القرينة .

(وعطفك الفعل) بدون الفاعل (على الفعل) كذلك (ان أتحد) الفعلان (في الزمان يصح) اذلايختص العطف بالاسماء (نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه) .

استشكل الفاضل المحشى بان هذا المثال ليس من عطف الفعل بل هو من عطف الجملة ... ثم قال والمثال الصحيح لهذا « ضرب وقعد زيد » او « ضرب وقعدت زيد وهندو » اقوال ؛ فيما صححه نظر اذ مثاله الاول لا يصح الاعلى مذهب الفراء فلا يوجد في الكلام عطف الفعل وحده الاعلى مذهبه ، واما مثاله الثاني فغيه لزوم الفصل بالاجنبي مرتين

وثبوته في كلام العرب غير معلوم فالاولى الاستدلال لذلك بان العمل الذي اقتضاه العامل اعني ان المصدرية في الفعل الاول موجود في الثاني فمن هذا يعلم ان المتعاطفين هما الفعلان بدون الفاعل فتأمل ، (ولا يضر اختلافهما) اي الفعلين (في اللفظ) اذا كانا متحدين في الزمان (نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا) فعطف يجعل على جعل لكونه مستقبلا معنى لوقوعه بعد ان الشرطية .

واعلم ان شرط الاتحاد في الزمان غير مجمع عليه قال الرضي : ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس نحو ان الذين كفروا ويصدون، ونحو لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا ، وأما ما اشار اليه الفاضل المحشي . من ان : (اشتراط الاتحاد لتحقق ما لابد للعطف منه وهو الجامع) فالعهدة عليه اذ ليس في كلام البيانيين الذين هم اصل وأساس لبيان الجامع عين ولا أثر لكون الاتحاد في الزمان من الجهات الجامعة كما يظهر ذلك لمن راجع كلامهم في بحث الفصل والوصل .

(واعطف على اسم شبه فعل فعلا نحو فالمغيرات صبحا فاثرن) به نقعا (وعكسا استعمل تجده سهلا نحو يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي) قيل الاول اولى لكون الفعل فرعا للاسم في الاعراب فالاولى كونه تابعا له فتأمل .

واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو برفع عمرو اي وعمرو كذلك .

(خاتمة مهمة) في بيان الضمير الواقع بعد المتعاطفين . اعلم ان كل ضمير راجع الى المتعاطفين بالواو او حتى يطابقهما نحو زيد

وعمرو قاما ونحو مات الناس حتى الانبياء ومضوا ، وأما قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها) فا لضمير راجع الى الكنوز المدلول عليها بـ (يكنزون) فهو من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى فتأمل ، وفي قوله تعالى (والله ورسوله أحق ان يرضوه) لأن ارضاء احدهما ارضاء للاخر واليه اشير في قوله تعالى (ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) ويجوز زيد وعمر قائم بافراد الضمير بناء على حذف الخبر من الاول او الثاني والاول ارجح لسلامة من الفصل ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور ، وهذا بعكس ما قيل في نون الوقاية وفي نحو مقول ومبيع واقامة واستقامة ونحو يا زيد زيد اليعملات ، فان الارجح فيها حذف الاول كما اشرنا الى بعضها سابقا فتأمل ومعلوم انه على كل من الوجهين ليس العطف على المبتدأ وحده والا لقيل قائمان واما المتعاطفين بالفاء او ثم ففي مطابقة الضمير لهما خلاف ، فقال بعضهم : يجب حذف الخبر من احدهما أما الاول او الثاني فيفرد الضمير فيقال على الاول : زيد فعمرو قائم وكذلك ثم ، وعلى الثاني زيد قائم فعمرو وكذلك ثم ولا يجوز المطابقة لان الترتيب بين المتعاطفين يمنع عن اشتراكهما في الضمير ، واجاز بعضهم المطابقة فيقال : زيد وعمرو قائمان اذ الاشتراك في الضمير لا تنافي الترتيب اذ يصح ان يقال : الرجلان ذاهبان مع ترتيب قيامهما ، هذا كله فيما اذا كان للضمير تعلق بالكلام الذي فيه المتعاطفين كالامثلة المذكورة والا فيجب المطابقة نحو جائني زيد فعمر او ثم عمرو فقلت لهما كيت وكيت اذ لا تعلق للضمير بالكلام الاول ، واما سائر حروف العطف فيتفاوت الحال فيها بتفاوت المعاني او الاقوال ففي

(أما ، واو) اذا كانتا للاباحة يجوز الوجهان نحو جالس الحسن او ابن سيرين او باحثه وان شئت قلت وباحثهما وان كان المراد احدهما لأنه لما كثر استعمال او في الاباحة ، فجاز الجمع بين الامرين صار كالواو قيـــل على الاول ورد قوله تعالى (واذا رأوا تجـارة او لهو انفضوا اليها) . وقيل : انه من قبيل (اعدلوا هو اقرب للتقوى) والضمير في اليها راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله : رأو . وقيل على الثاني ورد قوله تعالى (وان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما) وأما لا فوجب افراد الضمير فيها نحو زيد لا عمرو جائني اذ الجائي واحد منهما ، وكذلك لكن نحو ما جائني زيد لكن عمرو فاكرمته ، واما نحو زيد لا عمرو جائني مع اني دعوتهما فالوجه في تثنية الضمير في دعوتهما ما تقدم آنفا ، واما ام وبل فموكول الى ما قصد المتكلم منهما فقد يقال : أزيدا ضربت ام عمرا وهو مستحق للضرب ، وقد يقال : وهما مستحقان له وكذلك بحسب الاقوال والمعاني فيها .

واعلم ان الشارح لم يذكر حكم ليس مع ذكره في اول البـاب قال ابن هشام : ان (ليس) تكون حرفا عاطفا أثبت ذلك الكوفيون او البغداديون على خلاف بين النقلة ، واستدلوا بنحو قوله :

اين المفر والاله الطالب والاشرم المغلوب ليس الغالب .

(الرابع من التوابع البدل)

وعرفه المصنف بانه : (التابع المقصود) وحده (بالحكم بـــلا واسطة هو المسمى بدلا ، فخرج بالمقصود) وحـده (غيره) اي غير

المقصود وحده : سواء كان نظير السالبة بانتفاء الموضوع بان لم يكن مقصودا بالحكم اصلا (وهو النعت والتأكيد و) عطف (البيان) ، ام كانت نظير السالبة بانتفاء المحمول (و) هو (العطف بالحرف غير بل ولكن) اذا كان بل (في الاثبات) نحو جائني زيد بل عمرو فان المقصود حينئذ هو الثاني دون الاول كما تقدم في قوله :

وانقل بها للثاني حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي

وخرج (بنفى الواسطة المقصود بواسطة وهو العطف ببل ولكن اذا كان بل (في الاثبات) ، هذا بناء على ان المراد من لكن في الموضعين معناه ، ويمكن ان يكون المراد لفظه فيصير معنى العبارة وغير لكن اذا كان لكن في الاثبات وكذا الموضع الثاني فحينئذ يكون اشارة الى ما نقلناه من الكوفيين من اجازتهم وقوع لكن في الاثبات فتأمل .

قال الرضي : وأنا الى الان لم يظهر لي فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان ... الى ان قال : قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان لأن البيان فرع المبين اذ لولا المبين لم يؤت به فيكون المقصود هو الاول ، والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر انتهى .

وقال بعض اهل التحقيق في رده : انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا اصلا بل حاصل مرادهم ان مثل قولك : جائني اخوك زيد

ان قصد به الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان ، وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثانى بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصاله هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتأخرون .

والبدل على اربعة اقسام :

الاول : ما كان مدلوله عين مدلول المبدل منه مصداقا وان تغايره مفهوما ويسمى بدل الكل من الكل ، وهو المراد بقوله : (مطابقا للمبدل منه قال محشى المطول في بد الكل الاحسن ان يسمى هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في الالفية لا بدل الكل لوقوعه اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فان المتبادر من الكل التبعيض والتجزى وذلك ممتنع ههنا فلا يليق هذا بحسن الادب وان حمل الكل على معنى اخرانتهى.

وفائدة هذا القسم غالباً التفسير بعد الابهام ، والبيان بعدالاجمال لكونه اوقع في النفس نحو جاء زيد اخوك .

الثاني : ما كان مدلوله جزئه كذلك ويسمى بدل البعض من الكل وهو المراد بقوله : (او بعضا منه) ، وفائدته بيان الحقيقة بعد التجوز والمسامحة ، وهذه قريب من الفائدة الاولى ان لم تكن عينها نحو اشتريت العبد نصفه فتقصد بالعبد نصفه مجازا او مسامحة ثم تبين الحقيقة بقولك نصفه .

واعلم انه نقل عن كثير من اللغويين : ان اقتران كل وبعض بال خطاء ونحن اقتفينا اثر النحويين حفظا للاصطلاح .

الثالث : ما لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ولكن يكون المبدل منه مشتملا عليه ، لا كاشتمال الظرف على المظروف بل بحيث يكون دالا عليه ومتقاضيا له بوجه بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا ، ويسمى بدل الاشتمال ، وفائدته كما تقدم ، وهو المراد بقوله : (او ما يشتمل) المبدل منه (عليه) اي على البدل (يلغي البدل بان يدل على معنى في المتبوع) لا من حيث الظرفية والمظروفية كما توهم من بعض الامثلة (او يستلزمه فيه) اي : يستلزم البدل معنى فيه . وحاصل معنى بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس متحيرة ومتشوقة مع ذكر المبدل منه متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه نحو سلب زيد عمامته اذ لا يفهم من زيد ان المسلوب منه اي شيء فيحتمل ان يكون المسلوب منه شيء غير عمامته مما يمكن ان يسلب منه فتبقى النفس متشوقة الى تعيين ماسلب منه ، فاذا قيل : عمامته تعين المسلوب وافاد الكلام تفصيل ما اجمل اولا ، وكذلك قولك : اعجبني زيد علمه لأن الاعجاب مسند الى زيد ولا يكتفي به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل اعجبك معنى فيه وهو محتمل احتمالات كثيرة فتبقى النفس متشوقة الى تعيين ما أعجبك ، فاذا قلت : علمه زال الاجمال وافاد الكلام وليعلم انه يدخل في هذا القسم ما اذا كان المبدل منه جزء من البدل نحو رأيت درجة الاسد برجه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات قال الجامي وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام

العرب فان هذه الامثلة مصنوعة انتهى .

الرابع : ما أشار اليه بقوله : (او كمعطوف ببل) وهو يسمى بدل الغلط ، والاضافة فيه لادنى ملابسة لأن الغلط انما هو في المبدل منه لا البدل . وقال بعضهم : انما سمي بذلك لأن سببه الغلط او لانه لتدارك الغلط وذا القسم ثلاثة أقسام :

(الأول) . (للاضراب والبداء إعز) اي انسب ، حاصله ان قسم الاول من هذه الثلاثة يسمى (بدل الاضراب) وهو كما تقدم الانتقال من الاول الى الثاني ، ويسمى (بدل البداء) ايضا ، والبداء (بفتح الباء) كسحاب يقال بدا له في الامر اذا خطر له رأي غير الرأي الاول . وانما يسمى بهذين الاسمين (ان قصدا صحيحا) من المتكلم (لكل منهما) اي : المبدل منه والبدل (صحب) بان يذكر المبدل منه عن قصد ثم يوهم انه غالط فيأتي بالبدل ، وشرطه ان ينتقل من الأدنى الى الاعلى كقوله : فلانة نجم بدر فكانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الأول الا تشبيها بالبدر وهذا القسم من البدل معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة فالمراد بقولهم ان بدل الغلط لا يأتي في الكلام الفصيح كما في المطول القسمان الآتيان .

(و) الثاني : (للنسيان اعز حاصله ان القسم الثاني من الاقسام الثلاثة يسمى بدل نسيان (ان قصد الاول) ناسيا لما هو مقصوده (ثم يتبين فساده) بان يتذكر ما هو مقصوده فيتداركه بذكر المقصود مثاله عين المثال المذكور والآتي والفرق بالاعتبار .

(و) الثالث : ما كان (دون قصد للاول) بان غلط وقع فيه)

أي في التكلم بالمبدل منه (به اي بالبدل سلب) ذلك الغلط كما اذا أردت ان تقول : جائني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت : حمار ، ويسمى هذا بدل الغلط الصرف . قالوا لا يجيء الصرف وبدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن رؤية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا لانه يصدر عن رؤية وفكر ، فان وقع في كلام فحقه الاضراب ببل فيقال في المثال المذكور : بل حمار هذا ولكن قد يناقش فى عدم وقوع بدل الغلط في كلام الفصحاء بانه لا ينافي الفصاحة والروية والفكر لأنها ليست عاصمة عن الغلط والخطأ نعم لا يقع في كلام الله تعالى وعباده المكرمين المعصومين لا لأنهم ليسوا بفصحاء بل لعدم جواز وقوع الغلط عنهم ، أما عن الله تعالى فباجماع المسلمين ، وأما عباده المكرمين فباجماع المؤمنين بل المسلمين الا شرذمة قليلة منهم ممن لم يتدج الى مرتبة الكمال واليقين ، هداهم الله تعالى وايانا الى صراط الحق واليقين بحق محمد وآله المعصومين .

وأما امثلة اقسام البدل :

(فالاول) : اي بدل الكل من الكل (كزره خالدا) فخالدا عين الضمير مصداقا ، وهذا القسم لا يحتاج الى ضمير رابط لأنه نفس المبدل منه كما ان الجملة التى هي نفس المبتدأ لا يحتاج الى رابط كما تقدم فى باب المبتدأ في قوله وان يكن اياه معنى اكتفى بها كنطقى الله حسبي وكفى

(والثاني) : اي بدل البعض من الكل ، (واشترط كثير) في هذا القسم (مصاحبته ضميرا عائدا الى المبدل منه واياه المصنف) سواء كان ذلك الضمير ملفوظا نحو جائني القوم كثير منهم ام مقدرا : سواء كان له خلف (نحو قبله اليد) ف (أل) فى اليد

خلف عن الضمير ، ام لم يكن له خلف وهو نحو لله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا أي من استطاع منهم وقد تقدم في باب اعمال المصدر التمثيل بالآية وجعل « من » هناك فاعلا فتأمل قال بعض المحققين في حاشية الجامي في باب الاستثناء في مافعلوه الا قليل انه صح فيه بدل البعض من الكل مع انتفاء الضمير الراجع الى المبدل منه الذى هو شرط بدل البعض لان الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه .

الثالث ; اي : بدل الاشتمال وهو كالثانى في اشتراط كثير مصاحبته (ضميرا عائدا) الى (المبدل منه) : سواء كان الضمير ملفوظا به (نحو اعرفه حقه) فحقه بدل اشتمال للضمير المنصوب وفيه ضمير ملفوظ ، ام كان مقدرا له خلف نحو (قتل اصحاب الاخدود النار) فالنار بدل اشتمال للاخدود وفيه ضمير حذف وخلف عنه ال اي ناره ، وقيل ، الضمر مقدر بدون ان تكون ال خلفا عنه وتقديره النار فيه ، وعلي كلا القولين الضمير عائد الى الاخدود وهي الارض التى انشقت من غضب الله على اهلها فعليهذا الاحسن تقدير الضمير المؤنث فتأمل .

(والرابع) : اي : بدل الاضراب والبداء (والخامس) : اي : بدل النسيان (والسادس) : اي بدل الغلط الصرف مثالها (خذ) نبلا اي سهما (مداجمع مدية) كغرفة وغرف (وهو السكين) وهذا المثال يصلح ان يكون مثالا لكل واحد من الاقسام الثلاثة وذلك باختلاف الاعتبارات والقصد فان قصد المتكلم وأراد اولا الامر بأخذ النبل ثم اضرب فانتقل الى

الامر بأخذ المدى وجعل الاول بحكم المتروك فهو بدل اضراب وبداء وان أراد ابتداء وقصدا للامر بالاول ثم تبيين فساده وتذكر ان مقصوده الامر بالثاني فهو بدل نسيان ، وان كان مراده الامر بالثاني فسبقه لسانه بالامر باول فبدل غلط صرف (والاحسن في) جميع (هذه) الاقسام (الثلاثة ان يؤتي ببل) . قيل : لئلا يتوهم ارادة الصفة اي نبلا حادا كما تقول رأيت رجلا حمارا بالتوصيف بان تؤل الحمار بالمشتق وتريد جاهلا او بليدا .

فصل

(يبدل الظاهر من الظاهر) حالكونهما (معرفتين) كالايتين (او نكرتين) كالمثال الاخير (او مختلفين) بالتعريف والتنكير ؛ سواء كان الاول نكرة والثاني معرفة نحو «مررت برجل زيد» كأنه سئل من الرجل فابدلت مكانه ماهو اعرف منه ، ام بالعكس لكن توصف الثاني لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فيؤتي بالصفة ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة نحو « بالناصية ناصية كاذبة » وهذه الوجوه الاربعة التي كانت باعتبار التعريف والتنكير تجري في كل واحد من اقسام البدل وحاصل ضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر فعليك باستخراج الامثلة الباقية قياسا على ما مثلنا .

وايضا يبدل المضمر من المضمر نحو « لقيتهم اياهم » والمظهر من المظهر وقد تقدم مثاله (والمضمر من الظاهر) نحو « اخوك لقيت زيدا

اياه » (و) لا يبدل (الظاهر) الا (من ضمير الغائب) وقد تقدم مثاله، وهذه المسئلة كالمسئلة السابقة ستة عشر قسما فعليك ايضا استخراج ما تركناة من الامثلة (و) امـــا الابدال (من ضمير الحاضر) سواء كان للمتكلم او للمخاطب فله حكم ذكره بقوله (الظاهر لا تبدله) اي لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر (خلافا للاخفش) فانه اجازه مطلقا ، واستدل الجمهور بان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود ولفظ (الظاهر) في النظم بالنصب (مفعول) لقوله «تبدله» وتبدله (متعلق من) الجارة (في اول البيت) واصل الكلام « لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر الا) اذا كان البدل (ما) اي اسما ظاهرا (إحاطة جلا) اي ؛ يكون بدل كل مفيد للاحاطة والشمول (نحو ربنا انزل علينا مائدة من السماء (تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا) فـ « اولنا وآخرنا » بدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام وهما محيطان على المراد من ضمير المتكلم اعني بني اسرائيل (او اقتضى بعضا) يعني : يكون الاسم الظاهر بـــدل بعض من الكل (نحو) :

(اوعدني بالسجن والاداهـــم) رجلي فرجلي شنشنة المناســـم

فقوله (رجلي) الاول بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل (او) اقتضى اشتمالا يعني ؛ يكون الاسم الظاهر بدل (اشتمال كـــا نك ابتهاجك) استمال » فابتهاج بدل اشتمال من كاف فى « كأنك » و (استمال) فعل ماض فاعله مستتر فيه يعود الى ابتهاج والجملة خبران.

(وبدل الاسم) المتضمن (معني الهمزة للاستفهام) وبعبارة :

« اخرى اذا ابدل اسم من اسم متضمن معنى همزة الاستفهام » فحينئذ يجب ان (يلي) البدل (همزا) ليطابق المبدل منه في المعنى ،وليتبين انه بدل من متضمن الاستفهام كـ « من ذا أسعيد ام علي » فسعيد بدل من « من » الاستفهامية دخل عليه الهمزة للمطابقة وللتبين المذكور ، (و) نحو (كيف اصبحت أقوياً أم ضعيفاً) ؟ فـ « قوياً » بدل من « كيف » دخل عليه الهمزة للمطابقة وللتبين .

(تتمة) (بدل المضمن معنى الشرط — يلي حرف الشرط نحو مهما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به) فـ « خيرا » وما عطف عليه بدل من مهما دخل عليه ان الشرطية .

(وكما) يجوز ان (يبدل الاسم من الاسم) كذلك يجوز ان يبدل (الفعل) بدون الفاعل (من الفعل : بدل كل) اذا كان معناهما واحدا وكان الثاني مفيدا زيادة بيان للاول (نحو متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا) فـ « تلمم بدل كل من تأتنا لاتحاد معناهما (لأن الالمام) عين الاتيان) معنى . قال الفاضل المحشي : « ويرد عليه ههنا ما يرد عليه في تمثيله لعطف الفعل والجواب الجواب » ونحن نقول كما قلنا هناك:ان الدليل على ان البدل هو الفعل وحده وليس الفعل مع فاعله هو ان الجزم الذي اقتضاه العامل في الفعل الاول ـ موجود بنفسه في الفعل الثاني فمن ذلك يعلم ان المتعاطفين هما الفعلان وحدهما لا الفعلان وفاعليهما ، (و) يبدل ايضا الفعل من الفعل (بدل الاشتمال كـ « من يصل الينا يستعن بنا يعن » فـ « يستعن » بدل من « يصل » بدل الاشتمال (لأن الاستعانة) من الكريم مع كون المستعين مستحقا (يستلزم معنى في الوصول) الى

الكريم ، (وهو اي : المعنى (نجحه) اي : نجح المستعين المستحق، والا يلزم عدم كون الكريم كريما وهذا خلف اذا كان المتكلم بهذا الكلام كريما وصادقا ، والخلف على هذا الفرض محال . (كذا قال ابن الناظم) ، فما فهمه ابن الناظم صحيح لا غبار عليه لثبوت الاستلزام كما بيناه (و) ان (منع ابن هشام الاستلزام) غافلا عن خصوصيات هذا الكلام اعني : كون المتكلم كريما صادقا والمستعين الواصل اليه مستحقا ، ولذلك قال : (وقد يستعين) السائل الواصل الى الكريم (ولا يعان فلا يكون الوصول) اليه « منجحا » . ثم (قال : والواجب رفع « يستعين ») ليكون (حالا) من فاعل « يصل » (كـ « تعشوا » في قوله) (متى تأته تعشوا الى ضوء ناره) حيث رفع « تعشو » ليكون حالا من فاعل « تأت » هذا ، وأنت تعرف بعد ما بينا لك المراد من هذا الكلام مع خصوصياته انه لا وقع لكلام ابن هشام ولا لبعض ما في الحواشي في هذا المقام .

(تتمة) وهي قرينة بل دليل قاطع لما حققنا آنفا : من كون المبدل منه والبدل مما الفعلان وحدهما لا هما مع الفاعل والا يلزم كونها تكرارا لا تتمة : (تبدل الجملة من الجملة) بدل بعض من الكل اذا لم تكن الاولى وافية بتمام المراد وكانت الثانية وافية به ، وهذا انما يكون فيما يعتني بشأنه (نحو « أمدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين) وجنات وعيون » فان المراد التنبيه على نعم الله ، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه ، والجملة الثانية اعني قوله : « أمدكم بانعام — الخ » أو في بتأدية المراد لدلالته على نعم الله بالتفصيل من احالته

الى علم المخاطبين المعاندين والجملة الثانية داخلة في الاولى لان«ما تعلمون» يشمل المذكورات في الثانية وغيرها .

(و) تبدل (الجملة من المفرد) بدل كل (نحو) :

(الى الله اشكو بالمدينة حاجة) (وبالشام اخرى كيف يلتقيان)

فابدل جملة « كيف يلتقيان » من « حاجة » و « أخرى » وهما مفردان وحاصل معنى البيت انه : الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما والجمع بينهما .

وقد (تبدل الجملة) عن الجملة بدل اشتمال نحو قوله :

اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما

أي : ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر ، فـ « لا تقيمن عندنا » بدل اشتمال من « ارحل » والمراد اظهار الكراهة لاقامة المخاطب عند المتكلم ، والثاني اعني « لاتقيمن» اوفي بتأدية المراد لأنه نص فيه .

(هنا فائدتان)

الاولى : اختلف النحاة في المبدل منه : فقال : بعضهم : انه في حكم السقوط معنى لأن المقصود بالنسبة هو المبدل دون المبدل منه . وقال بعض : انه ليس في حكم السقوط معنى الا في بدل الغلط ، ووجهه ظاهر ، وأما لفظاً فلا خلاف في انه ليس في حكم السقوط لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال ، وقد يكون المبدل منه ضميرا لا يستغنى عنه نحو « ضربت الذي مررت به اخيك » اومتلبسا

بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم .

الثانية : ان التوابع اذا اجتمعت بدء بالنعت ، ثم بالتأكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنسق ، وعطف البيان كالنعت ، اما الابتداء بالنعت قبل التأكيد فلكونه أعم موردا من التأكيد اذ التأكيد لا يجيء في النكرات الا عند بعضهم بشرائط تقدمت ، وأما تقديم التأكيد على البدل فلان التأكيد مدلوله عين مدلول الموكد بخلاف البدل لأن مدلوله غير مدلول المبدل منه في الحقيقة وأما تقديم البدل على عطف النسق فلان البدل له نسبة معنوية مع المبدل منه أما بالكلية او البعضية او الاشتمال ، وأما بدل الغلط فغير واقع في كلام الفصحاء او نادر على الخلاف الذي اشرنا اليه ، والنسق أجنبي من متبوعه .

(هذا باب النداء)

بكسر النون او ضمها ، وهو في اللغة الدعاء ، وقد يستعمل في الصوت المجرد وفي الاصطلاح الدعاء بأحرف مخصوصة نابت مناب أدعو لفظاً او تقديرا ، والمنادى هو المطلوب اقباله بتلك الحروف ، قال بعض المحققين : الاولى ان يقال ان هذه الحروف نابت مناب الماضي اي « دعوت ، او ناديت » لأن النداء انشاء والا غلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي . وقال بعضهم انها اسماء افعال ورد بان اسماء الافعال لا يكون اقل من حرفين والهمزة من أدات النداء ، وأجيب بان هذه الاداة خالفت بقية اسماء الافعال لكثرة

استعمالها فجوز فيها مالا يجوز في غيرها .

ولابد للنداء من منادي : لفظا أو تقديرا نحو ياليتني ، اي: ياقوم .

(وللمناري الناء اي البعيد) حقيقة (او الذي كالناء) فيكون بعيدا حكما (كالنائم والساهي) والسكران والمغمي عليه (يا او اي بفتح الهمزة وسكون الياء) اذا لم يكن للتفسير او العطف ومن قسم البعيد حكما قول العبد يالله ويا رب ويا احكم الحاكمين لانه تعالى وتقدس وان قال ونحن اقرب اليه من حبل الوريد لكن العبد لما كان في معرض الدعاء وطلب الاحسان منه تعالى وليس للعبد تلك القابلية التي يستحقهما فالعبد ليس بالنسبة اليه تعالى بل بالنسبة اليه لبعده من احسانه واستجابة الدعاء وأما إيْ بكسر الهمزة وسكون الياء فهو حرف جواب اشرنا اليه سابقا (وآ بالف بعد الهمزة وكذا ايا ثم هيا والهمزة فقط للداني اي : القريب) والاصل فيها ياء لانها ام الباب (و وا ايت بها لمن ندب عليه او يا) وبعبارة اخرى ويستعمل في المندوب وهو المتفجع عليه وجودا وهو ما يتفجع على وجوده كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد من يحبه نحو وامصيبتاه واحسرتاه واويلاه ، او عدما كالميت الذي يبكي عليه النادب نحو واحسيناه وكذا المتوجع منه واظهراه اذا توجع ظهره وقس عليه يا ، وسيأتي للمندوب زيادة توضيح عن قريب .

(وغير « وا » وهو « يا » لدى اللبس) أي : لبس المندوب (بغير المندوب اجتنب بضم التاء) فعل ماض مجهول نظير ندب بضم النون فان لم يلتبس المندوب بغيره جاز استعمال « يا » كما اذا وصل آخر المندوب بالف الندبة نحو يا عمروا كما يأتي فان ثبوت الالف يدل

على انه مندوب .

(وكل منادي غير مندوب ، ومضمر) قيل المراد منه ضمير الخطاب لعدم وجود نداء غيره في كلامهم وأما « يا هو » فقيل انه ليس بضمير بل اسم لذاته تعالى (وما جاء مستغاثا) وسيأتي المراد منه (و) غير (اسم الله) تعالى (كما في الكافية قد يعري من حروف النداء) لفظا ولا يذهب عليك ما في اتيان « الحروف » بصيغة الجمع لعدم جريان الحكم اى الحذف الا في حرف واحد وهو يالانها أم الباب ولا يقدر حين الحذف الا أم الباب (بان يحذف) لقيام قرينة كان يكون المنادى (بفتح الدال) مقبلا على المنادي (بكسر الدال) ومتهيا لما يقول له وذلك لا يكون الا فيما كان معرفة قبل النداء فلا يكون في النكرة ولو كانت مقصودة (فاعلم نحو يوسف اعرض عن هذا ») اي : يايوسف ، والاصح انه عبري . وقيل عربي والاصل بكسر السين ثم غير كما يغير الاعلام ، ونحو (رب اغفر لي والوالدي) أي يارب.

وانما (لا يجوز حذفه) اي : حرف النداء (من المندوب ولا المستغاث لان المطلوب فيهما تطويل الصوت) كما هو ظاهر ، والحذف ينافيه وقال بعض المحققين : أما المستغاث به فللمبالغة في تنبيهه باظهار حرف النداء لكون المستغاث له أمرا مهما ، وأما المندوب فلكونه منادي مجازيا لا حقيقيا لعدم صلاحية الميت ونحوه للنداء الحقيقي فهو منقول من النداء الحقيقي الى النداء المجازي ، فابقي فيه حرف النداء تنبيها على الحقيقة المنقول منها .

(ولا) يجوز الحذف ايضا من (المضمر) لان حذفه منه يفوت الدلالة على كونه منادي بناء (على ان ندائه شاذا) فحقه ان لايحذف

منه حتى يعرف انه منادي (ولا) يحذف ايضا من (ألاسم الكريم اذا لم تعوض) من حرف النداء (في آخره ميما مشدة) وسيجيء الكلام في الميم عن قريب . وانما لم يحذف بدون التعويض لان نداء اسم الكريم على خلاف القياس لان القياس في نداء مافيه ال ان يتوصل الى ندائه بـ « اي » واسم الاشارة كما يأتى الاشارة اليه في قوله :

وايها مصحوب أل بعد صفة يلزم بالـــرفع لدى ذي لمعرفة

فلو حذف حرف النداء لم يدل على كونه منادي دليل فيجب ابقائه حتى يعرف انه منادي ، هذا اذا لم تعوض عنه الميم والا يجب حذفه كما كما يأتي عين قريب فى قوله:

والاكثر اللهم بالتعويض وشذيا اللهم في قـــريض

(وذاك الحذف) اي : حذف حرف النداء (بجيئه في اسم الجنس) والمراد منه هنا على ما حققه الرضي مطلق ما كان نكرة قبل النداء : سواء تعرف بالنداء كالنكرة المقصودة نحو « يا رجل » او لم يتعرف كالنكرة غير المقصودة نحو « يارجلا » فالتقييد بقوله (المعين) في غير محله فتأمل (و) كذا (المشار له قل) مثال اسم الجنس (نحو ثوبي حجر) اي ! ياحجر ولهذا المثال حكاية فليراجع في كتب التفسير قوله تعالى ولا تكونوا كالذين آذوا موسى ومثال اسم الاشارة قوله تعالى (ثم انتم هؤلاء تقتلون) اي ياهؤلاء . والوجه فيهما أي : فى قلة الحذف منهما ماتقدم في المضمر واسم الكريم . وقيل لم يحذف حرف النداء من النكرة ، اما المقصودة فليكونه كالعوض عن اداة التعريف ، وفي غير المقصودة فلان حذف حرف النداء لايكون الا اذا كان المنادي مقبلا على المنادي وفيه ليس كذلك (وهل يقاس عليه) اي يقاس على المسموع من العرب

كالمثالين مالم يسمع منهم (او يقتصر على) مايثبت فيه (السماع) منهم (البصريون والمصنف على الثاني) اي الاقتصار على السماع (والكوفيون على الاول) اى على انه يقاس (واما من يمنعه) أي حذف حرف النداء (سماعا وقياسا فانصر عاذله اي) انصر (لأنه على ذلك) المنع (لانه) اي لان من يمنعه (مخطيء في منعه) لو رود السماع به اي بالحذف كالمثالين المتقدمين ونحوهما قيل لاتحذف حرف النداء من منادي البعيد نحو يازيد لما ذكر في المندوب (وابن المنادي خلافا للكسائي حيث قال باعراب المنادي وان كان مفردا معرفة (المعرف) ان لم يكن مبنيا قبل النداء والا فابقه على بنائه ، وفي قوله (اما بالعلمية) كزيد (او بالقصد) كالنكرة المقصودة حزلزة اذ كون المنادى معرفة ليس منحصرا في العلمية والقصد لانه قد يكون غير العلم والنكرة المقصودة لكنه تدفع بما قيدنا البناء به فتأمل (المنادى المفرد) للمفرد ستة معان الاول مايقابل المركب كما في تعريف الكلمة ماوالثاني يقابل المثنى والمجموع وهو واضح والثالث مايقابل الجملة كما في قولهم الاصل في الخبر ان يكون مفردا والرابع مايقابل العلم المزجى والاضافي والاسنادي كما فى باب العلم والخامس ما يقابل المكرر كما في باب لاء نفي الجنس والسادس ما يذكر هنا اعنى المقابل للمضاف وشبهه ، وبعبارة أخرى ابن المنادى ان كان مفردا معرفة قبل النداء او بعده (لتضمنه معنى كاف الخطاب) الحرفي ظاهر هذا التعليل ان علة بناء المنادى الشبه المعنوي كمتي وهنا وهو خلاف ماعليه الجمهور من انه بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ، ولكونه مثلها افرادا وتثنية وجمعا ، وذلك

لان « يازيد ، ويازيدان ، ويازيدون » بمنزلة « ادعوك ، ادعوكما ، وادعوكم » والضمائر فيها مشابهة بالكاف في « ذاك ، ذاكما ، ذاكم » فان ظاهر هذا التعليل ان شباهته غير الشباهات المعروفة وهو ماذكرناه في آخر الشباهات الاربع الموجبة للبناء ويسمي بالشباهة اللفظية اذ مرجع هذا التعليل الى قياس المساواة لانهم يذكرون النتيجة ويقولون: مشابه المشابه مشابه فتأمل قال الرضي وقال الكسائي المنادي المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العامل اللفظية ولا نعني ان التجرد فيه عامل الرفع كماقال بعضهم في المبتدء بل المراد انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبني ولابد فيه من الاعراب ثم انا لوجررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين مارفع بعامل رافع ولايعترض عليه المبتدء فان العامل فيه عنده هو الخبر انتهى (على الذي في رفعه قد عهدا) من الضمة في المفرد وما في حكمه ، والالف في التثنية وملحقاتها ، والواو في الجمع وملحقاته (كيازيد ، ويازيدان ، ويازيدون)ونحويا رجل، ويارجلان ، ويارجال .

واستشكل في نحو « يازيدان ، ويازيدون » بانه قد تقدم في الموضع الثاني من أقسام الاعراب النيابي عند قول المصنف :

بالالف ارفع المثنى وكلا اذا بمضمر مضافا وصلا

انه اذا ثني العلم او جمع بالواو والنون — ينكر ثم يثنى او يجمع ثم يعوض عن التعريف الزائل لام التعريف فيقال « الزيدان والزيدون » باللام فلم لم يؤت باللام في المنادي .

واجيب عن ذلك بان هذه القاعدة مختصة بغير المنادي اذ حرف

النداء من اداة التعريف فلو جيء باللام للزم الجمع بين اداتي التعريف وهو غير جائز ، ورد ذلك بانه : يلزم على هذا ان لايدخل الياء على المنادى المضاف الى المعرفة ، لأن الاضافة ايضا سبب للتعريف واجيب عن ذلك : بانا قلنا لا يجوز الجمع بين اداتي التعريف وهنا ليس جمعا بين الاداتين بل اداة وسبب ولا مانع فيه .

واستشكل ايضا في المثالين المذكورين بانهما كيف بنيا مع ان التثنية والجمع من خواص الاسماء ، وقد ذكرنا الجواب عن ذلك فى باب المعرب والمبني عند قوله :

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا والمعنوي في متى وفي هنا

وقال بعضهم : العلم في النداء باق على تعريفه فلذا لم يؤت بلأم التعريف ، واستشكل عليه بان العلم اذا اريد اضافته نحو « زيدكم » نكر لعدم جواز الجمع بين سببي التعريف اعني : العلمية والاضافة فما الفرق . وأجيب عن ذلك بانه ليس المقصود في الاضافة الا تعريف المضاف او تخصيصه ، فلو اضيف مع بقاء تعريفه كانت الاضافة لغوا ، لا فائدة معتدا بها حينئذ ، بخلاف النداء اذ ليس المقصود منه التعريف بل طلب الاقبال والاصغاء فلا مانع من بقاء التعريف فلا حاجة الى تنكيره ، وقد تقدم في آخر باب المعرف باللام في قوله :

وحذف أل ذي ان تناد او تضف اوجب وفي غيرهما قد تنحذف

ما يفيدك هنا فراجع .

(وانواي : قدر انضمام ما بنوا او حكوا كما في العمدة قبل النداء) ، مثال المبني قبل النداء (كـ « يا سيبويه ») على القول ببنائه

قبل النداء فالضمة مقدرة في آخره ، ويظهر أثر التقدير في التابع فانه يرفع مراعاة للضمة المقدرة ، وينصب مراعاة لمحله ، الا اذا كان المنادى اسم اشارة فانه يجب رفع تابعه ولا يجوز نصبه الا في بعض الصور كما يجيء عن قريب في قوله :

وذو اشارة كأى في الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة

وأما على القول بأنه قبل النداء تعرب اعراب ما ينصرف كما تقدم في باب العلم عند قوله :

وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغير ويه تم اعربا

فظاهر ان الضمة تظهر في آخره . وقال بعض المحققين اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير معناها — فالواجب حينئذ اعرابها فعلى هذا تقول في كيف ، وهؤلاء ، وكم ، ومنذ اعلاما : يا كيف ، ويا هؤلاء ، ويا كم ، ويا منذ » بضمة ظاهرة متجددة للنداء ، وأما مثال المحكى قبل النداء فهو نحو « تأبط شرا » ففيه ايضا ضمة مقدرة في اخره يظهر اثره فى التابع على التفصيل المتقدم ، والمراد من الحكاية هنا : القسم الرابع من الاقسام الاربعة التي تقدم ذكرها في باب العلم وعند قوله المذكور آنفا فراجع ، وبعضهم يعربه اعراب المتضايفين فعليه يصير من قسم المنادى المضاف فينصب جزئه الاول ويجر الثاني بالاضافة .

وليجر جميع ما ذكر (مجرى ذي بناء جدد) اي : يجري مجرى منادى لم يكن مبنيا قبل النداء فيفرض انه مبني على الضم ، وان كان قبل النداء مبنياً على غيره (فليحكم عليه بنصب محله) فيتبع بالنصب الا فيما ذكرناه آنفا ، ويحكم على لفظه بالضم فيتبع بالرفع

كما تقدم. (والمفرد المنكور الذي لم يقصد) اي النكرة غير المقصودة: سواء كانت مفردا او غيره: جامدة كانت او مشتقة ، (والمضاف) : معنوية كانت اضافته او لفظية .

(وشبهه) اي : شبه المضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه : سواء كان معمولا له او معطوفا عليه (أنصب) جميع هذه الاقسام (عاد ما خلافا معتدا به) ، قال الرضى قال الكسائي وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولأن المنصوبات فى كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يازيد يازيدا ليكون المنادى بين صورتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبنى على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا ادرى ما يقول في نصب المضارع له والمفرد المنكور ولم لا يجرى المضاف مجراهما في كونه منصوبا انتهى .

مثال النكرة الجامدة يا رجلا ، ويا رجلين ، ويا مسلمين (بكسر الميم الثانية) اذا قالها الاعمى او نحوه ممن لا يرى المنادي لكونه في بئرا ونحوه ، ومثال النكرة المشتقة (نحو) قول الواعظ ونحوه : (ياغافلا والموت يطلبه) فانه لا يقصد شخصاً بعينه ، (و)مثال المضاف بالاضافة المعنوية نحو (يا عبد الله) ، (و) مثال المضاف بالاضافة اللفظية نحو (يا حسن الوجه) . (وأجاز تغلب ضمه) بناء ، وعلل ذلك بان الاضافة اللفظية كلا اضافة لأنها في تقدير الانفصال ، ورد بان البناء انما هو لشباهة المنادى بكاف ادعوك على تفصيل تقدم بيانه وهذه الشباهة مفقودة هنا لكونه نكرة ، وبان السماع من العرب لم يرد الا بنصبه فلا مقتضى لبنائه ، ومثال الشبيه بالمضاف العامل في ما بعده

نحو « يا طالعا جبلا » . واستشكل في هذا المثال بانه لم يوجد اعتماد وهو شرط في الاعمال ، ولو قدر موصوف فحينئذ يصير هو المنادى وهو مفرد فيخرج عن كونه شبه مضاف ، ولعله لمثل هذا لم يمثل به الشارح فالاحسن ان يمثل بنحو « يا رؤفاً بالعباد » ، ومثال شبه المضاف المعطوف عليه نحو (يا ثلاثة وثلاثين) ونحوه اذا كان علماً فيجب نصب الجزئين اجماعاً ، اما نصب الجزء الاول فلانه شبيه بالمضاف لأن الجزء من تمامه اذ التسمية وقعت بمجموع الجزئين مع حرف العطف ، وأما نصب الجزء الثاني فبالعطف على الجزء الاول قبل العلمية فتأمل . هذا اذا كان علما ، وأما اذا لم يكن علما فقيل: انه كذلك ، وقيل هو ك « يا زيد والحارث » اذا قصد جماعة معينة وكيا رجل وامرأة اذا لم تقصد جماعة معينة ، والمنادى الموصوف بالجملة والظرف كالنكرة غير المقصودة نحو « يا حليما لا يبخل » ويجوز ان يجعل كالمقصودة ، وأما المتبوع بسائر التوابع فكالمنادي غير المتبوع الا العلم المتبوع بابن ، والمسألة تحتاج الى تفصيل ازيد .

ونحو (زيد ضم وافتحن من كل علم مضموم) ، حاصله ان المنادى المفرد المعرفة يجوز ضمه وفتحه (اذا) كان علما (وصف) بـ (ابن وابنة) بشرط ان يكون (ابن وابنة متصلا) بالمنادى بان لا يفصل بينهما فاصل ، وبشرط ان يكون ابن وابنة مضافا (الى علم) حاصله ان يكون ابن وابنة بين العلمين (نحو ازيد بن سعيد لاتهن) ونحو (يا هند ابنة عاصم » فيجوز ضم زيد وهند على الاصل ،ويجوز ايضا فتحهما وفي الفتح اقوال :

الاول : انه فتحة اتباع يعني : آخر المنادى اتبع فتحة نون

« ابن » اذ الحاجز بينهما حرف ساكن أعني ! باء « ابن » والحرف الساكن حاجز غير حصين ، فهو نظير مانقدم في الاسماء الستة من اتباع فاء « فم » الميم في الحركات ومن هنا منع بعضهم الفتح في الموصوف ببنت لان الحاجز وهو الباء المتحركة حصين ، وكذلك منع في تصغير ابن نحو « يازيد بني عمرو » لتعذر الاتباع لما ذكر .

والثانى : انه على تركيب المنادي مع ابلا كتركيب خمسه عشر ، فهو نظير ماتقدم في باب لا النافية للجنس من نحو « لارجل ظريف في الدار » ببناء الصفة والموصوف على الفتح .

والثالث : على اقحام ابن واضافة المنادى الى ما بعد ابن لجواز اضافة ابن الشخص اليه بلا واسطة ، والمنادى على هذا مضاف لامفرد فعلى القول الاول فتحة المنادى فتحه اتباع لافتحة اعراب ولا فتحة بناء ، وعلى القول الثاني فتحة بناء ، وعلى الثالث فتحة اعراب ، وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب ، وعلى الثاني بناء ، وعلى الثالث قيل انه : فتح تخفيفا . وقيل : فتح بالتبعية لان ابن تأكيد للمنادى والتأكيد لا ينافي الاقحام . كما قيل ذلك في نحو « ياسعد سعد الاوس » وفي نحو « يازيدزيد اليعملات » وقد يأتي عن قريب ، ومثل العلم المفرد المثنى والجمع اذا صارا علما .

(ويجوز في هذه الحالة) أي : في حالة كون المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل مضاف الى علم (حذف الف ابن خطا) كما انها تحذف لفظا لانها همزة وصل .

واذا وقع الابن بين علمين فى غير النداء وكان صفة لما قبله يحذف

التنوين من العلم الاول ، ويحذف الالف من الابن خطا كما في النداء نحو « جاء زيد بن عمرو » بحذف التنوين من زيد ، وبحذف الالف خطا ، ويجوز ثبوت التنوين فى الضرورة هذا وفي حاشية المغني في باب ضمير الفصل ان حذف هذين انما هو فيما كان العلم الثاني الاب الاقرب فان كان جدا لا يجوز ذلك الحذف ويأتي في باب همزة الوصل نص الحاشية وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون العلم الاول وتثبت ألف أبن خطا نحو « زيد ابن عمرو » وكذا ان لم يقع بين علمين نحو « جاء زيدابن أخينا » بتنوين زيد واثبات الف ابن خطأ ، فالحكم المذكور مشروط بشيئين ؛ الاول ؛ ان تقع الابن بين علمين ، والثاني ؛ ان يكون الابن صفة للعلم الاول لا خبرا واذا فقد أحد الشرطين عاد الاسم الى اصله أعني التنوين .

(والضم) للمنادى (حتم ان فصل) بينه وبين ابن فاصل (نحو يا سعيد المحسن ابن خالد وكذا الضم) للمنادى (ان لم يل الابن (بالرفع) لانه فاعل يل — (علما) ، وبعبارة أخرى ان لم يكن قبل ابن علم .

(اولم يل الابن بالنصب) لانه مفعول يل — (علم) وبعبارة اخرى لم يقع بعد ابن علم الضم (قد حتم) في الصورتين ، وكذا اذ لم يقع قبل ابن ولا بعده علم ، ومثال هذه الصورة (نحو ياغلام ابن اخينا) فليس قبل ابن ولا بعده علم ، واما مثال الصورة الثانيه من الصورتين المذكورتين في النظم فهو نحو (يازيد ابن أخينا) فليس بعدابن علم وأما مثال الصوة الاولى منهما فهو نحو (ياغلام ابن زيد) فلم يقع قبل ابن علم ففي هذه الصور الثلاث يجب فتحه ، ويجب ضم المنادى ولا يجوز اثبات الف

ابن خطا وهكذا يجب الضم للمنادى اذا لم يكن الابن الواقع بعده صفة له : بان كان بيانا له او بدلا ، او كان الابن ايضا منادى حذف منه حرف النداء نحو « يازيد ابن عمرو » هذا مثال للجميع فعليك بالتطبيق ، وحكم الف ابن الاثبات خطا . وكذا اذا كان المنادى موصوفا بغير الابن نحو « يازيد الفاضل » وبعضهم اجاز في هذه الصورة فتح المنادى واستشهد بقوله :

فما كعب ابن مامة وابن سعدي بـــاجود منك ياعمرو الجواد

فانه روى بفتح عمر والجواد .

(واضمم) بناء (أو انصب ما أي) منادى (اضطرارا نون) اي : اذا اضطر الشاعر الى تنوين المنادى) جاز له ضمة بناء مع التنوين اكتفاء بما تدعو اليه الضرورة أعني : التنوين ، وجاز له نصبه اعرابا تشبيها بالنكرة غير المقصودة ، وهذا الحكم أي : جواز الوجهين انما هو فيما اذا كان المنادى (مما له استحقاق ضم بينا) اي : اذا كان المنادى مفردا معرفة او نكرة مقصودة (نحو سلام الله يامطر عليها) بتنوين مطر للضرورة مع بقاء الضم على الاصل اكتفاء بما تدعو اليه الضرورة ونحو (ياعديا لقد وقتك الاواقي) بنصب عديا مع التنوين للضرورة تشبيها بالنكرة غير المقصودة .

(والاول) اي : « الضم » بناء مع التنوين (اولى ان كان المنادى علما) كالبيت الاول لشدة شبه العلم بكاف ادعوك من حيث اصالة التعريف (قاله في الكافية) وقال فيها ايضا : ان الضم مع التنوين مرجوح اذا كان المنادى نكرة مقصودة لضعف شبهها بكاف ادعوك لكون تعريفها طارئا بالنداء .

(وباضطرار) في الشعر(خص جمع يا و) مافيه(ال نحو)قول الشاعر :

(فيا الغلامان اللـــذان فرا) اياكمـا ان تكسبا ناشرا

حيث جمع يـا والمعرف بال للضرورة الشعرية . وقيل لاضرورة فيه لتمكنه من ان يقول فـ « ياغلامان اللذان فرا » قال الدمامي على ما نقل عنه الچلبي في بحث القصران هذا يقتضي عدم تحقيق الضروة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فن تركيب مفيد لامندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحـــة ام لا انتهي فتأمل ولا يختص هذا الحكم بـ « يا » بل جميع حروف النداء كذلك (و) الحاصل انه (لايجوز جمع حـــرف النداء والمعرف بال (في السعة خلافا للبغداديين) فاذا اريد نداء مافيه أل يجب الفصل بينهما بـ « أي وها التنبيه » نحو يا أيها الساقي ، او بـ « أي واسم الاشارة » نحو يا أيهذا الرجل ، او باسم الاشارة فقط نحو ياهذا الرجل ، وذلك (كراهة الجمع بين اداتي التعريف) بلا فاصلة لان ياحرف تعريف كـ« ال »وفية وجه اخر ادق ياتي عنقريب حاصل الكلام انهم لما استكرهوا اجتماع اداتي التعريف فلجأوا الى ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى مايزيل ابهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك الذي يزيل الابهام فوجدوا لذلك « اي » لانه وضع مبهما فلم يجز « يا اي » بل لزم ان يرادفه مايزيل ابهامه وذلك اسم الجنس المعرف باللام ، ويجري مجراه « الذي » وفروعها ، وقد يجري مجرى اسم الجنس اسم الاشارة الموصوف به ، وقد ينوب اسم الاشارة عن « اي » فلا يحتاج الى مزيل ابهام فيقال « ياهذا » لان ابهامه يزيل بالاشارة الحسية

والتزم حينئذ رفع المعرف باللام كما سيأتي عن قريب ولا يجوز نصبه وان كان حكم تابع منادى المضموم جواز الوجهين كما سيأتي ايضا وانما التزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة كون الاسم منادى ليدل التزلم الرفع على ان هذا المعرف باللام هو المنادى حقيقة وانما جعل تابعاً لعدم جواز الجمع بينه وبين الـ «يا» ، والتزم في توابع المعرف ايضا الرفع ؛ سواء كان تابعه مفردا نحو (يا أيها الرجل الظريف) ام مضافاً نحو (يا أيها الرجل ذومال)لأن التوابع حينئذ توابع منادى معرب اذ المعرف باللام كما يأتي عنقريب معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني ، ولنعم ما قيل في المقام : ان المعرف بال هنا كالنعامة اذا قيل لم : وجب رفعه ، قيل: انه المنادى حقيقة ، واذا قيل : فيجب على هذا ان يجوز في تابعه ما يجوز في تابع المنادى المفرد المعرفة،قيل : انه ليس نفس المنادى بل مثله .

وفي « أي » هذه يعني التي تفصل بين « يا ، وأل » قولان :

الاول : انها نكره موصوفة حذف ما اضيفت هي اليه وعوض عنه (هاء) التنبيه ، ولا يكون اي غير مذكور معها مضاف اليه البتة الا في النداء والحكاية وسيجيء حكم (اي) في الحكاية في باب الحكاية انشاء الله.

والثاني : انها موصولة حذف صدر صلتها للتخفيف ، لان المنادى طالب للتخفيف بدليل ترخيمه ، والتقدير : (يا أي هو الرجل » ، ورد بانه ليس لنا عائد يجب حذفه دائما ، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية ، واجيب عن ذلك بان « ما » في (لا سيما زيد) برفع زيد كذلك ، وكيف كان فالقول الاول ارجح وان كان استعمال الموصولة اكثر حتى قيل : ان الموصوفة غير مسموعة من العرب الا في

باب النداء ، ووجه الاولوية ان جعل المعرف بال وصفا اقرب بالدلالة على كونه منادى في الحقيقة بخلاف جعله موصولا فتدبر .

(ومحل جواز نداء ما فيه « أل ») مع الفصل المذكور اذا كانت أل (لغير العهد) ، فان (كانت) أل له اي (للعهد لم ينادا اصلا) ، لأن العهد ملازم للغيبة والنداء ملازم للخطاب ، فيلزم من نداء ما فيه أل للعهد الجمع بين المتنافيين ، (قاله ابن النحاس في تعليقه) . وقال بعض آخر ؛ ان جميع اقسام « ال » فيه معنى العهد وهو يتضمن معنى الغيبة ولذلك وجب الفصل بينه وبين حرف النداء لأن النداء للحاضر ،

قيل ؛ ان هذا المباحث لا يحسن ذكرها هنا لأنها تجيء عن قريب في احكام توابع المنادى في قوله ؛

وايها مصحوب ال بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة

ولكنه وهم اذا البحث هنا من حيث احكام المنادى مع « يا » وهناك من حيث احكام خصوص (اي) او من حيث توابع المنادى فلا تكرار ولا تقديم فتأمل .

حاصل الكلام انه ؛ لا يجوز في السعة جمع يا وال (الا مع) اسم (الله) جل جلاله فيجوز ندائه بلا فصل (في السعة) وان كان يلزم منه جمع يا وأل ، وعلله بعضهم بان ذلك (لكثرة الاستعمال) وعلل بعض آخر بان أل لا تفارق اسم الجلالة لأنها عوض عن الهمزة اذ اصله (إله) فحذفت الهمزة وعوضت عنها (ال) فلزمت الكلمة فصارت ال كأنها من نفس الكلمة ، (و) لذلك (يجوز حينئذ قطع ألفه) اي عدم حذفه في درج الكلام فيجوز ان يقال ؛ (يا الله)

باثبات الالف مفتوحة في التلفظ ، (و) يجوز (حذفها) نظرا الى اصلها لأنها همزة وصل وهي تحذف فى الدرج حين التلفظ قال الرضى يختص لفظة الله بخصائص ليست لغيرها تبعاً لاختصاص مسماها بخصائص منها حذف حرف الجر منها قياساً مع بقاء عملها في القسم ومنها اجتماع يا واللام في النداء ومنها قطع الهمزة فيه اي في النداء وفي انا الله وها الله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحو ها الله وهمزة الاستفهام نحو آلله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر قال كل ذلك في بحث حروف الجر ونقل في المصباح عن بعضهم في مادة اله انه علل بعض ما ذكر بان اسم الله تعالى اجل ان ينطق به الا على اجمل الوجوه ، (والا مع محكي الجمل اي : الا مع الجملة التي صار علما فانها تحكى بجميع اجزائها واعرابها ولا يجوز التصرف فيها كما تقدم ذلك في باب العلم نحو (يا الرجل منطلق) اذا كان علما .

(و) لكن (الاكثر في اسم « الله » تعالى اذا نودي) اي : اذا اريد ندائه ان يحذف حرف النداء وهو (يا) خاصة لأنها ام الباب (ويقال : « اللهم » بالتعويض عن حرف النداء ميماً مشددة في آخره ولذا لا يجمع بينهما) أي : بين حرف النداء والميم المشددة لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض ، ولم تزد في مكان المعوض منه لئلا يجتمع زيادة الميم وأل في اول الكلمة ، (وشذ) الجمع بينهما اي الميم والياء بان يقال : (يا اللهم) وذلك للزوم الجمع بين العوض والمعوض وهو غير جائز لكونه شبيها بنقض الغرض) (الا في قريض اي شعر

وهو قوله :

(اني اذا ما حدث الما) (اقول يا اللهم يا اللهما)

وقال جماعة : ان الميم المشددة فعل امر من (ام يؤم) كقصد يقصد وزنا ومعنا حذفت همزته في الدرج خطا على خلاف القياس او لكثرة الاستعمال كهمزة ابن بين العلمين والتزم الحذف ، ورد ذلك بأنه يصح ان يقال : « اللهم امنا بخير » فلو صحت مقالتهم يلزم فيه التكرار والاصل عدمه فتأمل .

(خاتمة) اذا سمي شخص بقولنا : « الذي قام » فحكمه ماتقدم: من عدم جواز ندائه الا بفاصل ، فان المنادى انما هو « الذي » دون صلته فهو شبيه (يا عبد الله) وذلك بخلاف الجملة نحو (الرجل منطلق) فيجوز ندائه بلا فصل ، والفرق ان المانع في الذي قبل النداء - لام التعريف وهو باق بعد التسمية ، وفي الجملة كونها جملة وقد زالت بالتسمية مع ان اللام فيها داخلة على جزء الاسم بخلاف الموصول فانها داخلة على جميعها فتأمل فانه دقيق .

﴿ فصل في احكام توابع المنادى ﴾

(تابع المنادى ذي) الضم يعني : (المنادى) المبني على (الضم) او على ما يرفع به (المضاف) منصوب لأنه (صفة التابع) في اول البيت حالكون التابع (دون - آل - الزمه) اي التابع (نصباً)

حاصل العبارة انه : يجب نصب تابع المنادى المبني على ما يرفع به اذا كان التابع مضافا مجردا من ال ، وذلك ليس في كل تابع ، بل (اذا كان نعتاً ، او تأكيدا ، او) عطف (بيان) ؛ مثال النعت (كـ « ازيد ذا الحيل ») ، ومثال التوكيد نحو (يا تميم كلهم) ، ومثال عطف البيان (يا رجل عبد الله) ، وانما وجب نصب هذه التوابع لأنها اذا وقعت منادى تنصب فاذا وقعت توابع اولى لأن حرف النداء وهو موجب للبناء لا يباشرها حينئذ ، (واجاز ابن الانباري) تبعاً لجماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال ، (رفعه) اي النعت ، وكذا التوكيد ، وأما عطف البيان فقيل انه ؛ قريب الشبه بالبدل ، والبدل اذا كان مضافاً يجب نصبه ولا يجوز رفعه لأنه كالمستقل كما سيأتي فكذا ما اشبهه . (وما سواه اي : سوى المضاف المجرد من ال كالمفرد) اي : كالتابع المفرد سواء كان مع اللام او بدونها (و) التابع (المضاف المقرون بها) اي بال (ارفع حملا على اللفظ ، مثال النعت المفرد (نحو يا زيد العاقل) فرفع العاقل حملا على لفظ المنادى لأن بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظ فانه مضموم ، وكذا اذا كان بحكم المضموم نحو (يا زيدان العاقلان) ، و (يا زيدون العاقلون) وقس عليه سائر الامثلة (و) مثال النعت المضاف المقرون بأل نحو (يا زيد الكريم الاب) ومثال التأكيد المفرد نحو (يا تميم اجمعون) . ومثال عطف البيان المفرد نحو (يا غلام بشر) برفع بشر ، (او انصب) التابع في جميع هذه الامثلة (حملا على الموضع) اي : على المحل لأن حق تابع المبني ان يكون تابعاً لمحله لأن وصف التابعية في التابع انما هو باعتبار

الأعراب فالحركة البنائية في اللفظ لا أثر له في التابعيـة ، والاعراب هيهنا في المحل وهو (النصب) على المفعولية (نحو يا زيد لعاقل) ، ويا زيدان العاقلين ، ويا زيدون العاقلين ، (و) يا زيد ، (الكريم الاب ، ويا تميم اجمعين ، ويا غلام بشرا) ولا يـذهب عليك انه يظهر من عدم تمثيله للمتابع المضاف المقرون بأل في التأكيـد وعطف البيان عدم وجوده في كلامهم والا فجميع اقسام التوابع الثلاثة المرفوعة والمنصوبة ثمانية عشر وقدذكر الشارح ثمانية منها ولعل الوجه فيه ماذكرنا فتأمل جيدا .(واجعل كمستقل) عطفـاً (نسقا) ان يكن (مجردا من ال) وأما اذا لم يكن مجردا منها ففيه خلاف يأتي بعيد ذلك ، وكذا اجعل كمستقل (بدلا فضمهما) بناء (حيث يضم المنادى) ، فمثال البدل نحو (يا رجل زيد) ، ومثال عطف النسق (يا رجل وزيد) فيجب في المثالين ضم (زيد) كما يجب الضم لو قلت : (يا زيـد) وقس عليه التثنية والجمـع ، (وانصبهما حيث ينصـب المنـادى) ، فمثال البدل نحو (يازيد ابا عبد الله) ومثال عطف النسق نحو (يازيد وأبا عبد الله) فيجب في هذين المثالين نصب (أبا) لأنه مضاف كما يجب نصبه لو قلت : (يا أبا عبد الله) ، وهذا الحكم ثابت في التابع (وان كان) الحكم في (المتبوع بخلاف ذلك) كالمثـالين الاخيرين فضلا عما اذا كان حكم المتبوع ايضا كحكم التابع كالمثالين الاولين .

(وان يكن مصحوب « أل » ما نسق) ، وبعبـارة اخرى اذا لم يكن عطف النسق مجردا من أل بل كان مقرونا بها (ومعلوم انه حينئذ لا يكون مضافا معنوية لأن ال يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية).

(ففيه وجهان) اذا كان مفردا ، وأما اذا كان مضافا اضافة لفظية

فظاهر اطلاق الناظم وتقرير الشارح انه ايضا كذلك ، فنسبة القول بوجوب النصب الى الشارح في هـــذه المسألة اذا كان عطف النسق مضافاً باضافة لفظية ـ خطأ ، والوجهان في المسألة :

احدهما : (نصب) عطف النسق ، (وهو) اي النصب (عند ابي عمرو) بن العلاء الذي هو احـــد القراء (ويونس والجرمي يختار) مع تجويزهم الرفع ، وعللوا ترجيح النصب بانه : لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة وجود اللام فيه لا يمكن فرضه منادى مستقلا فجعل له حكم التبعية ، وتابع المبني تابع لمحله والمحل النصب .

(و) الثاني : (رفع) عطف النسق ، (وهو) اي الرفع (عند الخليل) بن احمد وهو استاذ سيبويه (والمازني والمصنف ينتقي) اي يختار مع تجويزهم النصب ، وعللوا ترجيح الرفع بان : المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء وهي الضمة او ما يقوم مقامها ، ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعراباً قضاء لحق المقام بقدر الامكان فصارت رفعا . (و) لكن (فصل المبرد بين ما فيه ال للتعريف فالنصب وما لا فالرفع) واليه اشار في الصمدية بقوله والمبرد ان كان كالخليل فكالخليل والا فكيونس فراجع شرحنا على الصمدية .

ويجوز في الضمير المتصل بتابع المنادى ـ الخطاب نظرا الى كون المنادى مخاطباً ، ويجوز الغيبة نظرا الى ان الاسم الظاهر بعد الغيبة كما قاله علماء المعاني ، فيجوز ان يقال : (يا قوم كلهم) ويجوز ان يقال يا قوم كلكم وكذا بقية الضمائر الراجعة الى المنادى .

(وأيها) في تركيب هذا البيت خلاف بينهم ، فعند الشارح ايها (مبتدأ اول) ، (ومصحوب ال) مرفوع (مبتدأ ثان) ، وقال غيره : الارجح ان يكون مصحوب ال منصوباً على انه مفعول مقدم بيلزم (وبعد حال لمصحوب ال عند الجميع) اي : (بعد ايها) وصفة ايضا حال لمصحوب ال اي : (حالكونه) اي : مصحوب ال (صفة لها) اي : لأي (يلزم وهو الخبر) للمبتدأ الثاني اعني : مصحوب ال على رأي الشارح ، والجملة خبر للمبتدأ الاول وعامل ناصب لمصحوب ال على رأي غيره وخبر للمبتدأ اعني ايها ، وحاصل معنى البيت انه : اذا كان المنادى لفظة (اي) : سواء كان مع هاء التنبيه او بدونها - يجب ان توصف بما فيه « ال » (لأنها) اي : اي (مبهم) فتحتاج الى صلة ترفع ابهامها ، (فلا تستعمل) كل واحد من اقسام اي : سواء كانت في النداء ام (لا بغير صلة) بالمعنى الاعم اي مطلق ما تكون رافعة لابهامها (الا في) الشرط (والجزاء) اي الا اي الشرطية (والاستفهام) لجواز حذف صلتهما اعني المضاف اليه المبين لهما فانه يحذف من كل واحد منهما نحو (ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) اي : اي اسم ، ونحو (اي جائك) (فلما لم توصل) اي : فلما لم يؤت لها بصلة مبينة لها في باب النداء (الزم الصفة) المقترنة بال (لتبينها وهي) اي : الصفة المقترنة بأل (معربة بالرفع) فقط كما اشرنا اليه آنفاً ولا يجوز نصبه (لدى ذي المعرفة) وان كانت صفة ، وحقها جواز الوجهين : الرفع والنصب كما تقدم آنفاً في قوله :

وما سواه ارفع او انصب واجعلا كمستقل نسقا وبدلا

وانما التزموا رفعه لما تقدم من انه هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المنادى حقيقة لان في كل مخالفة للقواعد اشارة الى نكتة والنكتة هنا الدلالة المذكورة فهذه الصفة بمنزلة المستثنى عن قوله : « وما سواه ارفع ...» الخ (نحو يا ايها الانسان انك كادح) فلا يجوز في « الانسان » الا الرفع (وقد تزاد فيها) أي : في اي (التاء للمؤنث نحو يا ايتها النفس المطمئنة) .

(ووصف « اي » باسم الاشارة) الموصوف بذي اللام (نحو يا ايهذا الرجل أو (بالموصول نحو يا ايها الذي) نزل عليه الذكر (ورد) في كلام الفصحاء (فقبل ، ومنه (الا ايهذا الباخع الوجد نفسه) ومنه ايضا (يا ايها الذي نزل عليه الذكر) كما اشارة الية الناظم (ووصف أي بسوى هذا الذي) ذكر من المعرف باللام واسم الاشارة والموصول (يرد على قائله ولا يقبل منه) فلا يقال : يا ايها الاعشى ، ولا يا ايتها المدينة ، وكذلك لا يقال : يا ايها الفضل ، ويا ايها الحارث لان اللام فيها ليست للتعريف اذ هي في الاولين للغلبة وفي الآخرين للمح ماعنه نقل كما تقدم في باب العلم .

(وذو اشارة) اي : اسم الاشارة (كا يفي لزوم الصفة المرفوعة لها) حاصل الكلام ان اسم الاشارة مثل « أي » في وجوب توصيفها بمصحوب ال ، وفي لزوم الرفع في صفتها (ان كان تركها اي) ترك (الصفة يفيت المعرفة) بان كان المقصود بالنداء هو الصفة المعرفة بال وانما أتى باسم الاشارة للفصل بين حرف النداء وال (وان لم يكن) كذلك بان كان المقصود بالنداء نفس اسم الاشارة والمعرف اتي صفة

للتوضيح ونحوه فحينئذ (جاز النصب ، وهو) اي : اسم الاشارة (لا يوصف الا بما فيه ال) وهذا الحكم لايختص بكونه منادى بل في غيره ايضا كذلك .

(وفي نحو ياسعد سعد الاوس) ، وكذا في نحو (يا زيد زيد اليعملات الذبل و) كذلك في نحو يأيتم تيم عدى (و) الحاصل انه (كلما كرر فيه اسم مضاف في النداء ينتصب ثان) أي ينتصب الاسم الثاني (لانه) اما تابع لمضاف او تابع (مضاف) ، وايا ما كان لا يجوز فيه الاالنصب ، ويظهر وجه الترديد من بيان قوله (وضم) بناء (وافتح) اعرابا (اولا) أي الاسم الاول (تصب ، اما الضم فلانه) أي الاسم الاول منادى (مفرد معرفة) اذ هو لم يضف الى شيء كما هو الظاهر (وأما النصب(فلانه اي الاول (مضاف الى ما بعد الثاني وهو) أي الثاني (تأكيد) لفظي للاول (عند سيبويه) واستاذه الخليل وعلى قولهما يبني الوجه الاول من الترديد المتقدم في الثاني (وقال المبرد) ان الاول مضاف (الى) مضاف اليه (محذوف) بقرينة المضاف اليه المذكور للثاني وعلى قوله يبني الوجو الثاني من الترديد (و) قال (الفزاء) ان كليهما مضاف الى (ما بعد الثاني) وعلى قوله يبني كلا الوجهين من الترديد المذكور فتأمل .

(فصل في المنادى المضاف الى ياء المتكلم)

لايذكر في هذا الفصل الا ماذكر في الفصل الذي تقدم في آخر

باب الاضافه عند قوله :

اخر ما اضيف لليا اكسر اذا لم يك معتلا كرام وقدا

فهو من اوضح اقسام التكرار ، اللهم الا ان يجعل من قبيل ذكر الخاص بعد العام حيث كان الكلام هناك في مطلق المضاف الى ياء المتكلم سواء كان المضاف منادي ام لا بخلافه هيهنا فانه فيما كان المضاف منادى ، او يجعل الفارق بين الفصلين ما اشار بقوله (وفيه) أي : في هذا الفصل يذكر أحكام المنادى (المضاف الى المضاف اليها) اي ياء المتكلم ومع ذلك كله الفصل المتقدم او في بتأية احكام المضاف الى ياء المتكلم فراجع حتى تعرف بعض مالم نذكره هنا .

(واجعل منادى صح) عند النحاة حقيقة بأن لايكون آخره حرف علة وان كان اوله او وسطه حرف علة ، او صح عندهم حكما بأن كان جاريا مجرى الصحيح وهو ما كان في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن نحو دلو وظبي . وانما كان هذا جاريا مجرى الصحيح لما تقدم في الفصل المتقدم من ان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لان الحركة بعد السكون كالحركة بعد السكوت في ابتداء الكلام نحو وعد ويسر فكذلك لا يثقل الحركة عليها بعد السكون ، فما صح عندهم حقيقة (كغلام) وما صح عندهم حكما نحو (ظبي ان بكسر الهزة) لانها شرطية (يضف لياء) المتكلم اجعل المنادى مع الياء (على وجه من اوجه خمسة) ذكرناها في الفصل المتقدم مستوفاة مع ذكر ما يلزم بيانه في كل واحد منها فنقول هنا على سبيل الاجمال (احسنها) اي احسن وجوه الخمسة (ان تحذف) انت (الياء وتبقى الكسرة) التي قبل الياء

(للدلالة عليها) اي : على الياء بعد الحذف (كعبد بكسر الدال) وعلل حذف الياء بانه اجرى ياء المتكلم وان كان كلمة مستقلة مجرى لام الفعل من الكلمة في الحذف نحو الياء من « يسر) من قوله تعالى : والليل اذا يسر .

واعلم انه نقل في بعض الحواشي انه ذكر الشارح في شرح عقود الجمان ان بوذج السدوسي سئل الاخفش عن هذه الآية فقال : لااجيبك حتى تنام على بابي ليلة ففعل فقال : ان عادة العرب انها اذا عدلت بالشيء عن معناه نقصت حروفه ، والليل لما كان لايسرى وانما يسرى فيه نقص منه حرف كما قال الله تعالى : « وما كانت امك بغيا » والاصل فيه بغية فلما حول عن فاعل نقص منه حرف .

ونقل صاحب وسيلة الوسائل في شرح الرسائل في حاشية ملحقات الكتاب المذكور المسماة بحل العقول لعقد الفحول هذه الحكايه بنحو آخر وهذا نصه « حكى ان الاخفش سئل عن وجه سقوط اللام في قوله تعالى : « والليل اذا يسر » فقال : للسائل : اخدمني سنة حتى ابين وجهه فلما خدمه سنة قال : لان الليل لايسرى بل يسرى فيه ، ويمكن توجيه كلامه بوجوه :

احدهما : ان نسبة السرى الى اليل مجاز لان الليل هو الزمان فهو ظرف يحدد مدة السرى لا انه يسرى فلما وقع في الكلام المجاز في الاسناد ناسب ذلك المجاز في اللفظ بحذف اللام .

وثانيها : ان الليل إذا كان لا يسرى فهو ساكن فاظهر السكون في الكلمة الذي هو بحذف اللام في الفعل الناقص ليدل على السكون الملحوظ في مفاد الكلام .

وثالثها : ما قيل من ان السرى يستعمل بحسب اللغة في السير في الليل خاصة ، وعن ابي زيد : السرى في اول الليل وآخره ووسطه وكان عادتهم انهم يسيرون بالليل فاذا بقى قدر ربع الليل اناخوا فحذف الحرف الآخر من يسر للاستراحة في التلفظ كاستراحتهم في المشي) انتهى .

اعلم ان منشأ السؤال والاشكال في الآية ان (اذا) لا يجزم بها الا في الضرورة كما سيأتي في فصل عوامل الجزم ولا ضرورة في كلام الله المجيد ، هذا كله مع الغفلة عن احكام الوقف والا فلا اشكال في الآية ابدا ، قال في مراح الارواح في الباب السادس : واذا ادخلت الجوازم تسقط الياء علامة للجزم ، ومن ثمة تسقط الياء في حالة الرفع علامة للوقف في قوله تعالى : (والليل اذا يسر) . وقال في الحاشية على قوله اذا يسر : (اصله يسرى سقط الياء سقوط الحركة له (أي للوقف) في الصحيح نحو يضرب انتهى .

قال ابن الحاجب والنظام في باب الوقف : (واثبات الواو والياء في نحو زيد يغزو ويرمي ، وحذفهما في نحو يغز ويرم اذا وقع ذلك في الفواصل وهو رؤوس الآي ومقاطع الكلام والقوافي ويختص بها وآخر الابيات فصيح بخلاف وقوعه في اثناء الكلام فانه ليس بفصيح لأنه يغتفر في الفواصل والقوافي مالا يغتفر في غيرهما لغرض التناسب ، وحذفهما فيهما في نحو لم تغزوا يا رجال ولم ترمي يا امرئة وصنعوا في قوله :

لايبعد الله اقواماً تركتهم لم أدر بعد غداة البين ماصنع

قليل لأن الواو والياء في مثل هذه الصور ـ ضمير وحذف ذلك

مخل والاخلال بالكلام لأجل تناسب الفواصل والقوافي غير جائز ، فان تناسب اللفظ انما يراعي بعد توفية حظ المعنى . وهذا بخلاف واو زيد يغزو ، وياء القاضي اذا وقعتا في الفواصل والقوافي فانهما جزء كلمة في الآخر فاذا حذفتا كانت بقية الكلمة دالة عليها انتهى وقال الشارح في الاتقان في اقسام التنوين تنوين الفواصل الذي يسمى في غير القرآن الترنم بدلا من حرف الاطلاق ويكون في الاسم والفعل وخرج عليه الزمخشري وغيره قواريرا والليل اذا يسر كلا سيكفرون بتنوين الثلاثة .

وانما أطنبنا الكلام هنا وان كان المسألة خارجة عن الباب لأن فيه كثير فائدة لاولى الالباب فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول : (ويليه) في الحسن (ان تثبتها) اي : الياء (ساكنة) اذا الاصل في المبني ان يسكن (نحو « عبدي » وان شئت فاقلب) الكسرة التي قبل الياء (فتحة) واقلب (الياء الفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها وبعد ذلك (احذفها) اي الالف المنقلبة لدلالة الفتحة عليها (نحو عبد) بفتح الدال . (واحسن منه ان لا يحذف الالف (نحو « عبدا » ، وأحسن من هذا ثبوت الياء محركة) بالفتح للتخفيف (نحو عبدي) فتحصل من مجموع الكلام ان حذف الياء مع بقاء الكسرة احسن جميع الوجوه كما صرح به الشارح ، ثم ابقاء الياء ساكنة وابقائها مفتوحة في مرتبة واحدة من الحسن وذلك للاختلاف في اصل وضع ياء المتكلم فقيل : اصله السكون لأنها من المبنيات والاصل في المبني ان يسكن . وقيل : اصله الفتح لأنه الاصل في بناء الموضوع على حرف لأنه اخف الحركات كما تقدم في باب المعرب والمبني ، وجمع

بين القولين بان الاسكان هو الاصل الاول لأنه اصل كل مبني والياء مبنية ، والفتح اصل ثان لما ذكر من انه اصل فيما يبني وهو على حرف واحد ثم الاحسن اثبات الالف وادون الكل في الرتبة حذف الياء بعد قلبها الفاً وابقاء الفتح للدلالة عليها فتدبر في الترتيب جيدا .

(وزاد في شرح الكافية وجها سادسا وهو : الاكتفاء من الاضافة بنيتها) اي : بنية الاضافة فلا يكون لفظ الياء مقدرا ، (وجعل المنادى مضموماً بناء (كا) لمنادى (المفرد) المعرفة او النكرة المقصودة ، ولا يفعل ذلك الا فيما يكثر فيه استعماله في النداء (كا) لاب ، والام ، والرب ، (ومنه) قرائة بعضهم (رب السجن احب الى بضم رب) لأن الاكثر فيه ان لا يستعمل منادى الا مضافا الى الياء ، والاصل يا ربي فحذفت الياء تخفيفا وبني على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة ، وقال بعضهم هو نفسها لأن تعريفه حينئذ بالقصد لا بالاضافة لما تقدم آنفاً من انه ليس له مضاف اليه مقدر ، ولعل المشهور نظروا الى ذلك فجعلوا الوجوه خمسة لا ستة اذ على ذلك ليس المنادى مضافا الى الياء . ولا يذهب عليك ان في المسألة وجوها آخر تأتي في آخر الفصل لكنها مختصة بما كان المنادى لفظ الام او الاب (تنبيه) الى هنا كان الكلام فيما عقد له الفصل اعني المنادى المضاف الى ياء المتكلم ، ومن هنا يشرع في المنادى المضاف الى المضاف الى ياء المتكلم .

وكل من الفتح اي : فتح ما اضيف اليه المنادى والكسر كذلك (وحذف الياء اى : ياء المتكلم استمر فيما اذا نودي المضاف) الى المضاف (اليها) أي : الى لياء ، (و) لكن اذا (كان) المضاف

الى الياء خصوص (لفظ أم) ، (او لفظ عم نحو يا بن ام) بفتح الميم ، او كسرها وحذف ياء المتكلم اذ اصلها : يابن امي ، ونحو يابن (عم لا مفر) بفتح الميم وكسرها وحذف الياء ايضا اذ اصلها: يا بن عمي ، (اما استمرار الكسرة ، فللدلالة على الياء) المحذوفة، (واما) استمرار (الفتحة فللدلالة على الالف) المحذوفة (المنقلبة عنها . وقيل : لتركيب المنادى مع الام او العم تركيباً مزجياً فالفتحة على هذا فتحة بناء في كلا الجزئين كخمسة عشر فتأمل .

(وشذ اثبات الياء) في الضرورة نحو :

(يا بن امي ويا شقيق نفسي) انت خلفتني لدهر شديد

(وكذلك) شذ (اثباب الالف المنقلبة عنها) في الضرورة (نحو) :

(يا ابنة عما لا تلومي واهجعي) فليس يخلو عنك يوماً مضجعي

ويروي مصراع الاخير من هذا البيت بوجهين آخرين لا يهمنا ذكرهما .

(ولا تحذف) الياء (في غير ما ذكر) فلا يجوز حذفها من نحو يا غلام اخي ومن نحو يا غلام ابي ، ومن نحو يا بن اخي ويابن خالي ويا بنت خالي و نحوها لقلة الاستعمال فلا موجب للتخفيف مع بعد الياء عن المنادى ، والياء حينئذ اما ساكنة او مفتوحة لما سبق آنفاً من الاختلاف في الاصل فيها .

(وفي النداء « ابت ، وامت » بتاء التأنيث) الدالة على تفخيم ما تلحق به كالتاء في علامة ونسابة (عرض) في كلام الفصحاء اي : ورد (واكسر التاء) عوضا عن الكسر الذي كان يستحقه قبل ياء

المتكلم وزال بتعويض التاء عنها اذ لا يكون قبل التأنيث الا مفتوحا ، وقد تقدم الوجه في ذلك في باب العلم عند قوله :

وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغير ويه تم اعربا

(او افتح) التاء لأنها عوض من ياء المتكلم ، وقد تقدم ان الاصل فيها الفتح فتحريك العوض بحركة المعوض انسب بالقياس . وقيل لأن الاصل يا أبتا وليس بشيء اذ يلزم على هذا التقدير الجمع بين العوض والمعوض او تعويض شيئين عن شيء واحد فتأمل فانه دقيق وبالتأمل حقيق ، ويظهر وجه ما قلناه من قوله : ومن الياء التاء عوض فلذا لا يجمع بينهما) ، ولا يذهب عليك ان هذه المسألة راجعة الى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لا الى المنادى المضاف الى المضاف الى ياء المتكلم فلا تغفل .

« فصل في الاسماء اللازمة للنداء »

(فلا تستعمل في غيره) اي : لا تقع مبتدأ ، ولا فاعلا ، ولا مفعولا (في غير) النداء (الا في الضرورة ، و (فل) للرجل اي : لنداء الرجل فيقال : يا فل بمعنى : يا رجل ، (و « فلة » للمرئة) اي لنداء المرئة (بعض ما يخص بالنداء) فيقال : يا فلة بمعنى : يا مرئة فهما كناية عن نكرة مقصودة ، او قيل انهما كناية عن علم من يعقل فيا فل على هذا القول بمعنى : يا زيد مثلا ، ويا فلة بمعنى :

يا هند مثلا ونحوهما من اعلام ذوي العقول ، ويظهر من بعضهم ان فل مخفف (فلان) ، وفلة مخفف (فلانة) . وقال بعضهم : ان اصل فل (فلي) كيد ويدي . وقال بعض آخر اصله (فلن) .

(لؤمان بضم اللام وسكون الهمزة ، وملامان) بفتح الميم الاولى وكسر الهمزة (تمعنى كثير اللؤم) اي : لئيم الطبع ؛ البخيل : الدنيء الاصل ، و (نومان) بفتح النون وسكون الواو بمعنى كثير النوم (كذا) اي : هذه الالفاظ بهذه المعاني (يخص بالنداء) يعني : لا تستعمل في غير النداء ، ولكن في اختصاص بعضها كلام يعرف بمراجعة كتب اللغة ، وكلها تستعمل في السب نظير ما يأتي لكنها سماع بخلافها (وكذا مكرمان) بضم الراء بمعنى الكريم الواسع الخلق يخص بالنداء ، (وذلك) ايضا (سماع لا يطرد) ، لكنه ليس من الفاظ السب كما ظهر من معناه ، (واطرد وقيس في سب الانثى من النساء (استعمال اسماء في النداء على وزن « فعال » نحو يا خباث) معدولة عن خبيثة مبنية على الكسر معناه : الرديئة الماكرة ، (ويالكاع) كذلك ومعناه : اللئيمة .

(والامر) اي : فعل الامر (هكذا اي) : اذا كان (على وزن فعال) فهو حينئذ (مطرد مقيس) لكن بشرط ان يكون مشتقاً (من الفعل الثلاثي) المجرد (التام المتصرف كـ « نزال ») بمعنى انزل ، و (ضراب) بمعنى اضرب . و (قتال) بمعنى اقتل ، واما الفعل الرباعي فاتفقوا على انه لم يأت منه الا نادرا ، وسيأتي لهذه المسألة زيادة توضيح في باب اسماء الافعال ، وذكره هيهنا لمجرد المناسبة .

(وشاع في سب الذكور) من الرجال (استعمال اسماء في النداء

على وزن « فعل » بضم الفاء وفتح العين) مبالغة فاعل في باب النداء (نحو يا فسق) مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فاسقة ، وكذلك ما تقدم اعني : خباث ولكاع (ويا غدر) مبالغة غادر كما ان غدار مبالغة غادرة ، والغدر : الخيانة ونقض العهد ، ولا تقس هذا اي : وزن فعل لأنه سماع خلافا لابن عصفور فانه قال به قياساً .

(وجر في الشعر « فل » اضطرارا في قوله :

تضل منه ابلى يا لهوجل في لجة امسك فلانا عن فل

فاستعمل فل في غير النداء وجر بـ (عن) للضرورة الشعرية والافكان من حقه ان لا يقع الا منادى (كما رخم ماليس بمنادى لذلك) اي : الاضطرار للضرورة كما سيأتي في آخر فصل الترخيم في قوله :

ولاضطرار رخموا دون ندا ما للنداء يصلح نحو احمدا

(اذ اختصاص هذه الاسماء بالنداء نظير اختصاص الترخيم به) .

فصل في الاستغاثة

(اذا استغيث اسم منادى ليخلص) المنادي بالكسر (من شدة او يعين) المنادى (على دفع مشقة خفض المنادى (بفتح الدال) حينئذ (اعراباً) باللام الجارة ومعناه الاختصاص ، دخلت على

المستغاث به دلالة على انه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء ويجب ان يكون حرف النداء فيه (يا) لأنها أم الباب ، ويجب ان يكون (اللام مفتوحاً) لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الخطاب ولام الجر معه يكون مفتوحا . وقيل تفتح اللام (فرقا بين المستغاث به والمستغاث من اجله كـ « يا للمرتضى ») فانه لولم يفتح اللام لم يعلم ان المرتضى مستغاث به او مستغاث من اجله ، ولم يعكس الامر بان يفتح اللام فى المستغاث من اجله وبكسر في المستغاث به لان المستغاث به كما تقدم آنفا واقع موقع كاف الضمير الذي يفتح اللام معا نحو لك بخلاف المستغاث من اجله لعدم وقوعه موقع الضمير .

(وافتح اللام ايضاً مع المستغاث) به (المعطوف على مثله) لكن لا مطلقاً (بل ان كررت) في المعطوف (يا نحو) :

(يالقومي ويالامثال قومي لاناس عتوهم فى ازدياد)

ففتح اللام في (لامثال) وهو مستغاث به عطف على مثله وهو (لقومي) وكرر فيه الياء ، (وفي سوى ذلك وهو المستغاث من اجله) والمستغاث به (المعطوف) على مثله (بدون ياء بالكسر ائتيا اللام ، مثال المستغاث من اجله (نحو) قوله :

تكنفني الوشاة فازعجوني فيا للناس للواشي المطاع

الشاهد في لام (للواشي) حيث كسر في المستغاث من اجله لانه لم يقع موقع الضمير لانه ليس منادى ، ومثال المستغاث به المعطوف على مثله بدون ياء نحو قوله :

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب (يا للكهول وللشبان للعجب)

الشاهد في لام (للشبان) حيث كسر لأن الشبان مستغاث به معطوف على مثله بدون ياء لأن الفرق بينه وبين المستغاث من اجله حاصل بالعطف على مثله .

وانما اعرب المستغاث به بعد دخول لام الاستغاثة به مع كونه منادى مفردا معرفة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فعارضت الشباهة فاعرب المنادى المستغاث به على ماهو الاصل في الاسماء .

(ولام ما استغيث) به (عاقبت الف) يعني تحذف اللام من المستغاث به ويعوض عنها الف (تلى آخره) اي : آخر المستغاث به ، ومن ثم (اذا وجدت) الالف (فقدت اللام) لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض (نحو) قوله :

(يا يزيدا لامل نيل عز) وغنى بعد فاقة وهوان

فـ « يزيدا » مستغاث به والالف عوض عن اللام ، و(لامل) بكسر اللام مستغاث له ، وكذلك اذا (و) جدت (اللام فقدت هي) اي الالف (كما تقدم) في الامثلة السابقة .

(وقد لا يوجد ان) اي : وقد يخلو المستغاث به من الالف واللام (نحو) قوله :

(الا ياقوم للعجب العجيب) وللغفلات تعرض للاريب

والشاهد في (يا قوم) حيث لا يوجد فيه الالف ولا اللام وأصله يا قومي .

(ومثله اي : مثل المستغاث به في جميع احواله) : من فتح اللام وجره وكونه معربا وتعاقب الالف اللام وخلوه منهما (اسم

ذو تعجب الف نحو يا للعجب) وهذا كما اشار اليه الشارح في الحقيقة مستغاث به فكان المتعجب اعني : المتكلم يستغيث بالعجب فيدعوه (اي) : يقول له : (يا عجب احضر فهذا وقتك ، وأمثلة بقية الاحوال واضحة .

فصل في الندبة

(وهي كما قال المصنف في شرح الكافية : اعلان) المتكلم الذي هو (المتفجع) فيظهر حزنه وقلة صبره (باسم من فقده لموت او لغيبة) نحو وا أماه ، او باسم ما وجد له نحو وامصيبتاه .

جميع (ما ثبت للمنادى من الاحكام المتقدمة اجعل لمندوب) لانه ايضا منادى (فضمه) لفظاً او تقديرا (ان كان مفردا) معرفة او نكرة مقصودة على قول (وانصبه ان كان مضافاً) او شبهه او نكرة على قول ، وان كنت شاعرا وقلت شعرا ووقع فيه المندوب (واضطررت الى تنوينه جاز نصبه وضمه ، (ومنه) اي من المندوب الذي اضطر الشاعر الى تنوينه قول الشاعر .

(وافقعسا واين مني فقعس) ء ابلى ياخذها كروس

والشاهد في « فقعسا » وهو اسم رجل مات فندبه الشاعر لكنه اضطر الى تنوينه فنونه بالنصب ، وأما التنوين بالضم فلا يحتاج الى شاهد لظهوره لانه الاصل في كل منادى .

(وما نكر لم يندب لانه لا يعذر النادب له) لان الندبة امر سيء

للسامعين قبيح عندهم فلابد من ان يكون المندوب معرفة حتى يطلع على عظمة المصاب بشدة فلا يقال وارجلاه لانه لم يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه خلافا لبعضهم حيث ادعى انه جاء في كلامهم وارجلاه ورده بعضهم بأنه ان صح الادعاء فهو نادر هذا في المندوب لفقده او لموته واما ما يندب لوجوده فيجوز ان تقول وامصيبتاه وان كانت المصيبة غير معلومة .

وكذلك لم يندب (ما ابهم كـ أي) فلا يقال : وا ايهاه (واسم الجنس المفرد) أي : الذى يدل على فرد غير معين من الجنس فلا يقال واتمرتاه ، واما اذا أريد منه نفس الماهية والحقيقه فحينئذ يجوز ان يندب لانه غير مبهم فيصح ان يقال : واتمراه (واسم الاشارة) فلا يقال واهذاه والوجه في جميع ذلك ماتقدم انفا في النكرة .

(ولكن يندب الموصول الذى) ليس فيه لام التعريف بالذى (اشتهر) : اي بصلته التي اشتهر بها (شهرة تزيل ابهامه كبئر زمزم يلي) اي يقع بعد (وامن حفر) اي : كقولك (وامن حفر بئر زمزماه فانه) من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب عليه السلام فهو (بمنزلة واعبد المطلباه) .

(ومنتهى المندوب أي : آخره صله بالالف) اطالة للصوت (بعد (فتحة) بناء لاقتضاء الالف فتح ماقبلها (نحو) .

حملت امرا عظيما فاصطبرت له (وقمت فيه بامر الله واعمرا)

(واجاز يونس وصلها) اي : الالف (بآخر الصفة نحو وازيد الظريفا) ونقل عن بعضهم انه قال : لا خلاف في جواز الحاق (الالف

باخر الصفة) اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمرا ، واما اذا كانت غير ابن ففيها خلاف بين الخليل ويونس فيونس يجوز والخليل يمنع ان قلت انما لحقت الالف في المثال آخر المضاف اليه الصفة ولم تلحق آخر الصفة قلت المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ؛ واما البدل والتوكيد والبيان وعطف النسق فنسب الى الخليل وسيبويه منع الالحاق في الاوسطين ، واختار بعضهم الالحاق في الاول والاخير .

(مثلوها اي ؛ الذي قبل هذه الالف وهو آخر المندوب ان كان مثلها اي الفا حذف) دفعا لالتقاء الساكنين ، حاصله ؛ انه يحذف لاجل الحاق هذه الالف ماقبلها اي آخر المندوب ان كان الفا (نحوواموساه) واجاز جماعة قلب الالف آخر المندوب ياء فيقال حينئذ واموسياه .

(كذاك حذف تنوين الذي به كمل المندوب من صلة) اذا كان المندوب موصولا (نحو وامن نصر محمداه) بحذف تنوين « محمد »(او غيرها) اي ؛ غير صلة (كمضاف اليه) اذا كان المندوب مضافا (وعجز مركب) اذا كان المندوب مركبا مثال المضاف اليه (نحوواغلام زيداه) بحذف تنوين « زيد » ومثال عجز المركب (وامعد يكرباه) بحذف تنوين « كرب) واذا فعلت ما قرر (نلت الامل) . واجاز جماعة اثبات التنوين فيقال ؛ واغلام زيدناه بفتح الدال ابقاء للالف . وجوز بعضهم كسر الدال وقلب الف الندبة ياء فيقال ؛ واغلام زيد نية ، اجاز بعض آخر كسرها مع حذف التنوين وقلب الف الندبة ياء فيقال واغلام زيدية .

(والشكل الذي في اخر المندوب) اي : الحركة التي في اخر المندوب (حتما اوله) اي : اوقع انت بعده (حرفا مجانسا له) اي ؛ للشكل ؛

(بان تلقب الالف) التي للندبة (ياء) فيبقى اخر المندوب على كسره (او) بان تقلب الف الندبة (واوا) فيبقي آخر المندوب على ضمة (ان يكن الفتح) في آخر المندوب لاجل الالف (والالف لو بقيا) على حالهما (بوهم لابسا) حاصله انه : اذا خيف لبس المندوب بغيره بسبب فتح اخر المندوب لاجل الف الندبة تقلب الالف حرفا مجانسا لحركة اخر المندوب حتى لايلتبس بغيره (نحو وغلامكي) بقلب الف الندبة ياء اذا كان الغلام (المخاطبة ، ونحو وغلامهو) بقلب الالف واو اذا كان الغلام للمذكراي(للغائب)المفرد ونحو (واغلامكموا) بقلب الالف واو اذا كان الغلام (للجمع) المذكر (لانك لو لم تفعل) ماذكر من القلب (وابقيت الالف لاوهم) في المثال الاول (الاضافة الى كاف الخطاب للمذكر المخاطب ، اذ لوقيل : واغلامكما لالتبس ندبة غلام المخاطبة وهو المراد بندبة غلام المخاطب (و) لاوهم في المثال الثاني الاضافة الى (هاء الغيبة) الذى هو للمؤنث الغائبة ، اذ لوقيل : واغلامها لالتبس ندبة غلام المذكر الغائب وهو المقصود بندبة غلام المؤنث الغائبة ، ولا وهم في المثال الثالث الاضافة الى ضمير المثنى ، اذ لو قيل : واغلامكما لا لتبس ندبة غلام جمع المذكر المخاطب وهو المراد بندبة غلام تثنية المذكر المخاطب

(وواقفا) اى ; في حالة الوقف على المنادى (زد هاء سكت) بعد احرف المد الثلاثة توصيلا الى زيادة تطويل الصوت المطلوب في الندبة وبيانا لاحرف المد الثلاثة (ان ترد) زيادة التطويل والبيان (ولا تزدها في) حالة (الوصل . وشذ) زيادة هاء السكت في حالة الوصل في قوله :

(الا يا عمرو عمرو اه وعمرو بن الزبير اه)

الشاهد في (عمرواه) حيث زيدت فيه الهاء للسكت في حالة الوصل للضرورة ، (وان تشأ فالمد) اي : كل واحد من الالف والياء والواو (كاف في) حالة (الوقف والهاء) للسكت (لا تزده) .

(وقائل) في الندبة (اذا ندب المضاف الى الياء : واعبديا) بفتح ما قبل الياء والف الندبة (وواعبدا) بحذف الياء (من) في النظم (فاعل قائل) فيه (اي : يقول ذلك) الوجهين النادب (الذي في) وقت (النداء الياء ذا سكون ابدي اي : اظهر) ، حاصله ، انه : اذا كان النادب ممن يسكن الياء في وقت النداء فهو قائل في وقت الندبة بالوجهين المذكورين ، ومن كان ممن (يأتي بها) اي : بالياء في وقت الندبة (يقول : واعبديا) بزيادة الالف (فقط) ولا يندب بوجه آخر ، (ومن فعل) في وقت النداء (غير ذلك) من الوجوه الباقية من الوجوه الخمسة المذكورة في فصل منادى المضاف الى ياء المتكلم فهو في وقت الندبة (يقول : واعبدا) بحذف الياء (فقط) .

(تتمة)

اذا ندب المضاف الى مضاف الى الياء) كواغلام ابني — (لزمت الياء) ولم يجز حذفها (لان المضاف اليها) وهو « ابن » (غير مندوب) ، ولا يذهب عليك ان ظاهر كلام الشارح يشمل ما اذاكان

المندوب لفظ ابن مضافا الى لفظ ام او عم مضافا الى الياء وفيه تأمل يظهر وجهه مما تقدم في فصـــل المنادى المضاف الى المضاف الى الياء في قوله :

والفتح والكسر وحذف الياء استمر في يا بن ام يا بن عم لا مفر

فصل فى الترخيم

(وهو) في اللغة التليين والتسهيل يقال : رخم الكلام ككرم ونصر اي لان وسهل ورخمت الجارية اي : صارت سهلة المنطق ، ومنه الترخيم في الاسماء لانه لتسهيل النطق ، وفي الاصطلاح (حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص) يبينه علماء النحو في موارده ، وموارده اربعة :

الاول : ترخيم الجمع كما يأتي في باب جمع التكسير عند قوله:

من غير ما مضى ومن خماسي جرد الآخر أنف بالقياس

الثاني : ترخيم التصغير كما يأتي في بابه عند قوله :

وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل

والثالث ، والرابع : ترخيم النـــداء والضرورة المعقود لهما هذا الفصل .

(ترخيما اي : لاجل الترخيم) لا لعلة اخرى كالاعـلال ونحوه (احذف اخر المنادى) ، وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير ، ومن

هذا يعلم ان التعريف لا يشمل ترخيم الجمع والتصغير لانه فيهما لا يختص بحذف الآخر فتأمل . (كـ « يا سعا » فيمن دعا سعادى ، وجوزنه) اي ؛ الترخيم (مطلقاً في كل ما آنث بالهاء ؛ علما كان) نحو يا فاطم (ام لا) بل كان نكرة نحو يا جار في جارية ؛ سواء كانت مقصودة ام لا (زائدا على ثلاثة) كما مثلنا (ام لا) بل كان على ثلاثة او اقل ، وعلل ذلك بأن وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا من ثلاثة احرف اذ التاء كلمة اخرى برأسها .

(والذي رخم بحذفها) اي ؛ بحذف تاء التأنيث (وفره بعد اي ! بعد حذف التاء (فلا تحذف منه شيئاً آخر ، فقل في عقنباة ! يا عقنبا) بحذف التاء فقط .

(واحظلا اي ! امنع ترخيم ما) اي ! منادى (من هذه الهاء قد خلا الا) اذا كان جامعاً للشروط المذكورة في قوله ؛ (الرباعي فما فوق العلم ، دون تركيب اضافة ، واسناد متم) . وحاصله ! ان المنادى الخالي من تاء التأنيث لا يجوز ترخيمه الا بثلاثة شروط !

الاول ! ان يكون رباعياً فما فوق لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة .

الثاني ؟ ان يكون علماً لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما بقى منه الترخيم دليل على ما حذف منه .

الثالث ؟ ان لا يكون مركباً تركيب اضافة وتركيب اسناد اي ! جملة ، فما اجتمع فيه هذه الشروط الثلاثة (فاجز ترخيمه) سواء لم يكن مركبا اصلا (نحو جعفر) فرخمه في النداء (و) قل « ياجعف » او يكون مركبا ؛ سواء كان صوتيا نحو (سيبويه) او غيره نحو (معد يكرب) وسيأتي بيان ترخيمهما (بخلاف الثلاثي كعمر) لانه يلزم من ترخيمه نقص الاسم عن اقل ابنية الاسم المعرب ، وبخلاف (غير العلم كعالم) لانه لقلة استعماله لا يحتاج الى التخفيف بالترخيم مع انه لعدم شهرته لايكون فيما بقى منه بعد الترخيم دليل على ما حذف منه (و) بخلاف (المضاف) وشبهه (كغلام زيد) وطالعا جبلا اذ لايمكن الحذف من اخر المضاف اليه وشبهه لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لأن المضاف لا يظهر ولا يعرف الا بالمضاف اليه ، ولا يمكن الحذف من اخر المضاف اليه واشبهه لانه ليس من اخر اجزائه نظرا الى اللفظ ، ولذلك يدخل الاعراب على الجزء الاول فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ، ولا يذهب عليك ان هذا التعليل انما يجري فيما لم يكن المركب الاضافي علما واما اذا كان علما ففي جريانه فيه تأمل (و) بخلاف (المسند) لى ؛ بخلاف ما اذا كان المنادى في الاصل جملة فعلية « نحو تأبط شرا » او اسمية نحو « زيد منطلق » لأن الجملة كما تقدم في باب العلم محكية بحالها لاتغير ، ولكن « سيأتي نقل ترخيم هذا » عن قريب .

(ومع حذفك) الحرف (الآخر من) المنادى للترخيم (احذف) ايضا الحرف (الذي تلاه) الحرف الآخر لكن لا مطلقا بل بشروط خمسة :

الاول : ما ذكره بقوله (ان زيد) أي : يكون الحرف الذي قبل الآخر زائدا لا أصليا : سواء كان حرف الآخر ايضا زائدا كعثمان ام لا كمنصور ومسكين .

الثاني : ما ذكره بقوله (وكان لينا) اي : يكون ما قبل الآخر من احرف اللين وهي : الالف ، والواو ، والياء : سواء كانت ساكنة او متحركة ، وهذا الاطلاق مستفاد من قوله (ساكنا) بناء على كونه قيدا تخصيصا لأن الاصل في القيد التخصيص ، ولكنه خلاف ما عليه القوم اذ المصطلح عندهم ان هذه الحروف الثلاثه ان كانت متحركة لاتسمى حروف اللين ، وانما تسمى حروف اللين اذا كانت ساكنة لما فيها حينئذ من اللين لا تساع مخرجها وخروجها من الفم في لين من غير خشونة على اللسان ، وحينئذ ان كانت حركات ما قبلها من جنسها بأن يكون ما قبل الالف مفتوحا والواو مضموما والياء مكسورا تسمى « حروف المد » أيضا لامتدادها مع اللين والا تسمى حروف اللين لا المد لانتفائه فيها حينئذ ، هذا في الواو والياء ، واما الالف فتكون حرف مد أبدا ، وتسمى الثلاثة « حروف العلة » مطلقا : سواء كانت متحركة او ساكنة والواو والياء تارة تكونان حرفي علة فقط ، وتارة تكونان حرفي لين أيضا ، وتارة حرفي مد أيضا ، فحروف العلة اعم ، وحروف اللين اعم من حروف المد ، هذا هو المصطلح المعروف عندهم ، ولكن قد يتسامح ويطلق عليها حروف المد واللين مطلقا : سواء كانت متحركة ام ساكنة وسواء كان حركات ما قبلها من جنسها ام لا ، ولعل المصنف جرى على هذا التسامح ان لم يكن مراده من قولة ساكنا التوضيح فتأمل قال القوشجي في بحث المسموعات من التجريد الحروف اما مصوته وهي حروف

المد واللين وهي الالف والواو والياء اذا كانت ساكنة متولدة من اشباع ما قبلها من الحركات المجانسة لها فان الضم مجانس للواو والفتح للالف والكسر للياء واما صامتة وهي ما سوى الحروف المذكورة والصامتة قد تكون متحركة وقد تكون ساكنة بخلاف المصوتة فانها لا تكون الا ساكنة مع كون حركة ماقبلها من جنسها كما عرفت فالالف لايكون الا مصوتا لامتناع كونه متحركا مع وجوب كون الحركة السابقة عليه فتحة واطلاق اسم الالف على الهمزه بالاشتراك اللفظي واما الواو والياء فكل واحدة منهما قد يكون مصوتا كما عرفت وقد يكون صامتا بان يكون متحركا او ساكنا ليس حركة ماقبله من جنسه انتهى ولكن قوله متولدة من اشباع ما قبلها من الحركات المجانسة لها ليس اطلاقه كما ينبغي فتأمل .

الثالث : ان يكون ماقبل الآخر ساكنا لا متحركا .

الرابع . ان يكون ذلك اللين الساكن (مكملا اربعة فصاعدا) لئلا يلزم من حذف حرفين منه كونه اقل من ابنية اسم المعرب من غير علة موجبة .

الخامس : ان يكون (قبله حركة من جنسه) سواء كانت الحركة لفظا (نحو ياعثم ويامنص ويامسك في عثمان ومنصور ومسكين) أم كانت الحركة تقديرا نحو مصطفون ومصطفين علمين (بخلاف نحو مختار) لاصالة الالف لانها منقلبة عن ياء اصلية ، والمنقلب عن أصل اصل فلا يحذف منه في الترخيم الا الراء فقط ، وبخلاف نحو مضطر اذا كان علما ، وبخلاف نحو (هبيخ) على وزن سفرجل اذا كان علما لأن ماقبل الآخر وهو الياء الثانية وان كان لينا لكنه ليس بساكن فلا يحذف منه الا الخاء فقط (و) بخلاف

نحو (سعيد)

اذ حرف اللين فيه ليس مكملا أربعة فصاعدا لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة فلا يحذف منه الا الدال فقط (و) بخلاف نحو (فرعون وغرنيق) لعدم مجانسة الحركة قبل اللين له فلا يحذف الا النون من الاول والقاف من الثاني (و) لكن (الخلف ثابت في حذف واو) فرعون (وياء) غرنيق ونحوهما مما (ليس قبلهما حركة من جنسهما بل بهما فتح قفى فاجازه) أي : الحذف (الفراء والجرمي لعدم اشتراطهما ماذكرناه) من المجانسة فيجوز عندهما ان يقال : يافرع وياغرن لبقائهما بعد الحذف على ثلاثة احرف (ومنعه) اي : الحذف (غيرهما) فيقال على قول غيرهما : يافرعو وياغرني بحذف آخرهما فقط ولا تحذف الواو والياء كما ذكرنا انفا .

وقد علم من مطاوي ما ذكرنا في بيان شرائط حذف حرف اللين مع الحرف الآخر ان المنادى الجامع للشرائط الخمسة المذكورة قسمان قسم يكون حرف الآخر فيه ايضا زائدا ، وقسم يكون حرف الآخر فيه اصليا فعللوا حذف الحرفين في القسم الاول بانه لما كان الحرفان في نحو « عثمان » في حكم الزائد الواحد في انهما زيدتا معا ، فكما زيدتا معا حذفتا معا .

وعللوا القسم الثاني بأنه لما حذف الحرف الآخير مع صحته واصالته فحذف حرف اللين الزائد لئلا يلزم المثل السائر « صلت على الاسد وبلت عن النقد » أي : حملت على الاسد وحاربته وبلت أي : حصل لي بول من خوفي من النقد اي ! صعار الغنم شبه الحرف الصحيح لقوته وعدم جواز حذفه غالبا بالاسد وحذف العلة التي لا تكون في الغالب الا

امرا زائدا بصغار الغم أى : كيف يصو لون ويجرؤون على حذف الحرف الصحيح القوي الذي هو كالاسد ويذلون عن حرف العلة الضعيف الذي هو مشابه لصغار الغنم .

(والعجز) أي ؛ الجزء الاخير (احذف من مركب) لما تقدم في باب العلم من نزوله منزلة تاء التأنيث فيحذف للترخيم ركما تحذف التاء لذلك (كقولك في معد يكرب وسيبويه وبخت النصر « يامعدى ، وياسيب ويابخت) بحذف العجز من كل منها للترخيم .

(وقل ترخيم جملة اسنادية ، وذا) أي : تجرم الجملة (عمرو وهو سيبويه نقل عن العرب) فانه قال من العرب من يرخمه (أي التركيب الاسنادي) فيقول في تأبط شرا ياتأبط هذا ، ولكن في النقل كلام ليس هنا محل ذكره فمن أراد الاطلاع عليه فليراجع شرح التصريح.

(وان نويت بعد حذف) لفظ « حذف » في النظم (بالتنوين وما) في ما (حذف) مفعول نويت ، حاصله انك ان نويت بعد الحذف ما حذف وجعلت المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجمع اجزائه كما هو لغة أكثر العرب وتسمى لغة من ينتظر (فالباقي من) المنادى بعد الترخيم (استعمل بما فيه الف قبل الحذف فابق حركته) ضمة كانت او غيرهما وابق سكونه (ولا تعله ان كان حرف عله واجعله أى الباقي ان لم تنو محذوفا) وهو لغة الاقل وتسمى لغة من لاينتظر فاجعل المرخم حينئذ (كما كان بالآخر وضعا تمما) حاصله انه يجعل الباق بعد الحذف اسما براسه ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف كانه اخر المنادى في اصل الوضع (فاعله) ان كان حرف عله (واجر الحركات عليه ان كان حرفا صحيحا (فقل على الاول) اى على لغة من ينتظر (في

ثمود ، وعلاوة ، وكروان : يا ثمو با) بقاء (الواو) الساكنة المتطرفة بعد ضمة من غير ابدال الواو ياء والضمة كسرة وان يلزم في الظاهر كون الاسم على شكل لا نظير له في كلامهم كما تقدم في اوائل الكتاب انه ليس في الاسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضم الا الاسماء الستة حالة الرفع ، لكنه في الحقيقة ليس كذلك اذ الواو ليست طرفاً في التقدير لأن الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به ،لاجل ذلك تسمى هذه اللغة لغة من ينتظر ، (ويا علاو ، ويا كرو بأبقاء الواو المفتوحة) فيهما على حالها من غير ابدال لعين ما ذكر في ثمو من عدم كونها طرفاً في التقدير فهي فى (علاو) واقعة قبل تاء التأنيث ، وفي (كرو) واقعة قبل ساكن اعني الالف ، وشرط قلب حرف العلة حيث تحرك وانفتح ما قبله ان لا يكون بعدها تاء التأنيث ولا ساكن فتدبر ، وقل (في جعفر ومنصور وحارث : ياجعف بالفتح ، ويا منص بالضم ، ويا حار بالكسر ، وقل : ياثمي على الثاني) اي : على لغة من لا ينتظر (بياء مقلوبة عن الواو) ، وبابدال ضمة الميم كسرة ، كما يفعل ذلك في جمع دلو وهو (ادلو) على وزن افعل (بضم العين) فتنقلب الواو ياء وضمة اللام كسرة فيصير « ادلى » (بكسر اللام) ، ثم يعل اعلال (قاض) فيصير في الرفع والجر « ادل » ، وذلك (لانه ليس لنا في الاسماء المعربة اسم) معرب (آخره واو قبلها ضمة غير الاسماء الستة) في حالة الرفع ، لايقال : ان المنادى مبني ، لان المنادى المتجدد بنائه كالمعرب في هذا الحكم وقل : (يا كرا بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها) لان الواو جعلت كأنها آخر الاسم في اصل الوضع فليس بعدها ساكن

فارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت ألفا كما في (عصا) . وقل ! (يا علاء) بقلب الواو همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما في (كساء) لانه من كسوت فأبدلت الواو همزة لماذكره وقل : (يا جعف ، ويا حار بضمهما) ضمة حادثة بناء اذ المنادى حينئذ يجعل كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم اصله ، وكذلك قل ! (يامنص) بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه الضمة يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها .

(والتزم الاول : وهو نية المحذوف) على لغة من ينتظر في ترخيم (ما فيه تاء التأنيث للفرق) بين المذكر والمؤنث (كـ« مسلمة » بضم الميم الاولى) فقل يا مسلم بفتح الميم الثانية على لغة من ينتظر ، ولا تضمها لئلا يلتبس بنداء مذكره الذي لا ترخيم فيه .

(وجوز الوجهين) اي : نية المحذوف على لغة من ينتظر ، وعدمها على لغة من لا ينتظر (في ما ليس فيه التاء للفرق) بين المذكر والمؤنث (كـ « مسلمة » بفتح الميم الاولى) علم رجل فقل فيه يا مسلم بالفتح والضم على اللغتين اذ لا لبس في ذلك .

(ولاضطرار رخموا على اللغتين) اي : ينتظر ولا ينتظر (دون) (نداء) لكن لا مطلقاً بل (ما) اي : اسماً (للنداء يصلح) ؛ بان لا يكون مقترناً بـ « ال » (نحو احمد كقوله) :

لنعم الفتى تعشوا الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

الشاهد في (مال) اذ اصله : مالك فرخم للضرورة ، (بخلاف مالا يصلح للنداء) بأن يكون مقترناً بـ (ال) لانه لا يصلح لمباشرة

حرف النداء ، (ومن ثم كان خطاء قول من جعل من ترخيم الضرورة قوله) :

القاطنات البيت غير الريم (او آلفا مكة من ورق الحمى)

الشاهد في الحمى وهو بفتح الحاء المهملة وكسر الميم ، واصله (الحمام) بتخفيف الميم فرخمه الشاعر خطاء بحذف الميم الثانية فقلبت الالف ياء للقافية وابدلت فتحة الميم الاولى كسرة وقيل حذفت الالف وابدلت الميم ياء ثم ابدلت فتحة الميم الاولى كسرة ، واحتمل بعضهم ان يكون حذف الالف والميم الثانية للضرورة وكسرت الميم الاولى للقافية ثم اشبعت الكسرة فتولدت منه الياء

(فصل في الاختصاص)

(الاختصاص) : في الاصطلاح تعيين من اريد من الضمير من بين محتملاته وحصر الحكم الثابت للضمير فيه كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : (نحن معاشر الانبياء لا نورث) فانه لو لم يذكر (معاشر الانبياء) بان يقال : نحن لا نورث لا يعلم المراد من (نحن) اذ يحتمل ان يكون المراد منه العرب حتى يكون المراد ان العرب لايورثون ويحتمل ان يكون المراد منه قريش بمعنى ان قريشا لا يورثون ويحتمل ان يكون المراد منه بنو هاشم حتى يكون المعنى ان بني هاشم لايورثون

فلما قال (ص) : (معاشر الانبياء) عين وعلم ان مراده (ص) من (نحن) ليس المعاني المذكورة بل المراد ان : الانبياء لا يورثون ، والى ما ذكرنا يرجع ما ذكره بعضهم من ان : الاختصاص في الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف .

والغرض من (الاختصاص) والباعث عليه احد امور ثلاثة :

الاول : الفخر نحو (علي ايها الجواد يعتمد الفقير) لان غرض المتكلم الافتخار بأنه هو الجواد ، وعليه لا على غيره يعتمد الفقير .

الثاني : التواضع نحو (اني ايها العبد فقير الى عفو الله) لأن غرض المتكلم التواضع ، واظهار انه لا غيره عبد عاص مفتقر الى عفو الله ورحمته .

والثالث : زيادة بيان كقوله (ص) : (نحن معاشر الانبياء لا نورث) فان الغرض من معاشر الانبياء زياة البيان حسب ما فصلناني معناه الاصطلاحي فتأمل جيدا وأوضح من ذلك ما قاله التفتازاني في بحث الانشاء وهذا نصه قولنا ايها الرجل اصله لتخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجرداً عن طلب الاقبال نقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصاً بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا افعل ايها الرجل ونحن فقراء ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفاً له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل

عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لأنه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقوله ايها الرجل فأي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف اي مختصا من بين الرجال انتهى وسيأتي توضيح آخر عن قريب نقلا عن الرضى .

والاسم الذي به يبين المراد من الضمير (كنداء) اي : كالمنادى (لفظاً) اي : من حيث الاحكام اللفظية حسب ما سيفصل ، (لكن يخالفه) اي يخالف الاسم الذي به يعين المراد المنادى في امور :

الاول : انه يجيء دون (يا) اي : ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديرا كما تقدم في كلام التفتازاني فتأمل بخلاف المنادى فانه لابد فيه من ان يكون معه حرف نداء : اما لفظاً واما تقديرا .

والثاني : (انه يخالفه) في انه (لا يجيء في اول الكلام) بل في أثنائه او آخره كما يظهر من الامثلة المذكورة ، بخلاف المنادى فأنه قد يجيء في اول الكلام .

والثالث : انه يقل كونه علماً ، بخلاف المنادى فانه يكثر كونه علما .

والرابع : انه اذا كان مفردا معرفة غير (اي ، وأية) ينصب بالفتحة الاعرابية ، بخلاف المنادى فانه اذا كان مفرداً معرفة يبني على الضمة ، (ثم ان كان ايها ، وايتها استعملا كما يستعملان في النداء فيضمان ويوصفان بمعرف بأل مرفوع كـ « ايها الفتى باثر (اي بعد) ارجوني ») ، ونحو (اللهم اغفر لنا ايتها العصابة) قال الرضى في اثناء البحث عن لا سيما انه نقل ايها الرجل من باب النداء الى

باب الاختصاص بجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذاايها الرجل منصوب المحل على الحال مع ابقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها من ضم اي ورفع الرجل انتهى .

والخامس : انه (قد يرى ذا) اي الاختصاص (دون اي تلو ال فينصب ، وح يشترط تقدم اسم بمعناه عليه ، والغالب كونه) اي : الاسم المتقدم عليه (ضمير تكلم كمثل نحن العرب اسخى من بذل ، وقد يكون ضمير خطاب نحو بك الله نرجو الفضل) قال التفتازاني وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف بالـلام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربمـا يكون علما نحو بنا تميماً يكشف الضباب انتهى .

والسادس : انه اختلف في ضمته هل هي اعراب ، او بناء ، وفي النداء بناء بلا خلاف . قال بعض المحققين لا يخفى ان (ايا ، واية) اذا لم كان هناك نداء اصلا : لا لفظاً ولا معنى وكانـا معمولين لاخص لم يكن معهما ما يقتضي البناء على الضم ورفع تابعهما فلا يكون هذا الضم وهذا الرفع الا حكاية لحالهما في النداء : بأن نقلا بحالهما عن النداء واستعملا في غيره وقد تقدم آنفاً تفصيله عن الرضى وقال بعض آخر ان ضمتهما اعراب على الخبرية او على الابتدائية .

والسابع : انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا بخلاف المنادى فانه يكون كذلك .

والثامن : ان (ايا) هنا لا توصف باسم الاشـارة وتوصف به في النداء .

والتاسع : ان صفة (ايا) هنا واجبة الرفع بلا خلاف ، وفي النداء

فيها خلاف ، فاجاز بعضهم نصبها .

العاشر : ان الكلام هنا خبر ، وفي النداء انشاء .

الحادي عشر : ان العامل المحذوف هنا فعل (الاختصاص) ، وفي النداء فعل (الدعاء) .

فصل في التحذير

(وهو الزام المخاطب الاحتراز من مكروه) ، ويقرب من هذا المعنى قول بعضهم : انه تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه وقريب من ذلك قول بعض آخر : انه تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه .

(والاغراء وهو الزامه) اي المخاطب (العكوف) اي : التوجه والثبات (على ما يحمد العكوف عليه : من مواصلة ذوي القربى ، والمحافظة على العهود ، ونحو ذلك) ، وسيأتي مثالهما في آخر الفصل

والمتحصل مما يأتي ان التحذير يكون بثلاثة اشياء :

الاول : (اياك) واخواته ، وبعبارة اخرى يذكر المحذر (بفتح الذال) .

الثاني : المحل المخوف عليه مضافا الى ضمير المحذر (بفتح الذال) معطوفاً بعده المحذر منه على المخوف عليه .

الثالث : ذكر المحذر منه ، فأشار الى احكام القسم الاول بقوله : (اياك والشر ونحوه كاياكما واياكم وجميع فروعه) نحو اياي واياه

وفروعهما (نصب محذر بكسر الدال) اي : المتكلم (بما) اي : بفعل (استتاره) اي : حذفه وتقديره (وجب) فاياك في محل نصب بفعل محذوف وجوباً تقديره : احذر ، او بعد ، لو نح ، او نحوها ويجب تقدير الفعل المحذوف بعد (اياك) لأنه ح لو قدر قبله لاتصل به فيقال احذرك فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز الا في (افعال القلوب ، وفقد ، وعدم) لان تعلق فعل الفاعل فى غير افعال القلوب وفقد وعدم غالباً يكون بغير الفاعل فلو كان فاعله ومفعوله ضميرين لشيء واحد لسبق الفهم الى المغايرة فيهما ولأن اصل الفاعل ان يكون مؤثرا واصل المفعول به ان يكون متأثراً والاصل في المؤثر ان يكون مغائراً للمتأثر فلا يقال : ضربتني ، ولا فرحت بي . وقد تقدم للمسألة توجيه اخر في باب الضمائر فراجع .

واورد في المقام بانه : كيف يلزم تعدى الفعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل والفرض ان الفعل محذوف ، ومع حذفه يجب انفصال الضمير ، فلم يلزم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل ، بل الى المنفصل بسبب الحذف ، وأجيب عن ذلك بان المراد اللزوم بحسب الاصل فتأمل .

وقيل الاصل : (احذر تلاقي نفسك والشر) ، ثم حذف (احذر) فصار تلاقي نفسك والشر ، ثم حذف (تلاقي) وناب عنه نفس فانتصب فصار نفسك ، ثم حذف (النفس) وناب عنه الكاف الضمير فانفصل لتعذر اتصاله كما تقدم في باب الضمائر فصار (اياك) فعلى هذا التقدير لا يلزم تعدي المذكور فتأمل .

واختلف في اعراب المعطوف ، فقيل هو معطوف على اياك والتقدير: احذر نفسك ان تدنو من والشر ان يدنو منك ، واعترض عليه بان : اياك محذر والاسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى وأجيب بان مقتضى العطف الاشتراك فى معنى الخوف فلا يمتنع ان يكون احدهما خائفاً والآخر مخوفاً منه . وقال بعض آخر : ان ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف تقديره : واحذر الشر فهو من قبيل عطف الجملة ، والحق هو الاول اي : عطف الشر على نفسك من دون تقدير عامل آخر للشر كما تقدم بيانه قبل هذه المسألة فتأمل .

وانما وجب استتار العامل (لأن التحذير بـ « أيا ») اكثر (من التحذير بغيره . فجعل بدلا من اللفظ بالفعل) ، حاصله : انه جعل التلفظ بـ « أيا » لأكثرية استعماله في التحذير من غيره بدلا من التلفظ بالفعل الناصب له . وقال بعض المحققين : انما وجب الحذف لضيق المقام عن ذكره ، هذا اذا عطف المحذر منه على أيا ، (ودون عطف) : بان يذكر المحذر منه بعد ايا بلا عطف (نحو اياك الاسد ذا الحكم المذكور : وهو النصب بلازم الاستتار لايا انسب ايضا) ، واختلف في هذه الصورة ، قال ابن الحاجب (ولا تقول اياك الاسد) لامتناع تقدير (من) : قال شارح كلامه : (وشذوذه مع غير ان وان ، ثم قال : فان قلت فليكن بتقدير العاطف (اي : فليكن في التقدير : اياك والاسد) ، قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما ، واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا » انتهى . ونقل عن ابن الناظم: (الجواز لان احذر ونحو يتعدى الى اثنين من غير واسطة نحو قوله

تعالى يحذركم الله نفسه) انتهى ، وأجاز بعضهم حذف العاطف ، واستشهد بقوله تعالى (ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت)فقال التقدير : (وقلت) .

واشار الى القسم الثاني والثالث بقوله : (وما سواه اي : سوى المحذر بـ « ايا » ستر فعله لن يلزما نحو « نفسك الشر » اي :جنب وان شئت فاظهر) العامل وقل : (جنب نفسك الشر) ، فلايجب الحذف حينئذ (الا مع العطف فانه يلزم ايضا ستر فعله) لان العطف كالبدل من التلفظ بالفعل (نحو ماز راسك والسيف) ، (ماز) منادى مرخم اصله : يا مازن ، والشاهد في رأسك ، والتقدير : بعد راسك من السيف والسيف من راسك ، او (التكرار) اي : تكرار المحذر منه (فانه يلزم) ستر فعله (ايضا) لان التكرار بمنزلة العطف في انه كالبدل من التلفظ بالعمل (كـ « الضيغم الضيغم » اي: الاسد الاسد ياذا الساري) اي : احذر الضيغم ياذا الساري .

(والشايع في التحذير) كما فهم من تعريفه (ان يراد به المخاطب . وشذ مجيئه للمتكلم) . قيل انما امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحذر منه والمحذر (نحو اياي وان يحذف احدكم الارنب) ، هذا جزء كلام نسب الى الخليفة الثاني وتمامه (لتذك لكم الاسل والرماح والسهام واياي وان يحذف احدكم الارنب) وهو ضربه بالعصا ، (اي نحنى عن حذف الارنب ونحه عن حضرتي) وحاصل معنى الكلام : ان التذكية لا بد فيه من ان يكون بالاسل وهو السيف والسكين اوالرمح والسهم لا بالعصا . ووقال بعضهم : اصله : (اياي وحذف الارنب واياكم وحذف الارنب) فحذف

من كل جملة ما ذكر في الاخرى . وقال الاكثر : (اصله : اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب .

(وبجيئه) اي : التحذير (للغائب نحو) ما ورد من قول العرب في مقام النصيحة : اذا بلغ الرجل الستين فـ (اياه واياا الشواب اشذ) . و « الشواب » جمع شابة يعني من بلغ من العمر ستين سنة فلا يتزوج امرئة شابة لان في ذلك مفاسد كثيرة ، ويروي (السوآت) بالسين المهملة والالف الممدودة جمع سوأة فعلى هذا معناه من بلغ الستين لا يفعل سوآة . قيل والوجه في كونه اشذ حذف الفعل مع لام الامر اذ التقدير : فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب فحذف الفعل وفاعله ، ثم حذف تلاقي وانيب عنه النفس ، وناب عنه الضمير فأنتصب وانفصل وأبدل من انفس ايا فتأمل ، (وعن سبيل القصد) والاعتدال (من قاس على ذلك اتنبذ) اي خرج .

(تنبيه)

الى هنا كان الكلام في احكام التحذير ، فمن الآن يشرع في احكام الاغراء فلذا قال :

(وكمحذر بلا ايا اجعل مغري به في كل ما قد فصل) ، حاصله ان : حكم الاغراء حكم التحذير الذي يكون بغير ايا (فأوجب اضمار ناصبه) اي ناصب الاسم الذي هو مغرى به (مع العطف نحو الاهل والولد) اي : راع الاهل والولد ، (و) مع (التكرار

ومنها : ان تصرف تصريف (خف) .

ومنها : ان يلحق الالف همزة وتصرف تصريف (ناد)

ومنها : ان تصرف مع الهمزة تصريف (دع) .

(وهلم بمعنى : احضر) ، فيتعدى بنفسه نحو هلم شهدانكم (او) بمعنى : (اقبل) فيتعدى بالي نحو هلم الينا ، وهو مركب عند بعضهم من هاء التنبيه والامر من لم يلم . وقال بعض آخر : انه مركب من هلا بمعنى عجل وام بمعنى : اقصد ، ثم خفف هلا لثقل التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام . وقال بعض آخر : انه مركب من هل بسكون اللام بمعنى : اسرع ويستعمل هلم بلفظ واحد للكل ، وبعض العرب يصرفه فيقولون هلم هلما هلموا هلمن قيل وليس بفصيحة .

(وغيره) اي : غير ما كان بمعنى فعل الامر (كالذي بمعنى)فعل (المضارع كـ « وى » ، و « واها » بمعنى : اعجب ، و « اف » بمعنى : اتضجر) ، وفيها لغات :

منها : ضم الهمزة وتشديد الفأ مثلثة بتنوين ودونه .

ومنها : كسر الهمزة والفاء بلا تنوين .

ومنها : « افي » كبشري ، ومنها « اف » كخذ .

(وكالذى بمعنى الماضي نحو « هيهات » بمعنى : بعد) ، وفيها ايضا لغات :

منها : الحركات الثلاث في التاء مع تبديل الهاء الاولى الفا ، وبدون التبديل كل ذلك مع التنوين ، ومنها اسكان التاء في الوصل لاجرائه مجرى الوقف ، ومنها حذف التاء مع تبديل الهاء الاولى الفا

وبدونه وقد يلحق في جمع الوجوه المذكورة الكاف ومنها ان ينون مع التبديل ، ومنها ايهان بهمزة ونون مفتوحتين او نون مكسورة .

قال بعضهم : ان « هيهات » مفتوحة التاء مفردة ، واصلها : هيهية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء ، واما اذا كسرت التاء فهي جمع مفتوحة التاء ، وكان القياس فيه ان يقال هيهيات كقوقيات في جمع قوقات الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذي فى المثنى والوقف عليها بالتاء ، واما اذا كان مضمومة التاء فحينئذ يحتمل الافراد والجمع ، فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء ، و (وشكان وسرعان) مثلثي الفاء (بمعنى : سرع) وقرب مع الدلالة على التعجب فمعناهما في الحقيقة : ما اقرب وما اسرع ، و (بطان) بضم الباء وفتحها (بمعنى : بطيء) ضد اسرع ، والاولى ان يكتب (بطؤ) بشكل الواو لأن رسم الخط فى الهمزة ان كانت في آخر الكلمة وما قبلها ضمة ان يكتب بالواو (نزر) اي جميع ما ذكر : مما كان بمعنى المضارع او الماضي قليل ، (وكذا) نزر (اسم) فعل (الامر من) الفعل (الرباعي كـ « قرقار » بمعنى : قرقر) بفتح القاف الاولى وكسر الثانية .

قال بعض المحققين : وأما في الرباعي فالاكثرون على انه لم يأت منه الا حرفان (قرقار) اي : صوت ، والثاني (عرعار) اي : تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة لهم .

(والفعل من اسمائه ما هو منقول من حرف جر) ومجروره (وظرف) والقياس ان لا يقال لاسم الفعل الذي هو في الاصل جار

ومجرور (نحو عليك بمعنى : الزم) انه اسم فعل لان الجار والمجرور لم يكن في الاصل اسما ، بخلاف صه ورويد ونحوهما فانها في الاصل اسماء ، لكنهم سموه اسما طردا للباب فتأمل ، (وهكذا دونك) المنقول من الظرف (بمعنى : خذ مع اليك بمعنى : تنح اي : ابعد عني اذا عدى بعن ، وبمعنى خذ اذا عدى بنفسه نحو اليك الكتاب اي : خذه ، (ولايستعمل هذا النوع الا متصلا بضمير المخاطب) كالامثلة المذكورة ، (وشذ) كونه متصلا بضمير الغائب حتى يكون بمعنى أمر الغائب نحو (عليه رجلا) بمعنى : ليلزم رجلا ، وشذ ايضا كونه متصلا بالاسم الظاهر نحو (على الشيء (اي : ليلزم الشيء ، (و) شذ ايضا كونه متصلا بضمير المتكلم نحو (الى) اي انتحى ، ونسب الى المصنف انه قال : ان « الي » بمعنى : نحني ،

قال بعض المحققين : (الى) شاذ مخالف للقياس اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون او امر .

(ومحل الضمير) المجرور المتصل (بهذه الكلمات) اي : الظروف وشبهها (جر عند البصريين ، نظرا الى اصله ، ونصب عند الكسائي ، نظراً الى ضعف عمل الجار والظرف بعروض الاسمية والتركيب ، لكن هذا القيل ضعيف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو (عليك زيدا ، وعليه رجلا) ، (ورفع عند الفراء) ، والمنقول عنه في وجهه ان الضمير في مكان الفاعل ، وليس بشيء لان الضمير فيها هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل ، وقد كان مجروراً .

واما الضمير المتصل بسائر اسماء الافعال : فان كان الاسم الذي اتصل به الضمير مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو (رويد).

كما يجيء عن قريب احتمل ان يكون الضمير اسما مجرورا ، نظرا الى كون الاسم مصدرا في الاصل مضافا الى فاعله ، واحتمل ان يكون حرف خطاب نظرا الى كونه في الحال اسم فعل ، وان لم يجز كون الضمير مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في « هاك » اذ لم يجيء ها زيد بالاضافة ، واحتمل بعضهم كون الضمير في هاك ونحو مرفوعا ، كما قاله بعضهم في الظروف وشبهه لكن يلزم هذا القائل ان يقول : ان في نحو « رويد ، وها » مجردين عن الكاف ضميرا مستتر هو الفاعل ، ولا يجوز له ان يقول ان الفاعل الكاف المحذوفة لأن الفاعل لايحذف كما تقدم غير مرة .

(وكذا اي : كما يأتي اسم الفعل منقولا مما) ذكر من الظرف وشبهه (يأتي منقولا من المصدر) وهو على قسمين :

الاول : ما كان منقولا من مصدر استعمل فعله (نحو رويد اذ هو من ارود ارودا بمعنى : امهله امهالا ، ثم صغر « الا اواد » تصغير ترخيم) وسيجيء بيانه فى باب التصغير عند قوله :

وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل

(ثم سموا به فعله ، فبنوه على الفتح) رعاية لاصل الحركة الاعرابية بلا تنوين ، واذا كان باقيا على المصدرية يفتح مع التنوين ان لم يكن مضافا ، فالدليل على كونه اسم فعل نيابته ، والدليل على نيابته كونه غير منون بلا اضافة ، والدليل على كونه مصغر « ارودا » مجيئه متعديا ولو كان مصغر « رود » بمعنى : المهل والرفق من قولهم « يمشي على رود » اي على مهل كان قاصرا .

والقسم الثاني : ما اشار اليه بقوله (وكذا بله) اذ (هو في الاصل

نحو) قول الشاعر :

(اخاك اخاكان من لااخا له كساع الى الهيجاء بغير سلاح)

اي : الزم اخاك ، ووجه وجوب حذف العامل في الصورتين هو ما تقدم في التحذير (واجزه) اي : الاضمار (مع غيرهما اي : (مع غير) العطف والتكرار (نحو الصلوة جامعة) أي : احضروا والزموا الصلوة ، ولفظ « جامعة » حال من الصلوة ، وان شئت فأظهر العامل .

هذا باب اسماء الافعال والاصوات

قد تقدم في باب المعرب والمبني ان الأقوال فيها اربعة :

الاول : انها اسماء لمعاني الافعال ، ومحلها رفع بالابتداء ، واغنى مرفوعها عن الخبر وان لم يعتمد على النفي والاستفهام ، ولكن فيه نظر ظاهر اذ لو كانت كذلك لوجب القول بأنها افعال لااسماء افعال لأن الاسمية والفعلية دائرة مدار معنى اللفظ كما يعلم ذلك من تعريف الكلم الثلث ومن بيان الفرق بينها .

الثاني : انها اسماء للمصادر النائبة عن الافعال ، ومحلها نصب على المصدرية ، وفيه أيضا نظر اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم يكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية فتأمل .

الثالث : انها افعال ، وفيه أيضا نظر لانهـا لا تتصرف تصرف

الافعال وتختلف صيغتها صيغ الافعال ويدخل التنوين على بعضها .
وقال بعض اهل التحقيق : ان اسماء الافعال معدولة عن الفعل للمبالغة.

الرابع : انها اسماء لألفاظ الافعال ونائبة عنها ، هذا هو المتحصل من مطاوي كلامهم . قال بعض المحققين منهم من يجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما أصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقى على ذلك الاصل كالماضي والامر ، او خرج عنه كالمضارع انتهى هذا مانقل منهم من الاقوال ولكن قال بعض اهل التحقيق والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال بل اسماء مع تأديتها معاني الافعال أمر لفظي وهو ان صيغها مخالفه لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون « رويد » مثلا موضوعة لكلمة « امهل » . قال الشيخ الرضي وليس ما قال بعضهم . ان « صه » مثلا اسم للفظ « اسكت » الذي هو دال على معنى الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا انتهى .

وظاهرا المصنف على ما حققه الشارح اختيار القول الرابع ، فلذا قال (ماناب عن فعل) أي لفظ فعل (معنا) بحيث يفيد ما يفيد الفعل الذى هو نائب عنه من الحدث والزمان ونسبة الحدث الى فاعل ما (واستعمالا) من حيث كونه عاملا غير معمول لعامل يقتضى الفاعلية او المفعولية ، فخرجت الحروف نحو ان واخواتها فأنهلوان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ماء الكافية فليست ابدا عاملة ، وخرجت ايضا المصادر والصفات النائبة عن أفعالها نحو ضربا زيدا فأنه نائب عن اضرب ، واقائم الزيدان فانه نائب عن

يقوم لكن العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ، بخلاف اسماء الافعال (كشتان بمعنى افترق) وقيده بعضهم بكون الافتراق في المعاني كالعلم والجهل ، قال ولا يستعمل في غير ذلك فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم ، ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه . وادعى بعض ان شتان مثنى « شت » بمعنى : افترق وهو خبر لما بعده (وصه بمعنى أسكت وهو اسم فعل أي اسم مدلوله) لفظ (فعل) وهو أ . س . ك . ت (وكذا اوه بمعنى اتوجع) . قال بعض المحققين لاتقول ان « اف » بمعنى : اتضجر ، « واوه » بمعنى اتوجع اذ لو كان كذلك لاعربا كمسماهما بل هما بمعنى : تضجرت وتوجعت الانشائيين (ومه بمعنى : اكفف قال بعضهم بمعنى انكفف لابمعنى اكفف لأن اكفف يتعدى ومه لا يتعدي ، ورد بأن ذلك غير مطرد ، فان « آمين » لايتعدى و « استجب » يتعدي فتأمل .

(وما كان) من اسماء الافعال (بمعنى افعل في الدلالة على الامر ك « آمين » بمعنى : استجب) ونسب الى النبي (ص) انه قال : معناه « أفعل كذا » . وقيل اصله امن ككرم ثم مد للتعريب لانه عجمي (كثر وروده ، ومنه « نزل » بمعنى : انزل ، « ورويد ») مصغرا ارودا (بمعنى : امهل ، وهيت) على وزن حيث مثلث التاء كحيث مثلث الثاء ، وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء فقط او بتثليثها على قول ، ومعناه : اقبل وتعال . وقال بعضهم معناه : اسرع يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع والمؤنث والمذكر الا ان العدد في مابعده تقول هيت لك ، وهيت لكما ، وهيت لكم ، وهيت لكن (وهيا) بتشديد الياء وتخفيفها ، وقد يلحق الكاف نحو هياك ، وقد تحذف الألف فيلزم

الكاف نحو هيك ، وهو (بمعنى : اسرع ، و « ايه » بمعنى : امض في حديثك) اي : زد في الحديث ، وقد يجيء بمعنى زد فى العمل ، (وحيهل) مركبة من « جي » (بمعنى اقبل او (ايت) ، ومن (هلا) بمعنى : اسرع بحذف الالف للتركيب وقد يلحقها التنوين ، وفيه لغات آخر :

منها : كسر اللام مع التنوين .

ومنها : سكون الهاء لتوالي الفتحات مع التنوين ، ويكون المركب بمعنى (ائت) ان عدى بنفسه نحو حيهل الثريد ، وبمعنى (عجل) ان عدى بـ (الى) نحو حيهل الى الثريد ، (او) بالباء نحو حيهل بعمرو اي عجل بذكره ، وبمعنى (اقبل) اذا عدى بـ (على) نحو حيهل على زيد اي : اقبل على زيد ، (وها بمعنى خذ) وفيه لغات :

منها : (ها) بألف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثاً ويعرف المراد بالقرينة .

ومنها : ان يلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كاسم الاشارة نحو هاك ها كما هاكم هاكن .

ومنها : ان يلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرف تصريف الكاف نحو هاء بفتح الهمزة للمذكر هاوء ما هاؤم هاء بكسر الهمزة للمؤنث هاؤن .

ومنها : ان يلحق الالف همزة مفتوحة قبل الكاف وتصرف الكاف كما تقدم .

ومنها : (هاء) بهمزة ساكنة بعد الالف للكل .

والقسم الثاني : ما اشار اليه بقوله : (كذا الذي اجدى) اي: (اعطي بمعنى : افهم حكاية لصوت كـ« قب » لوقع السيف اي : لحكاية وقع السيف وصوته ، (و « غاق » للغراب اي لحكاية صوت الغراب (وخاز باز للذباب اي : لحكاية صوت الذباب قال الرضى اما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خزى اي قهر وغلب ومن فاعل بزى اذا سما وارتفع كأنه قيل هو الخازى البازى فركبا وجعلا اسما واحدا الى ان قال ولها خمسة معان ضرب من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور وأما حاز باق للنكاح وقاش باش للقماش وكل واحد منهما مسمى بصوته مبقياً على بنائهما انتهى باختصار غير مخل بالمقصود (وخلق باق للنكاح) اي : لحكاية صوت النكاح ، وقد اوضحه المحقق المحشى بمالا مزيد عليه فعليك بمراجعة كلامه ان ترد معرفة المعنى بتمامه وان اشير اليه في الرضى المتقدم .

قال بعضهم : يتعين حمل قول الناظم : (والزم بنا النوعين فهو قد وجب) على نوعي اسماء الاصوات ، وهما المذكوران في قوله :

وما به خوطب ما لا يعقل من شبه اسم الفعل صوتاً يجعل

كذا الذي اجدى حكاية كقب

ولكن الظاهر من قول الشارح : (لما سبق في اول الكتاب) انه حمل القول المذكور على اسماء الافعال والاصوات . قال ابن عقيل : « واشار بقوله والزم بنا النوعين الى ان اسماء الافعال والاصوات كلها مبنية » انتهى محل الحاجة من كلامه .

وانما بني اسماء الاصوات لما اشير اليه آنفاً في الاشكالين : من انها

ليست فى الاصل كلمات قصد استعمالها فى الكلام ، فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب ، او لكون وضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليها ، او لشبهها بالحروف من حيث الاستعمال ، لأنها عاملة غير معمولة ، او لشبهها بالحروف المهملة من العمل في انها لا عاملة ولا معمولة على قول ، وقول الشارح: (لما سبق في اول الكتاب) يحتمل كل واحد من هذه الاحتمالات الاول فتأمل .

﴿هذا باب فيه نونا التأكيد﴾

(المفعل توكيد بنونين : هما شديدة) مفتوحة مع غير الالف لثقلها وخفة الفتحة ، ومكسورة معها : سواء كانت للتثنية ، او للفصل تشبيها بنون الاعراب في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان، وكذا النون في الاسم المثنى ، (وخفيفة) ساكنة لأن الاصل في المبني ان يسكنا او لأنها فرع الثقلية بحذف نونها الثانية لأن الآخر اولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو الساكن . (كنوني « اذهبن واقصدنهما » .

قال جماعة : ان كل واحدة منهما اصل لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة ألفاً ، وحذفها كما يأتي عن قريب ، وكلاهما يمتنع في الثقيلة ، وعورض بأن الفرع قد يختص بما ليس للاصل احياناً، وذلك نحو « ان » المفتوحة فانها فرع المكسورة ، ولها اذا خففت احكام تخصها كما تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل . وقال آخرون:

ان الخفيفة فرع بمعنى : انها اختصرت من الثقيلة كمذ ومنذ ، او بمعنى ان التوكيد في الثقيلة ابلغ واتم . وقال بعضهم : ان الثقيلة فرع لأنها ازيد لفظاً ومعنى والزيادة عارضة طارئة ، والعاري منها الاصل لأن الاصل البساطة وعدم التركيب واعلم ان نوني التأكيد على ما يذكر في الكتاب تدخلان في خمسة عشر موضعاً سبعة منها كثير وخمسة منها قليل وثلاثة منها شاذة .

وهذا تفصيله (يؤكدان « افعل » اي : فعل الامر مطلقاً) من غير شرط لأنه مستقبل دائماً لأنه طلب والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود والا يلزم طلب الحاصل وهو محال كتحصيل الحاصل ومن هنا قالوا انهما لا يؤكدان الماضي والحال بل ما هو للاستقبال كالامر سواء كان امراً بالصيغة كالمثالين في النظم ام لا ونحو (اضربن) بتخفيف النون او تشديدها ، ويؤكدان ايضا (يفعل)اي : (المضارع) لكن لا مطلقاً بل (بشرط ان يكون) مستقبلا لا حالا ، كما يدل عليه قوله (اتياذا طلب) لأن الطلب لا يتعلق الا بالاستقبال ، والطلب امر وقد تقدم ، ونهى (نحو) قوله :

(فاياك والميتات لا تقربنها) ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

واستفهام (نحو) قوله :

(هل يمنعني ارتيادي البلا) د من حذر الموت ان يأتين

وتحضيض (نحو) قوله :

(هلا تمنن بوعد غير مخلفة) كما عهدتك في أيام ذي سلم

وما وقع في كلام بعضهم من ذكر العرض بدل التحضيض - غير قادح لأن هلا مشتركة بين العرض والتحضيض وكلاهما طلب الا ان

العرض بطلب بابن والتحضيض طلب بحث فهلا في البيت تحتمل المعنيين ، والمعين لاحدهما هو القرينة بين الشاعر ومحبوبته وزيادة المحبة فيه او فيها ، وتمن (نحو) قوله .

(فليتك يوم الملتقى ترينني) لكي تعلمي اني امرء بك هائم

وانما اشترط كون المضارع طلباً لأنه لا يؤكد الا ما يكون مطلوباً اذ الطالب انما يطلب في العادة ما هو المراد له فكان ذلك مقتضياً للتأكيد لأن غرضه تحصيله قيل لأن ما بعد اداة الطلب اشبه بما بعد ان الشرطية في استدعاء الجواب .

(او) يكون المضارع (شرطاً) اي : فعل شرط (اما) المركبة من « ان » الشرطية و « ما » الزائدة (تاليا) ، حاصله ان يكون المضارع واقعا بعد ان الشرطية الموكدة بما الزائدة (نحو أما نرينك بعض الذي نعدهم او نتوفينك) فلان ان الشرطية لما اكدت بما الزائدة اشبهت القسم في تأكيده باللام . قيل لأنه لما اكد الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود عن غيره .

(أو يكون) المضارع جواباً (مثبتاً في قسم) يكون زمانه (مستقبلا) ويكون المضارع (متصلا بلامه) اي : بلام القسم (نحو تالله لتسئلن) ، وانما يؤكد المضارع اذا كان جواباً للقسم لأن القسم انما يؤتي به لتحقيق الجواب فهو اشد احتياجاً الى التأكيد وقريب من ذلك ما قيل من ان : «القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل (اي الجواب) بأمر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكده بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له » وأحسن من هذين التعليلين ان يقال لأن القسم يؤتي غالباً على ما هو المطلوب .

مصدر فعل) متروك (مرادف لـ « دع » ، ثم سمي به الفعل وبني) على الفتح لما ذكر في رويد .

(وهذا) اي : كونهما اسم فعل (حال كونهما ناصبين نحو رويد زيدا ، وبله زيدا ويعملان الخفض) حاكونهما (مصدرين معربين نحو رويد زيد وبله زيد بجر زيد) بالاضافة .

(وما لما تنوب عنه من عمل ثابت لها) وبعبارة اخرى : اسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم وغيرهما حكم الافعال التي هي تنوب عنها (فترفع الفاعل ظاهرا) نحو « هيهات زيد » كما تقول بعد زيد ، (و) ترفع الفاعل (مستترا) نحو « نزال » كما تقول : انزل هذا . ولكن لا يخفى عليك التنافي بين ما ذكر هنا وبين القول بأنها اسماء للفظ الافعال فتأمل (وتتعدت الى مفعول بنفسها) نحو « رويد زيدا » كما تقول : امهل زيدا ، وتتعدى (بحرف الجر) نحو « حي على الصلاة » كما تقول : اقبل على الصلواة ، واذا كانت مشتركا بين افعال سميت به فيستعمل على طبق كل واحد منها (ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن ائت) نحو « حيهل الثريد » كما تقول ائت الثريد ، وعدى (بالباء لما ناب عن عجل) نحو « حيهل بالتوبة كما تقول : عجل بالتوبة (و) عدى (بعلى لما ناب عن اقبل) نحو « حيل على الاحسان بالناس » كما تقول : اقبل على الاحسان بالناس واذا كان مسماه مما لا يكتفي بمرفوع واحد كان هو أيضا كذلك نحو « شتان زيد وعمرو » كما تقول : افترق زيد وعمرو ، لأن الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا بأثنين فصاعدا قال الرضي اسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا

ان الباء تزداد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمد بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول انتهى .

(واخر ما) أي ، معمولا (لذى) أي لاسماء الافعال (فيه العمل عنها) حاصله ان : اسماء الافعال تخالف مسماه فأن الفعل يجوز تقدم معموله عليه ، بخلاف هذه الاسماء فأنه يجب تأخير معمولها عنها لضعفها في العمل لكونها فروعا عن مسمياتها وقال الرضي لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها لتاولها بالفعل وحرف مصدري ذي صدارة واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجروروهما ضعيفان قبل النقل بها ايضا لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل انتهى بزيادة ما (خلافا للكسائي) في اجازته تقدم معمولها عليها ، الحاقا للفرع بأصله ، مستدلا بقوله تعالى : « كتاب الله عليكم » مدعيا ان « عليكم » اسم فعل و « كتاب الله » مفعوله المتقدم ، واولـه المانعون بأن كتاب الله مصدر أي : مفعول مطلق لفعل محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف ، والتقدير : « كتب الله ذلك كتابا عليكم » فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله .

(واحكم بتنكير الذي ينون منها) كما تقدم الاشارة اليه في باب المعرب والمبني في اوائل الكتاب سواء نون (لزوما) بأن لا يستعمل بلا تنوين الا نـادرا (نحو واها وويها) أي اتعجب اي تعجب كان (او لا) يكون التنوين لزوما (كـ صه) بمعنى اسكت سكوتا اي : افعل مطلق سكوت واقـع على أي كلام وحـديث كان (و) نحو (مه) بمعنى : اكفف كفا أي : افعل مطلق كف واقع على أي عمل او حديث كان (وتعريف سواه أي : الذي لم ينوين بين : لزوما) كان عدم التنوين :

بأن لا يستعمل منونا اصلا نحو « نزال » بمعنى : أنزل نزولا أي نزول كان ، قال بعض المحققين : واعلم ان مذهب النحاة ان « نزال » معدولة عن انزل للمبالغة . ونقل عن عبد القاهر انه قال : اصل « نزال » انزل انزل انزل ثلاثا او اكثر ، والثلث وما فوقها جمع ، مؤنث ، فقيل انزلي بالياء : التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار ، كما ألحقوا الالف في « القيا في جهنم » ، والواو في « ارجعوني » دليلا على التكرار أي : الق الق وارجع ارجع ارجع . انتهى بأدنى تغيير (او لا) يكون تنوينه لزوما بأن يستعمل منونا تارة وغير منون تارة أخرى كصه بمعنى اسكت عن هذا الكلام المعين فيجوز للمخاطب ان لايسكت عن غير الكلام المعين (ومه) اي : اكفف عن هذا الكلام او العمل المعين فيجوز للمخاطب ان لا يكف عن غير المشار اليه المعين قال الرضى اما التنوين اللاحقه لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير وليست لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذاك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر اولا فنقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا كما مرفصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين المصدر بتعين وتعين متعلقه اي المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا مه اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه وكذا التنكير فمعنى صه اسكت سكوتا اي

افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت يفرض عن اي حديث كان وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف انتهي (تنبيه) الى هنا كان الكلام في أسماء الافعال فلنشرخ الآن في اسماء الاصوات (و) هي قسمان الاول (ما به خوطب مالا يعقل) كالفرس والحمار ونحوهما (او ما هو في حكمه) أي في حكم مالا يعقل (كصغار الادميين من شبه اسم الفعل) ووجه الشبه الاكتفاء به في اداء المقصود ولكن اسم الفعل قد يتحمل الضمير بخلافها لعدم تحملها الضمير (صوتا يجعل) أي يسمى صوتا قال بعضهم اسماء الاصوات ليس من أقسام الكلمة لانها ليست دالة على معنى مفرد لأن المخاطب بها من لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم ، واجيب عن ذلك بأن الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه ، وهذه كذلك اذ لم يقل احد ان ان الدلالة كون اللفظ بجيث يخاطب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ما ذكر .

واستشكل ايضاً بأنها ليست من اقسام الكلمة ، لعدم وضعها لشيء ولذا أعترض على من ذكرها في أقسام المبنيات . واجيب عن ذلك بأنها ملحقة بالاسماء جارية مجراها في البناء وان لم تكن اسماء في الحقيقة ، لعدم الوضع فتأمل . (كقولك لزجر الفرس) أي لطلب الذهاب من الفرس بمعنى توسعي فى الجرى (هلا هلا و) كقولك (للبغل) أي : لزجرها (عدس) وقد سمي به بغل ، وقوله « عدس ما لعباد عليك حكومة » يحتمل الامرين ، الا ان سكون السين فيه يقوى كونه زجرا لا اسما (و) وكقولك (للحمار) أي (لزجره عد) .

(بخلاف) المضارع (المنفي) جواباً للقسم : سواء كان منفياً لفظا نحو « والله لا افعل كذا » اوتقديرا (نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف) فتفتؤ جواب للقسم منفي بـ « لا » محذوفة ، اذ التقدير : « لا تفتؤ » ، وحذف « لا » في جواب القسم مطرد ، وانما يؤكد المضارع حينئذ بالنون لانها تخلص المضارع للحال وذلك ينافي الاستقبال . وبخلاف المضارع المثبت اذا كان المراد به زمان (الحال) نحو قراءة ابن كثير في لا اقسم بيوم القيامة : (لأقسم بيوم القامة) باللام المفردة (وان منعه البصريون) اي : وان منع البصريون دخول لام القسم على المضارع ، قال ابن الناظم : ولو كان الجواب مضارعاً منفياً لم يؤكد ، ولو كان بمعنى الحال اكد باللام دون النون لانها مختصة بالمستقبل وذلك نحو قولك : « والله ليفعل زيد الآن » ولا يجوز ليفعلن ومنع البصريون هذا الاستعمال (اي استعمال ماهو بمعنى الحال في جواب القسم استغناءعنه بالجملة المصدرة بالمؤكد كقولك :(والله ان زيدا ليفعل الآن) وأجازه الكوفيون ويشهد لهم قرائة ابن كثير لأقسم بيوم القيامة) انتهى محل الحاجة من كلامه ، وقال الزمخشري في (لا قسم) : هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ، ولم يقدرها لام القسم لانها عنده ملازمة للنون .

وقال ابن هشام في مقام رده قوله : (ان لام القسم مع المضارع لا يفارق النون) ممنوع بل تارة تجب اللام وتمنع النون ، وذلك مع التنفيس (كالآية) ، ومع تقدم المعمول بين اللام والفعل (اي ومع كون المضارع غير المتصل باللام) (نحو) ولئن متم او قتلتم (لالى الله تحشرون) ونحو (لسوف يعطيك ربك) ، ومع كون

الفعل للحال نحو (قرائة ابن كثير) لاقسم (بيوم القيامة) ، وانما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال ان يقسم الا على الجملة الاسمية قال ابن هشام في الباب الخامس تنبيهان احدهما ان دليل الحذف نوعان احدهما غير صناعي وينقسم الى حالي ومقالي كما تقدم والثاني صناعي وهذا يختص بمعرفته النحوي لانه انما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في لاقسم بيوم القيمة ان التقدير لانا اقسم وذلك لان فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين انتهى .

وتارة يمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ (تذكر يوسف) . وتارة يجبان وذلك في ما بقي نحو تالله لاكيدن اصنامكم، انتهى كلامه مع ادنى تغيير لا يخفى وجهه على من كان من اهل الفطنة والذوق السليم والفهم المستقيم ، ولا يذهب عليك ان لاقسم على قرائة ابن كثير جواب لقسم مقدر عند غير البصريين فتأمل جيدا .

(تنبيه لا يلزم) ولا يجب (هذا التوكيد) اي : التوكيد بالنون (الا بعد القسم) اي جوابه بالشرائط المذكورة آنفاً (كما في الكافيه)

(وقل توكيده) اي : المضارع (اذا وقع بعد « ما الزائدة نحو) قوله :

(فليلا به ما يمدحنك وارث) اذا نال مما كنت تجمع مغنما

قيل : وانما جاز مع قلة لان ما الزائدة اشبهت « ما » النافية صورة ، واعترض عليه بانه قياس مجهول بمجهول لان ما النافية لا ذكر لها في المقام وقيل انما جاز ذلك لانها في معنى النفي اي : مايمدحنك

(وأقل منه ان يتقدم عليها) اي : على ما الزائدة (« رب » نحو) قوله :

(ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات)

قال بعض المحققين : هذا ضرورة ، وانما حسن لأن « ما » زيدت في رب وترفعن في حيزها ، وقريب من ذلك قول بعضهم : والذي سهل ذلك ان ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي .

وقل توكيد المضارع اذا (و) قع (بعد لم نحو) قوله :

(يحسبه الجاهل مالم يعلما شيخا على كرسيه معمما

الشاهد في (لم يعلما) حيث اكد المضارع المنفي بلم ، وأصله مالم يعلمن فقلبت النون ألفاً للوقف كما يجيء في آخر الباب وعلل التوكيد في هذه الصورة بأن (لم) اشبه النهي لان النفي والنهي من واد واحد .

(و) قل ايضا (بعد لا) النافية (نحو واتقوا فتنة لا تصبن الذين ظلموا منكم خاصة) ، وانما جاز ذلك مع قلة لان لا النافية تشبه الناهية صورة ولما ذكر آنفاً .

(و) قل ايضا (بعد غير « اما » من طوالب الجزاء وهي) اي : طوالب الجزاء (كلمات الشرط نحو) قوله : (ومهما تشأ منه فزارة تمنعا) والشاهد في تمنعا ، وهو نظير لم يعلما فى القلب ، وعلل هذه الصورة بان هذه الكلمات اشبهت (لم) في الجزم ولم اشبهت النهي كما تقدم ومشابه المشابه مشابه

(وجاء توكيد المضارع خاليا مما ذكر وهو في غاية الشذوذ ومنه :

(ليت شعري واشعرن اذا ما قربوها منشورة ودعيت)

والشاهد في (اشعرن) حيث اكد وهو خال من جميع ما ذكر .

(وأشذ منه تأكيد افعل في التعجب في قوله :

ومستبدل من غضبي صريمة (فاحربه بطول فقر وأحريا)

الشاهد في احريا قال شمني في حاشية المغني : في الصحاح و « غضبي » ايضا ماة من الابل ، وهي معرفة لا تنون ولا يدخلها الالف واللام وانشد البيت الا انه قال ومستخلف مكان مستبدل ، و « صريمة تصغير صرمة والصرمة : القطعة من الابل نحو الثلثين ، وفي القاموس والصرمة بالكسر : القطعة من الابل : ما بين العشرين الى الثلاثين او الخمسين او الاربعين او ما بين العشر الى الاربعين ، او ما بين العشرة الى بضع عشرة ، و « أحر » بحاء مهملة وراء قال في الصحاح : (وتحدث الرجل فتقول بالحرى ان يكون كذا . هذا الامر محراه اي : مقمنه مثل محجاه ، وما أحراه مثل ما احجاه ، واحربه مثل احج به) انتهى .

(واشذ من هذا التوكيد اسم الفاعل في قوله) :

ارأيت ان جائت به املودا مرجلا ويلبس البرودا

ولا يرى ما لاله معدودا (اقائلن احضروا الشهودا)

وعلل ذلك بانه دخل النون على اسم الفاعل اضطرارا وتشبيها له بالمضارع ، كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله : (وليس حاملني الا ابن جمال) .

(وآخر المؤكد افتح) اذا كان فعل المفرد المذكر مطلقاً ، والمؤنث الغائبة سواء كان صحيح الآخر (ك « ابرزا » اصله) : ابرزن بالنون الخفيفة فقلبت ألفا للوقف ، او معتلة وذلك (نحو اخشين وارمين واغزون ، وقس عليه المضارع نحو يخشين وتخشين ويرمين وترمين

ويعزون وتعزون .

اختلفوا في هذه الفتحة . فقال جماعة : انها فتحة بناء كما تقدم في اوائل الكتاب . وقال اخرون انها لدفع التقاء الساكنين : معربا كان الفعل قبل دخول النون كالمضارع او مبنيا كالامر لانه بلحوق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء ، والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه لدفع التقاء الساكنين ، وهما اخر الفعل والنون فحرك بالفتح حفظا لآخر الفعل من الكسر المشبه للجر ، نظير ماتقدم في نون الوقاية او للخفة لثقل التركيب .

هذا كله بناء على القول ببناء ما اتصل به النون ، واما على القول بانه باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب والبناء فيقال انما رد اللام وفتح في الناقص نحو « أعزون ، وارمين » اذ لو لم يرد لقيل : اعزن (بالضم) وارمن (بالكسر) فكان يلتبس الاول بالجمع المذكر والثاني بالواحد المؤنث ، واما رد « ارضين ، واخشين » فلطرد الباب فقط اذ لا التباس فيهما .

(فائدة مهمة) لابد من التنبيه عليها لان كثيرا من مسائل الباب يتوقف على معرفتها . فاعلم ان لهم في تعريف التقاء الساكنين المغتفر وعلى حده قولين :

احدهما : انه ما كان الساكن الاول حرف لين ، والثاني مدغما سواء كانا في كلمة أم لا .

والثاني : الحد المذكورة بزيادة كون الساكنين في كلمة) واحدة نحو « خويصه » فان الياء والصاد الاولى ساكنتان في كلمة واحدة ، ونحو « الضالين » فان الالف واللام الاولى كذلك ، ونحو « تمود الثوب » فان الواو

والدال الاولى ايضا كذلك ، وعلل الجواز على القولين بانه : انما اغتفر التقاء الساكنين لكون الساكن الاول حرف لين والثاني مدغم فيرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة من غير كلفة مع كون المدغم فيه متحركا ، فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص السكون .

(واشكله) اي : آخر المؤكد اذا كان (قبل مضمر ذيلين) والمراد به الف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة اشكله (بما جانس من تحرك قد علم فافتحه) أي : آخر المؤكد (قبل الالف) أي : الف التثنية (واكسره قبل الياء) أي : ياء المخاطبه (وضمه قبل الواو) أي : واو الجمع (وبعد) ما فعلت (ذلك المضمر احذفنه) لالتقاء الساكنين على غير حده على القول بزيادة كونهما في كلمة واحدة في حده فان النون كلمة اخرى ، ولثقل الياء بعد الكسر وقبل النون ، والواو بعد الضمة وقبل النون وان لم يشترط كونهما في كلمة واحدة في حده (الا الالف فاثبتها) وان يلزم منه التقاء الساكنين على غير حده على قول ، ولاتحذفها لئلا يشتبة التثنية بالمفرد ، فان قيل : الالتباس يندفع بكسرة النون قلنا : ان الكسر لا يكون الا بعد الالف فاذا زالت يرجع الفتح فيحصل الالتباس ، بخلاف الواو والياء لان الضمة والكسرة تدلان على المحذوف من دون اشتباه بشيء آخر بعد الحذف (نحو اضربن ياقوم اضربن ياهند ، واضربان يا زيدان) او يا هندان » لاشتراك اضربان بين التثنيتين ، وقس عليه الافعال الخمسة من المضارع ، ويحذف النون الاعرابية التي هي علامة الرفع فيها : اما لاجتماع النونات بناء على اشتراط مباشرة النون في بناء المضارع كما تقدم في اول الكتاب ، واما

لان النون الاعرابية علامة الاعراب فلا تجتمع مع نون التأكيد التي هي موجب لبناء المضارع مطلقا بناء على عدم اشتراط المباشرة فيها في بنائه .

(وان يكن في آخر) الفعل في الاصل او في الحال (الف) منقلبة عن لام الفعل (فاجعله أي) الالف التي في (الآخر منه) اي من الفعل (ان كان) الفعل (رافعا) ضميرا يكون ذلك الضمير (غير الياء) للمخاطبة (و) غير (الواو) للجمع المذكر (كالالف) في التثنية وكالضمير المستتر في المفرد الغائب والغائبة والمخاطب (ياء) حاصله ان الفعل المؤكد ان كان آخره الفا فاقلب الالف ياء ان لم يكن للجمع المذكر ولا للمونث المخاطبة ، سواء كان للمفرد المذكر المخاطب (كاسعين سعيا وارضين) وانما رد لام الفعل المحذوف لان حذفه كان للجزم ومع البناء على الفتح للتركيب لا جزم حتى يحـــذف اللام لاجله ، ونحو يسعين وترضين او للتثنية نحو هـل يسعيان (وهل تسعيان) ، وهل يرضيان ، وهل ترضيان ، وقد تقدم الوجه في عدم حذف الف التثنية فلا نعيده

(واحذفه اي : الآخر من فعل رافع هاتين اي : الواو) للجمع المذكر (والياء) للمخاطبة (وبعد ذلك) الحذف اي : حذف الالف (في واو) الجمع (وياء) المخاطبة (شكل مجانس لهما قفي) مع بقاء الفتحة التي كانت قبل الالف المحذوفة (نحو اخشين ياهند بالكسر للياء) لان الشكل المجانس للياء هو الكسر (و) نحو (ياقوم اخشون واضمم الواو) لان الشكل المجانس للواو الضمة هذا كله فيما اذا كان آخر الفعل الفا (وقس على ذلك) ما اذا كان آخر الفعل واوا اوياء فاجعل كلاهما (مستويا) مع الالف في الحذف لاجل التقاء الساكنين

ثم افعل بالفعل ما فعلت بالفعل الصحيح فاحذف نون الاعراب وواو الضمير او يائه ايضا ، وقل يازيدون هل تغزن بضم الزاي وهل ترمن بضم الميم ، وياهند هل تغزن وهل ترمن بكسر الزاي والميم .

(ولم تقع نون خفيفة بعد الالف) سواء كانت الالف للتثنية او المفصل بين نون الاناث ونون التأكيد كما يجيي بعيد هذ ، فلا يقال « اضربان » ، ولا « اضربنان » بسكون نون التوكيد (لالتقاء الساكنين) على غير حده بناء على اشتراط وحدة الكلمة في حده لان النون كلمة اخرى ، وحينئذ لو حركتها لاخرجتها عن وضعها لانها لا تقبل الحركة ، بدليل حذفها في قول الشاعر الآتي عن قريب دون تحريكها ، ولو حذفت الف التثنية لالتبس بفعل المفرد ، ولو حذفتها من فعل جمع المؤنث لادى الى حذف ماجيىء لغرض اعني : الفصل .

فان قلت لانسلم انه يلزم من دخولها في جمع المؤنث التقاء الساكنين ان نقول فيه « اضربنن » بدون الف الفصل اذ ليس فيه نونات حتى تحتاج الى الفصل .

قلنا قد اجيب عن ذلك بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها .

واذا دخلت الف الفصل مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وان لم يجتمع النونات لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل ، الا ترى ان من اجازه ادخل الالف في جمع المؤنث وقال : « اضربنان » ومن (اجازه يونس) محتجا بانه : قد يلتقي ساكنان في الوصل كقرائة نافع « محياي ومماتي » بسكون الياء في محياي .

وقال بعضهم : ان يونس يكسر النون دفعا لالتقاء الساكنين على غير حده ، وكيف كان لايصح التعويل على ما اجازه لمخالفته للقياس

واستعمال الفصحاء (ويمكن ان يكون منه) اي : من المثنى المؤكد بالنون الخفيفة مع كسرها (قرائة ابن ذكوان « ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون ») بناء على كون « الواو » للعطف و « لا » للنهي الموجب لحذف نون الرفع ، وقال بعضهم يجوز ان تكون « الواو » للحال و « لا » للنفي والنون علامة الرفع فليست قرائته مما نحن فيه واني ليعجبني ان اتبرك بذكر حديث نقله القمي في السفينة عن ابن ذكوان وهذا نصه الحسين بن احمد البيهقي عن محمد بن يحيي الصولى عن ابن ذكوان القاسم بن اسمعيل عن ابراهيم بن عباس الصولى قال كنا يوما بين يدي على بن موسى الرضي (ع) فقال ليس في الدنيا نعيم حقيقي فقال له بعض الفقهاء ممن يحضره فيقول الله عزوجل ثم لتسئلن يومئذ عن النعيم اما هذا النعيم في الدنيا الماء البارد فقال الرضا (ع) وعلا صوته كذا فسرتموه وجعلتموه على ضروب فقال طائفة هو الماء البارد وقال غيرهم هو الطعام الطيب وقال اخرون هو النوم الطيب ولقد حدثني ابي عن ابيه ابي عبد الله ان اقوالكم هذه ذكرت عنده في قول الله عزوجل لتسئلن يومئذ عن النعيم فغضب وقال ان الله عزوجل لايسئل عباده عما تفضل عليهم به ولا يمن بذلك والامتنان بالأنعام مستقبح من المخلوقين فكيف يضاف الى الخالق عزوجل ما لا يرضى المخلوق به ولكن النعيم حبنا اهل البيت وموالاتنا يسئل الله عزوجل عنه بعد التوحيد والنبوه لأن العبد اذا وفي بذلك اداه الى نعيم الجنة الذي لا يزول ولقد حدثني بذلك ابي عن ابيه عن محمد بن على عن ابيه على بن الحسين عن ابيه الحسين بن على عن ابيه علي (ع) انه قال قال رسول الله (ص) ياعلي ان اول مايسئل عنه العبد بعد موته

شهادة ان لا اله الأ الله وان محمدا رسول الله ولانك ولى المؤمنين بما جعله الله وجعلته لك فمن اقر بذلك وكان يعتقده صار الى النعيم الذي لا زوال لـه فقالى لى ابن ذكوان بعد ان حدثني بهذا الحديث مبتدء من غير سؤال احدثك بهذا من جهات منها لقصدك لى من البصرة ومنها ان عمك افادنيه ومنها اني كنت مشغولا باللغة والأشعار ولا اعول غيرها فرايت النبي (ص) في النوم والناس يسلمون عليه فيجيبهم فسلمت فما رد علي فقلت ما انا من امتك يارسول الله فقال بلى ولكن حدث الناس بحديث النعيم الذي سمعته من ابراهيم انتهي .

(ولكن نون شديدة) تقع بعد الألف (وكسرها) اي : النون (الف) تشبيها لها بنون التثنية لأنها واقعة بعد الألف مثل نون التثنية، فيقال : « اضربان ، واضربنان » باثبات الألف وان يلزم منه التقاء الساكنين لئلا يلزم في التثنية الالتباس بالمفرد ، وفي الجمع اجتمـاع نونـات متواليات كما اشار اليه بقوله : (والفا زد قبلها اي) قبل (النون الشديدة حالكونك مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسند فصلا بينهما) اي : بين نون الاناث ونون التأكيد المشدة (كراهية توالى الامثال) أي : النونات لثقل توالى النونات في لسانهم (نحو اضربنان) (واحذف خفيفة لساكن ردف) اذ يلتقي ساكنان لان الخفيفة ايضا ساكنة (نحو) قوله :

(لاتهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه)

الشاهد في « لاتهن » حيث حذف منه نون التأكيد لدفع التقـاء الساكنين وهما نون التوكيد ولام لفقير ، وقد ابقى الفتحة على النون التي هي لام الفعل للدلالة على النون المحذوفة ، والدليل على انه مؤكد

وجود الياء والا لوجب ان يقال : « لاتهن » بحذف الياء وسكون النون لان « لا » ناهية جازمة .

(واحذفها) أي : النون الخفيفة (ايضا) اذا (و) قعت (بعد غير فتحة) أي بعد ضمة او كسرة (اذا تقف) أي : في حالة الوقف ولكن (اردد اذا حذفتها في) حالة (الوقف ما) أي : حرفا (من أجلها في) حالة (الوصل كان عدم) أي : حذف (وهو واو الجمع وياء التأنيث ونون الاعراب ، فقل في آخر جن) بضم الجيم (واخرجن) بكسر الجيم (اخرجوا) برد الواو (واخرجي) برد الياء ، (و) قل (في هل تخرجن) بضم الجيم (وهل تخرجن) بكسر الجيم ؛ (وهل تخرجون) برد الواو ونون الاعراب ، و (هل تخرجين) برد الياء ونون الاعراب ،

(وابدلنها) أي : النون الخفيفة اذا وقعت (بعد فتح الفا وقفا) أي : حالكونك واقفا كالتنوين الذي يقع بعد فتح لانه يبدل الفا كما تقول (في قفن : قفا) كما يجيء في اول باب الوقف في قوله :

تنوينا أثر فتح اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفا

(تتمة قد يحذف هذه النون الخفيفة لغير ماذكر) أي : لغير ساكن ردف والوقف ، وذلك (في الضرورة)) الشعرية (كقوله) :

(اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس)

الشاهد في « اضرب » بكسر الهمزة وفتح الباء اصله : « اضربن » بالنون الخفيفة بدليل فتح الباء ، والا كان ساكنا لان الفعل امر فحذف النون من دون ساكن ردف ومن دون وقف ، وذلك للضورة هذا ولكن قال في المزهر ان الخليل قال ان النحاريز ربما ادخلوا على الناس ما

ليس من كلام العرب ارادة اللبس والتعنيت وقال محمد بن سلام الجمحي في اول طبقات الشعراء في الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لاخير فيه ولا حجة في غريبة وقد تداوله قوم من كتاب الى كتاب الى ان قال ومن الابيات المستشهد بها التي قيل انها مصنوعة ما انشده اخفش ونسبه الى طرفه اضرب عنك الهموم الخ انتهى ملخصا .

(هذا باب مالا ينصرف)

ويقال له : « غير المنصرف » ايضا ، واختلف في وجه التسمية فقيل : سمى بهذا الاسم لانه غير خالص من شبه الفعل لان « الصرف » في اللغة بمعنى : الخالص . وقيل لانه خالص من التنوين وهو صوت في آخر الكلمة لان « الصريف » في اللغة بمعنى الصوت، وقيل فيه وجوه اخر لا يهمنا ذكرها .

(وهو) أي : ما « لا ينصرف » (ما فيه علتان من العلل الآتية او واحدة منها تقوم مقامهما) أي : مقام العلتين ، وهي شيئان :

الاول : الف التأنيث : مقصورة كانت او ممدودة لان وجودها في الكلمة علة ولزومها للكلمة بمنزلة تأنيث اخر فهو بمنزلة علة أخرى ولذا يسميها بعضهم السبب المكرر .

والثاني : صيغة منتهى الجموع ، فان الجمع اذا كان بهذه الصيغة كان فيه فرعيتان : احديهما فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية ، والثانية فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية ، فليسم هذا أيضا بالسبب المكرر والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد

العربية سيأتي عند الكلام في هذه الصيغة .

وانما (سمي به) اي بـ « ما لا ينصرف » (لأمتناع دخول الصرف عليه وهو التنوين) . وقد علم وجه تسمية التنوين صرفا مما تقدم في وجه تسمية غير المنصرف (كما قال) المصنف (الصرف) في الأصطلاح (تنوين اتى مبينا معنى وهو : عدم مشابهة الفعل) ظاهره اختيار القول الأول في التسمية فتأمل (به أي : بهذا التنوين اي : بدخوله يكون الأسم مع كونه متمكنا أي) معربا به يكون (امكن) لدخول جميع اقسام الأعراب والتنوين عليه (وبعدمه) اي بعدم دخول هذا التنوين (يكون) الاسم المعرب (غير أمكن) لعدم دخول الجر والتنوين عليه (ولذلك سمي) هذا (التنوين تنوين التمكن أيضا ، وغير هذا التنوين لا يسمى صرفا لانه قد يوجد فيما لا ينصرف كتنوين المقابلة في عرفات و) كتنوين (العوض في جوار ونحو ذلك) كتنوين الترنم والغالى فأنهما يوجدان في كل كلمة : سواء كانت غير منصرف ام لا.

والمشهور عندهم ان اسباب منع الصرف التسعة المشهورة .

وقال بعضهم اثنان وهما الحكاية والتركيب ، اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو « احمر . واشهل » او مع العلمية نحو « يزيد واحمد » فأن امتناع دخول التنوين والكسر انما هو للحكاية يعني : كما لم يدخلا عليهما قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخلا عليهما بعد النقل ، واما التركيب ، ففي البواقي كتركيب التأنيث بالتاء مع العلمية ؛ سواء كانت التاء ظاهرة كـ « فاطمة وطلحة » او مقدرة كـ « زينب ، وسقر » (و) كتركيب (الف التأنيث المقصورة والممدود مع ما يلحقه (كـ حبلى وصحراء وكتركيب العدل فان نحو « عمر »

مركب من علمين تقديرا : احدهما عمرو الثاني « عامر » وذلك لأن الواضع لما قصد التسمية فقصد اولا الى عامر ثم عدل الى عمر خوفا من التباس العلم بالوصف ، وكالتركيب في نحو « ثلث ، ومثلث » فأن كل واحد منهما بمعنى : ثلثة ثلثة ، وكتركيب منتهى الجموع نحو مساجد » فأنه بمنزلة جمعين ، وكتركيب الاسمين في نحو « بعلبك ، وحضرموت » ، وكتركيب الالف والنون مع مايلحقانه وكتركيب العجمة اعني : تكرارها في لغة العجم والعرب او تركيبها مع العلمية .

وقال بعضهم : انها أحد عشر بزيادة الف الالحاق المقصورة والوصف الاصلى ، ويأتي من المصنف ما يظهر منه اختياره هذا القول .

ولكل واحد من هذه الاسباب فرعية : فان الوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير ، والتعريف فرع التنكير ، والعجمة في كلمة العرب فرع العربية اذ الاصل في كل لغة ان لا يخالطها لغة أخرى ، والعدل فرع المعدول عنه اذ الاصل بقاء الاسم على حاله ، والجمع فرع الواحد ، والتركيب فرع الافراد ، والالف والنون فرع ما زيدتا عليه ، ووزن الفعل فرع في الاسم اذا كان من الاوزان المختصة بالفعل او كان في اوله زيادة كزيادة الفعل اذ الاصل في كل نوع من الكلمة ان لا يكون فيه وزن او زيادة لنوع اخر ، وهيهنا فرعيات اخر لم تؤثر في منع الصرف بل قد تؤثر في انصراف غير المنصرف ككون الاسم مصغرا او مثنى او مشتقا ونحوها .

وللفعل فرعيتان بالنسبة الى الاسم . الاولى : احتياجه الى الاسم في الافادة وكونه كلاما ، والثانية : اشتقاقه من الاسم كما تقدم الأولى في اوائل الكتاب في وجه تقدم الأسم على الفعل ، والثانية في باب المفعول

المطلق في قوله « وكونه اصلا لهذين انتخب » .

وانما احتيج في كون الاسم غير منصرف الى فرعيتين ولم يكتف بفرعية واحدة لأن المشابهة بالفرعية مشابهة خفية غير ظاهره ولاقوية، اذ الفرعية في الافعال ليست من خصايصها الظاهرة بل يحتاج اثباتها الى ذوق ونظر ثاقب كما تقدم، وكذا اثبات الفرعيه في الاسماء بسبب العلل كما تقدم أيضاً فلذلك لم يكتف بواحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين كما تقدم بيانها ايضا .

فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا لأن المفاعلة من الطرفين فلم كان اعطاء الأسم حكم الفعل من عدم التنوين والكسر علية اولى من العكس .

قلنا لأن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل اعني : الفرعيتين لأنهما من خواص الفعل من اول وضعه وهماليستا كذلك في الاسم لعروضهما فتدبر جيدا .

واذا اتقنت ما تلونا عليك يظهر لك وجه الاطلاق في قوله : فالف التأنيث مطلقا : مقصورا أو ممدود (منع صرف) الاسم (الذي حواه كيف ما وقع : من كونه نكرة كذكري، وصحراء او معرفة كزكرياء وكربلاء) (مفردا كما مضى) من الأمثلة المذكروة (او جمعا كحجلى) في مصباح المنير « والحجل طير معروف » الواحدة « حجلة » وزان قصب وقصبة وجمعت الواحدة أيضا على « حجلى » ولا يوجد جمع على فعلى (بكسر الفاء) الا حجلى وظربي انتهى (واصدقاء اسما كما مضى) يعني : جميع الأمثلة المتقدمة الا الاصدقاء (او وصفا كحبلى وحمراء) (وزائدا فعلان وهما الالف والنون يمنعان) صرف الاسم

في موضعين :

احدهما : (اذا كانا) في اسم كما يأتي عن قريب .

والثاني : اذا كانا (في وصف) وشرطه حينئذ ان يكون الوصف قد (سلم من ان يرى بتاء تأنيث ختم) وذلك (اما لأنه له مؤنث على فعلى) فح لايكون له مؤنث اخر على فعلانة بالتاء (كسكران) لأن مؤنثه « سكرى » لا سكرانة (وغضبان) لان مؤنثه « غضبي » لاغضبانة ، (او لا) مؤنث له (كلحيان) بمعنى : كبير اللحية او طويلها فأنه لا مؤنث لها ، كـــذا قيل ، ولكن في بعض كتب اللغة « اللحيان مؤنثه لحيانة « الطويل اللحية او العظيمها » . انتهى (فأن ختم بالتاء صرف كندمان) بمعنى : النديم والانيس لان مؤنثه حينئذ « ندمانة » واما اذا كان بمعنى « النادم » فهو غير منصرف لان مؤنثه « ندمي » لا ندمانة . وقيل شرطه وجود « فعلى » ومن ثم اختلف في « رحمن » في انه منصرف او غير منصرف ، فأنه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة ، وكذا « لحيان فتأمل .

(ووصف) وهو كون الأسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها ، وهو قسمان : احدهما : ما هو عارضي وهو : مالم يكن بحسب الوضع بل عرض بحسب الاستعمال وسيأتي ، وثانيهما : ما هو (اصلي وهو : ماكا وصفا بحسب الوضع .

(ووزن افعل كذلك) يمنع الصرف (اذا كان ممنوع تأنيث بتاء اما على ان مؤنثه على فعلى) بفتح الفاء وسكون العين والف مقصورة كما في بعض النسخ لكنه من غلط النساخ والصحيح الالف الممدودة (كأشهل) فان مؤنثه « شهلاء » (او على فعلى) بضم الفاء (كالفضلي

او لا مؤنث له ك أكمر) بمعنى العظيم الكمرة اي : الحشفة (فان كان) مؤنثه (بالتاء صرف) . قيل لانه ضعيف الشبهة بالفعل بسبب التاء المتحركة لانها لا تدخل على المضارع (ك أرمل) بمعنى : الفقير (ويعمل) بمعنى الجمل المطبوع على العمل ، ومؤنثهما (ارملة ، ويعملة) ولا يخفى عليك ان اشتراط الخلو من التاء راجع الى الوزن لا الى الوصف فتدبر .

(والعين عارض الوصفية ك « أربع ») في قولك : « مررت بنسوة اربع » مع كونه صفة لـ « نسوة » (فأنه لكونه وضع في الاصل اسما) للمقدار المعلوم من العدد ، ثم عرض عليه الوصفية في الاستعمال (مصروف) فلم يلتفت الى الوصفية العارضة على انه قابل للتاء في قولك « مررت برجال اربعة » ومن هنا يمكن ان يقال : انه ليس لنا دليل قاطع على ان الوصف العارض ملغي في منع الصرف لان صرف اربع يمكن ان يكون لقبول التاء لا لعارضية الوصف .

(و) كذلك (العين عارض الاسمية فالادهم اي القيد لكونه وضع في الاصل وصفا) بمعنى : الاسود الكدر (انصرافه منع) لانه وان خرج عن الوصفية لغلبة الاسمية ، لكنه بحسب اصل الوضع وصف لم يهجر استعماله في معناه الوصفي بالكلية ، فالمانع من الصرف فيه الوصفية الاصلية ووزن الفعل ؛ ومعلوم انه لو استعمل في معناه الوصفي لا اشكال في صرفه اصلا لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال .

(و « اجدل » للصقر ، « واخيل » لطائر عليه نقط كالخيلان) بكسر الخاء (وافعى) بفتح العين ، وكسرها من الاغلاط المشهورة وبالها من نظير يستعملة العامة بل الخاصة بلا نكير ، جميعها (اسماء

في الاصل والحال ، فهي مصروفة) لعدم الوصفية فيها لا في الاصل ولا في الحال هذا ولكن (قد يظن المنع من الصرف للمح معنى الصفة فيه و) الموجب لهذا اللمح (هو) توهم اشتقاق أجدل من « الجدل » بمعنى (القوة ، و) توهم اشتقاق اخيل من « الخال » (و) هو من مقولة (التلون) ، وتوهم اشتقاق افعى من « الفعوة » بمعنى : الخبث ، يقال تفعى الرجل اذا ساء خلقه ، ومعلوم ان من كان له صفة الخبث (و) سوء الخلق لا يبالى من (الايذاء) والاضرار بالناس كالافعى ، وانما لم يحكم بكونها غير منصرفة البته لعدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فأنها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا : لا في الاصل ولا في الحال مع ان الأصل في الأسم الصرف ،

(ومنع عدل وهو) اي : العدل : (خروج الاسم عن صيغته الاصلية) التي كان مقتضى القياس ان يجيء ذلك الاسم على تلك الصيغة ، فالمشتقات كلها لا عدل فيها فان « ضارب » مثلا المشتق من الضرب ليس مقتضى القياس فيه ان يجيء على صيغة « الضرب » لأن مقتضى القياس في اسم الفاعل من الثلاثي ان يجيء على « فاعل » لا « فعل » ، وايضا يشترط في اسم المعدول ان يكون المادة فيه باقية ، فالاسماء المحذوفة الاعجاز نحو (يد ، ودم) لا عدل فيها ، فان المادة ليست باقية فيها ، وايضا يشترط ان لايكون الصيغة المعدول اليها تحت اصل وقاعدة ، فالمغيرات القياسية نحو (مبيع ، ومقول ، ومقام) ايضاً لا عدل فيها لانها خرجت عن صيغتها الاصلية فدخلت تحت صيغة اخرى داخلة تحت القياس ، وايضا يشترط ان لا يكون من المغيرات الشاذة لأنها ليست لها صيغة اصلية حتى يقال انها خرجت

منها (فأقوس وانيب) وهما من الجموع الشاذة ليستا خارجتين عما هو القياس فيهما اعني : (اقواسا ، وانيابا) بل انما جمع القوس والناب على اقوس وانيب ابتداء على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب ثم اخراج اقوس وانيب عنهما .

ثم اعلم ان العدل على نوعين :

الاول : العدل التحقيقي وهو فيما ثبت خروج الاسم عن اصل محقق يدل عليه دليل غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو كان الاسم منصرفا لكان ايضا دالا على خروجه عن ذلك الاصل المحقق .

والثاني : العدل التقديري : وهو : ما يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل ، فان (عمر) مثلا لو وجدناه منصرفا لم يكن لنا حاجة الى القول بأنه معدول عن (عامر) بل كان لنا ان نقول : انه مثل (صرد ، وادد) لان وزن (فعل) بضم الفاء وفتح العين من الاوزان المعتبرة في الاسم الثلاثي لا من الاوزان المتروكة ، والدليل على تعذر سبب آخر غير العدل ان المؤثر مع العلمية ستة : العدل ، والالف والنون ، والعجمة ووزن الفعل ، والتركيب ، والتأنيث ، وهذه الخمسة الاخيرة منتفية في (عمر) وأمثاله فتعين تقدير العدل ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان العدل بكلا قسميه مع وصف اصلي معتبر في منع صرف الاسم ، والعدل التحقيقي ثابت في لفظ (ثناء ، ومثنى ، وثلث ، ومثلث) اذ هما اي : (ثناء) وحده و (مثنى) وحده معدولان عن (اثنين اثنين) يعني : ان ثناء وحده بمعنى : اثنين اثنين و(مثنى) وحده بمعنى اثنين اثنين (و) كذا كل واحد من ثلث ومثلث معدول من ثلثة ثلاثة والدليل على ان

كل واحد منهما معدول عن عدد مكرر : ما قاله بعض الحذاق من النحويين قال : (واما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة ، وذلك انا وجدنا « ثلث » و « ثلاثة ثلاثة » بمعنى واحد ، وفائدتها تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو « قرأت الكتاب جزء جزء ، وجائني القوم رجلا رجلا ، وابصرت العراق بلدا بلدا » فكان القياس في باب العدد ايضا التكرار عملا بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب ، فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بأن اصله لفظ مكرر انتهى .

وقال بعض المحققين : (لابد في اعتبار العدل من امرين : احدهما : وجود الاصل للاسم المعدول ، وثانيهما : اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ، ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك ، وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف ، فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا ، واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف ... الى ان قال : والدليل على اصلهما (اي : ثلث ومثلث) ان في معناهما تكرارا دون لفظهما ، والاصل انه اذا كان المعنى مكررا ان يكون اللفظ ايضا مكررا ، كما في (جائني القوم ثلثة ثلثة) فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو : ثلاثة ثلاثة) انتهى .

والعدل (مع وصف) ايضا (معتبر في لفظ) « اخر » بضم الهمزة وفتح الخاء جمع « أخرى » افعل التفضيل مؤنث « اخر » على وزن افعل ، بدليل صرفه صرف افعل التفضيل نحو : اخر ، آخران ، آخرون ، وأواخر ، واخرى ، آخريان ، اخريات ، واخر ، مثل : الافضل ، الافضلان ، الافضلون والافاضل ، والفضلي ، والفضليان ، والفضليات ، والفضل ، واخر في الاصل بمعنى : (اشد تأخرا) وكان في الاصل معنى (جائني زيد ورجل اخر) : « رجل اشد تأخرا من زيد » ، ثم نقل الى معنى « غير » فصار معنى رجل اخر : (رجل غير زيد) ، ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال : جائني زيد وحمار اخر ، ولا امرئة اخرى .

والدليل على عدل « اخر » انه : لو كان مع من المقدرة كما في (الله اكبر) للزم ان يقال : بنسوة اخر على وزن افعل لان افعل التفضيل اذا كان مجردا من ال والاضافة وتم بـ « من » ظاهرة او مقدر لايطابق موصوفة أبدا بل يجب افراده دائما ، كما تقدم في بابه في قوله .

وان لمذكور يضف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا

ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لأن المضاف اليه لايحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات ، او مع سد التنوين مسده كما في « حينئذ ، وكلا » ونحوهما ، او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه ، كما تقدم في باب الاضافة في قوله :

ويحذف الثاني ويبقي الاول كحاله اذا به يتصل
بشرط عطف واضافة الى مثل الذي له اضفت الاولا

فلم يبق في المقام الا ما اشار اليه الشارح بقوله : اذ هو معدول

عن « الآخر » .

ومنع بعضهم كونه معدولا عن ذي اللام ، مستدلا بأنه : لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كـ « أمس » كما تقدم في باب المعرب والمبني ، وكـ « سحر » كما يجيء عن قريب في هذا الباب ، فكان الواجب ان لا يقع صفة للنكرة في قوله تعالى : « من ايام اخر » واجيب بأنه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي : عدل عن التعريف الى التنكير ، ولا مانع من ان يخالف المعدول المعدول عنه تعريفا وتنكيرا ، على انه لو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام باقيا لوجب بناء سحر كما بنى امس لذلك كما تقدم ذلك في الباب المذكور هذا ، ولكن الاولى ان لا ندع كون « أخر » معدولا عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول انه معدول عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني : احد الاشياء الثلاثة ، وانما عدل عنه لتعريته عن معنى التفضيل الذي يستلزم احدها ، وذلك لانه صار بمعنى « غير » كما تقدم .

«وزن (مثنى وثلاث كهما في منع الصرف لما ذكر) أي للعدل والوصف (من واحد لاربع فليعلما) ، حاصله ان : مثل مثنى وثلاث في منع الصرف للعدل والوصف من « واحد الى اربع » اتفاقا (نحو « احاد وموحد ، ورباع ومربع » ، وسمع أيضا مخمس ، وعشار ، ومعشر » ، واجاز الكوفيون والزجاج قياسا وسداس ومسدس وسباع ومسبع ، وثمان ومثمن ، وتساع ومتسع) . وقيل السماع مفقود الا في واحد الى أربع والاعشار ، ويظهر من بعضهم انها كلها مسموعة الا معشر.

ويستعمل وزن « فعال بضم الفاء » من واحد الى عشرة مع ياء

النسبة (نحو احادي) ثنائي ، ثلاثي ... الى عشاري .

فان قلت : الوصفية في مثنى وثلث واخواتهما عارضة كعروضها في « اربع في مررت بنسوة اربع ، فكيف اثر فيها ولم يؤثر في اربع ؟

قلت — العدل وضع ثانوي ، وضعت هذه الالفاظ فيه اوصافا ولا تستعمل الا مع اعتبار الوصف فيها .

وقال بعضهم : انما منعت هذه الألفاظ من الصرف ؟ لأن فيها عدل معنوي ، لأن لفظ اربع مثلا عدل الى (رباع) او (مربع) وعدل أيضا من معنى غير مكرر الى معنى مكرر .

وقال بعض أخر : ان فيها عدلين لفظا لأن اصل رباع كان اربع مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اربع وكذا أخواتها . وقيل : انما منعت من الصرف ؟ لأن فيها العدل والتعريف كـ « عمر » اذ لايدخلها اللام ، واذا جرت على النكرة تجعل بدلا ، ورد بأنها لو كانت معارف لوقعت صفة للمعارف ، وكيف تكون معرفة وهي تقع حالا ؟ نحو جاء القوم مثنى اي : حالكونهم اثنين اثنين فتأمل .

(فائدة) « العدل » : مصدر مشترك بين ثلاث معان : احدهما : التسوية ويتعدى بنفسه نحو قوله تعالى « فعدلك » على قرائة التخفيف اي : فسواك ، وثانيهما : الاقساط ، ويتعدي بـ « في » يقال : « عدل في حكمة » اي : اقسط ، وثالثها : الميل : ويتعدى بـ « عن » يقال « عدل عن الطريق » اي مال عنه . ومن هذا نقل ما نحن فيه .

(وكن لجمع متناه) في ان يجمع جمع تكسير (مشبه مفاعل في : كون اوله مفتوحا) فخرج نحو « عذافرة » (بضم العين) بمعنى : الابل القوى ، (وثالثه الفا غير عوض) فخرج نحو « يماني » لأن

الالف بعد الميم عوض أحدى يائي النسبة ، لأن أصله « يمني » (بتشديد الياء) منسوب الى اليمن ، فالوزن عارض لا يعتد به بل يائي النسبة لايعتد بهماوان لم يكن الالف عوضا عن احديهما ، فنحو جمالى منسوب الى جمال وكمالى منسوب الى كمال منصرفان (بعدها) اى بعد الالف (حرفان) فخرج نحو « زمان » (اولهما مكسور) فخرج نحو « تدارك » (بضم الراء) مصدر باب التفاعل (لالعارض) فخرج نحو « ترامي » مصدر الباب المذكور لأن كسرة الميم لعارض وهو كون الميم قبل الياء ، والا فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر ، لكنه كسر لأجل الياء ، والمراد من الوزن العروضي فيكون نحو « دراهم » على وزن مفاعل ، واما نحو «مساجد» فصرفي ايضا .

(مشبه المفاعيل فيما ذكر) أي بالضبط : المتقدم (مع كون ما بعد الالف ثلاثة احرف اوسطها ساكن) حتى يكون مشبه مفاعيل بالوزن العروضي حتى يشمل ما في اوله ميم ليكون وزنا صرفيا ايضا (كـ مصابيح) ام لا ليكون عروضيا فقط نحو (قناديل) كن (بمنع) صرف ما كان على هذين الوزنين مع الشرائط المذكور (كافلا) .

واشترط في هذين الوزنين زائدا على ما ذكر ؛ ان يكونا بغير هاء منقلبة عن تاء التأنيث ، لأن التاء يقرب الوزن من وزن المفردات كـ « فرازنة ، وملائكة » فأنهما على زنة ؛ كراهية وطواعية المفردين بمعنى : الكراهة والطاعة فيكسر من قوة جمعيتهما فلا يقوم مقام سببين ، لاسيما على القول بأن قيام هذا الجمع مقام السببين انما هو لكونه لا نظير لوزنه في المفردات .

قيل : ان السبب لمنع الصرف انما هو الجمعية ، والوزنان شرط لها وعليه فلا نحتاج في اخراج غالب ما اخرجناه الى التكلفات

المذكورة فتدبر .

انما قام هذا الجمع مقام السببين؟ لكونه نهاية جمع التكسير فأن الجمع يجمع جمع تكسير الى أن ينتهي الى هذا الجمع فينتهي تكسيره ، ولهذا يسميه بعضهم بالجمع الاقصى نحو « كلب ، واكلب ، واكالب » و « نعم ، وانعام ، واناعيم » ، ولكن يجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع « ايامن » جمع « ايمن » ، وهو جمع « يمين » على « ايا منين » ، وصواحب على : « صواحبات » لأن جمع السلامة لا يغير صيغة منتهي الجموع .

وقيل : لما لم يكن لهذا الجمع نظير في المفردات اشبه اللفظ الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمعية وشبه العجمة ، وعليه ففيه سببان لا سبب واحد قائم مقام السببين . وقال بعض آخر : فيه الجمعية وعدم النظير في الآحاد وعدم النظير عنده من الاسباب . وقال بعض آخر كما اشرنا اليه سابقا : منع صرف هذا الجمع ، لتكرار الجمع حقيقه كاكالب واناعيم ، او حكما لكونه على وزن جمع الجمع كمساجد وعليه ، فالوزن لا اثر له في منع الصرف .

(وذا اعتلال منه أي : من هذا الجمع) سواء كان يا ئيا (كـ ألجواري) ، او واويا كـ « ألدواعي » اذا كان مجردا من ال والاضافة (رفعا وجرا) أي : في حالة الرفع والجر (اجراه مجرى كـ سارى) حاصله : اذا كان الجمع منقوصا : يائيا او واويا خاليا من اللام والاضافة فاجره في حالتي الرفع والجر مجرى قاض وسار (في) ثبوت (التنوين وحذف اليـاء نحو « ومن فوقهم غواش) فـ « غواش » مرفوع على الابتداء ، اصله « غواشي » حذف منه اليـاء وبقى التنوين ، ونحو

(والفجر وليال) فـ « ليال » مجرور بالعطف على الفجر المجرور بواو القسم ، وليال اصله : « ليالي » جمع ليل بزيادة الياء على خلاف القياس ، حذف الياء وبقي التنوين ، (ونصبا) اي في حالة النصب (اجره) اي : اجر هذا الجمع المعتل (كـ دراهم في فتح اخره وهو الياء الاصلية او المنقلبة (عن) الواو من (غير تنوين نحو سيروا فيها ليالي) فـ « ليالي » منصوب على انه مفعول فيه فنصب بالفتح من غير تنوين لانه غير منصرف في هذه الحالة بلا كلام (ولم يظهر الجر فيه) اي في الجمع المنقوص (كالنصب) فيه ، (وهو) اي الجر (فتحة مثله) اى : مثل النصب فيه (لأن الفتحة تثقل اذا نابت عن حركة ثقيلة) اي : الكسرة ، (فعوملت) الفتحة النائبة عن الحركة الثقيلة (معاملتها) اى : الحركة الثقيلة .

(وقد لا يحذف يائه بل تقلب) الياء (الفا بعد ابدال الكسرة قبلها فتحة) وحينئذ يجرى مجرى الصحيح (فلا ينون) في الحالات الثلث ، ويقدر الاعراب في الالف المنقلبة عن الياء (كـ عذاري) بفتح الراء والالف المقصورة جمع « عذراء » بالالف الممدودة يعنى البكر ، (و) نحو « مداراي » بفتح الراء والف مقصورة جمع « مدرى » بكسر الميم وفتح الراء والف مقصورة ، وهو : شيء مثل الشوكه تحك المرئة بها رأسها .

(ثم) اختلفوا في كون هذا الجمع المنقوص في حالتي الرفع والجر منصرفا او غير منصرف ، فقال بعضهم : انه غير منصرف ، نظرا الى تقدم منع الصرف على الاعلال ، وان التنوين (في جوار) ونحوه (عوض عن الياء المحذوفة) فاصل جوار مثلا « جوارى » مع الياء المتحركة

والتنوين ، ثم حذف التنوين لكونه غير منصرف فصار « جواري » مع الياء المتحركة بلا تنوين ، ثم حذف الحركة لاستثقالها على الياء فصار « جواري » بالياء الساكنة بلا تنوين ثم حذفت الياء لاستثقال الياء المكسورة ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعيتين ، ثم عوض التنوين عن الياء لئلا يطمع تنوين الصرف المحذوف في الرجوع بسبب خروج اللفظ في الظاهر بسبب حذف الياء عن صيغة منتهى الجموع ، اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت .

وقال بعض آخر : انه غير منصرف وانقيل ان الاعلال مقدم على منع الصرف ، وان التنوين عوض عن الياء المحذوفة لأن اصله : « جواوي » بالتنوين والحركة ، فحذفت الحركة لاستثقالها على الياء ضمة كانت او كسرة ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما التنوين والياء والبصفة حاصلة بعد حذف الياء ، لان المحذوف لعلة كالثابت بدليل تقدير الاعراب في المحذوف ، فحذف تنوين الصرف ثم عوض التنوين عن الياء خوفا من رجوع الياء لزوال الساكن الاخر .

(وقال الاخفش) : تنوين « جوار » ونحوه (تنوين تمكين) اي : تنوين صرف نظرا الى ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس على لسان الناطق واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل كما بيناه سابقا ، والاعلال يوجب خروج الاسم عن صيغة منتهى الجموع (لان الياء لما حذفت) للاستثقال (بقى الاسم في) ظاهر (اللفظ ك جناح فزالت الصيغة) لانهما اعتبر فيها ان يكون بعد الالف حرفان او ثلاثة احرف : وهذا بعد الاعلال ليست صيغته

كذلك (فدخلته تنوين الصرف • ورد) الاخفش (بأن المحذوف) لعلة (في قوة الموجود) بدليل كسر الراء في « جائني جوار » والا كان الواجب ضمها فالصيغة باقية بحالها .

(وقال الزجاج) : ان التنوين (عوض عن ذهاب الحركة عن الياء . ورد بلزم تعويضه من حركة نحو موسى ولا قائل به) .

وهنا لغة اخرى : حكم بعض المحققين بقبحها ، وهى : اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب ، فيقال : « مررت بجواري » بفتح الياء مثل « رايت جواري » ، وبناء هذه اللغة على تقدم منع الصرف على الاعلال ، فانه (ح) يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة على الياء فلم يعلل وبقي على حاله ، واما في حالة الرفع فاصل جوار : « جواري » (بضم الياء) من دون تنوين ، فحذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار «جوار» فعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة ، بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين كما تقدم .

(و لـ سراويل المفرد الاعجمي) على قول واسم جنس يطلق على الواحد والكثير يؤنث ويذكر ، يقال : « هى السراويل ، وهو السرايل » (بهذا الجمع شبه من حيث الوزن اقتضى) هذا الشبه (عموم المنع من الصرف) .

(وقيل : هو) اسم عربي فيكون (نفسه جمع سروالة) قال الشارح في المزهر : ليس في كلامهم « فعاويل » الا سراويل ، وقيل : هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير . ومعناه : خرقة تستر النصف الاسفل من الجسم ، لكنه جمع سروالة

تقديرا وفرضا فأنه لما وجد غير منصرف ، ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف ، لما تقدم من ان السبب هو الجمعية والوزن شرط لها قدر وفرض حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة كما قدر وفرض العدل في « عمر » فكأنه سمي كل قطعة من السراويل : سروالة ، ثم جمعت سروالة على « سراويل » . (وقيل فيه) أي : في سراويل : (وجهان) الانصراف نظرا الى انه ليس بجمع حقيقة ، وعدم الانصراف نظر الى تقدير الجمعية وفرضها لئلا تنخرم القاعدة .

(وان به أي : بالجمع سمي) كـ « حضاجر » علما لجنس الضبع المؤنث ، كما ان « اسامة » علم لجنس الاسد وكمدائن قال في معجم البلدان هذا الموضع كان مسكن الملوك من الاكاسرة السامانية وغيرهم فكان كل واحد منهم اذا ملك بنى لنفسه مدينة الى جنب التي قبلها وسماها باسم فاولها المدينة العتيقة لزاب ثم مدينة الاسكندر ثم طيسفون من مدائنها ثم اسفانير ثم مدينة يقال لها رومية فسميت المدائن بذلك والله اعلم وانما سمتها العرب المدائن لانها سبع مدائن بين كل مدينة الى الاخرى مسافة قريبة او بعيدة انتهى فتأمل (او بما لحق به من) نحو (سراويل) اذ صار علما لشخص (الانصراف منعه يحق) لان المعتبر في الجمع عند المحققين ان يكون في الاصل (ولا اعتداد بما عرض) من العلمية ، كما كان في الوصف ايضا كذلك ، فلا يضر زوال الجمع بالعلمية .

وقيل : انه غير منصرف لا للجمعية الاصلية ، بل للعلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الاحاد نظير ، كما ان اللفظ العجمي ليس له شبيه في اللفظ العربي ، والظاهر من هذا القول ان « شبه العجمة » سبب مستقل . وقال بعض آخر : انه منصرف لزوال الجمعية ، لكن

هذا القول خلاف المستعمل عند الفصحاء .

(والعلم امنع صرفه ان كان مركبا في العبارة حزازة ، اذ ظاهرها ان العلمية سبب والتركيب شرط وليس كذلك لان الامر بالعكس تركيب مزج) وهو كما تقدم في باب العلم ؛ ان اخذ اسمان وجعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما من الاول بمنزلة تاء التأنيث من الكلمة في وجوب فتح ماقبلها (نحو معد يكرب قال الازهري كسر الدال من معدى شاذ والقياس فتحها كمرمي ومسمي انتهى (وحضرموت) بفتح الميم كما هو المشهور ، ونقل بعضهم ضمها ايضا .

وزاد بعضهم هنا قيودا اخر لاحاجة الى ذكرها جميعا فنذكر بعضها.

منها : ان لايكون بينهما نسبة قبل العلمية (بخلاف المركب تركيب اضافة) كعبد الله لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف اوالى حكمه فكيف يوثر في المضاف ما يضاده اعني منع الصرف (او) تركيب (اسناد) كتابط شرا لانه لايوصف بالانصراف وعدمه بل يحكي لفظه على ما كان عليه قبل العلمية ، فان التسمية به انما هي لدلالته على قصة غريبة فلو تطرق اليه التغير يمكن ان تفوت تلك الدلالة فكيف يتصور فيه منع الصرف الذي فيه التغيير في الجملة ؟

ومنهما : ان لا يكون الجزء الثاني مبنيا قبل العلمية ليخرج نحو « سيبويه ، وخمسة عشر » لان الافصح بعد العلمية مراعات البناء الذي كان فيه قبل العلمية .

ومنها : ان لا يكون جزئه الثاني معربا قبل العلمية ليخرج نحو « ان زيدا ، وفي الدار علمين » فتأمل فأنه دقيق كمال الدقة .

(كذلك) امنع صرف (علم حاوى زائدي فعلان وهما : الالف والنون كغطفان) علم لقبيلة (وكاصبهان ، وتعرف زيادتهما بسقوطهما في التصاريف كسقوطهما في رد نسيان الى : نسى) فيعرف من ذلك ان الالف والنون فيه زائدتان ، فاذا صار نسيان علماً لشخص يمنع صرفه والا فلا (فان كان فيما لا ينصرف) اى : فيما لا تصاريف له حتى تعرفا بسببها (فبان يكون قبلهما اكثر من حرفين كالمثالين في النظم ، (فأن كان قبلهما حرفان ثانيهما) اي : ثانى الحرفين (مضعف : فان قدرت اصالة) التضعيف (فزائدان) اي : الالف والنون زائدان (او) قدرت (زيادته) اي زيادة التضعيف (فالنون اصلية كحسان ان جعل من الحس) بتشديد السين فالتضعيف فى حسان اصلي (ففعلان) اي فوزن حسان : « فعلان » فالالف والنون زائدان (فيمنع من الصرف او) جعل (من الحسن) فالتضعيف في حسان ليس اصليا (ففعال) اي فوزن حسان : « فعال فالنون اصلية (فلا يمنع) من الصرف .

(حكاية صرفية) قيل : جاء عضد الدولة رجل اسمه حيان ، فقيل له اينصرف « حيان » او لا ينصرف ؟ فقال عضد الدولة : ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ، ووجه قوله بانه ان اكرمه فكانه احياه فيكون من ال « حى » فلا ينصرف للعلمية والالف والنون ، وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من ال « حين » (بفتح الحاء) بمعنى : الهلاك فينصرف .

ونظيره ما قيل : ان تلميذا سئل استاذه : اشيطان منصرف ام غير منصرف ؟ فقال : ان ابعدته منصرف وان اهلكته وابطلته غير منصرف

ووجه بان ! في شيطان قولان ؛ احدهما انه من « شطن » اذا بعد عن الحق او عن رحمة الله فتكون النون اصلية ، ووزنه « فيعال » ، والقول الثانى ان الياء اصليه والنون زائدة عكس الاول وهو من « شاط يشيط » اذا بطل واحترق فوزنة « فعلان قال في الكشاف في تفسير سورة البقرة قد جعل سيبويه نون الشطان في موضع من كتابة اصلية وفي اخر زائدة والدليل على اصالتها قولهم تشيطن واشتقاقه من شطن اذا بعد لبعده من الصلاح والخير ومن شاط اذا بطل اذا جعلت نونه زائدة ومن اسمائه الباطل انتهى .

(كذا علم مؤنث بهاء) مبدلة من تاء التأنيث في حالة الوقف لان المراد بتاء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء ، فنحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء فيهما بدل من اللام كالهمزة في اخ وابن ، اختص ابدال التاء بالمؤنث لمناسبة التاء للتأنيث (امنع صرفه) اي : العلم المؤنث بالتاء (مطلقا سواء كان لمذكر كـ طلحة ام لمؤنث كـ فاطمة : زائدا على ثلاثة احرف كما مضى) من المثالين ام لا (كـ فلة) علماً ، وانما اشترط العلمية ليصير التأنيث لازماً لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان للكلمة وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عنها ، ومن هذا يعرف وجه اشتراط العلمية في التركيب المزجي لان الكلمتين معا يدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان ، ولولاها لكان التركيب عرضة للزوال والانتقال .

(وشرط منع صرف) الاسم المؤنث (العارى منها) اي من تاء

التانيث احد أمور أربعة ليثقل بذلك فيخرج عن الخفة التي فيها بسبب كون تأنيثه معنويا غير لفظي ، اذ الخفة من شأنها ان تعارض ثقل السببين فتزاحم تأثيره :

الامر الاول : (كونه ارتقى) حروفه (فوق الثلاثي) فالحرف الرابع بمنزلة تاء التأنيث قائم مقامها فيثقل اللفظ بذلك (كسعاد ، وعناق) علمين لامرئتين .

الامر الثاني : (او) يكون (على ثلاثة) احرف (لكنه اعجمي) لان لسان العجم ثقيل على لسان العرب (كجور) بضم الجيم (وحمص) بكسر الحاء علمين ، وتأنيثهما باعتبار تأويلهما بالبقعة او البلدة

الامر الثالث : (او يكون متحرك الاوسط) تنزيلا لحركة الاوسط منزلة الحرف الرابع المنزل منزلة تاء التأنيث في الثقل (نحو سقر ، ولظى) علمين لقسمين من نار جهنم .

الامر الرابع : (او) يكون (مذكر) الاصل اي : كان في الاصل اسما لمذكر ثم (سمي به مؤنث) فحينئذ يحصل فيه ثقل بسبب نقله الى التأنيث فيعادل ذلك الثقل خفة اللفظ (نحو زيد اسم امرئةلا اسم ذكر) ففي جميع هذه الصور الاربع يجب منع صرف الاسم .

(وأجرى فيه) اي : في الصورة الرابعة (المبرد والجرمي الوجهين الآتيين في المسألة بعد ، وهما) اي الوجهان انه (وجهان) اي الانصراف وعدمه (و ريا عن) بعض (النحاة في) المؤنث (الثلاثي ساكن الوسط العادم تذكيرا متأصلا قبل النقل كما سبق) بيان ماكان واجدا

التذكير المتأصل (او العادم عجمة) حاصله انه يجوز الوجهان في المؤنث المعنوي اذا كان فاقدا للامور الاربعة التى كانت شرطا في وجوب منع الصرف (كهند) فانه فاقد لارتقاء فوق الثلاث ، وتحرك الاوسط ، والعجمة ، والتذكير المتاصل ، فيجوز فيه الوجهان ولكن (المنع) من الصرف (احق من الصرف نظرا الى وجود السببين) ونقل (عن) الزجاج) وجماعة (وجوبه) .

قال الفاضل المحشي : اي : وجوب الصرف لا وجوب المنع كما هو المتبادر . ولكن قال الازهري : أي المنع : ، وعلله بان : السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف . وهذا هو الحق على مايظهر من كلام الرضي فراجع .

(والعجمي الوضع) اي : كون الاسم مما وضعه غير العرب من أهل اي لغة كان كالفارسي والتركي والهندي والانكليزي والفرنسي والرومي والسرياني والعبري ونحوها من اللغات والعجمي (التعريف) اي يكون الاسم معرفة اي : علما في لغة العجم (مع زيد) زيد وزيادة مصدران بمعنى واحد اي : مع زيادة الاسم الثلاث ك « ابراهيم » صرفه امتنع ، حاصله : ان العجمة وهو : كون الاسم على مما وضعه غير العرب لتأثيرها في منع الصرف شرطان : الاول : ان تكون تعريفه اي : علميته فى لغة العجم ، والثاني : ان يكون زائدا (على ثلاثة احرف كابراهيم) فانه عجمي وكان علما قبل ان يستعمله العرب ، فاذا اجتمع في الاسم العجمة مع الشرطين (صرفه امتنع) اوجود السببين اعني : العجمة والعلمية ، (بخلاف غير العجمي) كالاعلام العربية الفاقدة لسبب آخر غير العلمية (و) بخلاف (العجمي

الوضع والعربي التعريف كـ لجام) فانه لا يمتنع صرفه ولو كان علما في لغة العرب لعدم علميته في لغة العجم لانه في لغتهم اسم لآلة توضع في فم الفرس ، وانما اشترط في العلمية بكونها في لغة العجم لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف ، فان من عادتهم التصرف في لغة غيرهم بتبديل بعض الحروف نحو « جرجان » في : كركان او حذفها نحو (آذربجان » في ! اذربايكان ، وبخلاف الثلاثي فانه منصرف ولو كان ساكن الوسط ، هذه العبارة سهواما من الشارح واما من النسخ ، ولاوجه لما ارتكبه الفاضل المحشى من التمحلات والتوجيهات المستبشعة ، وحق العبارة ان يقال : ولو كان متحرك الوسط كـ « شتر » ونوح لان النزاع فيما كان متحرك الوسط ، واما ما كان ساكن الوسط فلا خلاف بينهم في صرفه . قال الرضي : « عند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لاتأثير له في العجمة » انتهى .

قال بعض المحققين : ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة : « محمد (ص) ، وصالح ، وشعيب ، وهود » لكونها عربية « ونوح ، ولوط » لخفتها . وقيل ! ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ، ويؤيده ما يقال من ان ! « العرب من ولد اسماعيل ، ومن كان قبل ذلك فليس بعربي ، وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح » انتهى ، وفي كون جميع العرب من ولد اسماعيل او بعضهم كلام ليس هنا محله فمن اراد الاطلاع عليه فليطلب من مظانه .

(كذلك) يمنع من الصرف (علم ذو وزن يخص) في لغة العرب (الفعل بان لم يوجد دون ندور في غير فعل كـ خضم) ومعناه الفعلي

الاكل بأقصى الاضراس او ملاء الفم (و) نحو (شمر) ومعناه الفعلي : المرور حادا ، (ودئل) ومعناه الفعلي : استرخاء البطن والاسراع في المشي (وانطلق واستخرج) حالكونهما (علمين) كما ان الامثلة المتقدمة ايضا اعلام : الاول لرجل ، والثاني لفرس ، والثالث لقبيلة ، واما نحو بقم ، وشلم ، ونرجس ، واستبرق » ونحوها فهي اسماء اعجمية لاتضر بالاختصاص اذ الكلام في الاسماء العربية وانما نقلت هذه الافعال من دون فاعل ، وجعلت اعلاما لامع الفاعل والا كانت محكية لانها مع الفاعل جملة ، والجملة اذا صارت علما تحكى كما مر في باب العلم .

قال ابن هشام في الباب الخامس في حذف الموصوف في قول الشاعر

انا ابن جلا وطلاع الثنايا : فقيل تقديره : « انا ابن رجل جلا الامور » ، وقيل جلا علم محكي على انه منقول من نحو « زيد جلا » فيكون جملة ، لا من قولك : جلا زيد ، ونظيره قوله :

نبئت اخو الي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد

فيزيد منقول من نحو قولك : « المال يزيد » لامن قولك يزيد المال والا لاعرب غير منصرف ، وكان يفتح لانه مضاف اليه » انتهى موضع الحاجة من كلامه (او وزن غالب فيه) اي : في الفعل (كاحمد ، ويعلي ، وافكل) بفتح الهمزه والكاف بمعنى : المرتعد من شدة البرد او الخوف و (اكلب) قال بعض المحققين : معرفة غلبة الوزن في احدى القبيلتين لايمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر ، فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل ورد بانه ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في أحدهما دون الآخر ، مثلا « أفعل » قياس في الأمر من الثلاثي

ك « اذهب » « وانصر » وليس في الأسم قياسا ك « اصبع ، وابلم » فتأمل .

(ولابد من لزوم الوزن) بان لاينتقل من وزن الى آخر : (و)لابد من (بقائه) اي الوزن : بان لايخرج باعلال ونحوه من الوزن الاصلي للفعل ، ولابد من كون الوزن (غير مخالف لطريقة الفعل) التي منها الادغام ان كان فيه حرفان متجانسان (فنحو امرء ، ورد ، وبيع مصروف) أما امرء فلانه لايلزم الوزن لان عينه يتبع لامه في الحركات كما تقدم في اوائل الكتاب في الاسماء الستة فهو في الرفع موازن « اكتب » وفي النصب موازن « اذهب » وفي الجرموازن اضرب وامارد وبيع فلانهما لم تبقيا على وزنهما الاصلي فان وزنهما في الاصل « فعل » بضم الفاء وكسر العين فزال ذلك بسبب الادغام في رد والاعلال في بيع هذا ان كان رد فعلا ماضيا ، ويحتمل ان يكون فعل امر فوزنه الاصلي « افعل » كأنصر فتغير لما ذكر مع حذف الهمزة (وكذا نحو البب عند أبي الحسن الاخفش) لانه مخالف لطريقة الفعل التي هي الادغام من غير مانع فيه (وخالفه المصنف) فقال : ان البب غير منصرف لأنه موازن انصر ، ولأن الفك فيه رجوع الى الأصل فهو كتصحيح « استحوذ » وليس تصحيح استحوذ بمانع من اعتبار الوزن ولأن الفك قد يدخل الفعل وجوبا ك « اشدد به » في التعجب ، وجوازا ك « اردد » وشذوذا ك « الل » كما يجيء في باب الادغام في آخر الكتاب هذا ولكلا في القول بانصراف ردوا عدم انصراف البب لماذكر شبه تناقض فتأمل

(وفهم من كلامه) أي : كلام المصنف حيث قيد الوزن بان يكون خاصا بالفعل او غالبا فيه (ان الوزن الخاص) بالاسم ك

« قمطرير » (او الغالب فيه) كوزن « فاعل » بكسر العين نحو كامل علما فانه وان وجد في الفعل نحو « ضارب » أمرا من باب المفاعلة الا انه في الاسم اكثر (او المستوي هو) اي الاسم (والفعل فيه) نحو « جبل ، وعضد ، وكتف ، وجعفر » اعلاما (لا يؤثر وهو اي: مافهم من كلامه (كذلك) أي صحيح (وخالف ابن عيسى بن عمرو في المنقول من الفعل حيث) حكى عنه انه : قال : كل فعل ماض سمي به فانه لاينصرف ، واستدل بقوله .

انا ابن جـــلا وطلاع الثنايا متى اضع العمـا مه تعرفوني

فان « جلا » في الاصل فعل ماض وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه ، واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا اي : هو ففيه ضمير مستتر يعود على زيد ، وهو من باب المحكيات .

قال التفتازاني في بحث الايجاز : لفظ « جلا » هيهنا علم ، وحذف التنوين لانه محكى كـ « يزيد » في قوله :

نبئت اخـوالى بـــني يزيد ظلمـا علينـا لهـم فـــديد

لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ماتوهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل، ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه انتهى وقد تقدم الكلام فيه انفا وانما كررنا الكلام فيه لكونه من المسائل المغفول عنها عند الاكثر

(وما يصير علما من ذي الف مقصورة زيدت لالحاق) والالحاق زيادة حرف في الكلمه لتصير على هيئة اصلية لكلمة فوقها في عدد الحروف

الاصول ، لتعامل معاملتة في التثنية والجمع وبقية الاحكام (كعلقي) بمعنى : نبت (وارطى) بمعنى : شجر (علبين) فانهما ملحقان بـ« جعفر » فوزنهما « فعلل » كجعفر لا « فعلى » كسكرى لان حكم الزائد للالحاق حكم الحرف الاصلي في الوزن (فليس ينصرف) للعلمية وشبه الف الالحاق بالف التأنيث في الزيادة والموافقة لوزن ما فيه الف التأنيث ك « سكري » فانهما في الوزن العروضي كسكري ، بخلاف غير العلم اذ لا سبب فيه لمنع الصرف ، (وبخلاف العلم الذي فيه الف الالحاق الممدودة) ك« علباء » علما فان الالف والهمزة فيه زائدتان للالحاق بـ « قرطاس » . وانما لم تؤثر الف الالحاق الممدودة لتخلف شبهها بالف التأنيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التأنيث من جهة ان همزة التأنيث منقلبة عن الف التأنيث،وهمزة الالحاق منقلبة عن الياء ، كما يجيء ذلك مفصلا في باب تثنية المقصور والممدود في قوله :

وما كصحراء بواو ثنيا ونحو علباء كساء وحياء

والسر فى ذلك ان المنقلب من المانع مانع ومن غيره غير مانع .

(والعلم امنع صرفه ان عدل ك « فعل » التوكيد اي : « جمع » وتوابعه) اي كتع وبصع وبتع (فانها كما قال المصنف في شرح الكافية : معارف بنية الاضافة ، اذ اصل رايت النساء جمع : جمعهن فحذف الضمير) المضاف اليه (للعلم به واستغنى) عنه (بنية الاضافة وصارت في الصورة لكونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها كالاعلام) ، فاحد السببين فيها شبه العلم ، والآخر العدل ، لانها معدولة عن اصلها الذي مع الاضافة .

وقال بعضهم : انها اعلام حقيقه للاحاطة والشمول ، بدليل جمعها بالواو والنون وهو مختص بالعلم او الصفة كما تقدم في مواضع اعراب النيابتي في قوله :

وارفع بواء وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب

وليست بصفات فاعلام واجيب عن ذلك بانها ليست (بالاعلام لانها) اى الاعلام : اما (شخصية او جنسية ، وليست هذه) اى : جمع وتوابعه (واحدة منهما) لان العلم الشخصي مختص ببعض الاشخاص المعين فلا يصلح لغيره ، والعلم الجنسي مختص ببعض الاجناس لا لكلها كما تقدم في باب العلم في قوله :

ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم

(قال) المصنف في الشرح المذكور (وهو) اي كونها معارف بنية الاضافة (ظاهر نص سيبويه .

وقال ابن الحاجب : انها اعلام) بالغلبة صارت اسماء (للتوكيد) بمعنى : « كل » وليست (معدولة) عن حالة الاضافة بل معدولة (عن فعلاوات) لان مفرداتها اعني : « جمعاء » وتوابعه على وزن « فعلاء » والجمع الذي (يستحقه فعلاء) اذا كان (مؤنث افعل المجموع بالواو والنون) هو الجمع بالالف والتاء . وبعبارة اخرى « فعل » مفرده « فعلاء » مؤنث افعل فكما يجمع افعل بالواو والنون كذلك حق فعلاء ان يجمع بالالف والتاء ، فلما جاء جمعه على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو « فعلاوات » . وقال جماعة : انها معدولة عن « فعل » بضم الفاء وسكون العين لان مفردها « فعلاء افعل » كحمراء واحمر . وقال آخرون : انها معدولة عن

« فعالى » لان مفردها اسم كصحراء وصحاري .

والحق : ماقاله المصنف في شرح الكافية لان الجمع بالالف والتاء يشترط في مذكره اما العلمية او الوصفية ، وكلاهما ممتنع فيها ؛ أما العلمية فلما تقدم آنفا ؛ واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد ضرورة ولان فعلا لا يجمع على « فعل » بضم الفاء وسكون العين الا اذا كان مؤنثا لـ « أفعل » صفة كـ « حمراء وسوداء » ولا على « فعالى » الا اذا كان اسما محضالا مذكر له (كصحراء) ، وجمع وتوابعه ليست كذلك (او كـ ثعل ، وزفر ، وعمر فأنها معدولة عن : ثاعل ، وزافر وعامر) لانها لما سمعت غير منصرفة في كلامهم وليس فيها سبب ظاهر غير العلمية — قدر فيها العدل ، لأن العلمية وحدهالا توجب منع الصرف .

(والعدل والتعريف مانعا صرف سحر) بمعنى : الوقت الواقع قبل الفجر بقليل اذا به اي : بالسحر التعين والظرفية (قصدا يعتبر) حاصله (اذا) اريد (به) سحر يوم معين واستعمل ظرفا (كجئت يوم الجمعة سحر فأنه) غير منصرف لانه (معدول عن « السحر ») ومعرفة بالعلمية .

قيل : لانه جعل علما لهذاالوقت . وقيل:لانه اشبه العلملانه معرفة بغير اداة ظاهرة كالعلم ، وانما قلنا انه معدول عن المعرف بال لانه لما اريد به سحر معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال ، فعدل عنه وقصد به المعين بدون ال وقال جماعة : انه منصرف ، ثم اختلفوا فقال بعضهم : حذف التنوين لنية الاضافة . وقال آخرون : لنية ال .

وقال بعض المحققين انه مبني لتضمنه معنى « ال » كما قيل ذلك في (امس) وقد تقدم في باب المبني والمعرب ، ورد ذلك بأمور :

منها : انه لو كان مبنيا لكان الفتح اولى به ، لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يشتبه حالة البناء بحالة الاعراب ، كما اجتنبت الفتحة في (قبل ، وبعد) لذلك .

ومنها : انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب مثل (حين) لتساويهما فى ضعف السبب المقتضى للبناء لكونه عارضا .

ومنها : ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء ، لأن البناء ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ، ودعوى الأسهل ارجح من دعوي غير الاسهل ، واذا ثبت ان سحر غير مبنى ثبت انه غير متضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف .

والفرق بين التضمين والعدل ان « التضمين » كون الكلمة مفيدة معناها الاصلى مزيدا عليه معنى آخر ، كما سبق ذلك مفصلا ومشروحا في باب الحروف الجاره عند قول المصنف :

وقد يجيىء موضع بعد وعلى كما على موضع عن قد جعلا

و « العدل » تغيير اللفظ عن صيغته الاصلية مع بقاء معناه على على ما كان وسحر في المثال مغير عن لفظ السحر من دون تغير لمعناه فهو معدول وغير منصرف لا مبني ، كما توهمه بعض المحققين فتأمل ، فأن كان مبهما صرف ك « نجيناهم بسحر » أي : بسحر من الاسحار فالمراد به لاسحر بعينه او كان مستعملا غير ظرف وان كان معينا لكن وجب ان يكون تعريفه أي : تعيينه بال او الاضافة ، ويلزم الانصراف حينئذ ضرورة لاستلزام ال والاضافه ذلك نحو « طاب السحر

سحر ليلتنا » .

(وابن علي الكسر) كل اسم يكون على وزن (فعال) بفتح الفاء وهو على اربعة اقسام : اسم فعل ك « نزال » وعلم للمصدر «كفجار ، وحماد » وصفة لسب المؤنث ك « فساق ، ولكاع ، وخباث » وهذه الاقسام الثلاثة مبنية عند الجميع والقسم الرابع : ما كان علما (مؤنثا) وهذا مبني (عند اهل الحجاز) مطلقا : سواء لم يكن من ذوات الراء (ك حذام) علما لامرئة ، او كان منها ك (سفار) علما لبئر معروفة لبني مازن ابن مالك ، وبنائه عنداهل الحجاز للعلمية والتأنيث والعدل التقديري كنزال فبالسببين يسلب من الاسم بعض التمكن اعني الكسرة والتنوين فيستحق بالثالث زيادة السلب ،وليس بعد منع الصرف الا البناء اي : سلب الاعرابين الاخيرين ايضاً ، فلذلك قدروا العدل فيه كنزال حتى يبني . وقيل بني لتضمن تاء التأنيث ، ونوقض ذلك بنحو « هند ، وزينب » وقيل لمشابهة (نزال) وزنا ، ونوقض هذا ايضاً بنحو (سحاب ! وكلام) من المعربات واجيب عن النقض بأن : فيه العدل والتأنيث والتعريف وليس في سحاب ونحوه شيء من ذلك (وهو) اى : فعال (نظير جشم وعمر في الاعراب ، ومنع الصرف للعلمية والعدل) والتقديري (عن فاعلة) مطلقا : سواء كان من ذوات الراء او غيرها (عند) فئة قليلة من (بني تميم) اما اكثرهم فجعلوا ذوات الراء مبنية للعلمية والتأنيث والعدل التقديري ، وانما قدروا العدل الموجب للبناء تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء يكف المانع عن الامالة المطلوبة المستحسنة المطلوب في الكلام ، كما يجيء في باب الامالة في قوله:

وكف مستعل وراينكف بكسر را كفار مالا اجفوا

واما غير ذوات الراء فهي عندهم معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية لكنهم اعتبروا العدل فيها أيضا طردا للباب من غير حاجة اليها لتحقق السببين لمنع الصرف فيها ، فأعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره من ذوات الراء لالتحصيل سبب البناء او سبب منع الصرف .

(واصرفن ما نكر من كل ما) أي : غير منصرف (التعريف) أي العلمية (فيه أثر) في منع صرفه ؛ بأن يكون منع صرف الاسم موقوفا على التعريف ؛ شطرا كان التعريف او شرطا ، وبعبارة أخرى اصرفن كل علم نكر ؛ بأن يؤل بواحد مما سمي بهذا الاسم (نحو رأيت احمد واحمدا آخر) فان المراد بـ (احمد) الثاني واحد غير معين ممن سمى بأحمد ، او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو « لكل فرعون موسى » أي لكل مبطل محق فجعل « فرعون » عبارة عن المبطل « وموسى » عبارة عن المحق لأشتهار فرعون لعنه الله عليه بكونه مبطلا واشتهار موسي عليه السلام بكونه محقا ؛سواء كانت العلمية مع كونها سببا شرطا لتأثير السبب الآخر كما في التركيب : والالف والنون المزيدتين ، والتأنيث بالتاء لفظاً أو معنى والعجمة (كرب معد يكرب ، كغطفان ، وطلحة ، وسعاد ، وابراهيم لقيتهم) فجميع هذه الاسماء منصرف لأنها نكرة بدليل دخول « رب » عليها فبقيت بلا سبب لأنه قد انتفى احد السببين اعني : العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث انتفاء شرط، فلم يبق فيها سبب من حيث هو سبب مؤثر ، او كانت سببا محضاً من دون ان يكون شرطا في تأثير السبب الآخر كما في وزن الفعل في الاسم ، والف الالحاق

على قول : والعدل نحو (رب احمد ، وارطي ، وعمر لقيتهم) فهذه الاسما منصرف لانها بعد التنكير بقيت على سبب واحد وهو : وزن الفعل في احمد ، والف الالحاق في ارطي ، والعدل في عمر ، والسبب الواحد وجوده كعدمه في التأثير في منع الصرف (بخلاف ما ليس للتعريف) أي : العلمية (فيه اثر) في منع الصرف لا شرطا ولا شطرا كما في الف التأنيث مطلقا ، والألف والنون المزيدين في الوصف والوصف ، وصيغة منتهى الجموع (كذكرى وحمراء ، وسكران ، واحمر ، واخر ، ودرهم ، ودنانير) فأنه لا تأثير للعلمية في منع صرف هذه الاسماء ، اذ في كل واحد منها سببان غير العلمية او سبب واحد قائم مقام السببين فلا يتوقف منع صرفها على العلمية ، فأذا سمي بواحد منها ثم نكر لا ينصرف اذ لم يكن للتسمية اي العلمية تأثير في منع صرفها ، فوجود العلمية وعدمها بالنسبة الى منع الصرف سواء .

(فرع)

(اذا سمي بأحمر) اي : اذا صار علما (ثم نكرة لم ينصرف عند سيبويه ، والاخفش) في احد قوليه لما ذكر) من ان وجود العلمية العارضة بالنسبة الى منع الصرف كعدمها ، لوجود السببين فيه قبل العلمية وهما الوصفية ووزن الفعل ، غاية ما في الباب زوال الوصفية لتضادهما ، اذ الوصفية تقتضي العموم والعلمية تقتضي الخصوص وبين العموم والخصوص تضاد وتناف ، ولكن اذا زالت العلميه بالتنكير لا مانع من اعتبار الوصفية لانها لم تزل بالكلية بسبب عروض العلمية

بـــدليل اللمح اليها بعد العلمية ، كما سبق في باب المعرف بأداة التعريف في قوله :

وبعض الاعلام عليه دخـــلا للمح ما قد كان عنه نقـــلا

فان قلت : كما انه لامانع من اعتبار الوصفية الاصلية لاباعث على اعتبارها أيضا ، فلم اعتبراهـا وذهبا الى ما هو خلاف الاصل فيه اعني منع الصرف ؟

قلت : الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما كما سبق فى قوله :

فالادهم القيد لكونه وضع في الاصل وصفا انصرافه منع

واما القول الأخر للاخفش فهو انه ذهب الى انه منصرف فأن الوصفية قد زالت بالعلمية (لما ذكر) من التنافي بينهما ، والعلمية قد زالت بالتنكير ، والزائل لايعتبر من غير ضرورة ، فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل ، هذا . واعلم انه حكى عن الاخفش انه قال : ان خلافه في نحو « احمر » انما هو في مقتضي القياس ، واما السماع فهو على منع الصرف .

واعلم ان جميع مـــا ذكر من القولين ودليلهما يجري في نحو « سكران » أيضا اذا سمي بـه فتدبر ، ومنشاء القولين : ان الزائل العائد هل هو كالذي لم يزل او كالذي لم يعد ؟ ؟ او اذ اسمي بنحو « مساجد » ثم نكر فسيبويه يمنعه لما ذكر في احمر ، والاخفش يصرفه) لما ذكر في قوله الآخر فتأمل (ولم ينقل عنه) هنا (خلافه) .

(تتمة)

(من المقتضى للصرف التصغير المزيل لاحد السببين) المانعين من الصرف (نحو « حميد ، وعمير) في تصغيري : « احمد ، وعمر » فأن الوزن من احمد والعدل من عمر قد زالا بالتصغير فتنصرفان لزوال أحد السببين ، واما زوال الوزن بالتصغير فواضح ، واما زوال العدل به فلان العدل في عمر كان تقديريا لانهم انما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف ، فأذا صرف بالتصغير فلا حاجة الى تقديره فتامل .

(وما يكون منه أي : مما لا ينصرف منقوصا) وهو : الذي في اخره ياء ساكنة لازمة (ففي اعرابه نهج « جوار » أي : طريقه السابق) في قوله :

وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا اجره كساري

(يقتضي فينون) قد مضى الكلام في هذا التنوين مفصلا هناك (بعد حذف يائه رفعا وجرا ان كان غير علم كأعيم) تصغير : اعمى ، وهو غير منصرف كما كان كذلك قبل التصغير ، ومانعه من الصرف : الوصف ووزن الفعل ، وهو لبيطر حين التصغير واكرم قبذل التصغير (وكذا ان كان علما كقاض) اذا جعل اسما (لامرئة) ، ومانعه من الصرف حينئذ العلمية والتأنيث المعنوي ، هذا أي : التنوين بعد حذف الياء رفعا وجرا (عند سيبويه ، وخالف يونس وعيسى والكسائي فأثبتوا الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا كالنصب ، محتجين بقوله) :

(قد عجبت مني ومن يعليا لما رأتني خلقا مقلوليا

بفتح الياء من « يعيليا » ، مصغر « يعلى » علم رجل من دون تنوين لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وهووزن يبيطر ، والفه للاطلاق واجيب عن ذلك بأنه ضرورة .

(ولاضطرار في النظم) اي :في الشعر (او تناسب في رؤس الآي) القرآنية والمراد بها أو اخر الآي ، سميت « رؤسا تأدبا (والسجع ونحو ذلك) كتناسب كلمة مع أخرى (صرف ذو المنع بلا خلاف اما الضرورة) في النظم (فنحو) قوله :

(تبصر خليلي هل ترى من ظعائن) سوالك نقبا بين حزمى شعبعب

فصرف « ظعائن » وجر بالكسرة مع التنوين للضرورة الشعرية .

(واما التناسب فلم يصرحوا بمرادهم به ، ويؤخذ من كلام الناظم في شرح الكافية والرضي : ان المراد تناسب كلمة معه) أي مع غير المنصرف (مصروفة ؛ اما بوزنه كسبا بـ نباء) حيث صرف سباء لكونه متناسبا لبنا ، (او قريب منه) في الوزن (كسلاسلا واغلالا) حيث صرف سلاسلا ليتناسب المنصرف الذي وزنه قريب من وزنه وهو اغلالا (اولا) يكون بينهما تناسب في الوزن (ولكن تعددت الالفاظ المصروفة ، واقترنت) مع غير المنصرف اقترانا متناسبا منسجما كوداو لاسواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا) فصرف « يغوثا ويعوقا « لاقترانهما وانسجامهما مع ودا وسواعا ونسرا (و) اما (آخر الفواصل الاسجاع) فهو (كقواريرا قواريرا) بصرف كلاهما على بعض القرآت ليناسب الثاني آخر سائر الآيات والاول الثاني هذا اذا قرء بالتنوين لا اذا وقف عليه بالالف لأن الالف حينئذ كما

يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى : « الظنونا والرسولا والسبيلا) فلا يكون حينئذ مما نحن فيه .

(فرع اذا اضطر الى تنوين مجرور بالفتحة فهل ينون بالنصب)اي الفتحه استصحابا (او الجر)اي الكسرة فيدخله الكسرة كالتنوين ؟ (صرح الرضي بالثاني) وهذا نصه « ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف لغير المنصرف مادخله الكسرة والتنوين للضروة او التناسب » انتهى (ولو قيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد) حيث جوز في المنادى الضم والنصب ، كما تقدم هناك في قوله :

واضم اوانصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا

فيجوز فيما نحن فيه النصب والجر لاتحاد المناط في البابين .

(والمصروف) اي : المنصرف (قدلا ينصرف لذلك)اي للضرورة او التناسب (عندالكوفيين والأخفش ، وان اباه سيبويه) محتجا بأن الضرورة تجوز رد الأشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف للضرورة ، لان الاصل في الأسماء الصرف ولايخرج لأجلها الاشياء عن اصولها فتأمل (و) المجوزن جعلوا (منه وممن ولدوا عامر ذو الطول والعرض) .

فمنع عامر من الصرف مع انه ليس فيه من (موانع الصرف سوى العلمية) وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف بل لابدمن انضمام (علة) اخرى اليها ليكون اجتماعهما سببا في منعه من الصرف ، فأذن لاوجه في منع صرفه الا الضرورة .

(قد تم بعون الله وحسن توفيقه الجزء الثالث من التعليقة المسماة) بـ« مكررات المدرس بيد مؤلفه المحتاج الى عفو ربه الكريم

« محمد على بن مراد علي) في رابع عشر (شهر رجب المرجب) من سنة (خمس وثمانين وثلاثمائة بعد الالف من هجرة سيد الكائنات صلى الله عليه وآله الطاهرين واللعن الدائم على اعدائم اجمعين .

وقد كان الشروع فيه ليلة السبت الثالث عشر من ربيع الثاني من السنة المذكورة والحمد لله اولا وآخرا .

(لقد تم بعون الله وحسن توفيقه الجزء الثالث من مكرات المدرس وكان لي شرف الاشراف على طبعه وتصحيحه وذلك امتثالا لأمر استاذنا الجليل سماحة الحجة الشيخ محمد علي المدرس وقياما ببعض الواجب على (علي ناصري) .

مكررات المدرس

شرح السيوطي

لحجة الاسلام والمسلمين

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الرابع

الطبعة الثانية وفيها زيادات مهمة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

مطبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ٢٠٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله العالمين . والصلاة والسلام على خير خلقه محمد ، وآله الطاهرين ، واللعن الدائم على أعدائهم من الآن الى قيام يوم الدين.

أما بعد : فهذا هو الجزء الرابع من تعليقتنا مكررات المدرس في شرح البهجة المرضية .

هذ باب اعراب الفعل

(ارفع فعلاً مضارعاً) سمى به ، لمشابهته الاسم في الاشتراك والتخصيص لأنه مشترك بين الحال ،والاستقبال ويختص باحدهما بالسين واللام ونحوهما كما أن الاسم قد يكون مشتركاً،ثم يختص بالقرائن ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع ، كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ثدي واحد .

وقال بعضهم : هو حقيقة في الحال ، ومجاز في الاستقبال ، لأنه اذا خلا من القرائن ، لم يحمل إلا على الحال . ولا يحمل على الاستقبال إلا بالقرينة . وهذا شأن الحقيقة ، والمجاز ، كما بين في محله .

وقال بعض آخر : هو حقيقة في الاستقبال ، مجاز في الحال ، لخفاء الحال ، حتى اختلف العقلاء فيه هل هو موجود ، أو لا واستدل المثبتون كما في القوشجى بان الان المسمى بالحال والحاضر من الزمان موجود لان الزمان موجود فلو لم يكن الان موجودا لم يكن للزمان وجود اصلا لان الماضي والمستقبل من الزمان معدومان فان الماضي صار معدوما والمستقبل لم يوجد بعد وقال النافون ان الان لاتحقق له في الخارج ولا يلزم من نفيها نفى الزمان مطلقا اما قولهم ان الماضي والمستقبل معدومان فقال النافون لانسلم انهما معدومان مطلقا بل هما معدومان في الحال ولا يلزم من نفيهما في الحال نفيهما مطلقا ومنهم

من انكر وجود الزمان مطلقا فقال ان وجد الزمان الماضى فلا بد ان يوجد اما في الماضي او في الحال او في المستقبل والاخيران ظاهرا البطلان وكذا الاول وكذا لزم ان يكون للزمان زمان اخر ويكون الشيء ظرفا لنفسه فلا يكون الماضي من الزمان موجودا اصلا وكذا المستقبل واجيب بان غير الزمان ان لم يوجد فيه اصلا لم يكن موجودا قطعا واما الزمان فهو موجود في نفسه وان لم يكن موجودا في شى من الازمنه كما ان المكان موجود في نفسه وان لم يكن موجودا فى شيء من الامكنه بخلاف المتمكن فانه اذا لم يوجد في شيء من الامكنة لم يكن موجودا اصلا .

والفعل المضارع معرب ، لشبهه بالاسم فى اعتوار المعانى المختلفة عليه ، كما تقدم فى أوائل الكتاب ، بشرط أن يكون عارياً من النونين.

وقال جماعة : فعل المضارع معرب بالاصالة ، لا للمشابهة ، لأنه قد يتوارد عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج المضارع الى الاعراب ، ليتبين ذلك الحرف المشترك ، ويتعين لأحد معانيه ، مثلاً لايضرب . رفعه علامة لكون لا نافية ، وجزمه علامة لكونها ناهية ، وكذا ليضرب . جزمه علامة لكون اللام للأمر ونصبه علامة لكون اللام لام كي أو لام الجحود . ومعلوم انه يتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة . وقس على ذلك بقية الحروف المشتركة الداخلة عليه ثم طردوا الحكم فيما لايلتبس معنى بمعنى نحو: يضرب زيد ، ولن يضرب ، ولم يضرب ، كما طردالاعراب فى الاسم فيما لا يلتبس الفاعل بالمفعول : فانه قد يطرد فى الأكثر الحكم الذي ثبت علته فى الأقل ، كحذف الهمزة فى نكرم ، وتكرم ،

ويكرم لحذفها فى أكرم ، وكحذف الواو فى نعد ، وتعد واعد ، لحذفها فى يعد .

والمضارع مرفوع (اذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد)وفى رافعه أقوال .

منها : انه التجرد من الناصب ، والجازم .

ومنها : انه حروف المضارعة ، لأنها دخلت فى أول المضارع فحدث الرفع بحدوثها ، اذ أصله اما الماضي ، او المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع : بل حدث مع حدوث حروف المضارعة ، وانما عزلها عامل النصب والجزم عن العمل ، لضعفها ، وصيرورتها كجزء الفعل .

وقيل : رافعه وقوعه موقع الاسم ، سواء وقع موقع اسم مرفوع كما فى زيد يضرب : فانه بمنزلة زيد ضارب ، او اسم مجرور نحو مررت برجل يضرب ، أو اسم منصوب ، نحو رأيت رجلاً يضرب : فالأول بمنزلة برجل ضارب ، والثاني بمنزلة رجلاً ضارباً .

وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم ، لأنه حينئذ يكون كالاسم فاعطى أسبق اعراب الاسم ، وأقواه : وهو الرفع .

واعترض عليه : بأنه يرتفع فى مواضع ليست موقع الاسم ، منها الصلة ، نحو الذي يضرب ، لأنه لايصح أن يقال : الذي ضارب .

ومنها : سيقوم ، وسوف يقوم ، لأن حرف التنفيس من خواص الفعل ، فلا يصح أن يقال : سضارب ، او سوف ضارب .

ومنها : خبر كاد ، نحو كاد زيد يقوم ، فلا يصح أن يقال : كاد زيد قائماً .

ومنها : نحو يقوم الزيدان ، فلا يصح لن يقال : قائم الزيدان

بدون الاعتماد .

واجيب عن الأول ، والأخير : بانه يصح أن يقال : الذي ضارب هو : على ان ضارب خبر مقدم ، وهو مبتدأ مؤخر ، وكذا قائمان الزيدان . وعن نحو سيقوم : انه مع حرف التنفيس واقع موقع قائم لايقوم وحده ، لأن حرف التنفيس صار كأحد أجزاء الكلمة . وعن نحو كاد زيد يقوم ، بان اصله أن يقال كاد زيد قائماً .

وانما عدل عن ذلك ، لدلالة كاد على ملازم لزمان الحال . والدال عليه بالاصالة هو الفعل .

(ولن ; وهي حرف نفي بسيط انصبه) وليس أصله لا . فابدلت الألف نوناً ، لأن المعروف انما هو ابدال النون الفا ، لاالعكس ومن ذلك ماتقدم فى باب نوني التأكيد فى قوله :

وابدلنها بعد فتح الفاً وقفاً كما تقول فى قفن قفا

وقيل ; أصلها لا ان ، فحذفت الهمزة تخفيفاً . والالف ، لالتقاء الساكنين . ورد بجواز تقديم معمول معمولها عليها ، نحو زيداً لن اضرب ، والموصول الحرفى له الصدارة .

ومعناها النفي مطلقا ، سواءكان الى غاية (نحو فلن ابرح الارض) حتى ياذن لى ابى لا ، نحو لن يخلقوا ذباباً . فان نفى خلق الذباب مستمر ابداً ، لان خلقهم الذباب محال ، وانتفاء المحال مؤبد . وهـذا لايثبت أنها لتأبيد النفي ، لانه هاهنا لامر خارجي ، لامن مقتضيات لن ، وكذلك قوله لن ترانى .

وتنصبه (كى المصدرية) ! وهى التي تدخل عليها اللام لفظا ، (نحو لكيلا تأسوا) او تقديرا ، نحو جئتك كى تكرمنى : اي لكى

تكرمني فان لم تقدر قبلها اللام ، فهى تعليلية جارة ، ويجب حينئذ اضمار أن بعدها .

وقال بعضهم : ان كى فى جميع استعمالاتها حرف جر ، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير أن ، ولا يظهر إلا فى الضرورة .

وقال بعض آخر : انها دائما ناصبة .

تنبيه — قد تكون كى اسماً مختصراً من كيف كقوله :

كى تجنحون الى سلم ، وما ثئرت قتلاكم ، ولظى الهيجاء تضطرم

اي كيف تجنحون ، فحذف ، كما يقال سو يقوم زيد : اي سوف

و (كذا ينتصب بأن المصدرية نحو وان تصوموا خير لكم ، لا بغيرها) :

اي لابغير ان المصدرية (كا) لمخففة من المثقلة (الواقعة بعد فعل علم خالص) دال على التحقق ، او مايؤدي مؤداه ، او مايجري مجراه اعنى الظن الغالب ، فانها حينئذ لاتنصب المضارع ، بل تنصب الاسم وترفع الخبر ، كما تقدم فى باب الحروف المشبهة بالفعل فى قوله :

وان تخففف ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعدان

(نحو علم ان سيكون) : برفع يكون ، لأن ان فى الآية مخففة من الثقيلة حذف اسمها ، وبقي خبرها .

واعلم ان الثقيلة يصح وقوعها فى كل موقع يكون فيه مع اسمها وخبرها فى موضع المفرد ، سواء كان معمولا لفعل ، ام لا ، نحو عندي انك قائم ، وسواء كان معمولا لفعل التحقق ، كعلمت انك قائم ، او معمولا لفعل الشك ، نحو شككت فى انك فاضل .

ولكن اذا خففت ، لاتقع إلا بعد فعل التحقق ، كالعلم ، اوما

يؤدي معناه ، كاليقين ، والظهور ، او الظن المتاخم للعلم وذلك لانها بعد العلم شابهت أن المصدرية لفظاً ومعنى ، اما لفظاً فظاهر ، واما معنى ، فلكونها مصدرية مثلها ، فالزم قبلها الفعل المذكور ،ليكون مشعراً من أول الامر بانها مخففة ، لان فعل المذكور معناه التحقق والمخففة أيضاً معناه التحقق فيتناسبان ، ولذا لم تقع ان المصدرية بعد فعل التحقق الخالص .

(واما) ان (التي) وقعت (بعد فعل ظن) فان دخلت على جملة اسمية او الفعلية الشرطية او الدعائية او الفعل غير المتصرف ، او يفصل بينها ، وبين الفعل احد الفواصل التي تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل فهي مخففة من الثقيلة اذ المصدرية لاتقع في هذه المواضع وإلا (فانصب بها)يعني انلم تقع في المواضع المذكورة فهي انالمصدرية (على الارجح نحو أحسب الناس ان يتركوا والرفع ايضا صحح): بناء على ان الظنظن غالب متاخم للعلم، (نحو وحسبوا انلاتكون فتنة) فان حينئذ مخففة لامصدرية لوقوعها بعد ما هو بمنزلة العلم .

فان قلت ان لا في الآية من الفواصل ، فلا حاجة الى التنزيل .

قلت : قد تقع لا فاصلا بين المصدرية ، والفعل ، لأنها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها من سائر أدوات النفي ، نحو جئت بلا زاد ، فدخلت لا بين الجار ، ومجروره بخلاف سائر أدوات النفي ، فلذلك نحتاج الى التنزيل فتدبر .

(واعتقد اذا رفعت) المضارع بعدها (تخفيفها من أن الثقيلة وهو) اي رفع المضارع بعد فعل الظن المنزل منزلة العلم (مطرد كثير الورود) وان وقعت بعد القول ، وما في معناه ، نحو وناديناه ان يا ابراهيم

فهي مفسرة ، او مخففة على رأي .

(وبعضهم اي العرب اهمل أن) ولو وقع بعد فعل التحقيق (فلم ينصب) المضارع بها (حملاً على ما اختها اي المصدرية حيث استحقت عملاً نحو :

أيا علماء الناس ان يخبروني يناطقة خرساء مسواكها الحجر)

حيث اهمل أن عن العمل في يخبروني ، بدليل بقاء النون قال الثعالبي في كتاب ثمار القلوب ام سويد كنية الاست وكذلك ام سكين وام تسعين وسئل ابن الاعرابي عن هذا البيت ابى علماء الناس ان يخبروني بناطقة خرساء مسواكها حجر فقال هي ما علمت ام سويد يعنى الاست انتهى ولا يخفى لطفه .

قيل ! وقد يعكس ، فيعمل ما المصدرية حملاً على ان اختها كما روي في الحديث « وكما تكونوا يولى عليكم » والأصل تكونون .

(ونصبوا باذن) المضارع ، والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان او اذا وان . وعلى البساطة ، فالصحيح انها الناصبه بنفسها ، لا أن مضمرة بعدها . وهي حرف جواب وجزاء . وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال ! احبك فتقول : اذن اظنك صادقاً ، اذ لا مجازاة فيه هنا .

وانما تعمل بشرط كون المضارع (المستقبل) المشهور ان المستقبل بفتح الباء اسم مفعول والقياس يقتضي كسرها ليكون اسم فاعل لأنه يستقبل كما يقال الماضي . ولعل وجه الأول ان الزمان يستقبل فهو مستقبل اسم مفعول لكن الأولى كسر الباء لان توجيه الاول لا يخلو عن حزازة و (ان صدرت و) بشرط ان يكون (الفعل بعد) اذن

(موصلاً بها كقولك لمن قال ازورك اذن اكرمك) ؛ فوقع اذن في صدر الجواب ، ولم يفصل بينها ، وبين المضارع شيء وزمانه مستقبل .

(او) يكون (قبله) ؛ اي قبل المضارع (اليمين فاصلاً) بينه ، وبين اذن (نحو ؛

اذن والله نرميهم بحرب) يشيب الطفل من قبل المشيب

فنصب نرميهم باذن ، لكون الفاصل بينهما اليمين وهو لكثرة دوره فى الكلام لا يعد فصلا ولهذا جاز هذا غلام والله زيد كما تقدم في باب الاضافة .

(ولا تنصب) المضارع اذا كان زمانه (الحال) ، لأن مقتضى النصب تخليص المضارع للاستقبال ، وهذا غير ممكن ، اذا كان زمانه الحال (كقولك لمن قال احبك اذن تصدق ولا) .

تنصب أيضا اذا كانت (غير مصدرة نحو ؛

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها)

فرفع اقيلها ، لأن اذن غير مصدرة ، لكونها جواب قسم : والتقدير والله لئن ، فلذا اهملت اذن اذ المقدر كالمذكور .

(ولا) تنصب أيضاً اذا كان (مفصولاً بينها وبين الفعل بغير القسم نحو اذن انا اكرمك) .

(وانصب) على الاهمال (وارفع) على الاهمال (اذا اذن من بعد حرف عطف وقع) لأنها متصدرة من وجه وغير متصدرة من وجه (نحو واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا) ، برفع يلبثون لعدم تصدرها نظراً الى كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض . (وقرىء شاذاً بالنصب) ، نظراً

الى انه عطف جملة مستقلة على جملة مستقلة ، فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هي متصدرة .

(وبين لا النافية ولام جر) التعليلية (التزم) : اي وجب (اظهار ان ناصبة) ، لئلا يتصل اللامان التعليلية ، ولام النافية ، استكراهاً لتوالي اللامين (نحو لئلا يعلم أهل الكتاب) .

(وان عدم لا) النافية (مع وجود لام الجر) التعليلية (فان اعمل مظهراً كان او مضمراً) ، مثال المضمر (نحو اعص الهوى لتظفر و) ان شئت فقل : (لأن تظفر) باظهار ان .

(وان) الناصبة (بعد نفي كان حتماً) : اي وجوبا (اضمرا) ، بشرط كونه ماضياً لفظاً ، ومعنى : بان يكون منفياً بما ، او معنى ، لا لفظاً : بأن يكون منفياً بلم دون سائر أدات النفي فالاول (نحو ما كان الله ليعذبهم وانت فيهم) : فيعذب منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد اللام والثاني نحو لم يكن زيد اهلا ليعرف فنصب يعرف بان مضمرة وجوبا وتسمى هذه اللام الزائدة في خبر كان المنفية لام الجحود . وعلل امتناع اظهار ان بعدها بان ما كان ليقوم مثلاً رد على من قال كان سيقوم ، فلام الجحود في مقابلة حرف التنفيس ، فكما لا تذكر ان مع حرف الاستقبال ، لأنها للحال للتدافع بينهما كذا لا تذكر مع ما هو في مقابل حرف الاستقبال : اعني اللام ويمكن ان يعرف من التعليل المذكور وجه وجوب اضمار ان في المواضع الآتية فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المصدرية فكيف الحمل قلنا الحمل مؤل كما في زيد عدل فالتاويل في الاية اما بحذف المضاف من الاسم اي ما كان فعل الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او

على تاول المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم ويحمل على المبالغة في الاسناد فتامل .

(كذلك) يجب اضمار ان (بعد أو اذا يصلح في موضعها اي موضع او) حلول (حتى التي بمعنى الى) التي لانتهاء الغاية ، وذلك اذا كان المضارع مستقبلاً ، بالنظر الى ما قبل حتى ، سواء كان بالنظر الى ما بعدها أيضاً مستقبلا ام لا ، (او) يصلح في موضع او حلول (الا) كذلك ففى كلا الموضعين (لفظة أن الناصبة) بعد او (خفى) اي اضمر وجوباً (نحو :

لأستسهلن الصعب او ادرك المنى) فما انقادت الآمال الا لصابر

فنصب ادرك بعد او بأن مضمرة وجوباً لصحة حلول حتى في موضعها بأن يقال حتى ادرك المنى ، ونحو :

وكنت اذا غمزت قناة قوم (كسرت كعوبها او تستقيما)

فنصب تستقيم بعد او بأن مضمرة وجوباً ، لصحة حلول الا في موضعها ولا يصلح حلول حتى هنا ، لأن الاستقامة لا تعقل ان تكون غاية للكسر هذا ما تقضيه المتن ولكن ما في الجامي احسن تأدية لما هو المقصود واوضح وهذا نصه واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان تكون بمعنى الى او إلا الداخليتين على ان المقدرة بعدهالا ان ان ايضا داخل في مفهومهما وإلا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لازمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقى او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي وقت ان تعطيني حقى وغيره يقدرها بالى بتأويل مصدر مجرور باو التي بمعنى الى لازمنك الى اعطائك حقي انتهى .

(وبعد حتى هكذا اضمار ان) الناصبة (حتم) : اي واجب ان كان المضارع مستقبلا . باعتبار زمان التكلم حقيقة (كجد بالمال حتى تسر ذا حزن) : فتسر مستقبل ، باعتبار زمان التكلم حقيقة ، او يكون المضارع مأولا بالمستقبل ، كما يأتي .

(وتلو حتى) : اي المضارع الذي بعد حتى (ان كان) زمانه (حالا) حقيقة (او مأولا به) : اي بالحال (ارفعن) اذ لا يمكن حينئذ تقدير ان الناصبة ، لأنها من حروف الاستقبال ، فلا عمل لها في الحال ، للتدافع .

مثال الحقيقي (نحو سرت البارحة حتى ادخلها) : برفع ادخلها ان قلت هذا الكلام حين الدخول .

ومثال المؤل بالحال (وزلزلوا حتى يقول الرسول) : برفع يقول (في قراءة نافع) . والمراد بالتأويل ان يفرض ما كان واقعاً في الزمان الماضي واقعاً في هذا الزمان ، فيعبر عنه بالمضارع الدال على الحال ، لاستحضار صورته في نظر السامع ، ليتعجب منه على ما ذكره البيانيون في بحث لو فراجع .

(وانصب تلو حتى) : اي المضارع الواقع بعد حتى ان كان زمانه (المستقبل) حقيقة (او المؤل به) اي بالمستقبل .

مثال المستقبل حقيقة (نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء) بالنصب لأن تفيء مستقبل حقيقة ، باعتبار زمان الامر بالقتال .

ومثال المؤل بالمستقبل (وزلزلوا حتى يقول الرسول) بالنصب (في قراءة الستة) من القراء . وهم غير نافع ، لأنه قرأ بالرفع .

والمراد من التأويل بالمستقبل ، ان قول الرسول (ص) وان كان

ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم ؛ اي زمان نزول الآية ، إلا انه مستقبل بالنسبة الى زمان وقوع زلزال العسكر ، والمجاهدين .

واعلم انه كلما رفع المضارع بعد حتى فهي حرف استيناف ، والجملة بعدها مستأنفة وكلما نصب المضارع بعدها ، فهي حرف جر ، والجملة بعدها مؤلة بمصدر مجرور والوجه في ذلك ظاهر ، وكذلك لفظة او ، لأنها بمعنى حرف الجر : اعني الى ان فتأمل .

(وبعد فا جواب نفي) ؛ حاصل معنى فا الجواب كون ما قبلها سبباً لما بعدها كما يظهر في الامثلة الآتية (او طلب امراً كان) الطلب ؛ وهو طلب الفعل ، بشرط ان يكون الطالب عاليا مستعليا (او نهياً) ؛ وهو طلب ترك الفعل بالشرطين (او دعاء) ؛ وهو طلب الفعل ، اذا كان الطالب سافلا . فان كان مساوياً ، فهو الالتماس (او استفهاما) ؛ وهو طلب المتكلم من المخاطب فهم الفعل (اوعرضا او تحضيضاً) ؛ كلاهما بمعنى طلب الشيء ، ولكن العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث (او تمنياً) ؛ وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة ممكنا كان او ممتنعا . وقال بعضهم ؛ هو حالة نفسانية يلزمها الطلب بخلاف الترجي : فانه لاطلب فيه ، لانه ارتقاب امر لاوثوق بحصوله (بشرط ان يكونا) ؛ اي النفي والطلب (محضين) ؛ بأن لا يكون النفي منتقضا وان لايكون الامر بصورة الخبر ، او باسم الفعل ، وان لايكون الاستفهام للتقرير ونحوه (ان و) الحال ان (سترها حتم نصب) وانما اشترطوا في نصب مابعد الفاء كون ماقبلها احد الاشياء المذكورة ؛ لان مضمونها غير موجود حين التكلم ، فيشبه الشرط لانه ايضا غير متحقق المضمون ، فيكون مابعد الفاء كجزاء هذه الاشياء او لماحققه الجامي وهذا نصه ليبعد الكلام بتقديم

الانشاء او مافي معناه من النفى المستدعي جوابا عن توهم كون مابعدها (اي الفاء) جملة معطوفه على الجملة السابقة ثم حملوا الواو الواقعة بعد هذه الاشياء على الفاء، لكونها مثلها ؛ فى كون الاصل فيهما العطف والعدول من رفع المضارع بعدهما الى النصب للتنصيص على ان الجملة بعد الفاء بتأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم . مثال النفي (نحو لايقضى عليهم فيموتوا) اي فان يموتوا . ومثال الامر

(يا ناق سيري عنقاً فسيحا الى سليمان فتستريحا)

اي فان تستريحا قال في المصباح العنق بفتحتين ضرب من السير فسيح سريع وهو اسم من اعنق اعناقا ومثال النهي (لاتطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) : اي فان يحل . ومثال الدعاء قوله :

(رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن)

اي فان لا اعدل . ومثال الاستفهام (هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) : اي فان يشفعوا ومثال العرض

(يابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كما سمعا)

اي فان تبصر . ومثال التحضيض نحو قوله

(لولا تعوجين ياسلمي على دنف فتخمدي نار وجد كاد يفنية)

اي فان تخمدي . ومثال التمني (ياليتني كنت معهم فأفوز) اي فان افوز . (فان كانت الفاء لغير الجواب بان كانت لمجرد العطف) من دون اشعار على سببية ما قبلها لما بعدها (نحو) قوله :

(ألم نسأل الربع القواء فينطق) وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

ومن هذا القبيل قوله تعالى ؛ ولا يؤذن لهم فيعتذرون (او) كان النفي (غير محض) ؛ بأن كان النفي متلواً بنفي آخر (نحو ماتزال

تأتينا فتحدثنا) أو منتقضاً بالا نحو (وما تأتينا إلا فتحدثنا) . (او) كان (الطلب غير محض . بأن كانت بصورة الخبر ، او باسم الفعل كما سيأتي) كل واحد منهما مع مثاله . ففي جميع هذه الصور (وجب الرفع) : اي رفع المضارع .

(والواو كالفاء فيما ذكر) : من نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد الأشياء الثمانية المتقدمة ، لكن لا مطلقاً ، بل (ان تفد) الواو (مفهوم مع) وجه الاشتراط هنا عين ما سبق نقله من الجامي فتأمل .

مثال النهي (كلا تكن جلداً وتظهر الجزع) اي وان تظهر الجزع: اي مع اظهارك الجزع اي لا تجمع بين كونك جلداً ، واظهارك الجزع.

وانما فسرنا المثال بذلك ، لأن النهي انما تعلق بالجمع بين الفعلين لا بكل واحد منفرداً ، وإلا كان الواو عاطفة كما يأتي .

ومثال النفي (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ، ويعلم الصابرين) : اي وان يعلم الصابرين والمراد من نفي العلم في الآية اثبات نفي المعلوم . اعني الجهاد مع الصبر ، لأنهم جاهدوا ولكن لم يصبروا فلم يتعلق علم الله تعالى بجهادهم مجتمعاً مع الصبر ، لعدم وقوع ذلك منهم والعلم هو الصورة الحاصلة من الشيء ولا شيء هنا : اي لا جهاد مع الصبر : حتى يحصل صورته ، لأن العلم انما يتعلق بالاشياء الموجودة على ما هي عليه ، فعلم الله تعالى لم يتعلق بالجهاد مع الصبر لأنهم جاهدوا ولم يصبروا . وبعبارة اخرى هذه الآية نظير المثال المذكور لأن النفي انما تعلق باجتماع الفعلين لا بكل واحد منفرداً . واجتماعهما غير واقع منهم .

ومثال الامر :

(فقلت ادعى وادعوا انا اندى) لصوت ان ينادي داعيان

اي ان ادعوا .

ومثال الاستفهام :

(ألم أك جاركم ويكون بيني) وبينكم المودة والاخاء

اي وان يكون .

ومثال التمني : (يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين اي وان لا نكذب وان نكون من المؤمنين ، ومثال العرض الا تنزل بنا وتنصحنا اي وان تنصحنا ومثال التحضيض الا تتعلم الاحكام الشرعية وتعمل بها اي وان تعمل بها ووجه العدول من الرفع الى النصب قد تقدم .

(فان لم تكن الواو بمعنى مع ، وجب الرفع . نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن).في هذا المثال وجوه من حيث الاعراب والمعنى.

منها : ان يقصد بالواو المعية ، فينصب المضارع بعدها بان مضمرة وجوباً ويكون المعنى النهي عن أكلهما مجتمعاً ، فيجوز اكل كل واحد منهما منفرداً .

ومنها : ان يقصد بها مجرد العطف من دون قصد المعية ، فيجزم المضارع بعدها عطفاً على الفعل المنهي قبلها ، ويكون المعنى النهي عن اكلهما منفرداً ومجتمعاً ، فكأنه قيل لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن.

ومنها : ان يقصد بها الاستيناف ، فيرفع المضارع بعدها ، ليكون جملة مستأنفة منقطعة مما قبلها ، ويكون المعنى حينئذ النهي عن الأول فقط واباحة الثاني ، فكأنه قيل لا تأكل السمك ويجوز لك شرب

اللبن . وقال بعضهم : ان الواو حالية . وفيه بعد لدخولها على المضارع المثبت فتأمل .

تنبيه ـ الجمل المستأنفة النحوية نوعان :

أحدهما : ما ذكرنا : اعني ما كان منقطعاً مما قبله .

الثاني الجملة المبدو بها الكلام : كقولك ابتداء زيد قائم . قيل : ومنه الجمل المفتتح بها السور ، لكنه لا يصح على القول بان قبل كل آية قل مقدر فتأمل .

(وبعد غير النفى) من الاشياء الثمانية المتقدمة (جزما به) : اي بغير النفي (اعتمد ان تسقط الفاء والجزاء قد قصد) وبعبارة اخرى يجزم المضارع بعد غير النفي من الاشياء المذكورة اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء : اي قصد ان المضارع مسبب عما قبله : اي احد الاشياء المذكورة (نحو) قوله تعالى : (قل تعالوا اتل) . فجزم المضارع وهو اتل بعد الأمر . لأن المضارع قصد به الجزاء : اي قصد ان التلاوة مسببة عن مجيئهم . واختلف في جازم المضارع على اقوال:

منها : انه بنفس الاشياء المذكورة ، وهذا هو المختار عند الشارح على ما يظهر من زيادة لفظة به بناء على رجوع الضمير الى غير النفي المراد به الاشياء المذكورة ، وانما جزم الاشياء المذكورة ، لتضمنها معنى حرف الشرط كما ان اسماء الشرط جزمت لذلك فاذا جزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ؟

ومنها : ان الجزم بان المقدرة ، لأنه جواب للشرط المقدر ، فيكون مجزوماً باداة شرط مقدرة : هي وفعل الشرط ، فالتقدير في

الآية : تعالوا ان تتعالوا اتل .

ومنها : ان الجزم بنفس الاشياء المذكورة ، لنيابتها مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر ، كما ان النصب بضرباً في قولك ضرباً زيدا ، لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه خلافاً لمن توهم ذلك وقد ذكر في تحقيقه وتوضيحه وجهان :

أحدهما : ان هذه الاشياء غير النفي فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب ، ويسمى ذلك السبب بالعلة الغائية . ووجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج ، لأن العلة الغائية بوجودها الخارجي معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بوجوده التصورية الذهنية ؛ أي بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولذا قالوا : ان العلة الغائية تتقدم في الذهن على المعلول وتتأخر في الخارج عنه ، وهذا معنى قولهم : اول الفكر آخر العمل . ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسبباً عن الطلب في الخارج مفهوماً من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سبباً حاملا عليه ، اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب ، اذ ليس معنى الشرط والجزاء إلا سببية الاول ومسببيه الثاني فانجزم السبب الحامل : اي العلة الغائية اي المضارع بان مقدرة بعد هذه الاشياء غير النفي ، لانه ليس طلباً .

والوجه الثاني : ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه ، والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه اولازمها : اعنى علم المتكلم بمضمونه والحامل على الطلبي كون المطلوب مقصوداً للمتكلم : اما لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله ، وتوقف غيره

على حصوله هو معنى الشرط . فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب ، جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لذاته ولغيره، وان ذكرت بعده ذلك الغير غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور ، لا لذاته فيكون اذاً معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الغير ظاهراً هذا اذا كان المذكور بعد هـــذه الاشياء صالحاً لان يكون جزاء من مفهومها ، وقصد به السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيداً في السوق إذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيداً في السوق .

وأما قوله تعالى : « قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة »فلأن الشرط لايلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء ، بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه .

وان كان متوقفاً على شيء آخر : نحو ان توضأت ، صح صلوتك . واذا لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفعه اما حالا : نحو « ذرهم في خوضهم يلعبون» او وصفا : نحوا كرم رجلاً يحبك ، او استيناً فابيانيا اي جواباً عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك كان المخاطب يسئل لم اقوم فتجيبه بان القوم يدعونك .

وقال بعضهم : ان الجزم في الآية الاولى باضمار اللام الجازمة . والتقدير قل للذين امنوا ليقيموا الصلاة . ورد بان اضمار الجازم في الافعال كاضمار الجار في الاسماء وهو ضعيف عند المشهور وسماع عند بعضهم . كما تقدم في اخر باب الحروف الجارة . لايحمل نظم القران عليه وان وقع في الاشعار كقوله :

محمد تفد نفسك كل نفس ما خفت من امر تبالا

وقد يقال : ان الجزم في الآية على تشبيهه بالجواب ، كما قيل في قوله تعالى :

كن فيكون بالنصب ، فليكن هذا على ذكر منك لتستفيد منه فيما يأتي من المباحث في المقام . (بخلافه) اي بخلاف المضارع الواقع (بعد النفي نحو ما تاتينا تحدثنا) فلا يجوز جزم تحدثنا ، لان النفى خبر محض لاشباهة له بالشرط اصلا ، ولان الجزم يتوقف على الجزائية اي السببية ولا يعقل كون انتفاء الاتيان سبباً للتحديث (و) بخلاف (ما اذا لم يقصد) بالمضارع الواقع بعد غير النفى (الجزاء) اي مسببيته عما قبله (نحو تصدق تريد وجه الله) فلا يجوز جزم تريد اذ ليس ارادة وجه الله مسبباً عن الصدقة بل الأمر بالعكس ، كما هو واضح .

تنبيه - إنما رفع تطهرهم في قوله تعالى : «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم » وان كان مسبوقا بالامر وهو من الأشياء المذكورة ، لأنه لم يقصد بتطهرهم الجزاء بل المقصود كونه صفة لصدقة ، وكذلك يرثنى في قوله تعالى : « فهب لي من لدنك ولياً يرثنى » لأنه صفة لوليا لا جواب لهب ، كما قدره بعض جواباً فجزمه واستشكل في جعل يرثني صفة ، لأن يحيى عليه السلام مات قبل والده فتأمل .

(وشرط جزم) المضارع الواقع (بعد نهى اذا اسقطت الفاء ان تضع ان الشرطية قبل لا) الناهية (دون تخالف في المعنى يقع) وبعبارة اخرى : يشترط فى جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد النهي ان يصح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية على لا الناهية (كقولك لا تدن من الاسد تسلم) بجزم تسلم ، اذ يصح ان يقال : ان لا تدن من الاسد تسلم

لان السلامة مسببة عن عدم الدنو من الاسد والانتهاء عنه (بخلاف) قولك : (لا تدن منه ياكلك) اذلا يصح ان يقال ان لاتدن من الاسد ياكلك ، لان الاكل لايتسبب عن عدم الدنو والانتهاء عنه بل انما يتسبب عن الدنو (فلا يجزم) ياكلك بل يجب رفعه (خلافا للكسائي) فانه يجيز الجزم من دون الشرط المذكور تعويلاً على القرينة وقياساً للجزم على النصب ، فانه يجوز اتفاقاً لاتدن من الاسد فياكلك بالنصب ومن هذا القبيل قوله تعالى :

« لاتفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب » فيجوز عنده لاتدن من الاسد ياكلك بالجزم على معنى ان تدن من الاسد ياكلك ومن هذا القبيل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «لاترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »اي ان ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض فتأمل جيداً .

(والامر)اي مفهم الامر (ان كان بغير) صيغة (افعل) (بان كان) مدلولا عليه (بلفظ الخبر او باسم الفعل فلا تنصب جوابه)اي لاتنصب المضارع اذا وقع بعد الامر بغير افعل لان النصب كما تقدم انما كان لتأويل الجملة بالمصدر ليعطف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم وفي المقام لافعل مقدماً حتى يتصيد منه مصدر هذا اذا كانت الفاء موجودة واما اذا سقطت فلا مقتضى للنصب اصلا فتأمل . (خلافاً للكسائي) فانه يجوز النصب ، لانه يجري جميع ذلك مجرى فعل الامر الصريح فيشبه المضارع بعده المضارع الواقع بعد الامر الصريح ، كما انتصب في بعض القرات يكون في قوله تعالى :

« واذا قضى امراً فانما يقول له كن فيكون » لشبهه بجواب الامر

من حيث مجيئه بعد الامر ؛ اعني كن وليس جواباً له من حيث المعنى اذ لا معنى مثلا لقولك: قلت اضرب يضرب زيد على معنى اضرب ان تضرب يضرب اي يضرب زيد .

(و) لكن (جزمه) اي المضارع (اقبل للاجماع عليه) ، ولان الجزم نص في السببية فلم يحتج الى صريح الامر ، بل يكفي معناه (نحو حسبك الحديث ينم الناس) هذا مثال للامر بلفظ الخبر اي اكفف (و) نحو (صه احدثك) بجزم احدثك هذا ، ولكن في كون الكف عن الحديث سبباً للنوم والسكوت سبباً للتحديث نوع خفاء الا ان يراد بالسببية السببية الناقصة فتأمل .

(والفعل المضارع) اذا وقع (بعد الفاء في الرجاء نصب عند الفراء والمصنف كنصب ما الى التمني ينتسب) بناء على ان الترجي طلب كالتمني (نحو لعلي ابلغ الاسباب أسباب السماوات فأطلع) بنصب اطلع في بعض القراءات واول جماعة قراءة النصب بأن لعل ضمنت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وهو ملازم للتمني .

(وان على اسم خالص من شبه الفعل) بان يكون اسماً جامداً غير مصدر : نحو لولا زيد ويحسن الي لهلكت اى لولا زيد واحسانه الي لهلكت او يكون مصدراً لا يحل محله فعل على ماتقدم تفصيله في أول باب اعمال المصدر في قوله :

ان كان فعل مع ان او مايحل محله ولاسم مصدر عمل

وحاصل ماذكر هناك : ان يكون المراد بالمصدر الحدث المقيد بزمان الحال او الاستقبال ، والا فلا شباهة له بالفعل فلا يعمل (فعل عطف بالواو والفاء او واو وثم (تنصبه) اي الفعل (ان) الناصبة (ثابتاً

كان او منحذف) .

وبعبارة اخرى اذا عطف المضارع بالواو والفاء واو وثم على اسم صريح لايحل محله فعل فحينئذ ينصب المضارع بأن مذكورة او مقدرة

مثال المعطوف باو المنصوب بان مقدرة (نحو) قوله تعالى : (وما كان لبشر آن يكلمه الله إلا وحياً او من وراء حجاب او يرسل رسولاً) بنصب يرسل بأن مقدرة عطفاً على وحياً ووحياً مصدر لا يحل محله فعل لعدم اجتماع شرائط العمل فيه لانه ليس المراد منه الوحي المقيد بزمان الحال او الاستقبال بل المراد منه الوحي مطلقاً . ومثال المعطوف بالواو : نحو قول ميسون الكلابية ام يزيد .

(ولبس عباءة وتقر عيني) احب الي من لبس الشفوف

بنصب تقر بأن مقدرة عطفاً على لبس بالواو وفي بعض النسخ للبس باللام قال بعض المحققين : انه تحريف لانه معطوف على قولها قبل هذا البيت :

لبيت تخفق الارواح فيه أحب الي من قصر منيف

ونقل عن كتاب حيوة الحيوان للدميري انه قال : انها كانت بدوية وحاملة ليزيد وأمر معاوية باخراجها من القصر المنيف الذي يشرف بالفوطة ، وهي بستان منزه وموضع طيب وفيه الرياحين وسائر الطيبات والفواكه ومن جملة القصيدة

وكلب ينبح الطراق دوني أحب إلي من مر الوف

واصوات الرياح بكل فج أحب إلي من نقر الدفوف

وحرف من بني اعمام عندي أحب إلي من علج انوف

وقد قصدت من العلج زوجها معاوية فغضب عليها وأمر باخراجها

من القصر وارسالها الى قبيلتها فلما وضعت يزيد أتوه الى الشام .
انتهى المنقول من حياة الحيوان .

ومثال المعطوف بالفاء قوله :

(لولا توقع معتر فارضيه) ماكنت اوثر اتراباً على ترب

بنصب ارضيه بأن مقدرة عطفاً على توقع .

ومثال المعطوف بثم قول ابن مدرك :

(اني وقتلي سليكاً ثم اعقله) كالثور يضرب لما عافت البقر

بنصب اعقل بان مقدرة عطفاً على قتلي :

ففي جميع هذه الصور يجوز نصب المضارع بأن مقدرة عطفاً على ماقبله من الاسم الصريح (بخلاف) المضارع (المعطوف على) الاسم (غير الخالص) من شبه الفعل بان يصح حلول الفعل محله على ما اشرنا اليه آنفاً فانه لايجوز حينئذ نصب المضارع المعطوف عليه بل يجب رفعه (نحو الطائر فيغضب زيد الذباب) فيغضب يجب رفعه لانه معطوف على طائر وهو اسم غير خالص من شبه الفعل لانه واقع موقع الفعل لانه صلة ال فهو بمعنى يطير لان حق الصلة ان يكون جملة فوضع طائر مقام يطير وقد تقدم وجهه في باب الموصولات. وحاصله انه عدل من الفعل الى الاسم ، لاجل ان ال الموصولة تشبه لفظا آل المعرفة وهي لاتدخل على الفعل وهذا نظير ما علل به دخول نون الوقاية من حفظ آخر الفعل من الكسر المشبه للجر الممنوع دخوله على الفعل فتدبر .

(وشذ حذف ان) الناصبة (ونصب) المضارع بعد الحذف (في سوى مامر) من المواضع المتقدمة (كقولهم : خذ اللص قبل ياخذك)

اي قبل ان ياخذك (فاقبل منه ما عدل روى ولا تقس عليه) لانه موقوف على السماع خلافاً لجماعة يجوزون ذلك قياساً .

وشذ أيضاً حذف ان الناصبه في غير المواضع المذكورة من دون ان تعمل كقولهم : وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقد تقدم الكلام فيه في بحث مميزات الاسم .

قيل : ومنه عساك ان تفعل كذا ونحوه . قيل : والذي حسن حذفها من تسمع وجودها في من ان تراه واجازه بعضهم قياساً ولكن بشرط رفع الفعل وذهب بعض آخر الى انه لايجوز حذفها الا في المواضع المتقدمة رفعت او نصبت .

فصل في عوامل الجزم

وهي نوعان : مايجزم فعلاً واحداً ، وما يجزم فعلين .

فالاول ماذكره بقوله : (بلا) الناهية المطلوب بها الترك (ولام) الامر حال كونك (طالباً) الفعل (ضع جزماً) وهو اما بالسكون او بالحذف (في الفعل سواء كانتا للدعا) بان كان الطلب بهما من الادنى (نحو لاتؤاخذنا) ونحو (ليقض علينا ربك) او للالتماس كقولك لمن يساويك : لاتفعل او افعل (ام لا بأن كانت لا للنهي) بأن كان الطلب بها من الاعلى (نحو لاتشرك و) بأن كانت (اللام للامر) كذلك (نحو لينفق ذو سعة) وهي مكسورة ، وفتحتها لغة . وقد

تسكن بعد الواو والفاء وثم وذلك للتخفيف ، ودخولها على فعل غير المخاطب مخصوص بالشعر او من باب التغليب فيما كان البعض حاضراً وكذلك حذفها مختص بالشعر ، واجاز بعضهم في النثر وجعل منه قوله تعالى :

« قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة » اي ليقوموا (هكذا) ضع جزماً في الفعل (بلم ولما النافيتين نحو وان لم تفعل فما بلغت لما ذوقوا عذاب) ويفترقان بجواز انقطاع نفي لم دون لما وبمصاحبة لم اداة الشرط حملاً على ان فعلت دون لما حملا على قد ذاقوا . فانه لايجوز ان يقال ان قد ذاقوا وبعبارة اخرى حمل فعل كل منهما على مثبته . لان الشرط يليه مثبت لم فيقال : ان قام زيد ، ولا يليه مثبت لما ، فلا يقال ان قد قام فعودل بين نفي كل واثبات كل وانما لم تقع قد بعد الشرط لانها تقتضى تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال . والشرط يقتضي الشك في وقوعه وعدمه وتلبه الى الاستقبال . وقريب من هذا ما قاله بعض المحققين حيث قال : اعلم ان لما كما قالوا كان في الاصل لم زيدت عليها ما ، كما زيدت في اما الشرطية واينما فاختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء :

أحدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل في نفي الأمر المتوقع ، كما يخبر بقد في الاغلب عن حصول الأمر المتوقع اتقول لمن يتوقع ركوب الأمير : قد ركب الأمير . وقد يستعمل في غير المتوقع ايضاً : نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم واختصت لما أيضاً بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى زمان المتكلم : نحو المثال المذكور ، فان عدم النفع متصل بحال التكلم . واما لم فيجوز انقطاع

نفيها : نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم .

واختصت لما ايضاً بعدم دخول ادوات الشرط عليها ، فلا تقول ان لما يضرب كما تقول ان يضرب ،وذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحر في وشبهه ومعموله .

واختصت أيضاً بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل ؛ نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها ، كما جاز ذلك في قد التي هي نظيرتها نحو قوله :

ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد

وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله :

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب ان وصلت وان لم

اي وان لم تصل انتهى بادنى تغيير ، والى ماذكر ينظر قولهم الاجمالي من ان لم لنفي فعل ولما لنفى قد فعل .

(قيل وقد تنصبه) اي قد تنصب (لم) المضارع (في لغة ومنه قراءة الم نشرح لك) بالنصب .

والنوع الثاني : ماذكره بقوله (واجزم بان) بكسر الهمزة وسكون النون (نحو إن يشأ يرحمكم) بجزم الفعلين .

قال ابن هشام في الباب الثامن من ملحه كلامهم تقارض اللفظين ولذلك امثله الى ان قال الثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال كما روى في الحديث فان لاتراه فانه يراك انتهى وسيجيء هذا الحديث في اخر الكتاب ونحن ذكرناه في شرحنا على المقاول في بحث الالتفات فراجع ان شئت ، وهي ام الكلمات الشرطية ، ولذا يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة ، كما يأتي وكذلك يحذف الشرط وحده

في السعة كما تقدم في باب افعال الناقصة في قوله :

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولوكثيراً ذا اشتهر

ويأتى هنا أيضاً عن قريب . وليس تكراراً كما توهمه بعض لأن الغرض هناك بيان حكم كان من حيث هو فعل ناقص ، وههنا بيان حكم الشرط والجزاء فلا تكرار فتأمل .

(و) اجزم أيضاً بلفظة (من) بفتح الميم وسكون النون وهى موضوعة للعاقل متضمنة معنى ان الشرطية : (نحو من يعمل سوء يجز به) بجزم الفعلين (وما) وهى موضوعة لغير العاقل كذلك زماناً كان نحو فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ام غيره (نحو وماتفعلوا من خير يعلمه الله) بجزم الفعلين ، (ومهما) وهى بسيطة لامركبه من مه وما الشرطية خلافاً لبعضهم ولا من ما الشرطية وما الزائدة ، ثم ابدلت الف ما الشرطية هاء دفعاً للتكرار خلافاً لبعض آخر ، ولازم القول بالبساطة أن تكتب بالياء كحبلى ، وان كان المشهور في رسمها الألف .

قال في شرح النظام : انهم كتبوا كل الف رابعة فصاعداً في اسم او فعل ياء كالمعزى وأعزى واصطفى والمصطفى تنبيهاً على انقلابها ياء في نحو معزيان واعزيت ، او دلالة على الامالة إلا فيما قبلها ياء فانها تكتب الفاً وان كان بالصفات المذكورة نحو المحيا واحيا كراهة ، لاجتماع اليائين الا في نحو يحيى علماً وريى علماً وشبههما فانها تكتب بالياء فرقاً بين العلم وغيره والعلم بالياء اولى لكونه اقل فيحتمل الثقل انتهى ونحن وان ذكرنا مثل ذلك سابقا لكنا اعدناه لما نرى من بعض اهل العلم من عدم الاطلاع على رسم الخط والكتابة والله

الموفق والمعين على كسب الفضائل .

وهى موضوعة لغير العاقل ؛ (نحو مهما تاتنابه من اية) لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين .

وقال بعضهم ؛ انها للزمان وقد انكره الزمخشرى وقال هذا افتراء على لغة العرب .

وقال بعض ؛ انها مركبة من مه بمعنى اكفف وما وهذا القول ضعيف جداً اذ لامنا سبة بين الكف والشرطية .

(واي) سواء كان مع ما (نحو اياً ماتدعوا فله الاسماء الحسنى) او بدونها ؛ نحو اي يوم تسافر اسافر وهى بحسب ماتضاف اليه لفظاً او تقديراً فتكون للعاقل في : نحو ايهم يقم اقم ، ولغيره في المثال المتقدم وقد تكون ظرف مكان نحو اي مكان تجلس اجلس .

(ومتى) سواء كان مع ما او لا (نحو) قوله !

ولست بحلال التلاع مخافة ولكن (متى تسترفد القوم ارفد)

وهي موضوعة للزمان فقط متضمنة معنى الشرط .

(وايان) وهي كمتى (نحو ايان تفعل افعل ولم يذكر) المصنف (هذه) اي ايان (في الكافية ولاشرحها) وكذلك ابن الحاجب في كافيته ولعل الوجه في ذلك انها فعال من اين او فعلان من اي فتدبر .

(واين) وهي للمكان سواء كانت مع ما (نحو اينما تكونوا يدرككم الموت) او لا نحو اين تجلس اجلس .

(واذما نحو) قوله

(اذ ماتاتيت على الرسول فقل له) حقاً عليك اذا اطمان المجلس

والجزم بها قليل لاضرورة ، خلافاً لبعضهم حيث خصه بالضرورة .

وهى لمجرد تعليق الجواب على الشرط كان وقيل ؛ هي ظرف زمان كمتى . والدليل على الجزم بها في البيت الفاء الجزائية . ولا يجوز الجزم باذبدون ما (و) مثله (حيثما : نحو حيثما يك امر صالح فكن).

وللفاضل المحشى كلام في حذف النون من يك لا يتوقع صدور مثله من مثله ، اذ لاساكن بعد يك ، حتى يستشكل في حذف نونه ، لان همزة امر همزة قطع لاوصل لانها فاء الفعل لان امر مهموز الفاء بمعنى شيء لا مهموز اللام بمعنى رجل . واظن انه وقع فيما وقع من لفظ صالح ، وهو غير صالح له فتامل .

(وانى) وهي على ماقيل مثل حيثما موضوعة للمكان (نحو) قوله:

(فاصبحت اني تاتها تلتبس بها) ولا تهملن ان الزمان صروف

فعلم مما فصلنا ان ادوات الشرط من حيث المعنى ستة اقسام :

الاول : ماوضع لمجرد تعليق الجواب بالشرط وهو ان واذ ما

والثاني : ماوضع للعاقل وهو من .

والثالث : ماوضع لغير العاقل وهو ما ، ومهما .

والرابع : ماوضع للزمان وهو متى ، وايان .

والخامس ماوضع للمكان وهو اين ، وانى وحيثما .

والسادس : ماهو بحسب المضاف اليه وهو اى .

(وزاد الكوفيون كيف فجزموا بها) سواء كان مع ما ام لا . وقيل بشرط اقترانها بما قالوا ؛ ومن ورودها شرطاً قوله تعالى : « يصوركم في الارحام كيف يشاء » والجواب محذوف اى كيف يشاء الامور يصوركم في الارحام .

ولما البصريون فقالوا ، انها شرط تقتضى فعلين متفقى اللفظ

والمعنى لكن ، غير مجزومين ، فلا يجوز عندهم كيف تجلس اذهب ، لعدم الموافقة ولا كيف تجلس اجلس بالجزم وعللوا ذلك ، اى عدم جـــواز الجزم بها بمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها اتفاقاً . (ويجزم باذا في الشعر كثيراً كما قال) المنصف (في شرح الكافية ومنه) اي ومن الجزم في الشعر قوله .

استغن ماأغناك ربك بالغنى (واذا تصبك خصاصة فتجمل)

واما قوله تعالى :

« والليل اذا يسر » فحذف الياء من يسر ليس للجزم بل حذفت للوقف لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح وقـــد تقدم لحذف الياء حكاية الاخفش مع تلميذه في فصل المنادي المضاف الى الياء وهي ظرف متضمنة معنى الشرط ، ولذا تختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية فرقاً بينهما وقد اجتمعتا في قوله تعالى « فاذا اصاب به من يشاء من عباده فاذا هم يستبشرون » وعلل عدم الجزم بها بانه لما كان الحدث الواقع فيهما متيقناً ومقطوعاً به في نظر المتكلم لم يتم فيه معنى ان الشرطية الدال على الشك والاحتمال بـل صار عارضا على شرف الزوال ، فلهذا لم تجزم الا في الشعر مع ارادة الشرط وكونه بمعنى متى فلذلك قال المصنف (والاصح منع ذلك في النثر لعدم وروده) في كلام العرب واما والليل اذا يسر فقد تقدم الوجه في ذلك .

واما لو ; فهى شرط في مضى ، كما يأتي والاصح انها لاتجزم اصلا وقيل تجزم فى الشعر خاصة . (وحرف اذ ما كان) أما حرفية ان فبالاتفاق ، واما اذ ما ففيها خلاف .

فقال بعضهم : انها حرف (لان اذ) وان كان في الاصل اسماً للزمان الماضي لكنه (سلب معناه الاصلي واستعمل مع ما الزائدة) فلما ركبت مع ما صارتا كالكلمة الواحدة فبطل دلالتها على معناها الاصلي الاسمي بالتركيب وصارت حرفاً نظير حب اذ اركب مع ذا فقالوا : حبذا فبطل معناه الاصلي الفعلي وصار مع ذا اسماً وخرج عن معناه بالكلية وقيل : اصله اما قبلت الميم الاولى ذا لا .

وقال بعض اخر : انها اسم ظرف زمان لانها قبل لحقوق ما كانت اسماً والاصل عدم التغير وما كافة لها عن طلب الاضافة وكذا قيل في حيثما .

(وباقي الادوات اسماء بلاخلاف الامهما فعلى الاصح لعود الضمير عليها في الاية السابقة اعني ضمير به حملاً على اللفظ وضمير بها حملاً على المعنى لان المراد بها الاية والضمير لايعود الا على الاسماء . ومقابل الاصح قول بعضهم انها حرف مستدلاً بقول الشاعر

ومهما تكن عند امرء من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم

قال فهي هنا حرف بمنزلة ان الشرطية لامحل لها من الاعراب وكون الاسم بلا محل من الاعراب غير موجود في كلا مهم والدليل على كونها بلا محل ان خليقة اسم تكن بناء على زيادة من وعند امرء خبره ولايمكن جعل مهما مبتدء لعدم رابط لها فى الكلام .

واجيب بانها اما خبر تكن وخليقة اسمها ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند بعض واما مبتدء واسم تكن ضمير راجع اليها والظرف خبر وانث ضميرها ، لانها في معنى الخليقة ومن خليقة تفسير للضمير ومن بيانية .

(ثم ماكان منها) اي من اسماء الشرط (للزمان او المكان) نحو اين ومتى (فموضعه نصب بفعل الشرط)على الظرفية نحو اين تجلس اجلس ومتى تخرج اخرج (وما كان لغيره) اى لغير الزمان او المكان نحو من وما واي (فموضعه رفع على الابتداء) على الارجح (ان اشتغل عنه الفعل بضميره) او بمتعلقه متعدياً كان الفعل نحو من ضربته ومن ضربك غلامه فاضربه . ويجوز فيه النصب ايضاً بمضمر يفسره كما تقدم في باب الاشتغال في قوله

والرفع في غير الذي مر رجح فما ابيح افعل ودع ما لم يبح

او كان الفعل لازماً : نحو من جائك فاكرمه ، ومن جائك غلامه فاكرمه (والا) اي وان لم يكن الفعل مشتغلا بضميره ، ولا بمتعلقه (فينصب) اسماء الشرط (به) اي بفعل الشرط على المفعولية : نحو من ضربت ضربت . ويجوز الرفع على الابتداء ايضاً بناء على كون المفعول ضميراً محذوفاً اي ضربته ، لكنه ضعيف ، لان عدم التقدير اولى .

وما اختاره الشارح : من كون الناصب فعل الشرط دون الجزاء مذهب المحققين خلافاً لبعضهم . وذلك ، لان هذه الاسماء من حيث كونها ذات تصدر كان مقتضى القياس ان لا يعمل فيها لفظ اصلا وان كان العامل متأخراً ، لان مرتبة العامل من حيث كونه عاملا التقدم ، فيصير لها مرتبة التأخر من حيث المعمولية وان كان مقدما لفظاً ، لكنهم جوزوا ان يعمل فيها الشرط لانه لا يجوز تقدمه عليها اصلا فتبقى على صدارتها من وجه ، ولم يجوزوا ان يعمل فيها الجزاء لانه يجوز ان يتقدم عليها اما باقياً على الجزائية كما هو مذهب بعض او ساقطاً عنها دالا على الجزاء ، كما هو مذهب بعض آخر فلا يبقى

لها صدارة اصلا . على انه لم يسمع في : نحو ايهم جائك فاضرب نصب ايهم . فلو كان العامل الجزاء ، يسمع منهم ذلك فتأمل . فأنه دقيق وبالتأمل حقيق (فعلين يقتضين اي ادوات الشرط) كلها (وهي ان وما بعدها) وانما تدخل على فعلين لتجعل الاول سبباً والثاني مسبباً . والمراد بجعلها الاول سبباً ان المتكلم اعتبر سببيته للثاني ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سبباً حقيقياً للثانى لا خارجاً ولا ذهناً بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب واللازم والملزوم : كقولك : ان اهنتني اكرمك . فالاهانة ليست سبباً حقيقياً للاكرام ، ولا الاكرام مسبباً حقيقياً للاهانة لا ذهناً ولا خارجاً ، لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهاراً لمكارم الاخلاق او الحلم والارفاق وبعبارة اخرى المراد بسببية الاول سببيته في ذهن المتكلم. فلا يستشكل بنحو : ان كان النهار موجوداً فالشمس طالعة ، حيث ان الثانى سبب للاول في الخارج لان حصول الاول في ذهن المتكلم سبب للثانى فتدبر .

ويسمى اول الفعلين (شرط) وهو في اللغة بمعنى العلامة : سمى الفعل الاول ، به لكونه علامة على ترتب الثانى عليه . ولذلك (قدم) لتقدم العلامة على ذيها ، او لانه علة للثانى ولو بالاعتبار والعلة مقدم على المعلول (ويتلوه) الثانى الذي يسمى (الجزاء) لانه يبتني على الأول ابتناء جزاء الفاعل على الفعل (وجوابا وسم ايضا) .

واختلف في العامل في الشرط والجزاء على اقول :

منها : ما اختاره المصنف والشارح على ما يظهر من عنوان الباب من ان العامل فيهما نفس الاداة ، لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحداً

وربطها الجملتين احديهما بالاخرى بحيث صارتا كالجملة الواحدة ، فهى كالابتداء العامل في المبتدء والخبر ، وكافعال القلوب ونحوهما .

ومنها : ان العامل في الشرط الاداة . وهما معاً يعملان في الجزاء لان الاداة ضعيف لا تقدر على عملين ، وهذا كما قيل : ان الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر .

ومنها : ان الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده ، لضعف الاداة عن عملين ولو بضميمة غيرها ، والشرط طالب للجزاء فلا غرابة في عمله فيه .

ومنها : ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالجوار : كالجر بالجوار لان الجزم كالجر في الاختصاص بصنف واحد على ما تقدم في قوله :

والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بان ينجزما

ومنها : قول غريب : وهو ان الشرط والجزاء مبنيان ، لعدم وقوعهما موقع الاسم لعدم وقوع الاسم بعد اداة الشرط الا في الضرورة ، فلا يحتاجان الى عامل فتأمل .

ومنها : ان الشرط والجزاء تجاز ما كما قيل في المبتدء والخبر انهما ترافعا وتختص كلة ان ، لكونها ام الباب بدخولها على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل . ولا يجوز ذلك في سائر ادوات الشرط إلا في الضرورة ويجب في الفعل حينئذ ان يكون ماضياً سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً : نحو ان زيد ذهب . او منصوباً : نحو ان زيداً ضربت وقد يكون مضارعاً . لكنه شاذ ، فان كان ذلك الأسم مرفوعاً فهو مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر وذهب بعضهم الى انه مبتدأ

يجب كون خبره فعلا ، لاقتضاء اداة الشرط فعلا سواء وليها ام لا . والعامل في هذا المبتدء عند بعضهم الجزاء ، وعند جماعة الأبتداء وان كان ذلك الاسم منصوباً فهو منصوب بمقدر يفسره الفعل الظاهر . وقيل ! منصوب بالظاهر ولا فرق في ذلك بين ان يكون الفعل مشغلا بضمير الأسم ، او متعلقه كما تقدم في باب الاشتغال ، ام لا .

واذا تقدم اسم مرفوع على الجزاء . نحو ان تأتني زيد يقيم ، او منصوب . نحو ان تقم زيداً اضرب . ففي كلا المثالين الاسم معمول لمقدر يفسره الظاهر والجزاء مجزوم في كلتا الصورتين . وبعضهم لايجزم الجزاء اذا كان ذلك الأسم مرفوعاً ، كالمثال الأول ، لفصل الشرط عن الجزاء بالمرفوع الذي هو اجنبي عن الشرط ، اما لو كان المرفوع من جمله الشرط ، فلا يعد فصلاً مانعاً . نحو ان يضربني زيد اضرب . وكذلك الاسم المنصوب عند بعضهم ، للعلة المذكورة فلا يجزم الجواب وفصل بعضهم فقال : ان كان الاسم المتقدم على الجزاء ظرفاً لغواً ، جزم الجزاء لانه كلا فصل ؛ نحو ان تكرمني اليوم غداً اكرمك ، ونحو ان تأتني اليك اقصد ، والالم يجز الجزم للعلة المذكورة ويجب حينئذ تصدر الاسم بالفاء عند الاكثر فيجب رفع المضارع اتفاقاً . فاحفظ هذا كله لتستفيد منه فيما يأتي .

(ماضيين) لفظاً سيذكر الشارح مثالهما او معنى : نحو ان لم تضربني لم اضربك ، والتقدير ان ثبت لم تضربني ليكون الشرط مستقبلا اذ يجب فيه ان يكون غير ماضي المعنى فان اريد ابقائه على المضي جيء بلفظ كان كقوله تعالى : « ان كنت قلته فقد علمته » وكقوله : « وان كان قميصه . . . » وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي

تستفاد منه في الكلام انما هو المضي فقط كما تقدم في باب الحال فى شرح قول الشارح .

ضابطة - جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال الا كان الخ ، وذلك لأن مطلق الحدوث اعني الكون المطلق يعلم من خبره ، لأنه يدل على الحادث : مثلاً في كان زيد قائماً لفظ قائماً يدل على ان الحادث من زيد هو القيام ، ويستحيل الدلالة على الحادث من دون الدلالة على الحدوث اعنى الكون المطلق فكان مدلوله هو المضى فقط ، ومع وجود كان الذي هو نص على المضى لا يمكن دلالة الكلام على الاستقبال . وهذا من خصائص كان ، دون سائر الافعال الناقصة ، لأن صار مثلاً يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه ، وكذا باقيها . وليعلم ان الشرط مع كان قد يستعمل لفرض الوقوع فى الماضي كالآيتين وقد يستعمل للدلالة على الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنياً لكنه بخيل ، وقد يستعمل الشرط لذلك بدون كان : نحو زيد وان صار مجتهداً لا يقلده احد لكونه فاسقاً وقد يستعمل كان فى الاستقبال ايضاً : نحو ان كنت غداً فى البيت فأتني (او مضارعين تلفيهما اي الشرط وجزائه) وهو الاجود تطبيقاً للفظ بالمعنى . لأنه على الاستقبال (ومحل الماضي حينئذ جزم) مثال الماضيين (نحو وان عدتم عدنا) ومثال المضارعين (ان تبدوا ما فى انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله ، او متخالفين بان يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً) فالشرط مجزوم قيل ! وهو قليل بل اضعف الوجوه ، ولم يأت في الكتاب العزيز ، فعليك بالتتبع حتى تعرف (او عكسه) بان يكون الشرط ماضياً ، والجزاء مضارعاً . وهذا الوجه اولى مما قبله

مثالهما (نحو) .

(ان تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتم انفس الاعداء ارهابا)

(ونحو) :

(دست رسولا بان القوم ان قدروا عليك يشفوا صدوراً ذات توغير)

(و) اذا كانا متخالفين ، فاعلم انه (بعد شرط ماض رفعك الجزاء الذي هو المضارع (حسن ، لكنه غير مختار : نحو) قوله :

(وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم)

الشاهد فى يقول حيث جاء مضارعاً مرفوعاً ، وفعل الشرط ماض وهو أتاه والجزم حينئذ اكثر . وقال جماعة : يجب الرفع ، لأن الجزم عندهم على الجواز فاذا لم ينجزم الشرط ، لم ينجزم الجواب . وقيل : لأن اداة الشرط ضعف في هذه الصورة عن الجواب لحيلولة الماضي بينها وبين الجواب ، فعلى هذا عملت الأداة فى شىء واحد وهو الشرط تقديراً .

وقال بعضهم : الرفع على التقديم والتأخير . والأصل يقول ان أتاه خليل يوم مسألة لا غائب الخ فيكون جواب الشرط محذوفاً .

وقال بعض آخر : انه على تقدير الفاء اى فيقول فتأمل .

(ورفعه اى الجزاء بعد شرط مضارع وهن اي ضعيف) حتى قيل : انه على تقدير الفاء ، او ضرورة (نحو :

يا اقرع ابن حابس يا اقرع . انك ان يصرع اخوك تصرع)

الشاهد فى تصرع حيث رفع مع ان الشرط مضارع وذلك ضعيف منه قوله تعالى . « اينما تكونوا يدرككم الموت » برفع يدرككم في بعض القراءات ، ومن هذا يعلم انه ليس بضرورة فتأمل .

(واقرن بفا حتماً للارتباط جواباً لو جعل شرطاً لان او غيرها من الادوات لم يطاوع ، ولم ينجعل) وبعبارة اخرى اذا كان الجواب مما لا يصلح ان يكون شرطاً ، وجب اقترانه بالفاء ، للارتباط بينه وبين الشرط لأن اصله العطف ومعناه التعقيب بلا فصل كما تقدم في باب عطف النسق ، والجزاء متعقب للشرط كذلك قال الرضي ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطاً فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلابد من رابط بينهما واولى الاشياء به الفاء لمناسبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا مع خفتها لفظاً واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتاويله بأن وجود الشرط مفاجيء لوجود الجزاء ومتهجم عليه انتهى .

فاحفظ ذلك لانه يفيدك بعيد هذا (كالماضي غير المتصرف) كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشائياً (نحو) « ان ترن انا اقل منك مالاً وولداً » (فعسى ربي ان يأتين) ، فاقترن عسى بالفاء ، لأنه ماض غير متصرف وهو انشاء ، والانشاء لا يصلح ان يكون شرطاً لأن وضع اداة الشرط ان يجعل مدخولها مفروض الصدق ، اما في الماضي نحو لو جئتني لأكرمتك ، او في الاستقبال : نحو ان زرتني اكرمك . وهذا المعنى اي فرض الصدق اي التحقق الاستقبالي لا يتصور في الانشاء لأن الانشاء لا يتحمل الصدق حتى يفرض صدقة في الاستقبال .

وأما الجزاء فليس شيئاً مفروضاً ، بل هو مترتب على شرط مفروض فيجوز وقوعه انشاء . (والماضي) الباقي على مضيه (لفظاً ومعنى)

وذلك اذا كان مصدراً بقد ظاهرة : (نحو) ان يسرق (فقد سرق له اخ من قبل) ، او مقدرة : نحو « ان كان قميصه قد من قبل فصدقت » اي فقد صدقت ، وانما وجب اقتران الجزاء حينئذ بالفاء لأن قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه والتحقيق ينافي الفرض في الاستقبال ، فلا يقع مدخوله شرطاً .

(والمطلوب به فعل) كالأمر والاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض والنداء ، (اوترك) كالنهي . مثال الأمر (نحو « ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ») وقس عليه بقية انواع المطلوب فعله ، ومثال النهي : نحو (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخف) على قرائة من جعل لاناهية وجزم بها هذا هو المعروف المتداول فيما بينهم في هذا المثال لكنه غير متين والصواب ماذكره السيد الكبير وهذا نصه فان قلت هذا الضابط الذي ذكره المصنف ينتقض بنحو ومن عاد فينتقم الله منه لدخول الفاء على الجواب مع صحة جعله شرطاً والمضارع المقرون بلا فقد جعلوه مما يجوز فيه الاتيان بالفاء وتركه كقوله تعالى ومن يومن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً قلت قد اجابوا عن الاول بان الفاء انما دخلت لتقدير الجملة الفعلية خبر المبتدأ محذوف وحينئذ فالجواب جملة اسمية وهو احدا المواضع التي يمتنع جعل الجواب فيها شرطاً والجواب عن الثاني بان لاتستعمل تارة لنفى المستقبل وتارة لمجرد النفى فعلى التقدير الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فيجي الفاء وعلى الثاني يمكن مجامعتها لحرف الشرط فيمتنع الفاء انتهى .

فعلى هذا لا وجه لجعل لا ناهية ولا لما في بعض النسخ من تغيير لا يخاف بلا يخف ومع ذلك كله الاولى ان يمثل للنهى بقوله تعالى

« فان شهدوا فلا تشهد معهم » .

وانما وجب اقتران الجزاء الطلبي بالفاء لما ذكر في الماضي الغير المتصرف فلا نعيده .

ولايذهب عليك ان الاولى ان يقال ان مطلق الانشاء كذلك اذ الحكم جار فى مطلق الانشاءات طلبية كانت كما ذكر او غيرها كنعم وبئس وكل ماتضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجيل والقسم قاله الرضى هذا ولكن يظهر من كلامه في مقام تعليل دخول الفاء ان الانشاء شيء والجملة الطلبية شيء آخر فراجع كلامه ان شئت .

(والفعل المقرون بالسين) نحو «وان تعاسرتم فسترضع له اخرى» (او سوف) نحو : « وان خفتم عليه فسوف يغنيكم الله من فضله » (والمنفي بلن) نحو « وما تفعلوا من خير فلن تكفروه » (او ما) ؛ نحو « فان توليتم فما سألتكم من أجر » ، (او ان) النافية ، نحو ان قمت فان اقوم .

وانما وجب اقتران الجزاء في هذه الامثلة بالفاء ، لأن هذه الاشياء تمنع من وقوع مدخولها شرطاً لشدة طلبها للفعل فتمنع من تأثير اداة الشرط فيه فلا يقع مدخولها جزاء ايضاً إلا مع علامة الجزاء ، إلا ان النافية اذا كان اداة الشرط لفظة اذا ، فانه يجوز حينئذ عدم اقتران الجزاء بالفاء ؛ نحو قوله تعالى : « واذا رآك الذين كفروا أن يتخذونك إلا هزواً » ، وهكذا ما النافية : نحو « واذا تتلى عليهم آياتها بينات ما كان حجتهم » وقيل : فيهما بتقدير القسم قبل اذا ، فجواب الشرط محذوف ، كما سيأتي عن قريب في قوله :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب مـــا اخرت فهو ملتزم

وقيل : يجوز ان يكون اذا لمجرد التوقيت من دون ملاحظة معنى الشرط .

(والجملة الاسمية) سواء تصدرت باحد الحروف نحو « من يضلل فلا هادي له » ، او لا نحو « ان يمسك بخير فهو على كل شيء قدير » واما قوله تعالى : « وان اطعتموهم انكم مشركون » فهو بتقدير القسم كما تقدم آنفاً .

قال الرضى ويجوز ان يكون قوله تعالى « واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ فى قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون وقوله « واذا ما غضبوا هم يغفرون »

(و) اما (قوله) :

(من يفعل الحسنات الله يشكرها) والشر بالشر عند الله مثلان .

حيث حذف الفاء من الجملة الاسمية اعنى الله يشكرها ، فقيل انه (ضرورة) . واجاز جماعة حذف الفاء اختياراً مستدلين بقوله تعالى « اينما تكونوا يدرككم الموت » على قراءة الرفع ، ولكن هذه القراءة شاذة لا يحمل القرآن عليه فتأمل .

(وتخلف الفاء اذا المفاجات فى حصول ارتباط) الجزاء غير الصالح للجزائية (بها) اي باذا لأنها تفيد ان وجود الشرط مفاجيء لوجود الجزاء فاشبهت الفاء فى كونهـــا لا يبتدأ بها ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها وذلك فيما كان اداة الشرط ان الشرطية لأنها ام باب الجوازم الشرطية ، ويكون الجزاء جملة اسمية موجبة

غير طلبية وغير مقترنة بان المؤكدة (كان تجد اذا لنا مكافأة) ونحو (وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون) او كان الأداة اذا الشرطية ، لأنها تشبه ان الشرطية فى كونها ام باب اداة الشرط غير الجازمة : نحو « اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون » فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء واذاً الفجائية تأكيداً : نحو « فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا » .

(والفعل من بعد الجزاء ان يقترن معطوفاً) على ما قبله (بالفاء والواو بتثليث له) اي للفعل المعطوف (قمن) اي حقيق . وبعبارة اخرى اذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقترن بالفاء او الواو ، جاز فيه ثلاثة اوجه :

الاول (بان يرفع على الاستيناف) بان يقدر بعد العاطف مبتدء ويجعل الفعل خبراً له فيصير في الحقيقة من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وان قيل ان الواو الاستينافية ليست عاطفة .

(و) الثانى بان (يجزم على العطف) على لفظ الجزاء إن كان مضارعاً مجزوماً وإلا فعلى محله .

(و) الثالث بان (ينصب على اضمار ان) الناصبة تشبيهاً للجزاء لعدم تحققه بالواقع بعد أداة الاستفهام فاشبه المعطوف بعد الجزاء الفعل الواقع بعد الاستفهام ، فنصب بان مضمرة وجوباً (وقره بها) اي بالرفع والجزم والنصب يغفر في قوله تعالى « قل ان تبدوا ما في أنفسكم او تخفوه (يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء » فان اقترن) الفعل بعد الجزاء (بثم) العاطفة (جاز الاولان) اي

الرفع والجزم دون النصب لان التعليل المذكور في النصب آنفاً مخصوص بالنصب بعد الواو والفاء كما تقدم سابقاً في قوله :

وبعد فا جواب نفي او طلب محضين ان وسترها حتماً نصب

والواو كالفاء ان تفد مفهوم مع كلا تكن جلداً وتظهر الجزع

(وجزم او نصب ثابت لفعل واقع اثر فاء او واو ان بالجملتين اي جملة الشرط وجملة الجزاء اكتنف بان توسطهما) .

وبعبارة اخرى اذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقترن بالفاء او الواو جاز نصبه بأن مضمرة وجوباً وجزمه بالعطف على الشرط المجزوم لفظاً او محلاً ويمتنع الرفع اذ لايجوز الاستيناف قبل اتمام الكلام بالجزاء نعم قال بعضهم يجوز الرفع على أن تكون الجملة معترضة فتأمل وبعضهم جوز الرفع مع الواو على الحالية على تقدير مبتدء (نحو ان تأتني فتحدثني احدثك) بنصب تحدثني على المشهور وبرفعه على غير المشهور هذا مثال ماوقع أثر فاء ، واما مثال ماوقع اثر واو فنحو قوله :

(ومن يقترب منا ويخضع نؤوه) ولا يخش ظلماً ما أقام ولاهضما

بنصب يخضع ويجوز الجزم أيضاً لكن في البيت يكسر الوزن ، لأنه لا يصح إلا بالنصب (فان وقع) الفعل المكتنف بالجملتين (بعد ثم) العاطفة (لم ينصب) لما ذكر آنفاً في التعليل المتقدم ، (واجازه الكوفيون) لأنهم اجروا ثم مجرى الفاء والواو (و) جعلوا (منه قرائة الحسن « ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت ») بنصب يدركه .

(والشرط يغني عن جواب قد علم) بسبب تقدم مايدل عليه

(فحذف) لذلك ويجب حينئذ كون الشرط ماضياً : وذلك لئلا تعمل الأداة في الشرط لفظاً ، كما لا تعمل في الجزاء لفظا ويشترط أيضا ان يكون الأداة لفظة ان لأنها ام الباب فتختص باحكام ليست في غيرها (نحو وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفقاً في الارض او سلماً في السماء فتأتيهم بآية) ؛ فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة ماتقدم عليه (اي فافعل)وهذا الشرط وجوابه المحذوف جواب للشرط الاول اعني ان كان كبر (والعكس وهو الاستغناء بالجواب من فعل الشرط قد يأتى) في كلامهم (ان المعنى) اي معنى الشرط المحذوف (فهم) من الكلام (نحو) ؛

(فطلقها فلست لها بكفوء وإلا يعل مفرقك الحسام)

فحذف فعل الشرط ولم يذكر في الكلام إلا الجواب اي وان لاتطلقها يعل (وقد يحذفان) اي الشرط والجزاء (معاً بعد ان نحو:

قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيراً معدما قلت وان)

اي وان كان فقيراً معدما رضيت به بعلاً .

تنبيه — اذا تقدم على أداة الشرط ماهو جواب من حيث المعنى فقال بعضهم : هو جواب من حيث اللفظ أيضا لكنه لم ينجزم في نحو اقوم ان تقم لتقدمه ولذلك لم يقترن بالفاء في نحو أنت مكرم إن اكرمتني ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك علي الف درهم ان دخلت الدار .

وقال بعض آخر : ان المقدم ليس بجواب لفظا ، بل هو دال عليه وكالعوض عنه وذلك لان للشرط صدر الكلام فلا يتقدم عليه ماهو معموله ولا يقدر مع هذا المقدم جواب للشرط وان لم يكن المقدم

جوابا له لانه يغني عنه ولعل قول الناظم يغني عن جواب قد علم اشارة الى ذلك فتقدير الجزاء على هذا في غير محله سواء قلنا بان المقدم هو الجواب او قلنا بأنه دال على الجواب فتأمل جيداً.

(واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ماأخرت منهما (وائت بجواب ماقدمت فهو) اي حذف جواب المتأخر واتيان جواب المتقدم (ملتزم نحو والله ان اتيتني لاكرمنك) فجملة لاكرمنك جواب القسم المتقدم على الشرط وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم (و)نحو (إن تاتني والله اكرمك) فاكرمك جواب الشرط المتقدم وجواب القسم محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب الشرط والوجه في الصورتين الاعتناء بالمتقدم لتقدمه وانما لم يجعل في المقام الجواب للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوماً وغير مجزوم وهو محال والقسم المقدر كالملفوظ نحو « لئن اخرجوا لا يخرجون » ونحو « وان اطعتموهم انكم لمشركون » ولذلك لم يدخل الفاء على الجواب مع كونه جملة اسمية ولم يحذف النون في الآية الاولى بقى في المقام شى وهو انه يجب حينئذ كما في الجامى ان يكون الشرط ماضيا لفظا او معنا نحو ان لم افعل ليكون على وجه لايعمل فيه ادوات الشرط فيطابق الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط في الجواب وقد اشرنا الى ان الجواب للقسم معنى لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا به فتنبه (وان تواليا اي الشرط والقسم و) الحال انه (قبل اي قبلهما ذو خبر اي مبتدء) فى الاصل او في الحال (فالشرط رجح بان تأتي بجوابه مطلقا بلا حذر اي سواء تقدم) الشرط (او تأخر) .

قيل : وانما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر ، لان

سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد (نحو زيد ان تقم والله يقم) ؛ هذا المثال على طبق القاعدة الاولية ، (و) نحو (زيد والله ان تقم يقم) ؛ هذا المثال مخالف للقاعدة الاولية ، ومطابق للقاعدة الثانوية .

(وربما رجح بعد قسم شرط فأتى بجوابه) اي الشرط (بلاذي خبر مقدم) وذلك لما ذكر فى المسألة السابقة (نحو) قوله :

(لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا)

فحذف جواب القسم الدال عليه اللام المؤطئة ، واتى بجواب الشرط المتأخر من دون تقدم ذو خبر .

فصل في لو

(لو) على المشهور على اربعة اوجه :

الاول : ان تكون مصدرية بمنزلة ان المصدرية الا انها لا تنصب وقد تقدم في اول باب الموصول انها توصل بالماضي والمضارع ، واكثر وقوعها بعدود ونحوه والاكثر لم يثبت هذا القسم مدعياً بانها شرطية .

والثاني : ان تكون للتمني بمعنى ليت ؛ نحو لو تأتيني فتحدثني اي ليت تأتيني فتحدثني . قيل ومنه « فلو ان لنا كرة » اي فليت لنا كرة ، فلهذا نصب فتكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت في ياليتني كنت معهم فأفوز .

والثالث : أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيراً .

والرابع : أن تكون (حرف شرط) يفيد عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها (في مضى)و(يقتضي امتناع مايليه) اي الشرط فقط (و) يقتضي (استلزامه) اي ما يليه (لتاليه) اي الجزاء .

وبعبارة اخرى انها تفيد امتنـــاع الشرط خاصة ، وتفيد ايضاً استلزام الشرط الجزاء بمعنى ان وجود الجزاء كان لازماً لوجود الشرط في الماضي ، لكنه لم يوجد ولهذا صح فى كل موضع استعملت لو ان تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفياً نحو : لو جاءنى لأكرمته لكنه لم يجيء . (من غير تعرض لنفي التـالي) ولا لثبوته ، (كذا قال في شرح الكافية قال : فقيام زيد من قولك : لو قام زيد لقـام عمرو محكوم بانتفائه) لأنه ، مـا يليه (و) محكوم (كونه) اي القيام (مستلزماً ثبوته) اي القيام (لثبوت قيـام من عمرو ، وهل لعمرو قيام آخر غير) هذا القيام (اللازم عن قيام زيد او ليس له) اي عمرو قيام آخر (لا تعرض) للو (لذلك) ؛ اي لا يدل لو على ثبوت قيام آخـر لعمرو ولا على نفيـه فملخص ما تـــدل عليه لو ثلاثة امور .

الاول : سببية قيام زيد ومسببية قيام عمرو اللازم من قيام زيد .

والثاني : كون هذه السببية والمسببية في الماضي .

والثالث : امتناع قيام زيد ولا دلالة للو على نفي قيام آخر لعمرو ولا على ثبوته ، (ويوافقه) اي قول المصنف في شرح الكافية (وهو اكثر تحقيقاً وأضبط للصور) فاعل يوافق ما فى قوله (ما ذكره بعض المحققين : من انه) الضمير للشأن (ينتفي التالي ايضاً ان ناسب)

التالي (الاول) اي الشرط ان كان بين الشرط والجزاء مناسبة وملازمة (ولم يخلفه) اى الشرط (غيره) في سببيته للجزاء (نحو « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ») ، فالجزاء اعنى فساد السماء والارض مناسب لتعدد الآلهة ، فبين الجزاء والشرط مناسبة وملازمة بحسب العادة اذ مقتضى العادة التمانع والتشاجر بين الحكام المتعددين ولازم التمانع والتشاجر فى شيء مثل السماء والارض فساده وخروجه عن النظام ، فينتفي الفساد بانتفاء التعدد ، اذ لا سبب للفساد غيره حتى يخلفه (لا ان خلفه ، نحو لو كان انساناً لكان حيواناً) فلا ينتفي الجزاء حينئذ ، لأنه لايلزم من انتفاء الانسان انتفاء الحيوان ، (ويثبت) اي يبقى الجزاء على حاله نفياً كان او اثباتاً ؛ اي يقرره بحاله (ان لم يناف) ثبوت الجزاء وبقائه على حاله نفى (الأول) اي الشرط (وناسبه) ؛ اي وناسب ثبوت الجزاء وبقائه على حاله نفى الاول (امابا) لطريق (الاولى نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) ، فيثبت لم يعص ؛ اي عدم العصيان عند نفي لم يخف اي الخوف بالطريق الاولى ، لأنه اذ انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى وقد ذكرنا فى شرحنا على المطول في نفس المبحث مايفيدك ههنا فراجع ان شئت .

والغرض من الحديث على فرض صحته إثبات كمال الحياء من الله لصهيب واجلاله لله تعالى ، بحيث ليس عدم المعصية منه معلولاً للخوف من النار . بل هو معلول للحياء من الله واجلاله ، وذلك مستمر مع الخوف فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً الى الحياء والاجلال واذا انضم اليهما الخوف يثبت عدم المعصية بالطريق الاولى .

وبعبارة اخرى الغرض من الحديث كون عـــدم المعصية منه لازم الوجود دائماً . والدليل على ذلك ان عدم المعصية اذا كان لازماً لعدم الخوف مع كونه بعيداً عـادة فلزومه للخوف اولى وانسب نظراً الى العادة ، فيلزم استمرار وجود عدم المعصية منه وثبوته على كل تقدير لان النقيضان اي الخوف وعدمه لايرتفعان وهو لازم لكل واحد منهما وهذا مثل قولك . لو اهنتني لاكرمتك لانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لايستلزم نقيضهـا إعنى الاكرام ، ومن هـذا القبيل ايضاً قوله صلى الله عليه وآله « اكرم الضيف ولو كان كافراً » لان اكرام الضيف اذا كان مطلوباً مع كونه كافراً فمع كـونه مؤمناً مطلوب بالطريق الاولى فمطلوبية اكرام الضيف لازم الوجود دائماً لان النقيضين اي الكفر والايمان لايرتفعان ، ومن هـذا القبيل ايضا قوله تعالى « ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعـده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله » فعدم نفاد كلمات الله ثابت مـع كون اشجـار الارض اقلاما ، والبحار مداداً فعدم نفادها مع عدم مـا ذكر يثبت بالطريق الاولى ومن هذا القبيل ايضا قولك لو لم تكرمني لاثنيت عليك وهو واضح ، فظهر مما ذكرنا انه لا فرق في افادة هذا المعنى بين كون الشرط والجزاء مثبتين او منفين او احدهما مثبتا والآخر منفيا .

(او) ناسب الاول بنحو (المساوى) نحو قوله صلى الله عليه وآله في درة بنت ام سلمة ام المؤمنين حين بلغه ان الناس يتحدثون فيما بينهم انه صلى الله عليه وآله يريد ان ينكحها ظنا منهم ان حل نكاح الربيبة من خصائصه صلى الله عليه وآله (لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة (فان حلها له صلى الله عليه

وآله منتف من وجهين ! كونها ربيبته وكونها ابنة أخيه من الرضاع وهما متساويان في منع الحل ، لان المنع بكل واحد منهما منع سببي .

(أو) ناسب الاول ! بنحو (الادون كقولك) في امرأة يظن الناس انك تنكحها (لو انتفت اخوة الرضاع ما حلت للنسب) فان حلها منتف من وجهين ! اعنى اخوة الرضاع والنسب ومع امتناع انتفت اخوة الرضاع يثبت انها اخت رضاع لك لان نفي النفي اثبات ، وعدم الحل لاخوة الرضاع ادون من عدم الحل للنسب ، وذلك واضح .

(ويقل ايلائها مستقبلاً معنى) ، لكونها المتعليق فى الماضى فوقوع ماض مستقبل المعنى بعدها قليل ، (لكن قبل اذا ورد نحو) قوله :

(ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح)
(اسلمت تسليم البشاشة او ذقى اليها صدى من جانب القبر صائح)

فورد في البيتين الشرط والجواب ما هو مستقبل المعنى ، اذ المراد وقوعهما بعد موت الشاعر هذا . ولكن قال ابن الناظم ما هذا نصه ؛ وذهب بعض النحويين الى ان لو كما تكون للشرط في الماضي تكون للشرط في المستقبل وعندى ان لولا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من قوله تعالى ؛ « وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم ، وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت لا حجة فيه ، لصحة حمله على المضي انتهى .

والمراد من قوله ؛ لصحة حمله على المضي انه يمكن تأويل الكلام بالمضي بأن يقال في البيت لو كانت فيما مضى سلمت على اسلمت ،

لكنها ما سلمت فما سلمت تأمل جيداً .

(وهي) اي لو (في الاختصاص بالفعل كان) الشرطية ، فيجب دخولها على الفعل لفظاً كالأمثلة المتقدمة او تقديراً : نحو لو زيداً ضربته ضربك ، (لكن لو ان بفتح الهمزة وتشديد النون بها قد يقترن نحو لو ان زيداً قائم وموضع ان) مع مدخولها (حينئذ رفع) عند الجميع حال كونها (مبتدأ عند سيبويه) قال : ولا يحتاج الى خبر ، لاشتمال مدخولها على المسند والمسند اليه ، وقال بعض آخر . الخبر محذوف يقدر مقدما : اي لو ثابت ان زيداً قائم ، وقيل يقدر مؤخراً اي لو ان زيداً قائم ثابت ، (و) حال كونه (فاعلا لثبت مقدراً عند الزمخشري) اي ولو ثبت ان زيداً قائم (ويجب عنده) اي الزمخشري (ان يكون حينئذ خبرها فعلا) ليكون عوضا من الفعل المحذوف ومفسراً له . (ورده المصنف) وغيره (لورودها) اي خبرها (اسما في قوله تعالى : « ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ») اذ الخبر اقلام وهو اسم (و) في قول الشاعر : لو ان حيا مدرك الفلاح) اذ الخبر مدرك وهو اسم وانما كرر المثال رداً على من زعم ان اشتراط كون الخبر فعلا انما هو فيما كان الخبر مشتقا لا جامداً . لأن المثال الثاني مشتق وليس بفعل .

وقال السيرافي : الذي عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل . ولكن ان يقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو . لان خبر ان اذن فعل ينوب عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيداً جاءني فكانك قلت لوجائني زيد فخبرها ان كانت مشتقا وجب ان يكون فعلا ماضيا لااسما ليكون كالعوض عن الفعل وان لم يكن مشتقا جاز ان يكون

اسما للتعذر انتهى . والمصنف لم يشترط مجيء الفعل خبر ان وان كان مشتقا .

والظاهر ان ذلك مبنى على ما يأتي في فصل لولا من كون ان مفسراً للفعل المحذوف لانها بمعنى ثبت وتحقق ومع هذا كله لاشك في ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن واجبا واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضى . وبه جاء القرآن : نحو « ولو انهم آمنوا . . » ونحو « ولو انهم صبروا . . . » ونحو « ولو انا كتبنا عليهم . . . » ونحو « ولو انهم فعلوا ما يوعظون به . . . » (وغير ذلك) من الآيات والاشعار .

ولا يكون جواب لو اسمية لان الاسمية تدل على الثبوت والاستقرار وجواب لو منتف وممتنع فى الغالب فلا يتناسبان . واما قوله تعالى : « ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير » ونحوه فلتقدير القسم قبل لو . فيكون الاسمية جوابا للقسم لتقدمه وجواب لو محذوف . كما تقدم ذلك في قوله :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم

وقال الزمخشري في تفسيره : ان الاسمية في الآية جواب لو . قال وانما جعل الجواب فيها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجواب ودوامه .

(وان مضارع لفظا تلاها) لم يجزم بها إلا فى الضرورة لانها لكونها للتعليق فى الماضي تدخل على الماضى . والماضى مبني والجزم من خواص المعرب . فلم تعلم الجزم .

هذا ولكن ذكر في المغنى فى الباب الثامن انها قد تعطى حكم ان الشرطية فتجزم كقوله « لو يشاء طار به ذو ميعة * لاحق الا طمال نهد ذو فصل » .

وقال بعضهم : ان الجزم مطرد في بعض اللغات و (صرف) المضارع (الى المضي) بان يقال ان المضارع مراد به الماضى (معنى نحو لو يفي) زيد (كفى) اي لو وفى زيد فيما مضى كفى . لكنه لم يف فما كفى .

فائدة - قال بعض المحققين : ان كلمة لو في نحو « اطلبوا العلم ولو بالصين » ليست لانتفاء الشىء لانتفاء غيره ولا للمضى ولا لقصد التعليق . بل هى مستعملة في تأكيد الحكم ولهذا يسمونها في امثال المقام حرف تأكيد . وكذلك كلمة ان في نحو « اكرم الضيف وان كان كافراً » انتهى .

ونحن قد اشرنا الى بعض ذلك فيما تقدم . واما الواو الداخلة عليهما في امثال المقام فقال بعضهم : انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام .

وقال بعض آخر : انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اى اطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولوكان بالصين . واكرم الضيف ان لم يكن كافراً وان كان كافراً .

وقال بعض المحققين : انها اعتراضية والجملة الاعتراضية مايتوسط بين أجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات وقد تجىء بعد تمام الكلام كقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أنا سيد ولد آدم ولا فخر . . . » .

(تتمة - جواب لو اما ماض معنا كلو لم يخف الله لم يعصه ، او) ماض (وضعاً وهو) اي الماضي وضعاً (اما مثبت فاقترانه باللام نحو « لو علم الله فيهم خيراً لاسمعهم » اكثر من تركها : نحو « لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا » او منفى بما فالامر بالعكس نحو « ولو شاء الله ما اقتتلوا ») حيث ترك اللام في الجواب . لان الترك أكثر . ونحو :

(ولو نعطي الخيار لما افترقنا) ولكن لا خيار مع الليالي .

فجيء في الجواب باللام وهو اقل . وان وقعت لو مع ما في حيزها صلة نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني فترك اللام أيضاً اكثر سواء كان الجزاء مثبتاً او منفياً وذلك للطول . وكذا اذا طال الشرط ومتعلقاته نحو « ولو ان ما في الارض من شجرة » الى قوله ما نفدت فتأمل . وقد تقدم آنفاً ان الجواب لايكون جملة اسمية إلا على رأى .

« فصل في اما بفتح الهمزة والتشديد »

وقد يبدل ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف (ولولا ولو ما وفيه) اي هذا الفصل (هلا والا) بتشديد اللام فيهما (والا) بتخفيفها .

(اما) في كلام العرب على وجهين ! احدهما ان يكون مركبة من ان المصدرية وما الزائدة . وقد تقدم ذلك في باب الافعال الناقصة في قول الناظم :

وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب كمثل اما انت برآ فاقترب .

والثانى ان يكون كلمة برأسها وهى على وجهين :

الاول : ان يكون للتفصيل غالباً نحو جاءنى القوم اما العلماء فأكرمتهم وأما الفساق فأهنتهم واما التجار فأعرضت عنهم وهكذا . ففصلت بها ما أجملته اولا بقولك جاءنى القوم . وقد تجىء للاستيناف من غير ان يتقدمها مجمل . ومن ذلك اما الواقعة في اوائل الكتب والخطب ونحوهما . ومتى كانت للتفصيل وجب تكرارها كما مثلنا . وقد يستغنى عن التكرار بذكر قسم واحد اذا كان المذكور . ضد الغير المذكور . لدلالة أحد الضدين على الآخر كقوله تعالى : « فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه » اي واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون المتشابهات الى الله .

والثانى : أن يكون لتأكيد استلزام شيء لشيء . مثلاً اذا أردت الاخبار عن قيام زيد تقول زيد قائم فاذا قصدت تأكيده بمعنى انه لا محالة قائم وان القيام لازم له حتما وانه على عزيمة . قلت اما زيد فذاهب . وفي هذا القسم معنى الشرط ومن ثم قال انها (كمهما يك من شيء فهى نائبة عن حرف الشرط) اي مهما بناء على على كونها حرفا . او اطلق عليها الحرف مسامحة (وفعله) اي يك بعبارة اخرى هى قائمة مقام مهما وشرطها لا انها بمعناها لانها حرف والحرف لا يصلح ان يكون بمعنى حرف او اسم وفعل فتأمل. قيل هذا اي نيابتها عنهما مذهب الجمهور .

وقال بعضهم : ان اصلها مهما قلبت الهاء ألفا ثم قدمت لكونها في الجملة لصدر الكلام اي اذا كانت للاستفهام . ولان الهاء من اقصى الحلق فلا يناسبها الوسط ثم ادغم الميم في الميم . ورد بأنه لم يعهد في

كلامهم تغيير الاسم بالاعلال حرفا .

وقال بعض المحققين : ان المراد من قولهم انها كمهما يك من شيء بيان المعنى وانها تفيد لزوم ما بعد الفاء لما قبلها . لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يك من شيء فحذف فعل الشرط فزيدت ما ثم ادغمت النون في الميم وفتحت الهمزة للتخفيف انتهى .

(ولذا) اي لكونها نائبة عن حرف الشرط وفعله على مختار الشارح . او لكون حذف فعلها واجبا كما اختاره بعض . او لتقدم بعض أجزاء الشرط على الفاء عوضا عن فعل الشرط المحذوف (لايليها فعل) آخر غير المحذوف .

(وفاء لتلو تلوها وجوبا الف لانه) اي تلو التلو (مع ماقبله) اي مع التلو جملة اسمية (جواب الشرط) وقد تقدم ان الاسمية اذا وقعت جوابا يجب في أوله الفاء . (وانما اخرت) الفاء هنا (اليه) اي الى تلو التلو ولم تدخل على التلو مع كونه في بعض الصور اول الجزاء (كراهة ان يوالي بين لفظي) حرف (الشرط) اعني اما (و) حرف (الجزاء) أعني الفاء والتلو الفاصل بين اما والفاء احد امور ستة :

الاول : الخبر المقدم . سواء كان غير ظرف (نحو اما قائم فزيد) او كان ظرفا : نحو أما في الدار فزيد .

(و) الثاني : المبتدء نحو (اما زيد فقائم) ومنه قوله تعالى : واما السفينة فكانت لمساكين واما الغلام واما الجدار . . » الآيات ، وقوله : « فاما الذين آمنوا ... » الآية .

(الثالث) اسم منصوب لفظاً او محلا بالجواب ، سواء كان ذلك

الاسم مفعولا به نحو (واما زيداً فاكرم)ومنه قوله تعالى « واما اليتيم فلا تقهر .. » الآيات ، او غيره من المعمولات كالحال نحو اما ماشياً فأنا زائر . والمفعول المطلق نحو واما ضرباً شديداً فانا ضارب والمفعول له نحو اما تأديباً فانا ضارب زيداً . ولا يستنكر عمل مابعد الفاء فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعاً في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لأجل أغراض مهمة .

منها قيامها مقام الشرط المحذوف وجوباً فحصل به ما هو المتعارف بل الواجب عندهم من اشغال حيز واجب الحذف بشيء يقوم مقامه كما تقدم ذلك في باب المبتدء والخبر .

ومنها : بقاء الفاء متوسطة بين اثناء الكلام كما هو حقها ولو لم يقدم تلك المعمولات لوقعت الفاء في اول الجزاء متصلة بحرف الشرط وهو خلاف وضعها فيجب ابقائها على ماهو حقها بقدر الامكان .

ومنها وقوع الفاء بين اللازم والملزوم دلالة على ان ما بعدها لازم لما قبلها ، فيحصل بذلك الغرض المهم من الكلام أعنى تأكيد لزوم شيء لشيء كما تقدم آنفاً .

ومنها : التخفيف بحذف فعل الشرط اعني يكن من شيء .

وقال بعضهم : العامل فى تلك المعمولات المتقدمة محذوف مطلقا اي سواء كان غير الفاء مانع آخر يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اولا ، ويقدر العامل المحذوف بمناسبة المقام ففي نحو اما زيد فقائم يقدر اما ذكر زيد فهو قائم وفى نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق يقدر اما ذكرت يوم الجمعة . ورد ذلك بأنه لوكان كذلك لجاز النصب في نحو اما زيد فقائم على تقدير اما ذكرت زيداً فهو قائم ولا يجوز

اتفاقاً ولجاز الرفع في المثال الآخر بتقدير يذكر على صيغة المجهول ولا يجوز إلا بتأويل بعيد وهو تقدير العائد اى منطلق فيه . وانما قال ذلك البعض بهذا المذهب نظراً الى ان ما بعد الفاء لايعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدء والخبر بالفاء ، إلا اذا كان المبتدء موصولاً صلته فعل او ظرف او نكرة موصوفاً بهما ولكن غفل عن ان التقديم في المقام للاغراض المهمة المذكورة .

وفصل بعض آخر فقال ; ان لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كان الشرطية وما النافية او مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل نعتاً ومعموله قبل منعوته ; نحو اما زيداً فأنا رجل ضارب او كون المعمول تمييزاً وعامله اسم تام نحو اما درهماً فعندي عشرون او كون العامل مع نون التأكيد نحو اما زيد فلأ ضربن او صلة لحرف مصدري نحو اما القميص فان تلبس خير لك ، فان لم يكن احدهما فالعمل لما بعد الفاء ، وان كانت بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر . ورد هذا أيضاً بأنه اذا جاز التقديم للاغراض المذكورة مع المانع الواحد اعني الفاء فلا بأس بجوازه مع مانعين واكثر ، لأن الغرض مهم فيجوز لتحصيله الفاء مانعين فصاعداً والدليل على ذلك امتناع النصب فى نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت ونحوه وقد تبين مما ذكر ان مثل هذا التقديم لايفيد الحصر لأن قولهم تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر فيما كان التقديم لذلك لا لغرض آخر مثل المقام .

(و) الرابع ; اسم منصوب لفظاً او محلاً معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو (اما عمراً فاعرض عنه) ونحو واما زيداً فاضربه ،

ومنه « واما ثمود فهديناهم » على قراءة النصب . ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل مادخلت عليه لأنه قد تقدم آنفاً ان اما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لايقع بعد الفعل واما نحو زيد كان يفعل ففي كان ضمير فاصل في التقدير ، وكذلك ليس خلق الله مثله ان قلنا ان ليس فعل ، وإلا فلا اشكال وكذا ان قلنا انه فعل يشبه الحرف وقيل ذلك لوجوب فاصل بين اما والفاء .

الخامس الجملة الشرطية هي من اجزاء جواب اما نحو قوله تعالى « فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم » اي مهما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فله روح وريحان وجنة نعيم .

واختلف في الجواب المذكور في الكلام فقال جمع من المحققين انه جواب اما استغني به عن جواب ان الشرطية ، والدليل على انه ليس جواب ان الشرطية عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بجزم الجواب ووجوب ان يقال اما ان جئتني فأكرمك برفع الجواب مع دخول الفاء عليه ، فعدم جواز الجزم ووجوب الرفع ودخول الفاء دليل على كون الجواب جواب اما ، لأن الفاء لم يجب اذا كان الجواب مضارعاً إلا في جواب اما وكذلك الرفع . وانما لم يجز جزم جواب اما وان كان مضارعاً لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح ان تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط .

واستدل بعضهم لكون الجواب جواب اما بوجهين آخرين : احدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد فانه يجعل لأولهما .

الثاني : ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها أيضا لحصل من

ذلك اجحاف بها .

وقال بعض آخر : ان الجواب جواب ان الشرطية ومجموع الشرط والجزاء جواب لاما ، والاصل فاما فان كان من المقربين قدم الشرط وحده على الفاء للفصل فالتقى فاءان فحذف الثانية : اي الفاء الداخله على جواب ان الشرطية ، فبقيت الفاء اللازمة لتلو اما .

وقال بعض آخر : ان الجواب المذكور في الكلام لأما ، وان الشرطية ، والاصل مهما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ، ثم انيب اما مناب مهما والفعل الذي بعدها فصار اما فان كان من المقربين فروح ، قدمت ان الشرطية والفعل الذي بعدها على الفاء فصار اما ان كان من المقربين فروح فالتقت فاءان فاغنت احديهما عن الاخرى انتهى . فاذن في المسألة ثلاثة مذاهب .

السادس : ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف نحو اما يوم الجمعة فانى ذاهب واما في الدار فزيد جالس هذا . ولكن قد تقدم في الثالث تفصيل الاقوال في المعمول المعمول المتقدم ، وكان فيها قول بان العامل في مثل المقام ما بعد الفاء فراجع .

(وحذف ذي الفاء) لا يجوز إلا في الضرورة ، (وشذ) حذفها (في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذ اي حذف كقوله صلى الله عليه وآله : « اما بعد ما بال رجال) يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله) وقد تقدم منا اشكال في التمسك بالروايات في اثبات القواعد اذا لم يكن صدوره من المعصوم قطعياً ، (فان كان معها قول وحذف جاز حذف الفاء) في السعة ايضاً (بل وجب) ، لئلا يلزم المثل السائر

صلت على الاسد وبلت عن النقد لكون الفعل ركناً وعمدة بخلاف الحرف . (كقوله تعالى : « فاما الذين اسودت وجوهم اكفرتكم بعد ايمانكم » اي فيقال لهم اكفرتم) .

وقال بعضهم : حذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتي الطواف ، ولو صلى احد من غيره ابتداء لم يصح .

واستشكل في هذا التعليل بعض المحققين فقال الاولى ان يعلل بمسألة النسبة الى وزن فعيلة ، فانه يحذف منه الياء تبعاً للتاء فيقال فى النسبة الى حنيفة مثلا حنفي بخلاف وزن فعيل فانه لا يحذف الياء منه في النسبة كما يأتي في باب النسبة في قوله :

وفعلى في فعيلة التزم وفعلى في فعيله حتم .

وتنظر في ذلك بعض المحققين بانه لانسلم ان الياء حذفت تبعاً للتاء لم لايجوز ان يكون حذفتا معاً من غير ان يتبع احديهما الاخرى .

وقد يحذف اما ويبقى الفاء نحو قوله تعالى : « وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر . . . » ويطرد ذلك اذا كان مابعد الفاء امراً او نهياً وما قبلها منصوباً به او بمفسر به ، لأن الامر لالزام الفعل لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل او تركه لمفعوله ، وذلك بان يقدر اما قبل المفعول وتدخل الفاء على الامر والنهى لتدل على ان ما قبلها ملزوم لما بعدها ، واما ما وقع في اوائل الكتب من قولهم وبعد فان الخ فهو من كلام المولدين .

وقيل فى توجيه ذلك ان الفاء على توهم اما او تقديرها ، واما قوله تعالى : « واذ لم يهتدوا به فسيقولون . . . » وقوله : « واذا اعتزلتموهم

وما يعبدون إلا الله فأووا » وقوله : « اذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلاة » فليس من هذا الباب ، بل من اجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما قيل ذلك في نحو زيد حين القاه فانا اكرمه ، وذلك مطرد في اذ .

وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو فسيقولون وفأووا وفأقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضى محالا ، لان هذه الافعال المستقبلة لما كان المقصود منها الملازمة فكأنها وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها وذلك لقصد المبالغة في اللزوم .

ولا يقع بين اما والفاء جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قائم فعمرو جالس ، لأن الواقع بينهما كما اشير سابقاً جزء الجزاء المقصود كونه ملزوماً للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة مستقلة .

وقد يقع بعد اما ما يتكرر ذكره ، وذلك اما مصدر مكرر ضمناً بعد الفاء بان يذكر بعدها مايشتق من ذلك المصدر كما تقدم في باب الحال : نحو اما علماً فعالم واما صفة يكرر لفظها بعد الفاء نحو اما عالماً فعالم واما غيرهما نحو اما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد ، فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما والمختار عند بني تميم ايضاً ذلك ، لكن لا على حد الوجوب ، والمعرف من المصدر يجوز فيه النصب والرفع عند الجميع كما ان المعرف من الوصف يجب رفعه عند الجميع ، واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرفاً كان او منكراً ، وحكى بعضهم عن بعض العرب نصبه .

قال ابن هشام : انه سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب واما قريشاً

فانا افضلها انتهى .

لكن نقل عن بعض النحويين انه قال ان هذه اللغة خبيثة قليلة ومع ذلك لا يجوز ذلك ، إلا اذا كان غير معرف ليكون حالا ، واما اذا كان معرفاً فلا يجوز فيه الا الرفع والرفع في الجميع على الابتداء عند الجميع ، والخبر ما بعد الفاء وحده او مع تقدير مبتدأ .

واما النصب ففي الصفة على انه حال مما بعد الفاء ، وفي المصدر المعرف على انه مفعول مطلق له وفي المنكر على انه حـال او مفعول مطلق له ، واما غير المصدر والوصف فقد تقدم ان المعرف منه لا يجوز فيه إلا الرفع إلا في لغة خبيثة وذلك اذا كان غير معين ، نحو امـا العبيد اذا كان المراد عبيداً غير معينين ، فالنصب حينئذ على الحال كما في الجماء الغفير . واما اذا كان المراد عبيداً معينين فالنصب على انه مفعول به لما بعد الفاء . لأن ذو عبيد بمعنى تملكهم على ما قاله بعض المحققين . او مفعـول به لمـا ناب عنه امـا على ما قاله ابن هشـام وهذا نصه :

تنبيهان ـ الاول : انه سمع امـا العبيد فـذو عبيد بالنصب وامـا قريشاً فأنا افضلها . وفيه عندى دليل على امور :

احدها : انه لا يلزم ان يقدر مهما يكن من شيء . بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقـدير هنـا مهما ذكرت . وعلى ذلك يتخرج امـا العلم فعالم واما علما فعالم فهو احسن مما قيل انه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء او مفعول لأجله ان كان معرفا او حال ان كان منكراً انتهى .

وهذه الامثلة انما يقال اذا ادعى شخص لنفسه ثبوت امور متعددة

او يدعى له ذلك . كما يدعى ويقول انا عادل وعالم . فيسلم السامع بعض الدعاوى ويدفع بعضها . فيقول امـا عادلا فلست بعادل وأمـا عالماً فعالم . والتقدير ان يكن شيء فأنت عالم عالمـاً اى انت عالم حقيقة حين كنت عالماً صورة في ذى العلماء فعالماً حال لما بعد الفاء .

(لولا) على أربعة اوجه .

الاول : ان تكون للتحضيض والعرض وقد تقدم الفرق بينهما في باب اعراب الفعل . وهذه تختص بالدخول على المضارع أو مـا في تأويله ؛ نحو لولا تستغفرون الله . وسيأتى تصريحه بهـذا الوجه عن قريب .

الثانى : ان تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي ؛ نحو « فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة » .

الثالث : ان تكون للاستفهام قاله بعضهم . واستشهد بقوله تعالى : « لولا اخرتني الى أجل قريب » وقوله : « لولا انزل اليه ملك » . وانكر هذا الوجه بعض آخر وقال الظاهر انها في الآية الاولى للعرض وفي الثانية للتوبيخ والتنديم .

والرابع : ان تكون لربط امتناع جملة فعلية بوجود جملة اسمية وهذه هى التي تقدم في باب المبتدء والخبر في قوله :

وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم وفى نص يمين ذا اشتهر

(و) قد تقدم هنـاك ايضاً ان (لوما) مثله في هذا المعنى . وإذا كانتا بهذا المعنى فهما (يلزمان الابتداء اى المبتدء فلا يقع بعدهما غيره ويجب حذف خبره كما تقدم) ذلك هناك مشروحاً هذا رأى جماعة وقال بعضهم : لولا هي الرافعـة للاسم الذى بعدها . لاختصاصهـا

بالاسماء كسائر العوامل فهي على هذا من النواسخ التي ترفع الجزئين وهو غريب فتأمل ، او نائبة عن الفعل كحروف النداء لأنها بمعنى لو لم يوجد او لو انعدم .

وقال بعض آخر : الاسم بعدهـــا فاعل لفعل مقدر . قال بعض المحققين : هـذا القول اقرب ، وذلك لأن الظاهر انها لو التي تفيـد بامتناع الاول امتنـاع الثاني كما تقدم مفصلا دخلت على لا فتكون لازمة للفعل ، لكونها حرف شرط فهي باقية مع دخولها على لا على حالها الاولى فتقتضي الفعل ، ومعناها مع لا ايضاً باق على ما كان عليه كما يبقى مع غير لا من حروف النفي ورد هذا القول جماعة فقالوا لولا هذه كلمة بنفسها وليست لو التي دخلت على لا ، لأن لو اذا اضمر بعدها فعل وجوباً فلابد من الاتيان بمفسر ، والمفسر اما فعل صريح كما تقدم في قول الاخفش من انه يجب كون الخبر فعلا ، او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للتأكيد والتحقيق ، لأنها بمعنى ثبت وتحقق وليس بعد لولا مفسر ، وايضاً لفظة لا لا يدل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكرراً في الأغلب ، ولا تكرير بعد لولا ، وقد تقدم فيما سبق في لو ما يفيدك هنا فراجع . وكيف كان لزومها الابتداء انما هو (اذا امتناعا من حصول شيء) اعنى الجزاء (بوجود لشيء) اعنى المبتدء بعدهما (عقداً : نحو لولا انتم لكنـا مؤمنين) : حيث امتنع كون المتكلمين بهـــذا الكلام مؤمنين لوجود المخاطبين ومنعهم عن اتباع الحق فتأمل .

(وبهما) اي بلولا ولوما (التحضيض) (وهو) كما تقدم (طلب بازعاج مز) وقد تقدم آنفاً انهما بهذا المعنى تختصان بالمضارع ، أوما

في تأويله فلا تدخلان على الجملة الاسمية ، (وهلا) بالتشديد (مثلهما في افادة التحضيض وكذا الا بالتشديد) وفتح الهمزة (وامـــا الا بالتخفيف فهي) على خمسة اوجه :

الاول : ان تكون للتنبيه ، فتدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين : (نحو « الا انهم هم السفهاء » وتسمى حرف استفتاح ايضاً .

الثاني : ان تكون للتوبيخ والانكار كقوله :

الا طعان الا فرسان عادية إلا تجشؤكم حول التنانير

ونحو :

الا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم

الثالث التمني كقوله :

الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأثيد الغفلات

ولهذا نصب يرأب ، لانه جواب تمن مقرون بالفاء .

الرابع : الاستفهام عن النفي كقوله :

الا اصطبار لسلمى أم لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي

وهذه الاقسام الاربعة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية ، وقد تقدم بعض احكامها في باب لا التي لنفي الجنس فراجع .

والخامس : ان تكون (للعرض كما قال) المصنف (في شرح الكافية) وللتحضيض أيضاً كما قال غيره (وهى) اي الا بالتخفيف اذا كان على الوجه الخامس (مثل ما تقدم) اي مثل الا وهلا بالتشديد (فيما ذكره بقولـــه واولينها الفعلا وجوباً) يعني تختص بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع لفظاً او بتأويله : (نحو لو لا انزل علينا الملائكة) ، ونحو (لو ما تأتينا بالملائة) ونحو الا تحبون ان يغفر

الله لكم (وقد يليها) اي هذه الثلاثة (اسم فيجب ان يكون بفعل مضمر) اي مقدر (علق) نحو الا زيداً ضربته فيتأدب و (نحو فهلا بكراً تلاعبها اي فهلا تزوجت) هذا جزء خبر قرينته تقدير هذا الفعل ما قبله ففى سنن النسائي باب نكاح الابكار عن جابر قال : تزوجت فاتيت النبي (ص) فقال اتزوجت ياجابر ، قلت نعم قال بكرا أم ثيبا فقلت ثيبا قال فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك وعنه ايضا قال لقيني رسول الله (ص) فقال ياجابر هل اصبت امرئة بعدي قلت نعم يا رسول الله قال أبكراً ام ايما قلت ايما قال فهلا بكراً تلاعبك قال السندى في الحاشية قوله فهلا بكراً اى فهلا تزوجت بكرا وقوله تلاعبها وتلاعبك تعليل للترغيب في البكر سواء كانت الجملة مستأنفة كما هو الظاهر او صفة لبكر اى ليكون بينكما كمال التألف فأن الثيب قد تكون معلقة القلب بالسابق وقوله بعدي اى بعد غيبتي عنك قوله ايما بالتشديد اى ثيبا انتهى هذا فلا وجه لما في بعض الحواشى ههنا . ونحو قول الشاعر :

(الا رجلاً جزاه الله خيراً) يدل على محصلة تبيت

(اى ترونى) رجلاً (كما قال الخليل) .

وقال بعض آخر انه محذوف على شريطة التفسير اى الا جزى الله رجلاً جزاه الله خيراً والا على هذا للتنبيه .

وقال بعض آخر : ان الا للتمني ونون الاسم للضرورة . وعليها لا شاهد في البيت .

(او) علق الاسم بعدها (بظاهر مؤخر نحو ولولا اذ سمعتوهم قلتم) فاذ ظرف معلق بقلتم اى لولا قلتم اذ سمعتوهم .

(هذا باب الاخبار بالذى وفروعه والالف واللام الموصولة)

(وهو عند النحويين كمسائل التمرين عند الصرفيين) . والمقصود من وضع باب التمرين في العلمين . تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض أبواب كل من العلمين من المسائل المختلفة وتذكيره إياها .

مثلاً يسئل في علم الصرف انه كيف يبنى من باع وقال وعمل على وزن عسل ، فيجاب بأنه يبنى منها بنيع وقنول وعنمل باظهار النون فيها للالتباس بفعل بتضعيف العين او ادغم النون فيما بعدها ، فيتذكر المتعلم انه لا يدغم من الحروف المتقاربة المخرج في كلمة اذا يؤدي الى اللبس .

ويسئل انه كيف يبنى من دعا على وزن اسم ، فيجاب بانه يبنى دعو بكسر الدال وسكون العين ان قلنا ان اصله سمو بكسر السين وسكون الميم ، او دعو بضم الدال والسكون ان قلنا ان اصله سمو بضم السين والسكون فلا يحذف من دعا شيء وان حذف من الاسم عجزه واسكن فائه وزيد فيه همزة الوصل لذلك ، لان ذلك كلها على خلاف القياس ، فيتذكر بذلك المتعلم ان ما كان على خلاف القياس يقتصر فيه على موضع وروده ولا يجرى فى غيره هذا في علم الصرف .

واما في علم النحو فكتذكير المتعلم بان الحال والتميز لايجوز تعريفهما وضمير الشأن واسماء الاستفهام يجب تصديرهما ونحو ذلك مما يأتي تفصيله .

(ماقيل اخبر بالذي عنه) كان يقول المعلم للمتعلم ليدربه ويجربه اخبر عن زيداً في قولك ضربت زيداً بالذي فظاهره انه يأمر المتعلم ان يجعل زيداً مبتدء بقرينة عن والذي خبراً بقرينه الباء . لكنه (ليس على ظاهره بل هو مؤل فأنه) اي مدخول عن اي زيداً في المثال فى الجواب (خبر مؤخر وجوباً عن الذي حال كونه) اي الذي في الجواب (مبتدء قبل) اي في اول الجواب (استقر) فالباء الداخلة في كلام المعلم على الذى للاستعانة . كما في قولك : كتبت بالقلم كما ان عن الداخلة على الضمير بمعنى باء السببية .

(وسوغ ذلك الاطلاق) اي اطلاق المخبر عنه على مايجعل خبراً كزيداً في المثال (كونه فى المعنى) اي في الحقيقة (مخبراً عنه) كما يأتي بيانه فى بيان المثال . (وما سواهما اى) سوا الذى وزيداً (مما في الجملة . فوسطه بينهما صلة للذى) بلا تغيير شيء منها . ويكون (عايدها خلف) زيداً الذى صار فى الجواب (معطى التكملة اى الخبر نحو) ان يقول المتعلم في الجواب : (الذى ضربته زيد فذا ضربت زيداً كان فابتدأته) اي : ضربت زيداً ايها المتعلم (بموصول) وهو الذى (واخرت زيداً في التركيب) الذى اجبت به المعلم (ورفعته على انه خبر ووسطت بينهما) اى بين الذى وزيداً بعد رفعه (بضربت) لأجل كونه (صلة للذى وجعلت العايد خلفاً لزيد الخبر) حال كونه (متصلاً بضربت فادر الماخذ) اى ! تعلم طريق الجواب (وقس) .

والفرق بين الجملة الاولى اعني : ضربت زيداً . والجملة الثانية اعنى : الذى ضربته زيد مع كون مفادهما واحداً : وهو الاخبار عن مضروبية زيد لك ان الاولى تستعمل في مقامين :

الأول : فيما لايعرف المخاطب ان لك مضروباً في الدنيا .

والثاني : فيما يعرف المخاطب ان لك مضروباً ، لكنه لا يعرفه بشخصه . واما الثانية فلا تستعمل إلا في المقام الثاني ، لأن مضمون الصلة يجب ان يكون معلوماً للمخاطب ولو من وجه .

قال التفتازاني : وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقدان المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم حاصل له ، فلـــذا كانت الموصولات معارف انتهى .

وانما اختاروا للأخبار الذي وفروعه دون من وما وسائر الموصولات لانه ام الباب واكثر استعمالا ولايكون إلا موصولا واما الالف واللام فاختاروه أيضاً لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما يأتي تفصيله فيحصل للمتعلم دربة في الصناعة .

(وباللذين) اذا كان المخبر عنه في المعنى تثنية ، (والذين) اذا كان جمعاً ، (والتي) اذا كان مؤنثاً ، (اخبر) حال كونك (مراعياً في الضمير) العائد (وفاق المثبت اي : المخبر عنه في المعنى) اى ما اخرته وجعلته خبراً فتقول في نحو بلغت من الزيدين الى العمروين رسالة اذا اخبرت عن الزيدين (اللذان بلغت منهما الى العمروين رسالة الزيدان) وفى نحو بلغت من الزيدين الى العمروين رسالة اذا اخبرت عن العمروين (الذين بلغت من الزيدين اليهم رسالة العمرون) وفي نحو بلغت من الزيدين الى العمروين رسالة اذا اخبرت عن الرسالة (التي بلغتها من الزيدين الى العمروين رسالة) .

وليعلم انه ليس الحكم منحصراً في هذه الاسماء الثلاثة المذكورة في النظم بل يجرى في اللتان واللائي واللاتي والاولى ، وامثلتها واضحة .

(هذا ولما ذكر) للاسم الذى يخبر عنه (شروط) متداخلة ، كما سيصرح الشارح نقلاً عن المصنف ! وهى ثمانية اذا كان الاخبار بالذى ، ويزيد عليها ثلاثة اخرى اذا كان الاخبار بال ، فتلك احد عشر ، ذكر الشارح ثلاثة منها فيما يأتى . (واشار) المصنف (الى) سبعة منها ؛ ثلاثة منها للاخبار بال كما يأتى . و (اربعة منها) للاخبار بالذي ؛ الاول والثاني : ما اشار اليه (بقوله قبول تأخير وتعريف لما اخبر عنه ههنا قد حتم) حاصل الكلام ؛ ان الشرط الأول ان يكون ما يخبر عنه قابلاً للتأخير ، لمـــا سبق في اول الباب من وجوب تأخيره . (فلا يخبر عما لا يقبل التأخير كضمير الشأن) في قولك هو زيـد منطلق . لأنـك لو اخـبرت عنـه ابطلت استحقـاقه صدر الكلام .

(و) كذلك (اسماء الاستفهام) وكل ما له صدر الكلام كأسماء الشرط وكم الخبرية ونحوهما . وكذلك ما لايقبل التأخير لا للصدارة بل لمانع آخر كالضمير في نعم وبئس . لأن المقصود من الاضمار فيهما الابهام . ثم التفسير للتفخيم فلو ابرز واخر فات الغرض من الاستتار ومثله الضمير في ربه رجلاً .

قال التفتازاني : هذا اي قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم ؛ هو السر في التزام تقديم ضمير الشأن . وهو مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب نعم انتهى ملخصاً .

(نعم يجوز الاخبار عما يقبل خلفه التأخير كالتاء من قمت) فان خلفه اعني ؛ انا وانت يقبل التأخير . فيجوز الاخبار عنه (ذكره) المصنف (في التسهيل) لكن يجب أن يكون الضمير القائم مقـــام

التاء . سواء كان للتكلم او للخطاب غائباً . لرجوعه الى الموصول : وهو غائب لان المظهرات كلها غيب قاله الرضى فتقول : الذي قام انا او انت : ففي قام ضمير غائب قام مقام التاء من قمت . وآخر انا او انت بدلا عن التاء لأنها ضمير متصل لا يجوز تأخيرها . لعدم جواز انفصالها . واما قوله عليه الصلوة والسلام : « انا الذي سمتني امي حيدره » حيث جاء الضمير ضميراً متكلماً فهو من باب الحمل على المعنى .

قال المرزوقي في المطول : كان القياس ان يقول عليه الصلوة والسلام سمته : حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول ، لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الاخر اي الخبر هو عين الاول اعني : المبتدء ، لم يبال برد الضمير الى الاول اي ايراده موافقاً له كذا فسره الخواجه في حاشية المطول في بحث الالتفات .

وحمل الكلام على المعنى لأمنه من الالتباس ، وهو مع ذلك قبيح عند النحويين : حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده اي . لو لم يكن هذا الكلام مشهوراً ممن هو رب الفصاحة والبلاغة ولولا كثرته اي : كثرة هذا النوع من الكلام المذكور فيه ضمير المتكلم في صلة الموصول ، لرددته انتهى ، مع ادنى تغيير للتوضيح .

والشرط الثاني أن يكون قابلاً للتعريف ، (و) لذا (لا) يخبر (عما لا يقبل التعريف كالحال والتميز) ، والمجرور بكم واسم لا التي لنفي الجنس ونكرة يستفاد منه ما لايستفاد من المعارف كالتفخيم في اي رجل ، والاستغراق في كل رجل ، وما من رجل مثلاً لو قلت في جاءني رجل اي رجل اذا اخبرت عن اي رجل : الذي جاءني

رجل هو اي رجل ، لا يدل لفظة هو على التفخيم المستفاد من تنكير اي رجل ، ولو قلت في جاء زيد راكباً وفي رأيت احد عشر كوكباً اذا اخبرت عن راكباً وكوكباً الذي جاء زيد اياه راكب . والذي رأيت احد عشر اياه كوكب لكنت قد نصبت الضمير في المثال الأول على الحال وفي الثاني على التميز . وذلك لا يجوز ، لأن الحال والتميز مما يجب تنكيره وقس على هذا البواقي .

(و) لكن (لو ترك) المصنف (هذا الشرط) الثاني . (لعلم من الشرط الرابع . كما قال في شرح الكافية) . واشار المحشى الى وجهه بقوله فان الشرط الرابع اخص والأخص مستلزم للأعم انتهى .

والشرط الثالث والرابع ما اشار اليه بقوله : (كذا الغنى عنه باجنبي او بمضمر شرط) حاصله :

ان الشرط الثالث أن يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه باجنبي اي : شيء آخر بان يصح وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد في المثال المذكور في اول الباب اعني : ضربت زيداً . فانه يصح وقوع عمرو موقعه في تركيب آخر . فيقال ضربت عمراً . (فلا يجوز الاخبار عن ضمير عايد على بعض الجملة كالهاء من زيد ضربته) لأنه لا يصح وقوع اجنبي اي : شيء آخر موقعه . لفوات العائد الى المبتدء . فلا يخبر عنه . لأنه لا يصح وقوع شيء آخر . كعمرو وبكر مقامه لما ذكر .

توضيح ذلك : انك لو اخبرت عن الهاء . يجب عليك ان تفصله وتؤخره لتجعله خبراً وتأتي بضمير آخر مقامه متصلا بالفعل . وتقول الذي زيد ضربته هو . وحينئذ ان جعلت الضمير المتصل الذي هو خلف معطي التكملة عائداً الى المبتدأ اعني : زيد كما كان كذلك قبل

الاخبار . بقيت الصلة بلا عائد . لأن قولك هو في الاخير . ليس من اجزاء الصلة . وهو وان كان عائداً الى الموصول . لكن عوده إليه ليس من حيث الموصولية . بل من حيث المبتدئية والخبرية . وان جعلته عائداً الى الموصول كما هو شأن خلف معطي التكملة بقى خبر المبتدء اعني زيد وهو جملة خالياً من عائد الى المبتدء . لأن قولك هو في الاخير ليس من اجزاء خبر زيد بل هو خبر لمبتدئه اعنى الذي . وعائد إليه .

الشرط الرابع : ان يكون المخبر عنه قابلا للأستغناء عنه بالضمير فلا يجوز الاخبار عن الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف والمجرور بحتى وبمذ ومنذ ونحو ، مما لا يدخل على الضمير .

اذ لا يضمر هذه لاشياء . وكذا لايخبر عن بعض ماذكر في الشرط الثانى لما ذكر فيه . ولا يخبر أيضاً عن كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم كونه اسماً ظاهراً كفاعل حبذا والمعارف الواقعة حالا كوحده وجهده والعراك ووجهه ظاهر .

(و) لا يخبر ايضاً (عن موصوف دون صفته ، ولا صفة دون موصوفها) لأن الضمير لا يقع صفة . ولا موصوفاً (ولا) يخبر عن (مضاف دون مضاف اليه) لان الضمير لا يضاف . (ولا) يخبر عن (مصدر عامل) . لان ضمير المصدر لا يعمل كما تقدم ذلك في باب اعمال المصدر وذلك لان مادة الفعل مؤثرة في العمل والاضمار يزيل المادة . وكذلك كل ما كان المادة دخيلة فى عمله كأسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة . فنحو قائم في زيد قائم . لا يجوز الإخبار عنه . إلا اذا قلنا بانه لم يعمل في الضمير المستتر . نظراً الى

كونه اسماً مستغنياً عن الفاعل . كل ذلك يعرف بالتأمل ، فلا يحتاج الى المثال (فراع ما رعوا) في كل ما يقال لك اخبر عنه : حتى لا تشتبه وتخبر عما فيه مانع من الموانع من حيث الصناعة .

والشرط الخامس ماأشار اليه الشارح بقوله : (وزاد) المصنف (في التسهيل اشتراط ان لا يكون في احدى الجملتين المستقلتين) ليستا من باب التنازع ، ولا متعاطفتين بالفاء (فلا يخبر عن زيد من قام زيد وقعد عمرو) فلا يقال الذي قام وقعد عمرو و زيد .

لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هى معطوفة بالفاء ، فلا تصلح ان تكون معطوفة على جملة الصلة (بخلافه من ان قام زيد قعد عمرو) فيجوز الاخبار عن زيد فيها ، فتقول : الذي ان قام قعد عمرو زيد ، لأن الشرط والجزاء كالجملة الواحدة يكتفي فيها بضمير واحد وهو مستتر في قام عائد الى الموصول ، وبخلاف ما اذا كانت الجملتان من باب التنازع ، فيجوز الاخبار عن المتنازع فيه من نحو : ضربني وضربت زيداً ، ومن نحو اكرمني واكرمته عمرو ، فتقول في الاخبار عن زيد : الذي ضربني وضربته زيد ، وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو ، لوجود العائد للموصول حينئذ . وهكذا المتعاطفتين بالفاء . فيجوز الاخبار عن كل واحد من الاسمين فى نحو يطير الذباب فيغضب زيد . تقول فى الاخبار عن الذباب : الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد لأن الجملتين المتعاطفتين بالفاء الموصول بهما يكتفي فيهما بضمير واحد تنزيلا لهما منزله الشرط والجزاء ، لما في الفاء من معنى السببية كما تقدم في باب عطف النسق في قوله :

واخصص بفاء عطف ماليس صلة على الذي استقر انه الصلة

(و) الشرط السادس ؛ مـا زاد (فيه) ؛ اي في التسهيل (كالكافية) وهو (اشتراط جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن) اسم يلزمه النفي .

وقد عقد له الشارح في كتابه المزهر باباً فقال . ذكر الالفاظ التي لا تستعمل إلا في النفي وجعل منها نقلاً عن كتاب الجمهرة كتيع وعريب ودبيح وربى وطورى وطوئى وطوراني ونافخ ضرمه وتافخ نار ووابر وشفر وكراب وصافر ونمى وديار وديور ، ثم جعل منهـا نقلاً عن ابن السكيت والتبريزي لفظة احد .

قال بعض أرباب الحواشي نقلا عن كتاب التلويح ؛ ان احداً اذا كان همزته اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلاً . وهـذا يكون اسماً لمن يصح ان يخاطب يستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع وهو في معنى العموم . وقد يكون اسماً للعدد المخصوص بمعنى العدد الواحد وهذا همزته منقلبة عن الواو وجمعه احاد انتهى بأدنى تغيير . فعلم ان لفظة (احد من نحو ما جاءني من احد) من القسم الاول . فلا يجوز الاخبار عنه . لانه لو قيل الذى ما جاءني احد لزم وقوعـه في الايجاب . فانه خبر الذى وفاعل جاءنى ضمير مستتر فيه وهو خلف احد . هـذا بيان ما يقتضيه المقـام . وسيأتي نظيره في اوائل بـاب أسماء العدد .

(و) والشرط السابع (وروده مرفوعاً فلا يخبر عن) شيء مما لايجوز رفعه اعني (غير المتصرف من المصادر) كسبحان ولبيك ونحوهما (والظروف) غير المتصرفة المذكورة في بـاب المفعول فيه عند قوله ؛

وغير ذى التصرف الذى لزم ظرفية او غيرها من الكلم

فيجوز الاخبار عن تأديبا فى قولك : ضربت زيداً تأديباً ، وعن يوم الجمعة في قولك : سرت يوم الجمعة فتقول : الذي ضربت زيداً له تأديب ، والذى سرت فيه يوم الجمعة .

والشرط الثامن : الذى لم يذكراه أن يكون المخبر عنه في جملة خبرية ، فلا يجوز الاخبار عن اسم في الجملة الانشائية والطلبية ، لان الصلة كما تقدم في باب الموصولات لاتكون إلا خبرية .

تكملة - وفيها مسائل :

الاولى : قال جماعة : يتعذر الاخبار بالذى عن اسم في جملة مصدرة بالذى لانهم يأبون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظاً فأن تغايرا لفظاً كان جائزاً وقال بعضهم : دخول الموصول على الموصول لم يجيء في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين . وتدريباً لهم نحو الذى الذي في داره عمرو زيد : فقوله فى داره صلة للذي الثاني . وعائده مستتر في الظرف وعمرو خبره وهو مع صلته وخبره صلة للذى الاول وعائده الضمير المجرور في داره وزيد خبره . ومعنى المثال : ان الذى يسكن في داره عمرو هو زيد .

الثانية : يجوز الاخبار عن مجموع الصفة والموصوف فتقول في اكرمت زيد العاقل : الذى اكرمته زيد العاقل .

الثالثة : يجوز الاخبار عن المصدر العامل مع معموله . فتقول في نحو عجبت من دق القصار الثوب : الذى عجبت منه دق القصار الثوب . وكذلك المصدر الغير العامل فيجوز ان يقال في رأيت ضربك الذي رأيته ضربك .

الرابعة : لا يجوز الاخبار عن التميز المجرور للاعداد ، لوجوب كون المفسر صريحاً في تعيين جنس العدد ، والاضمار يخل بذلك . وبعضهم جوزه كقولك في هؤلاء عشرة رجال : الذين هؤلاء عشرتهم رجال ، وكذا المقادير والأعداد نحو راقود في قولك : عندي راقودان خلا وعشرة في المثال المذكور فلا يخبر عنهما فان الاعتبار بألفاظهما . ومن هذا القبيل المجرور بمذ ومنذ .

الخامسة : لايجوز الاخبار عن غلامه في قولك : زيد ضربت غلامه فلا يقال : الذي زيد ضربته غلامه ، لأنك اذا جعلت الضمير عائداً الى الموصول بقي المبتدء بلا عائد واذا جعلته عائداً الى المبتدء ، بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع .

السادسة : يجوز الاخبار عن مجموع المضاف والمضاف اليه نحو غلام زيد في قولك : اكرمت غلام زيد فتقول:الذي اكرمته غلام زيد واما البدل والمبدل منه : فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معاً كالمضاف والمضاف اليه ، لان البدل مبين للمبدل منه ، فلا يفرد منه ، ولان الصلة تخلو من العائد ان اخبرت عن البدل في نحو اكرمت زيداً اباك . ان قلنا ان البدل في حكم تكرار العامل ، وذلك لانك ان قلت الذي اكرمت زيداً إياه ابوك فالضمير اعني : اياه من اجزاء العامل في البدل المحذوف ، لا من اجزاء العامل في المبدل المذكور فاذن يبقى الصلة اعني : العامل المذكور بلا عائد الى الموصول وجوز بعضهم الاخبار عن كل واحد منهما وعنهما جميعاً ، فيقول في المثال المذكور مخبراً عن المبدل منه : الذي اكرمته اباك زيد ، ومخبراً عن البدل الذي اكرمته زيدا ابوك ومخبراً عنهما الذي اكرمته زيد ابوك

هذا في بدل الكل . واختلفوا في بدل البعض . والاشتمال . فجوزه بعضهم . اذ الضمير نفس ما بعده فيجوز عنده ان يقال : الذى كسرته رأسه زيد مخبراً عن المبدل منه . والذي كسرت زيداً اياه رأسه مخبراً عن البدل . وكذا الذى سرقته ثوبه زيد مخبراً عن المبدل منه والذي سرقت زيداً اياه ثوبه مخبراً عن البدل. ومنعه بعض آخر مستدلاً بان الضمير لايدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر المخبر عنه .

السابعة : لايجوز الاخبار عن الفاظ التأكيد . اذ المعتبر فيها في افادة التأكيد نفس الفاظها . ولان المخبر عنه يبقى تأكيداً بلا موكد بالفتح ، وكذلك عطف البيان بدون المعطوف عليه .

الثامنة : لا يجوز الاخبار عن المضاف اليه في الاعلام والكنى كامرء القيس وابي القاسم وابن عرس وسام ابرص ، اذ المضاف اليه فيها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة ، ولعله هذا هو الوجه فيما نسب الى ولي الله الغالب : من انه عليه السلام كتب في حالة الجر ابو طالب بالواو ، وهكذا كل جزء من جزئى المركب كخمسة عشر وبعلبك .

الثامنة : لا يخبر عن مذ ومنذ ، فانهما لا يضمران وكذا كل اسم ظاهر قام مقام المضمر نحو الحاقة ما الحاقة ، لان الغرض منه التفخيم والضمير لايفيده . ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان وكاد وأخواتهما والاصل جوازه لانه كخبر المبتدأ .

التاسعة : لا يجوز الاخبار عن الضمير المجرور برب ، والمرفوع بنعم وبئس ، لما ذكر سابقاً ، ولان الضمير فيها لايعود الى ماتقدم من الموصول : وذلك لان الضمير فيها لا يجيء الا مبهماً مفسراً بما بعده

وانما اطلنا الكلام في المقام تفصيلاً لمـــا اجمل سابقاً ، وحرصاً على تدريب المتعلم والمرجو من الله ان يكون في هذا القدر من التمرين كفاية لمن له بصيرة ودراية . وفي البـاب مسائل اخرى معقـدة اعرضنا عن ذكرها كمسائل معمول المتنازعين وافعال القلوب والذكى المتدرب يقدر على استخراجها بعد اتقان المسائل المتقدمة لانه قد اشرنا الى بعضهـا اجمالا والله الموفق والهادي الى سواء الطريق .

(واخبروا هنا) ؛ اي في هذا الباب (بال) الموصولة (عن بعض ماي) عن (جزء كلام) يجتمع فيه الشروط الثمانية المذكورة مع ثلاثة شروط اخرى :

الاول : ان (يكون فيه) اى في الكلام (الفعل) وبعبارة اخرى يكون المخبر عنه جزء من اجزاء الجملة الفعلية .

والشرط الثاني ؛ ان يكون الفعل فيها (قد تقدم) بان لا يتقدم عليها حرف لا يستفاد معناه من اسم الفاعل والمفعول كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام ، وسيأتي وجه الاشتراط بذلك .

الشرط الثالث : (ان صح صوغ صلة) اعني اسم الفاعل والمفعول (منه اي من الفعل المتقدم لال بان كان متصرفاً) ليصاغ منه الوصف الصريح ، لانه يجب كون صلة ال وصفاً صريحاً كما تقدم في باب الموصول في قوله :

وصفة صريحة صلة ال وكونها بمعرب الافعال قل

(كصوغ واق) : اعلاله كاعلال قاض . ومعناه حافظ (من وقى الله البطل اى الشجاع فاذا اردت الاخبار بال) عن الفاعل في هذه الجملة اى (عن الاسم الكريم) تشتق أسم فاعل من وقى وتجعله صلة

لال وتؤخر الاسم الكريم خبراً لها وتاتي بضمير يستتر في اسم الفاعل المشتق من وقى عائداً لها ، و (قلت الواقي البطل الله) ، فرفع الله حينئذ على الخبرية وقبل الاخبار كان على الفاعلية (او) اذا اردت الاخبار عن المفعول في هذه الجملة اعني البطل فتشتق اسم مفعول من وقى وتجعله صلة لال وتؤخر المفعول اعنى البطل خبراً لها فترفعه وتأتي بضمير بارز يتصل باسم المفعول خلفاً (عن البطل) منصوباً عائداً لها و(قلت الواقيه الله البطل) برفع البطل على الخبرية وكان قبل الاخبار منصوباً على المفعولية ولا يجوز حذف الضمير ، لان عائد ال لايحذف إلا فى الضرورة واما اتصال الضمير العائد وانفصاله فيعرف مواقعة مما ذكر في باب الضمائر فتذكر ، واذا اردت الاخبار عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد تقول : المضروب زيد ، لفظة ال في جميع هذه الصور مرفوعة على الابتدائية نقل اعرابها الى مدخولها وقد تقدم وجهه في باب الموصولات ، فراجع .

(ولايجوز الاخبار بال عن زيدمن زيدقائم لعدم وجود الفعل) فان قلت : ما المانع ان يخبر عن زيد في المثال المذكور فيقال القائم زيد ، قلنا المانع ان القائم قبل الاخبار اي : قبل وقوعه صلة لال مفرد وبعده جملة وفي معنى الفعل كما تقدم وجه ذلك في باب الموصولات فلا يصح قيام احدهما مقام الآخر ، (ولا) يجوز أيضاً الاخبار (من) زيد في قولك : (مازال زيد قائماً) او سيقوم زيد (لعدم تقدمه) اي الفعل ، ولأنه اذا بني اسم الفاعل من الفعل في الامثلة المذكورة يكون قائماً فتفوت معاني تلك الحروف الداخلة على الافعال المذكورة .

(ولا) يجوز أيضاً الاخبار (من) زيد في قولك (كاد زيد) أن (يفعل) وعسى زيد ان يقوم ولا من فاعل نعم وبئس اذا كان اسماً ظاهراً ، وكذلك ليس زيد قائماً (لعدم تصرفه) اي ؛ لعدم كون كاد ونحوه من الافعال المذكورة متصرفاً بحيث يمكن ان يصاغ منها اسم فاعل صلة لال ، إلا بعضها عند بعضهم اما عن خبر كاد واخواتها فقيل ؛ انه ايضاً كذلك . لكن لا من حيث كون هذه الافعال غير متصرف ، بل من حيث ان المعتبر فيها لفظ الخبر . لأن الملحوظ في اخبارها الدلالة على الحال اوالاستقبال والاضمار يخل بذلك (هذا) حكم الاخبار بال من حيث وجود الشرائط وعدمها .

واما حكم الضمير العائد الى ال . فهو انه (اذا رفعت صلة ال ضميراً راجعاً الى نفس ال) : بان تكون صلتها جارية على من هو له كالمثال المذكور في كلام الشارح مخبراً فيه عن اسم الكريم . فحينئذ (استتر) الضمير العائد (في الصلة) وجوباً ؛ (فتقول في الاخبار عن التاء من بلغت من الزيدين الى العمروين رسالة المبلغ من الزيدين الى العمرين رسالة انا) ؛ ففي المبلغ ضمير مستتر راجع الى نفس ال . وقد تقدم آنفاً انه اذا اخبر عن ضمير المتكلم او المخاطب . يجب ان يكون الضمير القائم مقامه غائباً لكونه عائداً الى الموصول . والعائد في باب الموصولات يجب ان يكون ضميراً غائباً ، إذ لم يعهد كون العائد في ذلك الباب غير غائب . وقد تقدم أيضاً الكلام في كلام امام الموحدين عليه سلام الله رب العالمين .

(وان يكن ما رفعت صلة ال ضميراً) عائداً الى (غيرها) بأن تكون الصلة جارية على غير من هي له (ابين) الضمير (وانفصل)

كما تقدم ذلك في باب الضمائر عند قوله :

وفي اختيار لا يجيء المنفصل اذا تأتى ان يجيء المنفصل

(فنقول في الاخبار عن الزيدين من المثال المذكور: المبلغ انا منهما الى العمروين رسالة الزيدان و) تقول في الاخبار (عن العمروين : المبلغ انا من الزيدين اليهم رسالة العمرون ، و) تقول في الاخبار (عن الرسالة : المبلغها انا من الزيدين الى العمروين رسالة) فانا في جميع الصور الثلاث فاعل المبلغ ، والمبلغ غير جار على من هو له . لان المبلغ هو المتكلم . لان فعله المشتق منه اعني : بلغت مسند الى المتكلم وال في جميع تلك الصور لغير المتكلم لانها نفس الخبر المتأخر . وهو الزيدان في الصورة الاولى . والعمرون في الثانية . والرسالة في الصورة الثالثة . فلذلك ابين انا وانفصل فتدبر جيداً وقس ولاتقتصر على ما ذكر .

« هذا باب اسماء العدد »

وهي الفاظ وضعت للعدد المعين . يبين بها كمية الاشياء . فخرج الجمع . لانه وضع لعدد غير معين ، وكذلك المئات والالوف والعشرات والآحاد ، وكذلك البضع والنيف ، لانها وضعت للعدد المبهم ، وخرج ايضاً رجل ورجلان ، لانهما لم يوضعا للدلالة على العدد المبين فحسب بل له وللجنس ، ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد . واما اهل الحساب كما في بعض حواشي خلاصة الحساب فلهم في تعريف العدد قولان :

الأول : انه ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين اوالبعيدتين كالعشرة مثلاً فان حاشيته القريبة السفلى تسعة ، والعليا احد عشر ومجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع الحاشيتين القريبتين وحاشيتاها البعيدتان ثمانية واثنا عشر او سبعة وثلاثة عشر او ستة واربعة عشر ، وهكذا سافلاً وصاعداً ، وايا من الحاشيتين تؤخذ يصير المجموع عشرين فتساوي العشرة نصفها .

القول الثانى : انه كثرة مركبة من احاد ، فعلى هذا القول يخرج اثنين وواحد ، وعلى القول الاول يخرج الواحد فقط .

وقال بعضهم : الاثنين ليس بعدد ، لأن الفرد الاول : وهو الواحد ليس بعدد ، لان العدد ما كان زائداً على الواحد ، فكذا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول أيضا عدداً . وفيه تناقض ظاهر فتأمل .

واصول اسماء العدد التي يرجع اليها جميع اسماء العدد في لغة العرب اثنتا عشرة كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف وما عداها متفرع منها بتثنية كمأتان والفان ، او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلاثة وعشرين وكأحد ومائة وكمائة والف ، وكذا احد عشر ، لان اصلها العطف ، ولذلك يقال لها التركيب التضمنى ، او باضافة نحو ثلثمائة وثلاثة آلاف .

ولا يجمع بين الواحد ومعدوده ، فلا يقال رجل واحد ، وكذا اثنين فلا يقال رجلين اثنين الا لنكتة ، لان قولك رجل ورجلين يفيد الجنسية والعدد فلا حاجة الى ذكر العدد بخلاف البواقي .

واما قوله تعالى : لاتتخذوا الهين اثنين : انما هو اله واحد حيث جمع بينهما والمعدود فلنكتة ، بينها التفتازاني حيث قال : ان لفظ

الهين حامل لمعنى الجنسية اعنى الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية ، وكذا اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة ، والغرض المسوق له الكلام في الاول النهى عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحاً لهذا الغرض وتفسيراً له ، قال : وهذا الذي يقصده صاحب الكشاف حيث قال : الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين : الجنسية والعدد المخصوص ، فاذا اريدت الدلالة على ان المعني به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد ، شفع بما يؤكده هذا كلامه . وقوله يؤكده اي يقرره ويحققه ، ولم يقصد انه تأكيد صناعي ، لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع . او بالفاظ مخصوصة انتهى محل الحاجة من كلامه .

ولفظ الواحد اسم فاعل من وحد يحد كوعد يعد ، معناه العدد المنفرد يجمع على واحدون ووحدان كشبان . والصفة المشبهة منه وحد يفتح الحاء وكسرها ووحيد وقد يبدل الواو همزة فيقال في وحد احد نظير وجوه واجوه اذ ابدال الواو في اول الكلمة قياس ان كانت مضمومة وشاذ ان لم تكن . واما احدى فهو قياس عند بعضهم ، نظير الدة في ولدة ، وشاذ عند آخرين .

واذا استعمل في الاعداد المركبة اختاروا احد واحدى على واحد وواحدة ، الا اذا كان المراد معنى جاعل كما سيأتى عن قريب . وقد يستعمل في الاعداد المركبة لغير معنى جاعل واحد وواحدة ، لكنه قليل فيقال : واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشرة ، ويستعمل احد واحدى في غير الاعداد المركبة

أيضاً مضافين نحو احدهم واحديهن ، ولا يستعمل احدى الا في الاعداد المركبة ، او مع الاضافة . واحد يستعمل للعموم بعد النفي وشبهه وبعد الشرط نحو وان احد من المشركين استجارك . ويلزمه حينئذ الافراد ، والتذكير نحو لستن كأحد من النساء . وتعريفه حينئذ نادر ولا يقع أحد في الايجاب اذا اريد به العموم كما تقدم فلا يقال لقيت أحداً الا زيداً ، ويستعمل واحد ايضاً لعموم العقلاء في غير الموجب لكنه يؤنث في المؤنث نحو ما لقيت واحداً منهم ، ولا واحدة منهن . وقال بعضهم : همزته حينئذ اصلية لابدل من الواو واما في الموجب فهي بدل اتفاقاً .

والتاء في اثنتان للتأنيث كما في ابنتان والهمزة في اوله عوض لامه وهو الياء ، لانه من الثنى ، والتاء في ثنتان كذلك . وقال بعضهم : ان التاء في اثنتان أيضاً كذلك . وابدال التاء من الياء قليل كأخت ومن الواو كثير نحو تراث وتقوى ، والالف في اثنان عوض عن اللام والالف قبل النون فيه منقلبة عن اللام ، ولذا كانت من ملحقات التثنية لانفسها .

(ثلاثة بالتاء قل وما بعدها للعشرة اي : معها في عد ما احاده مذكرة) نحو ثلاثة رجال ، وعشرة دنانير (وفي عد الضد وهو الذي احاده مؤنثة جرد من التاء) نحو ثلاث اماء ، وعشر افراس ، وانما عكس الامر يعني : حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت مع عدد المذكر لان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في اصل وضعه ، لانها اي الاعداد ما فوق الاثنين اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة ، فالاصل أن تكون بالتاء كما انه يعبر كذلك اذا اريد بالعدد المطلق

من غير نظر الى معدود نحو ستة ضعف ثلاثة ، واربعة نصف ثمانية ولا يقال ست ضعف ثلاث ، واربع نصف ثمان ، فاستصحب الاصل مع المذكر ، لكونه ايضاً الاصل كما بين ذلك في باب غير المنصرف ، ولكون المذكر مقدماً في الرتبة ، وحذفت التاء مع المؤنث فرقاً بين المذكر والمؤنث ولم يعكس لما قلنا من ان المذكر اسبق (و) ليعلم ان (الاعتبار فى التذكير والتأنيث فى غير الصفة باللفظ) كما مثلنا في اوائل هذه المسألة .

(وفيها) اي في الصفة الاعتبار (بموصوفها المنوي) ، لا نفس الصفة فان كان الموصوف مذكراً انث العدد ، وان كان مؤنثاً ذكر . قال الله تعالى : من جاء بالحسنة فله عشر امثالها : بترك التاء ، لأن الموصوف المنوي فيها مؤنث اي عشر حسنة امثالها ولولا ذلك الاعتبار لقيل : عشرة بالتاء ، لان المثل الذي هو واحد الامثال مذكر ، ونحو عندي ثلاثة ربعات اي رجال ربعات يقال : رجل ربعة اي لا طويل ولا قصير .

واذا كان المميز جمعاً ينظر الى مفرده فان كان مفرده مؤنثاً حقيقياً نحو ثلاث طوالق او مجازياً نحو ثلث عيون ، حذفت التاء من العدد وجوباً ، وان كان مفرده مذكراً نحو ثلاثة رجال ثبت التاء في العدد وجوباً ، ولا فرق في الصورتين بين كون المفرد او الجمع ذا تاء او غيرها .

واذا كان المفرد جائز التذكير والتأنيث كاللسان جاز في العدد التذكير والتأنيث نحو خمس السنة وخمسة السنة .

واذ كان المميز اسم جمع كنخيل او اسم جنس كتمر فان كان

مختصاً بالمذكر كالرهط والقوم فالتاء في العدد واجب ، قال الله تعالى : تسعة رهط وان كان مختصاً بالمؤنث فحذف التاء في العدد واجب نحو ثلاث مخاض ، لانها بمعنى النوق الحوامل وان كان مشتركا بين المذكر والمؤنث كالخيل والغنم والابل ، لأنها تستعمل في المذكر والمؤنث ، فان صرح في الكلام على احدهما فالاعتبار بالتصريح نحو عندي من الخيل ثلثة ذكور وعندي من الخيل ثلاث اناث ، وان لم يصرح في الكلام على احدهما فالاعتبار بالضمير العائد الى المميز فيعطى العدد عكس ما يستحقه الضمير ، فان كان الضمير مذكراً انث العدد نحو ثلاثة من الغنم الكثير ، وان كان الضمير مؤنثاً ذكر العدد نحو ثلاث من البط الكثيرة وان كان الضمير مذكراً تارة ومؤنثاً تارة اخرى يعطى العدد عكس تلك الحالة كالبقر لأن ضميرها يجوز فيه التذكير والتأنيث قال الله تعالى : « ان البقر تشابه علينا » وقرء تشابهت أيضاً ومن هذا القبيل قوله تعالى : نخل منقعر ونخل جاوية ، واذا كان المميز مما لا يتحقق فيه معنى التذكير والتأنيث فالاعتبار فيه باللفظ نحو خمسة من اللفظ واربع من الكلمة . وانما لم ينظر الى لفظ اشياء ولم يقل فيه ثلث اشياء بدون التاء وان كان اسم جمع على التحقيق ، لأنه قام مقام جمع شيء فكانه جمع لا اسم جمع فلذلك نظر الى مفرده وقيل ثلاثة اشياء الى عشرة اشياء ، لأن مفرده اعنى الشيء مذكر (والمميز لما ذكر) اي ثلاثة الى العشرة (اجرر بالاضافة) وعلل ذلك بانه لما كثر استعماله اختاروا فيه الجر بالاضافة للتخفيف ، لأنه تسقط من العدد التنوين والاضافة فيها كالاضافة في جرد قطيفة واخلاق ثياب اذ الاعداد طرأ عليها معنى الوصفية اذ معنى ثلاثة رجال رجال معدودة

بهذا العدد ولذلك تستعمل الاعداد تابعة للمعدودات كثيراً نحو رجال ثلثة .

ونحو :

بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم

وقوله صلى الله عليه وآله : « الناس كابل مائة لاتجد فيها راحلة » رمعنى الحديث مذكور في المطول في اوائل شرائط حسن الاستعارة فراجع هناك .

وقد يجر المميز بمن نحو جاءني ثلاثة من الرجال لكن الاغلب جره بالاضافة (حال كونه) اي المميز (جمعاً مكسراً) ليطابق العدد اذ العدد ليس بالواو والنون ولا بالألف والتاء . واما الجمع السالم فلايقع ميزاً للعدد عند بعضهم ان كان وصفاً إلا نادراً فلايقال ثلاثة قائمين ولا ثلاث قائمات ، اذا المطلوب من المميز تخصيص الجنس وتعيينه .

والصفات اكثرها للعموم واما غير الوصف فان كان علماً قل وقوعه ميزاً لأن جمع العلم كما مرفي باب المنادى لابد فيه من اللام عوضاً عن التعريف الزائل بالجمعية والغرض من المميز بيان الجنس لاالتعيين والمبين للجنس نكرة في الأغلب فلا يقال ثلاثة الزيدين ولا ثلث الزينبات إلا قليلاً وان لم يكن علماً فان كان للمميز جمع مكسر لم يميز بالسالم الا قليلاً وذلك لنكتة كقوله تعالى : سبع سنبلات ، والنكتة فيه مجاورته لسبع بقرات ولذلك جاء في غيره سبع سنابل ، وان لم يكن له مكسر يميز بالسالم لا محالة كقوله تعالى : ثلث عورات .

ويأتي المميز (بلفظ قلة في الاكثر) ليطابق العدد معنى اذ جمع

القلة ، كما يأتي في اول باب جمع التكسير يطلق على ثلاثة فمافوقها الى العشرة كنفس هذه الاعداد (نحو سبع ليال وثمانية أيام) هذا مثال لكلا الحكمين اي التأنيث والتذكير والجر بالاضافة والجمعية ، فلا تغفل ، وليالي جمع ليلة بزيادة الياء على غير قياس وقياس جمعها ليلات كبيضة وبيضات .

ونحو من جاء بالحسنة (فله عشر امثالها) مثال للموصوف المنوى اذ المراد بالأمثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها (وجاء) المميز (في القليل جمع تصحيح نحو سبع سموات) ، لان السماء لامكسر لها فضلا عن ان يكون لها قلة ، ومن هذا القبيل نحو خمس صلوات وسبع بقرات ، لان الصلوة والبقر أيضاً لا مكسر لهما .

(و) جاء جمع (تكسير بلفظ كثرة نحو) والمطلقات يتربصن بأنفسهن (ثلاثة قروء) فجاء المميز جمع كثرة مع وجود جمع القلة وهو اقراء ؛ والسر في ذلك ان جمع القرء بفتح القاف وسكون الراء على اقراء شاذ ، كما يأتي فى باب جمع التكسير والشاذ كالمعدوم . هذا ان قلنا ان المفرد فى الآية بفتح القاف ، وان جعلناه بالضم فلا شذوذ فيه لان القرء بضم القاف يجمع على اقراء قياساً فمجيء جمع الكثرة فى الآية لابد له من تأويل وقد اشار صاحب المصباح المنير الى التأويل فقال : القرء فيه لغتان الفتح وجمعه قروء واقرء مثل فلس وفلوس وافلس ، والضم ويجمع على اقراء مثل قفل واقفال قاله ائمة اللغة ، ويطلق على الطهر والحيض وحكاه ابن فارس ايضاً ، ثم قال : ويقال انه للطهر وذلك ان المرئة الطاهر كان الدم اجتمع في بدنها وامتسك ، ويقال انه للحيض ويقال اقرأت اذا حاضت واقرأت اذا

طهرت فهي مقرىء .

واما ثلاثة قروء فقـــال الاصمعي ! هذه الاضافة على غير قياس والقياس ثلاثة اقراء ، لانه جمع قلة مثل ثلاثة افلاس وثلاثة رجلة ولا يقال ثلاثة فلوس ولا ثلاثة رجال وقال النحويون ! هو على التأويل والتقدير ثلاثة من قروء ، لان العـدد الذي يضاف الى مميزه وهو من ثلاثة الى عشرة قليل والمميز هو المميز فلا يميز القليل بالكثير قال ! ويحتمل عندي انه قد وضع احد الجمعين موضع الآخر اتساعاً لفهم المعنى هذا ما نقـل عنه . وذهب بعضهم الى ان مميز الثلاثـة الى العشرة يجوز ان يكون جمع كثرة من غير تأويل فيقال خمسة كلاب وستة عبيد ، ولا يجب عند هذا القائل ان يقال خمسة اكلب ولاستة اعبد انتهى كلام صاحب المصباح المنير .

قال بعض المحققين اذا لم يكن للتمييز الا جمع قلة فيؤتى بها وان لم يكن لـه الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهمـا فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد المعـدود وان لم يكن له جمع مكسر يوتى بجمع المصحح نحو ثلاث عورات وقد يجىء جمع المصحح مع وجود المكسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل .

تنبيه — اعلم ان جميع ماذكرنا في ثلاثة الى عشرة انما هو فيما اذ لم يكن المميز لفظة مائة ، لان المائة المضاف اليها ثلاثة الى تسعة مفردة غير مجموعة ، نحو ثلاثمائة واربعمائة الى تسعمائة وذلك لان مائة وان كان مفردة لفظاً فهي جمع معنى ، لانها عشر عشرات ومجيئها جمعاً بأن يقال ثلاث مأين مثلاً شاذ لان اقـل مفهوم الجمع فيهـــا ثلثمائة وهو مما يفيد الكثرة وهي غير مناسب لهذه الاعداد .

وقد يقال في وجهه انه لم يأت جمعاً لان للمائة جمعين احدهما

في صورة الجمع المذكر السالم وهو مئون والثاني في صورة الجمع المؤنث السالم وهو مات ولا يجوز اضافة هـذا الصنف من العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين فلم يبق الامات لكنهم كرهوا ذلك للزومه وقوع تميز مفرد بعد ماهو في صورة جمع المؤنث السالم اذ لو صح ذلك ليقال ثلاث مات رجل مثلا فيقع التميز المفرد اعني رجل بعد مات التي هو في صورة جمع السالم وذلك خلاف ما تعود به التميز المفرد لانه تعود المجيء بعد ما هو في صورة الجمع المذكر اعنى عشرين رجلا فلذلك اقتصر في المفرد فيقال ثلاث مائة رجل حتى لا يخرج التميز المفرد عما تعود به فتأمل جيداً .

واصل مائة مئية على وزن سدرة حذف لامها ، كما في عزة وثبة ولامها ياء ، وانما يكتب بالألف لئلا يشتبه بصورة منه خطاً ، واذا ثني او جمع حذف الالف . ولها جمعان احدهما : مئون والآخر : مئات . وقال بعضهم : مئون اسم جمع .

(ومأة والالف وما بينهما) : اى ماتين وثلاثماة واربعمائة الى تسعمائة وكذا تثنية الالف وجمعه ومابينهما (للمفرد المميز اضف) وذلك ، لأن مائة متضمن لعشر وعشرين ومشتمل عليهما فاخذت من العشرة الاضافة ومن العشرين الافراد ولم يعكس لئلا يحصل الثقل بالجمع والتنوين ، ولأن الالف مشتمل على عشر مائة وهي تميز بمفرد مجرور فعومل الالف معاملة ما اشتمل عليه .

وعلله بعض المحققين بوجه آخر ، وهو انه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد ، والمائة والالف في جانب الكثرة منهما اختير في ميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي ميزهما المفرد الدال على القلة ، رعاية

للتعادل ولأن المميز قبلهما اعني ميز عشرين واخواته مفرد مع انه اخف ولفظهما كاف في الدلالة على الجمعية (نحو بل لبثت ماة عام ، ونحو (فلبث فيهم الف سنة) باضافة الف الى سنة (وجاء المميز) مفرداً (منصوبا قليلاً في قوله :

اذا عاش الفتى ماتين عاماً) فقد ذهب اللذاذة والفتاء

فعاماً ميز منصوب لماتين (ومائة وما بعدها للالف بالجمع نزراً) اي قليلاً (قد ردف مضافا اليه كقراءة الكسائي) وحمزة (ولبثوا في كهفهم ثلث مائة سنين) باضافة مائة الى سنين ، وفيه شذوذ واحد وهو جمع ميز مائة ، وسهله شبه المائة بالعشر في ان كل واحد منهما عشرة من احاد الذي قبله في المرتبة فالعشرة والمائة كل واحد منهما عشر من احاد المرتبة التى قبله .

وقرء بتنوين مائة ونصب سنين فيجب أن يكون سنين بدلاً من ثلاثمائة او عطف بيان له ، ولا يجوز جعله ميزاً لأنه يلزم حينئذ الشذوذ من وجهين احدهما : جمع ميز مائة والآخر : نصبه ، ولانه يلزم ان يكون اقل ما لبثوا في الكهف تسعمائة سنة لان اقل الجمع اعني سنين ثلاثة كأنه قيل ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة ، وليس ذلك بمراد قطعاً .

«((تنبيه))»

قال في الصمدية ورفضوا جمع المائة وعلل ذلك بعضهم بان استعمال جمع مائة مع ميزها لم يأت في كلامهم فلا يقال ثلاث مات رجل كما يقال ثلاثة آلاف رجل هذا ولكن قال الرضى ان لم تكن مائة مضافاً اليها ثلاث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضاً نحو

مات رجل .

(واحداً بالتذكير اذكر وصلته بعشر بغير تاء مركباً لهما فاتحاً آخرهما) فتحة بناء . وسيأتي وجه البناء (قاصد معدود ذكر نحو (رأيت احد عشر كوكباً » وقل لدى التأنيث للمعدود احدى عشرة بتأنيث الجزئين وقيل الالف في احدى للالحاق) بوزن درهم (لاللتأنيث نحو عندي احدى عشرة امرئة) .

واما حكم اثنان واثنتان مع عشرة فسيأتي عن قريب . (والشين فيها) اي في عشرة مختومة بالتاء مركبة (رووا عن الحجازيين سكونه) اي الشين كراهة توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع ثقل التركيب .

(و) رووا (عن) اكثر (بنى تميم كسره) اى الشين لما ذكر واجراء لها بجرى كتف ولكن هذا في الحقيقة ازالة ثقل بثقل آخر اي ازالة توالي اربع فتحات بالكسر (و) رووا (عن بعضهم) أي بني تميم وهم اقلهم (فتحه) اي الشين لان التركيب عارض وبعض آخر منهم يسكن عين عشر باخر الجزء الاول .

(واذا كان) عشرة (مع غير احد واحدى) ومع غير اثنان واثنتان (وهو) اي غير ما ذكر (ثلثة الى تسعة مامعهما) اي مع احد واحدى (فعلت من التذكر في المذكر والتأنيث ، فافعل ايضاً معه) اي مع غير احد واحدى (قصداً وهذا) اي فافعل قصداً (جواب الشرط المقدر في كلامه الذي ابرزته) والشرط الذي ابرزه قوله اذا كان . حاصل المرام وملخص الكلام ، انه اذا كان عشرة مع ثلاثة الى تسعة فالعشرة على القياس يعنى يذكر مع المذكر ، ويؤنث

مع المؤنث بخلاف الجزء الاول كما اشار اليه بقولـــه : (وثلاثة وتسعة وما بينهما ان ركبا مع عشر ماقدم من ثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث) .

وبعبارة اخرى اجريت ثلاثة الى تسعة على خلاف القياس (نحو عندي ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرئة) ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تأنيثين من جنس واحد ؛ اعني التاء فيما هو كالكلمة الواحدة ، بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة ، فان التأنيث فيهما من جنسين احدهما ؛ بالتاء والآخر ؛ بالالف . (واول عشرة بالتاء اثنتى كذلك) يعني بالتاء . (و) اول (عشراً بغير تاء اثنى كذلك) يعنى بغير تاء (اذا) معدوداً (انثى تشاء ، راجع للاول) يعنى اذا كانتا بالتاء (او ذكرا ، راجع للثاني) يعنى اذا كانتا بغير تاء . والمدار في التذكير والتأنيث على التمييز .

مثال الاول (نحو فانفجرت منه اثنتى عشرة عيناً) ، لان العين مؤنث .

ومثال الثاني نحو (ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهراً) ، لان الشهر مذكر .

فان قلت كيف جمع بين تأنيثين في اثنتي عشرة ، قلنا قد تقدم عن بعضهم ان التاء في اثنتي ليست للتأنيث ، بل هي بدل من لام الكلمة ، وعلى القول بانها للتأنيث قيل لانها حملت على التاء في ثنتان فلم يتمحض للتأنيث ولهذا حكم عليها بانها جنس آخر من التأنيث لانه قد تقدم ان التاء في ثنتان ليست للتأنيث ، بل هي بدل من لام

الكلمة اعنى الياء ، لان ثنتان من الثنى .

وقال بعض المحققين : ان التاء في اثنتان زائدة للالحاق باصبهان ، وقيل في ذلك وجه آخر ادق : وهو ان اثنتان لما كانت معربة كما يأتي بعيد (هذا) وعشرة مبنية ، والمعرب والمبنى متباينان ، فصارتا كأنهما اسمان متضايفان او هما متضايفان حقيقة ، بدليل حذف النون فلا مانع من اجتماع التأنيثين ، لانهما كلمتان غير مركبتين .

(والمعرب مما ذكر) اى احد عشر الى تسعة عشر ، الجزء الاول من (اثنى) عشر (واثنى) عشر ، (والياء فيهما) اي اثنى واثنتي (لغير الرفع) اي النصب والجر (وارفع بالالف كما تقدم في اول الكتاب) في مواضع النيابة في قوله :

كلتا كذاك اثنتان واثنتان كأبنتين وابنتين يجريان

هذا عند الجمهور ، وعللوا اعرابهما بانهما صارا بعد حذف النون المؤذن بالانفصال كالمضافين الى ما بعدهما ، لان النون لم يعهد حذفها في كلامهم إلا للاضافة ، والتركيب الاضافي لا يوجب البناء .

وقال بعضهم : انهما مبنيان كسائر اخواتهما من الصدور وان كلاً من اثنا عشر بالالف واثنى عشر بالياء صيغة برأسها كما قيل بذلك في هذان وهذين واللذان واللذين . وانما حذفت النون منهما ، لانها دليل تمام الكلمة المنافي للتركيب المشعر بالاتحاد ، اما الجزء الثاني اعني عشر وعشرة فهو مبنى . ويعلم وجه ذلك من المسألة الآتية .

(والفتح بناء في جزئي سواهما) اي سوى اثني عشر واثنتي عشرة (الف اما البناء) في الجزء الاول فقيل : لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلاً للاعراب فلو اعرب كان كالاعراب الحاصل في وسط

الكلمة وهو غير معهود في كلامهم وليس الالف في مسلمان والواو في مسلمون في وسط الكلمة لان النون فيهما كالتنوين دليل على تمام الكلمة . وقيل انما بنى الجزء الاول لكونه محتاجاً الى الثاني فشابه الحرف في الافتقار وهذا القول ليس بشيء لما تقدم في باب المعرب والمبنى من بيان شرائط الافتقار واما الجزء الثاني (فلتضمنه معنى حرف العطف) اعني الواو لان اصل احد عشر مثلاً احـــد وعشر حذفت الواو ، قصداً لامتزاج الكلمتين وتركيبهما ، لان المراد من الكلمتين معنى واحد ومرتبة واحدة من العدد كعشر وعشرين وانما مزجوا هذه الاعداد دون سائر الاعداد اعني عشرين واخواته ومائة والف ، لقرب هـــذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها مفردة . وقيل بنى الجزء الثاني ، لانه لا محل له من الاعراب لانه واقع موقع النون من المثنى في نحو زيدين ، وقيل : لأنه واقع موقع التنوين فتأمل جيداً .

وبنى الجزءان على الحركة للدلالة على عروض البناء ، وان لهمـــا اصل في الاعراب (واما الفتح فلخفته وثقل المركب) فيحصل التعادل ،

واجاز بعضهم اضافة الجزء الاول الى الثاني تشبيهاً بالمضاف والمضاف اليه حقيقة ، فيتاثر الصدر بالعوامل .

(واستثنى في الكافية) من وجوب الفتح (ثماني فيجوز) كثيراً (اسكان يائها) ، لتثاقل المركب بالتركيب (وكذا) يجوز (حذفها) اى الياء (مـــع بقاء كسر النون) ليدل على الياء المحذوفة (ومع فتحها) اي النون ، ليوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر في حـــال التركيب مع العشرة .

(وميز العشرين وما بعدها للتسعين اي معهـا) اى مع التسعين

(بواحد) اي بمفرد (نكرة منصوبة) . ولا فرق فى ذلك بين كون المميز مذكراً (كأربعين حيناً و) مؤنثاً نحو وواعدنا موسى (ثلاثين ليلة) ، امـــا افراد التمييز ، فلأنه كان في الاصل موصوفاً اذ اصل عشرين درهماً درهما عشرين فلما آخر وصار منصوباً على التمييز صار فضلة ، فاعتبر افراده تقليلا للفضلة مع ان الجمعية مفهومة من العدد والمفـرد اخصر ، ومع صيرورته في صورة الفضلات يراعي اصلـه اي الموصوفية ، فلا يوصف في الاغلب إلا هو لا العدد لانه هو المقصود وان كان مؤخراً دون العـدد وان كان متقدماً ، يقـال عندي عشرون رجـلاً شجاعاً وثلثون امرئة مؤمنة ، كمـا يوصف هو اذا كان مضافاً إليه نحو سبع بقرات سمان .

واما تنكيره فلأن الغرض الاهم منه بيان الجنس لا التعيين ، واما نصبه فلتعذر الاضافة مع اثبات النون لمشابهتها لنون الجمع التي تحذف للاضافة ، ولا يستقيم حذفها اذ هي ليست في الحقيقة نون الجمع حتى تحذف وما جاء في كلامهم من نحو عشرو درهم واربعو ثوب بالاضافة وحذف النون ، فهو قليل . فان قيل : فقـــد يقال ارضو زيد وهذه النون مثلها قلنا : بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون الجمع لأن ارضون كما تقدم في اوائل الكتاب جمع حقيقة وان كان شاذاً ، بخلاف عشرون واخواتها فانها ليست بجمع كما تقدم هناك ايضاً مع بيان الوجه في عدم كونها جمعاً .

(وميزوا مركباً) أي أحد عشر الى تسع وتسعين (بمثل ما ميز عشرون فسوينهما) ، فميزه بمفرده نكرة منصوبة (نحو عندي احد عشر رجلاً) ، ونحو « ان عدة الشهور عنـد الله اثنا عشر شهراً » ؛

والبيان فيه هو البيان في عشرين وأخواتها إلا النصب ، لان تعذر الاضافة هنا انما هو لكراهتهم ان يجعل ثلاثة اسماء كاسم واحد . لا يقال سيأتي بعيد هذا جواز اضافة المركب نحو هذا خمسة عشرك فكيف ذلك لانه يقال : لما كان المضاف اليه فيه غير المعدود لم يمتزج امتزاج ذلك المميز ، فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئاً واحداً وانما جوزوا ثلثمائة امرئة قياساً على مائة امرأة فتأمل .

واما قوله تعالى : (وقطعناهم اثنى عشرة اسباطاً امماً) ، فقد قيل ان اسباطاً ليس تمييزاً ، لانه جمع . وانما هو بدل من اثنتى عشرة بدل كل من الكل ، والتميز محذوف (اى فرقة اسباطاً) ولو كان اسباطاً تمييزاً لزم الشذوذ ، ولا يحسن حمل القرآن عليه . ولجيء بالعددين بدون التاء ، لان السبط مذكر وقد تقدم ان التميز اذا كان جمعاً ينظر الى مفرده .

وقال بعضهم : ان اسباطاً تميز وتأنيث العدد باعتبار وصفه : اعنى امماً لان امة مؤنث فتأمل .

تكملة تقول فيما زاد على تسع وتسعين مائة والالف في الواحد وماتان وألفان في التثنية من غير فرق بين المذكر والمؤنث وكذلك المات والآلاف او الالوف ثم تعطف فيما زاد من غير تغيير في الزائد ولا تبديل فتقول مائة رجل وواحد ومائة امرأة وواحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلاثة رجال او ثلث نساء ومائة واحد عشر رجلا ومائة واحدى عشرة امرئة ومائة واحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرئة ومائة وثلاثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرئة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه

ويجوز ان يعكس العطف في الجميع فتقول واحد ومائة الى آخر الامثلة فتنبه .

(وان اضيف عدد مركب) بجملته (غير اثنى عشر واثنتي عشرة) فلا يحتاج الى ذكر التميز ، لانه لا يضاف الى غير مميزه إلا اذا عرف جنسه فلا يحتاج الى تميز . واما اثنى عشر واثنتا عشرة فانما لم تجز اضافتهما الى غير المميز ، لان عشر فيهما واقع موقع النون بعد حذفها فصار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر ، لما تقدم من ان النون لم يعهد حذفها فى موضع إلا للاضافة فصار كأنه مضاف ، والتركيب الاضافي لا يضاف ثانياً ولو اضيف بدون عشر لالتبس باضافة الاثنين وحدهما ، لأن اضافة العدد الى غير المميز لا يختص بالمركب لانه يضاف الى غير التميز مطلقاً ؛ سواء كان مفرداً نحو اثناك وثلاثة زيد وعشروك ، ام مركباً وحينئذ (يبقى البناء) على الفتح (في الجزئين نحو هذه خمسة عشرك) كما انه كذلك مع التميز . (و) فيهما قولان آخران :

احدهما : انه (عجز وحده قد يعرب) بحسب العوامل مع بقاء الجزء الاول على البناء على الفتح ، كما في بعلبك (في لغة ردية كما قال سيبويه) .

وثانيهما : ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة دائماً ، كما في عبد الله وبعضهم اجاز هذا الوجه في المركب وان لم يضف الى شيء فلا تغفل .

(وصغ من اثنين فما فوق) اي ثلاثة (الى عشرة اي معها كفاعل المصوغ من فعل) بفتح العين نحو : ضارب وقاعد من ضرب وقعد .

(واختمه) اي الفاعل المصوغ من العدد (في التأنيث للمعدود بالتاء فقل ثانية وثالثة الى عاشرة ومتى ذكرت بتشديد الكاف) اي حين تذكر (المعدود فاذكر فاعلاً) اي (هذا المصوغ) من العدد (بغير تاء فقل ثان وثالث الى عاشر) .

وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين للمؤنث في المركب كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين في المركب لانه اسم لواحد مذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة .

فتحصل من ذلك ان حكم وزن الفاعل المصوغ من العدد حكم وزن الفاعل من الفعل تذكيراً وتأنيثاً ، إلا ان الاشتقاق من العدد سماعي ، لأنه من قبيل الاشتقاق من الجوامد نحو استحجر الطين المصوغ من الحجر فهو مستحجر .

ولوزن فاعل المصوغ من العدد استعمالان :

أحدهما : ان يستعمل وحده فيقال ثان وثانية وثالث وثالثة الى عاشر وعاشرة ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة اعنى كونه ثالثاً مثلاً .

وثانيهما : ان يستعمل منضماً الى غيره ، وله حينئذ معنيان اشار الى الاول منهما بقوله : (وان ترد به) اي بالفاعل المصوغ من العدد (بعض الذى منه بني اى صيغ تضف) انت الفاعل (إليه) اي الى الذي منه بنى ومعناه حينئذ ان الموصوف به بعض المضاف اليه (نحو) قوله تعالى : « اذا اخرجه الذين كفروا (ثاني اثنين » اي احدهما ، و) نحو قوله تعالى : « لقد كفر اللذين قالوا ان الله

(ثالث ثلاثة » اي احدهما) ووجه كفر النصارى بذلك القول ان معناه ان الآلهة ثلاثة وان الله تعالى احدهم اي بعضهم .

(و) اذا اريد به هذا المعنى (لا يجوز تنوينه و) لا (نصبه) لما بعده ، (وهذا مثل بعض بين) يعني حكمه حكم بعض (فانه) اي بعض (لا يستعمل) اذا اضيف (إلا مضافاً الى كله كبعض ثلاثة) فكذلك الفاعل المصوغ من العدد اذا كان المراد به بعض ما اشتق منه كالآيتين .

واشار الى الثاني منهما بقوله (وان ترد به) اي بالفاعل المصوغ من العدد (جعل العدد الاقل مثل ما فوق بان تستعمله مع اسفل) كان تستعمل خامس مع اربعة وسادس مع خمسة ، وهكذا (فحكم جاعل اي اسم الفاعل) المتعدي (له احكم فاضفه) الى ما بعده ، (او نونه و) حينئذ (انصب به) ما بعده بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال .

والاعتماد على ما ذكر في باب اعمال اسم الفاعل في قوله :

ولى استفهاماً او حرف ندا او نفياً او جا صفة او مسندا

(نحو رابع ثلثة) باضافة رابع الى ثلاثة ، (و) نحو (رابع ثلاثة) بتنوين رابع ، ونصب ثلاثة (اي جاعلها) أى الثلاثة (اربعة) .

قيل ومنه قوله تعالى : « مايكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم » فتأمل .

وبما سبق تنحل الحديث المنسوب اليهم عليهم السلام ان من قال: ان الله ثالث ثلثة بالاضافة فقد كفر ، ومن قال : انه ثالث ثلاثة

بالنصب فقد امن . والمراد من الاضافة معنى البعض لا الجاعل فلا تغفـــل .

(وان اردت به) اي بالفاعل المصوغ من العدد الاستعمال الاول بان تريـد به (بعض الذي منه بني مثل ما سبق في) قولـه تعالى : « اذ اخرجه الذين كفروا (ثاني اثنين » وكان) العدد (الذي منه بني مركباً) فحينئذ يجوز فيه ثلاثة اوجه :

الاول : ماشار اليه بقوله (فجيء بتركيبين اولهما فاعل) المصوغ من اثنين او ثلاثة الى تسعة ، حال كونه (مركباً مع العشرة وثانيهما ما بنى منه) اى اثنين او ثلاثة الى تسعة حال كونه (ايضاً مركباً مع العشرة و) بعد ذلك (اضف جملة المركب الاول) اي بجموعه (الى جملة المركب الثاني فقل) في التذكير (ثاني عشر اثني عشر و) في التأنيث (ثانية عشرة اثنتى عشرة) وهكـذا الى تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشرة تسعة عشرة .

والوجه الثاني : ان يقتصر على صـــدر المركب الاول ، فيعرب ويضاف الى المركب الثاني باقياً على بناء جزئيه . واليه اشار بقولـه (او فاعـــلاً بحالتيه) اي (التذكير) في المذكر (والتأنيث) في المؤنث (اضف بعد حذف عجزه الى مركب ثان فانه) اى هذا الوجه (بما تنوى اى) بالمعنى الذى (تقصده) من البعضية (يفي نحو ثالث ثلثة عشر) في المذكر : اى احدهم اى بعضهم (و) نحو (ثالثة ثلاث عشر) في المؤنث اى احديهن اى بعضهن .

والوجه الثالث : ان يقتصر على المركب الاول باقياً على بناء جزئيه واليه اشار بقوله : (وشاع الاستغناء عن الاتيـــان بتركيبين) وهو

الوجه الاول . (او) عن الاتيان (بفاعل مضافاً الى مركب) ثان وهو الوجه الثاني (بحادى عشر وهو المركب الاول وحذف) المركب (الثاني ، كما قاله في شرح الكافية ونحوه الى تاسع عشر) هذا .

وقال بعضهم : ان الوجه الثالث هو ان تحذف العجز من المركب الاول والصدر من المركب الثاني ، فيجوز حينئذ في هذا الوجه المشتمل على الحذفين وجهان :

احدهما : اعراب الجزئين ، لزوال التركيب المقتضي للبناء من كلا الجزئين .

وثانيهما : اعراب الجزء الاول ، لزوال التركيب وبناء الجزء الثاني على الفتح لتقدير ما حذف منه فهو مركب ، لأن المقدر كالمذكور .

وقال بعض آخر : انه يجوز بنائهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه فتدبر جيداً .

(وقبل عشرين اذكر وبابه الى تسعين الفاعل المصوغ من لفظ العدد) اذا اردت به بعض الذى منه بني (بحالتيه) يعني (التذكير) في المذكر (والتأنيث) في المؤنث (قبل واو عاطفة يعتمد فقل حادي وعشرون) في المذكر و (حادية وتسعون) فى المؤنث ، وشاع عندهم في عشرين واخواته اذا استعملت وحدها ، واريد بها البعض ان يقال تمام العشرين او متمم العشرين وكذلك أخواتها ، ولا يقال العشرون مثلاً لئلا يتوهم ان المراد منه مجموع العشرين المقابل لثلثين .

قيل : لا يستعمل فاعل من العدد المركب بمعنى جاعل ، فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر وكذلك الباقي . ولذا لم يذكره المصنف واقتصر

على معنى بعض ، ولكن يظهر من بعضهم انه يجوز ذلك قياساً ولك حينئذ وجهان :

اولهما : ان تأتي بمركبين صدر اولهما ازيد من صدر ثانيهما بواحد ، فتقول رابع عشر ثلاثة عشر ، ويجب في هذا الوجه اضافة المركب الأول الى المركب الثاني ، لأن تنوين الأول ونصب الثاني غير ممكن .

والوجه الثاني : أن تحذف عجز المركب الأول فتقول رابع ثلاثة عشر ويجوز في هـذا الوجه اضافة الأول الى الثاني وتنوين الأول ونصب الثاني محلاً به .

تنبيه - اذا كان المراد من الفاعل المصوغ من العدد واحداً من المعدود لكن لا مطلقاً بل باعتبار المرتبة ، يصح اضافته الى العدد المشتق هو منه ، والى مافوقه ايضاً نحو قولنا : الحسين عليه السلام خامس الخمسة وثالث الاثنى عشر وهذا المعنى اخص من بعض ومباين لمعنى جاعل فتدبر جيداً .

(فصل في كم وكأي وكذا)

(وهي الفاظ) وضعت للدلالة على (عدد مبهم الجنس والمقدار) ، فلذا احتيجت الى التميز .

(ميز اذا كان في الاستفهام كم بان تكون بمعنى اي عدد بمثل ما ميزت) المرتبة الوسطى من العدد اعني : احد عشر واخواتها ، و (عشرين) واخواتها الى تسعة وتسعين (اي بتمييز) مفرد (منصوب)

وانما حملت على وسطى المراتب لأن السائل لايعرف في الأغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة وهي عشرة والكثرة وهي المائة فما فوق اولى ، لأنه لو حمل على احد الطرفين ، كان تحكماً وترجيحاً بلا مرجح مع ان خير الامور اوسطها (ككم شخصاً سمينا اي علاً) .

وقد يجيء التمييز جمعاً اذا اريد به الاصناف نحو كم غلماناً لك اي كم صنفاً من الغلمان .

ولا يحذف التمييز إلا لدليل كما تقول مثلاً كم عندك اذا جرى ذكر الدينار اي كم ديناراً عندك وكذلك حذف تمييز كم الخبرية لكن حذف تمييز الاستفهامية اكثر .

(واجز ان تجره اي تمييز كم الاستفهامية من) الجارة حال كونها مضمرة اي مقدرة (ان وليت كم حرف جر مظهرا) ؛ والحاصل انه لايجوز جر المميز إلا اذا انجرت هي بحرف الجر والمجوز قصد التطابق بين كم ومميزها جراً (نحو بكم درهم تصدقت اي بكم من درهم) .

وقال بعضهم : الجر بسبب اضافة كم الى التمييز كما في الخبرية . ولا يجوز ان يكون المجرور بدلاً من كم لأن ما ابدل من متضمن الاستفهام يجب ان يلي همزة الاستفهام كما تقدم في باب البدل في قوله :

وبدل المضمن همزاً يلي همزاً كمن ذا أسعيد أم علي

وقد يجر كم باضافة اسم اليها كما ياتي عن قريب . وانما جاز تقديم حرف الجر والمضاف عليها مع ان لها صدر الكلام لأن تأخير الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجاز تقديم الجار عليها على ان

يجعل الجار سواء كان اسماً او حرفاً مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للتصدر حتى لايسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف ما الاستفهامية عند كونها مجرورة وجعل حذفها دليلا على التركيب حتى لاتسقط ما عن التصدر وسياتي ذلك في باب الوقف في قوله :

وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها واولها الها ان تقف

(وفيه) اي في دخول حرف الجر (دليل على ان كم اسم) لما تقدم في اوائل الكتاب من ان من علامات الاسم الجر كما صرح به في قوله:

بالجر والتنوين والنداء وال ومسند للاسم تمييز حصل

(وبنائها) اما (لشبهها الحرف في الوضع) او لتضمنها معنى همزة الاستفهام او لما قيل : من انها مركبة من كاف التشبيه وما الموضوعة للابهام ثم حذفت الفها لدخول الجار عليها وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب .

(واستعملنها) اي كم (حال كونها مخبراً بها بان تكون بمعنى) عدد (كثير كعشرة فميزها بمجموع مجرور اوماة فميزها بمفرد مجرور) وانما جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعاً للتحكم وانما لم يعكس بان يجعل مميز الاستفهامية كالطرفين ومميزها كالوسط لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهامية فرع الخبرية فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط . وانما جاز الجمع في تميزها ولم يجز في العدد الكثير اعني الماة والألف لان في لفظ العدد الكثير دلالة صريحة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المميز بخلافها فانها كناية عن الكثير وليس بصريح فيه فجاز جمع تميزها تصريحاً بالكثرة (ككم رجال جاؤني او كم مرة لغة في مرئة تأنيث مرء) .

ويجوز في كم مطلقاً مراعاة اللفظ والمعنى فيجوز ان يقال كم رجلاً او رجل جاءك اذا كان المسئول او ما اخبر عنه مثنى او مجموعاً ويجوز ان يقال كم رجلاً او رجل جاءاك او جاؤك ويجوز كم امرئة جائتك وجائك حملاً على المعنى واللفظ .

وقال بعضهم : كم مفرد لفظاً مجموع معنى ككل فينبغى على هذا ان لايعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لأنه لم يسمع كم رجلين لااستفهاماً ولا خبرا ولا يجوز ان يكون الضمير في الأمثلة المذكورة عائد الى التميز لبقاء المبتدا بلا ضمير من الخبر وهو جملة .

(ككم الخبرية كأي) وهي مركبة من كاف التشبيه واي المنونة ، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لأن التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف نوناً . ومن وقف عليها بحذف النون لاحظ حكم اصلها وهو الحذف في الوقف كما يأتي في باب الوقف في قوله :

تنويناً اثر فتح اجعل الفا وقفاً وتلو غير فتح احذفا

وفيها خمس لغات :

كأي بفتح الكاف والالف وتشديد الياء المكسورة مع التنوين ، وكأي بفتح الكاف وسكون الالف وتخفيف الياء المكسورة مع التنوين وكاء كجاء ، وكيء على وزن شيء ، وكأ على وزن يد كلها مع التنوين وكسر الهمزة (وكذا) أيضا مثل كم (في افادة التكثير وغيره) من الاحكام المذكورة اذا كان المراد بها العدد المبهم لاغيره كما سنبينه في المسئلة الآتية (ولكن) يستثنى من ذلك حكمان :

احدهما : ان كاين قد تستعمل في الاستفهام دون كذا او كم الخبرية

وثانيهما : انه (ينتصب تمييز ذين) اعني كأين وكذا قال الرضي ؛ ولم اعثر على منصوب بعد كأين . وهذا منه مع تبحره في هذا الفن غريب لورود النصب في كلامهم (نحو) قوله .

(اطرد اليأس بالرجا فكأين ألما حم يسره بعد عسره)

إلا ان يقال كما قيل ان كاين في البيت اسم فاعل من كان فتأمل .

(و) نحو (رأيت كذا وكذا رجلاً) وكذا ترد على ثلاثة اوجه .

احدها ان تكون كلمتين مستقلتين باقيتين على اصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارة كقولك زيد فاضل وعمرو كذا .

والثاني : ان تكون كلمة واحدة مركبة من الكلمتين المذكورتين زائلا عنهما معناهما مكنيا بها عن غير عدد كقولك : لمخاطبك أتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا او قلت كذا وكذا .

الثالث : ان تكون كلمة مركبة كتلك مكنيا بها عن عدد مبهم . وهذه هي المعقود لها الباب وورود كذا مكرراً مع الواو اكثر من افراده ومن تكرره بلا واو ولا دلالة لها على التكثير .

قيل : اذا كان مميزها جمعاً فهي كناية عن ثلاثة وبابها واذا كررت من دون عطف فهي كناية عن احد عشر وبابه واذا كررت من دون عطف فهي كناية عن احد وعشرين وبابه .

وللفقهاء في المسئلة كلام مفصل في باب الاقرار فليراجع .

(او به اي بتميز كاين) لاكذا (كما في الكافية صل من الجنسية تصب نحو وكاين من دابة لاتحمل رزقها الله يرزقها ولا يتصل بتميز كذا) كما اشرنا اليه (بخلاف كاين وكم فلا يعمل فيهما إلا متأخر

(وقد يضاف الى كم) مطلقاً (متعلق ما بعدها) اي معمول مـا بعدها (او يجر بحرف متعلق به) اي بما بعدها (كقولك ابناء كم رجل علمت ومن كم كتاب نقلت) يمكن جعل كل واحد من المثالين مثالاً لكل واحد من قسمى كم فلا تغفل . وقد تقدم آنفاً وجه جواز تقدم حرف الجر والمضاف عليها مع ان لها صدر الكلام (ولا حظ لكاين في ذلك) اي فى اضافة شىء اليها او دخول حرف الجر عليها (قاله في شرح الكافية) .

خاتمة ـ التمييز بعد كذا وكاين في الحقيقة عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لأنك تبين فى كذا رجلاً وكاين رجلاً ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العـدد المبهم حتى يكون التمييز من ذا او اي .

(هذا باب الحكاية)

وهى تطلق عندهم على معان :

منها ماتقدم فى باب العلم عند قوله :

وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغير ويه تم اعربا

ومنها ماتقدم فى باب الموصولات عند قوله :

وبعضهم اعرب مطلقاً وفى ذا الحذف ايآغير اي يقتفى

ومنها حكاية الجمل وما فى معناها بعد القول وما فى معناه .

ومنها حكاية اللفظ على حاله المتلفظ بها من دون استفهام كقولهم زيداً فى ضربت واكرمت زيداً متنازع فيهوكقول بعضهم ليس بقرشيا

ردا على من قال ان فى الدار قرشيا . قال بعضهم : يمكن ان يكون من ذلك ما فى الخط المنسوب الى مولى الموحدين سلام الله عليه كتبه علي ابن ابو طالب بالواو حكاية لحالة الرفع .

ومنها ما عقد له الباب وهو حكاية حال المفرد فى الاستفهام والغرض فى الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسئول عنه هو ماذكره المتكلم فى كلامه لاغيره حتى يكون نصا لايحتمل غير المراد اي لايحتمل غير ماذكره المتكلم في كلامه .

(احك بأي) الاستفهامية (ما ثبت لمنكور سئل عنه بها) اي بأي (من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع) : وانما اشترط الاستفهام في هذه الحكاية لأن حكاية هذه العلامات المذكورة لابد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات ، حتى تحكى ، وانما اشترط كون المسئول عنه المحكى علاماتها نكرة لأن المعارف ان حكيت تذكر نفسها كما يجيء عن قريب لأن الاستفهام عنها ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات لكونها معلومة غالبا فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما فعل في النكرات ولو ذكرت النكرات بنفسها لم يكن حكاية لأن النكرة اذا ذكرت ثانية فلا بد فيها من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانيا هى المذكورة اولا ، كما في قوله تعالى: «إنا ارسلنا الى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول » فلا يكون حكاية ، لأن الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان ، (سواء كان في) حالة (الوقف) على اى (اوحين تصل) لفظه بكلمة بعدها (فقل لمن قال رايت رجلاً وامرئة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات ايا) في حكاية رجلاً (واية)

في حكاية امرئة (وايين)في حكاية رجلين (وايتين) في حكاية جارتيين (وايين) في حكاية بنين (وايات) فى حكاية بنات ويجوز في اي وجه اخر وصلاً وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فتقول اي وايا واي في المفرد والمثنى والجمع والمؤنث وليعلم ان الحكاية بأي لايشترط فيها كون المسئول عنه عاقلا ، لأن ايا في اصل وضعها للعقلاء وغيرهم ، بخلاف من فانها للعقلاء فقط فيجوز ان يقال ايا لمن قال اشتريت حماراً ، وايين لمن قال اشتريت حمارين . وهكذا فقس .

وفي الحركات اللاحقة لأي حال الحكاية وجهان :

احدهما : انها اعرابها فيكون مبتدء محذوف الخبر ومفعولاً محذوف الفعل ومجروراً محذوف الجار .

وثانيهما : وهو الأولى ان هذه العلامات حكاية للفظ المتكلم ومحلها رفع دائما على الابتداء والتقدير اي هو .

(ووقفا) فقط (احك ماثبت لمنكور بمن) الاستفهامية : وانما اشترط الحكاية بمن بكونها في حالة الوقف ولم يشترط ذلك فى اي لأن من لكونها مبنية قصدوا تبعيدها من الاعراب واثبتوا العلامات المذكورة في حالة لايكون فيها على الكلمة في الاغلب اعراب ولاتنوين التمكن وهي حالة الوقف ، لأن الكلمة تجرد فيها كما يأتى عن الرفع والجر والتنوين ، واما اى فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفاً (والنون منها) اي من لفظ من اذا كان المسؤل مفرداً مذكراً ، (حرك مطلقاً) اي في حال رفع المسؤل عنه ونصبه وجره (واشبعن) الحركة (حتى ينشأ) من اشباعها (واو فى حكاية المرفوع والف في) حكاية (المنصوب وياء في) حكاية

(المجرور فقل لمن قال لقيني رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت برجل منى) وانما زادوا في المفرد المذكر الواو والالف والياء المتولدة من الاشباع لأنهم لما ارادوا حكاية حركات المسؤل عنه ولا يمكن ذلك في الوقف فاثبتوا بدل الحركات الاعرابية حروفاً تشبهها ساكنة . وجاؤا قبلها بحركات تناسب الحروف والحركات الاعرابية المقصود حكايتها مراعاة للحقين اعنى ! الحكاية والوقف ولم يفعلوا ذلك في المسؤل عنه المؤنث كما يأتي اذهاء التأنيث في الوقف لا يكون إلا ساكنة ، فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب ولم يعكس بان يترك حكاية التأنيث ويحكى الاعراب ، لأن الاعراب فرع الذات ، واذا امتنع مراعات الفرع والاصل معاً كانت مراعات الاصل اولى وفي المقام اقوال اخر ليس هنا محل ذكرها فلتطلب من المطولات

(وصل بمن الفاً) ونوناً فيما اذا كان المسؤل عنه تثنية مرفوعاً (اوياء ونوناً) اذا كان تثنية منصوباً او مجروراً (وقل منان ومنين بعد قول شخص لي الفان كابنين حاكياً له) اى قول شخص (موافقاً في التثنية والاعراب وسكن نون) الثاني من (منان ومنين تعدل وصل بمن تاء التأنيث) اذا كان المسؤل عنه مؤنثاً (وقل لمن قال اتت بنت حاكياً) قوله (منه) بقلب التاء هاء ، كما هو مقتضى الوقف (والنون من منه اذا وقعت قبل تاء المثنى عند التثنية فهي مسكنة كقولك لمن قال عندي جاريتان منتان) بسكون النون الاولى والثانية واسكان النون في منتان ومنين للتنبيه ، على ان التاء فيهما ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة هي بها ، بل هي لحكاية تأنيث كلمة اخرى اى المسؤل عنه فلذا لم يلتزم فى ما قبلها الفتحة التى تلزم ما قبل تاء التأنيث .

وقريب من ذلك وجه اسكان التاء فى بنت واخت ونحوهما ، لأن التاء فيها لم يتمحض للتأنيث بل كانت بدلاً من لامها . (والفتح نزر لها) اي للنون الأولى (اي قليل) لما ذكرنا قبيل ذلك من ان التاء ليست لتأنيث الكلمة .

(وصل التاء والالف بمن اذا حكيت جمعاً مؤنثاً فقل منات باثر) اى بعد (قول شخص ذا بنسوة كلف) اي عشق .

(وصل بمن واواً) ونوناً (او ياء ونوناً) اذا كان المسؤل عنه جمعاً مذكراً (وقل منون) اذا كان مرفوعاً (ومنين) اذا كان منصوباً او مجروراً حال كونك (مسكناً للنون) الثانية (منهما ان قيل جاء قوم لقوم فطناً حاكياً له) : اي لهذا القول (موافقاً) كل واحد مما قلت (له) اى لكل واحد مما قيل (فى الجمع والاعراب وان اتصل من بالكلام) الذي بعده (فلفظ من لا يختلف مطلقاً) : اي سواء كان المسؤل عنه مفرداً مرفوعاً ، او غيره (بل يبقى) لفظ من (على حاله) من الافراد بلا حكاية الاعراب .

ولا لعلامات آخر اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد ، (فقل لمن قال جاء رجل او امرأة او رجلان او امرأتان او رجال) او نساء (من ياهذا) وليعلم انه يجوز في من الموقوف عليها هذا الوجه ايضاً ووجه آخر وهو أن تزيد على من حروف المد المتولدة من الاشباع.

كما تقدم فى الوجه المشهور في المفرد المذكر حاكياً للاعراب فقط ولايحكى علامات التثنية والمجموع والمؤنث وان كان المسؤل عنه احدها فتقول في المثال المذكور منه ، وعلى هذا قياس النصب والجر .

(ونادر الحاقها العلامة) في حال الوصل (بان قيل) : منو ومنا

ومنى ومنان ومنتان ومنين ومنتين و (منون) ومنين ومئات ، وان كان المسئول عنه مثنى او مجموعاً ، او مؤنثاً مرفوعاً او غيره (وهو) اي الحاق العلامة وصلا (ثابت في نظم عرف وهو) اي النظم (قوله :

اتوا ناري فقلت منون انتم)　　فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

قيل وهذا وهم ، لأنه لم يتقدم في الكلام جمع منكر حتى يحكى ولذا قال بعض المحققين :

والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لاعلى وجه الحكاية وقوله منون انتم ليس بمحكي كما زعم اذ لا منكر مذكور قبله.

هذا ولكن في حاشية الكشاف في تفسير سورة الفاتحة ما يؤيد المصنف وهذا نصه والضمير في اتو لمبهم ومنون استفهام وكان حقه من انتم لانه لا ياتى بصورة الجمع الا في الوقف والاصل في نونه الاخير السكون للوزن على ان اجراء الوصل مجرى الوقف كثير في النظم كما صرحوا به وجعلوا هذا منه انتهى محل الحاجة من كلامه وصرح في آخر كلامه ان هذا من أكاذيب العرب .

والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في آخر الكلام ، لأنها في حالة الوقف فاذا قيل رأيت رجلاً وامرأة ، قلت من ومنه ، واذا واذا قيل رأيت امرأة ورجلا قلت من ومنا .

وفي جائني رجل وامرئتان من ومنتان ، وعليه فقس واذا اجمع من يعقل وغيره يسئل عن العاقل بمن وعن غيره بأي ، فاذا قيل : لقيت رجلا وحمارين قلت من وايين وعله فقس .

(والعلم) فقط لاغيره من المعارف (احكينه من بعد من وحدها) من بعد اي . وانما خصت الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف ،

لكونه اكثر استعمالا من غيره ، لكونه دالا على المسمى ومعيناً له من دون قيد لفظي او معنوي كما تقدم في باب العلم في قوله :

اسم يعين المسمى مطلقا علمه كجعفر وخرنقا

والغرض من الحكاية التنصيص والتصريح ، وهما بكثير الاستعمال انسب وايضاً الاعلام غير متصرفة في الجملة مصونة في الزيادة والنقصان كما اشير الى ذلك في باب غير المنصرف ، فناسب ان لا يتصرف في اعرابها ايضاً وهو معنى الحكاية . لكن يشترط في حكايته أن لا يكون مصحوباً بشيء من التوابع وإلا فلا يجوز حكايته ، لان اعادة التوابع معه يغني عن حكاية اعرابه نعم لو وصف بابن بين العلمين لم يمتنع حكايته ، لانـــه وان اغنى الوصف المذكور ايضاً عن الحكاية كساير الاوصاف .

إلا ان تنزيل هذا الوصف مع موصوفه منزلة اسم واحـد بدليل حذف تنوينه ، ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية .

ويشترط أيضاً ما اشار اليه بقوله . (ان عريت) لفظة من (من عاطف بها اقترن) وذلك لأن الغرض من الحكاية كما تقدم التصريح بأن المسئول عنه هو المذكور او لا ، فاذا عطفت جملـة السئوال على كلام المتكلم صار في ذلك بيان ان المسئول عنه هو المذكور في كـلام المتكلم ، فلم تحتج الى الحكاية بخلاف ما اذا لم تعطف فانه لا يعلم ذلك إلا بالحكاية (فقل لمن قال جاء زيد من زيد) بالرفع) ولمن قال رأيت زيداً من زيداً) بالنصب (ولمن قال مررت بزيد من زيد) بالجر ، وليعلم ان من في جمع الصور الثلاث مرفوع المحل بالابتدائية

وما بعده في الصورة الاولى مرفوع على الحكاية لا على الخبرية ، والرفع الذي لأجل الخبرية مقدر فيه وكذلك في الصورة الثانية والثالثة ، فما بعد من في الكل معرب مرفوع المحل تعذر ظهور اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة مجلوبة للحكاية كالمضاف الى ياء المتكلم في حالة الجر على ما هو الاشهر الاقوى .

(فان اقترنت) لفظة من (بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع مطلقاً) اي سوا كان العلم في كلام المتكلم المسئول مرفوعاً او منصوبا او مجروراً . حاصله انه يمتنع الحكاية وقد مر وجهه قبيل ذلك فلا نعيده هذا كله على لغة اهل الحجاز ، واما بنو تميم فانهم يأتون بالعلم من بعد من مرفوعاً بالابتدائية مطلقاً ولا يحكون .

(تتمة — لا يجوز حكاية غير ما ذكر ، واجاز يونس حكاية كل معرفة .

قال المصنف : ولا اعلم له موافقاً) هذا في ما بعد من ، واما اذا سئلت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى علما كان او غيرها فاذا قيل رأيت زيداً او مررت بزيد ، قلت اي زيد بالرفع لا غير ، لان الاعراب يظهر في اي فكرهوا ان يخالفه ما بعده في الاعراب .

(هذا باب التأنيث)

(وهو كما تقدم في باب غير المنصرف (فرع من التذكير ، لأن الأصل في جميع الاشياء التذكير (ولذلك افتقر) المؤنث (الى علامة) تميزه عن المذكر .

(علامة التأنيث تاء كفاطمة وتمرة او الف مقصورة او ممدودة كحبلى وحمراء) وقال بعضهم : ان الياء ايضاً علامة التأنيث في ذى وتي . وليس بشيء لانه ليس في اسماء الاشارة ما هو على حرف واحد . والتاء ام الباب (و) لذلك (في اسام بفتح الهمزة) جمع اسم اي في الاسماء اذا كانت (مؤنثة قدروا التاء) لا الألف ، لأنها الاصل ولأن وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان يحذف ويقدر ، بخلاف الألف . والاصل في مقام التقدير تقدير الأصل والاسم المؤنث (كالكتف) فالتاء مقدرة فيها .

والمشهور ان ما كان من الاعضاء مزدوجاً ، فالغالب عليه التأنيث إلا الحاجبين والمنخرين والخدين ، والمرجع السماع وعد المنخرين من المزدوج لا ينافي في عد الانف من غيره ، لأن الأنف اسم للمنخرين معاً وكل واحد يسمى منخراً لا انفاً ومن غير الغالب الكف ، لأنه قد يذكر وما كان غير مزدوج فالغالب عليه التذكير ومن غير الغالب اللسان والقفا فانهما قد يؤنثان .

(ويعرف) التأنيث فيجب به (التقدير للتاء في الاسم بالضمير

اذا اعيد اليه نحو الكتف نهشتها) فيه ، وفيما بعده دور يمكن دفعه (ونحوه كالاشارة اليه نحو هذه جهنم كالرد لها اي ثبوتها) اي التاء (في التصغير) ان كان ثلاثياً فان التصغير ترد الاشياء الى اصولها بالشرط المذكور (نحو كتيفة وفي الحال نحو هذه الكتف مشوية) فيه تكرار ظاهر .

(و) في (النعت والخبر نحو الكتف المشوية لذيذة وكسقوطها في عدده نحو اشتريت ثلاث ازود) في النسخة التي عندى ازود بالزاى على وزن افعل ، لكن الظاهر انه بالذال على وزن قول من دون الف او على وزن اقوال ، والذود الابل لا يتجاوز عددها ثلاثين ولا يقل عن الثلاث وهو مؤنث ولا يكون إلا من الاناث وهو جمع لا واحد له او واحد جمعه ازواد وله معان آخر مذكورة في كتب اللغة .

(والاكثر في التاء ان يجاء بها للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث) والمراد بالصفة الاسم المشتق الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود (كمسلم ومسلمة) لا النعت النحوي ، وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في جائنى رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جائنى هذا الرجل (وقل مجيئها في الاسماء كامرء وامرئة ورجل ورجلة وجائت لتميز الواحد من اسم الجنس) الجامد (كثيراً كتمر وتمرة ولعكسه قليلا ككمأء وكمأة) فا الذي فيه التاء جمع والذي بدون التاء مفرد بعكس التمر والتمرة ، قيل : وقد يجيء ياء النسبة للوحدة أيضاً كالتاء نحو عربي وعرب ورومي وروم .

(و) جائت (للمبالغة) في الوصف (كراوية) لكثير الرواية .

(و) جائت (لتأكيدها) اي المبالغة (كنسابة) لأن وزن فعال يفيد المبالغة والتاء توكدها .

(و) جائت (لتأكيد التأنيث كنعجة) لان النعج يفيد التأنيث بنفسه والتاء يؤكده .

(و) جائت (للتعريب) اي تعريب الاسماء الاعجمية (ككيالجة) لأن كيلج اسم اعجمي جمع على كيالج فدخلت عليه التاء ، ليدل على ان اصله اعجمي فعرب : والفرق بين المعرب وغيره ان العرب تتصرف في الاول دون الثاني فتأمل .

(و) جائت (عوضاً عن فاء) الفعل (كعدة) اصلها وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء في غير محل المعوض عنه ، لان تاء التأنيث لا تقع صدر الكلمة .

(و) جائت عوضاً عن (عين) الفعل (كاقامة) وتقدم بيانه فى باب ابنية المصادر عند قوله :

وغير ذى ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس

(و) جائت عوضاً عن (لام) الفعل (كسنة) وقد تقدم في الكتاب في الثالث من مواضع النيابة ان اصلها عند بعض سنو وعند بعض آخرين سنه فكرهوا على الاول تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الثاني على الهاء لخفائها فحذفوا الواو او الهاء وعوضوا منها التاء في محل المعوض عنه على القياس .

(و) جائت عوضاً (من زايد لمعنى كأشعثى واشاعثة) فالتاء في اشاعثة عوض من ياء النسبة اذ اصله اشاعثي ولذا لايجتمع التاء مع

الياء ، فلا يقال اشاعثتي (او) من زائد (لغير معنى كزنديق وزنادقة) فاصل زنادقة زناديق كقناديل فالتاء عوض من ياء زناديق فاذا ذكر الياء لم يجأ بالتاء وبالعكس فيقال زناديق أو زنادقة فالتاء والياء متعاقبان .

والزنديق هو الذي لا ينتحل ديناً ، وقيل هو الذى يظهر الاسلام ويخفي الكفر ، وقيل ان المعنى الثاني معنى اصطلاحي للفقهاء واما في لغة العرب فهو يطلق على من ينكر الباري تعالى وعلى من يثبت الشريك له وعلى من ينكر حكمته ، وقيل ان الكافر اسم لمن لا ايمان له فان اظهر الايمان خص باسم المنافق وأن قال بقدم الدهر واسناد الحوادث إليه خص باسم الدهري ، وان كان مع اعترافه بنبوة النبي صلى الله عليه وآله واظهاره عقائد الاسلام يبطن الكفر ، فهو الزنديق الاسلامي وإلا فقد يكون من المشركين او أهل الذمه ، والملحد من لايعترف بوجود الصانع اصلاً .

وقيل هو معرب زندي منسوب الى زند وهو كتاب زردشت ، وزعم بعضهم انه ابراهيم الخليل (ع) ، فلما صار معرباً قلبت يائه الثانية قافاً ، وقيل هو معرب زن دين : اي من كان دينه كدين النساء في الضعف قلبت النون في الآخر قافاً للتعريب ! هذا كله كلام ارباب الحواشي ، واما اهل اللغة فقال صاحب المصباح المنير : والزنديق مثل قنديل .

قال بعضهم ! فارسي معرب . وقال ابن الجواليقي ! رجل زندي وزنديق اذا كان شديد البخل وهو محكي عن ثعلب وعن بعضهم سألت اعرابياً عن الزنديق فقال ! هو النظار في الامور .

والمشهور على السنة الناس ان الزنديق هو الذي لايتمسك بشريعة ويقول بدوام الدهر والعرب تعبر عن هذا بقولهم ملحد اي طاعن في الاديان وقال في البـــارع زنديق وزناديق ، وليس ذلك من كلام العرب في الاصل . وفي التهذيب وزندقة الزنديق انه لايؤمن بالآخرة ولا بوحدانية الخالق انتهى .

وقال في المزهر قال ابو حاتم : الزنديق معرب كان اصله زنـده كردو زنده الحياة وكرد العمل اي يقول بدوام الدهر ، وقال في المنجد: تزندق اتصف بالزندقـة فهو زنديق الجمع زنادقـه وزناديق فارسية ، وكانوا يقولون في المثل من تمنطق تزندق : اي من تعلم علم المنطق تهور في الزندقة لأنـه يتورط في الاقيسة والنتائج بمـا يفسد العقائد الدينية التي مدارها على التسليم .

والزنديق الخبيث الداهية ومن لا يراعي حرمة ولايحفظ مودة وهو لغة عامية والزندقة الكفر باطناً مع التظاهر بالايمان ، ورجل زندق وزندقي شديد البخل انتهى .

والغرض من التطويل معرفة ما في الاقوال من التهافت والتقارب فعليك بالتتبع التام في المسائل العلمية اذا احتاج اليه المقام ولا تقلد فانه مانع عن بلوغ المرام .

(و) جائت التاء عوضاً (من مدة تفعيل كتذكية) اصلها تذكياً بيـاء مشددة على وزن تفعيـل حذفت اليـاء الثانية وعوض منها تـاء التأنيث ، لكونها اقوى على قبول الحركات من حروف العلة كما تقدم ذلك في سنة .

وجائت عوضاً عن ياء المتكلم في نحو يا ابت وياء امت كما تقدم

فى آخر باب المنادي المضاف الى ياء المتكلم .

وجائت امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة ، لكون الوصف غير محتاج الى الموصوف كما يجيء ذلك عن قريب فى ذبيحة ونطيحة في آخر الباب .

(ولا تلي تاء) حال كونها (فارقة بين صفة المذكر وصفة المؤنث توسعا) خمسة اوزان :

الاول : وزن (فعول حال كونه اصلاً بان كان بمعنى) اسم (فاعل كرجل صبور) بمعنى صابر (وامرئة صبور) بمعنى صابرة . وانما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل اي لعدم كونه موازناً للفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها .

قيل : وبهذا استدل على ان بغياً فى قوله تعالى : ولم اك بغياً ، وفي قوله تعالى : وما كانت امك بغياً على زنة فعول لا فعيل ، وإلا لوجب تأنيثهما في الموضعين بأن يقال بغية ، لان وزن فعيل كما يأتي عن قريب اذا كان بمعنى فاعل لحقته التاء وجوباً . ولهم في توجيه ترك التاء في الموضعين مذاهب :

منها : ما ذكر فاصله على هذا بغوياً اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم ادغمت الياء في الياء فكسر الغين بمناسبة الياء .

ومنها : انه فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء ، لأنه للمبالغة أو للنسبة كطالق وتمار .

ومنها : انه فعيل ترك فيه التاء تشبيهاً بفعول .

ومنها : ان البغي خاص بالمؤنث كالحائض والمرضع ، فلا يقال

رجل بغي كما يقال امرئة بغي وصيغ المختصة بالمؤنث لا تؤنث .

ومنها انه معدول عن باغية وكل ما كان معدولاً عن وجهه ووزنه كان مصروفاً عن حكم اخواته فلذا اسقط عنه التاء .

ومنها : انه لم يقل بغية رعاية للفواصل .

ومنها : انه لم يقل بغية لأنه مصدر ، او بزنته كما في قوله تعالى خلصوا نجياً وقوله تعالى : وهي رميم ، (بخلاف ما اذا كان) وزن فعول (فرعاً بان كان بمعنى) اسم (مفعول كجمل ركوب) اي مركوب (وناقة ركوبة) اي مركوبة . وانما جعل الاصل ما كان بمعنى الفاعل دون العكس ، لأنه اكثر استعمالاً ، ولأن الفاعل مقصود والمفعول فضلة . وانما دخلت التاء في الفرع وان كان أيضاً غير جار على الفعل فرقاً بينه وبين الاصل .

والوزن الثاني : ماذكره بقوله (ولا المفعال) بكسر الميم كرجل مهذار) اي المتكلم بما لا ينبغي (وامرئة مهذار) اي المتكلمة بما لا ينبغي . والوجه في عدم دخول التاء عدم الجريان على الفعل ، ولأنه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في اوله .

والوزن الثالث : ماذكره بقوله (ولا المفعيل) بكسر الميم (كرجل معطير) اي كثير التعطر اي الذي يستعمل العطر كثيراً (وامرئة معطير) اي كثيرة التعطر .

والوزن الرابع : ما ذكره بقوله (كذاك مفعل) بكسر الميم وفتح العين (كرجل مغشم وامرئة مغشم) المغشم كمنبر عديم الحياء او كثير الجرئة ومن معانيه الظالم وقريب منه الغشمشم بالشينين بينهما ميم ،

ووجه عدم دخول دخول التاء فيه وفيما قبله ماذكرناه في الاول والثاني فتأمل .

(وما تليه تاء الفرق من ذي) الاوزان الاربعة (المذكورة كقولهم امرئة عدوة) اصله عدووة بواوين من غير ادغام على وزن فعول ، ثم ادغم (و) امرئة (ميقانة) اى كثيرة اليقين بحيث لا تسمع شيئاً الا ايقنته (و) امرأة (مسكينة) من السكون وهي التي اسكنها الفقر (فشذوذ فيه) مع كون عدوة محمولا على صديقة ، لأنه نقيضه ان قلنا ان معناه من ليس بعدو ، كما عكس ذلك في قوله :

ولو انك يوم الرخاء سئلتني طلاقك لم ابخل وانت صديق

وذلك لان بين النقيضين كالمتضادين مناسبة وهي ان النقيضين غالباً متلازمان في الخطور بالبال بشهادة الوجدان ، ولذلك تجد النقيض اقرب خطوراً بالبال مع النقيض من المغايرات الاخر التي ليست نقائض له ، فانه متى خطر بالبال الحركة يلزمها السكون وكذا الراحة مع الالم والصحة مع السقم وكذلك مسكينة فانه محمول على فقيرة من باب حمل النظير على النظير لانه بمعناه .

(والوزن الخامس) ؛ ما ذكره بقوله (ومن فعيل بمعنى مفعول كقتيل ان تبع موصوفه) بان يذكر موصوفه معه (غالباً التاء) الفارقة (تمتنع كرجل قتيل) اي مقتول (وامرئة قتيل) اي مقتولة ووجه امتناع التاء ما ذكرناه في سابقه من عدم الجريان (وندر قولهم ملحفة جذيذة) بالنا اى مجذوذة اى مقطوعة .

وقال بعضهم ؛ انه بمعنى جديدة ، فلا ندور فيه لانه بمعنى فاعل

واختلف في قوله تعالى : « ان رحمة الله قريب من المحسنين » .

فقال بعضهم : انه وان كان بمعنى فاعل لكنه يشبه بما كان بمعنى مفعول بل هو بمعنى مفعول فى الحقيقة لان الله تعالى يقرب رحمته من المحسنين لان الرحمة لا يقرب بنفسها فلهذا لم يدخله التاء .

وقال بعض آخر : انه من باب حمل النظير على النظير ، لان قريب وان كان بمعنى فاعل لكنه حمل على فعيل بمعنى مفعول لمشابهته له وزناً .

وقال بعض آخر : انه كقوله تعالى : « وهي رميم » وقد اشرنا الى وجهه سابقاً في بيان قوله تعالى لم اك بغيا ، وما كانت أمك بغيا فراجع .

قيل : انما اعطى الاستواء بين المذكر والمؤنث اعني عدم دخول التاء في وزن فعيل لما كان للمفعول ، وفي وزن فعول لما كان للفاعل طلباً للعدالة والمساواة بين الاوزان التي للمفعول والتي فاعل .

(فان كان) فعيل (بمعنى) اسم (فاعل او) كان بمعنى اسم مفعول لكنه (لم يتبع موصوفه بان جرد عن الوصفية) ونقل الى الاسم (لحقته) التاء (نحو امرئة وجيهة) مثال للفعيل بمعنى فاعل (ونحو ذبيحة ونطيحة) مثال للفعيل بمعنى المفعول المنقول من الوصفية الى الاسمية ، لان الذبيحة بمعنى المذبوح والنطيحة بمعنى المنطوح : اى الغنم الانثى التي مات من النطح اي الضرب بالقرن والمراد من النقل الى الاسمية ان لا يطلق على كل ما وجد فيه المصدر كالذبيحة مثلاً فانه ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب

الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويعد له من الغنم .

وانما يستوى في فعيل الذى بمعنى المفعول المذكر والمؤنث ويميزا في فعيل الذي بمعنى الفاعل فرقاً بين الفعلين فان قيل لم لم يعكس بأن يستوي المذكر والمؤنث بمعنى الفاعل ، ويميزاً في فعيل بمعنى المفعول مع انه لو قيل كذلك يحصل الفرق ايضاً ، قلنا زائـــداً على الوجه الذي ذكرناه سابقاً . اعني العدالة والمساواة ان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول ، والفعيل الذي ميز فيه المذكر والمؤنث اصل بالنسبة الى الفعيل اذا كان جارياً على الموصوف المذكر .

ويؤنث ليكون مطابقاً للموصوف في التذكير والتأنيث فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع تحصيلاً للتناسب .

واما معنى النقل من الوصفية الى الاسمية فهو ان يصير اللفظ بنفسه اسماً لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفاً ، فحينئذ تكون اسميته فرعاً لوصفيته فتشبه بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فلذا تجعل التاء علامة للفرعية كما جعل التاء علامة في رجل علامة بناء على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله ، ومن هذا البيان يظهر ان التاء في ذبيحة ونطيحة لا تدل على تأنيث الملحق به كما في العلامة فتأمل فانه دقيق وبالتأمل حقيق .

تنبيه ـ اعلم ان التاء في لفظة الحقيقة للنقل من الوصفية الى الاسمية على ما اختاره السعد في المطول .

﴿ فصل ﴾

يبين فيه الاوزان المشهورة لما لحقته احدى الالفين ، واما الاوزان النادرة فلا يتعرض لها على ما يظهر من العبارة ، وفيه تأمل يظهر عن عن قريب .

والالف المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلاثة اضرب :

اما : للالحاق كأرطى وسيأتي بيانه .

أو : لتكثير حروف الكلمة كقبعثرى وهذه لا تكون إلا سادسة ، ويلحقها التنوين .

او : للتأنيث وهذه لا تلحقه التاء ولا التنوين ويتميز الف الالحاق بان تزن مافيه الالف وتجعل مكان الالف لاماً فأن لم يجيء على ذلك الوزن اسم فالالف للتأنيث ، لاللالحاق نحو بردى بالفتحات الثلاث فانه لم يأتي على فعلل بالفتحات الثلاث اسم حتى يكون بردى ملحقاً به ، لان معنى الالحاق ان يزاد في كلمة حرف في مقابلة حرف اصلي في كلمة اخرى ، حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون الكلمة المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق بها والمقصود الاهم فى ذلك اقامة الوزن والسجع او غير ذلك من الاغراض اللفظية فليس الالحاق مؤثراً في اختلاف المعنى دائماً ، بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف فنحو قطع يقطع تقطيعاً ، وقاتل يقاتل مقاتلة واكرم

يكرم اكراما ليس بملحق بدحرج يدحرج لمخالفة مصادرها لمصدره . ومما زيد فيه حرف الالحاق جيئل زيدفيه الهمزة ، للالحاق بجعفر ولم يكن له قبل الزيادة معنى فاثرت الزيادة في المعنى ايضاً ، لكن هذا التأثير كما اشرنا اليه ليس بدائمى فاضبط هذه المسئلة ، لانها تنفعك في موار دمتعددة .

(والف التأنيث ضربان) احدهما (ذات قصر و) الآخر (ذات مد) وذات المد (نحو انثي الغراي الغراء) وهو بضم الغين جمع الاغر بمعنى الكريم الفعال والسيد والشريف مؤنثه الغراء .

(والاشتهار في مبانى الاولى اي ابنية اوزان المقصورة يبديه) اي اي يظهره (وزن فعلى بضمة ففتحة نحو اربى لداهية) اى النائبة والنازلة والجمع الدواهى واعظم الدواهى الموت (و) لكن قال المصنف (في شرح الكافية في باب المقصور والممدود ان هذا) الوزن (من النادر) .

وقال بعضهم : لم يأت بهذا الوزن في كلامهم الا ثلثة اسماء شعبي وادمى لموضعين واربى ، وزاد بعضهم جنفى اسم موضع . ونقل عن بعضان سيبويه رواه بضم الاول مع المد ، وزاد بعض آخر اسماء اخر لا حاجة الى ذكرها (ووزن فعلى بضمة فسكون اسما كان نحو بهمى) لنبت (او صفة نحو الطولى) والانثى والخنثي والحبلى (او مصدراً نحو الرجعى) والبشرى (ووزن فعلى بفتحتين اسماً كان نحو بردى لنهر بدمشق او مصدراً نحو مرطى لمشية) فيها عدو (او صفة نحو حيدى) يقال حمار حيدى اي يحيد عن ظله لنشاطه .

قيل : ولم يجيء في نعوت المذكر شيء على هذا الوزن غيره (ووزن فعلى بفتحة فسكون جمعاً كان كصرعى) جمع صريع اي المجنون أو

من به قوة يصرع الناس كثيراً . وله معان آخر مذكورة في كتب اللغة فليراجع (او مصدراً كدعوى او صفة كشبعى) مذكره شبعان ضد جوعان (ووزن فعالى بضمة وتخفيف) ثانيه (كحبارى لطائر) ويقع على الذكر والانثي (ووزن فعلى بضمة فتشديد نحو سمهى للباطل) والكذب وللعبة للصبيان وهي كومة من تراب حولها خطوط .

(ووزن فعلى بكسرة ففتحة فتشديد) الاولى ان يقال فسكون ثالثة لان (نحو سبطرى) لا تشديد فيه فتأمل وهو (لنوع من المشى) فيه تبختر (ووزن فعلى بكسرة فسكون مصدراً كان نحو ذكرى او جمعا نحو ظربى) جمع ظربان بكسر الراء ؛ وهي دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو في ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب (وحجلى) قال في المصباح المنير : والحجل طير معروف الواحدة الحجلة وزان قصب وقصبه (و) جمعت الواحدة ايضا (حجلى) ولا يوجد جمع على وزن فعلى بكسر الفاء الا حجلى وظربى انتهى . ولذلك (قال المصنف ولا ثالث لهما ووزن فعيلى بكسرتين وبتشديد العين نحو حثيثى لكثرة الحث على الشيء مع وزن فعلى بضمتين فتشديد نحو الكفرى لوعاء الطلع) سمي بذلك . لانه يستر الطلع .

ومن معاني الكفر الستر (ووزن فعيلى بضمة ففتحة فتشديد العين) الاولى كما في بعض الكتب ان يقال بضمة وتشديد العين المفتوحة (نحو خليطى للاختلاط) في المصباح المنير : خلطت الشيء بغيره خلطا من باب ضرب ضممته إليه فاختلط هو . وقد يمكن التميز بعد ذلك كما في خلط الحيوانات وقد لا يمكن كخلط المايعات فيكون مزجا قال المرزوقي : اصل الخلط تداخل اجزاء الاشياء بعضها في بعض ، وقد توسع

فيه حتى قيل (رجل خليط اذا اختلط بالناس كثيراً) والجمع الخلطاء كشريف وشرفاء ، ومن هنا قال ابن فارس : الخليط الشريك والخلط طيب معروف والجمع اخلاط مثل حمل واحمال .

والخلطة مثل العشرة وزناً ومعنى والخلطة بالضم اسم من الاختلاط مثل الفرقة من الافتراق وقد يكنى بالمخالطة عن الجماع ومنه قول الفقهاء خالطها مخالطة الازواج يريدون الجماع . قال الازهرى : والخلاط مخالطة الرجل اهله اذا جامعها انتهى .

وفي المنجد الخليطى والخليطى الاوباش يقال وقعوا في خليطى : اى في اختلاط الى ان قال اختلط الفرس قصر في جريه انتهى وفي التصريح يقال : وقعوا في خليطى اذا اختلط عليهم أمرهم انتهى .

والغرض من التطويل ان المحصل من كلام القوم ان الخليطي سواء كان بتشديد اللام او تخفيفها اذا كان بمعنى الاختلاط معناه المزج او الجماع او الاعم منهما فتأمل جيداً .

(مع وزن فعالى بضمة وتشديد نحو الشقارى لنبت وزاد في الكافية في) الاوزان (المشهورة وزن فعللى) بفتحة فسكون ففتحة (كفرتني و) وزن (فو على) بفتحة فسكون الواو ففتحتين . (كخوزلى لمشية تبختر و) وزن (فعلوى بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام والواو بعدها الف (كهر نوى لنبت و) وزن (افعلاوى) بضم الهمزة وسكون الفاء وضم العين وفتح اللام بعدها الف وفتح الواو بعدها الف (كاربعاوي لقعدة المتربع) القعدة بكسر القاف مصدر نوعي فيصير معنى العبارة ان الاربعاوى معناه نوع من قعود المتربع .

(و) وزن فعللولى بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى وضم

الثانية بعدها واو ساكنة وفتح الثالثة بعدها الف (كجند قوقى لنبت ومفعلى) بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين واللام المشددة (كمكورى لعظيم الارنبة) اي لشخص عظيم الانف .

(و) وزن (فعلوتى) بفتح الفاء والعين وضم اللام وسكون الواو وفتح التاء بعد الف (كرهبوتى للرهبة) بفتح الراء وسكون الهاء وفتح الباءاى : الخوف الشديد . (و) وزن (فعللى) بضم الفاء وسكون العين وضم اللام الاولى وفتح الثانية بعدها الف (كقرفصا مقصوراً بمعنى القرفصاء ممدوداً . وسيأتي معناه عن قريب في الاوزان الممدودة .

(و) وزن (يفعلى) بفتح الياء وسكون الفاء وفتح العين واللام المشددة بعدها (كيهيرى للباطل و) وزن (فعللى) بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى وتشديد الثانية وفتحها مع الف بعدها (كشقصلى لنبت يلتوي على الاشجار و) وزن (فعيلى) بفتح الفاء والعين وسكون الياء المدغمة وكسر الثانية المدغمة فيها الاولى بعدها الف (كهبيخا لمشية تبختر و) وزن (فعليا) بفتح والعين واللام وتشديد الياء بعدها الف (كمر حيا للمرح) اي شدة الفرح .

(و) وزن (فعللا يا) بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللامين بعدهما الف وفتح الياء بعدها الف (كبردرايا) اسم موضع .

(و) وزن (فوعالا) يا بكسر الفاء وفتح الواو والعين واللام بعد كل واحد منها (كحولايا) اسم الجلد الذي يجيء مع الجنين .

(و) وزن (فوعولى) بفتح الفاء وسكون الواو وضم العين بعدها واو ساكنة وفتح اللام بعدها الف (كفوضوضى للمفاوضة) مصدر فاوض ، يقال فاوضه في الامر : اي ساواه ، وقد يجيء لمعان اخر منها :

الاختلاط في التصرف بان يتصرف كل منهما فيما للاخر يقال : اموالهم فوضى بينهم وفوضوضى بالقصر وفوضوضاء بالمد ؛ اي هم شركاء فيها متساوون لا تباين بينهم ، ولا يستأثر بعضهم على بعض فيها ، ويقال شركة مفاوضة بهذا المعنى .

ومفاوضة العلماء محادثتهم ومذاكرتهم فى العلم يأخذ كل ما عند غيره ويعطى ما عنده وقد يجيء بمعنى المجاراة ، وقد يجيء بمعنى تفويض كل واحد منهما امره الى الآخر ويقال فوض امره اليه تفويضاً اي سلم امره اليه ، وبهذا المعنى جاء قوله (ص) : « اول العلم معرفة الجبار وآخر العلم تفويض الامر اليه » فتأمل .

(و) وزن (فعلايا) بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام بعدها الف وفتح الياء بعدها الف (كبرحايا للعجب) يقال ابرحه أى عظمه وتعجب منه ، فهذه ثمانية وعشرون وزناً ادعى المصنف والشارح شهرتها ، وزاد بعضهم في المشهورة اوزاناً آخر لا حاجة الى ذكرها (واعز اي انسب لغير هذه الاوزان المذكورة استنداراً) يعني احكم بندرته (وموضع ذكرها كتب اللغة) المفصلة .

﴿ فصل ﴾

(لمدها اي لممدود الف التأنيث اوزان مشهورة أيضاً هي) وزن (فعلاء بفتحة فسكون اسماً كان كجرعاء) وهي كما في كتاب اساس اللغة ارض ذات رمل (او مصدراً كرعياء) بمعنى الرعاية (اوصفة

كحمراء وديمة هطلاء) اي سحاب ممطر (او جمعاً في المعنى) والمراد اسم الجمع (كطرفاء و) وزن (افعلاء مثلث العين اي مفتوحها ومكسورها ومضمومها كاربعاء مثلث الباء للرابع من ايام الاسبوع) وهو يوم بين الثلاثاء والخميس مثناه اربعاوان وجمعها اربعاءات واربعاوات وايضاً الاربعاء بضم الهمزة والباء عمود من اعمدة البيت او الخيمة وقعدة المتربع ، وهي تثنية القدمين تحت الفخذين متخالفين ، وبعضهم ضبطه بهذا المعنى بفتح الهمزة وضم الباء ، وقال : انه بالضبط السابق اسم موضع ، وقال : اسم اليوم الرابع بفتح الباء وكسرها فقط ، واربعاء بفتح الهمزة وكسر الباء جمع الربيع أحد فصول السنة .

(و) وزن (فعلاء بفتحتين بينهما شكون كعقرباء للمكان) الذى كثر فيه العقارب ، وقيل بمعنى انثى العقرب (ثم فعالاء بكسرة) للفاء وفي آخره همزة (كقصاصاء بمعنى القصاص) على وزن قتال مصدر قاتل يقال قاصصته مقاصة وقصاصاً اذا كان لك عليه دين مثل ما له عليك ، فجعلت الدين في مقابل الدين مأخوذ من اقتصاص الاثر ثم غلب استعمال القصاص في قتل القاتل وجرح الجارح وقطع القاطع وهذا مراد من فسره بالجزاء على الذنب بان يفعل بالفاعل مثل مافعل (وفعللاء بضمتين بينهما سكون كقرفصاء لضرب من القعود) يقال قعد القرفصاء اذا قعد على كفي قدميه وامس الارض اليتيه شبيه قعدة الكلب او البدوي المصطلي .

(و) وزن (فاعولاء بضم ثالثة كعاشوراء) لليوم العاشر من المحرم خاصة ولا يستعمل في عاشر سائر الشهور بخلاف التاسوعاء ، فانه يستعمل في اليوم التاسع من كل شهر وقيل ! ان هذا الوزن في

غير العاشوراء مولد . والحق ذلك ووجهه ظاهر لمن له فراسة وقلب طاهر .

(و) وزن (فاعلاء بكسر ثالثه كقاصعاء) قال في شرح النظام ؛ ما حاصله انه جحر من جحر (لأحد جحرة اليربوع) وهي التي يدخل فيها ، والنافقاء حجرته التي يكتم فيها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فاذا اتى العدو من قبل القاصعاء يخرب النافقاء برأسه فيخرج ويفر . سبحان من خلق كل شيء فقدره ثم هدى كلاً الى ما يحتاج اليه في المعاش والمعاد لمن قرر له المعاد .

(و) وزن (فعلياء بكسرة فسكون ككبرياء للكبر) اي التكبر ،

(و) وزن (مفعولاء كما تونا جمع اتان) وهى انثى الحمار .

(و) وزن (مطلق العين فعالاء بالتخفيف اي) بتخفيف العين (مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفاء نحو براساء بمعنى الناس مثال لمفتوح العين يقال : ما ادري اي البراساء هو اي أي الناس هو (وقريثا وكريثاء لنوعين من البسر) مثالين لمفتوح العين (وعشوراء بمعنى عاشوراء) مثال لمضموم العين (وكذا مطلق فاء اي مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح العين) وزن (فعلاء اخذ نحو خنقاء لمكان) مثال لمفتوح الفاء (وسيراء للذهب) ولضرب من البرود فيه خطوط صفر ، وقيل : ثوب مخلوط بحرير وقيل ما عمل من قز وقيل نبت وهومثال المكسور الفاء (وظرفاء ونفساء ورحضاء) بالحاء المهملة والضاد المعجمة العرق في اثر الحمى عند اشرافها على الفترة ، ويحتمل ان يكون بالخاء المعجمة والصاد المهملة والثلاثة كلها امثلة لمضموم الفاء .

(وزاد في الكافية في) الاوزان (المشهورة) وزن (فعيليـــاء)

بفتحتين بعدهما ياء ساكنة ، ثم لام مكسورة (كمزيقياء لقب ملك) من ملوك اليمن .

(و) وزن (افعيلاء) بكسرتين بينهما وكذا بعدهما سكون (كاهجيراء للعادة و) وزن (مفعلاء) بكسرة فسكون ففتحة (كمشيخاء للاختلاط) وقد تقدم معناه مفصلاً ، (و) وزن (فعالاء) بضمة ففتحة والف بعدها كسرة (كجخادباء) بتقديم الجيم على الخاء (لضرب من الجراد و) وزن (يفاعلاء) بضم الاول وكسر الرابع (كينابغاء ويفاعلاء) بفتح الاول والضبط المذكور (كينابغاء اسمى مكان وفعلياء كزكرياء) ضبطه ظاهر ، والظاهر انه اعجمي .

(و) وزن (فعلولاء) بفتح الاول فسكون وضم الثالث (كمعكوكاء ويعكوكاء اسمين للشر والجلبة) الجلبة بفتح اللام اختلاط الأصوات والصياح عند الحرب او مطلقا وبضم الجيم وسكون اللام القشرة تعلو الجرح عند البرء ، والظاهر ان المراد هنا الاول بقرينة الشر فتأمل .

(وفعيلاء كدخيلاء) ضبطه بعض ارباب اللغة بضم الدال وتشديد الخاء وبعض المحققين بفتح الدال وكسر الخاء وتشديد الياء . ولم يكن عندي من كتب اللغة بمقدار الكفاية فعليك بالتتبع التام حتى يظهر لك الحق في المقام ان تهتم (لباطن الأمر و) وزن (فعنالاء) بفتحتين بينهما سكون (كبرناساء بمعنى برنسا بمعنى براساء) وقد تقدم معناه (وما عدا هذه الاوزان نادر) وموضع ذكرها كتب اللغة كالاوزان النادرة المقصورة .

هذا باب المقصور والممدود

قد تقدم في اوائل الكتاب ان المقصور هو الاسم المتمكن الذي آخره الف لازمة كالمصطفى ، بخلاف يخشى وعلى واذا والاسماء الستة في حالة النصب ؛ والمراد به هنا مطلق ما كان في آخره الف لازمة سواء كانت اصلية ، ام لا وسواء كانت للتأنيث ام لا ، واما الممدود فهو الاسم المتمكن الذي نحو كساء وصحراء بخلاف باء واولاء .

وكل واحد من المقصور والممدود قسمان : سماعي ، وقياسي .

اما السماعي فبيانه وظيفة اللغوى وقد اعتنى اللغويون به حتى وضعوا في ذلك كتباً وجمعوا فيها كل ما سمع من العرب من كل واحد منهما .

واما القياسي منهما فهو وظيفة النحوي والضابط له عندهم ماذكره المصنف في هذا الباب : وحاصله ان الاسم المعتل الذى آخره الف ثلاثة اقسام اثنان منها قياسي والثالث سماعي ، فالاول مايكون نظيراً اي موازناً لاسم صحيح في التثنية والجمع وغيرهما وجب فتح ما قبل آخره كالاسف بفتح السين مصدر اسف بكسر السين وكالامثلة الآتية ، فنظير جميعها مقصور قياساً ، واليه اشار بقوله (اذا اسم صحيح استوجب من قبل الطرف) اي ما قبل آخره (فتحاً وكان ذا نظير معتل كالاسف) بفتح السين بمعنى الحزن والتلهف (فلنظيره المعل الآخر

كالاساء) مصدر اسى بمعنى حزن (مثلاً ثبوت قصر بقياس ظاهر) حاصله ان اسا نظير لأسف في وجوب فتح ما قبل آخره فاسا مقصور قياساً و (الفعل بكسر الفاء) وفتح العين .

(و) نحو (فعل بضمها) اى الفاء وفتح العين والوزن الاول (في جمع ماكان كفعلة بكسر الفاء وسكون العين ، والوزن الثاني في جمع ما كان على (و) زن (فعلة بالضم) اي الفاء فالوزن الثاني (نحو الدما) بضم الدال (جمع دميـــة (بضمها ايضاً (وهي الصورة) المصنوعة (من العاج ونحوه و) الوزن الاول نحو (المرى بكسر الميم (جمع مرية) بكسرها ايضاً بمعنى المراء والجدال ، وكذلك بضم الميم وبمعنى الشك ايضاً بالضبطين المذكورين (اذ نظيرهمـا من الصحيح قرب) بضم القاف (جمع قربة) بضمها نظير الدمية وبكسر القاف جمع قربه بكسرها نظير مريه ، ولذلك كانت الدمـا والمري مقصورتين .

والقسم الثاني من المعتل ما كان نظيراً لاسم صحيح يستحق قبل اخره الف . واليه اشار بقوله (وكل مااستحق من) الاسم (الصحيح قبل اخر) منه (الف فالمد في نظيره المعتل حتماً قد عرف) وذلك (كمصدر الفعل) المعتل (الذي قد بـــدء بهمز وصل كارعوى اي كمصدره وهو الارعواء) يقال ! ارعوى ارعواء عن القبيح بمعنى ارتدع وكف عنه اصل ارعوى ارعو ومن رعا يرعو ولم يدغم الواوان ، لأن الثانية منهما انقلبت الفاء ، لتحركها وانفتاح ماقبلها فلم يبق المثلان بحالهما وذلك لسبق الاعلال على الادغام كمابين في الصرف و (كارتشى) على وزن انتمى (اي كمصدره وهو الارتشاء) على وزن انتماء وهو من

رأي قلبت الياء في الفعل الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها . وفي المصدر همزة لتطرفها اثر الف زائدة وكذلك الواو الثانية فى ارعواء (إذ نظيرهما الاقتدار والاحمرار) الاول نظير الثاني والثاني نظير الاول (وكالاستقصاء اذ نظيره الاستخراج) .

(و) القسم الثالث (العادم النظير السابق) فهو (يكون ذا قصر وذا مد) وذلك يثبت (بنقل) مسموع (من العرب) وموضع نقلها كتب اللغة (كالحجى) بتقديم الحاء المهملة على الجيم و (بالقصر للعقل) وهو ما يميز به بين الحسن والقبح فالحجى وان كان نظير عنب لكنه غير جامع لشرائط النظير اي الموازنة في الافراد والتثنية وغيرها (وكالحذاء بالمد للنعل) ، لأنه وان كان على وزن حسام بمعنى السيف إلا انه لم يجتمع فيه الشرائط المذكورة .

(وقصر ذي المد اضطراراً بجمع عليه كقوله :

لابد من صنعا وان طال السفر) وان تحنى كل عود ووبر

بقصر صنعاء للضرورة ، والمحذوف من الالفين الاولى لا الأخيرة ، لأنها علامة والعلامة لا تغير ولا تحذف . والدليل على ذلك بقاء منع الصرف بعد الحذف فلو كانت المحذوفة الثانية التي هي الف التأنيث لانصرف الاسم فاذا حذفت الاولى رجعت الثانية الى اصلها ؛ اعني الالف ، لأن سبب قلبها همزة هو الاولى كما اشرنا اليه انفاً فعلم انهم اتفقوا على قصر الممدود للضرورة (و) اما (العكس وهو مد المقصور اضطراراً) فهو (بخلف بين البصريين والكوفيين يقع فمنعه الاولون واجازه الآخرون محتجين (بورود القرائة به اختياراً كقرائة بعضهم قوله تعالى : سناء برقه بالمد ، و (بنحو قوله ؛

يالك من تمر وشيشاء ينشب فى المسعل واللهاء)

الشيشاء نوع من التمر ، والمسعل بفتحتين بينهما سكون موضع السعال من الحلق واللهاء بالمد واصله القصر وهو اللحمة المشرفة على الحلق في اقصى الفم . والشاهد فيها حيث مد للضرورة .

هذا ولكن قد تقدم في بحث نون الوقاية انه قال في المزهر ذكر ابن هشام فى تعليقته على الالفية انه لا يحتج بالشعر الذي استدل به الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة وهو قوله :

قد علمت اخت بني السعلاء وعلمت ذلك مع الجزاء
ان نعم مأكول على الخواء يالك من تمر ومن شيشاء
ينسب في المسعل واللهاء

وذلك لانه لايحتج بشعر لايعرف قائله خوفاً من ان يكون لمولد .

(هذا باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما)

(تصحيحا وفيه غير ذلك) اي احكام المؤنث السالم وان كان من غيرهما (اخر مقصور تثنى) يجيء على وجهين : احدهما : بالياء وهو في ثلاثة مواضع .

اولها : ما أشار اليه بقوله (اجعله بقلبه ياء ان كان عن ثلاثة مرتقيا بان كان رباعياً فما فوق) ، سواء كانت الألف فى الاخر زائدة للتأنيث كالحبلى ، او للالحاق كالارطى ، او كانت اصلية مبدلة عن واو

كالاعلى والمصطفى ، او عن ياء كالمرمى والمستسقى (فقل فى حبلى حيليان) وفي ارطى ارطيان وقس عليهما البواقي ، وانما انقلبت الالف ياء وان كانت مبدلة عن واو للتخفيف لأن قلبها ياء اخف من قلبها واواً ، وقد بين ذلك في موضعه ولان التصريف في الاسم محمول على الفعل كما يظهر ذلك من عدة ويعد ، والفعل اذا ثني وكان زائداً على الثلاثة انقلبت الالف فيه ياء ، سواء كان اصلها الواو ، ام لا .

وثانيها : ما اشار اليه بقوله (كذا الثلاثي الذي الياء اصله نحو الفتى فقل فيه فتيان) كما في قوله تعالى : « ودخل معه السجن فتيان » .

فان قيل : الفتوة تدل على ان اصل الفتى واو .

قلت : الواو في الفتوة منقلبة عن الياء لوجود الضمة : وانما رد الالف الى اصلها ولم تحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة فاذن الرد الى الاصل احسن من الرد الى غيره اعتباراً للاصل .

وثالثها : ما اشار اليه بقوله (وكذا الثلاثي الجامد الذى لا اشتقاق له يعرف منه اصله) بان يكون في الاسم (الذي اميل) ولم يعرف سبب للامالة غير ابدال الالف عن الياء (كمتى علماً فقل فيه متيان) اما وجه قلبها ياء في هذه الصورة ، فلان الامالة تحصل بنحو الالف الى الياء كما تجيء عن قريب فردت اليها في التثنية .

فان قلت : الامالة تكون مع ذوات الواو ايضاً فلم لزمت الياء .

قلت : لأن كون لام الفعل ياء اغلب فكثرتها مع الامالة في اللام دليل على الياء وانما قلبت واواً مع عدم الامالة وان كانت الياء اغلب

في لام الفعل لانه ليس شيء من بناة الياء تلزم الفه عدم الامالة . بل القاعدة كما يأتي عن قريب ان كل ما اصله الياء ففيه الامالة ، فعدم الامالة في كلمة دليل على عدم اعتبار الياء .

والثاني من الوجهين بالواو وهو في موضعين : اشار اليهما بقوله (في غير ذا المذكور) من المواضع الثلاثة وهو في موضعين الاول (كالذي الفه) مبدلة (عن واو) مع كونه ثلاثياً والثاني (او) كانت (مجهولة) بان تقع في معرب الاصل ، ولم يعرف اصلها (ولم تمل) ففي هذين الموضعين (تقلب واواً الالف كقولك في عصى عصوان) مثال لما الفه مبدلة عن واو ، (و) كقولك (في لدى علما لدوان .

فتحصل من جميع ما ذكر من اول الباب الى هنا ان المقصور ان كان ثلاثياً والفه بدل من الواو او الياء رد الى اصله ، ولم تحذف بسبب التقاء الساكنين الحاصل منهما ، ومن الف التثنية ولا يمكن تحريكها ، اما عدم امكان الحذف فلالتباس المثنى بالمفرد عند الحذف بالاضافة ، واما عدم امكان تحريكها فواضح ، لأن الالف لا تقبل الحركة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ، ولم تقلب بعد التثنية الفا لئلا يلزم كر على ما فر منه .

وانما رد الواوى من الثلاثي الى اصله دون الواوى مما فوقه لخفة الثلاثي فلم يستثقل معه الواو .

وقال بعضهم : قلب الالف ياء اولى لكونها اخف من الواو ، سواء اميل ، ام لم يمل .

وقال بعضهم : ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة

مضمومة الاول كالضحى او مكسورته كالربوا ، وجب في التثنية قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او الكسرة في الصدر هذا ، ولكن قلب كل الف ثالثة اصلها واواً اشهر .

(وأولها اي الكلمة المنقلبة) الفها (ما كان قبل قد الف) في اوائل الكتاب (من علامة التثنية) وهي الالف والنون في حالة الرفع والياء والنون في حالة النصب ، الى هنا كان الكلام في كيفية تثنية المقصور .

(و) أما (ما كان ممدودا) فهو على اربعة اقسام ؛ لأن همزته اما مبدلة من الف التأنيث ، او للالحاق ، او منقلبة عن واو ، او ياء اصلية ، او اصلية فيذكر حكم كل واحد على الترتيب (و) ما فيه من الاتفاق والاقوال فالذى (همزته بدل من الف التأنيث كصحراء بواو ثنيا فيقال فيه صحراوان) اذ الهمزة في آخره اصلها الف التأنيث والالف قبلها زائدة للتوسع قلبت الف التانيث همزة ، لالتقاء الساكنين ولم تجعل اصلا ، لأن كون الالف علامة للتأنيث مقطوع في نحو حبلى بخلاف الهمزة ، لأنها لم تجيء علامة للتأنيث إلا في نحو حمراء فاذا تردد الامر بين كونها منقلبة عن الف التأنيث وكونها علامة بالاصالة فالحمل على ما هو المقطوع اولى ، لأن القواعد لايثبت بالمحتملات اذا تيسر المتيقنات .

وانما قلبت هذه الهمزة ، لكونها زائدة والزائد بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى مع قصد الفرق بينها وغيرها . ولأن بقائها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين الفين وذلك كتوالي ثلاث الفات ، لأن الهمزة اخت الالف لا فرق بينهما إلا بالحركة والسكون كما بينا

ذلك في اوائل الكتاب في شرح بسم الله .

وأما قلبها واوا دون الياء ، فللمبالغة في الهرب من اجتماع الامثال لأن الياء اقرب الى الالف من الواو من حيث المخرج ، ولكون الواو والهمزة متقاربتين في الثقل ، ولهذا قلبت الواو همزة في اقتت واجوه فالواو نظير الهمزة ، ولأن الواو نقيض الهمزة لانها من اقصى الحلق بل من السرة والواو من مبدأ الشفة ، فأبدلت الهمزة واواً ، اما من باب حمل النظير على النظير ، او النقيض على النقيض قيل ؛ والاجود ان يقال انما قلبت واواً حملا على النسب ، لأن التثنية وجمعي التصحيح والنسب تجري في غالب الاحكام مجرى واحد كما يأتي ذلك في باب النسب في قوله ؛

وهمز ذي مد ينال في النسب ما كان في تثنية له انتسب

هذا . ولكن لا يخفى ان في هذا الكلام شائبة دور يمكن دفعه بالتأمل .

وقال بعض آخر : اختير قلبها واواً لبعد شبهها بالالف ، لأن الياء تشبه الالف في وقوعها للتأنيث كما في تقومين واضربي ونحوهما .

وقال بعض اخر : انما انقلبت الهمزة ، لئلا يكون صريح علامة التأنيث في وسط الكلمة ، وأما الواو فلئلا تجتمع ياءان ما قبلهما الف في النصب والجر في نحو رأيت حمرايين ومررت بحمرايين انتهى .

قيل وربما صح ، فيقال صحرائين وحكى عن بعضهم قلب الهمزة ياء وان اجتمعت ياءان .

(والذي همزته للالحاق نحو علباء) بكسر العين بمعنى العصبة الممتدة فى العنق زيدت فيه ياء للالحاق بقرطاس ، ثم ابدلت الياء

همزة لتطرفها اثر الف زائدة .

(و) الذي همزته (بدل عن اصل) وهو على قسمين :

الاول : ما كان واواً (نحو كساء) معناه واضح اصله كساو من كسوته ثوباً اكسوه .

(و) الثاني : ما كان ياء نحو (حياء) بفتح الحاء .

قال في المصباح : هو الانقباض والانزواء الى ان قال الحياء اسم للدبر من كل انثى من ذات الظلف والخف وغيره ، ثم قال الحياء فرج الجارية والناقة .

وقال بعض اخر : هو تغير وانكسار يعتري الانسان من خوف ما يعاب به ويذم .

وقال بعض اخر : حقيقة الحياء خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ونحوه .

ابدلت الهمزة عن الواو والياء لتطرفهما اثر الف زائدة وكل من الواو والياء اذا وقعت اثر الف زائدة ، ابدلت همزة كما يأتي في اول باب الابدال في قوله :

احرف الابدال هدات موطيا فابدل الهمزة من واو ويا

اخر اثر الف زيدت وفي فاعل مما اعل عينا ذا اقتفى

(ثنى) كل واحد من هذين القسمين (بواو او همز فيقال علباوان وعلباءان وكساوان وحياوان وكساءان وحياءان) اما الواو فلأن عين الهمزة فيهما ليست بأصلية ، لأنها في احدهما مبدلة عن حرف الالحاق الملحق بالاصلية ، وفي الآخر مبدلة عن حرف اصلي فصارت بحكم الزائدة فشابهت همزة صحراء الزائدة للتأنيث ، فانقلبت مثلها ، واما

ابقاء الهمزة وثبوتها فلانها لما كانت مبـــدلة عما هو اصلي او ملحق بالاصلي فصارت في حكم الاصلي ، فشابهت الهمزة الاصلية ، وهي كما يأتي بعيد هذا تثبت وتبقى بحالها ، فلذلك ثبتت الهمزة في هـذين القسمين (لكن في شرح الكافية ان اعـلال الاول) اي قلب الهمزة واواً اذا كانت مبدلة من حرف الالحاق (ارجح من تصحيحه) لأنها ليست اصلاً ولا مبدلة من اصل ، بل مبدلة من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة (وان الثانى بالعكس) اي تصحيح ما كانت همزته مبدلة من حرف اصلي ارجح من قلبه واواً لقرب نسبتها من الاصلية لانها مبدلة من اصلي .

(وغير مـا ذكر كالذي همزته اصلية صحح فقل في قراء) بفتح القاف بمعنى جيد القراءة ، وبضمها الناسك المتعبد ، وقد ضبطه بعضهم بعكس ذلك لذينك المعنيين ، وهو سهو (قراءان) بابقاء الهمزة على حالها ، وانما لم تقلب الهمزة في هذا القسم ، لقوتها بالاصالة وعـدم ابدالها ، من غيرها .

(وما شذ عن هذه القواعد على نقل عن العرب قصر كقولهم في خوزلى خوزلان وفي حمراء حمرايان وفي عاشوراء عاشوراءان وفي كساء كسايان وفي قراء قراوان وقد تقدم القياس فيها .

وقد يحذف الالف مع الهمزة اذا كانتا فوق الاربعة : نحو قاصعان وخنفسان وينابغان وممكوكان ، وذلك للطول ولكن ليس بقياس خلافاً لجماعة .

فوائد - الاولى : المحذوف آخره من غير المقصور والممدود قسمان : احدهما : ما حذف آخره اعتباطاً اي من غير علة صرفية تقتضي

الحذف .

وثانيهما : ما حذف آخره لعلة وهذا القسم سيذكره الشارح في البيت الآتي بقوله وكذا المنقوص .

اما الاول فهو على قسمين :

احدهما : ما يرد المحذوف في الاضافة ، وهو اب واخ وحم وهن لاغير ، ففي هذا القسم يجب رد المحذوف في التثنية ، فيقال ابوان واخوان وحموان وهنوان ، وربما لا يرد فيقال ابان مثلا ، واما فوك فلم يرد اللام لا في الاضافة كما ترى ، ولا في التثنية لما لم ترد في الاضافة وانما يثنى بقلب واوه ميماً كما في الافراد فيقال فمان ، وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا مال ، لأن ذو لازم الاضافة ، بخلاف فم فواوه محفوظ من الحذف لامنه من التنوين بسبب لزوم الاضافة ، فاجرى مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية ، وقد يقال فموان لكنه جمع بين العوض والمعوض فلا يجوز الا في الضرورة الشعرية وقد يقال فميان بالياء وهو ابعد .

وثانيهما ما لم يرد لامه في الاضافة نحو يد ودم وغد ، ففي هذا القسم لم يرد المحذوف في التثنية ايضا ، فيقال يدان ودمان وغدان ، وقد جاء يديان في لغة من قال في المفرد يدى كرحى ، ولكن المشهور ان يد اصله يدى بسكون الدال ، لأن الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بدليل .

وقد يقال دميان ودموان فقال بعضهم : المحذوف من دم الواو . وانما قالوا دمى يدمى بالياء ، لأنه كرضى يرضى مع انه من الرضوان وذلك لان ذوات الواو اكثر فعلى هذا دميان شاذ .

وقال بعض آخر : ان المحذوف منه ياء فعلى هذا دموان شاذ .

وقال بعض آخر : لا شذوذ في شيء منهما ، لانهما مثنى دمى ومثنى دم دمان والكلام فى سكون عينه وحركته كما تقدم .

الفائدة الثانية - نون التثنية يحذف بالاضافة كما تقدم في باب الاضافة في قوله :

نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف كطور سيناء

وقد تحذف لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب ، وقد تحذف للضرورة كقوله :

هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والموت بالجر اجدر

على رواية رفع اسار واما اذا جر فقد تقدم في آخر باب الاضافة انه بالاضافة .

الفائدة الثالثة - القياس ان لا تحذف تاء التأنيث في التثنية كشجرتان وثمرتان ، وانما حذفت فى خصيين واليين على خلاف القياس ، ويجوز اثباتها فيهما على القياس ووجه حذفها فيهما بان كل واحدة من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها ، صارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا يقع في حشوه وقيل خصى والى مستعملان ، وهما لغتان في خصية والية ، وان كانتا اقل استعمالا .

وقيل عدم التاء فيهما من ضرورات الشعر ، فانه لم يأت الا فيه وفي غيرها لا يستعمل الا بالتاء .

وقيل انهما كذلك وضعتا وليستا تثنيتين حقيقة .

وقال في المصباح المنير : الخصيتان بالتاء البيضتان وبغير تاء الجلدتان

وقال فيه ايضا : الالية الية الشاة .

قال ابن السكيت وجماعة : لا تكسر الهمزة الى ان قال والتثنية اليان بحذف الياء على غير قياس وباثباتها في لغة على القياس انتهى .

الفائدة الرابعة : اذا اضيف عضوان الى متضمنيها لفظا او معنى فان كان المتضمنان بلفظ واحد ، فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية نحو نور الله وجه الزيدين ، ثم لفظ الجمع اولى نحو صنعت قلوبكما .

وذلك لكراهتهم اجتماع مثنيين مع اتصالهما وذلك مع عدم اللبس ومعه لم يجز الا التثنية نحو قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا .

واما فاقطعوا ايديهما ، فالمراد ايمانهما ، وان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد نحو يد زيد وعمرو .

(واحذف من المقصور وكذا المنقوص) ، سواء كان يائيا ، او واويا (في جمع له على حد المثنى اي) الجمع المصحح الذي في حالة الرفع (بالواو والنون ما به تكمل اي) احذف (آخره فقل في موسى) وهو آلة الحلق واسم رجل . ووزنه اما مفعل من اوسى راسه ، وعلى هذا هو منصرف ينون عند التنكير ، او فعلى وزن حبلى وعلى هذا لا ينصرف لالف التأنيث ويجمع على الاول بالمواسي كمقاتل وعلى الثانى بالموسيات كالحبليات (والقاضى موسون) رفعا (وموسين) نصبا وجرا ، والاصل موسون وموساين حذفت الالف لالتقاء الساكنين وابقيت فتحة السين ، للاشعار كما سيصرح به (وقاضون) وداعون رفعا اصلهما قاضيون ، وداعيون حذفت ضمة الياء

للاشتقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التى كانت قبل الياء ، لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ، ثم عوض من الكسرة الضمه لمناسبة الواو واوجز من ذلك ان يقال استثقلت الضمة على الياء فيهما ، فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (وقاضين) وداعين نصبا وجرا اصله قاضيين وداعيين بيائين اولهما مكسورة وثانيهما ساكنة ، والاولى لام الكلمة والثانية ياء الجمع حذفت كسرة الياء الاولى للثقل ، ثم حذفت هي لالتقاء الساكنين (والفتح في المقصور ابق مشعرا بما حذف) منه (وهي الالف وابق في المنقوص الضم) رافعا (والكسر) نصبا وجرا ، كما شرحنا لك . الى هنا كان الكلام في جمع المقصور والمنقوص تصحيحاً .

(واما) جمع (الممدود والصحيح) تصحيحاً (فيفعل بهما مافعل في التثنية) اما الاسم الصحيح ، فواضح . واما الممدود فيعلم حكمه مما ذكر في التثنية من وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف التأنيث ، وجواز الوجهين فيما همزته للالحاق او بدل عن اصل ووجوب التصحيح فيما همزته اصلية فتقول في صحراء علماً صحراوون وفي علباء وكساء وحياء علباوون وكساوون وحياوون بواو او همز كلها رفعاً . وقس عليه النصب والجر وفي قراء قراؤون بهمز فقط رفعاً ونصباً وجراً .

(وان جمعته اي كلا من المقصور والممدود بتاء والف فالالف) في المقصور (او الهمزة) في الممدود (اقلب) مثل (قلبها في التثنية فقل في المشترى) بفتح الراء (مشتريات) بقلب الالف المقصورة ياء

لكونه عن ثلاثة مرتقيا (وفي رحى رحيات) لانه ثلاثي اصله الياء (وفي متى متيات) لأنه جامد اميل (وفي قنى قنوات) لان الفه مبدلة عن واو ؛ معناه الرمح او الحفيرة التي يجري منه الماء وفي صحراء صحراوات (وفي بناءة) هذا اما بتقديم النون المفتوحة ثم باء بعدها الف فهمزته بدل من واو فتائه للوحدة او التأنيث ؛ من معانيه الصوت الخفي . واما بتقديم الباء على النون المشددة مؤنث بناء مبالغة باني من بنى يبني ، فهمزته بدل من ياء وعلى كلا التقديرين قل في جمعه (بناوات) بالواو وبناءات بالهمزة لما تقدم من ان ما همزة من اصل يجوز فيه الوجهان (وفي قراء) بتشديد الراء (قراءات) بالهمزة فقط ، لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب اثباتها .

تنبيه - اعلم ان بعض الشراح ضبط القراء بضم القاف وتشديد الراء ، وفسرها بالناسكة . والمكتوب في عبارته بتاء التأنيث . والمكتوب في هذا الكتاب بلا تاء التأنيث ، فقوله بعيد هذا كما سبق اما اشارة الى قراء بناء على صحة كتابة بعض الشراح . واما اشارة الى بناءة بالضبطين المذكورين فلا تغفل .

(وتاء ذي التاء) من الاسم المقصور (الزمن حينئذ) ؛ اى حين جمعته بتاء والف (تنحية اي حذفا كما سبق) مثال ذو التاء ، وهو اما بناءة او قراءة كما بين اوضحناه لك .

(و) كذلك الزم حذف التاء من غير المقصور (كقولك في مسلمة مسلمات) بحذف التاء التي كانت في المفرد ، استغناء في كلا القسمين بتاء الجمع ، لانها تدل على الجمعية والتأنيث كما بين في موضعه .

وانما جعل لجمع المؤنث علامتان ، ليكونا كزيادتي جمع المذكر .

وانما اختص الزيادة بالالف والتاء ، لانه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل واحد من المعنيين كما فى رجال وسكرى وجمالة وضاربة ، فاعرف (هذا) ولكن هذا التعليل ينافي ما ذكروه في وجه تسمية تنوين المقابلة فتأمل .

(ولهذا الجمع احكام تخصه اشار اليها بقوله والسالم العين من التضعيف والاعتلال الثلاثي حال كونه اسماً انل اي اعطه اتباع عين منه فائه بما شكل من الحركات ان ساكن العين مؤنثاً بدا) ان لم يكن مضموم الفاء يائي اللام ومكسورها واوي اللام وإلا فلا يتبع كمايأتي (سواء كان مختتماً بالتاء او مجرداً منها).

حاصله ان ما اريد جمعه بالالف والتاء اتبعت عينه فائه بثلاثة شروط مع القيد الذي زدنا .

الاول : ان يكون عينه سالماً من التضعيف والاعتلال .

الثاني : ان يكون ثلاثياً .

الثالث : ان يكون اسما . ولا فرق حينئذ بين المختوم بالتاء وغيره (فقل في جفنة) الطعام زنة سجدة وحسرة ، (ودعد) زنة تمر علم امرئة (وسدرة) شجرة النبق : وهي نوعان :

احدهما : ينبت في الارياف فينتفع بورقه في الغسل ، وثمرته طيبة.

والآخر : ينبت في البر ولا ينتفع بورقه في الغسل ، وثمرته عفصة ويقال لها زعرور ايضا .

(وهند وغرفة وجمل) بضم الجيم علم امرئة (جفنات ودعدات) بفتح العين فيهما اتباعا . ولا يجوز فى هذا القسم غير الاتباع إلا في الضرورة ، فرقا بين الاسم منه والصفة ، وكان الاسم اولى بالتغيير

بسبب الاتباع لخفته وثقل الصفة باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف فهي بالخفة على السكون اجدر. ولا فرق في هذا القسم بين معتل اللام وغيره نحو ركوة وركوات وظبيه وظبيات كقوله :

تالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر

(وسدرات وهندات) بكسر العين فيهما (وغرفات وجملات) بضم العين فيهما . ويجوز في هذين القسمين وجهان آخران يذكرهما المصنف عن قريب .

(بخلاف غير السالم العين) من التضعيف (كسلة) بفتح الفاء (وكلة) بكسرها (وحلة) بضمها .

(و) من الاعتلال نحو (جوزة) بفتح الفاء (وديمة) بكسرها وقد مر معناها في اول فصل الالف الممدودة وهي اجوف واوي انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (وصورة) فهذه كلها تجمع بسكون العين ولا يجوز فيها الاتباع الا في بعض اللغات . ولا يجوز في بعضها الفتح ايضاً كما سيأتي ، فراراً من الثقل الحاصل بتحريك اول المثلين في المضاعف ، لانه يؤدي الى فك الادغام مع وجوب الادغام لاجتماع المثلين مع تحركهما ولا لبس ، ولاستثقال الحركة على الواو والياء المعتل ان لم تقلبا الفا ولزوم تغيير البنية وكثرة الاعلال ان تقلبا .

(و) بخلاف (غير الثلاثي كزينب) ، فيجمع على زينبات من دون تغيير .

(و) بخلاف (الوصف كضخمة) بمعنى المرئة الغليظة ، فيجمع على ضخمات بسكون العين ، لما تقـــدم آنفاً . ولا فرق في ذلك بين

مفتوح الفاء كما مثل ومضمومها كصلبة وصلبات ومكسورها كصفرة بمعنى الخالي من المتاع وصفرات .

(وسكن العين التالي غير الفتح وهو الكسر والضم) وان لم يحصل الفرق المذكور آنفاً ، وان كان جامعاً للشروط الثلاثة المتقدمة ، وذلك لاستثقال حركة العين بعد الضمة والكسرة مع ان في ذلك رجوعاً الى الاصل ؛ اعني السكون فى المفرد (فقل في كسرة وهند وخطوة وجمل كسرات وهندات وخطوات وجملات) بسكون العين في الجميع ، (او خففه) اي العين المذكور (بالفتح) للفرق بين الاسم والصفة وخفة الفتحة (فقل في كسرة وهند وخطوة وجمل كسرات وهندات وخطوات وجملات) بفتح العين في الجميع (فكلاً مما ذكر) اي من السكون والفتح (قد رووا عن العرب) ، اما السكون فمن بني تميم ، واما الفتح فمن هذيل . ولم يقلب واو خطوات ، سواء اتبع ما قبلها لما قبله او فتح لعروض الحركة فى الصورتين .

(اما) العين (التالي الفتح فلا يجوز إلا فتحه) كما اشرنا اليه سابقاً إلا فى الضرورة كما يأتي عن قريب ، (فيقال في دعد دعدات) بفتح العين في الجمع وسكونه فى المفرد .

(ومنعوا اتباع العين للفاء اذا كانت) الفاء (مضمومة واللام ياء او مكسورة واللام واواً) فالثاني (نحو ذروة) بكسر الذال بمعنى الشيب والعلو والمكان المرتفع .

(و) الاول نحو (زبية) بضم الزاي بمعنى حفرة الاسد .

اما الاول اي المعتل اللام بالياء نحو زبية فلاستثقال الياء المضموم ما قبلها لاماً ان لم تقلب ، لانها مرفوضة فى كلامهم لانها في الحقيقة

خروج من الضمة الى الكسرة لان الياء فى حكم كسرة كما بين في التصريف . وان قلبت واواً اعتداداً بالضمة العارضة التبس بالمعتل اللام بالواو .

واما الثاني اي المعتل اللام بالواو نحو ذروة فلئلا تنقلب الواو ياء ، فيتلبس بالمعتل اللام بالياء ولو بقيت واواً لاستثقلت ، لامتناع حركة الواو مع كسر ما قبلها . ولهذا انقلبت الواو ياء اذا انكسر ما قبلها ، لأنه يلزم منه الخروج من الكسرة الى الضمة لأن الواو فى حكم ضمة كما بين في التصريف وهو مرفوض ايضاً .

(واجازوا فيهما) اي في عينهما (الفتح والسكون) ، اما الفتح في الاول فللفرق بين الاسم والصفة كما مر آنفاً ، واما السكون فيه فعلى الاصل .

واما الفتح في الثاني فلان حركة الواو مع فتح ما قبلها وسكون ما بعدها جائزة : مثل عصوان ونزوان ، واما الاسكان فيه فعلى الاصل (فقالوا ذروات) بفتح العين اعني الراء (وذروات) بسكونها (وزيبات) بفتح العين ! اعني الباء . المنقوطة بنقطة واحدة من تحت وزبيات بسكونها .

(وشذ كسر عين جروة) بكسر الجيم (اتباعاً للفاء) بمعنى ولد الكلب والقثاء (فقيل جروات) بكسر الراء . ووجه الشذوذ فيه لزوم احد المحذورين المذكورين في ذروة . هذا بناء على كسر الجيم ، واما بناء على ضمها وفتحها فلا يجوز كسر العين البتة (ونادر اي قليل او ذو اضطرار غيرما قدمته كقولهم فى عير) بكسر العين وسكون الياء بمعنى الابل ثم غلب على كل قافلة (عيرات)

بفتح الياء ، فهو شاذ لما تقدم من ان المعتل العين حقه الاسكان ، لاستثقال الحركة على الواو والياء ان لم تقلبا الفاً ، ولزوم تغيير البنية وكثرة الاعلال ان تقلبا .

قال نجم الأئمة : واما فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثاً كهند فان كانت مضاعفة ، فليس في جمعها بالالف والتاء إلا سكون العين نحو قدات وان كانت معتلة العين ، ولا يكون إلا ياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة ، فلا يجوز فيها الأتباع اجماعاً ، ولا الفتح إلا على قياس لغة هذيل . وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هذيل انتهى .

لكنه ينافي ما في شرح النظام وهذا نصه : وباب كسرة مكسور الفاء ساكن العين على كسرات بالفتح والكسر ، فالاول للفرق بين الاسم والصفة وخفة الفتحة ، والثاني للاتباع والمعتل مطلقاً والمعتل اللام بالواو يسكن العين فيهما ويفتح كديمة وديمات . فانه اجوف واوي من دام يدوم . انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها والبائي كبيعة ؛ وهي معبد للنصارى والجمع بيعات والمعتل اللام بالواو نحو رشوة ورشوات .

اما الفتح في المعتل العين فلان فتح حرف العلة مع كسر ماقبلها غير مستثقل . واما الاسكان لكونه أصلاً بالنسبة الى حرف العلة انتهى .

والتنافي بين الكلامين واضح جلي اذ يلزم على قول النظام كون الفتح في عيرات قياسياً وعلى قول نجم الائمة كونه غير قياسي ولأجل ذلك قال الازهري : واختلف الناس في عيرات اختلافاً كثيراً ؛ وحاصله هل هي بكسره ففتحة او بفتحتين على قولين الاول قول الجمهور . ثم

اختلفوا في المفرد .

فقال اكثرهم : عير بكسرة اصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة . لانها تعير تذهب وتجيء . وقيل : عير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ، ثم فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة .

قالوا : واصل القافلة قافلة الحمير . ثم توسعوا فأطلقوها على كل قافلة والقول الثانى اختلف القائلون به ايضاً على قولين :

احدهما : للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار .

والثانى : لتلميذه اسحق وهو انه جمع عير وهو الذي في الكتف او القدم فقيل له : اذلك مؤنث قال نعم فان يونس قال : ان كل شيئين منفصلين في الانسان يؤنثان كاليدين والرجلين انتهى .

فقد علم من جميع ماذكرنا ان الشذوذ اوالندرة فى عيرات لايصح إلا بناء على ما نقلناه عن نجم الأئمة .

(و) كقولهم (في كهل) وهو من جاوز الثلاثين ، وقيل : من بلغ اربعين (كهلات) بفتح الهاء ولا يقاس عليه ، لانه نادر والقياس سكونها لانه صفة .

قال في المصباح المنير : الجمع كهلات بسكون الهاء في قول الاصمعى وابى زيد لمحاً للصفة مثل صعبة وصعبات وبفتحها في قول ابى حاتم تغليباً لجانب الاسمية مثل سجدة وسجدات . قال فى البارع وقلما يقولون للمرأة كهلة مفردة إلا ان يقولوا شهلة كهلة .

(وقول الشاعر في زفرة) بسكون الفاء بمعنى اخراج النفس مع المد وقال بعضهم : الزفره ادخال النفس في الصدر والشهيق اخراجه

(فتستريح النفس من زفراتها) بسكون الفاء ايضاً ضرورة شعرية لأنه اسم لا صفة .

قال الطبري في تفسيره في قوله تعالى كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم والحسرات جمع حسرة وكذلك كل اسم كان واحده على فعله مفتوح الاول ساكن الثاني فان جمعه على فعلات مثل شهوة وتمرة تجمع على شهوات وتمرات مثقلة الثوانى من حروفها فاما اذا كان نعتا فانك تدع ثانيه ساكنا مثل ضخمة تجمعها ضخمات وعبلة تجمعها عبلات وربما سكن الثانى في الاسماء كما قال الشاعر .

عل صروف الدهر او دولاتها يدلنا اللمة من لماتها

فتستريح النفس من زفراتها

(او لا ناس من العرب قليلين انتمى اي انتسب كقول هذيل في بيضة) بفتح الباء وسكون الياء في اوله (وجوزة) بفتح الجيم وسكون الواو (بيضات) بفتح الياء ذات نقطتين من تحت (وجوزات) بفتح الواو واما عند غيرهم فلا تتغير ان بل تبقيان على سكونهما كقوله تعالى في روضات الجنات ، وذلك لاستثقال الحركة على الياء والواو المفتوح ما قبلهما . وقد مر مشروحاً مفصلا والحمد لله .

هذا باب جمع التكسير

والغرض من الباب القياسي منه ، لا النادر والسماعي ، فلا تغفل ويفارقه جمع السلامة في اربعة اشياء :

احدهما : ان جمع السلامة مختص بالعقلاء ، والتكسير لايختص وقد تقدم ذلك في اوائل الكتاب عند قوله :

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب

واما نحو ارضين وسنين وعشرين ، فليس بجمع سلامة حقيقة كما بين هناك والمتنبيه على ذلك غيروا بناء المفرد فيها ، وجعلوا فى بعضها النون متعقب الاعراب ، فدخله التنوين ولم يسقط بالاضافة نحو فان سنينه ، ونحو وقد جاوزت حد الاربعين فراجع هناك .

وقد يشبه غير العاقل بالعاقل في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العقلاء كقوله تعالى : اتينا طائعين وقوله : رأيتهم لي ساجدين .

وانما خص العقلاء بالجمع المصحح بالواو والنون ، لأنهم اشرف من غيرهم . والصحة في الجمع اشرف من التكسير ، ولذلك عللوا جمع ما حذف لامه او فاته هذا الجمع : بان هذا الجمع اشرف الجموع كما ذكرنا فجبر بهذا الاشرف ما لحق الاسم من النقصان .

ولا يذهب عليك ان اختصاص جمع المصحح بالعقلاء انما هو في الجمع المذكر دون المؤنث فتنبه .

والثاني : انه يسلم فيه بناء المفرد ، ولا يسلم في التكسير ولابد هنا من بيان دقيقة : وهي انه لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده ايضاً بسبب الزيادتين ، لأنك بنيت بهما بناء مستأنفاً فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية اذا ضممت اليها الاثنين تصير عشرة ، ويكون المجموع الثاني غير المجموع الأول . وهذا هو التغيير فقد تغير ايضاً في جمع السلامة

بناء المفرد ، وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء ، بل التغيير فيه اظهر ، لأن علامات التأنيث الثلاث تتغير فيه ولا تبقى على حالها كما سبق عن قريب فالاولى ان يقال : ان جمع السلامة يسلم فيه بناء المفرد عن التغيير بغير الحاق العلامة : وجمع التكسير لا يسلم بناء مفردة عن التغيير بغيره ، وهذا هو المراد بقوله : (وهو كما يؤخذ من الكافية ما ظهر بتغيير لفظاً) اما بزيادة كرجل ورجال او نقيصة كرسول ورسل ، او من دون زيادة ونقيصة كأسد بفتح الالف والسين واسد بضم الالف وسكون السين ، او معهما كغلام وغلمان (او تقديراً) نحو فلك لأنه اذا كان مفرداً فضمته كضمة قفل اصلية ، واذا كان جمعاً فضمته كضمة بدن واسد عارضة بعد زوال الضمة الأصلية في المفرد .

والباعث لهم على القول بان فلكا جمع انهم سمعوا من العرب تثنيتها حيث قالوا : فلكان فعلموا انها ليست من قبيل الجنب ونحوه مما يطلق على المفرد والمثنى والجمع بصيغة واحدة كما تقدم ذلك عند قوله :

والثاني مبتدء وذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقا استقر

فالفارق بين ما يقدر فيه التغيير ، ومالا يقدر فيه التغيير وجدان التثنية . واما التغيير فى نحو تمرات بفتح العين وخطوات وسدرات بفتحها واتباعها مع كونها جمع سلامة ، فيقدر حصول هذه التغييرات بعد سكون عيناتها لغرض صناعي تقدم مفصلاً كما كان حذف التاء من المفرد في المجموع بالألف والتاء بعد الحاقهما لغرض صناعي أيضا . أشرنا اليه اعني : الاستغناء عن التاء في المفرد بتاء

الجمع ، فجميع هذه المذكورات جمع سلامة باعتبار الاصل فتأمل .

الفارق الثالث : انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات كما تقدم ذلك فى الموضع الآنف الذكر في الفارق الأول .

والفارق الرابع : ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ، ويؤنث مع جمع التكسير كما تقدم ذلك عند قوله :

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى اللبن

وزن (فعلة) بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين وفتح اللام (كأرغفة) مفرده رغيف .

قال في المصباح : الرغيف جمعه رغف مثل بريد وبرد وارغفة ورغفان بالضم . ورغفت العجين رغفاً من الباب نفع جمعته بيدك مستديراً ، فالرغيف فعيل بمعنى مفعول (ثم افعل) بضم العين (كافلس) مفرده الفلس الذي يتعامل به . وجمعه الكثرة فلوس ، (ثم فعلة) بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام (كغلمة) مفرده غلام بمعنى العبد والأجير ، مؤنثه غلامة اي الامة (ثمة افعال) بفتح الالف والعين (كاثواب) مفرده الثوب : وهي مايلبسه الناس من كتان وحرير وقطن وغيرها .

(جموع قلة تطلق على ثلاثة فما فوقها الى العشرة) اي مع العشرة (وما عداها للكثرة تطلق على عشرة فما فوقها) هذا احد القولين في الفرق بينهما .

والقول الاخر ان جمع الكثرة ايضاً يدل على الثلاثة ، ولكن يتجاوز العشرة بخلاف القلة فانه لا يتجاوزها ، فعلى هذا يكونان متفقين في المبدء ومختلفين في المنتهى كما انهما على الاول مختلفان في

كليهما ، ويظهر الثمرة بين القولين في نيابة احدهما عن الآخر ، اذ على الثاني يكون الذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة إذ هو ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على احد عشر فصاعداً .

اما جمع الكثرة فدلالته حينئذ على الثلاثة الى العشرة ، ليست بالنيابة عن جمع القلة بل بالاصالة ، فدلالته على الثلاثة الى العشرة حقيقة لا مجاز بخلاف القول الاول ، فانه يصح النيابة من الطرفين فينوب جمع القلة عن جمع الكثرة في الدلالة على احد عشر فصاعداً فيصير مجازاً .

وينوب جمع الكثرة عن جمع القلة في الدلالة على الثلاثة الى العشرة فدلالته عليه مجاز لا حقيقة ،

واستدلوا على اختصاص هذه الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة الى العشرة واختيارها فيه ، وان وجدت غيرها واذا عرفت ذلك يظهر لك المراد من قوله ! (وبعض ذي الجموع بكثرة وضعاً) او استعمالاً (من العرب يفي) .

والمراد من قوله وضعاً ان تكون العرب لم تضع احد البنائين استغناء عنه بالآخر .

وبعبارة اخرى ان تضع جمعا واحداً يستعمل في القلة تارة وفي الكثرة اخرى وهو اما على وزن قلة (كأرجل جمع رجل) بكسر الراء وسكون الجيم فاستغنى بها عن وزن الكثرة ، فلم يوضع لها وزن كثرة بل ارجل يستعمل في كل واحد من معنى القلة والكثرة حسب اقتضاء المقام .

(و) اما على (العكس) من ذلك (وهو وفاء جمع الكثرة

بالقلة اي الدلالة عليها جاء من العرب) .

وبعبارة اخرى يوضع جمع على وزن كثرة ، يستعمل في معنى القلة ايضاً (كالصفى) بضم الصاد وكسرها وكسر الفاء وتشديد الياء (جمع صفاة وهي الصخرة الملساء لكن) في المثال مناقشة .

وان قيل ان المنافشة فى المثال ليست من دأب المحصلين ، اذ الكلام فيما لم يوضع له إلا جمع كثرة يستعمل في المعنيين ، وهذا المثال ليس من هذا القبيل لانه قد (حكى في جمعه) وزن قلة ايضا وهو (اصفاء فينبغي ان يمثل) لهذا القسم (بنحو رجال جمع رجل) بفتح الراء وضم الجيم ، فانه وان جاء له جموع اخر مذكورة في كتب اللغة ، لكنه ليس شيء منها على وزن من اوزان جموع القلة .

والمراد من قولنا استعمالا ان تكون العرب وضعت كل واحد من القلة والكثرة ، ولكنها استغنت في بعض المواضع عن احديهما بآخر لغرض لفظي او معنوي ،

فمن الاستغناء عن جمع الكثرة ما تقدم فى باب العدد من قوله تعالى : « يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » فميز بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو الاقراء كما بيناه هناك مفصلاً .

ومن الاستغناء عن جمع الكثرة بجمع القلة قوله تعالى في بيان صوم شهر رمضان حيث يقول : « ايام معدودات . . . » مستعملاً في اليوم جمع القلة على قول والغرض من هذا والله العالم الاشارة والايحاء الى النفوس بان الصوم مع كونه من المسائل التى اجمعت عليها الاديان والنحل واقرتها الناس حتى فى الجاهلية من الامور الهينة على الصائمين

فما هو الا ايام قليلة لا تشق على الصابرين من الناس ، لاسيما اذا التفت الى ما له من الاجر الجزيل والثواب العظيم ، بل فيه اشارة ودقيقة الى اعمار الناس والحكم عليها بانها مهما طالت فهي قصيرة على ان ايام الشهر ليست وحدها بالتي ينبغي ان توصف بجمع القلة ، بل ينبغي ان يوصف بذلك ايام العمر كلها . فانها لا تستحق في نظر من له بصيرة ان توصف بجمع الكثرة ، فما هي بكثيرة في واقع طبيعتها . فان ما كان عرضة للفناد والفناء على كثرته ، فهو ضئيل قليل وان من كان عرضة للضعف على قوته فهو ضعيف واهن هزيل . فلا يغرنك ايها الاخ العزيز هذه الحياة العارية وملذاتها سيما في هذا الشهر العظيم .

وانما اطلت الكلام في هذا المقام وان كان بيان نكتة استعمال لفظ مقام لفظ آخر وظيفة غير هذا العلم اعني علم الفصاحة والبيان لاني كنت صائما حين كتابة هذه الاسطر . وكان الزمان يوم السابع عشر من شهر رمضان سنة الف وثلاثمائة وخمس وثمانين وقد قرب عمري من الستين والمرجو من الله العفو والغفران بجاه محمد صلى الله واله الميامين .

وزاد بعضهم في جموع القلة وزن فعلة بفتح الفاء والعين كقولهم : هم اكلة رأس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم راس واحد ، وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد ، لا من اطلاق فعلة .

وقال بعض آخر : ان منها وزن افعلاء كأصدقاء وجمعا السلامة .

وقال بعض آخر : ان جمعي السلامة مشتركان بين القلة والكثرة

ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشده قواه :

لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما

قللت جفانك وسيوفك ، لكان دليلا على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة . والظاهر ان جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ، فيصلحان لكل من المعنيين نحو قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات والمراد بها ايام التشريق وهي قليل وقوله كتب عليكم الصيام الى قوله اياما معدودات وهذه كثيرة فتأمل .

وكل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه ، وكل جمع لمفرد لا يجمع الا جمع تكسير كأجادل مفرده اجدل معناه الصقر ، ومصانع جمع مصنع فهو مشترك بين القلة والكثرة اذ لا نص منهم على انه حقيقة في احدهما مجاز في الاخر .

(لفعل بفتحة فسكون حال كونه اسماً صحيح عينا وان اعتل لاما) بالواو او الياء (افعل) بفتحة فسكون فضمة يقع (جمعا كأفلس وادل واظب جمع فلس ودلو وظبي ، فقلبت ضمتهما كسرة والواو في ادلو ياء ، ثم حذفت الياء المنقلبة من الاول والاصليه من الثاني كقاض وداع (بخلاف الوصف كضخم) ، وقد مر معناه فانه لا يجمع على افعل بل على فعال كما يأتي فيقال في جمعه ضخام كسهم وسهام (الا ان يغلب) عليه جانب الاسمية (كعبد) فيقال في جمعه اعبد على وزن افعل . فانه وان كان صفة مشبهة بمعنى الذليل ، لكن غلب عليه الاسمية في الاستعمال .

(و) بخلاف (المعتل العين) ، سواء كان واويا ، او يائيا (كسوط

وبيت) فانه يجمع على افعال كما يأتي (وشذ اعين) قياساً لا استعمالاً (واثوب) قياساً واستعمالاً حيث جمعا على افعل . مع كونهما معتلي العين قال الله تعالى : « واعينهم تفيض من الدمع » .

(وللرباعي حال كونه ايضاً اسماً يجعل افعل جمعاً ان كان كالعناق) بمعنى الانثى من ولد المعز قبل استكمالها الحول (والذراع) بمعنى اليد من كل حيوان ، لكنها من الانسان من المرفق الى اطراف الاصابع . وذراع القياس ايضاً انثى عند الاكثر (في مد ثالثه و) في (تأنيث بلا علامة و) في (عد الاحرف) سواء كان مدته الفاً واوله مفتوحاً ، او مكسوراً كالمثالين المذكورين وجمعهما اعنق واذرع ، او كان اوله مضموماً : نحو عقاب واعقب او كان مدته ياء واوله مفتوحاً (كايمن جمع يمين) بمعنى احدى الجهات او اليد اليمنى او الحلف ، لأن كل واحدة منها مؤنث قيل : او كانت مدته واواً كعمود اذا سمى به مؤنث فيجمع على اعمد وفيه تأمل بل منع ، (بخلاف مالم يكن كذلك) اي لم يكن جامعاً للشرائط الاربعة المذكورة ، لأنه حينئذ لا يجمع على افعل (وشذ اقفل) جمع قفل ، لعدم كونه رباعياً .

(و) كذلك (اغرب) جمع غراب لعدم كونه مؤنثاً ، وكذلك امكن واشهب جمع مكان وشهاب لكونهما مذكرين (وغير ما افعل فيه مطرد) اي غير ما يجمع على افعل قياساً (من الثلاثي حال كونه اسماً) لا وصفاً (بان لم يوجد فيه) اي في الاسم (شروطه بان كان على فعل) بفتحة فسكون (لكنه معتل العين كثوب وسيف او) كان (على) وزن (غيره) اي غير فعل بان يكون على احد

الاوزان الآتية وهي وزن فعل بفتحتين (كجمل و) وزن فعل بفتحه فكسرة نحو (نمر) سبع خبيث اخبث واجرء من الاسد مؤنثه نمرة واذا كان مع تاء التأنيث فقد تقدم في باب المبتدء والخبر : انه قد يكون بمعنى كساء فيه خطوط بيض وسود تلبسه الاعراب .

(و) وزن فعل بفتحة فضمة نحو (عضد) وهو ما بين المرفق والكتف . وفيها خمس لغات ، (و) وزن فعل بكسرة فسكون نحو (حمل) وهو ما يحمل على الظهر ونحوه ، (و) وزن فعل بكسرة ففتحة : نحو (عنب ، و) وزن فعل بكسرتين نحو (ابل ، و) وزن فعل بضمة فسكون نحو (قفل ، و) وزن فعل بضمتين نحو (عنق) بمعنى الرقبة ، (و) وزن فعل بضمة ففتحة نحو (رطب) وهو ثمر النخل .

جمع كل واحد من الاوزان المذكورة (بافعال يرد) حال كونه (مطرداً) في (جميع ذلك) نحو اثواب واسياف واجمال . وقس البواقي (ولكن غالباً اغناهم) عن وزن افعال وزن (فعلان بالكسر) ثم السكون .

ولكن ليس ذلك الاغناء في جميع الاوزان المذكورة بل (في) وزن (فعل بضمة فتفحة كقولهم صردان في صرد) . قال فى المصباح صرد وزان عمر ، نوع من الغربان والانثى صردة والجمع صردان ، وكانت العرب تتطير من صوته .

(وفي) جمع (اسم مذكر رباعي بمد ثالث منه) وزن (افعلة) بفتحة فسكون ، ثم كسرة ففتحة (عنهم اطرد) ، سواء كانت مدته الفاً (كأقذلة) او واواً (و) مثالة (اعمدة) او ياء (و) مثاله

(ارغفة جمع قذال) وهو مؤخر الرأس ما بين الاذنين ، (و) جمع (عمود ورغيف) وقد مرّ معناه .

(وألزمه اى افعلة في فعال بفتح الفاء او فعال بكسرها) حال كون هذين الوزنين (مصاحبي تضعيف) بان يكون حرفان منه من جنس واحد ، سواء كانا متصلين او مفترقين (او) مصاحبي (اعلال) في لامهما (كاتبة) بتقديم التاء على الباء ، او بالعكس (و) نحو (اقبية) هذان مثالان لوزن فعال بفتح الفاء ، (و) نحو (أتمة وآنية) . هذان مثالان لوزن فعال بكسرها (جمع تباب) بتاء منقوطة من فوق وبائين منقوطتين من تحت ، بينهما الف بمعني الخسران والهلاك ، والنقص . او بباء منقوطة بنقطة واحدة من تحت وتائين منقوطتين من فوق بينهما الف : بمعنى الزاد ، ومتاع البيت ، وبمعنى القطع يقال : طلق امرأته طلقة بتة وبتاتاً اذا قطعها عن الرجعة .

(وقباء) بالمد من قبو ثوب يلبس فوق الثياب ، (وامام) من يؤتمّ ويقتدى به . مذكراً كان او مؤنثاً ، (واناء) من اني بمعنى الوعاء .

(فعل بضمة فسكون جمع لنحو احمر وهو) ما كان على وزن (افعل مقابل فعلاء ونحوه حمراء وهو) ما كان على وزن (فعلاء مقابل افعل وكذا ما) كان على وزن افعل . و (لا مقابل له) من المؤنث (كاكمر) لعظيم الكمرة وهي حشفة الذكر او كان على وزن فعلاء (و) لا مقابل له من المذكر نحو (رتقاء) بالراء المهملة والتاء المثناة من فوق والقاف المرأة المنسد فرجها : بحيث لا يمكن للرجل الدخول ، فجميع جميع ذلك على فعل نحو حمر وكمر ورتق.

(وفعلة بكسر وسكون) يأتي جمعاً ، لكن مجيئه (جمعاً بنقل يدري كولدة جمع ولد ولا يأتي جمعاً قياسياً) .

قال بعض اهل التحقيق : وزن فعلة لم يطرد فى شيء من الابنية بل محفوظ في ستة اوزان :

فعل بفتحتين نحو ولد وولدة وفتى وفتية .

وفعل بفتحه وسكون نحو شيخ وشيخة وثور وثيرة .

وفعل بكسرة ففتحة نحو ثنى كالى وثنية . ومعناه اعادة شيء مرتين .

وفعال بفتحتين نحو غزال وغزلة .

وفعال بضمم اوله نحو غلام وغلمة .

وفعيل بفتحة فكسرة نحو صبي وصبية وخصى وخصية انتهى .

وقال بعض المدققين : ان مرادهم ان ما سمع منه منحصر في هذه الالفاظ لا انه قياس في هذه الاوزان فافهم . انتهى . ولكن زاد بعضهم جليل وجلة فتأمل .

(و) فعل (بضمتين جمع لاسم رباعي بمد) سواء كان الفاً او ياء او واواً (قد زيد) ذلك المد (ثالثاً قبل لام اعلالاً به فقد) اي يكون لام الفعل صحيحاً (ما دام لم يضاعف في الأعم الأغلب ذو الالف) .

حاصل المقال : انه يشترط في هذا الوزن كون اللام صحيحاً مطلقا . ويشترط ايضا كونه غير مضاعف ، لكن لا مطلقا بل اذا كان مدته الفا ، وهذا الشرط غالبي لا دائمي (كـكتب وسرر وعمد جمع كتاب بمعنى الصحيفة . ولذا قد يؤنث قال في المصباح : قال ابو عمرو سمعت اعرابياً يمانياً يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها

فقلت أتقول جاءته كتابي ؟ فقال أليس بصحيفة . انتهى .

(وسرير وعمود فان اعتل اللام او ضوعف ذو الألف فله افعلة كما سبق) في قوله :

في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرد

(ومن مقابل الاعم عنن جمع عنان) بكسر العين لما يقاد به الفرس ، وبفتحها المطر او السحاب .

(وفعل بضمة ففتحة جمعاً لفعلة بالضم عرف كغرف وغرفة) قال في المصباح : الغرفة بالضم الماء المغروف باليد . والجمع غراف مثل برمة وبرام . والغرفة بالفتح المرة . الى ان قال : والغرفة العلية والجمع غرف ثم غرفات جمع الجمع عند قوم انتهى محل الحاجة .

(و) فعل ايضا جمع (لفعلى بالضم) اذا كان وصفا له مذكر (نحو كبرى وكبر) بخلاف وصف لا مذكر له كحبلى فانه لا يجمع على حبل . (و) الجمع (لفعلة بالكسر فالسكون فعل بكسرة ففتحة كسدرة وسدر وقد يجيء جمعه . اي فعلة على فعل بضمة ففتحة) وذلك اذا كان معتل اللام (كلحية ولحي) كهدي وزناً واعلالاً .

(في وصف لمذكر عاقل على) وزن (فاعل) اذا كان (معتل اللام نحو رام وقاض) وغاز وداع (ذو اطراد) جمعه على وزن (فعلة بضمة ففتحة كرماة وقضاة) وغزاة ودعاة . اصلها رمية وقضية وغزوة ودعوة بضم الاول في الجميع . قلبت الياء والواو الفا ، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما .

وقال بعضهم : ان الجميع بفتح الأول ثم حولت الفتحة ضمة ، للفرق بين المعتل . والصحيح في هذا الوزن من الجمع . وقيل : حولت

الفتحة ضمة بعد قلب آخرها الفاً ، ليعتدل طرفا الكلمة من حيث التغيير . وقيل : ان هذا الوزن اي فعل بضمم الفاء مختص بالمعتل اللام ولا تحويل فيه .

وقال بعضهم : ان وزن الجميع في الاصل فعل بضم الفاء وتشديد العين فحذف احد المكررين وعوض عنه التاء ، ثم قلبت حرف العلة الفا .

(وشاع في) جمع (كل وصف لمذكر عاقل) يكون (على) وزن (فاعل) وهو (صحيح اللام) وان كان مضاعفا وزن (فعلة بفتحتين نحو كامل وكملة) وبارّ بتشديد الراء وبررة فتأمل .

ووزن (فعلى بفتحة فسكون جمع لوصف) يكون (على) وزن (فعل بمعنى مفعول) اذا كان فيه ضرب من آفة وداء وضرر وألم (كقتيل وقتلى) ولأجل ذلك حمل عليه اوزان اخر لما فيها من المناسبة في المعنى من حيث كونها متضمنة لنوع من الآفة والضرر ونحوهما .

واليها اشار بقوله (وكل من) وزن (فعل) بفتحة فكسرة (نحو زمن وزمني) والزمانة مرض يدوم زماناً طويلاً (و) وزن (فاعل نحو هالك وهلكى) .

(و) وزن (فعيل) بفتحة فسكون ثم كسرة (نحو ميت) اصله ميوت . اجتمع فيه الواو والياء الاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء فى الياء لاجتماع المثلين (وموتى وكذا) .

وزن (افعل نحو احمق وحمقى و) .

وزن (فعلان نحو سكران وسكرى به اي بفعلى قمن اي حقيق

الحاقا) بفعيل بمعنى مفعول ، لما في كل ذلك من الآفة والضرر ونحوهما . وكذلك مريض وان كان بمعنى فاعل لما فيه من اصابة الألم ، بل هذا اولى بالحمل لكونه على زنته .

ولاجل ذلك لا يقال في حميد حمدي ، ولا في سعيد سعدي لانهما ليسا متضمنين لافة ولا داء ، وكذلك لا يقال فعلي في جمع ما انتقل الى الاسمية من فعيل بمعنى المفعول : وهو ما دخله التاء كالذبيحة والاكيدة والضحية والنطيحة وقد تقدم معنى النقل في اواخر باب التأنيث فراجع .

(لفعل بضمة فسكون حال كونه اسماً صح لاما وان اعتلّ عيناً فعلة) تقع (جمعا وهو بكسرة ففتحة كدبّ) بضم الدال وتشديد الباء ؛ حيوان خبيث والانثى دبة (و) الجمع (دبية) هذا مثال لصحيح العين .

(وكوز) اناء كالابريق ، لكنه اصغر منه (و) الجمع (كوزة والوضع العربى في) مفرد على وزن (فعل بفتحة فسكون و) في مفرد على وزن (فعل بكسرة فسكون قلله) .

حاصله ان الواضع قليلاً وضع جمع هذين الوزنين على وزن فعلة (كغرد) بفتح الغين بمعنا صوت الطائر (وغردة وقرد) بكسر القاف حيوان خبيث يضحك ويطرب سريع الفهم والتعلم ويقال له السعدان ايضاً (و) الجمع (قردة) .

(و) وزن (فعل) بضمة ففتحة وتشديد العين جمع لفاعل وفاعلة حال كونهما وصفين صحيحي اللام) وان كانا معتلي العين (نحو عاذل وعذّل) وصائم رصوم (وعاذلة وعذّل) وصائمة وصوّم .

(ومثله اي فعل فيما سبق) اي في كونه جمعاً للوصف الصحيح اللام (الفعال بضبطه) اي فعل (بزيادة الف) لكن لا مطلقاً ، بل (فيما ذكر بتشديد الكاف) اي في وصف المذكر فقط (كتاجر وتجار .

وندر فيما انث) اي في وصف المؤنث (كصادة) يقال صد عنه اي اعرض ومال فهو صاد (و) هي صادة جمعهما (صداد) على وزن طلاب . (وذان الوزنان) اي فعل وفعال (في المعتل لاماً) منهما ندر (كغاز) من غزو وغزى وغزاء .

(و) مفرد على وزن (فعل و) مفرد على وزن (فعلة بفتحة فسكون في كليهما فعال بكسرة جمع لهما مطلقاً) اي سواء كانا اسمين ، ام وصفين ، وسواء كانا صحيحي اللام ، ام لا .

فالاسم (ككعب وكعاب ، و) الوصف نحو (صعب وصعاب و).

وزن فعلة نحو (نعجة ونعاج ولكن قل) وزن فعال جمعا (فيما عينه او فائه كما في الكافية الياء منهما) اي من فعل وفعلة (كضيف وضياف ويعر و) يعرة الجدي يربط عند زبية الاسد او الذئب ، فاذا سمع صوته جاء ليفترسه فيقع في المصيدة جعمها (يعار .

و) مفرد على وزن (فعل بفتحتين ايضاً له فعال بكسرة يقع (جمعاً) لكن (ما دام لم يكن فى لامه اعتلال او لم يك لامه مضعفاً نحو جمل وجمال بخلاف ما اذا كان كذلك) اي في لامه اعتلال (كرحى) مقصوراً بمعنى الطاحون . ويأتي بمعنى الضرس ايضاً ، فلا يجمع على فعال بل يجمع على ارح وارحاء وارحيه ، وربما جمعت على رحى زنة فعول . (و) في لامه تضعيف نحو (طلل)

بمعنى الشاخص من الآثار فلا يجمع على فعال بل يجمع على اطلال وطلول .

(ومثل فقل فيما ذكر) اي في مجيء جمعه على فعال بالشرطين المذكورين (ذو التاء اي فعلة كرقبة ورقاب ، و) مفرد على وزن (فعل بضمة فسكون مع) مفرد على وزن (فعل بكسرة فسكون لهما) ايضاً (فعال) يقع جمعاً (فاقبل كرمح ورماح وذئب وذئاب . و) لكن (شرط) المصنف (في الكافية للاول) اي ما كان بضمة فسكون (ان لا يكون واوي العين كحوت) بمعنى العظيم من السمك ، فلا يجيء جمعه على فعال ، بل يجمع على حيتان كما يأتي عن قريب .

(ولا يأتي اللام كمدى) بضم الميم وزان قفل مكيال تسعة عشر صاعاً فلا يجيء جمعه على فعال بل يجمع على امداء .

(وفي فعيل وصف) لا وصف مفعول (ورد فعال ايضاً جمعا كذاك في انثاه فعيلة ايضاً اطرد كظراف جمع ظريف وظريفة) الظرافة البراعة وذكاء القلب ، ولا يوصف بها إلا الغلام والجارية لا الشيوخ وبعضهم يقول : المراد بها الوصف بالحسن والادب . وبعضهم يقول : المراد بها الكياسة ، فيعم الشاب والشيوخ .

(وشاع فعال ايضاً في كل وصف على فعلان بفتحة فسكون او انثييه وهما فعلي وفعلانة او على فعلان بضمة فسكون ومثله انثاه) اي (فعلانة كغضاب وندام وخماص في جمع غضبان وغضبي وندمان وندمانة) يقال ندم على ما فعل ندماً وندامة فهو فهو نادم ، والمرأة نادمة اذا حزن او فعل شيئاً ثم كرهه ورجل ندمان ايضاً وامرأة ندمانة ، والجمع ندامى مثل سكارى بالفتح .

والنديم المنادم على الشرب ، وجمعه ندام بالكسر وندماء مثل كريم وكرام وكرماء ويقال فيه ايضاً ندمان والمرأة ندمانة والجمع ندامى .

(وخمصان وخمصانة) بمعنى ضامر البطن (وألزمه اي فعالا في) مفرد على وزن (فعيل وانثاه) اي فعيلة (اذا كانا واوى العين صحيحي اللام نحو طويل وطويلة فقل في جمعهما طوال تفي بما استعملته العرب .

وبفعول بضمتين) مفرد على وزن (فيل بفتحة فكسرة نحو كبد يخص فلا غالباً يجمع على غيره ككبود ومن النادر اكباد .

كذلك يطرد فعول جمعا في) مفرد على وزن (فعل) بفتحة فسكون (حال كونه اسماً مطلق الفاء اي مثلثها مسكن العين) مثال مفتوح الفاء (ككعب وكعوب و) مثال مكسورها (ضرس وضروس . و) مثال مضمومها (جند وجنود ، وشرط) المصنف (في الكافية لمضمومها ان لا يضاعف كخف) بتشديد الفاء ، وإلا فلا يجمع على فعول بل يجمع الملبوس على خفاف مثل كتاب وخف البعير على اخفاف مثل قفل واقفال ، (و) ان (لا يعل كحوت ومدى) وقد مر جمعهما فلا نعيده .

(وفعل بفتحتين مفرد له اي لفعول ايضا لكن (سماعاً) لا قياساً (كاسد واسود .

وللفعال بالضم والتخفيف فعلان بكسرة فسكون حصل جمعاً كغراب وغربان وشاع فعلان في فعل بالضم وفعل بالفتح) حال كون كل واحد منهما (معتل العين نحو حوت وحيتان وقاع) بمعنى المستوى

من الارض الذي لا ينبت ، والقيعة مثله وجمعه اقواع واقوع (وقيعان) وقاعة الدار ساحتها (مع ما ضاهاهما ككوزن وكيزان وتاج) بمعنى الاكليل (وتيجان وقل) وزن فعلان (في) جمع (غيرهما) اي غير فعل بالضم ، وفعل بالفتح معتل العين (كغزال وغزلان .

و) مفرداً يكون وزنه (فعلا بفتحة فسكون حال كونه اسماً) غير معتل الفاء او العين او اللام .

(و) مفرداً يكون وزنه (فعيلا) فى اطلاقه كسابقه تأمل .

(و) مفرداً يكون وزنه (فعلا بفتحتين حال كونه غير معل العين فعلان بضمة فسكون لهذه) المفردات (الثلاثة شمل جمعا كظهر) بفتح الظاء بمعنى ما يقابل البطن ، والمال الكثير ، وطريق البر ، ومصدر ظهر يظهر . (و) الجمع على كل واحد من هذه المعاني (ظهران) بضم الظاء على ما في بعض كتب اللغة . (ورغيف ورغفان وجذع) بالجيم والذال : المنقوطتين بمعنى واحد من صغار البهائم (وجذعان) بضم الجيم وسكون الذال المعجمة .

(ولكريم وبخيل وكل صفة لمذكر عاقل على) وزن (فعيل بمعنى فاعل غير مضعف ولا معتل اللام) وزن (فعلاء) بضمة ففتحة) يقع جمعاً (ككرماء وبخلاء) الكرم العزة وكون الشيء نفيساً .

وفعل الخير والبخل في الشرع منع الواجب . وعند العرب منع السائل مما يفضل عنده (وكذا لما ضاهاهما اي شابههما) لا في الوزن بل (في) المعنى من حيث (الدلالة على معنى كالغريزة) اي الطبيعة

والقريحة (قد جعل) الوزن المذكور جمعا (كعاقل وعقلاء وشاعر وشعراء) .

والعقل له اطلاقات منها : الغريزة التي يتهيأ بها الانسان الى فهم الامور والتدبر فيها كما ينبغي . والشعر كلام تركب تركباً متعاضداً وكان مقفي وموزوناً مقصوداً به القافية والوزن . وما خلا من هذه القيود ، او من بعضها فلا يسمى شعراً ، ولا يسمى قائله شاعراً . ولهذا ما ورد في الكتاب او السنة موزوناً ، فليس بشعر لعدم القصد او التقفية ، وكذلك ما يجري على السنة بعض الناس من غير قصد الى الوزن والتقفية ، لأن الشاعر مأخوذ من شعرت بمعنى علمت وفطنت . وسمي الشاعر شاعراً لفطنته وعلمه به ، فاذا لم يقصده فكأنه لم يشعر به .

(وناب عنه اي عن) وزن (فعلاء) وزن (افعلاء بكسر ثالثه في الوصف المذكور) اعني ما كان على وزن فعيل وكان (المعل لاما كولي واولياء) .

والولي له اطلاقات منها : من ولي امر احد ومنه قوله تعالى : « الله ولي الذين آمنوا » وقوله : « اوليائهم الطاغوت » (وفي مضعف منه) اي من فعيل (كشديد واشداء وغير ذاك المذكور قل كتقى) اصله وقى ابدل واوه تاء فقل اي شذ (و) ندر في جمعه (نقواء) بضمة ففتحة ، إذ هو كولي نحقه ان يجمع على اتقياء وكذلك سخي وسخواء نحقه ان يجمع على اسخياء لما ذكر (و) شذ ايضاً في جمع (نصيب انصباء) لأنه غير مضعف ، وغير معل اللام وكذلك الصديق واصدقاء .

ووزن (فواعل بكسر العين جمع لفوعل نحو جوهر وجواهر و) لمفرد على وزن (فاعل بفتح ثالثه كطابع) وهو بفتح ثالثه وكسره ايضاً اسم آلة الطبع (وطوابع و) المفرد على وزن (فاعلاء بكسره) اي بكسر ثالثة (كقاصعاء) تقدم معناه في الالف الممدودة .

(وقواصع مع) مفرد على وزن (فاعل بكسره) اي بكسر ثالثة (نحو كاهل وكواهل .

و) في مفرد على وزن (فاعل) وهو (صفة) خاصة (لمؤنث نحو حائض وحوائض . .

و) لمفرد على وزن فاعل وهو (صفة ما لا يعقل نحو) فرس (صاهل و) افراس (صواهل .

و) لمفرد على وزن (فاعلة مطلقاً) اي سواء كان اسماً . اوصفة لعاقل او غيره فتأمل (نحو فاطمة وفواطم وصاحبة وصواحب .

وشذ) وزن فواعل (فى) جمع مفرد هو (صفة المذكر العاقل نحو الفارس) هو الراكب على الحافر فرساً كان او بغلاً او حماراً. يقال : مر بنا فارس على بغل ، وفارس على حمار . (وجمعه الفوارس) .

قيل في توجيهه مع شذوذه ، لانه شيء لا يكون في المؤنث فبعد بهذا عن الصفة لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص الصفات فهو كالاسم . (مع ما ماثله) في كونه صفة لمذكر عاقل (كسابق) قد يكون للسابق لاحق كالسابق من الخيل ، وقد لا يكون كمن احرز قصبة السبق . وهذا الاخير هو المراد هنا ووجهه ظاهر . (و) جمعه (سوابق .

وبفعائل بفتح الفاء اجمعن) مفرداً على وزن (فعالة مثلث الفاء) اي مفتوحها ومكسورها ومضمومها (وشبهه بما هو رباعي مؤنث ثالثه مدة سواء كانت) المدة (الفاً) فيصير وزنه فعالة ، (او ياء) فيصير وزنه فعيلة (او واواً) فيصير وزنه فعولة ، (سواء كان ذا تاء او كانت (التاء مزالة منه كسحابة) معناه معروف ، (وسحايب وشمال) بفتح الشين ضد اليمين ، وريح تهب من مقابل الجنوب (وشمائل) . في هذا المثال تأمل يظهر وجهه من مراجعة كتب اللغة.

(ورسالة) بكسر الراء (ورسائل وعقاب) بضم العين كوكب ومسيل الماء الى الحوض وحجر يقوم عليه الساقي وطائر من الجوارح يطلق على الذكر والانثى قوي المخالب وله منقار اعقف . (و) جمعه (عقائب وصحيفة) قطعة من جلد او قرطاس كتب فيه ، واذا نسب اليها قيل رجل صحفي بفتحتين كحنفى ، (و) جمعه (صحائف وسجيد علماً لامرئة وسجائد .

وحلوبة) يقال ناقة حلوب ، وزان رسول اي ذات لبن يحلب فان جعلتها اسماً اتيت بالهاء ، فقلت هذه حلوبة فلان ، (و) جمعه على التقديرين (حلائب وطلوبة) بئر بعيد الماء (و) جمعه (طلائب) .

(وعجوز) المرأة المسنة ولا يؤنث بالهاء . وروى عن بعضهم انه قال : سمعت العرب تقول عجوزة بالهاء وذلك لتحقيق التأنيث ، (و) جمعه (عجائز) وعجز بضمتين .

واعلم ان الشارح لم يستوف الامثلة ، اما كما قال بعض المحققين لظهور ما لم يذكر عما ذكر كما اشرنا اليه في حلوبة ، واما لعدم

وجود بعضها فى كلامهم .

(وبالفعالى بكسر اللام) وتشديد الياء او تخفيفه وسنذكر وجهه ، (والفعالى بفتحها والفاء مفتوحة) اي فى كل واحد من الوزنين (جمع) مفرد هو على وزن (فعلاء) بفتحة فسكون (اسماً كان اوصفة نحو صحراء وصحارى) بكسر الراء وتشديد الياء ، لانك تدخل الف الجمع بين الحاء والراء ثم تكسر الراء ، لانها وقعت بعد الف الجمع كالجيم فى مساجد والهاء في دراهم ، فتنقلب الالف التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وتنقلب الهمزة ايضا لكسرة ما قبلها ياء فيجتمع ياءان فتدغم احديهما في الاخرى ، ويجوز التخفيف بحذف احدى اليائين مع كسر الراء فيقال صحارى كالجوارى (و) فتحها فيقال (صحارى) كمنايا بقلب الياء الباقية الفاً .

(و) نحو (العذراء) عذرة الجارية بكارتها ، وامرأة عذراء ؛ اي ذات عذرة (و) وجمعها (العذارى) بكسر الراء وتشديد الياء او تخفيفها . (والعذارى) بفتح الراء الباقية الفا .

(والقيس اي القياس وهماً) اي قيس وقياس (مصدران لقاس) يقال : قاس يقيس قيساً وقياساً كما يقال زاد يزيد زيداً وزياداً : حاصله ان القياس (اتبع في ذلك) المذكور من اول الباب الى هنا او ان القياس اتبع في هذين الوزنين (ولا تقتصر على السماع .

واجعل فعالي بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء جمعاً لغير ذي نسب جدد من كل) اسم (ثلاثي آخره ياء مشددة) غير متجددة لنسبة (كالكرسي) فان يائه غير متجددة ، اذا فعلت ما بينا لك (تتبع العرب في استعمالهم .

وبفعالل بفتحتين وكسر اللام الاولى وشبهه كافاعل انطق في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى) ان كان ذلك (من غير ما مضى) من المفردات التي بينا اوزان جموعها ، فقل (في جعفر جعافر وفي افضل افاضل) ويشترط فى مفرده ان لا يكون على وزن منتهى الجموع كحضاجر ، والى هذا يشير ما حكى انه سئل نحوي هل للاحتياط احتياط فقال : : قد ذكر في النحو انه لا احتياط للاحتياط فقيل له اين فقال حيث يقال منتهى الجموع لا يجمع .

(ومن) مفرد (خماسي جرد) الحرف (الآخر) منه (انف اي احذف اذا جمعته) وهذا الحذف ثابت (بالقياس فقل في سفرجل سفارج) بحذف آخره اعني اللام (و) الحرف (الرابع منه) اي من الخماسي المجرد (الشبيه بالمزيد في كونه احد حروف الزيادة) وهي كما يأتي عشرة احرف جمعت في هناء ، وتسليم (قد يحذف) ذلك الرابع (دون ما به تم العدد كقولك في خدرنق خدارق) بحذف الحرف الرابع منه اعني النون ، وابقاء الحرف الخامس الذي تم به العدد اعني القاف (لكن الاجود حذف الآخر) الذي تم به العدد لان الثقل قد نشأ عنه (نحو خدران) لكن هذا اذا لم يكن الخامس يشبه المزيد ، وإلا تعين حذفه نحو قذ عمل وسفرجل فيقال في جمعها قذاعم وسفارج لا غير . هذا حكم الخماسي المجرد .

(وزائد العادي اي المجاوز الرباعي وهو الخماسي) المزيد فيه (احذفه اي) ذلك (الزائد منه ما دام لم يك) الحرف الزائد (لينا) وقع (اثره اى بعده الحرف اللذختم) به (الكلمة اي آخرها (حاصله ان لا يكون اللين الزائد ما قبل الآخر (فقل في

سبطرى) قد تقدم معناه في الالف المقصورة (سباطر) بحذف الالف من آخره ، (وفي فدوكس) بفتحتين فسكون ففتحة بمعنى الرجل الشديد والاسد (فداكس) بحذف الواو ، (بخلاف ما اذا كان ليناً قبل الآخر نحو) الواو في (عصفور و) الياء في (قنديل و) الالف في (قرطاس فلا يحـــذف) ، بل تنقلب الواو والالف ياء فيقال عصافير وقناديل وقراطيس .

(والسين والتاء من) مفرد يكون فيه ثلاثة احرف زائده (كمستدع ازل وابق الميم (اذ ببناء الجمع بقاهما) اي السين والتاء (مخل فقل فيه) اي فى مستدع مداع و) إنما كان (الميم من كمستدع اولى من سواه بالبقاء لمزيته) اي الميم (على غيره) اي السين والتاء (باختصاص زيادته) اي الميم (بالاسماء) ولأنه بحذفه يفوت الدلالة على اسم الفاعل الذي هو المقصود من تصريف الكلمة

(والهمز والياء مثله اى الميم فى الاولوية بالبقاء ان سبقا غيرهما من الحروف بان كانا في اول الكلمة لكونهما في موضع ما يدل على معنى) لأن الزائد للمعنى يزيد غالباً فى الاول كالالف فى اضرب ، والنون في نضرب والياء في يضرب والميم في مضروب (فيقال في الندد ويلندد) وهما بمعنى الدّ وهو الشديد الخصومة ومنه قوله تعالى : « الد الخصام » فيقال في جمعهما (الاد ويلاد) بحذف النون منهما وابقاء الهمزة في الاول والياء في الثاني ، لكونهما في موضع يقع فيه ما يدل على معنى كما بينا بخلاف النون فانها في موضع اعني الوسط يقع فيه ما لا تدل على معنى فتأمل واصلهما الادد ويلادد كمساجد فادغم احد الدالين في الآخر .

(والياء لا الواو احذف ان جمعت ما) فيه حرفان لاحدهما مزية على الآخر بان يغنى حذف احدهما عن الآخر دون العكس (كحيزبون وهي) بمعنى (الداهية) او العجوز ، وانما يحذف منه الياء دون الواو (لمزية الواو باغناء حذف الياء عن حذفها بخلاف العكس) اى بخلاف حذف الواو ، فانه لا يغني عن حذف الياء إذ بقاء الياء حينئذ مخل ببناء مفاعل (فابقها) اي الواو (واقلبها ياء لانكسار ما قبلها) ووقوعها رابعة كواو عصفور (وقل فيه حزابين فهو) اي حذف ما يغني عن حذف الآخر دون العكس (حكم حتم) من جميع الصرفيين ، فلا يخالفه إلا من لا خبرة له بعلم الصرف .

(وخيروا) اي الصرفيون (الحاذف في حذف ما اراد من زائدي) اسم ليس فيه لاحدهما مزية على الآخر نحو زائدي (سرندي وهما) اي زائداه (نونه والفه لتكافئهما) ، لان النون رجحت بالتقديم على الالف والالف رجحت بكونها للالحاق بسفرجل ، فلما تكافئا خيروا الحاذف (فان شاء يقول سراند) بحذف الالف وابقاء النون ، (او) يقل (سراد) بحذف النون وابقاء الالف وقلبها ياء لانكسار ما قبلها ثم اعلال جوار (ومعناه الشديد او الجرىء او القوي ، (و) كذلك حكم (كل ما ضاهاه) فى كون زائديه متكافئين من حيث الرجحان (كالعلندي وهو البعير الضخم) او الغليظ من كل شيء ، او نبت فالنون والالف منه كهما من سرندي (فان شاء) الحاذف حذف الالف (يقول علاند و) ان شاء حذف النون ويقل (علاد) والكلام في اعلاله كما سبق .

(هذا باب التصغير)

وهو تغيير مخصوص يأتى لمعان :

احدها : التحقير والتقليل في الشأن نحو دريهم .

والثاني : تقريب ما يتوهم انه بعيد نحو قبيل العصر .

والثالث : تعظيم ما يتوهم انه صغير نحو دويهية تصغر منها الانامل ، والمراد الموت واي داهية اعظم منه .

والرابع : التحبيب والاستعطاف نحو هذا بنيك .

والخامس : الاشفاق نحو بني .

والسادس : التقليل فى العدد نحو دريهمات .

وقد يأتي لغير ذلك من المعاني المناسبة لمقام التكلم ، وفائدة التصغير الايجاز لفظاً ، لانه يستغني به عن وصف الاسم بما يدل على احد المعاني المذكورة المقصود في المقام . فتنوب هيئة التصغير عن التوصيف كما اشرنا اليه في باب الابتداء فى القسم الثالث من القسم الرابع من مسوغات الابتداء بالنكرة .

و (عبر به) اي بالتصغير (سيبويه) (وبالتحقير وهو) اي التعدد في التعبير اما (تفنن) في العبارة ، او اشارة الى ان جميع المعاني المذكورة راجعة الى التحقير والتقليل ، فان الداهية مثلاً اذا كانت عظيمة سريعة الوصول فالتصغير في دويهية للتحقير اي لتقليل المدة ، ولانه يدل ان اصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام ، فان حتف النفوس قد يكون بالامر الصغير الذي لا يعتني به كما هو

المشاهد المحوس . واشار اليه امام البروة (ع) في قوله « تقتله الشرقة وتؤلمه البقة » وقس عليه الاشفاق والاستعطاف ، فان التقليل والتحقير لا ينافيهما كما هو واضح لمن كان له ذوق وقريحة في فهم الدقائق والنكت البيانية .

ويشترط فى ما اريد تصغيره امور اربعة :

الاول : ان يكون اسماً فلا يصغر الفعل ولا الحرف ولا يعتد بتصغير فعل التعجب كما يجيء في آخر الباب ، لانه لبس على ظاهره وإنما المراد الذي وصف بالحسن اعني المتعجب منه مثلاً اذا قلت ما احيسن زيدا فالمراد تصغير زيد لكن لو صغر لم يعلم ان تصغيره من اي وجه هو امن جهة الحسن ، ام من جهة غيره فصغرت احسن لبيان ان تصغير زيد راجع الى حسنه لا الى سائر صفاته .

الثاني : ان يكون معربا ، وشذ تصغير بعض المبنيات كما يجيء ايضاً فى آخر الباب .

الثالث : ان لا يكون موضوعاً على صيغة التصغير . واليه يشير ما حكي انه سئل نحوي هل لسجدة السهو سجدة سهو ؟ فقال : لا ، فقيل له : لماذا ؟ فقال : لان المصغر لا يصغر ، فلا يصغر جميل وكعيت لطائرين وكميت للفرس لانها موضوعة على صيغة التصغير وليس بتصغير يدل على ذلك جمع الاولين على جملان وكعتان وزان فعلان بكسر الفاء والاخير على كمت وزان فعل بضمة فسكون ، فلولا ان الاولين في تقدير فعل كصرد والاخير في تقدير افعل كأحمر ، لم يجمع كذلك لما تقدم في اوزان الجموع ان فعلان يختص بجمع فعل نحو صرد ، وفعل يختص بجمع افعل نحو احمر

فتأمل فانه دقيق .

وبهذا ينحل ما يحكي عن بعضهم انه سئل استاده عن كميت فقال الاستاد : إنما صغر لانه بين السواد والحمرة ليدل على ذلك المعنى فاذا جمعوه ردوه الى المكبر المقدر ، لانه ليس للمصغر جمع على حياله فقالوا في جميل وكعيت جملان وكعتان ، فدل ذلك على ان المكبر في التقدير جمل وكعت كصرد لان فعلان جمعه ، وقالوا في كميت كمت على وزن حمر فدل على ان مكبره في التقدير اكمت كاحمر ، لان فعلا جمعه .

الرابع : ان يكون قابلاً لصيغة التصغير ، فلا تصغر الاسماء المعظمة المحترمة كأسماء الله جل جلاله وانبيائه واوليائه عليهم الصلاة والسلام وملائكته المقربين ، ولا لفظ كل وجمع الكثرة لمنافاة التصغير لمعناهما ، ولا لفظ بعض لانه بنفسه يدل على التقليل فلا حاجة الى تصغيره ، ولا اسماء الازمنة المحدودة كالسنة والشهر ونحوهما لانها بحسب ذاتها غير قابلة للتقليل ، ولا الاسماء المحكية لان تصغيرها مناف لحكايتها المقتضية لعدم التغيير ، ولا لفظ غير وسوى لعدم تعيين المراد بهما ، ولا الاسماء العاملة كما اشير الى ذلك في باب اعمال اسم الفاعل عند قوله :

وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيث ماعمل

وذلك لان تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذي عملت لاجله . ولكن استشكل ذلك برويدا فانه من الاسماء العاملة مع انه مصغر فتأمل .

(فعيلا بضمة ففتحة فياء سكنة اجعل الثلاثي اذا صغرته نحو

قذي في تصغير قذى وهو ما يسقط فى العين والشراب .

فعيعل بضبط الوزن قبله بزيادة عين مكسورة مع فعيعيل بضبط الوزن قبله بزيادة ياء ساكنة) قبل الآخر (اجعل) هذين الوزنين (لما فاق الثلاثي) ، فالاول لما كان على اربعة احرف (كجعل درهم دريهماً ، والثاني لما كان على خمسة احرف وما قبل آخره مدة (و) ذلك نحو (جعل قنديل قنيديل) .

(وما به لمنتهى الجمع وصل من الحذف السابق به الى امثلة التصغير صل فقل في سفرجل وخدرنق وسبطرى ومستدع والندد ويلندد وجيزبون وسرندى سفيرج) بحذف خامسه وجوباً وان كان حرفاً اصلياً (وحديرق) بحذف النون (او خديرن) بحذف القاف تخيراً ، لكن الاجود الاخير لما تقدم هناك (وسبيطر) بحذف الحرف الزائد من آخره وجوبا (ومديع) بحذف السين والتاء ، اذ ببناء التصغير بقائهما نحل ، (واليد ويليد) بحذف النون منهما وبقاء الالف والياء ، لكونهما في موضع ما يدل على معنى (وحزيبين) بحذف الياء لا الواو لمزية الواو لما تقدم هناك ، (وسريند) بحذف الالف (او سريد) بحذف النون تخيراً لتكافئهما .

(وجائز) في التصغير والتكسير (تعويض ياء ساكنة قبل الطرف) ان لم يكن فيه مدة كذلك اذ لو كان فيه مدة كذلك كقنديل ، لم يمكن زيادة مدة اخرى .

وانما جاز التعويض (ان كان بعض الاسم فيهما اي في التصغير والتكسير انحذف فيقال فى سفرجل) في تكسيره (سفاريج و) في

تصغيره (سفيريج) بالتعويض ، وان شئت قلت سفارج وسفيرج بلا تعويض كما تقدم .

(وحائد اي مائل خارج عن القياس كلما خالف فى البابين اي بابي التكسير والتصغير حكما رسم كتكسير حديث على احاديث) وتكسيره القياسي ، ان كان بمعنى الجديد حداث بكسر الحاء وحدثاء بضم الحاء ، وان كان بمعنى الخبر حدثان بكسر الحاء او ضمها واحدثة بكسر الدال .

(وتصغير مغرب على مغيربان) بزيادة الف ونون وقياسه مغيرب بلا زيادة .

(لتلو اي للحرف الذي بعد ياء التصغير اذا كان ذلك الحرف (من قبل علم اي علامة تأنيث كتائه او مدته) سواء كانت مقصورة او ممدودة (الفتح انحتم) وان كان مقتضى وقوعه بعد ياء التصغير كسره . اما فتح ما قبل التاء فللخفة ، واما ما قبل مدة التأنيث فلبقائهما على حالهما (كفطيمة وحبيلى وحميراء كذاك) اي (كالتالي ياء التصغير السابق ، في وجوب فتحه ما اي الحرف الذي مدة) جمع على وزن (افعال اي الفه سبق كاجيمال) وذلك للمحافظة على وزن الجمع .

(او) الحرف (الذي سبق مد سكران وما به) اي بسكران (التحق من عثمان ونحوه) مما كان الفه رابعة (كسكيران وعثيمان) والفتح فيه لمشابهة الالف ، والنون بألفي التأنيث بدليل منع الصرف واذا لم تكونا مشبهتين بالالفين نحو سرحان او تكونا مشبهتين لكنهما خامستين كزعفران ، لم يجب الفتح للتلو . وكذلك اذا لم يكن وزن

افعال جمعاً نحو برمة اعشار بمعنى القدر المنكسرة قطعاً ونحو رمح اقصاد اي منكسر .

(والف التأنيث حيث مدّ) اي كان ممدوداً (او تائه) اي تاء التأنيث وان كان المراد منها الوحدة او غيرها من المعاني المتقدمة في باب التأنيث (منفصلين عدا فلا يحذفان للتصغير وان حذفا للتكسير) إذ بقائهما غير مخل بالبناء هنا وكان مخلاً هناك (كقولك في قرفه وسفرجلة) بتاء التأنيث للوحدة (قريفصاء وسفيرجة .

كذا الياء) المشدد (المزيد آخراً للنسب عد منفصلاً ، فلا يحذف كقولك في عبقري) منسوب الى موضع بالبادية ينسب الى طائفة من الجن ، ثم نسب اليه كل عمل جليل دقيق الصنعة ، وقد يستعمل بمعنى السيد الذي ليس فوقه احد ، وبمعنى كل من يتعجب من كماله وقوته وحذقه وتصغيره (عبقري وكذا عجز المضاف) عد منفصلاً ، فلا يحذف لما تقدم (كقولك في امرء القيس امية القيس . وكذا عجز المركب تركيب مزج) عد منفصلاً فلا يحذف لما تقدم (كقولك في بعلبك بعيلبك ، وهكذا زيادتا فعلان وهما الالف والنون عدا منفصلين ، فلا يحذفان) لكن لا مطلقاً بل (اذا كانا من بعد) ثلاث كما تقدم ، او (اربع كزعفران فيقال فيه زعيفران . وقدر ايضاً انفصال ما دل على تثنية او جمع تصحيح جلا بالجيم ؛ اي دل عليه من العلامة فلا تحذفه) اي ما دل (كقولك في جداران وظريفون وظريفات حال كونها (اعلاماً) لأشخاص معينين (جديران وظريفون وظريفات) .

وعلل بعضهم جميع هذه المواضع الثمانية ، بانه انما لم تحذف

الف التأنيث الممدودة وما ذكر بعدها ، لأنها اشبهت كلمة اخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجرداً عنها .

(والف التأنيث ذو القصر متى زاد على اربعة) احرف (ولم يسبقه مدة لن يثبتا بل يحذف) سواء كان خامساً ، او كان سادساً (كقولك في قرقري) اسم موضع ، (و) في (لغيزى) بضم اللام وتشديد الغين (قريقر) بحذف الالف من آخره ، اذ بقائه يخل ببناء التصغير (ولغيغز) بفك ادغام الغين وادخال ياء التصغير بين الغينين ويحذف الالف من آخره ، لما تقدم . وان شئت قلت لغيغزة بالتاء عوضاً عن الالف جوزاً كما يأتي ذلك ، وما في بعض النسخ من كتابته لغيز بضم اللام وتشديد الغين وسكون الياء الظاهر انه اشتباه لم يطلع عليه المحشى فظنه صحيحاً فلا تغفل واذا كان الالف رابعاً لا يحذف كما تقدم .

(تنبيه) - في هذا المثال اشكال من كجهين :

الاول : انه صيغة التصغير وقد تقدم منا في اول الباب ، ان ما كان على على صيغة التصغير لا يصغر .

والثاني : حذف الياء التي قبل الزاي ولا مقتضى لحذفه اذ بقائه لا يخل بالوزن . لان وزنه حينئذ فعيعيل كقنديل فتامل جيداً .

(وعند تصغير ما فيه الف مقصورة قبلها مدة نحو حبارى) وهي طائر اكبر من الدجاج الاهلي على شكل الاوزة برأسه وبطنة غبرة ولون ظهره وجناحيه كلون السماء ، له عنق طويل يضرب به المثل في البلاهة ، فيقال : ابله من الحبارى قيل له ذلك ، لأنه اذا غير عشه نسيه وحضن بيض غيره (خير) الحاذف (بين حذف المدة) التي

قبل الالف المقصورة ، (فيقال الحبيري) بابقاء الالف المقصورة (فادر ذلك وبين حذف الف التأنيث) المقصورة (فيقال الحبير) بياء مشددة ، اذ بعد حذف الالف المقصورة تنقلب المدة ياء ، لوقوعها في موضع يجب تحريكها بالكسر اعني بعد ياء التصغير ، فاجتمعت ياءان فادغمت ياء التصغير فيها . ويجوز تعويض تاء التأنيث عن الفه كما يأتي فيقال حبيرة .

(واردد لأصل حرفاً ثانياً اذا كان) الحرف الثاني (لينا قلب عن لين) اصلي (فقيمة بالياء) المنقلبة عن الواو (صير اذا صغرتها) اي اذا اردت تصغيرها (قويمة بالواو) لزوال مقتضى قلب الواو ياء اذ المقتضى لقلبها ياء هو سكونها بعد الكسر ، وكلاهما يزول بالتصوير لان الكسرة تبدل بالضمة والسكون بالفتحة ، ولأجل ذلك (رد) الياء (الى الاصل) فان فعلت ذلك (تصب بغيتك من القاعدة الصرفية التي تجري في المقام .

(وشذ) اي خرج عن القاعدة الصرفية ، قولهم (في تصغير عيد) بمعنى احد الايام المخصوصة ، كيوم الفطر او الاضحى (عييد) من دون رد الياء الى الاصل (اذا كان) مقتضى القاعدة و (الاصل) ان يكون مصغره (عويدا) بالواو (لانه من العود) بفتح العين بمعنى الرجوع ، سمي بذلك لانه يرجع كل سنة .

وانما قالوا في تصغيره ، عييد من دون رد الياء الى اصله مع ذهاب مقتضى قلب الواو ياء ، لقولهم في تكسيره اعياد من دون رد ، فرقاً بينه وبين اعواد جمع عود بمعنى الخشب والتصغير والتكسير يرتضعان من ثدي واحد ، من حيث انهما يردان الاشياء في الاغلب الى اصولها

او من حيث انهم ارادوا من كل واحد منهما معنى زائداً : اعني الكثرة والتعدد في التكسير ، والقلة والتحقير ونحوهما في التصغير ، ولأجل ذلك غيروا الصيغة في كل منهما .

ولو قيل في المقام إنما قالوا : عييد في تصغير عيد فرقاً بينه وبين عويد تصغير عود لاتجه ، لكن فائدة التعليل على وجه الاول اشمل لانه يفهم منه حكم الجمع ايضاً .

(وخرج بقيد) الثاني بكونه حرف (اللينين ثانى متعد) على وزن مكتسب فانه غير لين لانه تاء مثناة من فوق مبدلة عن واو ، اذا اصله موتعد لانه من وعد يعد ابدلت الواو تاء ثم ادغمت في تاء الافتعال ، لاجتماع المثلين فيقال فى تصغيره متيعد بحذف تاء الافتعال لا مويعد ، لالتباسه بباب الافعال .

(و) خرج (بالقلب عنه) اي بقيد اللين بان قلب عن لين (ثاني ايمة) اعني الياء ، فانه غير منقلب عن لين لانه منقلب عن همزة اذ اصله ايمه بهمزتين مفتوحة فساكنة وميمين مكسورة ، فمفتوحة نقلت حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الثانية ليتمكن من ادغام الميم الاول فى الثانية ، فابدلت الهمزة الثانية ياء لما يأتي في باب الابدال ، من ان الهمزة المكسورة بعد همزة مفتوحة تنقلب ياء .

(و) خرج ايضاً بالقلب عنه (ما يأتي في البيت بعده) وهو قوله والالف الثاني الخ .

(وحتم للجمع المكسر المفتوح الأول من ذا الرد) الى الاصل (ما لتصغير عام) اذ هما كما تقدم يرتضعان من ثدي واحد (فيقال

في تكسير ميزان موازين بقلب الياء واواً) كما يقال في تصغيره ، مويزين ، اذ هي اصلها (و) يقال (في تكسير عيد اعياد باثباتها شذوذاً) كما يقال في تصغيره عييد باثبات الياء . وقد تقدم الوجه في ذلك (ولا رد فيما لا يتغير فيه الاول في جمعه (كقيم) بكسر القاف (في) تكسير (قيمة بكسرها ايضاً ، لعدم زوال مقتضى القلب في التكسير .

(والالف الثاني المزيد يجعل بالقلب واواً كهويبيل في) تصغير (هابيل) و (كذا يقلب) الالف (واواً) اذا (ما الاصل فيه) اي في الالف (يجهل) بان لم يكن للكلمة تصاريف يعرف بها اصله (كعويج فى) تصغير (عاج) بمعنى انياب الفيل .

ووجه هذا القلب بانهم لما اضطروا الى تحريك الالف لبناء التصغير ولم يكن لها اصل يرد اليه ، وجب قلبها حرف لين ، وكانت الواو اقعد اي انسب لانضمام ما قبلها .

(تنبيه) - المراد بالمدة حيث يطلق احد حروف اللين ، اذا كان ساكناً وحركة ما قبله من جنسه ، فالالف ابدا مدة ضرورة انفتاح ما قبلها ، بخلاف الواو والياء .

(وكمل المنقوص اي المحذوف بعضه) لا المنقوص اصطلاحاً اي ما كان آخره حرف علة ، كما تقـــدم فى اوائل الكتاب في اواخر مواضع الاعراف بالنيابة في قوله :

والثاني منقوص ونصبه ظهر　　ورفعه ينوي كذا ايضاً يجر

(في التصغير برد ما حذف منه ما دام لم يحو غير التاء) حرفاً (ثالثاً كما)الحرفية اذا صار علماً) ، فتزيد في آخره الفاً فيجتمع

فيه الفان ، فتبدل الالف الثاني همزة كما تفعل ذلك في حمراء ، ثم تبدل الالف الاولى واواً لما تقدم آنفاً في هابيل وعاج .

والهمزة المنقلبة عن الالف الثانية ياء ، لوقوعها بعد ياء التصغير ثم تدغم ياء التصغير فيها (فقل فيها) حينئذ (موي) بتشديد الياء

ولكن في كون ما الحرفية بل الاسمية مما نحن فيه اعني ما حذف بعضه تأمل . يظهر وجهه بالتأمل .

(وكشفة) قد تقدم في اوائل الكتاب في بيان مواضع النيابة ان اصله شفه ، حذفت لامها اعني الها وعوض عنها تاء التأنيث (فقل فيها شفيهة برد اللام .

(بخلاف ما اذا حوى ثلاثة) احرف (غير التاء فلا تكمل) حينئذ برد ما حذف منه (كجويه في جاه) مخفف تجاه . قال في المصباح : تجاه الشيء وزان غراب ما يواجهه ، واصلة وجاه لكن قلبت الواو تاء جوازاً ويجوز استعمال الاصل فيقال وجاه ، ولكنه قليل . انتهى .

(ومن بترخيم يصغر) وحقيقته ان تجعل المزيد فيه مجرداً ، فيعطى ما يليق به من الوزن اعني فعيلاً ان كان ثلاثياً ، وفعيعلاً ان كان رباعياً .

سمي هذا القسم من التصغير بالترخيم ، لما فيه من الحذف المفضي الى الضعف يقال صوت رخيم اذا لم يكن قوياً وهذا التصغير من الشذوذ بمكان ، لحصول الالتباس وضعف القرينة . والى ذلك اشار بقوله (اكتفى بالاصل) اي الحروف الاصلية (وحذف الزائد) لأنه حقيقته .

(والحق به تاء التأنيث اذا كان مؤنثاً ثلاثياً كالطعيف يعني) في تصغير (المعطف) بحذف الميم الزائد من اوله وهو بفتح الميم وكسر الطاء الرداء والعنق وبعكسة السيف .

(وكحميد في حامد) يحذف الالف ، (و) في (حمدان) بحذف الالف والنون (وحماد) بحذف احدى الميمين والالف ، (ومحمود) بحذف اولى الميمين (واحمد) بحذف الالف فتصغير الجميع حميد .

ولا يبال بالالتباس ثقة بالقرائن ويا لها من نظائر .

(وسويدة) بناء التأنيث (في) تصغير (سوداء) لكونه مؤنثاً ثلاثياً (وقريطس) على وزن فعيعل (في) تصغير (قرطاس) وهو رباعي .

(فرع - حكى سيبويه في تصغير ابراهيم واسمعيل بريها وسميعا بحذف الهمزة منهما والالف والياء ، وحذف ميم ابراهيم ولام اسمعيل قال في شرح الكافية : ولا يقاس عليهما) غيرها من الاسماء الاعجمية

قال الشارح في المزهر ! فائدة - سئل بعض العلماء عما عربته العرب من اللغات واستعملته في كلامها ، هل يعطي حكم كلامها فيشتق ويشتق منه ؟ فأجاب بما نصه ما عربته العرب من اللغات ، من فارسي ورومي وحبشي وغيره .

وادخلته في كلامها ضربين .

احدهما ! اسماء الاجناس ، كالفرند والابريسم واللجام والموزج والمهرق والزردق والاجر والباذق والفيروز والقسطاس والاستبرق .

والثانى : ما كان في تلك اللغات علماً فاجروه على علميته كما كان

لكنهم غيروا لفظه وقربوه من الفاظهم ، وربما الحقوه بأمثلتهم وربما لم يلحقوا . ويشاركه الضرب الاول في هذا الحكم ، إلا في العلمية إلا ان ينقل كما نقل العربي ، وهذا الثاني هو المعتد بعجمته في منع الصرف ، بخلاف الأول وذلك كابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب ، وجميع الانبياء (عليهم السلام) إلا ما استثنى منها من العربي كهود وصالح ومحمد (صلى الله عليه وآله) ، وغير الانبياء كبير وزوتكين ورستم وهزار مرد ، وكاسماء البلدان التي هي غير عربية ، كاصطخر ومرو وبلخ وسمرقند وخراسان وكرمان .

فما كان من الضرب الاول فاشرف احواله ان يجري عليه حكم العربي . فلا يتجاوز به حكمه . انتهى محل الحاجة من كلامه .

ثم قال في موضع آخر : وقال ثعلب في اماليه الاسماء الاعجمية كابراهيم لا تعرف العرب لها تثنية ولا جمعاً ، فاما التثنية فتجيء على القياس مثلى ابراهيمان واسماعيلان ، فاذا جمعوا حذفوا فردوها الى اصل كلامهم ، فقالوا اباره واسامع وصغروا الواحد على هذا بريه وسميع ، فردوها الى اصح كلامهم انتهى .

وقال نجم الائمة : وما قال بعض العرب في تصغير ابراهيم واسمعيل : اعني بريه وسميع ، فاما ان يكون جعل الميم واللام زائدتين وان لم يكونا من الغوالب في الزيادة في الكلم العربية في مثلى موضعهما كما يجيء في باب ذي الزيادة ، لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية . او يكون حذف الحرف الاصلي شاذاً ، لان تصغير الترخيم شاذ في كلامهم . فشبهوا الميم واللام الاصليين لكونهما من حروف اليوم ، تنساه بحرف الزيادة وحذفوهما حذفا شاذاً ، لاتباع الشذوذ

فعلى هذا يكون الهمزة اصلاً كما في اصطبل فيكون تصغيرهما على بريهيم وسميعيل بحذف الهمزة وهما المشهور ان شاذاً ايضاً .

والقياس ما قال المبرد اي ابيره واسيمع وقد مرّ وتصغير الترخيم شاذ . انتهى .

والغرض من التطويل بيان ما قيل في المقام . من الاقوال ، لئلا تقتصر على ما حكي في الكتاب والله الموفق والهادي الى الصواب .

(واختم بناء التأنيث ما صغرت من مؤنث معنى عار عنها) اي عن التاء (لفظاً ثلاثي) لا رباعي (كسن) بتشديد النون ما في الفم وهي مؤنثة وكذلك اذا كان بمعنى العمر (فقل فيها) اذا صغرتها (سنينة و) نحو (يد فقلى فيها يديه) بياء مشددة ووجوب الختم بالتاء ثابت (ما دام لم يكن بالتاء يرى ذا لبس فان كان) يرى بالتاء ذا لبس (كشجر وبقر) ، بناء على القول بانهما مؤنثان ، (و) نحو (خمس التي من الفاظ عدد المؤنث فلا تلحقه اذ يلتبس الاولان بالمفرد) منهما إذ مفردهما بالتاء (و) يلتبس (الثالث بعدد المذكر) المصغر .

(وشذ ترك التاء) في مصغر الثلاثي المؤنث ، (دون لبس كقولهم في) تصغير (قوس قويس) بترك التاء .

قال في المصباح : القوس قيل يذكر ويؤنث ، واذا صغرت على التأنيث قيل قويسة ، الى ان قال : وقال ابن الانباري : القوس انثى وتصغيرها قويس ، وربما قيل قويسة انتهى .

(تنبيه) - المراد بالشاذ عندهم في امثال المقام ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته .

والمراد بالنادر ما قل وجوده ، وان لم يكن بخلاف القياس .

والمراد بالضعيف ما يكون في ثبوته كلام ، فاضبط ذلك حتى تعرف النكتة في قوله : (وندر الحاق) تاء التأنيث (فيما ثلاثياً كثر بفتح الثاء المثلثة اي زاد عليه) اي على الثلاثي (كقولهم في وراء) للجهة المخصوصة وقد تستعمل بمعنى القدام وبمعنى سوى ، ومنه قوله تعالى : « ومن ابتغى وراء ذلك ... » وبمعنى السبط او ولد الولد او ولد البنت .

(وقدام) بضمة فتشديد لمقابلها ، ومن يتقدم الناس بالشرف والسيد والملك بكسر اللام .

(وريئة) بضم الواو وفتح الراء وتشديد الياء وكسر الياء الثانية.

(وقديديمة) بضمة ففتحة فكسرة وسكون ففتحة وتاء .

ووجه إلحاق التاء بهما ان الظروف كلها تذكر غيرهما ، فلولم تظهر التاء فيهما لظن انهما ايضاً مذكران إذ لا يعلم تأنيثهما بالاخبار عنهما ، لانهما ملازمان للظرفية ، ولا بوصفهما ولا باعادة الضمير اليهما بل بالتصغير فقط ، ولان الوراء كما ذكرنا بمعنى السبط ، والقدام بمعنى الشريف والسيد والمالك فتصغيرهما بدون التاء يوهم ان كل واحد منهما بمعنى احد المذكورات ، فالحقت التاء دفعاً لهذا التوهم .

وقد تقدم في اول الباب ان من شرط المصغر ان يكون معرباً ، (و) لكن (صغروا من المبنيات شذوذاً الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما كما فى شرح الكافية و) هكذا اسماء الاشارة اعني (ذا مع الفروع) التي (منها تا وتي وتثنيتهما وجمعهما) لانه وان كان حق الموصولات واسماء الاشارة ان لا يصغر كبقية المبنيات ، ولكنه لما

تصرف هذان القسمان تصرف الاسماء المتمكنة فوصف بهما ووصف اسم الاشارة وثنيا وجمعا ، جاز تصغيرهما دون غيرهما من الموصولات كمن وما وبقية المبنيات ، لان التصغير كما تقدم كالصفة وغالب المبنيات لا توصف لشبهها بالحرف والحرف لا يوصف .

(وخالفوا بها) اي بسبب تصغير هذه المذكورات (تصغير المعرب في ابقاء اولها على حركته الاصلية) فتحة كانت او ضمة ، فلا يضم للتصغير كالمعربات للاشعار من اول الامر بأنها مبنية ، (والتعويض فى المفرد من ضمه الفاً مزيدة في آخرها) ، وفي انه قـــد تقع ياء التصغير فيها ثانية كما يأتي .

(فقالوا) في تصغير الذي والتي (اللذيا واللتيا) بادغام ياء التصغير في ياء آخر الكلمة وفتح الياء الثانيـة لزيادة الالف وفتحوا ما قبل ياء التصغير ، ليكون على نحو ذا لاطراد باب المبهمات .

وقالوا فى التثنية اللذيان واللتيان بفتحتين ثم التشديد رفعاً واللذيين واللتيين جراً ونصباً .

(و) قالوا (اللذيون) في جمع المذكر بفتح الذال لما ذكر آنفاً وضم الياء وتشديدها رفعاً واللذيين بكسر الياء جراً ونصباً . وبعضهم يفتح الياء في الاحوال الثلاثة ، فيكون الفرق عنده بين المثنى والجمع فى حالتي الجر والنصب بكسر النون وفتحها وحذف الالف المزيدة في آخر المفرد في التثنية والجمع اعتباطا للتخفيف ، او حذفت لالتقاء الساكنين .

وقال بعضهم في اللذيون انهم زادوا في جمع المذكر ؛ اعني اللذين قبل الياء ياء وقبل النون الفاً ، فصار اللذيان كالتثنية ثم ابدلوا فتحة

الياء ضمة والالف واواً لئلا يلتبس بالتثنية . (و) قالوا ايضاً في تصغير جمع المذكر (اللويون) .

قال نجم الأئمة : وجمع الذي من غير لفظه الاولى بوزن العلي واللائين رفعاً ونصباً وجراً ، ويحذف النون فيقال اللائي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي ، وهو قليل فى المذكر ، ومنه قراءة الاخفش واللائي يؤلون من نسائهم ، ويقال اللاء بحذف الياء . وقد جاء اللاؤن رفعاً واللائين نصباً وجراً انتهى والى بعض ذلك اشير في باب الموصولات في قوله :

باللات واللاء التي قد جمعا واللاء كالذين نزراً وقعا

فظهر من ذلك ان ان اللويون تصغير اللائين جمع المذكر .

(و) قالوا في جمع المؤنث (اللويتا واللتيات) الاول تصغير اللات نفسه او اللاتي ، والثاني تصغير التي ثم جمع بالالف والتاء .

واعلم ان كلامهم في تصغير الموصولات سيما في جمع المؤنث غير نقي ، بل كلامهم مختل غاية الاختلال ما تعرضت لنقل الاقوال وما فيه من القيل والقال ، والسبب في ذلك عدم فراغ البال من حوادث الدهر الموجبة لتشتت الفكر وتشويش البال والمشتكي الى الله تعالى العالم بالحال ، انه القادر والكريم المفضال .

(و) قالوا في تصغير ذا وتا (ذيا وتيا) بزيادة ياء للتصغير قبل آخرهما والف عوضاً عن الضمة في الصدر ، فاجتمع الفان انقلبت الالف الاصلية ياء فادغمت ياء التصغير فيها ، ووجب فتحها للالف بعدها وقالوا في تصغير ذان وتان (ذيان وتيان) ، وقالوا في تصغير اولاء مداً اولياء ، وفى اولى قصراً اوليا بابقاء اولهما على الضم

في حال التكبير وزيادة ياء التصغير بعد اللام. وقلب الفهما ياء ، ثم ادغام ياء التصغير فيها وزيادة الف في آخرهما . (ومنع ابن هشام تصغير قي استغناء بتا) اي بتصغير تا . (و) منع تصغير (اللاء واللائي استغناء باللتيات واتفقوا على منع تصغير ذي) المفرد المؤنث (للالتباس) بتصغير ذا المفرد المذكور .

(خاتمة ـ يصغر ايضاً من غير المتمكن شذوذاً افعل في التعجب نحو ما احيسنه . وقد سبق بيانه في اوائل الباب (والمركب تركيب مزج) نحو بعيلبك (كما سبق) في اواسط الباب .

هذا باب النسب

وهو ان تلحق آخر الاسم (ياء مشددة) ليدل الحاق تلك الياء على نسبة الشخص الذي يوصف به الى المجرد عنها أباً كان كهاشمي، او اماً كفاطمي او بلداً كفزنوي ، او مذهباً واماماً كعجعفري وحنفي وغير ذلك مما يراد من الالحاق المعنى المذكور .

وخرج بقولنا ليدل الخ ما لحقت آخره ياء مشددة للوحدة كرومي وروم وما لحقت آخره ياء مشددة للمبالغة كاحمري لشديد الحمرة ودواري لكثير الدوران ، وما لحقته لا لمعنى كبردي لنبات يعمل منه الحصر على لفظ المنسوب الى البرد وكرسي ، فلا يقال لهذه الاسماء انها منسوبة ولا لياؤها انها ياء النسبة فالياء فيها كالتاء في تمرة وعلامة وعرفة .

واعلم ان هذا حد النسبة بحسب الاغلب ، وقد يزاد عوضاً عن

احد اليائين الف كيماني بتخفيف الياء في النسبة الى يمن ، وقد ينسب على غير هذا الوجه نحو لابن والتمار في المنسوب الى اللبن والتمر كما يجيء في آخر الباب .

واعلم ايضاً ان الاسم الملحق به ياء النسبة يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، وهي النسبة الى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، فان كل منها تدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، فيحتاج الى ما يخصص تلك الذات . والمخصص اما هو او متعلقة نحو مررت برجل تميمي ورجل بصري غلامه فترفع المخصص او ضميره على الفاعلية مثل سائر الصفات المذكورة . ولا يعمل في المفعول به إذ هو بمعنى اللازم اي منتسب او منسوب ، ولعدم مشابهته للفعل لفظاً لا يعمل إلا في مخصص تلك الذات المبهمة المدلول عليها ، اما ظاهراً كما في رجل بصري غلامه او مضمراً كما في رجل تميمي .

ثم اعلم ان الاسم المنسوب اليه كالبصرة وتميم ونحوهما يلزمه بسبب ياء النسبة تغيرات بعضها عام في جميع الاسماء ، وبعضها مختص ببعضها فالعام كسر ما قبل الياء والمختص اما حذف او قلب او رد محذوف او ابدال حركة باخرى او زيادة حرف او حركة او نقل بناء الى اخرى او حذف كلمة برأسها . وهذا حديث اجمالي عقد الباب لتفصيله وبيان ما هو القياسي من التغييرات وما هو شاذ منها .

(ياء) مشددة (كياء الكرسي) في التشديد (زادوا في آخر الاسم المنسب وكل ما تليه) الياء (كسره وجب) وهذا حكم عام في جميع الاسماء (كقولهم في النسب الى احمد احمدي) فكسر الدال

وجوبا مع انه كان غير منصرف قبل لحوق الياء ، ولا يدخله الكسر .

(و) اما الاحكام الخاصة فتفصيله يذكر في مسائل :

منها : ان (مثله اي مثل ياء النسب اما فى التشديد ، او في كونها للنسب مما حواه احذف) ، لكن لا مطلقا بل (اذا كان قبله ثلاثة احرف فقل في النسب الى كرسي) الذي يائه مشددة لغير النسب ، (و) في النسب الى (شافعي) امام المذهب الذي يائه للنسب الى شافع (كرسي وشافعي) بحذف يائهما واتيان ياء للنسبة ، ويظهر اثر الحذف والاتيان فيما كان الاسم غير منصرف مع الياء الاولى لوزن مفاعل فانه ينصرف بعد حذفها لزوال الوزن لأن وزنه صار مفاعي (ولم ار من تعرض لجواز شفعوي قياسا على موسوي) في النسبة الى شافعي امام المذهب (وان كان بعض الفقهاء استعمله) اي شفعوي في النسبة الى امام المذهب ، (وهو) اى استعمال بعض الفقهاء (حسن للبس) اي لدفع لبس المنسوب الى الامام بالمنسوب الى شافع المراد به الامام نفسه هذا .

ولكن فى المصباح المنير شفعت فى الامر شفعا وشفاعة طالبت بوسيلة او ذمام واسم الفاعل شفيع والجمع شفعاء مثل كريم وكرماء وشافع ايضا ، وبه سمي وينسب اليه شافعي على لفظه . وقول العامة شفعوي خطاء لعدم السماع ومخالفة القياس ، (فان كان قبله) اي الياء (حرفان كعلي) بتشديد الياء (جاز الحذف) فيقال علي بحذف الياء . واتيان ياء النسبة نظير كرسي وشافعي . (و) جاز (القلب) اي قلب احد يائيه وحذف الآخر ، ثم الحاق ياء النسبة (كعلوي او) كان قبل الياء (حرف) واحد ، (فسيأتي) حكمه (ان شاء الله

تعالى فى قوله : ونحو حي فتح ثانية يجب) .

(وتاء تأنيث او مدته اي الفه لا تثبت بل احذفها) لكن فى المدة شروط وتفاصيل تظهر مما يأتي ، (فقل فى النسبة الى مكة مكي) بحذف تاء التأنيث لان بقائها يوجب اثبات التأنيث في نسبة المذكر ، بان يقال مكتي بالتاء واجتماع تأنيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث ، بان يقال امرأة مكتية بتائين ووقوع التاء حشواً في الصورتين فتأمل.

(وقول العامة في) النسبة الى (خليفة خليفتي لحن من وجهين) احدهما : عدم حذف التاء وثانيهما : عدم حذف الياء كما يأتي بعد عدة ابيات ، ان حذف هذه الياء حتم .

(و) اما تفصيل المدة فهو انه (ان تكن مدة التأنيث تربع : اي تقع رابعـــة في اسم أتي ذا ثان سكن فقلبها) اي المدة (واواً مباشرة للام) اي لام الفعل ، (او مفصولة بالف) مزيدة بين اللام والواو المنقلبة عن المدة . (وحذفها) اى حذف المدة (اي كل منهما حسن ، لكن المختار الثاني) اي الحذف تشبيها بتاء التأنيث ، لكونها زائدة مثلها (كقولك في) النسبة الى (حبلى حبلي) بحذف مدة التأنيث ، (وحبلوى) بقلبها واواً مباشراً للام ، (وحبلاوي) بالف مزيدة فاصلة بين اللام والواو .

وإنما قلبت المدة واواً ، لأنه لما كان الثاني ساكنا والساكن كالمعدوم صار بمنزلة ما فيه المدة ثالثة فقلبت واواً كما تقلب المدة الثالثة (ويجب الحذف) اي حذف المدة للطول (اذا كانت) المدة (خامسة فصاعداً ، كما سيأتى او رابعة متحركا ثاني ما هي فيه) ووجوب الحذف فيه ايضا للطول لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة

حرف آخر فالمدة في حكم الخامسة ، كقولك في) النسبة الى (حبارى) وقد تقدم معناه ، (وجمزى) بمعنى سرعة السير (حبارى وجمزى) بحذف المدة من آخرهما للطول .

(لشبهها اي) لشبه (مدة التأنيث وهو) ما كان في آخر الاسم (الملحق) باسم فوقه . وقـــد مر توضيح الالحاق مراراً (والاصلي عطف على لشبهها) اي على المجرور فيهـا ، وهو اي لشبهها (الخبر المقدم على مبتدئه وهو ما) الموصولة وصلتها (لها : اي لمدة التأنيث من حذف وقلب) .

حاصله : ان لألف الالحاق والالف الاصلي ايضاً الحذف والقلب ثابت . (ولكن للاصلي قلب يعتمي اي يختار) للمحافظة في الأول على حرف الالحاق بقدر الامكان ورجوعاً الى الاصل في الثاني ، وبعضهم فرق بينهما فقال : القلب في الثاني خير منه في الأول ، والحذف بالعكس لأن حذف الزائد خير من حذف الاصلي ، (كقولهم فى ارطى) بمعنى شجر ثمره كالعناب والفه للالحاق بجعفر ، (وملهى) وهو اسم مكان من اللهو (ارطي) بحذف الالف (وارطوى) بقلبهـا (وملهى) بحذفها (وملهوى) بقلبها .

(والالف الجـائز اي المتعدي اربعاً ازل) اي احذف (كما تقدم في كلام الشارح (كذاك ياء المنقوص اذا وقع خامساً عزل بمعنى حذف كقولك في المقتدي مقتدي ، والحذف في الياء اي ياء المنقوص اذا وقع رابعاً احق من قلب كقولك في القاضي قاضي) بحذف يائه الاصلية ، (ويجوز القلب كقولك قاضوي) بقلب يائه الاصلية واوا كما يأتي بعيـد هـذا ، لئلا يجتمع ثلاث ياءات

وكسرتان فتأمل .

(وحتم قلب الف وياء ثالث يعن) اي يعرض (كقولك في الفتى والعمى زنة خشن بمعنى الجاهل ، (فتوى وعموى) بقلب الياء واواً وفتح ما قبلها لما ذكر في قاضوي ، واليه اشار بقوله : واول ذا القلب حيث قلنا به) كما في هذه المسألة ، والتي قبلها (انفتاحاً وفعل بفتح اوله وكسر الثاني منه ومن) الوزنين (الآتيين و) الاول منهما (فعل بضم اوله عينهما ، افتح عند النسب) اليهما (بقلب الكسرة) من عينهما (فتحة ، وكذا) الثاني من الوزنين وهو (فعل بكسر اوله) وثانية (اقلب كسرة عينه فتحة عند النسب) كما في الوزنين المتقدمين ، وذلك كراهه توالي الكسرتين واليائين مع حركة قبل الكسرة ، (فقل فى نمر ودئل وابل نمري ودئلي وابلي) بفتح العين في الجميع لأنك لو لم تفتح العين لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة ، لكونه ثلاثياً مجرداً من الزوائد ، او اكثرها على غاية من الثقل بتتابع الامثال من الياء والكسرة إذ هو في نحو ابلي لم يخلص منها حرف ، وفي نحو نمري ودئلي لم يخلص منها إلا اول الحروف . واما اذا لم يكن وضع الكلمة على اخف الابنية ، بان تكون زائدة على الثلاثة فلا يستنكر ذلك إذ لم تكن في اصل الوضع مبنية على الخفة فلذا يقال تغلبي ومستخرجي بكسر العين فيهما .

(وقيل في النسب الى ما في آخره ياءان ثانيهما اصلية) وقبلهما حرفان نحو علي او ثلاثة احرف (نحو المرمي) علوي و (ومرموي بحذف اول اليائين لزيادتها ، لأنها مبدلة عن الواو الزائد لاسم المفعول (وقلب ثانيهما واواً بعد فتحة العين) ؛ اعني الميم ولم تقلب ياء لما

ذكر في قاضوي .

(و) لكن (اختير في استعمالهم مرمي بحذف اليائين) ثم الاتيان مكانهما ياء النسبة . قيل وهذا افصح ، (و) لكن (الاول احسن لأمن اللبس) .

(وكل ما في آخره ياء مشدده قبلها حرف) واحد (نحو حي فتح ثانية) الذي هو الياء الثاني (عند النسب) اليه ، (يجب من غير تغيير له) اي من غير ان ينقلب الياء الأول بشيء (ان لم يكن منقلباً عن واو نحو حيوي) بابقاء الاول على حاله من غير تغيير له . لانه من حييت وفتحه وقلب الياء الثاني واواً ، لما ذكر فى قاضوي . (وارددده) اي ثانيه اى الياء الاول (واواً ان يكن) ثانيه : اي الياء الاول (عنه) اي عن الواو (قلب كطي) اصله طوى ، لأنه من طويت (فقل) في النسبة اليه (طووي) هذا حكم ثانيه . (و) اما (ثالثه) اي الياء الثاني ، فأنت (تقلبه واواً مطلقاً) سواء قلبت الاول ، ام لا (فقل فيه) اي في نحو حى اذا نسبت اليه (حيوى) وطووى .

(وعلم التثنية) اى الالف او الياء (احذف للنسب ومثل ذا) الحذف عند النسب (في) علامة (جمع تصحيح وجب ، فيحذف علمه) وهو الواو او الياء (كقولك في) النسبة الى (زيدان ، و) فى النسبة الى (زيدون) حال كونهما (علمين) لشخص ، (زيدى) بحذف علامة التثنية ان كان منسوباً الى التثنية وبحذف علامة الجمع ان كان منسوباً الى الجمع ، وذلك لئلا يجتمع على الاسم الواحد اعرابان : اعراب بالحروف اعني العلامة لولم تحذف ، واعراب بالحركات

على ياء النسبة . وحذفت النون تبعاً لما قبلها . لأنهما زيادتان زيدتا معاً فيحذفان معاً فتأمل .

(نعم من اجرى زيدان علماً مجرى سلمان) في لزوم الالف والاعراب على النون ! اعراب ما لا ينصرف ، للعلمية والزيادة لأنها بعد العلمية كزيادة اصفهان وغطفان لا تدل على التعدد ، (قال) في النسبة اليه (زيدانى) بابقاء العلامة على حالها ، (ومن اجرى زيدين علماً مجرى غسلين) ، وحين في لزوم الياء والاعراب على النون منونة كما تقدم في اوائل الكتاب في مواضع النيابة في قوله :

وبابه ومثل حين قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يطرد

(قال) في النسب اليه (زيديني) بابقاء العلامة على حالها ، لما ذكر ، (ومن اجراء مجرى عريون) وماطرون (والزمه الواو) وجعل الاعراب على النون بالحركات الثلث ا (و فتح النون) في الاحوال الثلاث كما تقدم في الموضع المذكور عند قوله :

اولوا وعالمون عليونا وارضون شذ والسنونا

(قال) في النسب اليه (زيدونى) .

(و) حرف (ثالث من نحو طيب) اى من كل اسم ثالثه ياء مكسورة مدغمة فيها ياء اخرى متصلة بالآخر ، (حذف) هذا الثالث (عند النسب) اليه (فقل) اذا نسبت اليه (طيبي بسكون الياء) الاولى ، وحذف الثانية التي هى حرف ثالث ، وكراهة اجتماع كسرتين واربع ياءات . ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله ، فيلزم النقل لو لم تقلب الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس ، لو انقلبت (ولكن شذ من هذا طائى المنسوب ان طى)

اصله طيىء بياء مشددة ثم همزة وزان طيب ، حذفت الهمزة تخفيفا وصارت نسيا منسيا (اذ قياسه طيئي) بياء ساكنة خفيفة ثم همزة منقلبة عن الياء الثانية ثم ياء مشددة للنسبة ، (لكنه اتى مقولاً بالالف المقلوبة عن الياء الساكنة) الخفيفة .

(وخرج بنحو طيب هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة من تحت وفتح الياء الثانية ، وبالخاء فى الآخر بمعنى الغلام الممتلى او الغلام الناعم ، فيقال في النسب اليه هبيخي من دون حذف وتغيير فيه (و) خرج ايضا (مهييم) بضم الميم وفتح الهاء وسكون الياء الاولى وكسر الثانية وسكون الثالثة وميم أخره تصغير مهيام على وزن مفعال زيد فيه ياء التصغير وانقلب الالف ياء فاجتمع ثلاث ياءات فادغم الاولى في الثانية وكسرت الثانية وسكن الثالثة ، او تصغير اسم الفاعل من باب التفعيل وهو مهوم بضم الميم وفتح الهاء وتشديد الواو وكسرها زيد فيه ياء للتصغير وحذف احدى الواوين وانقلبت الاخرى ياء وادغم فيها ياء التصغير ، فصار مثل اسم الفاعل من ذلك الباب من هيم فزيد فيه ياء ثالثة ، لدفع الالتباس او للتعويض عن الواو المحذوفة ، او لدفع التباس نسبة المصغر بنسبة المكبر ، فعلى هذا الأخير زاد الياء الثالثة في النسبة وعلى الاولين في التصغير ، (فلا تحذف يائهما) اى ياء هبيخ ومهييم (لأنها) أى الياء (في) زمان النسبة الى (طيب) ونحوه (مكسورة موصولة بما قبل الآخر) ، لأن الآخر حين النسبة يائها ، والثالث اعني الياء الثانية متصلة بما قبل ياء النسبة ، (فاورثت ثقلاً) فحذفت (بخلاف) اى بخلاف الياء الثانية (في هبيخ لفتحها وفي مهييم لانفصالها) عن

ما قبل الآخر ؛ اعني الميم بالياء الثالثة ، إذ الآخر حين النسبة يائها والذى قبلها هو الميم ، والياء الثانية منفصل عن الميم بالياء الثالثة . فتدبر في المقام) لانه جدير بالتدبر والاهتمام .

(و) استعمال وزن (فعلى بفتحتين في النسب الى) كل اسم هو على وزن (فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه) ، لكن بشرط كونه (الصحيح العين الغير المضاعف التزم) ويظهر وجه الاشتراط مما يأتي في طويلة وجليلة ، (فقل في) النسبة الى (حنيفة حنفي بحذف الياء من الوسط ، (و) استعمال وزن (فعلى بضمة ففتحة في النسب الى) كل اسم هو على وزن (فعيلة كذلك) اى بضمة ففتحة (ختم) ، لكن بشرط كونه غير مضاعف فقط (فقل في) النسبة الى (جهينة) قبيلة من العرب ، او علم لرجل مشهور عندهم . وله قصة (جهني) بحذف الياء من الوسط (والحقوا معل لام عرى من التاء من المثالين المذكورين بما التاء او لياء منهما ، فقالوا في عدي) بفتحة فكسرة ، (و) في (قصي) بضمة ففتحة ؛ (عدوي) بفتحتين ، (وقصوي) بضمة ففتحة فحذفت الياء الاولى منهما وقلبت الثانية واواً ، لكراهتهم اجتماع اربع ياءات ان لم تحذف الاولى وثلاث ياءات ان لم تقلب الثانية بعد حذف الاولى .

وجاء في فعيل بالضم اميتي بالجمع بين الياءات الاربع على الاصل لقلة الثقل بسبب الفتحة قبل الياءات ، بخلاف فعيل بالفتح فانه لم يجيء على الاصل المثقل لوجود الكسرة قبلها ، (كما قالوا في ضرية) بفتح اوله وهو عرق لا يرقى دمه . (و) في (امية ضروي) بفتحتين (واموي) بضم اوله . واموي بفتح اوله شذ . كأنهم نسبوا الى اصلها

وهو الامة بفتحتين ، (بخلاف صحيح اللام منهما فلا تحذف منه الياء) اذا كان عارياً من التاء ، (فيقال في النسبة الى (عقيل) بفتح العين (وعقيل) بضمها (عقيلي وعقيلي) بابقاء الياء في الوسط وثقفي بفتحتين بلا ياء في النسبة الى ثقيف بفتح الثاء شاذ . وكان القياس ثقيفي مع الياء ، لانه عار من التاء وكذا قرشي بضم الاول وفتح الثاني في النسبة الى قريش بالضبط المذكور ، بانه بدون الياء شاذ . والقياس قريشي مع الياء لانه عار من التاء ، هذا حكم الوزنين المذكورين اذا كانا صحيحي العين وبلا تضعيف ، واما اذا لم يكونا كذلك فحكمه ما ذكره بقوله !

(وتمموا) اى ابقوا الياء في الوسط (ما كان على فعيلة بفتح الفاء وهو معتل العين كالطويلة فقالوا فيه طويلي) بالتتميم : اي بابقاء الياء في الوسط ، إذ لو حذفت الياء من الوسط وبقيت حرف العلة اعني الواو بحالها للزم الثقل ، ولو قلبت الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها للزم كثرة التغيير ، ولا لتبس بالنسبة الى طال علماً ، (وهكذا تمموا ما كان على هذا الوزن ، وهو مضاعف كالجليله فقالوا فيها) اي فى النسبة اليها (جليلي) من دون حذف الياء ، اذ لو حذفت الياء ثم تركت المتجانسين بحالهما اي منفكين للزم الثقل ولو ادغم لزم كثرة التغيير ولا لتبس بالنسبة الى جل علما ، (وتمموا ايضاً) ما كان (على فعيلة) بضم الفاء وفتح العين (وهو مضاعف كقليلة) بالضبط المذكور تصغير قله بضم القاف وتشديد اللام ، وهي اناء قيل تسع اربعة اصواع بصاع النبي (صلى الله عليه وآله) ، فيقال في النسبة اليها : قليلي بالضبط المذكور ، وبابقاء الياء في الوسط

لما ذكر آنفاً فتدبر جيداً .

وهمز ذي مد) اي الهمزة الممدودة (ينال اي يعطي في النسب) الى ما هي فيه (ما) اي حكماً (كان تثنية له انتسب ، فيقال في قراء وصحراء وكساء وعلباء قرائي) بابقاء الهمزة على حالها ، لقوتها باصالتها . ويجوز القلب فيقال قراوي (وصحراوي) بقلب الهمزة واواً للفرق بين الهمزة الأصلية والزائدة المحضة ، والزائد بالتغير اولى ولولا قصد الفرق لما قلبت لأنها لا تثقل قبل ياء النسبة استثقال الياء قبلها ، ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة .

وشذ روحاني بفتح الراء في النسبة الى بلد اسمه روحاء بفتح الراء وبضم الراء ، في النسبة الى الملائكة والجن لأنهم جعلوا موضع الواو نوناً ، قال نجم الأئمة : ويقال لهم اي للملائكة والجن الروح ، للطافتهم واستتارهم عن الناس . وزادوا الالف والنون للفرق بينه وبين المنسوب الى روح الانسان . قال ابو عبيدة : يقول العرب روحاني لكل ما فيه الروح من الناس والجن والدواب . انتهى .

(وكسائي) بالهمزة (وكساوي) بقلب الهمزة واواً (و) كذا (علبائي وعلباوي) ، وانما جاز فيهما الهمزة لتشبيهها بالهمزة الاصلية لأنها في كساء منقلبة عن حرف اصلي ، واما القلب فتشبيهاً بالزائدة المحضة لان عين الهمزة ليست بلام الكلمة كما كانت في قراء مع انهم يجوزون في همزة قراء مع كونها اصلية القلب ، فتجويز القلب فيهما اولى .

(وانسب لصدر جملة اسنادية) واحذف الجزء الاخير ، كراهة

استثقال زيادة حرف النسبة مع كون اللفظ ثقيلاً بالتركيب . وانما حذف الجزء الاخير دون الأول لانه شبيه تاء التأنيث مكاناً ولان الثقل منه نشاء ، ولان موضع التغير غالباً الاخير لتأخره ، والمتصدر محترم لتصدره (فقل في) النسبة الى (تأبط شراً تأبطي) وفي النسبة الى زيد منطلق علماً زيدي ، (و) انسب ايضاً الى (صدر ماركب مزجاً) لما ذكر ، ولا مكان الاستدلال بالجزء الاول على تمامه غالباً (فقل في) النسبة الى (بعلبك بعلي وانسب لثان تمم اضافة) حال كون الاضافة (اما مبدوة بابن ، او اب ام ام) . حاصله ان يكون المضاف اليه مقصوداً بحيث يكون اعرف من المضاف والكنى غالباً كذلك (كعمري) بضمة ففتحة ، (وبكري وكلثومي في) النسبة الى (ابن عمر وابي بكر وام كلثوم او) يكون في (اولها ما) اي مضاف (له التعريف بالثاني وجب بان كانت اضافة معنوية) يكتسب فيها المضاف التعريف عن المضاف اليه هذا من قبيل التعميم بعد التخصيص فتدبر جيداً (كزيدي في النسبة الى (غلام زيد) .

قال في شرح النظام : والمضاف اذا كان الثاني مقصوداً اصلاً كابن الزبير لمن له اب اسمه الزبير وابي عمرو لمن له ولد مسمى بعمرو ، قيل زبيري وعمروي منسوبين الى الجزء الثاني وإنما اعتبر كون الثاني مقصوداً في اصل الوضع ليشمل مثل ابي عمرو للطفل او لمن ليس له ولد مسمى بعمرو ، فان الثاني حينئذ لا يكون مقصوداً بالنسبة الى ذلك الشخص . ولكنه مقصود بالنسبة الى اصل الوضع إذ الكنى انما يقصد بها الثاني مطلقاً تفؤلاً انتهى . والمراد بالتفؤل انه يعيش حتى يولد له ولد يسمى بعمرو ، فيكون المضاف اليه

في اصل الوضع مقصوداً في الكنى .

(وعندي في هذا القسم) اي فيما كان فى اولها ما له التعريف بالثاني وجب (نظر ، لاجل اللبس) اي لبس ما ينسب الى المضاف اليه بما ينسب الى ما لبس بمضاف اليه ، إذ لا يعلم ان زيدي هل هو منسوب الى الجزء الثاني من غلام زيد ، ام الى زيد الذي لبس بمضاف اليه ، (وفي القسم الاول) اي الاضافة التي كانت مبدوة بابن او اب ام ام (بحث هل يلحق بما ذكر) الاضافة (المبدوة ببنت) كما الحق به المبدوة بابن (كما قلنا) في اوائل الكتاب في باب العلم في بيان المراد من الكنية (بانه) اي الاسم المبدو ببنت (كنية) لكن المذكور هناك ابنة لابنت ولا فرق لان الاصل واحد وهو بنو (ولم ار من ذكره) اي هذا البحث هنا ، وان ذكروا في باب العلم ان المبدو بابنة مثل المبدو بابن كنية (فيما سوى هذا المقرر كالذي ليس مصدراً بما عرف بالثاني ولا بكنية) لا خصوص المصدر بابن او اب ام ام (كما) عبر المصنف بلفظ الكنية ، لا خصوص ما ذكر هنا (في شرح الكافيه ، وهو) اي التعبير بلفظ الكنية لا خصوص ما ذكر هنا (يقوى بحثى) من انه هل يلحق بما ذكر المبدوة ببنت ، (إلا ان يمنع انه كنية) والمنع ينافي ما تقدم في باب العلم .

(انسبن للاول) اي للمضاف (واحذف الثاني) اي المضاف اليه (ما دام لم يخف لبس) اي لبس المنسوب الى ما هو مضاف بما ليس بمضاف ، (فقل في امرء القيس امرئي ، فان خيف) اللبس المذكور (فاحذف الاول وانسب للثانى) اي للمضاف اليه (كعبد

الاشهل) ، فانه لو نسب الى عبد ويقال عبدي ، لالتبس الى عبد غير مضاف (فقل فيه اشهلي وهذا يعضد نظري في القسم السابق): اي ما كان في اولها ما له التعريف بالثانى وجب الذي هو السابق نظراً في كلامه ، لا في كلام المصنف . قال في شرح النظام ؛ وان كان كعبد مناف وامرء القيس مما ليس للمضاف اليه مسمى على حياله ولا هو بمقصود اصلاً ، قيل عبدى وامرئى بالنسبة الى الجزء الاول . هذا هو القياس ، وقد يعدل عنه في بعض المواضع كما جاء منافي في عبد مناف قال الخليل : إنما قالوا ذلك خوفاً من اللبس ، لكون الثانى مقصوداً لهم تعنتاً منهم فان منافا اسم صنم مشهور عندهم انتهى . والمسألة تحتاج الى بسط كلامهم ازيد مما ذكر لم يتيسر لي لتشويش البال .

(واجبر برد اللام ما منه حذف) وذلك الجبر (عند النسب يكون (جوازاً ان لم يك رده الف في جمعى التصحيح) ؛ اى جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، (او في التثنية) .

وبعبارة اخرى اذا كان المحذوف لام الفعل ولم يكن رده مألوفاً في الجمع المصحح او في التثنية ، يجوز جبر الاسم برد اللام المحذوف ويجوز ترك الجبر لان اللام قابل للتغيير بالرد وعدمه لانه محل التغيير غالباً فان قلت كيف لم يرد المحذوف في جمعى التصحيح والتثنية وهى مما ترد الاشياء الى اصولها قلنا نعم لكنها ترد الاشياء الى اصولها المستعملة لا مطلقاً وغد ويد ودم مما لم يستعمل اصولها فتدبر .

(فقل في غد غدوى) برد اللام المحذوف اعني الواو ، ويجب حينئذ فتح العين وان كان في الاصل ساكناً لانها كانت محل الاعراب

فلما سلب ذلك برد اللام ، عوض عنه بالحركة (وان شئت) قل (غدى) بلا رد .

(وحق مجبور بهذا اى بجمعى التصحيح ، او بالتثنية توفية له) اى للمجبور (بالنسب حتما) وبعبارة اخرى اذا كان المحذوف اللام مجبوراً بالرد في الجمع المصحح او في التثنية ، فحقه التوفية اى الجبر بالرد في النسب ايضاً ، وذلك واجب لا يجوز تركه . (فيقال في اخ وعضة) قد تقدم في اوائل الكتاب فى مواضع النيابة فى باب سنين ، ان اصله عضوة ، ومنهم من يقول اللام المحذوفة هاء وربما ثبتت مع هاء التأنيث ، فيقال عضهة وزان عنبة ، ولكن الظاهر ان عضة جاء لمعنيين : احدها شجر الشوك والثانى : القطعة من الشيء والجزء منه . والاختلاف فى لامه انما هو إذا كان بالمعنى الاول لا الثانى وبالمعنى الثانى جاء فى قوله تعالى : « وجعلوا القرآن عضين » لان المشركين فرقوا القرآن فجعلوه كذباً وشعراً وسحراً (اخوي وعضوي) برد اللام ، كما يرد لام اخ فى التثنية فيقال اخوان ، ولام عضة فى الجمع فيقال عضوات او عضهات ، (ليس غير) الرد .

(وباخ اختا الحق) فى وجوب رد اللام (فقل فيها بعد حذف تائها اخوي وبابن بنتا الحق) فيما ذكر (فقل فيها بعد حذف تائها بنوى كما تقول ذلك في ابن بعد حذف همزته) ، لانك تقول في الجمع بالالف والتاء اخوات وبنات (هذا) اي وجوب رد اللام في اخت وبنت بعد حذف التاء (مذهب سيبويه والخليل) ، لانهما اجريا هما مجرى مكة في وجوب حذف التاء ، (و) لكن (يونس ابن حبيب الظبيئي الولاء) اي القريب محل سكناهم (من البصريين

ابى) اى امتنع (حذف التاء منهما) ، محتجاً بان التاء ليست للتأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتاء التأنيث اذا كان ما قبلها صحيحاً ، وجب فتحه ولانها لا تبدل في الوقف هاء وتاء التأنيث تبدل في الوقف هاء كرحمة ونعمة (فقال) في النسب الى اخت وبنت (اختي وبنتي) بابقاء التاء عوضاً عن المحذوف ، (وهو) اي مذهب يونس (الذي اميل اليه لاجل اللبس) اي لبس المنسوب الى اخت وبنت ، بالمنسوب الى اخ وابن لو تحذف التاء .

واعلم ان النسبة الى ابنة وابن بنوي اتفاقاً إذ التاء في ابنة ليست عوضاً كتاء بنت حتى يبقيه يونس فتنبه .

(وضاعف وجوباً الثاني من ثنائي) اي زد عليه من جنسه بشرط كون (ثانيه ذو لين عند النسب اليه ، ثم ان كان) اللين (الفاً قلب المضاعف همزة) دفعاً لالتقاء ساكنين (ويجوز قلبها واواً) . لكن بعد قلب المضاعف همزة (كلا) فيما ثانية الف (ولائى) بقلب الالف المضاعف همزة (و) نحو (لاوي) بقلب المضاعف همزة ثم قلبها واواً ، لما تقدم من ان الهمزة اذا كانت بدلاً من اصل ، يجوز قلبها واواً (و) نحو (فى) علماً فيما ثانية ياء (و) النسبة اليه (فيوي) بقلب الياء المضاعف واواً لئلا تجتمع الياءات الاربع (و) نحو (لو) علماً فيما ثانية واو (و) النسبة اليه (لووي) بابقاء الواو المضاعف على حاله اذ ليس اجتماع الواوين واليائين في الاستثقال كالياءات الاربع (اعلاماً) اي حال كون هذه الالفاظ الثلاثة اعلاماً اذ لا يصح النسبة إلا الى الاسماء (اما الذي ثانية صحيح ، فيجوز فيه التضعيف وعدمه ككم وكمي) بالتضعيف (وكمي) بدونه .

(وان يكن كشيه في اعتلال اللام ما) اي الاسم الذي (الفاء عدم) اصل شية ، وشية بكسر الواو حذفت فائها اعني الواو وعوضت عنها التاء ، ولامها حرف علة (فجبره عند النسب اليه برد الفاء وفتح عينه التزم عند سيبويه) ، اما لزوم رد الفاء فلان التاء التي هي عوض عن المحذوف ، تسقط في النسبة وليس في الاسماء المعربة المستقلة اسم على حرفين ثانيهما حرف لين ولا ينتقض بذو فانها لا تستعمل مقطوعة عن الاضافة ، فهي من قبيل ما لا يستقل بنفسه ، واما فتح عينه فلما تقدم في قاضوي (فيقال فيه وشوي) بكسر الواو وبقلب لامه واواً ، لما تقدم هناك ايضاً (واجاز الاخفش) في عينه (السكون) وابقاء الياء بحالها ، لأنها رجعت الى اصلها من سكون العين والنسبة الى فعلة بكسرة فسكون ، اذا كان معتل اللام نحو قينة فعلي بالضبط المذكور نحو قيني ، فكذلك وشية (فيقال وشبي) بالضبط المذكور .

(واما غير المعل اللام منه) اي من الاسم الذي الفاء عدم ، (فلا يجبر) برد الفاء (كقولك في عدة) واصلها وعد (عدي) من دون رد الواو ، لكون الباقي بعد حذف التاء حرفين ليس ثانيهما حرف لين ، وله نظائر كثيرة في الاسماء المعربة : نحو اب اخ ويد ودم فلا حاجة الى الرد .

(والواحد اذكر ناسباً للجمع) وبعبارة اخرى يرد الجمع الى واحده ، ثم ينسب الى ذلك الواحد كما يقتضيه القواعد المتقدمة وذلك للتخفيف وللفرق بين الجمع علماً وبينه غير علم ، ولذلك قال (ان لم يشابه واحداً بالوضع اي بوضعه علماً) وبعبارة اخرى ان لم

يكن الجمع علماً ، (فقل في) النسبة الى (فرائض) غير علم (فرضي) برد الجمع الى مفرده لما ذكر ، والمراد من الفرضي من يقسم تركة الميت بين الورثة وتقسيم التركة كان من المناصب العالية عند المسلمين وله شئون وشرائط اهملوها في زماننا ، (بخلاف ما اذا شابهه بان وضع) لطائفة ، بان صار (علماً) لهم اما بالتخصيص ، او بالغلبة بان استعمل فيهم كثيراً حتى صار علماً فيهم ، (فيقال في) النسبة الى (انمار) علماً تخصيصاً لقبيلة (انماري) من دون رد الى مفرده (و) وكذلك (في) النسبة الى (انصار) علماً بالغلبة للطائفة المعلومة الذين آزروا النبي (صلى الله عليه وآله) وآووه اذ اخرجه الذين كفروا (انصاري) وذلك لان الغرض اعني كون فلان من هذه الطائفة ومنسوب اليهم لا يحصل إلا بذلك ، ولان الاعلام لا تتغير .

(ومع) وزن (فاعل وفعال بفتحة فتشديد) ووزن (فعل بفتحة فكسرة فى نسب اغنى) كل واحد من هذه الاوزان الثلاثة (عن الياء) المشدد (السابقة ، فقبل اذ ورد) في كلام العرب استعمالها في النسبة (كقولهم لابن وتمار وطعم ! اي صاحب لبن وتمر وطعم) اي لبني وتمري وطعمي اي منسوب الى هذه الاشياء ، (وليس في هذين الوزنين) اى فعال وفعل (معنى المبالغة الموضوعين) في الاصل (له).

(وخرج) اى اول (عليه) اى على معنى النسبة (قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد اي بذي ظلم) والذى حملهم على هذا التأويل في الآية ، ما ذكره الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ! وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ، ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصاً مثلاً اذا قيل لم

يأتك القوم راكبين ، كان نفياً لركوبهم حين المجيء لا لنفي اصل المجيء ، فعليه يصير مفاد الآية نفي كثرة الظلم والمبالغة فيه ، فيثبت اصل الظلم . والله تعالى منزه عن ذلك ، فاجيب عن ذلك بوجوه : منها ما اشار اليه من ان الظلام ليست للمبالغة ، بل للنسبة فيصير مفادها ان الله لا ينسب الى الظلم وقد ذكر المحشى بعضاً آخر من الوجوه والاحسن من جميع تلك الوجوه ما ذكره البيانيون في بحث لو من ان المبالغة ترجع الى نفي الظلم فالمعنى ان الظلم منتف من المولى سبحانه انتفاء مبالغاً فيه فالجملة مفيدة لتأكيد النفي والمبالغة فيه لا لنفي التأكيد والمبالغة وإلا لاقتضت ان المنفى إنما هو المبالغة في الظلم فيفيد ثبوت اصل الظلم وهو باطل وقد ذكر اصل هذه القاعدة في ذلك المبحث في شرحنا المدرس الافضل فراجع ان شئت .

(وغير ما اسلفته من القواعد) المتقدمة حال كوني (مقرراً) لها (على الذي ينقل منه عن العرب اقتصر ولا تقس عليه) وهو على اقسام :

منها : ما هو بالتحريف (كقولهم في السنة الى (الدهر دهري) يضم الدال للشيخ الفاني ، والقياس فتحها وانما ضموها فرقاً بينه وبين الدهري بفتح الدال الذي هو من اهل الالحاد ، (و) كقولهم (في) النسبة الى (امية) بضم الالف ، (اموي) بفتحها والقياس ضمها ، وقد تقدم ان الفتح لمراعات اصلها اعني امة مكبرة ، (و) كقولهم (في) النسبة الى (البصرة بالفتح) اي بفتح الباء (بصري بالكسرة) اي بكسر الباء . (وفيه نظر إذ الكسر لغة فيها) قال في المصباح : البصرة وزن تمرة الحجارة الرخوة ، وقد تحذف الهاء

مع فتح الباء وكسرها وبها سميت البلدة المعروفة ، وانكر الزجاج فتح الباء مع الحذف ، ويقال في النسبة بصري بالوجهين انتهى .

(و) منها : ما هو بالزيادة فقط كقولهم (في) النسبة الى (مرو) بفتحة فسكون (مروزي) بالضبط المذكور وفتح الواو وزيادة الزاي ، وهذه الزيادة للفرق بينه وبين المنسوب الى المروة .

(و) منها : ما هو بالزيادة والحذف ، كقولهم (في) النسبة الى (الري رازي) بحذف الياء وزيادة الالف والزاي ، ولها حكاية تاريخية في النسبة والتسمية ، لا يصح معها ما ادعى من الحذف والزيادة.

(و) منها : ما هو بالحذف والتحريف ، كقولهم (في) النسبة الى (الخريف) وهو الفصل الذي تخترف : اى تقطع فيه الثمار (خرفي) بفتحتين ، وقد يسكن الراء ، والقياس خريفي كما تقدم في وزن فعيل عارياً من التاء ،) و) قولهم (لعظيم الرقبة رقباني) هو من قبيل ما هو بالزيادة ، كمروزى في النسبة الى مرو من بلاد خراسان ، فهو تكرار وكذلك ربانى وفوقانى وتحتانى وجسمانى وعقلانى ونفسانى ، في النسبة الى الرب وفوق وتحت وجسم وعقل ونفس ويمكن ان يكون من هـذا القبيل يمانى في النسبة الى يمن قال في المصباح : والنسبة اليه يمني على القياس ، ويمان بالالف على غير قياس وعلى هذا ففى الياء مذهبان احدهما : وهو الاشهر تخفيفها واقتصر عليه كثيرون وبعضهم ينكر التثقيل ، ووجهه ان الالف دخلت قبل الياء لتكون عوضا عن التثقيل فلا يثقل لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، والثانى التثقيل لان الالف زيدت بعد النسبة فيبقى التثقيل الدال على النسبة تنبيها على جواز حذفها انتهى .

واعلم ان معرفة الشواذ والسماعيات ، مركول الى كتب اللغة ، والمعتبر في هذا الفن مما له مدخل للقياس .

هذا باب الوقف

وهو في اللغة الحبس والمنع ، وفي الاصطلاح قطع النطق عند آخر الكلمة اسماً كان او فعلاً او حرفاً للاستراحة بعد تمام الغرض من الكلام ، او تمام النظم او السجع وقد يكون الوقف اضطرارياً . وذلك لضرورة انقطاع النفس !

والوقف الاختياري باعتبار محله عند اكثر القراء ، ينقسم الى اربعة اقسام : تام مختار ، وكاف جائز ، وحسن مفهوم ، وقبيح متروك ونحن نذكرها على سبيل الاجمال وان كان خارجاً من الفن .

فالتام : هو الذي لا يتعلق بشيء مما بعده ، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ، كقوله تعالى : « واولئك هم المفلحون » ، وكقوله تعالى ، حكاية : « وجعلوا اعزة اهلها اذله » لأنه هنا انقضى كلام بلقيس ، ثم قال عز وجل . وكذلك يفعلون تصديقاً لكلامها .

والكافي : منقطع عما بعده في اللفظ متعلق به في المعنى ، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ؛ نحو حرمت عليكم امهاتكم هنا الوقف ثم يبتدأ بما بعده .

والحسن : هو الذي يحسن الوقف عليه ، ولكن لا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه في اللفظ والمعنى نحو الحمد لله ، والوقف عليه حسن لأن المراد مفهوم ، والابتداء بقوله رب العالمين والرحمن الرحيم

لا يحسن ، لأن ذلك مجرور ، والابتداء بالمجرور قبيح لأنه تابع .

والقبيح : هو الذي لا يفهم منه المراد : نحو الحمد فلا يوقف عليه ولا على الموصوف دون الصفة ، ولا على الجار دون المجرور ، واقبح من هذا واشنع ، الوقف على النفي دون حرف الايجاب بعده نحو لا إله إلا الله ، ونحو « وما ارسلناك إلا مباشراً ونذيراً » ووجهه ظاهر . وفى كل من هذه الاربعة ابحاث ، ليس هنا محل ذكرها فمن اراد الاطلاع عليها فليطلبها من مظانها فى علم التجويد .

ايضاً الوقف على اربعة اقسام باعتبار آخر الكلمة التي يوقف عليها.

منها : ابدال التنوين الفاً ، واليه اشار بقوله (تنويناً اثر فتح) سواء كان (في معرب او مبني ، اجعل الفاً وقفاً) فى غير لغة ربيعة ، فالمعرب (كرأيت زيداً و) المبني نحو (ايها) بفتح الهمزة ، وتخفيف الياء بمعنى بعد ، او بكسرها بمعنى انكفف ، وإنما تقلب التنوين الفاً لأنه لا يستثقل الالف بل يخف به الكلمة ، واما ربيعة فقد تقدم في باب العلم انهم يحذفون التنوين مع الفتحة ، فيقفون بعدها بالسكون كما يقفون به بعد الضمة والكسرة ، وذلك لأن حذف الفتحة قبلها . اخف من بقائها مقلوباً الفاً معها .

ومنها : الاسكان بعد حذف التنوين ، واليه اشار بقوله (وتنويناً تلو غير فتح وهو الضم والكسر ، احذف وقفاً كجاء زيد) بحذف التنوين وسكون الدال (ومررت بزيد) كذلك ولم يبدل التنوين بعد الضمة واواً وبعد الكسرة ياء لاداء ذلك الى الثقل ولانهم لا يجيزون ادلوا بابقاء الواو وقفاً ووصلاً ، ويجيزون حذف ياء القاضي وصلاً مع ان الواو والياء فيهما اصلان فكيف يفعلون في الوقف الذي هو

موضع التخفيف شيئاً يؤدي الى حدوث واو قبلها ضمة ، وياء قبلها كسرة ، ونسب بعضهم الى قوم من العرب جواز ذلك ، حرصاً على بيان الاعراب فيقولون هذا فرسو وركبت على فرسي .

ومنها : الاسكان بعد حذف ما يتولد من الاشباع ، واليه اشار بقوله (واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح) حال كون الوقف ، او الصلة (في الاضمار) اي في الضمير (اي الحرف الذي ينشأ في اللفظ عن اشباع الحركة في الضمير : وهو) اي الحرف المذكور (في غير الفتح وهو) اي غير الفتح (الضم والكسر الواو والياء) وبعبارة اخرى الذي ينشأ عن اشباع الضمة الواو ، وعن اشباع الكسرة الياء (كرايته) بسكون الهاء بعد حذف الواو المنشأ من ضمته ، (و) نحو (مررت به) بسكون الهاء بعد حذف الياء المنشأ عن كسرته .

تنبيه - اعلم ان الحاق واو الاشباع بضمير المذكر في حالة الوصل مفرداً او جمعاً اذا اتصل بالاسم او بالحرف نحو غلامهو وغلامهموا وضربهو وضربهموا وربهو وربهموا ، جائز مطلقا ، ولكن الاحسن فيما كان قبل الضمير حرف لين ، هو الحذف نحو اباه وعصوه وكذا ان كان المتصل بالضمير) حرفا ثانيا نحو منه وعنه ، وعلله بعضهم بان الهاء لخفائها كالعدم ، فكأنه يلتقي ساكنان ان لم تحذف ، وفيما وراء ذلك فالاحسن هو الالحاق كما مثلنا هذا في الضمير المفرد ، واما في الجمع فالاكثر هو الحذف ، والمراد من الاثبات إنما هو في اللفظ لا في الخط ، لانهما كالتنوين يثبتان لفظا فقط . وانما كتبناهما نحن لغرض تفهيم المراد لا لغرض رسم الخط فتنبه .

واعلم ايضا ان بعضهم قال : بان الواو والياء ليسا متشأين عن الاشباع ، بل هما من نفس الضمير كما في هو وهي فعلى هذا لابد من اخراج هو وهي من حكم الحذف ، فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي ، لتعاصيهما بالحركة عن الحذف ، فلابد في الوقف عليهما بسكون الواو والياء لا بحذفهما .

(واثبت صلة الفتح وهي الالف) لخفتها ، وان حصل من ابقائهما في بعض الموارد شبه التقاء الساكنين (كرايتها) هذا ولكن تقدم في باب الموصولات عند الاستشهاد بقوله :

بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به

ما يدل على جواز حذف صلة الفتح ايضا فتأمل جيداً ، هذا كله في سوى الاضطرار و (اما في الضرورة) الشعرية ، (فيجوز اثبات الجميع) في الوقف سواء كان صلة الفتح او غيرها (واشبهت اذن) اسما (منوناً نصب ، فالفاً في الوقف نونها قلب وبه) اي بقلب النون الفاً في الوقف (قرء) القراء (السبعة . واختار ابن عصفور تبعاً لبعضهم ، ان الوقف عليها بالنون وهو الذي اميل اليه قراراً من الالتباس) باذا الظرفية او الفجائية ، (و) لكن (القراءة سنة متبعة) لا يجوز العدول عنها في القرآن ، لاستنادها الى من يعتد بقوله وفعله واما في غير القرآن فالمختار هو المختار .

قال في المغني في بحث اذن : المسألة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها ، والصحيح ان نونها تبدل الفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب ، وقيل يوقف عليها بالنون لانها كنون لن وان وروي عن المازني والمبرد ويبتني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها بالالف لانهم

يقفون عليها بالالف ، وكذا رسمت في المصاحف تبعاً لما اختاره الفراء والمازني والمبرد بالنون ، وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف لكون العمل فارقاً ، والا كتبت بالالف للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف انتهى مع زيادة منا توضيحاً .

وقد تقدم في آخر باب نوني التأكيد ، ان الخفيفة منهما بعد الفتح . تنقلب الفاً كما تقول في تفن تفا .

(و) ومنها (حذف ياء المنقوص ذي التنوين) نحو قاض (عند الوقف ما دام لم ينصب) فحذف الياء حينئذ (اولى من ثبوت لها فاعلم) لان حذف التنوين عارض ، لالتقاء الساكنين بعد حذف ضمة الياء فكأنه ثابت فبقاء الياء محذوفة ، كما كانت اولى لان الوقف مقتض للتخفيف (كقراءة السنة) بحذفها رفعاً كقولة تعالى : (ولكل قوم هاد) وكذا جراً نحو (وما لهم من دونه من وال . وباثبات الياء فيهما) اي في الآيتين (قراءة) السابع من القراء وهو (ابن كثير) فهو قرء ولكل قوم هادي ، وما لهم من دونه من والي ، برد الياء فيهما نظراً الى ان حذف التنوين لفظاً للوقف . والياء إنما حذفت لاجتماعها مع التنوين لفظاً فلما حذف التنوين ، زال المانع فعاد المحذوف (بخلاف المنصوب فانه يبدل تنوينه الفاً) عند الوقف وجوباً (ان كان منوناً إلا على لغة ربيعة ، كما تقدم (كقطعت وادياً وتثبت يائه ساكنة ، ان لم يكن) منوناً (كأجب الداعي ، وبخلاف) غير المنصوب (غير المنون كما صرح به بقوله : وغير ذي التنوين) من غير المنصوب : اي (المرفوع والمجرور بالعكس فثبوت يائه) عند الوقف (اولى من حذفها) إذ لا موجب لحذفها لعدم التنوين فيه

والوقف لا يقتضي هنا غير السكون ، وذلك حاصل . وبذلك قرء ابن كثير في قوله تعالى وهو الكبير المتعالى ، وقوله تعالى يوم التلاقي ، فانه وقف فيهما باثبات الياء ووقف غيره فيهما بحذفها مدعياً انه يقدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ، ثم يدخل عليه الالف واللام بعد حذف الياء ، لالتقاء الساكنين . وعلله بعضهم بوجه آخر : وهو ان الوقف موضع استراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقيل فلذا حذفت .

(وفي منقوص محذوف العين نحو مر) هو (اسم فاعل من ارئي) يرئي على وزن اكرم يكرم ، واصله مرئي بضم الميم على وزن مكرم ، فنقلت الكسرة من الهمزة الى الراء ثم حذف الهمزة للتخفيف ، ثم أعل اعلال قاض فصار مر ، (او) فى منقوص (محذوف الفاء كيف) المضارع المجزوم ، من وفي يفي اذا جعل (علماً) لشخص (كما قال في شرح الكافية لزوم رد الياء) المحذوفه في الاول ، لالتقاء الساكنين ، وفى الثاني للجزم (عند الوقف اقتفى لئلا يكثر الحذف) هذا ما يقتضيه ظاهر عبارة الكتاب .

ولكن في صحة هذا التعليل وانطباقه على ما نحن فيه تأمل بل منع ، اذ لا حذف عند الوقف فضلاً عن كونه كثيراً . اللهم إلا ان يراد بالحذف حذف التنوين او الحركة او هما معاً فتأمل . ولو مثل الشارح كغيره للمضارع بغير المجزوم ، لكان للتعليل وجهاً إلا انه ايضاً لا ينطبق على نحو مر ، ولذلك مر غالب الشرّاح هنا مرّ الكرام ومن الله التوفيق وبه الاعتصام .

فصل

[في عدة من اقسام الوقف غير ما تقدم]

(و) اذا كان آخر الكلمة (غير هاء التأنيث من) حرف (محرك) فيجوز الوقف على ذلك الحرف ، بأحد وجوه خمسة : بينها بقوله : (سكنه) مجرداً عن الروم والاشمام سواء في ذلك المنون ، وغيره والمعرب والمبني . وقد تقدم مفصلاً (عند الوقف وهو) اي الوقف بالسكون المجرد (الاصل) فيه ، لأن سلب الحركة ابلغ في تحصيل غرض الاستراحة ، ويتعين ذلك في هاء التأنيث إذ لا يتأتي الاوجه الاربعة الباقية فيها ، واما غيرها فقد يعدل في الوقف عليه عن ذلك الأصل ، لخصوصية فيه او لتحصيل غرض ، كما سيتلى عليك (اوقف رائم التحرك) : اي قاصداً تحرك آخر الكلمة (بان تخفى الصوت بالحركة ضمة كانت ، او كسرة او فتحة وخصه الفراء تبعاً للقراء بالاولين) اي الضم والكسر ، ومنع في الفتحة لان الروم فيها يشبه الثوباء ، فيفضي الى تشويه صورة الفم ، وحقيقة الروم الاتيان بالحركة خفيفة ، للدلالة على بيان حركة آخر الكلمة ، لانها دالة على المعاني غالبا او على خصوصية في الكلمة كحركة المبنيات ، ولكن لا تشبع الحركة ، ولا تظهرها تماماً بل تختلسها اختلاساً لتحصيل بعض الغرض من الوقف . وسمي هذا روماً ، لأنك تروم اي تقصد الحركة إذ لم تسقطها بالكلية ولذلك يقال يدرك الروم الاعمى الصحيح السمع ، اذا استمع لان في آخر الكلمة صويتاً خفياً .

(او اشم) وذلك في (الضمة فقط عند الوقف بان تشير اليها بشفتيك) بعد الاسكان (من غير تصويت) وبعبارة اخرى بان تصور الفم عند حذف الحركة من آخر الكلمه ، بالصورة التي يعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية ، ولهذا يقال ان الاشمام يحسّ به البصير ، دون الاعمى . وقد تقدم في باب نائب الفاعل بيان ان الاشمام هناك غيره ههنا وان توهم بعضهم الاتحاد . (اوقف مضعفاً اي مشدداً ما اي حرفاً ليس همزاً) إذ هي وحدها مستثقلة حتى ان اكثرهم يوجبون حذفها للتخفيف اذا كانت غير اول ، كما مرت الاشارة اليه في مر ، واذا ضعفتها صار النطق بها كالتهوع ، (او) ليس (عليلاً) لكونه ايضاً ثقيلا فاذا ضعف يصير اثقل ، والوقف محل التخفيف ويشترط ايضاً ان يكون ما قبل آخر الكلمة متحركاً واليه اشار بقوله : (ان قفا اي تبع الحرف الموقوف عليه الموصوف بما ذكر) اي ليس همزاً او عليلاً (حرفاً محركاً) وإنما اشترط ان يتحرك ما قبل الآخر ، لان المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الاخير متحركا في الوصل واذا كان ما قبله ساكنا لم يكن هو إلا متحركا في الوصل وإلا يلزم التقاء الساكنين ، فحينئذ لا يحتاج البيان . وعلل بعضهم هذا الاشتراط بانه للاحتراز من اجتماع ثلث سواكن في الوقف ، واذا اجتمع هذه الشرائط يجوز التضعيف (كهذا جعفر) بتشديد الراء ، (وهذا وغل) بتشديد اللام وهو وزان كبد او حبر بمعنى المعز الجبلي ، (بخلاف الهمز كخطأ) فانه لا يضعف لما تقدم ، (و) بخلاف (العليل) سواء في ذلك الياء (كالقاضي ، و) الالف نحو (يخشى و) الواو نحو (يدعو والتابع ساكنا

كعمرو فانه) لا يضعف ايضا لما تقدم (او حركات انقل عند الوقف من الموقوف) اي الحرف الاخير ، (لساكن قبله) بشرط ان يكون بحيث (تحريكه لن يحظل اي) لن (يمنع نحو وتواصوا بالصبر) بنقل كسرة الراء الى ما قبله اعني الباء ونحو قوله :

انا ابن ماوية (إذ جدّ النقر) وجائت الخيل واتاني زمر

بنقل ضمة الراء الى ما قبله اعني القاف قال النظام في تفسيره عند قوله تعالى والفجر ، روى ابن مهران الاسكندراني عن ابي عمرو انه كان يقف على والفجر واشباهها بنقل حركة الراء الى ما قبلها انتهى (ولا ينقل الحركة الى متحرك كجعفر) إذ المتحرك لا يقبل حركة اخرى ، (ولا) الى (ممتنع التحريك اما لتعذر) تحريكه (كالانسان) فلا ينقل حركة النون الى الالف ، لأنه لا يقبل الحركة (او استثقال) تحريكه (كقضيب وخروف) لان حرف العلة يزيد بنقل الحركة اليه ثقلاً (او) لكون مقتضى النقل (اداء الى بناء لا نظير له كبشر) بكسرة وسكون حال كونه (مرفوعاً) اذ النقل فيه حينئذ ، يؤدي الى وزن فعل بكسرة فضمة ، (و) نحو (ذهل) مجروراً وزان قفل اذ النقل فيه حينئذ ، يؤدي الى وزن فعل بضمة فكسرة وهذان الوزنان لا يوجدان في الاسماء إلا مؤلاً كما يجيء في اوائل باب التصريف في قوله :

وفعل اهمل والعكس يقل لقصدهم تخصيل فعل بفعل

فمن اجل ذلك يمتنع النقل فيهما (كما سيأتي) من المصنف التصريح بذلك في البيت الثاني .

ولا خلاف في نقل الضم والكسر ، اذا اجتمع شرائطه وكذا نقل الفتح من المهموز ، كما سيأتي (و) اما (نقل فتح من سوى

المهموز) فاعلم انه (لا يراه نحوى بصري) محتجاً بان النقل في الضمة والكسر للتوسل الى بقائهما بوجه ، لقوتهما بخلاف الفتحة فانها خفيفة فاغتفر حذفها فلا تنقل بل تحذف (واما) نقل الفتح (من المهموز كخبء) في قوله تعالى : يخرج الخبء ، (فيراه) البصري فيجوز نقل فتح الهمزة الى ما قبلها كما يجوز ذلك في ضمتها وكسرتها لان الوقف على الهمزة مع سكون ما قبلها مستثقل ، سواء كانت مفتوحة او غير مفتوحة ، (وكوف) اي كوفي حذف ياء النسبة لضرورة الشعر .

(نقل الفتح من سوى المهموز ايضاً) ، فيقول رأيت الهند بفتح النون ، (والنقل ان يعدم) بسببه (نظير للاسم حينئذ بان يكون المنقول) بعد النقل (ضمة مسبوقة بكسرة ، او بالعكس ممتنع كما تقدم) مثالهما اعني بشر مرفوعاً وذهل مجروراً ، (ولكن ذاك النقل) المعدوم بسببه النظير (في المهموز وان ادى الى ما ذكر) من عدم النظير (ليس يمتنع ، فيجوز في رده) بكسر الراء وسكون الدال آخره همزة بمعنى المعين في المهمات ، ومنه قوله تعالى : « فارسله معي ردء يصدقني اني اخاف ان يكذبون » (و) في (كفؤ) بضم الكاف وسكون الفاء آخره همزة ، بمعنى المماثل (هذا رده) بنقل ضمة الهمزة الى الدال ، (ومررت بكفؤ) بنقل كسرة الهمزة الى الفاء ، وان لزم منه بناءان مهملان لحصول التخفيف بالنقل فيما آخره همزة إذ تقدم آنفاً ان الوقف على الهمزة مع سكون ما قبلها مستثقل مطلقاً (ثم لما صدر في الضابط) اي في قوله ، فصل وغيرها التأنيث من محرك الخ (اشتراط ان يكون الموقوف عليه غير هاء التأنيث ليفعل فيه) اي في الموقوف عليه ، (ما ذكر احتاج الى بيان ما يفعل فيه)

اي الموقوف عليه (اذا كان هاء) التأنيث (فقال في الوقف تاء تأنيث الاسم هاء جعل) عند الوقف ، وقد لا يجعل هاء كما سيصرح في آخر الفصل ، واصلها عند جماعة تاء كالتي في الفعل .

وإنما قلبت في الوقف هاء للفرق بين التائين الاسمية والفعلية او بين الاسمية التي للتأنيث كعفرية بمعنى الداهية ، والتي لغيره كعفريت بمعنى الخبيث وعنكبوت ، او للفرق بينها وبين التاء التي من نفس الكلمة نحو وقت وتحت وبيت ، وإنما قلبت هاء ، لان في الهاء همساً ولينا اكثر مما في التاء فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة اولى ، ولذلك تزاد في الوقف فيما ليس فيه تاء هاء السكت كما يأتي في الفصل الآتي :

وقال بعضهم : ان الهاء في تأنيث الاسم هو الاصل ، وإنما قلبت تاء في الوصل إذ لو خليت بحالها هاء ، لقيل رأيت قائمها بالتنوين والتنوين تقلب الفا في الوقف كما تقدم ، فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث فقلبت في الوصل تاء لذلك ثم لما جيء في الوقف رجعت الى اصلها وهو الهاء ، وانما لم يقلب التنوين في نحو قائمة الفا بل حذف بعد قلب التاء هاء ، خوفا من اللبس المذكور . وانما تقلب هاء (ان لم يكن بساكن صح وصل كمسلمة وفتاة ، بخلاف ما اذا وصل) التاء (به) اي بالساكن الصحيح (كبنت واخت) فلا تنقلب التاء فيهما هاء ، لانها فيهما لما سكن ما قبلها صارت كانها ليست للتأنيث اذ فتح ما قبل تاء التأنيث واجب غالبا وانما جيء بالتاء ، لالحاق الثنائي بالثلاثي : اعني قفل وجذع ، وهذا مراد من قال ان التاء فيهما ليست للتأنيث وان كان فيها رائحة التأنيث ، لاختصاص ابدال التاء من اللام المحذوف

بالمؤنث ، الا انها مخالفة من حيث اللفظ لتاء التأنيث ، لسكون ما قبلها او لكونها كلام الفعل للكلمة بسبب كونها بدلاً منها ولذلك لم تقلب في الوقف هاء .

(وبخلاف تاء تأنيث الفعل كقامت) فلا تنقلب هاء خوف اللبس بالضمير في نحو ضربه ، ويحمل مالا لبس فيه بما فيه اللبس (واما) تاء (تأنيث الحرف كثمة وربة ، فاختار) بعضهم انها كتاء تأنيث الفعل ، لا تنقلب هاء لما ذكر . ولكن اختار المصنف (في شرح الكافية جواز ذلك فيها ، فيقال ربه وثمه) بقلبها هاء (قياسا على قولهم في لات) عند الوقف (لاه ، وقل ذا اي جعل التاء المذكورة هاء في الوقف في جمع تصحيح للمؤنث) تشبيها بالتاء في المفرد لكونها مفيدة للتأنيث كافادتها معنى الجمع ، (كقول بعضهم) قيل رواه الطبراني في الكبير والاوسط وغيرهما عن ابن عباس ، ان النبي (صلى الله عليه وآله) لما عزى بابنته رقية قال : الحمد لله (دفن البنات من المكرمات) والعهدة عليه . والدفن مبتدء مضاف الى البنات ومن المكرمات بفتح الميم الاولى وسكون الكاف وضم الراء خبره .

وحاصل المعنى ان موارات البنات من الافعال الحسنة ، لان بقائهن عار على الآباء ولذلك كانوا يفتخرون بوُدهن اي دفنهن حيات ، كما اشير اليه في قوله تعالى : « واذا الموؤدة سئلت بأي ذنب قتلت » فتأمل جيداً .

(و) قل ايضا جعل التاء هاء في الوقف (في ماضاهاه) اي في ما شابه جمع تصحيح المؤنث (كهيهات واولاة) وهذا بناء على جعل هيهات مفرداً . اصله هيهة على وزن زلزلة ، والقلقلة قلبت الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والتاء

فيها للتأنيث كما في بقية المفردات واما بناء على جعله جمع هيهة بحذف الياء الثانية بعد قلبها الفا ، لالتقاء الساكنين بسبب الف الجمع فالاكثر الوقف عليها كالجمع الصحيح بالتاء ، لدلالتها فيها على الجمعة والتأنيث جميعا ، فيكره ابطال صورتها في الوقف بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التأنيث فقط ، واليـــه يشير الشارح بقوله : (وكثر في ذلك عدم الجعل المذكور وغير ذين اي جمع التصحيح وما ضاهاه) ، سواء كان مفرداً او جمعا (كغرفة و غلمة بالعكس انتمى فالكثير فيه جعل التاء هاء والقليل عدم ذلك) .

فصـــل

(وقف بهاء السكت على الفعل المعل ، بحذف آخر كاعط من سئل ولم يعط ، وقل في الوقف عليهما اعطه ولم يعطه . وذلك جائز) دفعا للاجحاف ، لانك اذا لم تأت بالها وسكنت آخرهما بعد حذف لامهما ، يلزم الاجحاف بحذف الحركة زائداً على ما حذف بالاعلال وقد تقدم نظيره مع ما فيه (وليس) الوقف بهاء السكت (حتما) اي واجبا (في جميع المواضع سوى) ثلاثة مواضع ، اولها (ما اذا كان الفعل قد بقى على حرف واحد كع) من وعي يعي ، لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن في حرف واحد وبعبارة اخرى لان الوقف لا يكون إلا على ساكن ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك فلابد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه فجيء بالهاء لسهولة السكوت عليه ، وثانيها قوله : (او) بقي الفعل على (حرفين احدهما زائد

كبيع مجزوما ، فانه واجب) ايضا . (فيقال فيهما عه ولم يعه) بالهاء للسكت ، وجوبا على ما يظهر من العبارة ، ومن ذلك قوله تعالى : لم يتسنه على القول بأنه من السنة بفتح السين ولامها واو ، واما على القول ان لامها هاء فالهاء اصلية ، واما على القول بانه من الحمأ المسنون ، فاصله لم يتسنن بثلاث نونات ابدلت الثالث الفاً وحذف كراهة اجتماع الامثال فالهاء للسكت ؛ ومعناه لم يتغير بمرور الزمان . قال بعض المحققين : وهذا مردود باجماع المسلمين ، على وجوب الوقف على نحو ولم اك ومن تق ، بترك الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب ويأتي الاشارة الى هذا الاختلاف عنقريب .

(فراع ما رعوا ، وما في الاستفهام ان جرت ، حذف الفها وجوبا) سواء كان الجار حرفا ، او اسما وذلك لان لها صدر الكلام ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها ، حتى يصير المجموع كالكلمة الواحدة موضوعة للاستفهام ، لئلا يسقط الاستفهام عن مرتبته اى التصدر ، فجعل حذف الفها دليلاً على التركيب هذا ولكن قال نجم الائمة وقد جاء الالف ثابتا نحو :

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان

واذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو بماذا تشتغل لان ذا لما لم تثبت زيادته ولا كونه موصولا إلا مع ما صار ما مع ذا ككلمة واحدة وصار الالف كأنه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث . انتهى ، (واولها الهاء) للسكت (ان تقف) حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة (نحو يا اسديا لم اكلته لمه : وذلك) اي اتيان الهاء بعد حذف الف ما الاستفهامية

(جائز وليس حتما في جميع المواضع سوى ما اذا انخفض باسم باسم) . وهـذا هو الموضع الثالث (كقولك في اقتضاء م اقتضى اقتضاء مه) وانما وجب الحاق الهاء . اذا كان الجار اسما دون ما اذا كان حرفا . لان المجرور بالحرف متصل به وحرف الجر لايستقل بمعناه فكأنه معه كالجزء . فلذلك لم يجب الهاء بخلاف المجرور بالاسم . لان الاسم المضاف مستقل بالدلالة فهو معه كالمنفصل وهو على حرف واحد ، فلذلك وجب معه الهاء ، لئلا يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على المتحرك ، لان الوقف لا يكون الا على ساكن والابتداء لا يكون الا بمتحرك ، فلابد من حرفين يبتدأ بأحدهما ويوقف على آخر .

(ووصل ذي الهاء ، اجز كائن بكل ما حرك تحريك بناء لزم) اي بناء يكون دائما في الكلمة ، فحينئذ وصل الهاء جائز (عند الوقف عليه) ، ابقاء للحركة كما زادوا همزة الوصل فى الابتداء ، للتوصل بها الى بقاء السكون (نحو هاؤ ام اقرؤا كتابيه) بالحاق الهاء بيـاء المتكلم ، لأنه ضمير والضمير دائم البناء قال النيشابوري في مقدمة تفسيره وكتب في الحاقه لبيان الحركة كتابيه وماليه وحسابيه وسلطانيه وفي القارعة ماهيه باثبات الهاء واختلف في لم يتسنه وبهداهم اقتده ان الهاء فيهما لبيان الحركة او لغير ذلك . انتهى .

(ولزم) في البيت (صفة بناء) لا صفة تحريك ، (احترز به عما لا يلزم بناء) اذ البناء حينئذ شبيه بالاعراب فى كونه فى معرض الزوال : (كالمنادي) لأن الضمة البنائية فيه ، تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله كحدوث حركة الاعرابية بحدوث العامل وزواله

بزواله ، ومن هـذا القبيل نحو لارجل (فلا توصل به الهاء) لأن آخرها مظنة التغيير ، فلا يجوز زيادة حرف لا معنى له لبقاء حركة لا اهتمام بوجودها لعروضها ، ولكون المنادي واشباهه لا محالة ازيد من حرف واحد بل من حرفين فى الاكثر ، فلا يلزم الابتداء الساكن ولا الوقف بالحركة ، (ومثله الفعل الماضي) لأنه إنما بني الماضي على الحركة والاصل فيه ان يسكن ، لمشابهة المعرب كما تقدم في اوائل الكتاب في باب المعرب والمبني فحركته ايضاً عارضة .

(وشذ مجيء ذلك) اي وصل الهاء بما لا يلزم بنائه (كما قال ووصلها بغير ذي تحريك بناء اديم شذ ؛ نحو) قوله :

يا رب يوم لي لا اضلله ارمض من تحت (واضحى من علـه)

فوصل الهاء بعل مع كونه متحركاً بحركة البناء العارضي كما تقدم في باب الاضافة لكنه شاذ ، (وقوله فى المدام بناء استحسنا بيان لا حسنية الاتصال ، فلا يعد مع قوله ووصل ذي الهاء) اجز الى آخر (البيت المبين للوقوع تكراراً فتأمل) .

(وربما اعطى لفظ الوصل ما للوقف نثراً ، من الحاق الهاء) للسكت (نحو) قوله تعالى : (لم يتسنه وانظر) قد تقدم الكلام فيه آنفاً فراجع . ونقول هنا زائداً على ما تقـدم ، انه الحق هاء السكت في حال وصل لم يتسنه بلفظة انظر . (وغيره) اي غـير الحاق الهاء وهو قلب الالف واواً (نحو هذه حبلو يا فتى) فقلب الف حبلى واواً في الوصل ، كما يفعل ذلك في الوقف : وذلك لان الالف خفية فاذا وقف عليها خفيت غاية الخفاء ، حتى يظن معدومة فابدلوا حرفاً من جنسها وهو اظهر منها ، وقد تبدل ياء او همزة

لذلك لكن الابدال ضعيف مطلقاً . (وفشا ذلك) اي اعطاء لفظ الوصل ما للوقف (منتظماً) اي في الشعر ، لان الشعر محل الخروج عن القياس للتسهيل على الشاعر (نحو) قوله :

تترك ما القى الدبا سبسبا (مثل الحريق وافق القصبا

بتضعيف الباء) في القصبا وصلاً ، كما يضعف وقفاً ، ثم اتى بحرف الاطلاق اعني الالف وعلامة كونه وصلاً تحريك الباء ، ومثله الباء في سبسبا فلا تغفل ومن جعل اول البيت لقد خشيت ان ارى جدبا فقد توهم ، اذ اوله ما ذكرنا فتنبه .

هذا باب الامالة

(هي) في اللغة مصدر قولك املت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها ، وفي الاصطلاح (كما قال) المصنف (في شرح الكافية ان ينحى) اي يقصد ويمال (بالالف نحو الياء) . اي جانبها وناحيتها (وبالفتح قبلها نحو الكسر) .

وبعبارة اخرى هي عدول بالالف عن التلفظ به تماماً الى الياء وبالفتحة عن استوائها الى الكسرة : بان تشرب الالف شيئاً من الياء والفتحة شيئاً من الكسرة . وانما تسمى امالة اذا بولغ في امالتهما ، واما اذا لم يبالغ فانه يسمى البين بين ترقيقاً ، وليس الترقيق الا في الفتحة قبل الالف وليست الامالة لغة جميع العرب ، فان اهل الحجاز لا يميلون الا قليلا واحرص الناس عليها بنو تميم بخلاف سائر العرب .

وللامالة اسباب وموانع حسب ما سيفصل في ما يأتي . والاسباب ليست بموجبة لها ، بل مجوزة لها عند من هى في لغته بخلاف الموانع فانها توجب المنع كما يأتي عن قريب ، والغرض من الامالة احد امرين :

اولهما : تناسب الاصوات وتقاربهما ، وبيان ذلك ان النطق بالياء والكسر مستفل منحدر ، والنطق بالفتحة مستعل متصعد . وبالامالة تصير الالف من نمط الياء والفتحة قبلها من نمط الكسرة في الانحدار والتسفل ، فتصير الاصوات متناسبة متقاربة وقد بين هذا في علم التجويد وفي بيان مخارج الحروف ، ونحن نشير اليه فيما بعد في مقام مناسب له ان شاء الله تعالى .

وثانيهما : التنبيه على اصل او غيره حسب ما سيفصل فيما يأتي ، ويدخل فى هذا رعاية تناسب رؤس الآي وغيرها .

(الالف المبدل من ياء في طرف) اي في آخر (أمل) ، ولا فرق في ذلك بين كونه في اسم (كالهدى و) فعل نحو (هدى) فهذا : اي كون الالف مبدلاً من ياء احد الاسباب . والغرض منه الاشارة الى الاصل ، (كذا امل الالف الواقع منه الياء) المفتوحه (خلف في بعض التصاريف) : بان يرجع الالف ياء بشرط ان يكون الخلافة (دون حرف مزيد معها) اي لا يكون رجوع الالف ياء بسبب زيادة حرف ، بل بالاعلال فقط او بشرط ان يكون تلك الخلافة والرجوع من دون (شذوذ لوقوعها) : اي من دون ان تكون وقوع الخلافة في لغة شاذة ، سواء كان اصلها ياء نحو هدى فان الفه تصير ياء عند اتصال الضمائر بها نحو هديت هدينا ، ففيه سببان وغرضان:

احدهما : ما مرّ آنفاً . وثانيهما : الاشارة الى ما يؤل اليه الالف في بعض التصايف ، او كان اصلها واواً نحو دعا فان الالف فيه تصير ياء مكسوراً ما قبلها قياساً اذاً بني للمفعول : نحو دعى ، او كان الف التأنيث او الالحاق (كحبلى) وارطى فانها فيهما تصير ياء في المثنى والجمع ، كما تقدم في بابهما والعلامة تعد منفصلة مع ان المراد بالمزيد المشروط عدمه . ما كان حرفا واحداً ، (بخلاف نحو قفا فان الياء تخلف الفه بزيادة) حرف واحد (في التصغير كقفى) بضمة ففتحة وتشديد الياء : اصله قفيو فاجتمعت الياء والواو ، والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء (وفي التكسير كقفي) بكسرتين اصله قفوو على وزن فعول ، قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع الواوين ، فصار قفوى فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء . وقلبت ضمة الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واواً ، ثم كسرت الفاء اعني القاف اتباعاً للعين ، (و) بخلاف ما تخلف الياء الفه على (شذوذ كقول) قبيلة (هذيل في اضافته) اي قفاً (الى الياء) فانهم يقولون (قفي) بفتحتين وياء مشددة ، وذلك شاذ عند سائر القبائل كما تقدم ذلك في آخر فصل المضاف الى ياء المتكلم في قوله :

والفا سلم وفى المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن

وهذا اي خلافة الياء في بعض التصاريف ، ثاني الاسباب والغرض منه ما اشرنا اليه قريباً :

وخرج بتقييدي الياء بكونها مفتوحة ، نحو قال وجال وحال من الجولان والحول لأنه يقال في مجهولها قيل وجيل وحيل ، فلا تنقلب

الالف فيها ياء مفتوحة بل ساكنة والساكنة ضعيفة فهي كالمعدومة . واعترض عليه بانه لو كان ضعفها لاجل انقلابها ياء ساكنة ، لوجب امالتها في جمع قفا وتصغيره لانها تنقلب ياء متحركة قوية بسبب الادغام فتأمل .

(وثابت لما) اي للالف الذي (تليه هاء التأنيث حكم ما) اي الف (الهاء عدها من الامالة) بيان للحكم (كرماة) فيما الفه لم تتطرف لأن هاء التأنيث في تقدير الانفصال فالالف وان لم تتطرف لفظا فهي متطرفة حكماً .

(وهكذا امل الالف الكاينة بدل عين الفعل ان يؤل ذلك الفعل) باعلاله (عند اسناده الى التاء) الى (وزن فلت بكسر الفاء) . ولا فرق فى ذلك بين ما كان اصله واواً (كماضي خف ، و) ما كان اصله ياء كماضي (دن وهو) اي ماضيهما (خاف ودان) فالفهما تمال ، (فانك تقول فيهما) عند اسنادهما الى التاء (خفت ودنت) بكسر فائهما ، والكسرة في الأول منقولة عن العين وفي الثاني مجتلبة للدلالة على ان العين المحذوف ياء . وهذان الثالث والرابع من اسباب الامالة . والغرض فيهما مناسبة صوت نطقك بالالف : صوت نطقك باصل الالف : اعني الواو المكسورة في خاف ، والياء في دان .

وبعبارة اخرى : التنبيه على ما كان عليه قبل الاعلال من الكسرة والياء ولذا لم تمل الف قال اذ ليس في الاصل ياء ولا واواً مكسورة وكذلك لا تمل الف الاسم نحو رجل مال اي كثير المال وان كانت منقلبة عن واو مكسورة اذ اصله مول بفتحة فكسرة ، لان الكسرة قد زالت ولا تعود ابداً لقلة التصرف فى الاسماء .

(كذاك امل الفا تالي الياء) اي واقع بعد الياء (كبيان) . وهذا خامس الاسباب ، (وكذا سابق الياء كبايع) وهذا سادس الاسباب (كما قال) المصنف (في شرح الكافية) والغرض فيهما مناسبة صوت نطقك بالالف والفتحة قبلها لصوت نطقك بالياء قبلها او بعدها .

(والفصل بين الياء) السابقه (وبين الالف المتأخرة) عنها ، (اغتفر في جواز الامالة ، ان كان) الفصل (بحرف) واحد (وحده كيسار) بفصل السين وحده بين الياء والالف المتأخرة ، (او بحرف) واحد (مع هاء كجيبها ادر) : الجيب ما ينفتح من القميص على النحر ، ادر فعل امر من باب الأفعال من دار يدور دوراناً ، الشاهد في فصل الياء الموحدة بين الياء والالف المتأخرة .

(كذاك امل ما اي الفا يليه كسر كعالم) وهذا سابع الاسباب والغرض منه مناسبة صوت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة بعدها ، (او) الفا (يلي حرفاً تالي كسر ككتاب ، او يلي حرفا تالي سكون قد ولي ذلك السكون كسراً كشملال) بالشين المعجمة وهي الناقة الخفيفة. وهذا ثامن الاسباب . والغرض منه مناسبة صوت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة قبلها .

(وفصل الهاء بين الساكن) المذكور (وبين الحرف التاليه الالف ، كلا فصل يعد لخفائها) فكان الفصل بحرفين لا بثلاثة احرف (فدرهماك) اي الفه (من يمله لم يصد : اي لم يمنع من امالته) لأنه نظير الالف في شملال لان الهاء كالعدم وتاسع الاسباب التناسب وسيأتي بيانه عن قريب انشاء الله .

(و) اما الموانع فهي ثمانية : سبعة منها (حرف الاستعلاء اي حروفه ، وهي مجموع قط خص ضغط) وثامنها الراء الغير المكسورة على تفصيل يأتي بيانه . اما بيان وجه تسمية هذه الحروف السبعة بالاستعلاء ، فهو يتوقف على بيان امور ثلاثة .

الأول - اعلم ان اسنان الانسان غالباً اثنتان وثلاثون وهي على ستة اقسام :

الأول : الثنايا وهي اربع من قدام اثنتان فوق واثنتان تحت الواحدة ثنية كعطية .

الثاني : الرباعيات بفتح الراء وكسر العين وتخفيف الياء ، والواحدة رباعية كثمانية : وهي ايضاً اربع اثنتان فوق يمنة ويسرة خلف الثنايا ، واثنتان تحت كذلك ، وهذه الثمانية لقطع الاشياء .

والثالث : الانياب والواحدة ناب وهي ايضاً اربع اثنتان فوق يمنة ويسرة خلف الرباعيات واثنتان تحت كذلك ، وهذه الاربع لكسر الاشياء .

والرابع : الضواحك وهي ثمان اربع فوق يمنة ويسرة خلف الانياب واربع تحت كذلك . قال في المصباح : والضاحك والضاحكة السن التي تلي الناب والجمع الضواحك .

والخامس : الطواحن وهي ايضاً ثمان اربع فوق يمنة ويسرة خلف الضواحك ، واربع تحت كذلك . قال في المصباح : الطواحن الاضراس الواحدة طاحنة الهاء للمبالغة .

والسادس : النواجذ بالذال المعجمة وهي اربعة اثنتان فوق يمنة ويسرة واثنتان تحت كذلك . قال في المصباح : الناجذ السن بين

الضرس والناب ، وضحك حتى بدت نواجذه قال تغلب المراد الأنياب وقيل الناجذ آخر الاضراس وهو ضرس الحلم ، لانه ينبت بعد البلوغ وكمال العقل وقيل الاضراس كلها نواجذ قال في البارع . وتكون النواجذ للانسان ، والحوافر وهي من ذات الخف الانياب انتهى .

قال في مجمع البحرين في حديث النبي (صلى الله عليه وآله) فضحك حتى بدت نواجذه النواجذ من الاسنان بالذال المعجمة الضواحك وهي التي تبدو عند الضحك والأكثر انها اقصى الاسنان قيل المراد الأول لانه (صلى الله عليه وآله) ما كان يبلغ به الضحك حتى تبدو آخر اسنانه وإنما كان ضحكه (صلى الله عليه وآله) التبسم وان اريد الاواخر فالوجه المبالغة فى الضحك من غير ان يريد ظهور نواجذه (صلى الله عليه وآله) فى الضحك انتهى . وبعضهم جعل النواجذ ايضاً ثمان ، ليصير المجموع ستاً وثلاثين سناً ، وقال بعض آخر : انه ربما عدمت فى بعض الناس فيكون عدد اسنانه ثمانية وعشرين .

الامر الثاني ـ اعلم أن مخارج ابتدائها من الشفتين ، وانتهائها اقصى الحلق ، فالباء والميم والواو مخرجها ما بين الشفتين . وتسمى هذه الحروف الثلاثة شفوية او شفهية ، والفاء مخرجها باطن الشفة السفلى وطرف الثنايا ، وبعضهم جعل مخرج الفاء ايضاً ما بين الشفتين وجعل مخرج الباء والواو واحداً ، ومخرج الظاء والذال المنقوطتين والثاء المثلثة طرف اللسان وطرف الثنايا اي رؤوس الثنايا العليا ، والمخرج للصاد والزاي والسين طرف اللسان والثنايا اي : انها تخرج من بين رأس اللسان والثنايا من غير ان يتصل طرف اللسان بالثنايا ، بل يحاذيها ويسامتها وبعضهم عبر بما طرف اللسان والثنايا ، وعليه

يتحد مخرجها مع مخرج النون كما يأتي وللطاء والدال المهملتين والتاء المثناة من فوق طرف اللسان واصول الثناء ، وللام قريب رأس اللسان الى رأسه مع مسامته من الحنك فوق الثنايا ، والراء مخرجها قريب من مخرج اللام مما يلي طرف اللسان الى منتهاه وما فوق ذلك من الحنك ، وللنون منهما وما يليهما بعد مخرج الراء ، وقال بعضهم : مخرج الراء هو مخرج النون غير انه ادخل في ظهر اللسان قليلاً ، لانحرافه الى اللام اي الراء مائل الى اللام وللضاد اول احد جانبي اللسان وما يليهما من الاضراس واخراجها من جانب الايسر اكثر واسهل نسبياً ، لان التلفظ بهذا الحرف متعسر على العجم بل على العرب قال (صلى الله عليه وآله) انا افصح من نطق بالضاد .

قال في المصباح : الضاد حرف مستطيل ومخرجه من طرف اللسان الى ما يلي الاضراس ، ومخرجه من الجانب الايسر اكثر من الايمن والعامة تجعلها ظاء فتخرجها من طرف اللسان وبين الثنايا ، وهي لغة حكاها الفراء عن المفصل قال من العرب من يبدل الضاد ظاء ، فيقول عظت الحرب ، ومن العرب من يعكس فيبدل الظاء ضاداً ، فيقول في الظهر ضهر وهذا وان نقل في اللغة وجاز استعماله في الكلام فلا يجوز العمل به في كتاب الله تعالى ، لان القراءة سنة متبعة وهذا غير منقول فيها انتهى .

والمخرج للجيم وسط اللسان ومسامته من الحنك ، وللشين المعجمة ما يليه الى خارج الفم وللياء المثناة من تحت ما يلي مخرج الشين ايضاً الى خارج الفم ، وللقاف اقصى اللسان وما فوقه ، وللكاف منهما وما يليهما ، وللهمزة والهاء والالف اقصى الحلق ، وابعدها عن

عن الفم والهمزة ، ثم الهاء ثم الالف . وبعضهم يقول ثم الالف ثم الهاء .

وقد يقال الالف والهاء مخرجهما واحد . وعند بعض هذان الحرفان لا مخرج لهما إلا هواء الفم ، كما قيل ذلك في حروف اللين ايضاً . وللعين والحاء المهملتين وسط الحلق على الترتيب ، وللغين والخاء المنقوطتين ادنى الحلق الى الفم ايضاً على الترتيب . وهذه السبعة تسمى حلقية

واعلم ان حروف التهجي في لغة العرب عند المشهور هي التسعة عشر التي ذكرنا ، ولم يكمل هذا العدد من هذه الحروف ، إلا في لغتهم ولا همزة في كلام العجم إلا في الابتداء ولا ضاد إلا في لغة العرب ، ولذا قال (صلى الله عليه وآله) : « انا افصح من نطق بالضاد » يعني العرب كما اشرنا اليه سابقاً ، وعد لام الف حرفاً واحداً مستقلا عامي لا وجه له وبعضهم لا يعد الهمزة ايضاً حرفاً مستقلا .

وقد يتفرع من هذه الحروف حروف اخرى بين بين ، يعلم مخرجها مما ذكرنا . وحقيقة التفريع اشراب صوت حرف صوت حرف غيرها وهذا غير الابدال الذي سيأتي في باب التصريف لانه ابدال حرف بحرف بالصراحة خالصة من صوت المبدل منه ، بخلاف ما نحن فيه فان الفرع يخرج من مخرج بين بين ، فيبقى من صوت المتفرع منه شيء . والتفريع : فصيح ، ومستهجن اما الفصيح فثمانية :

الاول : تفخيم الالف بان ينحي بها نحو الواو ، كالصلاة والزكاة والحياة ولذلك يكتبونها بالواو . قال في شرح النظام : واما الالف الثالثة فان كانت منقلبة عن ياء نحو فتى ، كتبت ياء والا

فالالف نحو عصا . ومنهم من يكتب الباب كله ثالثة كانت او فوقها منقلبة عن الياء او غيرها ، بالالف لانه القياس . وقد كتبت الصلوة والزكوة بالواو دلالة على التفخيم انتهى .

الثاني : تفخيم اللام اذا كانت تالية الصاد او الضاد او الطاء اذا كانت هذه الحروف مفتوحة او ساكتة كالصلوة ويصلون ، فان بعضهم يلفظ بها بالتفخيم وكذا لام الله اذا كان قبلها ضمه او فتحة ، وهذا هو الوجه في ضم بعض القراء الضمير في عليه الله وان كان قياس النحوي فيه كسره .

الثالث : التلفظ بالصاد مضارعا بالزاي ، يجيء بالصاد نحو الزاي اذا كان بعدها دال متحركة سواء كانت الصاد متحركة نحو صدد وصدق ، او ساكنة نحو قصدي ويصدق فيصير الصاد بين بين : اي يصير مخرجه بين مخرج الصاد ومخرج الزاي ، لئلا يذهب صوت الصاد بالكلية فيفوت ما فيها من الاطباق ، ويأتي الاطباق في الامر الثالث .

الرابع : التلفظ بالجيم كالشين يعني يلفظ بالجيم شبيها بالشين ، اذا كانت ساكنة قبل الدال نحو اجدر او قبل التاء نحو اجتمعوا .

الخامس : ان يتلفظ بالنون الساكنة بالاخفات والخفة بان يصير مخرجها الخيشوم . وذلك قبل غير حروف يرملون وحروف الحلق والباء نحو عنك ومنكم ومن جاء .

السادس ، والسابع ، والثامن : ان يتلفظ بالهمزة بينها وبين الالف نحو سئال ، وبينها وبين الياء نحو سئل بضمة وكسرة وبينها وبين الواو نحو سؤل بالضبط المذكورة .

واعلم ان الهمزة لما كانت ادخل حرف الحلق ، ولها نبرة كريهة بحيث تتحرك عند التلفظ بها صريحا ويجري مجرى التهوع ، ثقلت بذلك على اللافظ فخففها قوم وهم اكثر اهل الحجاز ولا سيما قريش . وروي عن مولى الموحدين (عليه السلام) « نزل القرآن بلسان قريش وليسوا اهل نبر ولولا ان جبرئيل نزل بالهمزة على النبي (صلى الله عليه واله) ما همزنا » وحققها غيرها .

واما المستهجن فخمسة :

الاول : تقريب الصاد المهملة من السين المهملة ، لكونهما قريبي المخرج كقولهم في نحو صبغ سبغ .

الثاني : تقريب الطاء المؤلفة من التاء المثناة من فوق . وهذا يكون في كلام عجم اهل الشرق كثيراً ، لان الطاء في اصل لغتهم معدوم ، فاذا نطقوا بها تكلفوا ما ليس في لغتهم فنطقوا بشيء بين الطاء والتاء : كقولهم في سلطان سلتان .

الثالث : تقريب الفاء من الباء وبالعكس . وهذا كثير في لغة العجم والعرب إنما اخذوا منهم ، لمخالطهم اياهم بل بعض العجم كالافغان وبعض الاتراك ليس لهم مخرج الفاء اصلاً ، اذا لم يخالطوا غيرهم من الطوائف .

والرابع : التلفظ بالضاد المنقوطة بين الضاد والظاء . وهذا في لغة قوم ليس في لغتهم ضاد ، فاذا احتاجوا الى التكلم بها في العربية فربما تلفظوا بها ظاء كما تقدم من المصباح لاخراجهم اياه من طرف اللسان واطراف الثنايا . وربما تكلفوا اخراجها من مخرج الضاد فلم يتأت لهم ، فخرجت بين الضاد والظاء . وبعض الاعاجم اعني الافغان

يتلفظ بها قريباً من الغين .

الخامس : التلفظ بالكاف كالجيم نحو جافر في كافر . وهذا في الاتراك كثير ، فاخذوا العرب منهم وعكسه اي التلفظ بالجيم كالكاف نحو كمل في جمل قيل . وهذا في عرب البحرين كثير .

الامر الثالث اعلم ان الحروف باعتبار اوصافها تنقسم الى تقاسيم منها : تقسيمها اي جميع الحروف الى المجهورة والمهموسة .

فالمجهورة تسعة عشر حرفاً وهي : ظل قوم ربض إذ غزا جند مطيع وإنما سميت هذه الحروف مجهورة ، لانه لابد في بيانها واخراجها من جهر ما ولا يتهيأ النطق بها إلا كذلك ، والجهر رفع الصوت . وإنما تكون مجهورة لان اللافظ يشبع الاعتماد في مخرجه ، فمن اشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت ويعرف ذلك من التلفظ بالقاف مكرراً بالحركة : نحو قفق بالحركات الثلاث من دون الاشباع ، او قاقاقا او قوقوقو او قي قي قي بالاشباع .

والمهموسة عشرة احرف وهي حروف ستشحثك خصفه بالهاء ، ومعنى الكلام ستشحذ عليك هذه المرأة التي اسمها خصفة ، والشحث والشحذ الالحاح في المسألة ، ولذلك يقال للمتكدي شحاث وشحاذ . وإنما سميت هذه الحروف مهموسة لانه يتهيأ لك ان تنطق بها وتسمع منك خفياً ، والهمس الاخفاء ويعرف ذلك من التلفظ بالكاف مكرراً بالحركة نحو ككك بالحركات الثلاث من دون اشباع ، او مع الاشباع نحو كاكا وكوكو وكي كي ، واذا عرفت التفاوت بين القاف والكاف مع كونهما متقاربي المخرج ، فمعرفته بين المتباعدين اظهر واسهل .

وقيل المجهورة يخرج اصواتها من الصدر والمهموسة يخرج اصواتها من مخارجها في الفم ، وذلك مما يرخى الصوت فيخرج الصوت من الفم ضعيفاً .

ومنها : تقسيمها الى الشديدة والرخوة وما بينهما ، ويعني بالشديدة ما اذا اسكنته ونطقت به لم يجر الصوت ، بل ينحصر في المخرج يسمع في ان ثم ينقطع وحروفها اجدك قطبت اي عرفتك عبوساً ، ويعني بالرخوة ما يجري الصوت عند النطق بها ولا يحبس في المخرج ، وحروفها ما عدا حروف المذكورة وما عدا حروف لم يروعنا . وهذه الحروف اي لم يروعنا تسمى المعتدلة بين الرخوة والشديدة لان هذه الاحرف الثمانية ينحصر الصوت عند التلفظ بها في حال الوقف في مواضها ، لكن يعرض لها اعراض يوجب خروج الصوت من غير مواضعها .

ومنها : تقسيمها الى المطبقة بفتح الباء والمنفتحة بفتح التاء .

فالمطبقة ما ينطبق اللسان معه على الحنك إلا علي ، فيصير الحنك كالطبق على اللسان فيحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك : وهي الصاد والضاد والطاء والظاء .

والمنفتحة بخلافها فلا ينحصر الصوت عند النطق بها بين اللسان والحنك بل يكون ما بين اللسان والحنك منفتحاً . وهذان الاسمان في الحقيقة متجوز فيهما ، لان المطبق والمنفتح انما هو اللسان والحنك . واما الحروف فهي مطبقة عنده او منفتحة عنده فاختصر في تسمية الحروف فقيل لها منطبقة ومنفتحة ، كما قيل للاسم المشترك فيه كلفظ العين مشترك . ومثله كثير في كلامهم .

ومنها : تقسيمها الى الزلاقة والمصمتة .

فالزلاقة حرف مر بنفل والنفل الغنيمة ، وانما سميت هذه الستة حروف الذلاقة ، لان الذلاقة في اللغة الفصاحة والخفة في الكلام ، وهذه الستة اخف الحروف واسهلها لا ينفك رباعي ولا خماسي عن حرف منها الا شاذاً ، لان الرباعي والخماسي ثقيلان فلم يخليا من حرف سهل على اللسان ، للتعادل .

والمصمتة بخلافها وهي ما عدا الستة المذكورة . وانما سميت مصمتة ، لانها صمت عنها في بناء رباعي او خماسي منها ، لثقلها على اللسان فلم يبن منها رباعي او خماسي منها مجرداً من حروف الذلاقة . وقيل انما سميت مصمتة لان الشيء المصمت الذي لا جوف له ، فيكون ثقيلاً . وهذا الوجه اولى ، لانها ضد حروف الذلاقة في المعنى فمضادتها لها في الاسم ايضاً انسب .

ومنها : تقسيمها الى حروف القلقلة ، والصفير ، واللينة ، والمنحرف والمكرر ، والهاوي ، والمهتوت .

فحروف القلقلة ما ينضم الى الشدة فيها ضغط في الوقف ، وذلك لاتفاق كونها شديدة ومجهورة معاً فالجهر يمنع النفس ان يجري معها والشدة تمنع الصوت ان يجري معها فلذلك يحصل ضغط اللسان في الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر ، وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت فاذا اردت بيانها عند النطق بها ساكنة ، احتجت الى قلقلة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع . وحروفها قد طبج من الطبج وهو الضرب باليد على شيء مجوف كالطبل ويقال ايضاً طبج الرجل يطبج فهو اطبج اي احمق . وانما سميت

هذه الحروف حروف القلقلة ، اخذاً من قوله قلقله اذا حركه او من القلقلة بمعني شدة الصوت ، او الضرب على الاشياء اليابسة والكل مناسب للتسمية . وقد يقال لها حروف اللقلقة وهي شدة الصياح وفيه ايضاً مناسبة .

واما حروف الصفير فهي الصاد والراء والسين المهملات ، ووجه التسمية فيها ظاهر لانها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك ، ويأتي كالصفير .

واما حروف اللينة فمعروفة اعني الواو والياء والالف . سميت بذلك اما لما فيها من قبول المد ، او لانها تخرج بلين من غير كلفة على اللسان لا تساع مخارجها وقد تقدم للمقام تحقيق دقيق في بحث ترخيم المنادي فراجع .

والمنحرف اللام . وانما سمي بذلك لان اللسان ينحرف عند النطق به والمكرر الراء وانما سمي بذلك لان طرف اللسان اذا تكلم به كأنه يتعثر اي يقوم فيعثر للتكرير الذي فيه ، ولذلك كانت حركته كحركتين .

والهاوي الالف والهاوي بمعنى ذي الهواء كاللابن والتامر . وانما سميت بذلك لاتساع هواء الصوت به اشد من اتساع مخرج الواو والياء ، لانه تضم الشفتان للواو فيضيق المخرج ويرفع اللسان قبل الحنك بالياء ، واما الالف فلا يعمل له شيئاً من هذا ، بل تفرج المخرج فيخرج من هواء الفم .

والمهتوت التاء المثناة من فوق . وانما سميت بذلك لسرعتها على اللسان وخفتها ، اخذاً من هت الكلام بمعنى سرده على سرعة لانه حرف

خفيف لا يصعب التكلم به على سرعة .

ومنها : تقسيمها الى حرف الاستعلاء والانخفاض .

اما حروف الاستعلاء فهي ما ذكره الشارح ، وإنما سميت بذلك لارتفاع اللسان عند النطق بها الى الحنك .

والمنخفضة بخلافها لان اللسان ينخفض معها : وهي ما عدا حروف الاستعلاء وهذان الاسمان للحروف كالمطبقة والمنفتحة مجازان ، لان الاستعلاء والانخفاض انما هما في اللسان لا في الحروف ، فالاضافة لادنى ملابسة لان الحروف مستعلية عنده ومنخفضة عنده . اذا عرفت هذه الامور فعليك بالتحفظ عليها ، لانها تفيد في المسائل الآتية من ابواب التصريف ، فلنعد الى ما كنا فيه من شرح الكتاب بعون الملك الوهاب .

فنقول : كل واحد من حروف الاستعلاء (يكف) اي يمنع سبب الامالة اذا كان ذلك السبب (مظهراً من كسر) ظاهر . ويأتي مثاله بعيد هذا عند بيان الشرائط (او ياء) ظاهرة هذا ايضاً يأتي مثاله هناك ، وبعبارة اخرى حرف الاستعلاء يمنع (عن الامالة) اذا كان سببها كسرة ظاهرة او ياء موجودة ظاهرة على الشرائط التي ستذكر ، وذلك لمناقضة حرف الاستعلاء للامالة لان اللسان كما تقدم ينخفض بالامالة ويرتفع بحرف الاستعلاء ، فلا جرم لا تؤثر سبب الامالة اعني الكسرة او الياء الموجودة الظاهرة لان سبب الامالة يقتضي خروج الفتحة والالف عن حالهما ، وحرف الاستعلاء يقتضي بقائهما على اصلهما فيرجع الاصل فلا يؤثر السبب ، لانه مخالف للاصل . وهذا هو الوجه فيما اشرنا اليه في اوائل الباب ، من ان الاسباب

ليست بموجبة للامالة والموانع توجب المنع (بخلاف الخفى منهما) اي من الكسر والياء (كالكسرة المقدرة) في نحو خاف ، فان الفه منقلبة من واو مكسور (و) نحو (ما اذا اتى الفها) منقلبة (عن ياء) نحو طاب ، فان الفه منقلبة عن ياء فسبب الامالة فيهما غير ظاهر لان سبب امالة الالف في الاول اعني خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلب عنها الالف ، وسبب امالة الالف في الثاني اعني طاب الياء المقدرة المنقلبة الفاً ، فالخاء والطاء وهما من حروف الاستعلاء لا تمنعان السببين المقدرين عن التأثير ، لقوة السببين بانكسار ما قبل الالف الموجود فيها السبب في بعض التصاريف : اي في نحو خفت وطبت مع كون ذلك في الفعل الذي هو يتحمل كل تصرف ، فاميلت الفتحة والالف مع حرف الاستعلاء ، والسبب الظاهر ليس له تلك القوة إذ هو ليس موجوداً في نفس الالف ، بل اما متقدم عليها او متأخر عنها كما يظهر ذلك من الامثلة الآتية ، والسبب الموجود في نفس الشيء اقوى من الخارج سواء تقدم او تأخر .

(وكذا تكف راء غير مكسورة من الامالة) اذ الكسرة فيها تكف كفها كما يأتى عن قريب مفصلا وهذه ثامنة الموانع ، فهي تمنع الامالة وان لم تكن من حروف الاستعلاء السبعة ، لانها شبهت بها للتكرر الذى فيها بل قيل هي امنع منها ، لكن يشترط فيها ان تكون متصلة بالالف سواء كانت الالف قبلها وهي مضمومة (نحو هذا عذار ، و) مفتوحة نحو هذا (عذران) او كانت الالف بعدها (و) هي لاتكون حينئذ الا مفتوحة نحو (راشد) وبعضهم يجعل الراء المتأخرة المنفصلة بحرف واحد كالمتصلة في المنع نحو هذا كافر .

واما شرائط حروف الاستعلاء فهى ما اشار اليه بقوله (ان كان ما يكف من حروف الاستعلاء بعد بالضم : اى بعد الالف متصل بها) اى بالالف والحاصل ان شرط حرف الاستعلاء اذا كان متأخراً عن الالف ، ان يكون متصلاً بها (كناصح) فالصاد المتأخرة المتصلة بالالف ، تمنع الامالة وان كان سببها وهي الكسرة في الصاد موجودة ، (او) يكون حرف الاستعلاء (بعد حرف) واحد (تلاها) اى الالف (كواثق) فالقاف تكف كسرة الثاء عن التأثير (او بحرفين فصل) حرف الاستعلاء (عنها) اى الالف (كمواثيق) فالقاف تمنع ايضاً عند الاكثر . وبعضهم يلغي القاف ويميل ، و (كذا يكف حرف الاستعلاء اذا قدم على الالف) بالشرائط المذكورة ، لكن بشرط لم يكن في المتأخر ، لان المنع بالمتأخر ، اقوى من المنع بالمتقدم نظيرما اشرنا اليه في وجه بناء تثنية المنادى واسم لاء نفى الجنس ، وهو ما اشار اليه بقوله : (ما دام لم ينكسر) حرف الاستعلاء المتأخر ، (او) لم (يسكن اثر الكسر) اى لم يكن ساكناً بعد كسر (كغالب) فالغين يكف الامالة لانه ليس مكسوراً ولا ساكناً بعد كسر ، (بخلاف ما اذا انكسر) حرف الاستعلا المتقدم (كغلاب او سكن ، اثر الكسر كالمطواع مر) بسكون الطاء بعد كسرة الميم ، ومر فعل امر من ماره يميره اى الذي يطيع كثيراً اطعمه (فلا يمنع) حرف الاستعلاء اعنى الغين في الاول والطاء في الثانى من (الامالة)

اما الاول فلان كسرة الغين متاخرة عنه ، لان الحركة بعد الحرف وقد تقدم انفاً ان المتأخر اقوى ، فلا إثر للغين لكونة متقدماً على كسرته واما الثانى فلان الطاء بالسكون كالميت المعدوم ، وان كان متأخراً عن

الكسرة ، فتؤثر الكسرة في الصورتين ، فيمال الالف ، ولا يعتد بحرف الاستعلاء عند الاكثر ، وبعضهم يعتد به في الثاني لقربه من الالف ، ولتأخره من الكسره الطالبة للامالة ، والمتأخر اقوى كما تقدم انفاً فلا يميل ، (و) اليه اشار المصنف (في شرح الكافية) حيث قال (فيما اذا انكسر) حرف الاستعلاء كالصورة الاولى ! اعني نحو غلاب (لا يمنع ، وفي الساكن تاليه) كالصورة الثانية اعني المطواع (يجوز ان يمنع) كما عليه بعضهم ، (و) يجوز (ان لا يمنع) كما عليه الاكثر فلا وجه لما استشكل عليه الشارح بقوله : (فان اراد) المصنف (به) اي بما في شرح الكافية ، (عدم تحتم الامالة) في الصورة الثانية ، (فهذا شأنها في جميع احوالها) حتى في الصورة الاولى (كما سيأتي) ذلك عن قريب . واشرنا نحن في اوائل الباب (فلا وجه لتخصيصه) اي عدم تحتم الامالة (بهذه الصورة) الثانية (والاشعار بتغايره لما قبل) اي للصورة الاولى ، (وان اراد بيان احتمالين متساويين في وجوب الكف وعدمه فلا بأس ولعله) اي الاحتمال الثاني هو (المراد) . وقد عرفت ان المراد ليس ذلك ، بل المراد ما ذكرنا من عدم الاعتداد بحرف الاستعلاء في الصورة الثانية عند الاكثر ، والاعتداد به عند بعض . ولعل قوله (فتأمل) اشارة الى بعض ما ذكرناه فتأمل جيداً فان المقام جدير بذلك .

(وكف حرف مستعل) قبل الالف ، (وكف راء) غير مكسورة كذلك (ينكف بكسر راء) اخرى بعد الالف ، فتأتي الامالة) فالاول (كغارما لا اجفو) ، والثاني : نحو ان كتاب الابرار فاميل الالف في الموضعين مع وجود الغين قبلها في الاول والراء الاولى المفتوحة

كذلك في الثاني . وذلك لان الراء حرف مكرر على ما تقدم آنفاً في وجه التسمية ، فحركتها كحركتين فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء مانعاً من الامالة ، لان تكرير الضم والفتح خلاف الامالة كما ان استعلاء حروف الاستعلاء خلاف انحدار الامالة بخلاف كسرة الراء لانها لما كانت ككسرتين والكسرة لا تنافي الامالة بل تناسبها ، فصارت احديهما مانعاً لكف حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة ، والكسرة الاخرى سبب الامالة ، هذا كله اذا كانت الراء المكسورة بعد الالف وحرف الاستعلاء الراء غير المكسورة قبلها ، بخلاف نحو فارق فانه لا يكف الراء حرف الاستعلاء فلا يمال الالف لان الصعود بعد الانحدار شاق جدا .

(ولا تمل بسبب لم يتصل) بان يكون الالف في كلمة ، والسبب في كلمة اخرى (كلزيد مال) فلا يمال الالف ، لانها في كلمة والسبب اعني الكسرة في كلمة اخرى هذا . ولكن في هذا المال مناقشة ، إذ تقدم ان الف مال لا تمال لمانع آخر في نفسها ، لانها وان كانت منقلبة عن واو مكسورة لكن الكسرة قد زالت ولا تعود ابدا ، لقلة التصرف في الاسماء . وكذلك لا تؤثر الكسرة الظاهرة في جواز امالة نحو مال وان كانت متصلة ، سواء كانت الكسرة قبل الالف ، او بعدها نحو لماله وبابه الاعلى رأي .

قال في شرح النظام : ولا تؤثر الكسرة في الالف المنقلبة عن واو ، سواء كانت الكسرة قبلها ، او بعدها فلا يمال نحو من بابه ومن ماله لان الفهما عن واو ، بدليل ابواب واموال فكسرة الباء واللام لا تأثير لها ، هذا عند الاكثر وقال سيبويه : ومما يميلون الفه

قولهم مررت ببابه واخذت من ماله ، قال وهذا اضعف انتهى . فعلم من ذلك ان المثال لا يصح إلا على رأي سيبويه مع حكمه بضعفه ، اذ الامالة لابد لها من سبب ولا سبب لها في المثال عند الاكثر فتأمل .

(والكف) عن الامالة (قد يوجبه ما ينفصل ككتاب قاسم) فلا يمال الف كتاب ، وان كان سبب الامالة موجودا فيه وهو كسر الكاف ، والموجب لهذا الكف هو قاف قاسم وان كان منفصلاً . (وخالف ابن عصفور في المسألتين) فاجاز الاماله بالكسرة وان كانت منفصلة ، ولم يمنع الامالة فيما كان حرف الاستعلاء منفصلاً لكن بشرط كون الكسرة اصلية كالمثال المذكور اعني كسرة كتاب . لا عارضية نحو بمال قاسم (وقواه ابن هشام) حالكونه (رادا به) اي بالتقوية والتأييد (على المصنف) .

وحاصل رده دعوى عدم الفرق بين السبب المنفصل ، وحرف الاستعلاء المنفصل فان لم يؤثر الاول في الامالة ، فلابد من ان لا يؤثر الثاني في الكف وان اثر الثانى في الكف فلابد من ان يؤثر الاول في الامالة (واقول) في جواب ابن هشام ان (الفرق) ضعف السبب لانه يقتضي الوجود اي الامالة وهي من الممكنات ، والاصل في الممكن العدم فمقتضى السبب على خلاف الاصل و (قوة المانع) لانه يقتضي العدم اي ترك الامالة ، فمقتضاه على طبق الاصل لما مر .

قال في المطول في بحث الحال : وتحقيقه اي وتحقيق ان الاصل في النفي الاستمرار ، بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يحتاج الى سبب ، بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار

وجوده ، يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ، والوجود الحادث لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب ، بل يكفى فيه انتفاء سبب الوجود . والاصل في الحوادث العدم . والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه وإلا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود ، وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولي بالممكن من الوجود انتهى

وقال سلكوتي في توضيحه : فيكون الانتفاء في سبب الوجود اصلا ولا يحتاج العدم الى انتفاء طار على سبب الوجود انتهى . (ولذا قدم المانع على المقتضى) عند الحرف : بل عند العقل ايضاً في مقام التعارض ، (وايضاً فالمقتضى هنا) اي السبب المتصل (اذا وجد لا يوجب الامالة) ، بل يجوز (كما قال) المصنف (فى الكافية وشرحها) ، واشرنا اليه نحن ايضاً في اوائل الباب ، (و) لكن (المانع) المتصل (اذا وجد اوجب الكف) كما اشرنا اليه ايضاً هناك . وهذا يدل على قوته وضعف السبب ، (فاتضحت) الوجه في (تفرقه المصنف) بينهما ، (واتيانه) اي المصنف (بقد) في قوله قد يوجبه (يشعر بانه) اي المانع المنفصل (قد لا يكف) ، لان هذا النوع من التعبير يفيد التقليل في عرف المصنفين ، فعلى هذا لا خلاف في هذه المسألة بينه وبين ابن عصفور (وبه) : اي بانه قد لا يكف (صرح) المصنف (في شرح الكافية وقد امالوا لتناسب في رؤس الآي) اي اواخرها ، وانما سميت اواخر الآي رؤساً تأدباً (وغيرها) اي غير رؤس الآي ، (بلا داع اي) بلا سبب (طالب للامالة سواه) اي سوى التناسب ، وهذا على قسمين :

الاول : ان لا يكون الالف الممالة للتناسب بعد الف في نفس الكلمة ، وقد اميلت الاولى لسبب . فتمال الثانية بمناسبتها (كعمادا اي كالفه الاخيرة) المنقلبة عن التنوين للوقف ، فانها (اميلت لتناسب الالف التي قبلها) وهي قد اميلت لسبب هو كونها واقعة بعد كسرة ، وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم .

والثاني : ان يكون الالف الممالة للتناسب في كلمة ، والالف التي اميلت لسبب في كلمة اخرى (و) ذلك كألف تلاقى قوله تعالى : « والقمر اذا تليها » فانها (اميلت وان كان اصلها واوا) ليس فيها الشرائط المتقدمة في المنقلبة عن الواو ، وامالتها (لتناسب رؤس الاي) فان رعاية التناسب عندهم لا سيما في الفواصل غرض مهم .

(ولا تمل ما لم ينل تمكناً بان كان مبنياً) حرفاً كان ، او اسماً لان الامالة نوع من التصرف . وسيأتي عن قريب ان الحرف وشبهه اي الاسم المبني من الصرف . بريء (دون سماع يحفظ نحو) الف وراء . في قولهم (الحجاج وراء) فسمع من العرب امالتها مع كونها من اسماء الجهات المبنية على الضم (ونحوها) اي نحو الف وراء (من) الالفات التي في الالفاظ التي في (فواتح السور) . لانها اميلت وان كانت مبنية كما تقدم في آخر باب المعرب والمبني .

(وغير هاء) الضمير للغائبة . (وغيرنا) للمتكلم فيجوز امالتهما لكثرة استعمالهما . لكن بشرط ان يكون قبلهما كسرة او ياء نحو بها وبنا واليها والينا . (فاملهما وان كانا غير متمكنين قياساً) اينما وقعا مع الشرط المذكور .

(والفتح) مجردا عن الالف (قبل كسر راء في طرف امل .

كللا يسرمل تكف الكلف اي كسينه) اي الشاهد في فتحة سين ايسر لانه يجوز امالتها وان لم يكن معها الف . وإنما اشترط في امالتها وقوعها قبل كسر الراء ، لان في امالتها كلفة فلم يقو عليها إلا الراء المكسورة لما فيها من تقدير كسرتين ، بخلاف غيرها من الحروف .

(وكذا امل فتح الحرف الذي تليه هاء التأنيث) في الاسم (في وقف كرحمة ونعمة) اي كفتح الميم فيهما ، وذلك لمشابهتها الالف حينئذ لفظاً اي من حيث المخرج ، بخلاف فتح الحرف الذي تليه تاء التأنيث الفعلية لفقد الشبه ، لعدم انقلابها في الوقف هاء حتى يتحد مع الالف لفظاً من حيث المخرج ، كما تقدم في باب الوقف ، (وقوله اذا ما كان) الفتح (في غير الف زيادة توضيح ، اذ معلوم ان الالف لا تفتح) بل لا تتحرك مطلقاً .

هذا باب التصريف

(وهو) في اللغة يجيء لمعان :

منها التغيير المطلق سواء كان ذاتياً نحو حرقت الشجرة فصار رماداً حيث تغير ذات الشجر وهو الخشب فصار رمادا وهو ذات آخر او صفاتيا نحو صبغت القرطاس فصار احمر حيث تغير لونه وهو من صفاته من البياض الى الحمرة ، او حالياً نحو صار الخمر خلا حيث تغير حالتها اعني كونها مسكرة الى عدم الاسكار . ويلازم الاول الثاني والثالث ، من غير عكس اذ كلما تغير ذات الشيء تغير صفته وحاله . بخلاف ما اذا تغيير حاله او صفته لانه لا يلزم ان يتغيير

ذاته فالنسبة بين الاول وكل واحد من الثاني والثالث عموم وخصوص مطلق والخاص الذاتي ، والنسبة بين الثانى والثالث من وجه فتامل .

وفي الاصطلاح (كما) ذكر المصنف (في شرح الكافيه تحويل الكلمة من بنية) بكسر الباء اي هيئة وصيغة ، او مادة واحدة (الى غيرها لغرض لفظى) ، كتحويل قول وبيع الى قال وباع مثلا بابدال الواو واليا الفاً ، (او) لغرض (معنوي) كتحويل المصدر الى الفعل والوصف والمفرد ، الى التثنية والجمع مثلا . والمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى واضحة .

(ولكثرة ذلك) التحويل (اتى) في عنوان الباب (بالتفعيل الدال على المبالغة) والكثرة ، حيث قال : باب التصريف ولم يقل باب الصرف وذلك لما تقدم في باب ابنية المصادر ، من ان من معانى باب التفعيل المبالغة والكثرة . واختار التحويل على التغيير لما في التحويل من معنى النقل . قال في المصباح : تحول من مكانه انتقل عنه وحولته تحويلاً نقلته من موضع الى موضع ، وحوّل هو يستعمل لازماً ومتعدياً وحولت الرداء نقلت كل طرف الى موضع الاخر انتهى . فهو اخص من التغيير .

ومعلوم ان الصرفي ينقل حروف الضرب مثلاً الى ضرب ويضرب وغيرهما وهذا التعريف يشتمل على العلل الاربع ، لان التحويل هي الصورة ويدل بالالتزام على الفاعل وهو المحوّل ، وهو كل من يصلح لذلك . وقيل هو الواضع لانه هو الذي حوّل الاصل الواحد الى غيرها والبنيه المادة والغاية الغرض .

واختار البنية ولم يقل تحويل المصدر ، ليصح على كل المذاهب التى تقدمت بيانها في باب المفعول المطلق ، ولان يشتمل تحويل الاسم المفرد الى المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب ونحوها ، وتحويل بناء الى بناء اخر كما اشرنا اليه ، قد تكون للافتقار في التعبير عما في الضمير اليه كتحويل المصدر الى المشتقات منه ، وقد يكون للتوسع في اللفظ كبقية احكام الصرف .

(حرف وشبهه وهو) الاسم (المبنى) والفعل الجامد الغير المتصرف كهب وتعلم (من الصرف ، بريء) اى ليس فيها صرف فلا تعلق لعلم التصريف بها الا بمناسبة ، وانما (عبر) المصنف (به) اى بالصرف (هنا) اى في مقام نفيه عن الحرف وشبهه (دون التصريف ، للاشعار بانه) اى الحرف وشبهه (لايقبله بوجه بخلاف ما لواتى بـه) اى بالتصريف الدال على المبالغة والكثرة (فانه يوهم نفى كثرته) اى الصرف (والمبالغة فيه) اى في الصرف (دون) نفى (اصله) اى الصرف ، لما تقدم . نقله عن الشيخ عبد القاهر في اواخر باب النسب في تاويل قوله تعالى : (وماربك بظلام للعبيد) فراجع هناك .

(وماسواهما وهو الاسم المتمكن والفعل الذي ليس بجامد بتصريف حرى اى حقيق) والتصريف اى الاشتقاق لابد فيه من مناسبة لفظاً ومعنى بين المحوّل والمحوّل اليه ؛ اى بين المشتق والمشتق منه ، وهو اى الاشتقاق على ثلاثة اقسام :

الاول : الاشتقاق الصغير وهو ان يكون بينهما مناسبة في الحروف والترتيب نحو اشتقاق ضرب من الضرب وقعد من القعود وقام

من القيام .

والثاني : الكبير وهو ان يكون بينهما مناسبة في اللفظ دون الترتيب ؛ نحو جبذ من الجذب وهما موافقان في المعنى . قال في المصباح المنير : جبذه جبذاً من باب ضرب مثل جذباً . قيل مقلوب منه لغة تميمية وانكره ابن السراج ، وقال : ليس احدهما ماخوذاً من الاخر لان كل واحد متصرف في نفسه انتهى .

والثالث : الاشتقاق الاكبر ، وهو ان يكون بينهما مناسبة في المخرج دون ذات الحروف نحو اشتقاق نعق من نهق ، والاول صوت الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى ، وتناسبهما في المخرج ظاهر اذ العين والهاء كلاهما من حروف الحلق والمراد من التحويل هنا الاشتقاق الصغير لان غيره لايبحث عنه في هذا الفن الا تطفلاً وتبعاً .

(وليس ادنى) اى اقل (من ثلاثى ، يرى قابل تصريف اذ لايكون كذلك) اى اقل من ثلاثى (الا الحرف وشبهه) ولايدخل التصريف في الحروف ، لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات لاتقابل بالفاء والعين واللام لتعذر معرفة اشتقاقها ولهذا يحكم بكون الفاتها اصولاً غير زائدة ولامنقلبة عن حرف علة ، كما اشرنا اليه مراراً في الابواب المتقدمة وكذلك ماشبهها من الاسماء المتوغلة في البناء كالضمائر واسماء الاستفهام والشرط واسماء الافعال والموصولات واسماء الاشارة والافعال الجامدة ، (سواى ما غير بالحذف بان كان اصله ثلاثة ثم حذف بعضه فانه يقبله) اى الصرف سواء كان اسما (كيد) واب وغد ، (و) فعلاً على حرف واحد نحو (قو) كذا

ماكان على حرفين نحو (بع ومنتهى حروف اسم خمس ان تجرد من زائد) ليكون الزائد على اعدل الابنية ؛ اعنى الثلاثي على قدرما ينقص منه ، وذلك حرفان ولم يجوزوا كونه سداسياً ، لئلا يتوهم انه كلمتان فالخماسي (نحو سفر جل واقله ثلث كرجل ومابينهما اربع كجعفر) فان كان اقل من ثلاثة ، لم يكن من الاسماء المتمكنه نحو من وما ، او كان محذوفاً منه شيء كما تقدم .

وانما قلنا ان اعدل الابنية الثلاثى ، لان الاصل في كل كلمة ان يكون على ثلاثة احرف حرف يبتدء بها وحرف يوقف عليها وحرف يكون واسطة بينهما ، اذ يجب ان يكون المبتدء عليه متحركاً والموقوف عليه ساكناً فلما تنافيا في الصفة ، كرهوا مقارنتها ففصلوا بينهما .

فان قلت : المتوسط لايخلو من ان يكون متحركاً او ساكناً ، وايا ما كان يلزم التنافي مع احدهما .

قلت : لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي . هذا كله في المجرد .

(وان يزد فيه) اى في الاسم (فما سبعا عدا اى جاوز بل جاء على ستة كانطلاق) بزيادة الالف والنون (وسبع كاستخراج) بزيادة الالف والسين والتاء ، (وقد يجاوز سبعا بتاء تأنيث كقزعبلانة) بزيادة الالف والنون والتاء فاصله قزعبل على وزن سفرجل اسم لدويبة منتفخة البطن (قال بعضهم : وبغير هاء) التأنيث (كقولهم كذبدبان) بضمة فتشديد فكسرة فسكون فكسرة مبالغة للكاذب .

(وغير اخر) الاسم (الثلاثي وهو) اى غير الاخر (اوله ، وثانيه افتح وضمّ واكسر بتوافق) اى فتحهما وضمهما وكسرهما . هذه ثلاثة اوزان (وتخالف) اى فتح اوله وضم ثانية وكسره وضمه وفتح ثانيه وكسره وكسره وضم ثانيه وفتحه . هذه ستة اوزان ، فمجموع هذه الاوزان (تبلغ تسعة وهي من جملة ابنيته نحو فرس) بفتحتين (وعضد) بفتحة وضمة ، ويجوز فيه اسكان العين لما سيذكر في اسكان عين فخذ ، ولايجوز فيه النقل ولااتباع الفاء لثقل الضمة . وربما نقل بعضهم (وكبد) بفتحة وكسرة ، ويجوز فيه اذا كان عينه حرف حلق نحو فخذ ومحك ثلاثة اوزان اخر فخذ باسكان العين للتخفيف لثقل الانتقال من الاخف اي الفتح الى الثقل منه اي الكسر في البناء المبنى على الخفة اي بناء الثلاثي المجرد فسكنوه ، لان السكون اخف من الفتح فيكون الانتقال من الفتح الى اخف منه ، وفخذ بنقل كسرة العين الى الفاء ، للتخفيف ايضاً لما ذكر ولكراهة حذف اقوى الحركتين اي الكسرة فنقلت الى الفاء ، وفخذ باتباع الفاء العين لتحصيل المشاكلة ، وما ليس عينه حرف حلق يجوز الاولان فقط

والفرق بين هذه الاوزان الثلثة وبين فلس وحبر وابل ان هذه فروع في الاوزان المردودة اليها وتلك اصول ، وكذلك الفعل ان كان عينه حرف حلق كشهد يجوز فيه الفروع الثلاثة باعيانها والتعليل هو التعليل وقد اشرنا الى ذلك في اول باب نعم وبئس ، (وعنق) بضمتين ويجوز فيه اسكان العين لتوالي الثقلين اعني الضمتين ، (وصرد) بضمة ففتحة (ودئل) بضمة فكسرة (وصياتى ان هذا قليل) و (ابل) بكسرتين وجاء بهذا

الوزن لفظان اخران ! وهما حبر وبلزولا رابع .

قال في المصباح : قال سيبويه : لم يجيء على فعل بكسر الفاء والعين من الاسماء الاحرفان ابل وحبر وهو الفلح ، ومن الصفات الاحرف واحد وهي امرئة بلزوهي الضخمة ، وبعض الائمة يذكر الفاظاً غير ذلك لم يثبت نقلها عن سيبويه انتهى .

ويجوز فيه اسكان العين للتخفيف لثقل توالى الكسرتين ، لكن هذا التخفيف في عنق اكثر لان الضمتين اثقل من الكسرتين ، حتى جاء هذا التخفيف في الضمتين في القران المقدس في رسلنا ورسلهم ، وهو في الجمع اولى منه في المفرد لثقل الجمع معنى ، و (ضلع) بكسرة ففتحة ، قال في المصباح : الضلع من الحيوان بكسر الضاد واما اللام فتفتح في لغة الحجاز وتسكن في لغة تميم وهي انثى ، وجمعها اضلع واضلاع وضلوع وهي عظام الجنبين وضلع الشيء ضلعاً من باب تعب اعوج والضلاعة القوة وفرس ضليع غليظ الالواح شديد العصب ، ورجل ضليع قوى . وضلع بالضم ضلاعة والاسم الضلع بفتحتين وضلع ضلعاً من باب نفع مال عن الحق ، وضلعك معه اى ميلك وتضلع من الطعام امتلاء منه وكانه ملاء اضلاعه ، واضلع بهذا الامر اذا قدر عليه كانه قويت ضلوعه يحمله انتهى . (وسياتى ان فعل) بكسرة فضمة (مهمل) لما سيذكر .

(وزد) على الاوزان التسعة المتقدمة (تسكين ثانية) اى الاسم الثلاثى (مع فتح اوله وضمه وكسره) سيذكر امثلتها وهذه (تبلغ ثلاثة وهي) اي هذه الثلاثة (مع ماتقدم) اعنى الاوزان السبعة والوزنين الذين احدهما قليل ، والاخر مهمل اثنى عشر وزنا (تعم)

اوزان (ابنيته) اي الاسم الثلاثي ، (فلا يخرج عنها) اي عن هذه الاثنى عشر (شيء نحو فلس وبرد وجذع) بفتح اوله وضمه وكسره وسكون ثوانيها . قيل ويجوز في نحو برد ضم العين لمجي عسر ويسر بضم العين والضم فيهما فرع السكون ، لقلة استعمال الضم وكثرة السكون والاكثر على خلاف ذلك فان الفرع يجب ان يكون اخف على انه يجوز ان يكون الضم بالاصالة والسكون بالفرعية وقد كثر استعمال الاخف ويجوز ان يكون كلاهما اصلان كذلك . (و) وزن (فعل بكسر الاول وضم الثاني اهمل ، لثقل الانتقال من الكسر الى الضم) لانه خروج من ثقيل الى ثقيل بل الى اثقل لان الضم اثقل من الكسر فلذلك لم يات هذا الا في الاسماء ولا في الافعال ، الا اذا كان احدى الحركتين عارضية نحو يضرب وذلك لان الضم في معرض الزوال بالناصب والجازم ، (و) اما (الحبك) بكسرة فضمة في جمع الحباك بمعنى الطريقة في الرمل حيث ادعى بعضهم ، ان بعض القراء قرئه كذلك في قوله تعالى ؛ والسماء ذات الحبك ، فقيل في الجواب انه لم يثبت لنا هذه القرائة ، و (ان ثبت) انه قرء كذلك (فمن التداخل) وذلك انه جاء في لغة الحبك بكسرتين ، وفي اخرى بضمتين فركب القارى اللفظ من اللغتين يعنى ان المتكلم به اراد ان يقول الحبك بكسرتين ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة على اللغة الاولى ذهل عنها . وذهب الى اللغة الثانية . فلم يرجع الى ضم الحاء بل خلاها مكسورة وضم الباء فتداخلت اللغتان في الحاء والباء وهما في كلمة واحدة ، وقد يوجد التداخل في كلمتين . وهذا اكثر كما قالوا قنط يقنط ، مثل ضرب يضرب وقنط يقنط مثل علم يعلم

ثم لما قالوا قنط يقنط بكسر العين في الماضي والمضارع معا او بفتحها فيهما معا ، علم ان الماضي من احدى اللغتين والمضارع من الاخرى هذا .

ولكن في تركيب حبك من اللغتين نظر لان الحبك بضمتين جمع لحباك وهو الطريقه في الرمل ونحوه والحبك بكسرتين ان ثبت فهو مفرد ، لان الكلام في اوزان المفردات مع بعده لان فعل بكسرتين قليل ، حتى قيل انه لم يجيء منه الاثلثة الفاظ تقدم ذكرها ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع قال في المنجد : الحباك جمعه حبك ، (والعكس وهو فعل بضم الاول وكسر الثانى) لم يهمل لان ثقله اهون لانه فيه خروج من الاثقل الى الثقيل . وهذا نوع تخفيف ، لكنه (يقل في الاسماء لقصدهم تخصيص فعل وهو فعل المفعول) اي المجهول (بفعل) وذلك لعروضه ، لكونه فرع المبنى للفاعل عند الاكثر كما ياتى عن قريب .

(ومما جاء منه دئل) علماً لقبيلة ينسب اليها ابو الاسود الدئلي كما اشرنا اليه في اوائل الكتاب واسم جنس (لدويبة) شبيهة بابن عرس ، (ودئم للاست) بمعنى حلقة الدبر (ووعل للوعل) اي الشاة الجبلية .

تنبيه اعلم ان الصرفيين لايلتفتون الى لام الفعل ، لانه محل التغيير بالاعراب بخلاف النحويين . والوجه في ذلك ظاهر واسقطوا ايضاً صور سكون الفاء اذ لايبتدء بساكن ، اما تعذراً مطلقا ، او تعسراً في غير الالف ، وقد تقدم في باب المعرب والمبنى ترجيح الثانى لما قاله الشيخ جواد التبتى فراجع . هذه حال ابنية الاسم الثلاثى

المجرد .

(وافتح وضم واكسر الثانى من فعل) ماض (ثلاثى) متصرف (مع فتح اوله) كذلك ، فلا ينتقض بنحو نعم وبئس وامثالهما وبنحو حبّ بضم الحاء المنقول من العين ، كما تقدم في اخر باب الافعال المذكوره (نحو ضرب) على وزن فعل بفتحتين ، ومضارعه اما على وزن يفعل بكسر العين متعدياً كان او لازماً نحو يضرب ونحو جرم يجرم ، او على وزن يفعل بضم العين كذلك نحو نصر ينصر وخرج يخرج ، ولاعتداد بنحو منع يمنع وذهب يذهب مفتوحات العين في الماضى والمضارع لان المضارع هنا فرع ، اما على يفعل بكسر العين ، او على يفعل بضمها والفتح لمكان حرف الحلق لانه ثقيل .

واما ركن يركن وابى يابى فمن التداخل او الشواذ ، واما بقى يبقى ونحوه فلغة طى قد فروا من كسرة الماضى الى الفتحة للتخفيف و (ظرف) على وزن فعل بفتحة فضمة ومضارعه بضم العين فقط وهو لازم كله ، و (علم) على وزن فعل بفتحة فكسرة ومضارعه اما يفعل بفتح العين متعدياً كان نحو يعلم ، او لازماً نحو فرح يفرح او يفعل بكسرها كذلك نحو ومق يمق ووثق يثق (وهذه فقط ابنيته الاصلية كما ذكر سيبويه وزد في اصوله) اي الفعل الثلاثي المجرد المتصرف (عند بعضهم نحو ضمن بضم اوله وكسر ثانيه و) لكن (الصحيح انه ليس باصل ، وانما هو مغيّر من فعل الفاعل) بدليل ترك الادغام في سوير الماضى المجهول من باب المفاعلة ، وترك الابدال في وورى كذلك اذ القياس في الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة وسبقت احديهما بالسكون ان تقلب الواو ياء ثم ادغام الياء في الياء

كما ياتى عن قريب . والقياس في الواوين في اول الكلمة ان تبدل الاولى منهما همزة كما ياتى ايضاً ، فلما لم يحصل الادغام في سوير والابدال في ووري دل ذلك على انهما مغيران عن معلومهما وهو ساير ووارى ، فكما لاتدغم الالف من ساير ولا تبدل الواو الاول من واري فكذلك ماغير عنهما .

(و) اما (مااحتج به ذلك البعض من انه جائت افعال) للمفعول ، (لم ينطق لها بفاعل) اى بمعلوم (قط كزهى) علينا بمعنى تكبر وغمت الشهور اي لايرى هلالها واغمى على زيد ونحوها (ولو كان) المبنى للمفعول (فرعاً) للمعلوم (للزم ان لايوجد الا حيث يوجد الاصل) ، فهو (مردود بان العرب قد يستغنى بالفرع عن) استعمال (الاصل) .

وبعبارة اخرى الفرعية غير متوقفة على استعمال الاصل ، بل يكفى فيها كون الاصل موضوعاً ولو لم يستعمل ابدا كالمجاز حيث قالوا : انه لايتوقف على استعمال حقيقته ، بل يكفى فيه كونها موضوعة ولو لم تستعمل نحو الرحمن لانه مجاز في الله تعالى ، ولايجوز استعماله في غيره مع كونه موضوعاً في الاصل لمن له رقة القلب . (الا ترى انه قد جائت جموع لم ينطق لها بمفرده) اصلاً (كمذاكير) للذكر مع الخصيتين ، وخلابيس المشيء الذي لانظام له ومقاليد لزمام الشيء ومحاسن ومساوى والمعايب ، (ونحوه) اي ماذكرنا (وهي) اي المذكورات (لاشك ثوان) اي فروع (عن المفردات) ولم تستعمل مفرداتها بل لم تعرف . وقد عقد الشارح في كتابه المزهر للجموع التي لايعرف لها واحد باباً .

قال في شرح التصريف واماتوا ماضي يدع ويذر يعني لم يسمع من العرب ودع ولاوذر وسمع يدع ويذر فعلم انهم اما توهما اى تركوا استعمالهما انتهى قال المحشى لم يستعمل العرب ماضى يدع ويذربل اكتفوا استعمال ماضى مراد فهما فكان ماضيهما فلا يقال في السعة ودعه ولاوذره بل يقال تركه انتهى ولكن في المصباح مايرد ذلك فراجع ويؤيده مانسب الى السكاكي وقد بيناه في شرحنا على المطول في اخر بحث الغرابة فراجع وقال في المزهر ايضا وقال ابن درستويه في شرح الفصيح انما اهمل استعمال ودع ووذر لان في اولهما واو وهو حرف مستثقل فاستغنى عنهما بما خلامنه وهو ترك قال واستعمال ماأهملوا من هذا جائز صواب وهو الاصل بل هو في القياس الوجه وهو في الشعر احسن منه في الكلام لقلة اعتياده لان الشعر ايضا اقل استعمالا من الكلام انتهى .

وقد يجيء فعل يفعل بضم العين في الماضى ، وفتحها في المضارع نحو كدت تكاد بضم الكاف في الماضي ! اصله كودت بضم الواو فنقلت الضمة الى الكاف بعد اسكانها ، لتدل الضمة على الواو ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين . وقد يجيء فعل يفعل بكسر العين في الماضى ، وضمها في المضارع كفضل يفضل ودمت تدوم بكسر الدال في الماضى : اصله دومت بكسر الواو فنقلت الكسرة الى الدال بعد اسكانها ، لتدل الكسرة على ان العين مكسورة ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، ولكنه شاذ اذ القياس في الاول كسر الكاف في الماضى من باب علم ، وفي الثانى فتح العين في الماضى من باب نصر وفي الثالث ضم العين في الماضي من باب شرف .

وكل ماكان عين الماضي فيه مخالفاً لعين المضارع في الحركات يسمى اصلاً ودعامة ، اذ كما ان في معنى الماضى مخالفة لمعنى المضارع كذلك ينبغى ان يكون لفظه مخالفاً للفظه ، ليطابق اللفظ المعنى في الاختلاف . ولاشك على هذا ان ماوقع فيه المخالفة اصل بالنسبة الى غيره ، والمزيد فيه منه اى من الفعل كثير جداً .

(ومنتهاه اى الفعل) اى منتهى حروفه (اربع ، ان جرد من) حرف (زائد كعربد) ودحرج ، وانما اقتصر في الفعل على اربعة اصول لانه اثقل من الاسم بالحدث والزمان ولان التصرف فيه اكثر ولثقله باتصال الضمير المرفوع بـه ولذا يسكن لامه ان كان الضمير متحركاً كما مر مراراً (واقله ثلث) احرف كما تقدم ، الا اذا حذف منه باعلال نحو وبع (وان يزد فيه فما ستا عدا ، بل جاء على خمس كانطلق وست كاستخرج) ومزيده قليل والمفعل الثلاثى المزيد فيه خمسة وعشرون باباً بعضها ملحق بدحرج الرباعى المجرد : وهي باب الفعللة نحو شملل شملة ، اذا اسرع في السير وباب الفوعلة نحو حوقل حوقلة اذا بلغ الشيخ الكبر ، بحيث عجز عن الجماع والزائد فيه الواو ، وباب الفيعلة نحو بيطرة اذا عالج الدابة او سمر نعله ، ومنه البيطار والزائد فيه الياء ، وباب الفعولة نحو جهور جهورة اذا رفع صوته في الكلام والزائد فيه الواو ، وباب الفعنلة نحو قلنسه قلنسة اذا البسه القلنسوة والزائد فيه النون ، وباب الفعلاة نحو قلسى قلساة بمعنى قلنسه قلنسة والزائد فيه الالف .

وبعضهم يذكر بدل باب الفعنله باب الفعيلة نحو شريف شريفة اذا قطع شريان الزرع اى ورقه ، اذا طال وكثر حتى يخاف

فساده فيقطع .

وانما جعل شلل ملحقا بدحرج دون اكرم وصرّف وضارب ، لان شرط الا لحاق توافق المصدرين وزناً . وقد جاء شمللة على وزن دحرجة ولم يجيء مصدر اكرم واخويه على ذلك كما هو واضح . فان قلت قد جاء اكراماً على وزن دحراجاً . قلت قد اجيب عنه بوجهين : الاول انه لااعتداد بمجيء دحراج في مصدر دحرج ، لعدم اطراد فعلال في مصدر فعلل كما تقدم في باب ابنية المصادر في قوله :

فعلال او فعللة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا او لا

واطراد افعال في مصدر اكرم .

وبعض الابواب المزيد فيه الثلاثي ملحق بتدحرج مزيد فيه الرباعي وهي باب التفعلل نحو تجلبب تجلبباً اذا لبس الجلباب ، وباب التفوعل نحو تجورب تجوربا اذا لبس الجورب ، وباب التفيعل نحو تشيطن تشيطناً اذا بعد عن الحق ان كان من شطن ، او اذا بطل او احترق ان كان من شيط وبابه حينئذ تفيعن ، وباب التفعول نحو ترهوك ترهوكاً اذا مشى كانه يموج في مشيه وباب تمفعل نحو تمسكن تمسكناً اذا تشبه بالمساكين هذا .

ولكن في عد تمسكن من الملحق اشكال وان كان في جميع تصاريفه كتدحرج ، وذلك لان زيادة الميم فيها ليست لقصد الالحاق بل شي من قبيل التوهم والغلط ، حيث ظن بعضهم ان الميم فيها فاء الكلمة وهذا كما توهم في ميم مكان الاصالة ، مع انه مفعل من الكون فتدبر .

واعلم ان التاء في اوائل هذه الابنية ليست للالحاق ، لأن حرف الالحاق لايكون في اول الكلمة وانما هي لتحقيق معنى المطاوعة التي

في الملحق به . والمراد من الالحاق في الاسم والفعل ان يزاد حرف او حرفين في بناء ليصير ذلك البناء بتلك الزيادة ، مثل كلمة اخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات كل واحد في مثل مكانها في الملحق به ، وفي تصاريفها من المصدر والماضي والمضارع والامر وبقية المشتقات ان كان الملحق بـه فعلاً رباعياً ، ومن التصغير والتكسير ونحوهما ان كان الملحق به اسماً . وفائدته انه ربما يحتاج في تلك الكلمة الى مثل ذلك الوزن في شعر او سجع .

وبعض الابواب ملحق باحر نجم مزيد الرباعي ايضاً ، وهو بابان احدهما باب الافعنلال نحو اقعنساساً من قعس ، اذا خرج صدره ودخل ظهره ضد الحدب . وثانيهما باب الافعنلاء نحو اسلنقى اسلنقاء من سلق الرجل امرئته القاها على قفاها ، للمباضعة فالباب للمطاوعة فاستعمال صيغة المذكر لايصح الامن باب استعمال المقيد في المطلق فتامل . وبقية الابواب من الثلاثي المزيد فيه غير ملحق وهي اثنا عشر ابنية ، قد تقدم امثلتها مع مايفيد كل باب من المعاني في باب ابنية المصادر الا انه اختلف في بابين وهما باب التفاعل والتفعل فجعلهما بعضهم من الملحقات بتدحرج وناقش في ذلك بعض اخر ، لان الالف لايكون للالحاق الا بدلاً من الياء في الطرف كما في اسلنقى ولان التفعل مطاوع فعل وفعل غير ملحق بدحرج لاختلافهما في المصدر فكذا مطاوعه فاذا لايكونان ملحقين

واعلم انه ليس باب الاستفعال نحو استخرج ملحقاً باحر نجم وان كان موازناً له في المصدر وسائر التصاريف ، لان احر نجم مزيد فيه وكل ثلاثي يلحق بمزيد الرباعي ينبغي ان يكون فيه من الزيادة مثل ما في الملحق به ، وفي مقابلتها فيجب ان يكون في استخراج نون

زائدة مكان نون احر نجم وليس كذلك لا هو ولا مصدره .

قيل استكان من السكون بمعنى خضع من باب الافتعال فالالف اشباع شاذ ، وقيل من باب الاستفعال من الكون كانه بخضوعه تغير من كون الى كون ! اي من عز الى ذلة كاستحال اذا تغير من حال الى حال ، فالالف قياسى كاستجاب واستقام او من الكين ، وهو لحم داخل الفرج اي صار مثل الكين في اللين والذلة .

(لاسم مجرد رباع اى رباعى ستة (اوزان) وان كانت القسمة العقلية تقتضى كونها خمسة واربعين وزناً ، وذلك بان تضرب ثلاث حالات الفاء في اربع حالات العين اثنى عشر ، ثم تضربها في اربع حالات اللام الاولى تصير ثمانية واربعين ، تسقط منها ثلاثة لامتناع اجتماع ساكنين . ولكن لم يوجد منها بالاستقراء الاستة ابنية ، و(هي فعلل بفتح الاول والثالث كثعلب) حيوان مشهور بالتحيل ، والروغان يتساقط شعره كل سنة (وفعلل بكسرهما) اى الاول والثالث وسكون الثاني (كزبرج) للزينة ، وكل شيء حسن والذهب والسحاب الرقيق فيه حمرة . (وفعلل بكسر الاول وفتح الثالث كذلك كقلفع) لما يتشقق من الطين ، وماتفرق من الحديد اذا طبع ، (وفعلل بضمهما) اى الاول والثاني كذلك (كدملج) للمنشار وحلى يلبس في العضد او المعصم . (ومع فعل بكسر الاول وفتح الثانى وتشديد اللام كفطحل) للسيل العظيم والجبل الضخم وزمن قديم وفطاحل العلماء كبارهم ، ولايخفى عليك المناسبة و (فعلل بضم الاول وفتح الثالث) كذلك ، (رواه الاخفش والكوفيون كطحلب) لشيء اخضر لزج يخلق في الماء ويعلوه ، والمزيد فيه من الرباعى قليل .

(فان علا الاسم بان كان خماسياً) فحق ابنيته ان تكون مائة واحد وسبعين . وذلك بان تضرب اربع حالات اللام الثانية في الثمانية والاربعين المذكورة في الرباعي تصير مائة واثنين وتسعين ، يسقط احد وعشرون وذلك لانه يسقط بامتناع سكون العين واللام الاولى فقط تسع حالات الفاء واللام الثانية ويسقط بامتناع سكون اللام الاولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين ، ويسقط بامتناع سكون العين واللامين معا ثلث حالات الفاء يبقى مائة واحد وسبعون بناء ، (فمع كونه) كك ليس (حاويا) منها الا (لوزن فعلل بفتح الاول ، والثاني وتشديد اللام وفتحها كشقحطب) وهو غنم كريه القرن . و (حوى) ايضاً (فعللاً بفتح الاول ، والثالث وكسر الرابع كقهبلس) وهو الغمام او المرئة العظيمة او الحشفة العظيمة الكمرة (كذا فعلل بضم الاول وفتح الثاني وتشديد اللام الاولى وكسرها) . هذا ايضاً (من اوزان الخماسي كخبعثن) . قيل هو الابل الضخم (وفعلل بكسر الاول وفتح الثالث وتشديد اللام الاخيرة كسقر طعب) بمعنى الشيء الحقير . والمزيد فيه من الخماسي قليل جدا .

واعلم ان ماتقدم من كون الرباعي والخماسي صنفان مستقلان غير الثلاثي مذهب جمهور النحاة . وقال جماعة : ان اصلهما الثلاثي ، قال بعضهم : الزائد في الرباعي حرفه الاخير وفي الخماسي الحرفان الاخيران ، وقال بعض اخر : الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل اخره ولادليل صحيحاً لهذين القولين ، ويناقضهما اتفاق اللغويين على على ان وزن جعفر فعلل ووزن سفرجل فعلل مع اتفاق الجميع ، كما

يأتى عن قريب على ان الزائد اذا لم يكن تكرير الاصلي يوزن بلفظه فتأمل .

(وما غاير ما ذكرناه) من الاوزان للثلاثي المجرد والرباعي المجرد والخماسي المجرد ، (للزيداي الزيادة وهما) اي الزيد والزيادة (مصدرا زاد) يزيد ، (او) الى (النقص او نحوه) كتعدد اللغة ونحوه (انتمى كعلبط) بضمة ففتحة فكسرة ، بمعنى الطويل الضخم مثال للنقص ، لان (اصله علابط) بدليل انه لا يتوالى في كلامهم اربع متحركات في كلمة ، ولذلك سكنوا لام الفعل في نحو ضربت لما كان التاء كجزء الكلمة كما تقدم ذلك في باب الفاعل عند قوله .

والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا

(وحر نجم ومنطلق) مثالان للزيادة وهو واضح ، (وجخدب) بضمة فسكون ففتحة اضرب من الجراد وهو الاخضر الطويل الرجلين مثال لتعدد اللغات لان بعضهم يرويه بضم الدال والمشهور الفتح .

(والحرف ان يلزم تصاريف الكلمة) اي يوجد في جميع صيغها مجردها ومزيدها ، (فاصل كضاد ضرب و) الحرف (الذي لا يلزم) تصاريفها (هو الزائد ، مثل تاء اجتذى لسقوطها من) المشتق منه ؛ اعني (جذى يجذو وجذوة) اي ثبت قائماً (بضمن فعل اي بما تضمنه من الحروف ، وهو الفاء والعين واللام قابل يا ايها الصرفي) الحروف (الاصول فى وزن الكلمة فقابل) الحرف (الاول) الاصلي من الكلمة فعلاً كانت ، او اسماً (بالفاء و) الحرف (الثاني) الاصلي (بالعين والثالث) الاصلي (باللام . وقل وزن ضرب فعل ، و) قل وزن (يضرب يفعل) ولذلك يقال للضاد فاء الفعل وللراء عين

الفعل والمباء لام الفعل ، وهكذا الاسم فقل وزن فرس فعل ووزن مضرب مفعل . وقد علم من ذلك ضمنا المراد من قوله (وزائد بلفظه اكتفى كقولك في مكرم) ان وزنه (مفعل) فاكتفى في الميم بلفظه لانه زائد . ولا يذهب عليك ان المراد هنا ليس الوزن العروضي ولا التقريبي كقولهم في التصغير وزن دريهم فعيعل مع كون وزنه الحقيقي فعيلل !

وإنما اختير للوزن لفظ فعل المركب من الفاء واللام ، لوجود معناه اللغوي في كل الافعال والاسماء الشبيهة بها إذ لا يوجد فعل ولا اسم شبيه به إلا وهو في الاصل مصدر قد غير غالباً ، اما بالحركات كضرب المعلوم وضرب المجهول ، او بالحروف كيضرب وضارب ونحوهما او بالحذف كق وبع ونحوهما ، ولذلك يصح استعماله في كل فعل فيقال ضرب فعل ماض كما يقال الضرب فعل ونصر فعل ، كما يقال النصر فعل ، واما الاسم الصريح الذي لا يشبه الفعل اصلاً كرجل وفرس وجعفر وسفرجل ، فهو وان كان خالياً عن معنى الفعل إلا بتأويل بعيد ، لكنه الحق بهما في الوزن بهـذه الحروف الثلاثة طرداً للباب ، هـذا ان قلنا ان الميزان هذا الحروف مركبة خلافاً لبعضهم ، حيث جعل الميزان هذه الحروف من دون تركيب . وعلله بانه اشمل لانه ينطبق على كل حرف ساكناً كان او متحركاً فتحة كانت الحركة او غيرها ، وإلا فلابد في مقام التعليل من زيادة قولنا لوجود معنى الفعل اللغوي في المركب من هذه الحروف الثلاثة ، ووجوده في كل الافعال والاسماء الشبيهة بها الى آخر ما ذكر في التعليل .

وحاصل التعليل ان المركب من هذه الحروف وهو لفظ الفعل فرد من افراد الاسم ، ومدلوله شامل لمطلق افراد الفعل ولا شيء من الكلمات يجوز هذين الامرين معاً ، (ويستثني) من هذه القاعدة الحرف الزائد (المبدل من تاء) الزائدة في باب (الافتعال كمصطفى) اي كطائه المبدل من التاء ، فلا يوزن الطاء بلفظه فوزن مصطفى ليس مفطعل ، بل لابد من ان يوزن بلفظ التاء (فوزنه) (مفتعل) (او المكرر) اي يستثني الزائد المكرر من اصله فانه ايضاً لا يوزن بلفظه (كما سيأتي) بعيد هذا .

(وضاعف اللام) دون الفاء والعين : اي كرره (في الميزان) ، إذ اللام اقرب من العين والفاء بالزيادة (اذا اصل) من حروف الكلمة (بعد ثلاثة) اصلية (بقي كراء جعفر ، فقل وزنه فعلل) بتكرير اللام كما في الموزون (و) نحو (قاف فستق فقل وزنه فعلل) كذلك . هذا اذا كان الموزون رباعياً واذا كان الموزون خماسياً فيكرر اللام مرتين ، فيقال سفرجل وزنه فعلل بتشديد اللام الاولى .

(وان يك الحرف الزائد) حاصلاً من التكرير بان يكون (ضعف اصل) من اصول الكلمة ، ولا يكون إلا غير الفاء فتأمل . سواء كان التكرير للالحاق كشملل او لغيره كصرف ، وسواء كان من حروف الزيادة كالمثال الاول وسيأتي المراد منها ، ومعنى تسميتها بحروف الزيادة او من غيرها كالمثال الثاني وسواء كان التكرير بلا فصل كالمثالين ، او كان مع فصل في اسم كان (كتاء حلتيت) وهو صمغ الانجدان وهو ذو رائحة كريهة او في فعل وهو نحو (دال اغدودن) بمعنى طال الشعر او الزرع (فاجعل له) اي للضعف

باقسامه المذكورة (في الوزن ما) جعلت (للاصل بان تقابله بحرف من حروف فعل) ، فيقال وزن حلتيت فعليل لا فعليت اذ المكرر للالحاق هو لام الكلمة اعني التاء ولا يجوز ان يكون التاء ان اصليتين ، لان التضعيف في الرباعي والخماسي لا يكون إلا زائداً الا ان يفصل احد الحرفين عن الآخر بحرف اصلي كزلزل . وكذلك الكلام في اغدودن فيقال وزنه افعوعل اذ المكرر فيه للالحاق عين الكلمة اعني الدال اذ هو من غدن بالمعنين المذكورين او بمعنى الاسترخاء والسقوط او شدة اخضرار النبات بحيث يضرب الي السواد وقد يقال المغدودن للشاب الناعم وغداني الشباب غصه .

واعلم انه اذا كان في الموزون قلب اي نقل مكاني بان غير مواضع حروفه الاصلية بالتقديم والتأخير ، قلبت الزنة مثله . وذلك للتنبيه على ترتيب حروفه الاصلية واكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز. وقد جاء في غيرهما قليلاً : نحو امضحل واكرهف في اضمحل بمعنى ذهب وفنى واكفهر : بمعنى اشتداد ظلام الليل وله معاني آخر مذكورة في اللغة . فوزن الاولين اعفلل ووزن الاخيرين افعلل واكثر ما يكون القلب بتقديم آخر الكلمة على ما قبله كناء يناء في ناي يناي بمعنى بعد ، وذلك دليل النأي الذي هو المصدر وهو ناقص يائي مهموز العين لا اجوف يائي مهموز اللام ، فمن ذلك يعرف ان ناء يناء مقلوباً ناي يناي فوزن الاولين فلع يفلع ووزن الثانيين فعل يفعل وقس عليه ما يأتي من الامثلة .

وقد يقدم اللام عل العين نحو طأ من في طمان ، وذلك بدليل الطمأنينة ومنه اطمئن يطمئن اطمينانا ، وقد يقدم العين على الفاء

كايس في يئس وكالجاء في الوجه وكالآبار في جمع البئر ، فانه وزنه اعفال اذ الزائد فيه للجمعية كالزائد في الاقوال فتدبر جيداً . ومثله الآراء ، وقد يؤخر الفاء عن اللام كالحادي اذ اصله الواحد فاخر الواو ، وقلبت ياء وقد يقدم اللام على الفاء كاشياء في الشيء وفيها اقوال ثلاثة :

الاول : انها على وزن لفعاء واصلها شيئاً كحمراء فكرهوا اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين ؛ اي الالف مع كثرة استعمالها ، فقدموا اللام وهي الهمزة الاولى على الفاء اعني الشين ، ومنع صرفها للالف الممدودة .

قال في المصباح : جمع الشيء اشياء غير منصرف . واختلف في علته اختلافاً كثيراً والاقرب ما حكى عن الخليل ان اصله شيئاء فاستثقل وجود همزتين في تقدير الاجتماع ، فنقلت الاولى اول الكلمة فبقيت لفعاء كما قلبوا ادور فقالوا آدر انتهى . وهي عند المشهور اسم جمع لا جمع لشيء نظير القصباء والغضباء ، والطرفاء في القصبة والغضا والطرفة ، فان هذه الاسماء ايضاً اسماء جمع غير منصرفة للالف الممدودة ولا يلزم على هذا القول مخالفة الظاهر الا من وجه واحد وهو القلب وهو ثابت في اللغة كثيرا .

والثاني : انها على وزن افعال وليس فيها قلب ولا سبب من اسباب منع الصرف كبيت وابيات وقول واقوال ، لكنها منعت من الصرف توهماً انه كحمراء مع انه كابناء واسماء وهما منصرفان كما توهم في مسيل وميمه زائدة انها اصلية ، فجمع على مسلان كما جمع قفيز على قفزان . والقياس ان يجمع على مسايل كمقتل ومقاتل ومنبع

ومنابع ، وكما توهم ايضاً في منديل ومسكين ان ميمها اصلية مع كونهما من ندل وسكن فقيل تمندل وتمسكن والقياس فيهما تندل وتسكن ، وكما توهم ايضاً في مصيبة ومعيشة ان يائهما زائدة كياء قبيلة فهمزت جمعهما ، فقيل مصائب عند الجميع ومعائش عند بعضهم والقياس مصاوب ومعايش وهذا القول بعيد لوجهين .

الاول : منع الصرف بلا سبب غير موجود في كلامهم ، الا للتناسب والحمل على التوهم ما دام يوجد وجه صحيح بعيد عن الحكمة

والثاني : ان اشياء يجمع على اشاوى كعذارى ، ووزن افعال لا يجمع على فعالى واصل اشاوي اشائي بتشديد الياء وهمزة قبلها فقلبت الهمزة ياء فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت الوسطى وقلبت الاخيرة الفاً وابدلت من الاولى واواً فصارت اشاوي ويجمع ايضاً على اشايا كصحارى واشياوات كصحراوات وذلك دليل على ان مفردها فعلاء لا افعال .

والقول الثالث : انها على وزن افعاء بحذف اللام واصلها افعلاء جمع شيء بتخفيف الياء . وأصله شيء بتشديد الياء كبين ولين ، فجمع على افعلاء مثل ابنياء والينماء ثم خففت المفرد اعني شيء وقالوا: اشياء واصله اشيئاء فحذفوا الهمزة الاولى التي هي لام الكلمة ، وهذا القول بعيد من وجوه .

الاول : ان حذف الهمزة في اشياء اذن على غير القياس .

الثاني : ان المفرد اعني شيئاً بالتخفيف لو كان في الاصل شيئاً بالتشديد لكان الاصل اكثر استعمالاً من المخفف قياساً على اخواته فان بينا وسيداً وميتاً بالتشديد اكثر من بين وسيد وميت ، بالتخفيف

ولم يسمع شيء بالتشديد فضلاً عن ان يكون اكثر استعمالاً من شيء بالتخفيف .

والثالث : انك تصغر اشياء على اشيئاء بتشديد الياء ، وذلك يمنع كون اشياء اصله اشيئاء على وزن افعلاء لانها على هذا تكون جمع الكثرة وجمع الكثرة اذا اريد تصغيره ولم يكن له جمع قلة وجب رده الى المفرد ، وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة حسبما ما يقتضيه فان كان المفرد من ذوي العقول فبالواو والنون وإلا فبالالف والتاء ، فكان يجب ان يقال في التصغير شييئات بفتح الياء الاولى وتشديد الثانية وكسرها .

وايضاً يرد على هذا القول ما ورد على سابقه ، اما ورود الجمع على اشاوى وغيرها فظاهر ، لان افعلاء لا يجمع على تلك الاوزان واما لزوم منع الصرف بلا سبب فلان افعاء ليست من صيغ المؤنث بالالف الممدودة ولا يفيده تقدير اللام ، لانه في حكم المعدوم حيث لا يدخل في الوزن فاصح الاقوال اذن القول الاول .

لطيفة قيل انه سئل نحوي عن اشياء ومنع صرفه فقال النحوي كيف تسئل عنها ، وقد نهى الله تعالى عن سئوالها حيث قال عز من قائل لا تسئلوا عن اشياء ان تبدلكم تسوءكم .

ثم ان كان في الموزون حذف تحذف مقابل المحذوف في الوزن ايضاً ، فيقال وزن قاض فاع بحذف اللام عن الوزن كما حذف عن الموزون ويجعل اعراب الوزن رفعاً وجراً تقديرياً مثل الموزون ، ولا يعدل عن ذلك لا في القلب ولا في الحذف ، إلا ان يراد بيان الاصل فيهما فيقال وزن ادر في جمع دار في الاصل افعل ، ووزن قاض في

الاصل فاعل .

وقد علم مما ذكر ان القلب يعرف اما باصله كما في ناء يناء والنأي ، او بامثلة اشتقاقه كالجاء والحادي او بصحته كايس ، اذا القياس قلب الياء الفاً فلما لم يقلب يعلم ان فيه قلب واصله يئس والياء في الاصل لا ينقلب الفاً لانها فاء الكلمة فبقيت بعد القلب على حالها ، او بقلة استعماله كادر جمع دار او باداء ترك القلب الى منع الصرف بغير سبب كاشياء ، وقد يعرف باداء تركه الى اجتماع همزتين نحو جاء على وزن قاض لانه اسم فاعل من من جاء يجيء معتل العين مهموز اللام ، فاصله جايىء بتقديم الياء على الهمزة فلولم يقلب يجعل الهمزة مكان الياء لوجب ان تقلب الياء التي بعد الف الفاعل همزة مثلها في سائر . وحينئذ يؤدي الى اجتماع همزتين وذلك مستكره .

ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال ، بل قد يكون كثيرة كالجاء والحادي ، وقد يكون اصله متروكاً كالقسي في جمع قوس واصله قووس على فعول بفتح الفاء قدمت اللام على العين ، فصار قسوو على وزن فلوع قلبت الواو المتطرفة ياء وواو الجمع ايضاً . وكسرت القاف والسين للاتباع والمناسبة فصار قسى على وزن فليع بكسر الفاء وترك الاصل فلم يستعمل ابداً . وايضاً ليس صحة الكلمة دائماً دليلاً على كونها مقلوبة اذ قد تكون لاشياء آخر كما في حول وعور واجتور والحيدي واستحوذ ، وكذا قلة استعمال احدى الكلمتين وكثرة استعمال الاخرى لمناسبة لها لفظاً ومعنى لا يدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبة ، فان رجلة في جمع رجل اقل استعمالاً من رجال وليست بمقلوبة منه

وايضاً ليس القلب قياساً إلا فيما يؤدي الى اجتماع همزتين فانه حينئذ قياسي عند بعض .

(واحكم بتأصيل) جميع (حروف سمسم) وهو كزبرج حب ابيض ذو دهن ، وكجعفر اسم للثعلب (و) احكم ايضاً بتأصيل حروف (نحوه) وهو كل رباعي بني من حرفين ، ولم يصح اسقاط ثالثه قيل وانما حكم حينئذ بتأصيل جميع حروفه ، لان اصالة الاثنين منها محققة ولابد من ثالث مكمل للاصول وليس احد الباقيين باولى من الآخر لعدم المرجح ، فحكم باصالتهما لاستحالة الترجيح بلا مرجح ، واليه اشار بقوله (لانه لا يصح اسقاط شيء منها والخلف ثابت فى ما صح اسقاطه) اي ثالثه (كلملم بكسر الثالث) على وزن الامر الحاضر من دحرج (وكبكب) بالوزن المذكور ، فالجميع على ان الثالث منهما يصح اسقاطه لكن اختلفوا في زيادته واصالته (فالكوفيون) على ان (الثالث) منهما (زائد مبدل من حرف مماثل للثاني) منهما ، فاصلهما لمم وكبب بتشديد الثاني منهما فابدل الميم الثانية فى الاولى لاماً والباء في الثانية كاءً استثقالاً لتوالي ثلاثه امثال (والزجاج) وهو من البصريين ، على ان الثالث منها (زائد غير مبدل) فاصلهما لمم وكبب من دون تشديد ، (وبقية البصريين) غير الزجاج على ان الثالث منهما (اصل) وذلك لمجيء مصدرهما على وزن فعللة كدحرجة ولو كانا كما يقول الكوفيون لجاء مصدرهما على تفعيل . (هذا) خاتمة ميزان الكلمة لتمييز الحرف الاصلي والزائد منها .

(وحروف الزياده عشرة) ومعنى زيادتها انها يتفق لها حكم

الزيادة كثيراً لا انها تكون ابداً زوائد وبعبارة اخرى ليس معنى كونها حروف الزيادة ، انها لا تكون الا زائدة إذ ما منها حرف إلا وهو قد يكون اصلاً في كثير من المواضع ، بل المعنى انه اذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك المزيد الا من هذه الحروف الا ان يكون الحرف المزيد تضعيفاً ، سواء كان التضعيف للالحاق كقردد وجلبب ، او لغيره كعلم وصرف .

والحاصل ان الزيادة التي لغير التضعيف لا يكون الا من هذه الحروف واما التي بالتضعيف ، سواء كان للالحاق او لغيره فقد تكون منها ، وقد تكون من غيرها وتفسير الالحاق قد تقدم مرارا .

وقد (جمعها الناظم اربع مرات في بيت) .

وهو هناء وتسليم تلا يوم انسه نهاية مسئول امان وتسهيل

وجمعها ايضاً بعض آخر فى بيت آخر وهو :

يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه

وايضاً يحكي ان تلميذاً سئل شيخه عن حروف الزيادة ، فقال الشيخ : سئلتمونيها فظن التلميذ انه احاله على ما اجابه بها من قبل فقال : ما سألناك إلا هذه المرة ، فقال الشيخ : اليوم تنساه فقال والله ما انساه فقال يا احمق قد اجبتك مرتين .

ويحكى ايضاً ان المبرد سأل المازني عنها فقال :

هويت السمان فشيبنني وقد كنت قد ما هويت السمان

فقال انا اسألك عن حروف الزيادة وانت تنشدنى الشعر فقال : اجبتك مرتين قيل واحسن ما قيل فيه لفظاً ومعنى قوله سئلت حروف الزائدات عن اسمها ، فقالت ولم تبخل امان وتسهيل وقد ركب منها

كلمات اخر نحو وهم يتسائلون ، وما سئلت يهون والتمسنا هواي . وانما اختير هذه الحروف لاجل الزيادة لكونها اسلس على اللسان .

(فالف اكثر من) حرفين (اصليين صاحب زائد بغير مين) وكذب ولا يكون ذلك في اول الكلمة ، لتعذر الابتداء بالساكن بل قد يكون ثانياً (كالف حاجب) وثالثاً كعماد ورابعاً كاكرام وخامساً كسلامي وسادساً نحو قبعثري وسابعاً نحو بردرايا (بخلاف) ما لم يصاحب ازيد من حرفين نحو (الف قال والياء كذا) اي كالالف. (والواو) ايضاً (يكونان زائدين اذا صحبا اكثر من اصلين) اي اذا كانا مع ثلاثة اصول فصاعداً (ان لم يقعا مكررين ، ولم يصدر الواو مطلقاً) اي سواء كان قبل اربعة اصول ، ام لا (ولا الياء) اي لم يصدر الياء (قبل اربعة اصول في غير المضارع) ، اما في المضارع فكالواو يعني زائدة مطلقاً مثال الياء الجامع للشرائط (نحو صيرف) على وزن جعفر الرجل المحيل ، (وقضيب) على وزن فعيل آلة الرجولية ومثال المضارع يضرب ويخرج ، (و) مثال الواو كذلك (عجوز وجوهر) الاول مثال للواو الزائد بين العين واللام ، والثاني للزائد بين الفاء والعين عكس مثالي الياء ، (فان لم يصحبا اكثر من اصلين كبيت وسوط او وقعا مكررين كما هما) اي كالياء (في يؤيؤ لطائر) ذي مخلب يشبه الباشق ، (و) الواو في (وعوع بمعنى صوت) السبع (او تصدر الواو كورنتل) يقال : وقع الناس في ورنتل اي في شر ، (او) وقع (الياء قبل اربعة) (اصول) في غير المضارع (كيستعور) ، وهو الباطل يقال فلان ذهب في اليستعور أي في الباطل وهو ايضاً اسم بلد وجزاء الشرط اعني قوله فان لم

يصحبا قوله (فاصلان) ، فالواو والياء في جميع هذه الصور الاربع اصلان اما في الصورة الاولى فلان القول بزيادتهما مستلزم لكون بنية الاسم اقل من ثلاثة احرف ، وهو خلاف الاصل واما في الصورة الثانية فلانها من قبيل لملم ، واما في الصورة الثانية فلان الواو لا تزاد في اول الكلمة مطلقاً ، واما في الصورة الرابعة فلأن الياء لا يكون زائداً قبل اربعة اصول الا في الفعل .

(وهكذا همز وميم يكونان زائدين ان سبقا) ؛ اي تصدرا على (ثلاثة)حروف (فقط تأصيلها) اي تأصيل تلك الحروف الثلاثة (تحقق) فزيادة الهمزة (كاصبع و) الميم نحو (مجذع فان لم يسبقا) ثلاثة اصول بان كانا في الوسط ، او في الآخر كقراء وضرغام (او سبقا اربعة) اصول كاصطبل ومرز نجوش ، (او) سبقا (ثلاثة لم يتحقق اصالتها) نحو امور وميت (فاصلان كذا همز آخر) الكلمة (يكون زائداً اذا وقع بعد الف اكثر من حرفين اصلين لفظها ردف كحمراء وعلباء فان وقع بعد الف قبلها) اصل واحد : نحو ماء او (اصلان فقط كسماء) او لم يكن بعد الف نحو مرء (فاصل) .

(والنون في الآخر كالهمز فيكون زائدا اذا وقع بعد الف) زائدة (قبلها اكثر من اصلين ، كندمان) من ندم (بخلاف رهان) من رهن (وهجان) من هجن (والنون ، اذا كان ساكنا في الوسط نحو غضنفر للاسد اصالة كفى واعطى زيادة) .

حاصله ان النون يكون زائدا بشرطين : الاول ان يكون ساكناً . والثاني ان يكون في الوسط الحقيقي (بخلاف ما اذا كان متحركا نحو غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طاير من

طيور الماء طويل العنق فان نونه متحركة فليس بزائد بخلاف ما اذا كان (لا في الوسط) الحقيقي (نحو عنبر) ، فنونه ايضاً ليس بزائد

(والتاء تكون زائدة في التأنيث كمسلمة والمضارع كتضرب ونحو الاستفعال والتفعيل وما صرف منهما كاستخراج وتسنيم والمطاوعة) وقد تقدم معناها في ما سبق (كالتعليم والتدحرج والاجتماع والتباعد وما صرف منهما) .

(تتمة ـ تكون السين زائدة في الاستفعال ، والهاء تكون زائدة وقفاً في) ما (الاستفهامية المجرورة) بالحرف (كلمه ، و) بالاسم نحو (جئت بجيء مه) كما تقدم في باب الوقف في قوله :

وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها واو لها الهاء ان تقف

(و) (الفعل المجزوم) اي تكون الهاء زائدة ايضاً في الفعل المجزوم (نحو لم تره ولم يقضه) ، كما تقدم في ذلك الباب ايضاً في قوله :

وقف بها السكت على الفعل المعل بحذف آخر كاعط من سئل

(و) تكون الهاء زائدة على قول (في الامهات) قال في المصباح : الام الوالدة ، وقيل اصلها امهة ولذا تجمع على امهات .

واجيب بزيادة الهاء وان الاصل امات . قال ابن جنى دعوى الزيادة اسهل من دعوى الحذف وكثر في الناس امهات ، وفى غير الناس امات للفرق والوجه ما اورده في البارع ان فيها اربع لغات ام بضم الهمزة وكسرها وامة وامهة ، فالامهات والامات لغتان ليست احداهما اصلاً للاخرى ولا حاجة الى دعوى حذف ولا زيادة انتهى .

(و) تكون الهاء ايضاً زائدة في (الاهراق) مصدر باب الافعال

من ريق على قول قال في المصباح : راق الماء والدم وغيره ريقا من باب باع انصب ويتعدى بالهمزة فيقال اراقه صاحبه والفاعل مريق والمفعول مراق ، وتبدل الهمزة هاء فيقال هراقة والاصل هريقه وزان دحرجه ولهذا تفتح الهاء من المضارع ، فيقال يهريقه كما تفتح الدال من يدحرجه وتفتح من الفاعل والمفعول ايضاً فيقال مهريق ومهراق .

قال امرء القيس : وان شفائي عبرة مهراقة والامر هرق ماءك والاصل هريق وزان دحرج . وقد يجمع بين الهاء والهمزة ، فيقال اهراقه يهريقه ساكن الهاء تشبيهاً له باسطاع يسطيع كان الهمزة زيدت عوضا عن حركة الياء فى الاصل ، ولهذا لا يصير الفعل بهذه الزيادة خماسياً ودعا بذنوب فاهريق ساكن الهاء ، وفي التهذيب من قال اهرقت فهو خطاء في القياس . ومنهم من يجعل الهاء كانها اصل ويقول هرقيت هرقا من باب نفع . وفي الحديث امرأة كانت تهراق الدماء بالبناء للمفعول ، والدماء نصب على التميز ويجوز الرفع على اسناد الفعل اليها . والاصل تهراق دماؤها ، لكن جعلت الالف واللام بدلاً عن الاضافة كقوله تعالى عقدة النكاح اي نكاحها انتهى .

قال نجم الأئمة : اعلم ان اللغة المشهورة اراق يريق ، وفيها لغتان اخريان هراق بابدال الهمزة يهريق بابقاء الهاء مفتوحة ، لان الاصل ياريق حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس فلما ابدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان ، فقلت يهريق مهراق اهرق لا تهرق بسكون الهاء في كلها قال سيبويه : الهاء الساكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها ، كما قلنا في اسطاع وللمبرد ان يقول بل هذه الهاء الساكنة هي التي كانت بدلاً من الهمزة ، ولما تغير

صورة الهمزة واللغة من باب افعل . وهذه الباب يلزم اوله الهمزة استنكروا خلو اوله من الهمزة ، فادخلوها ذهولاً عن كون الهاء بدلاً من الهمزة ، ثم لما تقرر عندهم ان ما بعد همزة الافعال ساكن لاغير اسكنوا الهاء فصار اهراق . وتوهمات العرب غير عزيزة كما قالوا في مصيبة مصائب وفي مسيل مسلان انتهى . ونحن بينا سابقاً الكلام في مصيبة ومصائب ومسيل ومسلان ، اما اسطاع فسيجيء بيانها عن قريب .

(واللام تكون زائدة في الاشارة المشتهرة) كما تقدم في باب اسماء الاشارة ، (نحو ذالك وتلك وهنالك و) تكون اللام ايضاً زائدة (في طيسل كجعفر : اصله طيس وهو الكثير من كل شيء او هو الرمل او خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهواء .

(وامنع يا ايها الصرفي زيادة) شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولنا سئلتمونيها (بلا قيد ثبت) فى المسائل السابقة (كما بيناه) مفصلاً مشروحا ، (ان لم تبين حجة على زيادته من اشتقاق) يثبت زيادته (فان بينت) حجة زيادته (قبلت ، فيحكم بزيادة نوني حنظل وسنبل لسقوطهما) اي النونين (في كحظلت الابل) قال في المصباح : الحنظل نبت مر ونونه زائدة ، وقالوا بعير حظل وزان تعب يأكل الحنظل انتهى .

(و) في (اسبل الزرع) قال في المصباح : سنبل الزرع اخرج سنبله واسبل بالالف اخرج سنبله انتهى . (و) يحكم ايضا بزيادة (همزتي شمأل واحبنطأ) بمعنى الصغير البطن لسقوطهما اي الهمزتين في الشمول بضم الشك ، يقال شملت الريح شمولاً اذا هبت شمالاً ؛

وفي الحبط بفتحتين ، (و) يحكم ايضا بزيادة (ميمي د لا مص) وهو الشيء البراق (وابنم) بمعنى الابن لسقوطهما في الدلاصة والبنوة (و) يحكم ايضا بزيادة (تائي ملكوت) بفتح الميم (وعفريت) لسقوطهما في الملك بضم الميم والعفر بفتح العين والفاء بمعنى وجه الارض ويطلق على التراب وقد يطلق العفريت على الشجاع الماكر وعلى الخبيث الداهي ، (و) يحكم ايضا بزيادة (سيني قد موس) بمعنى القديم (واسطاع) اصله اطاع من الاطاعة اي باب الافعال وهمزته قطع ، فمضارعه يسطيع بضم الياء واصله يطيع والسين زائدة عوضا عن نقل حركة عين الفعل لان حركتها نقلت الى فاء الفعل ، وقال بعضهم : اصل اسطاع استطاع من باب الاستفعال والهمزة وصل فحذفت التاء لتعذر الادغام ، وفي بعض اللغات تفتح الهمزة وتجعل همزة قطع بعد حذف التاء ، والى جميع ما فصلنا اشار الشارح بقوله : (لسقوطه في الشمول والحبط والدلاصة والبنوة والملك والعفر والقدم والطاعة) .

فصل في زيادة همزة الوصل

واعلم ان الاكثرين على ان الابتداء بالساكن متعذر مستحيل مطلقا وقال بعضهم : انه متعسر لا مستحيل في غير الالف ، واما فيه فهو كما قاله الاكثرون وقد نقلنا فى باب المعرب والمبني عن الشيخ جواد التبتي انه قال : ان اهل التبت يبتدؤن بالساكن . والعهدة عليه لان اهل البيت ادرى بما في البيت . وقال بعض المدققين : انه يمكن في الفارسية في نحو شتر بمعنى الابل ورده بعضهم بان ذلك محال بل

لابد من الابتداء بمتحرك ولما كان ذلك في شتر ونحوه في غاية الخفاء ظن انه ابتدء بالساكن بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف قريب من الهمزة المكسورة ، وللطف الاعتماد لايتبين ذلك انتهى ملخصاً . واظن ان سكرد وفي لغة التبت من هذا القبيل وكيفكان فالاصل ان يكون اول حرف من الكلمة متحركاً ولا يكون اولها ساكنا الا في المواضع العشرة الاتية ، ولام التعريف وميمه على قول .

وال الموصولة والهمزة في كثير منها عوض مما اصابها من الوهن اذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخلقة ، وقد حذف لاماتها نسياً منسياً فهى في حكم المحذوف وهو وهن على وهن لان المحذوف نسياً منسيا كالعدم ، وليس يجب في جميع الثلاثي المحذوف اللام تعويض الهمزة منها كما كما في غدويد ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان (للوصل همز سابق) ؛ اى مقدم في اول الكلمات الاتية (لايثبت) الهمز لفظا بل يحذف في الدرج ، (الا اذا ابتدء به لانه جيء به لذلك) اى للابتداء به لدفع الابتداء بالساكن (كاستثبتوا) فلا يحذف حينئذ لفظاً كما لايحذف خطاً مطلقاً ، الا في ابن بين العلمين فيجوز فيه حذفه خطاً ايضاً كما تقدم في اوائل باب المنادي لكن بشرطين ذكرهما في حاشية المغنى في باب ضمير الفصل وهذا نصه الالف انما تحذف من ابن اذا وقع صفة بين العلمين ولم يكن الآبن مضافاً الى الجد بل الى الاب الاقرب وكذا التنوين لايحذف من العلم الاول الا في هذه الصورة وكذا لا تحذف الالف اذا كان الابن خبرا عن العلم الاول وكذلك تنوينه انتهى وقد تقدم اجمال ذلك هناك والا في الميم المشدده في اللهم اذا قلنا انه فعل امر اصله ام وقد تقدم ايضا هناك وقد تقلب همزة الوصل

قطعا كما بينا في خاتمة باب العلم في اصمت وفي نداء الله (وهو) اى همزة الوصل (لايكون للمضارع مطلقا) سواء كان ثلاثيا ، ام رباعياً مجرداً ام مزيداً فيه لان المضارع مبدو بحرف المضارعة ، وهو متحرك ابدا فلم تحتج لهمزة الوصل (ولا لماض ثلاثى) مجرد نحو امر (ولا رباعي) في العدد مطلقا ، كاكرم ودحوج (بل لفعل ماض احتوى على اكثر من اربعة) ، وذلك احد عشر فعلاً تسعة من الثلاثى المزيـــد فيه وهي انطلق واحمر واحمار واقتدر واستخرج واقعنسس واسلنقى واجلوّزوا عشوشب واثنان من الرباعى المزيد فيه نحو احر نجم واقشعرّ ، لكن بشرط ان لايصير هذه الافعال اعلاماً والا تنقلب الهمزة قطعاً في حال علمية الفعل كما تقدم وهذا بخلاف همزة الوصل في الاسماء ، فانها فيها لاتنقلب قطعا وان صارت علما الا في لفظ الجلالة قال الرضى اعلم ان حروف الجر لايحذف مـــع بقاء عملها قياسا الا في الله تسما عند البصريين واجاز الكوفية قياس سائر الفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن وذلك غير جائز عند البصريين لاختصاص لفظة الله بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسماها بخصائص فمنها اجتماع يا واللام في يالله ومنها قطع الهمزة في يالله وافالله وهالله ومنهما الجر بلاعوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحوهما الله وهمزة الاستفهام نحوآلله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامـــه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر انتهى ومن هنا يعرف الوجه في ضم الهاء من عليه الله في سورة الفتح مع كون القياس كسرها لتنبه (نحو انجلى واستخرج) وهما من تسعة الثلاثى المزيد فيه فالهمزة فيهما للوصل

(و) كذا الهمزة في (الامر والمصدر منه) اى من ماض احتوى على اكثر من اربعة (نحو انجل واستخرج وانجلاء واستخراجا وكذا امر الثلاثى) سواء كان ناقصاً (كاخش وامض ام لا (و) هو نحو (انفذ) .

وانما جاز تسكين اوائل الافعال لكثرة التصرف فيها فجوزوا اسكان اولها وان كان ذلك تصرفاً على الوجه المستبعد لكونه موجباً للاحتياج الى همزة الوصل ، وخصوا ذلك بما ماضيه على اربعة او اكثر دون الثلاثى ، لان الخفة بالثقيل اولى واما في فاء الامر من الثلاثى نحو اخرج واضرب فلكونه ماخوذاً من المضارع الواجب تسكين فائه دفعاً لتوالى اربع حركات في كلمة واحدة . وانما لم يسكن عينه لانها لمعرفة الاوزان ، واما لامه فلانها للاعراب ولم يسكن حرف المضارعة لانه زاد على الماضى ، فلو سكنت لاحتيج الى همزة الوصل فيزداد الثقل . ولذلك لما حذف المضارعة في امر المخاطب للتخفيف لكونه اكثر استعمالاً من امر الغائب ، احتيج في الابتداء الى همزة الوصل .

وانما الحقوا مصادر الافعال التي في اوائلها همزة الوصل بها وان كانت المصادر اصول الافعال في الاشتقاق عند المحققين ، لانها في التصرف والاعلال فروع الافعال كما تقدم ذلك في باب المفعول المطلق واما اسماء الفاعل والمفعول فانما سقطت من اوائلهما همزة الوصل وان كانا ايضاً من الاسماء التابعة للافعال في الاعلال للميم المتقدمة على الساكن ، كما سقطت في المضارع لتقدم حرف المضارعة .

تنبيه — قد يجيء في باب التفعل والتفاعل همزة الوصل ، اذا

ادغم تائهما في الفاء نحو اطير واثاقل . وسيجيء توضيح ذلك في الفصل الثامن من باب الابدال انشاء الله تعالى مفصلا .

وانما لايحذف همزة الوصل خطأ لئلا يلتبس الامر من باب علم الثلاثي المجرد بامر علم من باب التفعيل ، فان قيل يعلم بالاعجام قلت الاعجام يترك كثيراً ومن اجل ذلك فرقوا بين عمر بضم العين وفتح الميم وبين عمرو بفتح العين وسكون الميم بالواو ، وقد تقدم في اوائل الكتاب ان الحذف في بسم الله لكثرة ا ستعمال ، ولم يحذف في اقرء باسم ربك لقلة الاستعمال .

والاصل في همزة الوصل الكسر لانها مبنية والاصل في المبنى السكون والاصل في تحريك الساكن الكسر . وانما لم تكسر في نحو انصر واكتب لان بتقدير الكسرة يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة ولااعتبار للنون والكاف لان الحرف الساكن ليس حاجزاً حصيناً عندهم ، واما في المبنى لما لم يسم فاعله فلاتباع ودفع الاشتباه ، كما تقدم في بابه .

(وهو) اى الهمز للوصل (في اسم) وقد تقدم في اوائل الكتاب ان اصله سمو عند بعض ، ووسم عند بعض اخر فحذمت لامه على الاول وفائه على الثانى وعوض منها الهمزة (و) في است وهو العجز) من كل شى او حلقة الدبر واصله سته كجبل بدليل استاه حذفت لامه اعنى الهاء وعوضت عنها الهمزة قد تقدم في ان الناصبة المصدرية ماينا سب المقام فراجع ان شئت (و) في (ابن) اصله بنو بفتحتين وقيل بكسر الباء ، وقيل : اصله بنى بالياء من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاساس ، وكيفكان حذفت

لامه وعوض عنها الهمزة . (و) في (ابنم وهو ابن زيدت عليه ميم) للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى شديد الزرقة ، وليست هي بدلاً من لام الكلمه والا لكانت اللام في حكم الثابتة ، فلا تحتاج الى التعويض بهمزة الوصل ، وتتبع نونه وراءامرء الميم والهمزة في الحركات كما تقدم ذلك في اوائل الكتاب عند بيان لغات الفم

قال بعض المحققين : وجد الاعراب في اخر الكلمة ووسطها في امرء وابنم كقوله تعالى : « ان امرء هلك وماكان ابوك امرء سوء » ولكل امرء منهم يومئذ شان يغنيه » واختلف اهل البلدين في هذين الاسمين فقال الكوفيون : انهما معربان من مكانين كما ذكر ، قال البصريون ان الحركة الاخيرة هي الاعراب وماقبلها تابع وانا اقول بما وجد الاعراب في وسطه يدودم والاسماء الستة فى بعض الحالات فتامل كل ذلك (سمع فحفظ) ولكن (لم يقس عليه وسمع ايضاً في اثنين وامرء وتأنيث لهذه الثلاثة تبع وهو) اى تأنيثها (ابنة واثنتان ، وامرئة وفي ايمن في القسم) قال في المصباح : ايمن اسم استعمل في القسم والتزم رفعه كما التزم رفع لعمر الله ، وهمزته عند البصريين وصل واشتقاقه عندهم من اليمن وهو البركة ، وعند الكوفيين قطع لانه جمع يمين عندهم . وقد يختصر منه فيقال ويم الله بحذف الهمزة والنون ، ثم اختصر ثانياً فقيل م الله بضم الميم وكسرها انتهى .

وقال بعض المحققين : انما فتح الف ايمن مع كونه للوصل ، لانه جمع يمين والفه للقطع ثم جعل للوصل لكثرة الاستعمال وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف ولاشك ان التخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل تسقط الهمزة فى اللفظ ولاخفة مثل السقوط انتهى .

(قال ابن هشام : وينبغى ان يعدّوا ال الموصولة وايم لغة في ايمن) في القسم (فان قالوا) انما لم نعدها ، اذ (هي) مخففة من (ايمن فحذفت اللام) اعنى النون (قلنا فى جوابهم وابنم) ايضاً ، يلزم على ذلك ان لاتعدوه اذ (هو ابن فزيدت) عليه (الميم) وايضا (قلت) مؤيدا لابن هشام (وعلى هذا ينبغى ان يعدوا ايضاً ام لغة فيه) اى في ايمن ، وانا اقول ايضاً وعلى هذا ينبغي ان يعدوا ام المعرفة في لغة طى .

(فاعلم همزال المعرفة كذا اي وصل وهـذا) كما قلنا في باب المعرف باللام (اختيار لمذهب سيبويه) من ان الهمزه فيها وصل ، اجتلبت للنطق بالساكن (و) اما (الخليل) فانه (يقول) انها بجملتها حرف تعريف . ومعلوم (انه) حينئذ (قطع) لانه على هذا جزء الكلمة كهمزة امر وان والى ، (كما تقدم في بابه) اى باب المعرف باداة التعريف (مبينا ، ويخالف همزتها ماقبله في انه يبدل مدا في الاستفهام) اى تنقلب الفا اذا دخل عليها همزة الاستفهام ، (نحو) قوله تعالى : (قل ء الذكرين حرم او يسهل) اي يجعل بين اى بين الهمزة وبين الف (نحوء الحق ان دار الرباب تباعدت او انبت حبل ان قلبك طائر) ، وكل ذلك للفرق بين الخبر والاستخبار

وانما فتحت همزة ال وام لكثرة استعمالها فطالب التخفيف بفتحها قيل وفتحت همزة ايمن ايضا للتخفيف لان الجملة القسمية لكثرة استعمالها يناسبها التخفيف ، اذ هي مع جوابها في حكم جملة واحدة الاترى الى حذف الخبر في ايمن ولعمرك وجوباً كما تقدم مفصلا في باب المبتدء والخبر وحذف النون من ايمن ، وحكى عن بعض العرب

كسر همزة ايمن وايم على الاصل .

وانما حذفت الهمزة في الدرج عند الخليل مع كونها قطعاً عنده لكثرة استعمالها في كلامهم وهكذا على قول من يجعل الهمزة حرف تعريف ، ويقول ان اللام زائدة للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام .

وليعلم ان اثبات الهمزة وصلاً لحن ، وشذ في الضرورة كقوله :

كل سر جاوز الاثنين شاع كل علم ليس في القرطاس ضاع

باثبات همزة اثنين ، وكذلك قوله في هذا المعنى ايضاً :

اذا جاوز الاثنين سر فانه بيث وتكثير الوشاة قمين

والمحذوف في نحو استغفرت لهم ام لم تستغفر وانذرتهم ام لم تنذرهم ، واتخذناهم ونحوها انما هو همزة الوصل للاستغناء بهمزة الاستفهام .

هذا باب الابدال

وهو في اللغة تنحية شيء وجعل شيء آخر مكانه ، او تغيير صورة الشيء وفي الاصطلاح جعل حرف مكان غيره وهو اعم من قلب الواو والياء والألف والهمزة ، ويعرف الابدال بأمثلة الاشتقاق كتراث فان امثلة اشتقاقه وهي ورث يرث وارث موروث تدل على ان التاء بدل من الواو وبقلة الاستعمال كالثعالى ، فانه اقل استعمالاً من الثعالب فيعرف من ذلك ان الياء بدل من الباء ، ويكون المبدل منه زائداً في اصل الكلمة كضويرب ، فانه فرع ضارب والالف فيه زائد ، فالواو في الفرع ايضاً زائد مبدل من الألف ويكون المبدل اصل فى الفرع كمويه ، فانه فرع ماء والواو والهاء في مويه اصل ، اذ التصغير يرد الأشياء الى اصولها ان كانت الحروف من الاصول فالواو والهاء في التصغير مبدلتان من الالف والهمزة من المكبر ، ويلزوم بناء مجهول في كلامهم لو لم يجعل بدلاً كاهراق . وقد تقدم الكلام فيه مفصلاً ونحو اصطبر وادّارك على مايأتي ، فانه لو لم يحكم بكون الطاء بدلاً من تاء افتعل والدال من تاء تفاعل لزم بناء افطعل وافاعل في كلامهم ، وهما مجهولان لأنهما قليلا الوجود والكثير افتعل وتفاعل ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان (حرف الابدال عدها في التسهيل ثمانية ، وزاد هنا الهاء وقد تقدم انها بدل من التاء في الوقف على نحو رحمة ونعمة) فلذلك لم يبحث منها هنا ، (نصارت) احرف

الابدال (تسمة يجمعها قولك هدات موطيا) ، ومعنى هدأت سكنت من السكون ضد الحركة وموطيا حال من التاء في هدأت وهو اسم فاعل من اوطأته خففت همزته بابدالها ياء ، لانفتاحها وانكسار ما قبلها .

فحاصل معنى هذا التركيب اني سكنت حال كوني جاعلاً لفلان وطيئا ، ومعنى كونها حروف الابدال ان الابدال لا يقع إلا منها لا انها تكون ابداً مبدلة ، وايضاً لا يبدل حين يبدل عن اي حرف اتفق بل عن بعض الحروف حسب ما يأتي تفصيله .

(فابدل الهمزة اي خذها بدلاً من واو ومن ياء) وجوباً (حال كون كل) واحد (منهما في آخر) الكلمة . وفي (اثر الف) اي بعد الف (زيد نحو رداء وكساء) اصلهما رداي وكساو قلبت الياء والواو همزة ، اما لعدم الاعتداد بالالف فصارتا كانهما وليا الفتحة او لأنهم نزلوا الألف منزلة الفتحة ، فقلبوهما الفاً فاجتمع الفان فكرهوا حذف احديهما او تحريك الاولى منها لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصارت همزة (بخلاف) الواو والياء في (تعاون وتباين لعدم تطرفهما) اي لعدم كونهما في الطرف ؛ اي في الآخر ، (و) بخلاف الواو والياء في (نحو غزو وظبي ، لعدم تلوهما الألف) اي لعدم وقوعهما بعد الالف . (و) بخلاف الواو والياء في (نحو واو وواي لاصالة الالف) لان اصلهما ووى وواي .

(وفي اسم فاعل ما اي فعل اعل عينا) اي اجري الاعلال في العين منه (ذا اي ابدال الهمزة من ياء ومن واو اقتفى) ايضاً وجوباً (كبائع)

من بيع ، (وقائم) من قوم (بخلاف ما لم تعل عينه) اي لم يجر الاعلال في عينه (وان اعتلت) اي وان كانت عينه حرف علة ، فلا يبدل الهمزة من الواو والياء في اسم فاعله بل يبقيان على حالهما (نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور) .

(والاعلال اعطاء الكلمة حكمها) اي اجراء الاعلال فيها على ما يقتضيها القواعد (من حذف) كبع ، وقل (وقلب) كباع وقال (ونحو ذلك) كادغام المتجانسين ، (والاعتلال كونها) اي بعض جزاء الكلمة (حرف علة) فلا تنافي بين قوله ما لم تعل وان اعتلت .

(والمد الذي زيد ثالثا فى الواحد همزاً يرى بالابدال في جمعه على مفاعل) اي على منتهى الجموع ، الفاً كان المد في المفرد (مثل كالقلائد) ، او ياء (و) هو نحو (الصحائف) ، او واواً (و) هو نحو (العجائز) ومفرداتها قلادة وصحيفة وعجوز . والمد في كل واحد منها زائد والزائد بالتغيير اولى ، (بخلاف) المد (الذي لم يزد) في المفرد بل هو من اصله (نحو مفازة ومفاوز بمعنى الموضع المهلك : مأخوذة من فوز بالتشديد اذا مات لانها مظنة الموت وقيل من فاز اذا نجا وسلم سميت به تفالاً بالسلامة ، وكيف كان لايبدل مده همزة فرقا بين الاصلي والزائد .

واما مصائب جمع مصيبة فهمزته على خلاف القياس والقياس مصاوب بالواو لكون الواو اصليه لان اصلها مصوبة (و) كذلك (مسيرة ومساير ومثوبة ومثاوب) .

(كذلك يبدل همزاً ثاني حرفي لينين) هما (اكتنفا مد فاعل :

اي وقع احدهما قبله) اى قبل مد مفاعل (والآخر بعده وتوسطهما) وهذا على اربعة اقسام :

الاول : ان يكون اللينان يائين وذلك (كجمع شخص نيف) بالتشديد (على نيائف) وبعبارة اخرى مثال اليائين لفظة نيف بالتشديد ، اذا جمعه شخص على نيائف . هذا بناء على كونه من ناف ينيف اي اجوفاً يائياً لا من ناف ينوف اي اجوفاً واوياً ، ومعناه في الاعداد ما زاد على العقد الى ان يبلغ العقد بعده . وقيل من واحد الى ثلاث .

قال في المصباح : قال ابو العباس : الذي حصلناه من اقاويل البصريين والكوفيين ان النيف من واحد الى ثلاث ، والبضع من اربع الى تسع ولا يقال نيف إلا بعد عقد : نحو عشرة ونيف ومائة ونيف والف ونيف انتهى . وفيها اقوال اخر مذكورة في كتب اللغة .

والثاني : ان يكون اللينان واوين (و) ذلك نحو (اول) اذا جمعه شخص (على اوائل) قيل اصله وول . قال في المصباح : الاول مفتتح العدد ، وهو الذي له ثان ويكون بمعنى الواحد . ومنه في صفات الله تعالى هو الاول اي هو الواحد الذي لا ثاني له ، وعليه استعمال المصنفين فى قولهم وله شروط الاول كذا لا يراد به السابق الذي يترتب عليه شيء بعده ، بل المراد الواحد الى ان قال : وتجمع الاول على الاوليات والعشر الاول والاوائل ايضاً ، لأنه صفة الليالي وهي جمع مؤنث ومنه قوله تعالى : « والفجر وليال عشر » وقول العامة العشر الاول بفتح الهمزة وتشديد الواو خطأ .

واما وزن اول فقيل فوعل واصله وول ، فقلبت الواو الاولى همزة ثم ادغم ولهذا اجترأ بعضهم على تأنيثه بالهاء ، فقال : اولة وليس

التأنيث بالمرضى .

وقال المحققون : وزنه افعل من آل يؤل اذا سبق وجاء ولا يلزم من السابق ان يلحقه شيء الى ان قال : والاصل أأول بهمزتين ، لكن قلبت الهمزة الثانية واواً وادغمت في الواو .

وقال الجوهري : اصله اوءل بهمزة الوسط لكن قلبت الهمزة واواً للتخفيف وادغمت في الواو والجمع الاوائل . وجاء في اوائل القوم جمع اول اي جاء في الذين جاؤا اولاً ، ويجمع بالواو والنون ايضاً . وسمع اول بضم الهمزة وفتح الواو مخففة مثل اكبر وكبر ، وفي اول معنى التفضيل وان لم يكن له فعل ، ويستعمل كما يستعمل افعل التفضيل من كونه صفة للواحد والمثنى والمجموع بلفظ واحد . قال تعالى : « ولا تكونوا اول كافر به » وقال : « ولتجدنهم احرص الناس » ويقال الاول ، واول القوم واول من القوم ، ولما استعمل استعمال افعل التفضيل انتصب عنه الحال والتميز . وقيل انت اول دخولاً ، وانتما اول دخولاً وانتم اول دخولاً وكذلك في المؤنث . فأول لا ينصرف لأنه افعل التفضيل ، او على زنته .

قال ابن الحاجب : اول افعل التفضيل ولا فعل له ومثله آبل ، وهو صفة لمن احسن القيام على الابل .

قال : وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح ، إذ لو كان على فوعل كما ذهب اليه الكوفيون لقيل اولة بالهاء ، وهذا كالتصريح بامتناع الهاء وتقول اول ان جعلته صفة لم تصرفه لوزن الفعل والصفة ، وان لم تجعله صفة صرفت . وجاز عام الاول بالتعريف والاضافة ، ونقل الجوهري عن ابن السكيت منعها ولا يقال عام إول على التركيب انتهى

والثالث : ان يكون احد اللينين واواً والثاني ياء ، (و) وذلك نحو (سيد) اذا جمعه شخص (على سيائد) والسيد اصله سويد وزان كريم وشريف ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فاجتمعت الواو وهي ساكنة والياء ، فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء ، وقيل اصله فيعل بسكون الياء وكسر العين فاصله سيود بتقديم الياء على الواو فقلبت الواو ياء ثم ادغمت فيها الياء .

وقال جماعة : انها في الاصل كان فيعل بفتح العين كضيغم ، ثم نقل الى فيعل بكسر العين .

والرابع : عكس الثالث ، ومثاله سيد وسيائد على القول الثاني ولذا اكتفى الشارح بهما للثالث والرابع .

وانما يبدل اللين الثاني في هذه الصور الاربع همزة استثقالاً لحرفي علة بينهما حاجز غير حصين : اعني مد مفاعل مع ان حرف العلة الثاني مجاور للطرف الذي هو محل التغيير ، (بخلاف) اللين الثاني في (نحو طواويس) اعني الواو الثانية ، فلا تبدل همزاً لبعدها عن الآخر كما هو واضح ، (وقدرت فاعل جمع المحذوف المنوي بشخص تبعاً للكافية) .

وحاصل مرامه ان لفظ الجمع مصدر والمصدر يحتاج الى فاعل ، فجعل الشارح فاعله شخصاً تبعاً للمصنف ، لانه في الكافية جعل فاعل الجمع الذي هو مصدر جمع يجمع لفظة شخص . هذا كله فيما كان صحيح الآخر . واما ما كان معتل الآخر فحكمهما ما يذكر في المسألة الآتية ، لكن ليس من حيث الاكتناف كما نشير اليه فيها .

(وافتح ورد) اي اقلب (الهمز المبدل من ثاني اللينين المكتنفين)

في هذه العبارة حزازة واضحة ، والصحيح من اللين الواقع بعد (مد مفاعل) ، لأن الهمزة التي كذلك يرد (ياء) ، لكن لا مطلقاً بل فيما اعل لاماً منه كقضية وقضايا اصلها قضايي بيائين الاولى ياء فعيلة والثانية لام الفعل ، ابدلت الياء الاولى همزة كصحائف فصار (قضائي) بياء بعد همزة مكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة (فابدلت الهمزة ياء مفتوحة) . وهذا هو المراد بقوله : وافتح ورد الهمزة ياء ، (فانقلبت الياء المتطرفة) اى الياء الاخيرة (الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) هذا حكم الناقص اليائي . واما الناقص الواوى فيبين حكمه في قوله : (والهمزة في مثل هراوة) وهي عود يضرب به (اذا جمع) على مفاعل (جعل) الهمز المبدل من اللين الواقع بعد مد مفاعل (واواً) فالجمع هراوو ، بواوين الاولى منهما مبدلة من الالف في المفرد دفعا لاجتماع الالفين ، والثانية لام الفعل ولكن لا تبقى الواوين بحالهما (لانه حينئذ) تقلب الاولى همزة فيصير هرائو ، ثم تقلب الثانية ياء لتطرفها بعد الكسر ، فحينئذ (يصير هرائي) بياء بعد همزة (فتفتح الهمزة للاستثقال ، فتقلب الياء) المتطرفة الفا لما سبق فيصير هرائي فيكره اجتماع الامثال اى لتحركها وانفتاح ما قبلها (ففعل به ما ذكر) اى ابدال الهمزة المنقلبة عن الواو الاولى واواً ليتشاكل الجمع ومفرده . (وقيل) حينئذ (هراوى) بكسر الواو كمساجد .

(وهمزا اول الواوين رد) وجوبا (اذا كا ا متواليين في بده كلمة) اذا تحركا ، والى هذا اشار بقوله : غير شبه ووفى الاشد) . والحاصل انه اذا اجتمع في اول الكلمة واوان متحركان ، ابدل

الأول الذى هو فاء الفعل همزة وجوبا (كاواصل) واصله وواصل فالواو الاول منه فاء الفعل ، والواو الثاني منقلب عن الف فاعل ، واجتماع الواوين مستثقل ولا سيما اذا تحرك الثاني فوجب قلب الأول همزة ، (بخلاف ما اذا) سكن الثاني بان (كانا في بدء) فعل مجهول (شبه ووفى وهو كل ما ثاني واويه منقلب عن الف) باب (فاعل) اي باب المفاعلة المبني المفعول ، (إذ اصله) اي ووفى كان (واني ، فلا يرد) الواو الاول (همزاً) فان سكون الواو الثاني خفف بعض الثقل .

فصل

(ومدا) اما الالف او الواو او الياء على تفصيل يأتي ، (ابدل ثاني الهمزين اذا كانا (من كلمة) واحدة (ان يسكن ذلك (الهمز الثاني ، (ثم المد) المبدل من الهمز الثاني (يكون من جنس الحركة التي قبله) اي الهمز الثاني فان كانت الحركة فتحة ، يبدل الهمز الثاني الفاً (كآثر) وهو فعل امر من باب الافعال (اصله اءثر ، و) ان كانت الحركة ضمة يبدل الهمز الثاني واواً نحو (او تمن بضم التاء) وهو فعل ماض مجهول من باب الافتعال ، و (اصله ائتمن و) ان كانت الحركة كسرة يبدل الهمز الثاني ياء نحو (ايثار) مصدر باب الافعال (اصله ائثار) .

تنبيه - قد تقدم في اول الكتاب ان الفرق بين الهمزة والالف بالحركة والسكون فما كانت متحركة تسمى همزة ، كما ان الساكن

تسمى الفاً فتسمية الثاني فيما نحن فيـــه همزاً مع التقييد بكونه ساكناً مشكل ، إلا ان يقال بان التسمية باعتبار ما كان ، او يقال يجوز اطلاق الالف على الهمزة وبالعكس اما حقيقة وبالاشتراك واما مجازاً ، لكونهما على صورة واحدة في بعض المواضع ، ولكونهما متحدين ذاتاً والاختلاف بالعارض ، ولذلك شبههما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحاً واذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة ، والهمزة اذا سكنت صارت الفاً فتأمل جيداً .

(وقيد الهمز بالسكون لأن في غيره) اي في غير السكون (تفصيلاً اشار اليه بقوله : ان يفتح ثاني الهمزين ، وكان اثر) اي بعـــد ذي ضم او فتح قلب) الهمز الثاني في الصورتين (واواً كاواخذ) بضمة ففتحة ، متكلم من باب المفاعلة (اصله اءاخذ و) نحو (او ادم) بفتحتين) جمع آدم اصله اءادم) كمساجد .

(وياء ان كان المفتوح اثر) همز (ذي كسر ، ينقلب) الهمز الثاني (كأيم) وهو في الأصل (مثال اصبع) بكسرة فسكون ففتحة (من الام) بفتح الهمزة بمعنى القصد ، لا بضمها بمعنى الوالدة (اصله) اي ايم (ءايم فنقلت فتحة الميم الاولى الى الهمزة) الثانية (توصلاً للادغام ثم ابدلت الهمزة ياء) .

(والهمز ذو الكسر مطلقاً سواء كان اثر ضم ، او فتح او كسر كذا اي ينقلب ياء كاينه) على وزن امده : اصله اثنه بهمزتين متكلم للمضارع من باب الافعال من الاتين (اي اجعله يئتن) هذا مثال ذي الكسر اثر ضم . (و) مثال اثر الفتح (ايمه) جمع امام اصله اءمه (و) اثر الكسر (ايم مثال اثمد من الام) ففي هذه الصور الثلاث

لما وقع بعد الهمزة الثانية مثلان ، وارادوا الادغام نقلوا حركة اول المثلين وهي الكسرة الى الهمزة الثانية ثم ادغموا المثلين ثم قلبوا الهمزة الثانية ياء

(وما يضم من ثاني الهمزتين واواً اصر) . حاصل العبارة انه اذا كان الهمز مضموماً اقلبه واواً (مطلقاً) سواء كان اثر ضم ، او فتح او كسر (ما دام لم يكن لفظا اتم بان لم يكن في آخر الكلمة) مثال اثر الضم (كاوم) بضمتين وتشديد الميم اصله اءمم (مثال ابلم) وهو على وزن برثن سعف النخل (من الام ، و) مثال اثر الفتح (اوب) بفتحة وضمة وتشديد الباء (جمع اب) بتشديد الباء بعد همزة مفتوحة بمعنى المرعى ، (و) مثال اثر الكسر (اوم مثال اصبع) بكسرة فسكون ، و (بضم الباء من الام) ففي هذه الصور الثلاث ايضا فعل ما تقدم فى الصور الثلاث المتقدمة من نقل حركة اول المثلين الى الهمزة الثانية ثم الادغام . هذا فيما لم يكن الهمز الثاني متما للكلمة (فان كان اتم اللفظ فذاك ياء مطلقا سواء كان اثر ضم ، او فتح ام كسر وكذا) اثر (سكون جاء) مثال اثر الضم (كالقرئي والقرئي والقرئى وقرئي امثلة برثن وجعفر وزبرج وقمطر من القراء) قال في المصباح : قريت الضيف اقريه من باب رمى قرى بالكسر والقصر ، والاسم القراء بالفتح والمد انتهى .

(والياء) في الجميع مبدلة من الهمزة الثانية : وهي اي الياء (في) المثال (الاخير) الذي مثال قمطر (سالمة لسكون ما قبلها ، وفي) المثال (الثالث) الذى مثال زبرج (ساكنة لأنها كياء قاض) فيعلل باعلاله (وفي) المثال (الثاني مقلوبة الفا) لكونها طرفا بعد فتحة . (وفي) المثال (الاول فعل بها) اى بالياء (ما فعل بايد) جمع يد (من تسكينها ، وابدال الضمة قبلها كسرة) ثم

حذفها ان كان منونا .

(و) اعلم ان (اوم ونحوه وهو كل ذى همزين ، الاول) منهما (مفتوح والثاني) منهما (مضموم وجهين القلب والتصحيح فى ثانيه) اى الهمزة الثاني (ام ! اى اقصد) فقل اوم بقلب الهمزة الثانية ، او قل ام بابقاء الهمز صحيحا .

فصـــل

(وياء اقلب الفا كسرا تلا كمصباح) اى كالفه ، وذلك اذا جمع على مفاعيل ، (و) صغر على فعيعيل نحو (مصابيح ومصيبيح) فابدل الالف فيهما ياء لانه لما كسر ما قبله بالجمعية ، والتصغير لم يمكن بقائه لتعذر النطق بالالف بعد غير الفتحة ، فقلب الى مجانس حركة ما قبله (او تلا ياء تصغير كغزال اي كالفه ، (و) ذلك اذا صغر نحو (غزيل) بتشديد الياء فقلب الالف بعد ياء التصغير ياء لان ما بعد ياء التصغير لا يكون إلا متحركا ، والالف لا يقبل الحركة وما قبل الالف لا يكون إلا متحركا وياء التصغير لايكون إلا ساكناً ، فوجب قلب الالف حرفاً يتحرك بعد ياء التصغير ولا يمكن سكون ما قبله فقلب الالف ياء لمناسبة ما قبله ثم ادغم ياءالتصغير في الياء المنقلبة عن الالف . وانما لم ينقلب الالف واواً لانها لو انقلبت واواً ، لزم بعد ذلك قلبها ياء كما تقدم في سيد ولا يكون هذا الا تبعيداً للمسافة .

(بواو إذا اي القلب ياء ايضاً افعل ان كانت) الواو (في آخر بعد كسر كرضى اصله رضو ، اذ هو من الرضوان بخلاف الواقعة

وسطا كعوض فلا تنقلب الواو ياء ، وان كانت بعد كسر (او كانت الواو (قبل تاء التأنيث) فانها ايضاً تنقلب ياء ان كانت بعد كسر (كشجية) بفتحة فكسرة (اصله شجوة اذ هو) صفة مشبهة (من الشجو) بمعنى الحزن ، (او كانت) الواو (قبل زيادتي فعلان وهما الالف والنون) لكن بالشرط المذكور (كغزيان مثل قطران) اصله غزوان ، لانه (من الغزو) فانقلبت الواو فيه وفي ما قبله ياء لنطرفها بعد كسرة اذ لا اعتداد بتاء التأنيث والالف والنون الزائدتين لانها في حكم الانفصال ، و (ذا اي قلب الواو ياء ايضاً رأوا مجيئه في مصدر الفعل المعل عينا) اي الذى غير عينه بالاعلال (الموزون بفعال كصام صيام) اصله صواماً ، قلب الواو ياء لانها لما اعلت فى الفعل بقلبها الفا فاستثقل بقاء الواو صحيحة في المصدر ، لانها فيه بعد كسرة وقبل الف يشبه الياء في كونها حرف علة فاعلت الواو في المصدر بقلبها ياء ليوافق المصدر الفعل ولو من وجه واحد : اعني الاعلال ، (بخلاف المصحح) عينا (وان كان معتلاً كلاوذ لواذا) فلا ينقلب الواو لكون المصدر تابعا لفعله في الاعلال وعدمه على ما بيناه في باب المفعول المطلق ، وبخلاف ما لم يكن مصدراً وان كان على وزن فعال نحو سوار وسواك ، (و) بخلاف (الموزون بغير فعال) وان كان مصدراً (كما قال) .

(و) المصدر الذى على زنة (الفعل) بكسرة ففتحة (منه اى من) الفعل (المعل عينا صحيح غالبا) ، لعدم الالف بعدها الموجب للثقل (نحو الحول مصدر حال . و) اذا كان (جمع) من (اسم) مفرد (ذي عين اعل او سكن وتلاه) اي العين (الف) في الجمع

(فاحكم بذا الاعلال اي قلب الواو ياء فيه) اي في الجمع (حيث عن) اي عرض . مثال المعل عينـــه (نحو دار وديار و) مثال الساكن عينه (ثوب وثياب) .

وإنما قلبت الواو في الجمع الاول لاعلال المفرد وفي الثاني لسكونها في المفرد ، وذلك نوع من الاعلال لان السكون يجعل حرف العلة كالميتة فلما ثبت نوع من الاعلال في المفرد اعلوا في الجمع ايضاً ، (بخلاف) جمع المفرد (ذي العين المصحح) اي غير المعتل (كطويل وطوال ، و) بخلاف (الساكن) العين (الذي لم يتله في الجمع الف ، كما قال وصححوا) جمعاً كان زنته (فعلة) بكسرة ففتحة ، فلم يقلبوا الواو ياء لانه لما عدمت الالف سهل النطق بالواو بعـــد الكسرة (فقالوا كوز وكوزة) بتصحيح الواو في الجمع .

(وفي) جمع زنته (فعل) بكسره ففتحة يجوز (وجهان) : احدهما (الاعلال) بقلب الواو ياء ، (و) الآخر (التصحيح و) لكن (الاعلال اولى كالحيل جمع حيلة) من الحول . (ومن التصحيح حاجة وحوج ، والواو ان كان لاما) للكلمة (رابعاً فصاعداً) وكان (واقعاً بعد فتح ياء انقلب) في اسم كان (كالمعطيان اصله المعطوان) تثنية اسم المفعول من باب الافعال (وكذا) اذا كان في فعل نحو (يرضيان اصله يرضوان) .

وإنما قلبت الواو فيهما ياء ، اما الاول فلحمله على اسم الفاعل واما في الثاني فلحمله على الماضي .

(ووجب ابدال واو بعد ضم اي اخذها بدلاً من الف كبويع) مجهول بايع ، فابدلت الالف واواً لانضمام ما قبلها (وياء ساكنة)

اذا كانت (مفردة) اي لم يكن معه ياء اخرى ، (وكانت في غير جمع كموقن بذا اي القلب واواً لها) اي للياء (اعترف) ، اذا كان ما قبلها مضموماً (كمثال المصنف اي موقن (اذ اصله ميقن لانه من اليقين) ، فقلبت الياء واواً لما ذكر (بخلاف) الياء (المحركة كهيام) بضمة ففتحة داء يأخذ الابل عن بعض المياه ، وكسر اوله اشهر . وإنما لم تقلب الياء حينئذ لانها تعاصت بالحركة عن الابدال .

(و) بخلاف الياء (المدغمة كحيض) بضمة فتشديد جمع حائض وإنما لم تقلب حينئذ ، لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ، ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين اذا كان الاول ليناً والثاني مدغمة نحو دابة والضالين ، لان لين حرف الاول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك ، واذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها واواً . ولا يخفى عليك ان هذا المثال خارج ايضاً بقوله في غير جمع .

(و) بخلاف ياء (كائنة في جمع ، لكن لها حكم آخر وهو قلب الضمة قبلها كسرة كما قال : ويكسر) الحرف (المضموم) قبل الياء الساكنة ، اذا كان (في جمع كما يقال هيم) بكسر الهاء (عند جمع اهيم) ، فانقلبت ضمة الهاء في الجمع كسرة لثقل الضمة قبل الياء .

(وواوا) وقع (اثر الضم رد) انت (الياء متى الفى) اي وجد الياء (لام فعل كنهو الرجل ، اذا كمل نهاه اى عقله اصله نهى) انقلبت الياء واواً ، لانضمام ما قبلها (او الفى) الياء (لام

اسم من قبل تاء التأنيث كتاء) لفظ يبنيه (بان من رمى) اذا كان زنة ذلك اللفظ (كمقدرة بفتحة فسكون فضمة ففتحه ، (فانه) اي الباني (يقول مرموة والاصل مرمية) انقلبت الياء واوا ، لما ذكر (كذا يرد الياء واوا لوقوعها) اى الياء (اثر ضم اذ الباني) للفظ كسبعان) بفتحة ، و (بضم الباء صيره اى بناه) اى اللفظ (من رمى ، فانه) اى الباني (يقول رموان والاصل رميان) فيقلب الياء واوا لما ذكر .

(وان تكن الياء عينا لفعلى بضم الفاء حال كونها وصفا فذاك بالوجهين الاعلال ، والتصحيح وقلب الضمة حينئذ كسرة) لمناسبة الياء (عنهم يلفى) ، فالاعلال (ككوسى) بقلب الياء واو اوالتصحيح (و) قلب الضمة كسرة (كيسى) وهو على التقديرين (مؤنث اكيس) افعل التفضيل .

قال في المصباح : الكيس وزان فلس الظرف والفطنة ، وقال ابن الاعرابي العقل انتهى . قال في مجمع البحرين : في الحديث الكيس من دان نفسه ، وعمل لما بعد الموت انتهى . وفي هذا المثال مناقشة لانه كالرحمن من الصفات الجارية مجرى الاسماء في عدم جريانها على موصوف ، وايلائها العوامل لانه لا يكون وصفاً الا اذا استعمل مع اللام ولو كان وصفاً استلزم الوصفية في جميع الاحوال ، (بخلاف فعلى اسما فلا يجوز) فيه (الا الاعلال كطوبى لشجر) ، وذلك للفرق بين الصفة والاسم .

والطوبى في الاصل اما مصدر قال الله تعالى : « طوبى لهم » اى طيبا لهم كقوله تعالى : تعسا لهم ، واما مؤنث اطيب فحقه الطوبى فتأمل .

فصل في نوع من الابدال

(من لام) الفعل (فعلى بفتح الفاء حال كونه اسما اتى الواو بدل ياء كتقوى اصلها تقيا) واصله وقيي (لأنه من وقيت) قلبت الواو تاء كما في تراث وتترى ، لأن اصله وترى ثم قلبت يائه واوا فصار تقوى ، وهو غير منصرف لان الفه للتأنيث .

وقال بعضهم ! الفه للالحاق بجعفر لا للتأنيث كتترى ، (بخلاف) لام (فعلى وصفا كصديا) مؤنث صديان وهو العطشان ، وذلك لانهم ارادوا ان يفرقوا بين الاسم والصفة فقلبوا الاسم دون الصفة ، لان الاسم اولى بالتغيير لخفته وثقل الصفات بتحملها الضمير غالباً .

(وقوله غالبا جاء ذا البدل لا دائما احتراز من نحو ريا بمعنى الرائحة) لا مؤنث ريان ضد العطشان ، اذ هو بهذا المعنى صفة خارج عن محل الكلام .

(بالعكس اى بعكس اتيان الواو بدل الياء وهو) اى العكس (اتيان الياء بدل الواو ، جاء لام فعلى بالضم حال كونه وصفا كالعليا) اصله العلوى لانه من علا يعلو وكذلك الدنيا والاصل الدنوى ، لانه من دنا يدنو .

وانما قلبوا الواو ياء استثقالا للواو مع الضمة في اول الكلمة ولكن في كونهما وصفا نظر ، لانهما لا يستعملان وصفا الا مع اللام نحو المنزلة العليا والدار الدنيا ، ولا يقال منزلة عليا ودار دنيا والصفة لا يلزم حالة واحدة ، بل تكون معرفة تارة ونكرة اخرى ،

فلما اختص كونهما صفة بحال التعريف كان كونهما صفة كلا صفة فتأمل . (بخلافه) اى فعلى اذا كان (اسما كالخروي) اسم موضع .

وانما قلبوا الواو ياء في الصفة دون الاسم ، لتحصيل الفرق فتأمل ، (وكون قصوى الوصف المصحح نادرا لا يخفى على اهل الفن) . وجاء القصيا ايضا على القياس . وبعضهم وجه القصوى بانه لما استغنى فيه بالوصف عن الموصوف كالصاحب وان كان الاصل فية الغاية القصوى ، صار كانه اسم غير صفة .

فصل فى نوع منه - اي الابدال

(ان يسكن السابق من واو وياء ، واتصلا في كلمة واحدة) سواء تقدمت الياء على الواو ، او بالعكس وسواء كان الواو اصلية ، او زائدة وكذا الياء .

(ومن عروض) اى قلب (للسابق) منهما (او) عروض (للسكون) المشروط فى السابق منهما (عريا ، فياء الواو اقلبن) حال كونك (مدغما بعد القلب في الياء الاخرى كهين) مثال سيد (اصله هيون) اجتمعت الياء والواو . والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء ، وادغم في الياء فصار هين ، ويكسر ما قبل الياء الاولى المدغم ان كان مضموما كما في مسلمى اصله مسلمون ، اضيف الى ياء المتكلم فحذف النون بالاضافة ثم فعل به ما ذكر ، مع كسر ما قبل الياء : اعني الميم ، (بخلاف ما اذا لم يتصلا) بان كانا في كلمتين (كابني وافد) حيث ان الياء في المبتدأ والواو في الخبر ،

(او كان السابق او السكون) للسابق (عارضا) فالسابق العارض (كروية) لأن الواو فيه عارض لأنها مقلوبة عن الهمزه لأنه مخفف رؤية البصر او القلب او النوم اذ من اقسام تخفيف الهمزة قلبها واواً كما تقدم في ائتمن .

قال في شرح النظام تخفيف الهمزة يجمعه اقسام ثلثة : الابدال والحذف ، وبين بين انتهى .

(و) السكون العارض كسكون الواو في (قوى) مثال بوع (مخفف قوى) بكسر الواو ، كضرب المجهول (وشذ) لفظ (معطى) الادغام وهو (غير) جامع من الشرائط (ماقد رسم كالاعلال) اي كادغام (العارض السابق في قولهم رية) في رؤية المتقدمة آنفا (و) كذلك شذ (تركه) اي الادغام في لفظ (مع استيفاء الشروط في قولهم ضيون) وهو المنور الذكر ، (و) شذ ايضاً (الاعلال) بالعكس (بقلب الياء واواً في قولهم هو نهوّ عن المنكر) على وزن فعول مبالغة ناه من نهى ينهى . والقياس ان يقال نهي بقلب الواو ياء ثم الادغام .

(تنبيه) — اعلم ان صيم وقيمّ في جمع صائم وقائم شاذ ، والاصل صوّم وقوم اخ لاقتضى لقلب الواو ياء فيهما فلا تغفل .

«فصل»

(من ياء او واو محركين بتحريك اصل اي كان) التحريك (اصلا) لاعارضاً (الفاً ابدل ، ان وقعا) اي الياء والواو (بعد فتح متصل ان حرك التالى لهما سواء كانا في اسم ، او فعل ثلاثي او فعل محمول عليه او اسم محمول على المحمول على الفعل الثلاثي ، او اسم محمول على الفعل الثلاثي . مثال الاول ناب وباب فانهما اسمان ثلاثيان ، واصلهما نيب وبوب ، ومثال الثاني (كباع وقال) فانهما فعلان ثلاثيان و (الاصل) لهما (بيع وقول) ومثال الثالث اباع واقال اذا صلهما ابيع واقول كاكرم فما قبل الياء والواو فيهما ليس مفتوحاً إلا انه في حكم المفتوح ، لكونه مفتوحاً في الثلاثي المجرد منهما فهما محمولان على ثلاثيهما ، ومثال الرابع الاباعة والاستقالة والمباع والمقال بضم الميم فان كلاً منها محمول على المحمول على الفعل الثلاثي ، لكونه مصدراً محمولاً على فعله المحمول على ثلاثيه ، ومثال الخامس مباع ومقال بفتح الميم فانهما محمولان على باع وقال فالياء والواو في جميع هذه الأمثلة تقلبان الفاً ، لأنهما متحركتان وماقبلهما اما مفتوح او في حكم المفتوح ، لكونه محمولاً على مفتوح فقلبتا الفا ازالة للاستثقال ، (بخلاف ماذا لم يحركا كالبيع والقول) .

وانما لم تقلبا حينئذ لأن حرف العلة اذا اسكنت جعلت من جنس حركة ماقبلها نحو ميزان ويوسر ؛ اصلهما موزان وييسر الا

اذا انفتح ماقبلها لخفة الفتحة والسكون .

ويجوز عند بعض حينئذ القلب ايضاً فيقول باع وقال مصدرين (او حركا بتحريك عارض كجيل وتوم مخففي جيئل) وهو الضبع (وتوم) وهو اسم لولد يكون معه آخر في بطن واحد .

لايقال توم إلا لأحدهما ، وانما لم تقلبا حينئذ اذ العارض كالمعدوم . فيحصل الخفة فلا يحتاج الى القلب (او وقعا بعد غير فتح كعوض) ولم تقلبا حينئذ لمنافات الكسر مع الالف ، (او بعد فتح منفصل) عن الياء والواو (كان يزيد ومق) إذ الفتح في النون والدال غير متصل ، (او لم يتحرك تاليهما كما ذكره بقوله ؛ وان سكن) التالى لهما (كف) السكون (اعلال ياء او واو) اذا كانا (غير اللام كبيان وطويل) فلم تقلب الياء في البيان والواو في الطويل ، لسكون مابعدهما وهو الالف في الاول والياء في الثاني او لأنه لو قلبتا فيهما الفاً لقيل بان وطال لأنه يحذف احدى الألفين لالتقاء الساكنين فيلتبسان بالفعل .

(وهي اي اللام الياء والواو لايكف اعلالها بابدالها الفا بساكن يقع بعدها) اذا كان ذلك الساكن (غير الف ، او ياء التشديد فيها قد الف كيخشون ويمحون اصلهما يخشيون ويمحوون) فابدلت اللام فيهما وهى الياء في الأول والواو فى الثاني الفا .

(و) لكن (الالف المبدلة) منهما (محذوفة لالتقاء الساكنين بخلاف) ماذا كان (الساكن) بعدهما (الالف كغليان ونزوان) . وانما لم تقلبا فيهما للتنبيه بحركتهما على حركة مسماهما والموتان محمول على الحيوان ، لأنه نقيضه اذ لاحركة فيه والنقيض يحمل على

النقيض كما اشرنا اليه في باب لاء نفي الجنس ، وذلك لتلازمها غالباً في الخطور بالبال كما ان النظير يحمل على النظير لتشاركهما في امر معتبر في ذلك .

(و) بخلاف ماذا كان بعدهما (الياء المشددة كغنويّ وعلويّ) فلا تبدل الواو فيهما الفاً اذ يلزم منه الكر على مافر منه بل يلزم منه التسلسل لأن ياء النسب كما تقدم في بابه في قوله :

والحذف في الياء رابعاً احق من قلب وحتم قلب ثالث يعن

تستوجب قلب الالف واواً ، فلو كان تحريك الواو وانفتاح ماقبلها يوجب قلبها الفا لكنا لانزال في قلب الى الألف ، وقلب الى الواو

(وصح عين) الفعل من (مصدر على) زنة (فعل بفتح العين ،و) صح ايضاً عين الفعل من (ماض على) زنة (فعل بكسرها حال كون كل منهما) اي المصدر والماضي (ذا اسم فاعل على) زنة (افعل كاغيد) بمعنى رقيق المزاج ولطيف الجسم : (اي كمصدره وهو غيد وماضيه وهو غيد ، ونحو احول اي مصدره وهو حول وماضيه وهو حول) .

وانما صح العين في المصدر حملاً له على الماضي وفي الماضي حملاً له على اسم فاعله ؛ اعني افعل لموافقته له في المعنى لاختصاص كل منهما بالخلقة والالوان .

(وان يبن اي يظهر) باب (تفاعل اي معناه وهو) اي معنى باب التفاعل (التشارك من لفظ) باب (افتعل) .

حاصله انه اذا كان باب افتعل بمعنى باب التفاعل ، بان كان باب افتعل دالاً على التشارك (والحال ان العين) من باب افتعل (واو

سلمت) تلك الواو لفظ سلمت (جواب ان) الشرطية في اول المسئلة (ولم تعل) الواو (كاجتوروا) فلم تعل الواو فيه مع تحركها وانفتاح ماقبلها ، لأنه (بمعني تجاوروا) ومن البين ان سبب الاعلال في الثاني غير موجود لسكون ماقبل الواو فيه ، فحمل عليه الأول لأن حركة التاء فيه في حكم السكون في الالف الثاني لاتحاد معناهما لأنه اذا قيل اجتور القوم فمعناه تجاوروا ، (بخلاف ماذا لم) يظهر (فيه) اي في باب افتعل معنى باب (التفاعل كارتاب واقتاد الاصل ارتيب واقتود) (و) بخلاف (ماذا كانت العين ياء كابتاعوا) حيث اعلت الياء فيه وان كان بمعنى تبايعوا لقرب الياء من الالف في المخرج فتأمل جيداً .

(وان) لحرفين) معتلين (في الكلمة) الواحدة (ذا الاعلال استحق بان يحرك كل) واحد منهما (وانفتح ماقبله) اى ماقبل كل واحد منهما صحيح اوّل واصلٌ ثانٍ) وذلك على ثلاثة اقسام

الاول : ماكانا واوين (كالحوى) اصله حوو .

(و) الثاني : ماكانا يائين نحو (الحيا) اصله حيي ،

(و) الثالث : ماكانا مختلفين نحو (الهوى) .

وانما صحح الاول لأنه لو اعل هو ايضا بعد اعلال الثاني بقلبه الفاً لأدى الى اجتماع اعلالين .

فان قيل : قد اجتمع اعلان في نحو يرى ، فنقول : ان الكلام في اجتماع الاعلالين اللذين يكون احدهما سبباً للاخر ، وفي يرى ونحوه ليس كذلك ، (وعكس وهو اعلال الاول وتصحيح الثاني قد يحق كالغاية) بمعنى المسافة او اخر الشيء : اصله غيي بيائين ، (والثاية)

بمعنى مأوى الغنم اصله ثوي بواو وياء فاعل فيهما حرف العلة الاولى وصحح الثانية لماذكر .

وقد يوجه الصورتين بانه لواعل الحرفان لزم اجتماع الفين ، فيجب حذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع فاقتصر على اعلال واحد .

(وعين) الفعل (ماآخره قد زيد فيه مايخص الاسم واجب ، ان يسلم من الاعلال كالهيمان) من هام يهيم . قال في المصباح : هام يهيم خرج على وجهه لايدري اين يتوجه فهو هائم ان سلك طريقاً مسلوكاً ، فان سلك طريقاً غير مسلوك فهو راكب التعاسيف ورجل هيمان عطشان انتهى .

(والجولان) مصدر جال يجول بالشي اذا طاف به ، (والحيدي) يقال حمار حيدي اي يعدل ويفر عن ظله لنشاطه ، (والصورى) اسم لماء قد اشرنا سابقاً الى وجه عدم اعلال العين فيها وقد يوجه بان الاسم بزيادة الالف والنون والف التانيث يبعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال اعني الفعل .

(وقبل باء) الموحدة من تحت (اقلب ميماً النون اذا كان) النون (مسكنا ، سواء كانا فى كلمة ، او كلمتين) مثال الثاني (كمن بت) ومثال الاول (انبذ اي من قطعك اطرحه) .

(فصل)

(في نقل حركة المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح)

(لساكن صح انقل التحريك من ذي لين ات عين فعل) سواء كان ذلك اللين الياء (كابن و) الواو نحو (اقم واقام الاصل ابين واقوم واقوم) نقلت حركة الياء والواو ؛ اعني الكسرة الى الباء والقاف لثقل الكسرة على الياء والواو ثم حذفتا لالتقاء الساكنين .

وانما حذفتا في ابن الحق ، واقم الصلاة وان لم يجتمع فيهما الساكنان لأن الحركة فيهما حصلت بالخارجي ، فتكون في حكم السكون بخلاف ابينا واقيما وابينن واقيمن ، لأن الحركة فيها حصلت بالداخلي اعني ضمير الفاعل ونون التأكيد وهما بمنزلة الجزء ، ولأجل ذلك تسكن اللام في نحو ضربت . فتامل

ويبنى المضارع مع نون التأكيد كما تقدم في اوائل الكتاب ، (بخلاف ساكن اعتل كبايع) فلا ينقل حركة الياء الى الساكن قبله اي الالف ، لعدم قبولها الحركة (ثم هذا) اي نقل الحركة من ذي لين (مادام لم يكن فعل تعجب ، كما اقومه واقوم به) في الواوي ومالابينه وابين به في اليائي .

(و) مادام (لا يكون مضاعفاً كابيض) بالضاد المشددة واسود بتشديد الدال ، (او) مادام لايكون (نحو اهوى مما هو بلام علل ، فان كان) احد هذه الثلاثة (فلا نقل حملاً

للاول) اي فعل التعجب (على شبهه) يعني (افعل التفضيل وصوناً للثاني) اي ماكان مضاعفاً اي ابيض واسود (عن التباسه بياض) بتشديد الضد (من البضاضة) بمعنى رقة الجلدوساد ، بتشديد الدال من السدّ لأنه لو نقلت حركة العين الى الفاء لانقلبت الفاً فيصير اباض واسادّ ثم تحذف الالف من اولهما لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك مابعدها ، فيصير اباض وسادّ ، والى ماذكرنا يشير بقوله (لحذف الفه للاستغناء بتحريك الباء) الموحدة من تحت (و) السين المهملة ، وصوناً (للثالث) اي نحو اهوى (عن توالي الاعلال) وهو واضح .

(ومثل فعل في ذا الاعلال وهو النقل) اي نقل الحركة من ذي لين هو عين (المعقبه القلب اسم ضاهى مضارعاً ، وفيه) اي في ذلك الاسم (وسم اي علامة من علاماته) اي المضارع ، (اما وزنه) دون زيادته (او زيادته) دون وزنه ، اما الثاني فهو (كتبيع) بكسرتين فسكون البقر الذي الذي مضى عليه سنة ودخل في الثانية وهو في الاصل كما يصرح (مثال تحلىء) بكسر التاء وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وهمزة في آخره بمعنى القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر (من البيع اصله) اي تبيع بكسرتين (تبيع) بكسرة فسكون فكسرة ، نقلت كسرة الياء الى الباء قبلها فصار بكسرتين .

(و) اما الاول فهو نحو (مقام اصله مقوم) مثال يكرم المبنى للمفعول ، وليس فيه زيادته فنقلت حركة الواو الى القاف ثم قلبت الواو الفاً لتحركها الاصلي وانفتاح ماقبلها بالنقل ، (بخلاف الحاوي لوزنه وزيادته) معا (كابيض واسود) صفتين مشبهتين ، مثال اعلم

المتكلم الوحدة فلو اعل لقيل فيهما اباض واساد فيلتبسان بالفعل فصححوهما .

واعلوا الفعل حملاً على الثلاثي ، لأن الفعل بالفعل اشبه ولان الاسم لخفته يتحمل من الثقل اكثر مما يتحمله الفعل .

واما نحو ابان بن تغلب فقيل ان اصله ابين اعل في حال الفعلية ثم سمي به فهو على هذا غير منصرف للوزن والعلمية) ، وبخلاف غير المضارعة) بان لايكون فيه وزنه ولازيادته (كما قال : ومفعل صحح كالمفعال كالمقول والمسواك) .

وانما صحح ولم يعل ما كان على مفعال حتى لايجتمع الساكنان بتقدير الاعلال ، وحمل عليه ما كان على مفعل وان لم يجتمع فيه الساكنان على تقدير الاعلان ، لأنه منقوص من المفعال ولذلك قيل المخياط ابرة كبيرة والمخيط ابرة صغيرة .

(والف) مصدر باب (الافعال واستفعال اول لذا الاعلال كاقامة واستقامة) و(الاصل) فيهما كما تقدم في باب ابنية المصادر(اقوام واستقوام ، نقلت حركة الواو الى القاف فانقلبت الفاً ، فالتقى ساكنان ففعل ماذكر) اى ازيل اي حذف الف الباب عند بعض وهو الظاهر من المصنف ، او الالف المنقلبة عند بعض آخر ، (ثم الحقت التاء كما قال : والتاء الزم عوض) وقف على لغة ربيعة (من الالف وحذفها) اي التاء (بالنقل) اي سماعاً (نادراً عرض ، و) قد (تقدم) كل (ذلك في) باب (ابنية المصادر) كما نبهناك عليه .

(وما لافعال من الحذف ومن نقل) الحركة الى ماقبل ؛ (فمفعول

به) اي بكل من الحذف والنقل (ايضاً قمن) ، سواء في ذلك الاجوف اليائي (نحو مبيع ، و) الواوي نحو (مصون ! الاصل مبيوع ومصوون نقلت حركة الياء والواو الى ماقبلهما ، فالتقى ساكنان وهما الياء والواو في الاول والواوان في الثاني ، (فحذفت الواو فيهما وقلبت ضمة) الياء في (مبيع كسرة لكراهتهم انقلاب يائه واواً) .

وقال بعضهم ! حذفت الياء من مبيوع ثم كسر الباء الموحدة ، لتدل الكسرة على الياء المحذوفة فصار مبوع بكسر الباء وسكون الواو ، ثم جعل الواو ياء كما في ميزان فيكون وزنه على الاول مفعل ، وعلى الثاني مفيل ويجري هذا الاختلاف في الواوي بادنى تغيير فتدبر .

(وندر تصحيح) اسم (مفعول) من اجوف (ذي الواو ، فقيل فرس مقوود وفي ذي الياء اشتهر التصحيح ، فقيل مبيوع . وصحح الاسم المفعول المبنى) اي المشتق (من فعل المفتوح العين المعتل اللام بالواو نحو عدا) اصله عدو ، (ان تحريت) التكلم باللفظ (الاجود فقل فيه) اي في اسم المفعول من الفعل المذكور (معدو) بواو مشددة .

(واعلل) بقلب لامه ياء ثم ادغام الواو في الياء وكسر ماقبلها ان (لم تتحرر) التكلم باللفظ (الاجود ، فقل فيه معدي بخلاف) الاسم المفعول (المبني من فعل مكسورها) اى العين ، فان الاعلال فيه اجود من التصحيح (كمرضي) اصله مرضوو فاعل اعلال معدي .

(و) بخلاف اسم المفعول المشتق من الفعل (المعتل اللام

باليا كمرمي) فانه يجب فيه الاعلال سواء كان من فعل مفتوح العين او من مكسورها .

(كذاك ذا وجهين) يعنى (التصحيح والاعلال ، وذا) المضاف الى وجهين (بمعنى صاحب) وهو (حال عامله قوله جاء) وصاحبها (الفعول بالضم) .

والحاصل ان الفعول بضم الفاء جاء حال كونه ذا وجهين (من ذي الواو سواء كانت لام جمع ، او فرد يعن كعصي) جمع عصا ؛ اصله عصوو ، قلبت الواو المتطرفة ياء لئلا يلزم في آخر الاسم واو قبلها ضمة ، اذ الواو الساكنة قبل الواو المتطرفة ليست بحاجز حصين ، فصار عصوى اجتمعت الواو الياء والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ثم كسر ماقبل الياء ، لتصح الياء فصار عصى بضم العين وكسر الصاد ثم كسرت العين لئلا يلزم الثقل من الضمة الى الكسرة او للاتباع .

(وابو) بضمتين وتشدين الواو جمع أب واعلاله ظاهر ، (و) كذا اعلال (علو) بمعنى الارتفاع ، (وعتى) جمع عات بمعنى المستكبر او المسن ؛ اصله عتوو فاعل اعلال عصي ، (ومن) الداخلة على ذي (هيهنا بيانية) مبنية الفعول فاعل جاء او حال حال له .

(وشاع نحو نيم بالاعلال في نوم) جمع نائم (الذي هو) اي نوم بدون الاعلال بقلب الواو ياء هو (الاصل) .

حاصله انه ان كان فعل جمعاً لما عينه واو جاز ، وشاع اعلاله بقلب الواو ياء وجاز تصحيحه وهو الاصل ، (ونحو نيام في نحو نوام شذوذه نمى اي نسب لاهل الفن) حاصله ان الاعلال في وزن

فعال شاذ عند الصرفيين .

(فصل في نوع من الابدال)

اعني ابدال فاء الفعل من باب الافتعال ، اذا كان لينا تاء لفظة (ذو) في ذو (اللين) مبتدء و (فاء حال من ذو المبتدء المخبر عنه بابدل العامل في قوله تاء في افتعال ابدل) .

وحاصل معناه ان باب الافتعال اذا كان فائه حرف لين ، وجب ابدال اللين تاء ولافرق ذلك بين كون اللين ياء ، (كاتسر) بمعنى اللعب بالقمار او بمعنى يسر القوم الجزور اى اجتزروها واقتسموا اعضائها ، او غير ذلك مما هو مذكور في كتب اللغة ، (و) بين كونه واواً نحو (اتصل : والاصل) فيهما (ايتسر وايتصل ، والظاهر) ان يقال اصله قبل الاعلال (اوتصل ، وكذا تصاريفها) اي كل واحدة منهما كيتسر انساراً فهو متسر ، ويتصل اتصالاً فهو متصل .

وانما قلب اللين فيهما تاء للابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء . ومنشأ العسر قرب مخرجيهما وتنافي صفتيهما ، لأن حرف اللين كما بينا سابقاً من الحروف المجهورة والتاء من الحروف المهموسة ، وللابتعاد عن توارد التغييرات على اللين لو لم يقلب تاء ، لأنه يكون ياء في نحو ايتسر وايتصل والفا في نحو ياتسر وياتصل وواواً في نحو موتسر وموتصل فلما كرهوا ذلك قلبوه تاء ليكون مصونا من تلك التغييرات .

وانما اختص بالقلب الى التاء ليسهل بعد القلب الادغام هذه هي لغة الفصحى . وبعضهم يبقيه على حاله ويتركه تتوارد عليه تلك التغييرات ، ومنهم من يقلبه همزة فيقول اءتسر يأتسر ائتساراً واءتصل يأتصل اءتصالاً .

(و) لكن (شذ ابدال الفاء تاء في) باب (افتعال ذي الهمز كاتزر) اي لبس الازار ، (والفصيح) قلب الهمز ياء فيقال (ايتزر واما قوله نحو ائتكل)على وزن (افتعل من الاكل فمثال لذي الهمز في الجملة وليس بمانحن فيه) اذ لم يقلب فيه الهمزة تاء ولا ياء هذا ولكن الظاهر انه مثال مانحن فيـــه اي الهمز الذي يجري فيه الاعلال لا الشاذ والفصيح فتأمل .

« فصل »

فيما اذا وقعت تاء الافتعال بعد احد الحروف الآتية :

(طاء مفعول ثان) مقدم ، و (تاء افتعال مفعول اول) مقدم (لقوله رد) فعل امر (بمعنى صير) .

وحاصل الكلام انه اجعل (تاء افتعال طاء ، اذا وقع اثر حرف مطبق وهو الصاد والضاد والطاء والظاء كاصطفى) : اصله اصتفى من الصفو قلبت تاء الافتعال طاء ، للمباعدة بين الصاد والتاء في الصفة لأن الصاد من المستعلية المطبقة والتاء من المنخفضة والنطق بحرفين هذا شأنهما متعسر ، ولقرب الطاء من التاء في المخرج كما بينا ذلك فيما تقدم مفصلاً فصار اصطفى .

ويجوز فيه الادغـــام بجعل الطاء صاداً نظراً الى اتحادهما فى الاستعلائية فيقال اصفى بتشديد الصاد ، ولايجوز جعل الصاد طاء فيقال اطفى بتشديد الطاء ، لعظم الصاد في امتداد الصوت اي الصفير ولأنه يصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة ، والاصل ابقاء الطاء من دون ادغام ، لعدم المثلية بين الصاد والتا ، من حيث الذات وإن اتحدا في الاستعلائية فيقال اصطفى كما هو الاكثر الاشهر .

(و) نحو (اضطرب) اصله اضترب من الضرب ، والكلام فيه هو الكلام في اصطفى قلباً وادغاماً ، فيجوز فيه اضرب بتشديد الضاد ولايجوز اطرب بتشديد الطاء ، لعظم الضاد في امتداد الصوت اي

الصفير والاصل ابقاء الطاء من دون ادغام لعدم المثلية بين الضاد والتاء في الذات وان اتحدا في الاستعلائية ، فيقال اضطرب وهو الاكثر الاشهر .

(و) نحو (اطعن) اصله اطتعن من الطعن ، قلب تاء الافتعال طاء لقرب التاء من الطاء في المخرج ، ولم يبق التاء على حالها لمباعدة بين الطاء والتاء ، لكون الاولى من المجهوره والثانيه من المهموسة ، فلا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد قلب تاء الافتعال .

ونحو اظلم اصله اظتلم من الظلم ، ويجوز فيه الادغام بجعل الطاء ظاء والعكس لمساوات بينهما في العظم الصورى ، ويجوز البيان اي ابقاء كل على حاله لعدم الجنسية في الذات مثل اظلم بتشديد الظاء واطلم بتشديد الطاء (واضطلم) بالبيان .

(وان وقع) تاء افتعال (في اثر دال او زاء او ذال نحو ادان) بتشديد الدال اصله كما يأتي ادتان من دان اي اخذ الدين جعلت التاء دالاً ، للمباعدة بينهما في الصفة لأن التاء من المهموسة والدال من المجهورة ، والبعد بين الحرفين كما تقدم يوجب عسر التلفظ بهما فجعلت التاء دالاً فصار ادان بتشديد الدال .

(و) نحو (ازدد) اصله ازتد امر من باب الافتعال ثلاثيه زاد يزيد جعلت التاء دالاً .

(و) نحو (ادكر) بتشديد الدال اصله اذتكر امر من باب الافتعال من ذكر ، والكلام فيهما ماذكر في ادان ولم يدغم ازدد للزوم التقاء الساكنين لو ادغم ، (فانه) اي التاء (دالاً بقى اي

صار اذ اصل هذه الامثال) كما ذكرنا (ادتان وازتدوا ذتكر) .

تتمة — اذا وقع تاء الافتعال اثر الهمزة ، يجوز الادغام شذوذاً نحو اتخذ بتشديد التاء : اصله اءتخذ قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ثم قلبت الياء تاء فادغمت التاء في التاء على غير القياس ، لأن الياء المبدلة لاتقلب تاء بل الياء التى يجوز ان تقلب تاء قياساً انما هي الياء الاصلية وههنا ليست اصلية واما اذا كان من تخذ بمعنى اخذ فلا شذوذ في الادغام بل الادغام واجب ووجهه ظاهر ، وكذلك اتجر بتشديد الدال لانه من تجر اي عمل التجارة فالادغام فيه واجب .

وكذلك اذا وقعت التاء اثر الثاء نحو اثأر بتشديد الثاء اصله اثتأر من ثأر ة اي قتل القاتل فيجب فيه الادغام بعد قلب التاء ثاء ، او بالعكس نحو اثأر واتأر كلاهما بالتشديد ، لأن التاء والثاء كلاهما من المهموسة .

واذا وقعت التاء اثر السين المهملة نحو استمع ، يجوز فيه الادغام بجعل التاء سيناً لان السين والتاء كلاهما من المهموسة فيقال اسمع بتشديد السين ، ولايجوز العكس لعظم السين من التاء في امتداد الصوت اي الصفير ، ويجوز البيان لعدم الجنسية في الذات ومنه قوله تعالى ! « ومنهم من يستمعون » .

تكميل - وتدغم تاء باب التفعل والتفاعل فيما بعدها ، فيجتلب في اولهما همزة الوصل لسكونه بعد الادغام نحو اطهر بتشديد الطاء والهاء ؛ اصله تطهر بتشديد الهاء قلبت التاء طاء وادغم الطاء في الطاء ثم اجتلبت الهمزة للابتداء بالساكن ، ونحو اثاقل بتشديد الثاء اصله تثاقل قلبت التاء ثاء فادغم الثاء في الثاء ثم اجتلبت الهمزة

للابتداء بالساكن .

فصل في الحذف

(فاء امر او مضارع من معتل الفاء) الواوى (كوعد ، احذف فقل يعد) اصله يوعد فحذفت الواو تخلصاً من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة اذ يلزم من ذلك الخروج مما هو في حكم الكسرة ؛ اعني الياء الى ما هو في حكم الضمة اعني الواو ومن هذه الضمة الى كسرة العين ، ومثل هذا ثقيل ولذلك لا يجيء في اوزان الثلاثي وزن فعل وفعل ألا حبك ودئل كما تقدم في اول باب التصريف فحذفت في باقي الصيغ و (عد) طرداً للباب ، او المشاكلة (وفي مصدره) اي المعتل الفاء الواوي اذا كان بتاء (كعدة ذاك الحذف اطرد وعوض عنه) اي عن الفاء المحذوف في المصدر (الهاء) اى تاء التأنيث (آخراً) فان لم يكن المصدر بالتاء ، لم يجز الحذف كوعد .

(وحذف همز افعل) اي ماضي باب الافعال (استمر) اي الحذف (فى مضارع منه كاكرم) اي فعل المتكلم وحده : اصله اءكرم بهمزتين حذفت همزة الباب ، كراهة توالي الهمزتين .

(وهو) اي فعل المتكلم وحده (الاصل في) هذا (الحذف ، لاجتماع الهمزتين) فيه ، (ويكرم وتكرم) بقسميه (ونكرم محمولة عليه طرداً للباب) او للتشاكل . (و) هذا الحذف جار (في بنيتي) اي صيغتي (متصف بكسر الصاد اي اسمي الفاعل والمفعول منه) اي من باب الافعال (كمكرم) بكسر الراء ، (ومكرم) بفتحها .

(ظلت بفتح الظاء وظلت بكسرها) بلام واحدة فيهما في ظللت بفتحها) اى الظاء مع لامين (وكسر اللام الاولى الماضي المضاعف المكسور العين المسند الى الضمير المتحرك) سواء كان للمتكلم وحده ، او مع الغير او المخاطب او المخاطبين او المخاطبات ، (استعملا الثاني) اي كسر الظاء (على حذف العين بعد نقل حركتها) وهي الكسرة (الى الفاء) اي الظاء . (والاولى) اي فتح الظاء (على حذفها) اي العين ، (ولا نقل) للحركة .

(واما الثالث) اي عدم حذف العين اي ابقاء اللامين (فانه الاصل ، ولا يجوز فيه الادغام كما سيأتي عن قريب ، ومن في قوله (من الاتمام بيانية ، يبين المراد من الاصل .

(واستعمل ايضاً (قرن بكسر القاف في اقررن بكسر الراء الاولى) وذلك الاستعمال (على حذفها) اي الراء الاولى (بعد نقل حركتها الى القاف على قياس ما تقدم في ظلت) ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها (فيما يظهر) من كلام المصنف من ان المحذوف الاولى ، لانها التي كان تدغم .

(واما قول بعض الشراح ان المحذوف) الراء (الثانية) ، لان الثقل نشأ منها (ثم نقل كسرة الاولى فبعيد) ، لأن الاولى اولى بالتصرف لتقدمه .

(وقرن بفتح القاف في اقررن نقل نقله ابن القطاع وبه قرء نافع وعاصم في قوله تعالى « وقرن في بيوتكن » وبالكسر قرء الباقون) وقال بعضهم : انه من وقر وقاراً بمعنى ثبت ثباتاً ، وقال بعض آخر: انه من قار يقار بمعنى اجتمع يجتمع . والكل مناسب .

(الادغام)

وهو (بسكون الدال) مصدر باب الافعال ، (عبر به) المصنف (ايثاراً للتخفيف) في التلفظ (وان قال ابن يعيش : انه عبارة الكوفيين ، وان الادغام بالتشديد) الدال (كما عبر به سيبويه عبارة البصريين ، وهو حينئذ مصدر باب الافتعال على ما سبق اعلاله في المباحث السابقة .

وكيف كان هو في اللغة مطلق الادخال ، وفي الاصطلاح (ادخال حرف ساكن في مثله متحرك كما يؤخذ من كلامهم) وله عندهم تعريفات اخر لا فائدة مهمة في ذكرها .

(اول مثلين محركين في كلمة ادغم بعد تسكينه) اى الاول (في الثاني) منهما (وجوباً كرد يرد) اصلهما ردد يردد ، و (لكن يشترط لذلك) تحرك الثانى ، لئلا يلزم الفرار من ورطة وهو ثقل التكرار والوقوع في ورطة اخرى وهو التقاء الساكنين ، ويشترط ايضاً (ان لا يصدر اولهما) اى المثلين (كما) ذكر هذا الشرط (في الكافيه نحو ددن) بفتحتين بمعنى اللعب واللهو ، وإلا لا يجوز الادغام لأنه يستدعى سكون اول المثلين . والابتداء بالساكن محذور اشد من ثقل التكرار ، (وان لا تكون الكلمة) التي فيها المثلان (على اوزان) و (هى) اربعة :

الاول (فعل بضمة ففتحة كمل صفف) جمع صفة بضمة فتشديد .

(و) الثاني (فعل بضمتين نحو ذلل) جمع ذلول ، وهو البعير

الذى سهل قياده . قال في المصباح : ذلت الدابة ذلاً بالكسر سهلت وانقادت فهي ذلول والجمع ذلل بضمتين مثل رسول ورسل انتهى .

(و) الثالث (فعل بكسرة ففتحة نحو كلل) جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام بمعنى الستر .

(و) الرابع (فعل بفتحتين نحو لبب ، وهو ما يشد على صدر الدابة يمنع الرجل) الراكب عليها (من الاستيخاء ، وما استرق من الرمل ايضاً) فهذه الاوزان الاربعة يمتنع الادغام فيها ، اما الاخير فلانه وان وازن الفعل ، لم يدغم تنبيها على فرعيه الادغام في الاسماء واما الثلاثه الاخرى فلانها غير موازنة للافعال والادغام فرع الاظهار فخص بالفعل لكونه فرعاً ايضاً . وتبع الفعل في الادغام ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه .

(و) يشترط ايضاً (ان لا يكون قبل اول المثلين حرف مدغم كجسس جمع جاس بتشديد السين اسم فاعل جس الشيء اذا لمسه ، (وان لا يكون حركة آخر المثلين) اى ثاني المثلين (عارضة كاخصص ابي بنقل حركة الهمزة) وهي الفتحة (الى الصاد) الثانية ، (وان لا يكون) وزناً (ملحقاً كهيلل اذا قال لا إله إلا الله فان كان كذلك فهو ممتنع) الادغام (في الصور) الثلاث (كلها) .

اما الصورة الاولى فلان فيه مثلين متحركين ، ويمتنع ادغام اولهما في الثاني لأن قبلهما مثلاً آخر مدغماً في اول المتحركين ، فلو ادغم فيه التقي ساكنان ، وبطل الادغام .

واما الصورة الثانية فلأن حركة ثاني المثلين عارضة لا يعتد بها .

واما الصورة الثالثة فلأن بالادغام يفوت الغرض من الالحاق .

(وشذ فيما استوفى شروط الادغام ، بان يكون فعلا (مثل الل السقاء اذا تغير) السقاء بكسر السين وتخفيف القاف الماء ! اى تغير الماء احد اوصافه الثلاثة (ونحوه) اى يكون اسماً شبيهاً بالفعل وموازناً له :

(كالحمد لله المليك الاجلل) الواسع الفضل الوهوب المجزل

والشاهد في اجلل شذ (فك بنقل عن العرب فقبل ولم يقس عليه).

(واذا كان المثلان يائين) حال كونهما (لازماً تحريك ثانيهما) بان يكون لام ماض مبني على الفتح ، ولا علة لقلبه الفاً ، (نحو حيي فياء افكك وادغم اى يجوز لك كل منهما دون حذر) . اما الفك فلمثلا يلزم ضم الياء الثانيه في مضارعه لأنه مرفوض ولأن ياء الثابتة غير ثابتة لأنه قد تسقط نحو حيوا ، وقد تقلب نحو يحيى فلما لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها فكأنه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم واما الادغام فلانه الاصل في المثلين اذا كانا في كلمة (ومن الادغام) قوله تعالى: (ويحيي من حي عن بينة) .

كذلك يجوز الوجهان) اى الفك والادغام (اذا كان المثلان تائين) مصدرين (في كلمة) تكون مضارعاً (نحو تتجلى ، والفك واضح ومن ادغم) اسكن التاء الاولى (وألحق الف الوصل) ليتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام ، (وقال اتجلى) بتشديد التاء .

(وكذلك يجوز الوجهان اذا كان المثلان تائين في) ماض على وزن (افتعل نحو استتر فالفك واضح ، ومن ادغم نقل حركة) التاء (الاولى الى الساء) اى السين (واسقط الهمزة) للاستغناء عنها بحركة الفاء . (فقال) في الماضي (ستر) بتشديد التاء ، وقال في

مضارعه (يستر) بفتح حرف المضارعة والسين وتشديد التاء مع كسرها . وقال في مصدره ستارا بكسر السين وتشديد التاء ويفرق بين باب الافتعال بعد هذا الاعلال وباب التفعيل بالمضارع والمصدر ، كما اشرنا اليه فتدبر .

(وما بتائين من فعل مضارع ابتدء قد يقتصر فيه على تاء واحدة وهي الاولى) التي هي علامة المضارعة ، (وتحذف الثانية) التي هى علامة الباب (كما قال) المصنف (في شرح الكافية تخفيفاً فخصت) الثانية (بالحذف لدلالة الاولى على معنى وهو المضارعة دونها) اى الاولى (كتبين العبر اصله تتبين) .

ويفرق بين المضارع وماضيه بتاء تأنيث الساكنة ، كما اشرنا اليه فيما سبق ومنه قوله : « تنزل الملائكة والروح » (وفك الادغام من المضاعف وجوبا) كما اشرنا اليه سابقاً (حيث حرف مدغم فيه سكن ، لكونه بمضمر الرفع) المتحرك (اقترن) وذلك (لئلا يلتقى الساكنان نحو حللت ما حللته بالنون ، واصله قبل الفك حل وفي جزم اى مجزوم من المضارع وشبه الجزم وهو الامر تخيير بين الفك والادغام ففي) فالأول (نحو) قوله : « واغضض من صوتك » والثاني نحو (فغض الطرف) ، ويحذف الهمزة للاستغناء عنها ويجوز حينئذ في الضاد الفتح للخفة والكسر لأنه الاصل في تحريك الساكن والضم للاتباع ، ولذلك لا يجوز الضم في فر لعدم الضم في اوله (وفك افعل بكسر العين في التعجب التزم ، لئلا يتغير صيغته المعهودة) لانها غير متصرفة (نحو) قوله :

وقال نبي المسلمين تقدموا (واحبب الينا ان يكون المقدما)

(والتزم الادغام ايضاً في هلم) بتشديد الميم (وهي اسم فعل بمعنى احضر او فعل امر لا يتصرف مركبة من هاء و) من (لم) كمد (من قولهم لم الله شعثه اى جمعه ، فحذف الالف) تخفيفاً من آخرها (وكانه قيل اجمع ايها المخاطب (نفسك الينا) .

(ولما انتهى كلام المصنف على ما اراده من) مهمات مقاصد (علم النحو والتصريف ، قال : وما بجمعه عنيت بضم العين) لأنه على ما قيل من الافعال التي لا تستعمل إلا مبنياً للمفعول .

وقد عقد الشارح لها فى كتابه المزهر باباً ، (و) لكن (حكى ابن الاعرابي فتحها) قال فى المصباح : عنيت بامر فلان بالبناء للمفعول الى ان قال وربما قيل عنيت بامره بالبناء للفاعل (قد كمل) بفتح الكاف ، (بتثليث الميم نظماً اي منظوماً) حال كونه (على جل المهمات . اي معظم المقاصد النحوية اشتمل ، ثم قال ملتفتاً من التكلم) في عنيت (الى الغيبة) في (احصى هو فعل بمعنى جمع) اي جمع الناظم حال كونه (مختصراً من) كتابه (الكافية الشافية) الذى قيل انه اثنى عشر الف بيت ، (الخلاصة اى النقاوة منها) اى الكافية (وترك كثيراً من الامثلة والخلاف) المذكور فيها .

(وجعله) اى ما جمعه (كتاباً مستقلاً نحو) اى مقدار (ثلثها) اى الكافية (حجماً) لا عدداً ، (وعلة ذلك) الاختصار (ما ذكره بقوله : كما اقتضى اى لاجل اقتضاء الناظم اى طلبه غني لجميع الطالبين بلا خصاصة : اى بغير) حاجة و (فقر يحصل لبعضهم ، وذلك) اى عدم الحاجة (لا يحصل الا بما فعل) من الاختصار ، (ذا الكافية بكبرها) وكثرة مسائلها (تقصر عنها) اى عن تعلمها (همم

كثير الناس فلا يشتغلون بها) ليتعلموها (فلا يحصل لهم حظ من) اللغة (العربية) فيبقون جاهلاً بها ، (فشبه الجهل بالفقر من المال)

(وقد قيل) بل روى ان (العلم محسوب من الرزق) ففي مرفوعة الكناني كما في الرسائل للشيخ الانصارى (ره) في باب الخبر الواحد عن الصادق (ع) في تفسير قوله تعالى ؛ « ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب » قال : هؤلاء قوم من شيعتنا ضعفاء ، وليس عندهم ما يحتملون به الينا فيسمعون حديثنا ويفتشون عن علمنا فيرحل قوم فوقهم ، وينفقون اموالهم ويتبعون ابدانهم حتى يدخلوا علينا ويسمعوا حديثنا فينقلبوا اليهم فيعيه اولئك ويضيعه هؤلاء ، فاولئك الذين يجعل الله لهم مخرجاً ويرزقهم من حيث لا يحتسبون انتهى .

(هذا ما ظهر لي في شرح هذا البيت) من الالفيه ، (ولم ار من تعرض له ، فاحمد الله واشكره عود) من الناظم (على ما بدء) به في اول الالفيه من قوله ؛ احمد ربي الله الخ (مصليا ومسلما على محمد خير نبي ارسل اى ارسله الله الى الناس كافة ، (ليدعوهم الى دينه مؤيداً بالمعجزة وآله) قد تقدم الكلام فيه في اوائل الكتاب (الغر) وهو (جمع اغر ، وهو من الخيل الابيض الجبهة اي انهم لشرفهم على سائر الامة غير من يستثني من الصحابة) وفي الاستثناء كلام في محله (بمنزلة الفرس الاغر) الممتاز (بين الخيل لشرفه) اي الفرس الاغر (على غيره منها) اي الخيل ويجوز ان يكون اراد بآله امته (كما هو بعض الاقوال فيها ، و) مستنده ما ورد (في الحديث انتم الغر المحجلون يوم القيامة من آثار الوضوء الكرام جمع

كريم ؛ اي الطيبي) الاصول اي الآباء (والنعوت) اي الصفات ، (والطاهريها البررة جمع بار اي ذوي الاحسان) اي ذوي الاعمال الحسنة والافعال الكاملة والعبادات الخالصة المقبولة .

(وهو) اي الاحسان (المفسر في حديث) ورد في الكتابين (الصحيحين) عندهم (بان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه وتراه يراك) .

قال المحشي : قال بعض الصوفية : معنى قوله (صلى الله عليه وآله) « فان لم تكن تراه انك ان غبت عن وجودك تراه » فحمل كان على التامة وتراة على الجزاء .

وقد اعترض عليه بعض الناظرين الى الالفاظ بان هـــذا المعنى لا يساعده ابقاء الف تراه ، كما هو الرواية .

ثم قال المحشى : ما ذكره الصوفي معنى عال لا ينبغي ان يطرح لمفسدة لفظية يمكن دفعها بوجوه عديدة ، لا تخفى على المتأمل انتهى .

وانا اقول : لا مفسدة لفظية في ابقاء الالف . واعتراض بعض الناظرين منشائه عدم الاطلاع على القواعد غير المشهورة ، ولعل وجه عدم ذكر المحشي وجوه الدفع ايضاً ذلك .

قال الدماميني فى حاشية المغني في الباب الاول في بحث لو على قول المصنف ؛ اي فلم يريكموهم اقول ثبت في النسخ التي رأيتها فلم يريكموهم بالياء ، وكان مقتضى القياس حذفها المجازم . وقد استشكل بعض الطلبة ينهروا له في حلقة الدرس هذا اللفظ بان رأي سمع فيه القلب بجعل العين في محل اللام تقول رائه مثل راعه ، نص عليه في الصحاح . وقد قرء في الشواذ ان رائه استغنى بالف بعد الراء

وهمزة بعد الالف . وفي التسهيل في باب التصريف في الفعل اوله من وجوه الاعلال القلب وكثر مثل راء من رأى هذا نصه ، ومضارع هذا يرىء بهمزة في الآخر مثل يضيء ، فاذا دخل الجازم سكن الهمزة فتقول لم يرئني زيد وجهه باسكان الهمزة بعد الراء ، ويسوغ لك ابدال الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة كما في بئر ، وحينئذ ثبتت الياء مع الجازم لأنه قد اخذ حظه من العمل باسكان الهمزة فلم يبق له تأثير في حذف حرف العلة ، كما تقول لم يقرى باثبات الياء بعد ابدال الهمزة .

فان قلت هب ان القلب ثبت في الماضي ، لكن ليس الكلام فيه بل في المضارع فمن اين لك ادعاء القلب فيه .

قلت قد خرج الامام ابو محمد عبدالله ابن السيد البطليموسي على ذلك قول الشاعر : كان لم ترى قبلي اسيراً يمانياً ، فقال الاصل تراء بهمزة بعد الالف سكنت للجازم فالتقى ساكنان فحذفت لذلك اولهما وهو الالف ، ثم ابدلت الهمزة الساكنة بعد الفتحة الفاً نحو لم يقرء فقيل كأن لم ترا ، وكذلك الامام قدوة يستند الى قوله : اذا ثبت ذلك فلك ان تضبط يريكموه بهمزة ساكنة بعد الراء . ولك ان تضبطه بياء مبدلة من الهمزة الساكنة ، وهذا غاية ما يقال في هذا المقام انتهى .

وقال شمني معلقاً على كلامه ، واقول هذا ليس بغاية ما يقال في هذا ففي شرح التسهيل ما يتأتي به الجواب ايضاً وهو انه قال بعضهم : ان اثبات هذه الحروف مع الجازم لغة لبعض العرب في السعة وقيل ان ما ورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف ، ثم اشبعت الحركات

فنشأ عنها الحروف الموجودة .

وفى اعراب ابي البقاء في قرائة قنبل انه من يتقي بالياء ووجهت بانه اشبع حركة القاف فنشأ الياء ، وبانه قدر الحركة على الياء وحذفت بالجازم ، وجعل حرف العلة كالصحيح انتهى .

وفي اواخر باب الثامن من المغني قال : الثالث اعطاء ان الشرطية حكم او في الاهمال كما روى في الحديث ، فان لا تراه فانه يراك .

(وصحبه اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي ، وهو من اجتمع به) اى بالرسول (صلى الله عليه وآله) (مؤمناً) ووراء ذلك شروط آخر مذكورة في الاصول وفي الدراية (المنتخبين من الامة : اى المفضلين على غيرهم منها) اي من الامة (كما ورد ذلك في احاديث) كثيرة (الخيرة بفتح الياء . ويجوز التسكين) ايضاً (كما في الصحاح) للجوهرى ، (قال : وهو الاسم) اى اسم المصدر (من قولك اختاره الله تعالى يقال فلان خيرة الله من خلقه) .

(وقد من الله تعالى باكمال هذا الشرح المحرر) اي الخالي من الحشو والزوائد (موشحاً) اى ملبساً ومرصعاً مزيناً (من التحقيق والتنقيح بالوشي) اى بالثوب المنقش ، (المحبر) اى المخطط .

حاصله : ان هذا الشرح متضمن لتحقيقات انيقة ، (محرزاً لدلائل هذا الفن مظهراً لدقائق ، استعملنا الفكر فيها اذا ما الليل جن متحرياً او جز العبارة وخير الكلام ما قل ودل معتمداً في دفع الايراد بالطف الاشارة ليتنبه اولوا الالباب) لأن العاقل يكفيه الاشارة (لما له انتحل ، فربما خالفت الشراح في بيان حكم اوتأويل) كلام (او تعليل) قاعدة (فحسبه من لا اطلاع له ولا فهم سهواً وعدولاً عن السبيل ،

وما درى انا فعلنا ذلك عمداً لامر مهم جليل) .

(وربما نقصت حرفاً اوزدت حرفاً فحسبه الغبي اخلالاً او توضيحاً وكشفاً وما درى ان ذلك لنكتة مهمة تدق عن نظره ، فلذلك قلت :

يا سيدا طالع هـذا الذى فاق نظـام الدر والجوهر
لا تعد منـه حرفاً او كلمة وللخبيثـات به اظهر
وروض الذهن اذا مشكل يبدو وبالانكار لا تبدو
فليس بالشائن شيئاً له فقد اتى المنصف في اعصر)

(فدونك مؤلفاً كانه سبيكة عسجد او در منضد برز في ابان الشباب وتمييز عند صدور اولي الالباب) .

وقد قال ابن عباس (رض) : (وما اوتي عالم علماً إلا وهو شاب . فالحمد لله الذي هدنا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق . اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آله واصحابه وازواجه وذرياته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وآله واصحابه وازواجه وذرياته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد).

ويقول العبد المذنب الفاني المحتاج الى عفو ربه الكريم محمد علي المشتهر بالمدرس الافغاني : قد تم بعون الله وتوفيقه ما اردنا من توضيحات الكتاب على قدر ما يحتاج اليه المبتدي ويستفيد منه المنتهي ، فالمرجو ممن عثر على ما طغى به القلم او زلت به القدم ان يغمض من ذلك وينظر الى ما قربت له من البعيد ، فان الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو وان الحسنات يذهبن السيئات .

اخا اللب لا تعجل بعيب مصنف ولم تتيقن زلة منه تعرف

فكم افسد الراوي حديثاً بنقله وكم حرف المنقول قوم وصحفوا
وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيراً وجاء بشيء لم يرده المصنف
وما قاله في الدرس حيناً مدرس يقولون ما صح عنه وحيناً يصحف

فالمرجو من عامة المحصلين ، ان يمنوا علي بدعاء الخير وطلب المغفرة وكان الفراغ من هذا الجزء الرابع ليلة السبت التاسع عشر من شهر ذى القعدة الحرام من شهور السنة الخامسة والثمانين وثلاثمائة بعد الالف من الهجرة على هاجرها وآله آلاف الصلاة والسلام والتحية بجوار مولانا ابي الأئمة امير المؤمنين عليه وعليهم صلوات المصلين والحمد لله اولاً وآخراً .

***

مطبعة النعمان ـ النجف الاشرف تلفون ٢٠٩٧

١٣٨٩ هـ ـ ١٩٧٠ م

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU11013761